erted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version









हंद्रम विषय

المجلد الثاني

الناشر حار الفتح للإعلام العربي القاهرة وجميع الحقوق محفوظة للناشر» الطبعة الحادية عشر الشرعية

- 1996 - - 1816

الناشر پیدار الفتح الإعلام العربی الإدارة : ۱ ش د . عبد الشافی محمد الحی السایع – مدینة نصر المکنیة : ۲۲ ش الفلکی – یاب اللرق ت : ۲۲۰۱۷۷۳ ناکس ۲۲۰۱۷۲۵ جمیع المراسلات یاسم محمد السید سایق

Destruction Over Destruction of the state of

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَمَا إِنَّاكُمُ الرَّسُولُ فَخُرْتُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنَّهُ فَانْتُهُواْ ﴾

(سورة الحشر : آية ٧)

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

رمن يرد الله به خيرا يفقهه في الدين،

صدق رسول الله 🛎

و الحمد الله ربّ العمالمين . والصّلاة والسّلام على سيّمدنا محمد سيّمد الأوّلين والآخرين ، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين » .

أما بعد: فهذا هو الجلد الثاني من كتاب فقه السّنة ، وهو يتناول مسائل من النقه الإسلامي مقروبة بأدلّتها من صريح الكتاب وصحيح السنّة ، وبما أجمعت عليه الأمة .

وقد عُرضت في يسر وسهولة ، ويسط واستيعاب لكثير مما يحتاج إليه المسلم ، مع تجنب ذكر الخلاف إلا إذا وُجد ما يسوّع ذكره فنشير إليه .

والكتاب في مجلداته مجتمة يعطي صورة صحيحة للفقه الإسلامي الذي بعث الله به مجمدًا الله ويفتح للناس باب الفهم عن الله ورسوله ، ويجمعهم على الكتاب والسنّة ، ويقضي على الخلاف وبدعة التعصب للمناهب ، كا يقضي على الخرافة القائلة : بأن باب الاجتهاد قد سُدٌ .

وهذه محاولات أردنا بها خدمة ديننا ، ومنفمة إخواننا ، ونسأل الله أن ينفع بها ، وأن يجمل عملنا خالصًا لوجهه الكبريم ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

القاهرة في ١٥ شعبان سنة ١٣٦٥ هـ .

السيد سابق



الأطعمة

تعريفها:

الأطعمة جمع طعام ، وهي ما يأكله الإنسان ويتغذى به من الأقوات وغيرها . وفي القرآن الكريم يقول الله تعالى : ﴿ قُلْ لاَ أَجِدُ فَيَا أُوحِيَ إِلَى مُحَرِّمًا عَلَيْ طَاعِمٍ يَطَعَمُهُ ﴾ ('' أي على آكل يأكل . ولا يحل منها إلا ما كان طيبًا تتوقه النفس . يقول الله تعالى : ﴿ يَسَأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمُ قُلُ أُحِلً لَكُمُ الطَّيبَاتُ ﴾ ('') . والمقصود بالطيب هنا ما تستطيب النفس وتشتهيه وهذا مثل قول الله تعالى : ﴿ وَيُعِلُ لَهُمُ الطَّيبَاتُ وَيُحَرَّمُ عَلَيْهِمُ الْجَبَائِثَ ﴾ ('') .

والطمام ، منه ما هو جماد ، ومنه ما هو حيوان . فالجماد حلال كله ما عدا النجس والتنجس والتنجس والتنجس والتنجس والتنجس والمسكر وما تعلق به حق الغير . فالنجس مثل الدم والمتنجس (1) كالممن الذي ماتت فيه فأرة ، لحديث الرسول و المنتي الذي رواه البخاري عن ميونة أنه سئل عن سمن وقعت فيه فأرة فقال : و ألقوها وما حولها فاطرحوه وكلوا سمكم ، وقد أخذ من هذا الحديث أن الجامد إذا وقعت فيه ميثة طرحت وما حولها منه إذا تحقق أن شيئًا من أجزائها لم يصل إلى غير ذلك منه ، وأما المائع فإنه منجس بملاقاة النجاسة (٥) .

والضار من الموم وغيرها . فالموم مثل الموم المستخرجة من العقارب والنحل والحيات المامة وما يستخرج من النبات السام والجاد كالزرنيخ ، لقول الله تعالى :

﴿ وَلا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ (١) ﴿ وَلاَ تَلَقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهُلُكَةِ ﴾ (٧) .
وقول الرسول ﷺ في الحديث الذي رواه أبو هريرة : « من تردى من جبل فقتل نفسه فهو في
نار جهمْ يتردى فيها خالدًا خللنًا فيها أبدًا » .

ومن تحسى سمّا فقتل نفسه فعه في يده يتحساه في نارجهم خالدًا خلدًا فيها أبدًا ، ومن قتل نفسه
 بحديدة فحديدته في يده يتوجأ بها في نار جهم خالدًا خلدًا فيها أبدًا ، رواه البخاري . وإنما يحرم من
 السموم القدر الذي يضر .

وأما ما يحرم للضرر من غير الموم مثل الطين والتراب والحجر والفحم بالنسبة لمن يضره تناولها فلقول الرسول ﷺ : و لا ضرر ولا ضرار ، رواه أحمد وابن ماجه .

⁽٢) سورة الأعراف أية . ١٥٧ . (٤) الحتلط بالنجاسة .

⁽٧) سورة النباء أية : ٢١ .

و مدخل في هذا الباب و الدخان ، فإنه ضار بالصحة وفيه تبذير وضياع للمال ، والمكر مثل الل وغرها من الخدرات .

وما تعلق به حق الغير مثل المروق والغصوب فإنه لا يحل شيء من ذلك كله . والحيوان منه ما هو بحرى (١) ومنه ما هو بيري (١) . فأمنا البحري فهو حلال كله . والحيوان البري منه منا هو حلال أكله ومنه ما هو حرام . وقد فصل الإسلام ذلك كله وبينه بيانًا وافيًا ، مصداقًا لقول الله تمالى عز وجل : ﴿ وَقَدْ فَعَمْلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيكُمْ إِلَّا مَا اصْطُرِرْتُم إِلَيهِ ﴾ . (١)

وقد جاء هذا التفصيل مشتلاً على أمور ثلاثة :

الأمر الأول : النص على الماح .

الأمر الثاني : النص على الحرام .

الأمر الثالث : ما سكت عنه الشارع .

ما نس الشارع على أنه مباح:

وما نص الثارع على أنه مباح نذكره فها يلى :

الحيوان البحرى:

الحيوان البحري حلال كله ، ولا يحرم منه إلا ما فيه سم للضرر سؤاء أكان سمكًا أم كان من غيره وسواء أصطيد أم وجد ميتًا ، وسواء أصطاده مسلم أم كتابي أم وثني ، وسواء أكان بما له شب في البرأم ا يكن له شبه .

والحيوان البحري لا يحتاج إلى تزكية . والأصل في ذلك قول الله عز وجل : ﴿ أَحلُّ لِكُمْ سَيُّتُ البَحْر وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وللسَيَّارِة ﴾ (1) .

قال ابن عباس: « صيد البحر وطعامه: ما لفظ البحر » رواه الدارقطني .

وروى عنه في معنى طعامه « مينته » لحديث أبي هريرة رض الله عنه قبال : سأل رجيل رسول الله عَلَيْنُ ، فقال : يارسول الله إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فيان توضأنا بـ عطشنا ، أفنتوضاً بماء البحر ؟ فقال رسول الله عِلِيَّة : • هو الطهور ماؤه والحل ميتنه ، . رواه الخمة ، وقال الترمذي : هذا الحديث حسن صحيح . وسألت محد بن إماعيل البخاري عن هذا الحديث ؟ فقال : حديث صحيح

⁽١) الحيوان البحرى : ما كان ساكنًا في البحر بالفعل .

⁽²⁾ سورد الأنمام آية : 114 . (٢) الحيوان البري : ما يعيش في البر من الدواب والطيور . (١) سورة للأثنة أبة : ١٦ .

المك الملح:

كثيرًا ما يخلط المك باللح ليبقى مدة طويلة بعيثًا عن الفساد ويتخذ من أصنافه الختلفة: السردين ، والفسيخ ، والرنجة ، واللوحة . وكل هذه طاهرة ويحل أكلها ما لم يكن فيه ضرر فبأنه يحرم لضرره بالصحة حينئذ . قال الدرديري _ رضي الله عنه _ من شيوخ المالكية : • الذي أدين الله به أن الفسيخ طاهر لأنه لا يملح ولا يرضخ إلا بعد الموت ، والدم المسفوح لا يحكم بنجاسته إلا بعد خروجه ، وبعد موت الممك إن وجد فيه مم يكون كالباقي في العروق بعد الزكاة الشرعية ، فالرطوبات الحارجة منه بعد ذلك طاهرة لا شك في ذلك ، . وإلى هذا ذهب الأحناف والحنابلة وبعض علماء المالكية .

الحيوان يكون في البر والبحر:

قـال ابن العربي: الصحيح في الحيـوان الـذي يكـون في البر والبحر منمه ، لأنـه تعـارض فيـه دليلان: دليل تحليل ، ودليل تحرج ، فنغلب دليل التحرج احتياطيًا .

أما غيره من العاماء فيرى أن جيع ما يكون في البحر بالفعل تحل ميتنه ، ولو كان يكن أن يميش في البر ، إلا الضفدع للنهى عن قتلها .

فعن عبد الرحمن بن عثان رضي الله عنه أن طبيبًا سأل النبي عَلَيْ عن ضفدع يجعلها في دواء فنهاه عن قتلها . رواه أبو داود والنسائي وأحمد وصححه الحام (١) .

الحلال من الحيوان البري :

والحلال من الحيوان البري المنصوص عليه نذكره فيا يلى :

جيمة الأنسام ، يقول الله تعسال : ﴿ وَالأَنسَامَ ، خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفَاء وَمَنَسَافِعَ وَمِنهَا
تَأْكُلُونَ ﴾ (٣) . ويقول جل شأنه : ﴿ يِالَيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْمَقُودِ أُحِلْتُ لَكُمْ بَهِيمَةُ الأَنْمَامِ
إِلاّ مَا يُعْلَىٰ عَلَيكُمْ ﴾ (٣) .

ويهية الأنعام هي : الإبل والبقر ومنه الجاموس والغنم ، ويشمل الضأن والمعز ويلحق بها بقر الوحش وإبل الوحش والظباء ، فهذه كلها حلال بالإجماع ، وثبت في السنة الترخيص في :

⁽١) القول تحرج الشفدع فيه مطر وسيأتي تحقيق دلك في هذا الباب . (٢) سورة للاثنية آية : ١ .

⁽٢) ــورة البحل أية : ٥ .

ed by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الدجاج (١) والخيل (١) وحمار الوحش (١) والضب والأرنب (١) والضبع (١) والجراد (١) والعمافير.

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيا رواه مسلم في صحيحه عن أبي الزبير قال : ١ سألت جابزًا عن الضب فقال : لا تطعموه وقذره . وقال : قال عمر بن الخطاب إن النبي ﷺ لم بحرمه ، إن الله ينفم به غير واحد ، وإنما طعام عامة الرعاء منه ، ولو كان عندي طعمته ، .

وقال ابن عباس رواية عن خالد بن الوليد رضي الله عنها أنه دخل مع رسول الله ﷺ على خالته ميونة بنت الحارث فقدمت إلى رسول الله ﷺ على ضب جاءها مع قريبة لها من نجد ، وكان رسول الله لا يأكل شيئًا حتى يعلم ما هو ، فاتفتى النسوة ألا يخبرنه حتى يرين كيف يتفوقه ويسرفه إن ذاقه ، فلما أن سأل عنه وعلم به تركه وعافه ، فسأله خالد : أحرام هو ؟ قال : لا ولكنه طمام ليس في قومي فأجدني أعافه ، قال خالد : فاجترته إلي فأكلته ورسول الله ﷺ ينظر .

وروي عن عبد الرحمن بن عمار قال : سألت جابر بن عبد الله عن الضبع آكلها ؟ قبال : نم . قلت : أصيد هي ؟ قبال : نم ، قلت : أفأنت سمت ذلك من رسول الله ؟ قبال : نم ، رواه الترمذي بسند صحيح .

وبمن ذهب إلى جواز أكله: الشافعي وأبو يوسف وعد ابن حزم. وقال الشافعي فيه: إن المرب تستطيبه وقدحه، ولا يزلل يباع ويشتري بين السفا وللروة من غير نكه.

ويري بعض العلماء أنه حرام لأنه سبع ، ولكن الحديث حجة عليهم ، وذكر أبو داود وأحمد أن ابن عرسال عن القنفذ فتلا : ﴿ قُلْ لا أَجِدُ فِهَا أُوحِيَ إِلَيُّ سُحَرَّمًا على طَاعِم يَعلَمُهُ ﴾ .

فقال شيسخ عنده: محمت أبا هريرة يقول: ذكر عند النبي عَلَيْ فقال: وخبيشة من الخبائث، فقال الديث من رواية عنهائث، وقال ابن عر : إن كان قال رسول الله علي هذا فهو كا قال . وهذا الحديث من رواية عيسى بن غيلة وهو ضعيف ، قال الشوكاني : فلا يصلح الحديث لتخصيص القنف ذمن أدلة الحل العامة ، وبناء على ما قاله الشوكاني يكون أكله حلالاً .

وقال مالك وأبو ثور ويحكى عن الشافعي والليث أنه لا بأس بأكله ، لأن العرب تستطيبه ولأن حديثه ضعيف . وكرهه الأحناف .

وقالت عائشة في الفأرة : مـا هي بحرام ، وقرأت : ﴿ قُلْ لاَ أَجِدُ لِهَـَا أُوحِيَ إِلِيَّ مُعَرَّمًا عَلَى طاعم يَطَعَنَهُ ﴾ (أ) .

⁽١) رواه البخاري ومنام والترمذي والنسائي . مثله الإوز والبط والروسي •

⁽٢) رواه البخاري ، و يرى مالك وأبر حنيقة أنها مكرومة لأن الله تمالي ذكرها ويين أنها معمة للركوب والزينة ، ولم يذكر الأكل . (٢) رواه البخاري وسلم . (١) رواه البخاري وسلم .

⁽١) رواه المخاري وممام . (٥) سورة الأعراف آية : ١١٥ .

وعند مالك لا بأس بأكل خشاش الأرض وعقاريها ودودها ، ولا يبأس بـأكل فراخ النحل ودود الجين والتر ونحوه . قال القرطبي : وحجته قول ابن عباس وأبي الدرداء : « ما أحل الله فهو حلال ، وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو » .

قال أحد في الباقِلاء المدوّد : تجنّبه أحبُّ إليّ ، وإن لم يستقدر فأرجو (أي أنه لا يكون في أكله يأس) .

وقال عن تقتيش القر المدود : لا بأس به ، وقد روي عن النبي ﷺ أنه أني بقر عنيق فجمل يفتشه ويخرج السوس منه وينقيه . قال ابن قدامة : وهو أحسن .

ويرى ابن شهاب وعروة والشافعيُّ والأحناف وبعض علماء أهل للدينـة أنـه لا يجوز أكل شيء من خشاش الأرض وهوامها مثل الحيات والقارة وما أشبه ذلـك وكل مـا يجوز قتلـه فلا يجوز عنـد هؤلاء أكله ، ولا تممل الزكاة عنده فيه .

وقدال الشافعي : لا بأس بالوبر والبربوع . في أكل المصافير يقول الرسول ﷺ : و ما من إنسان قتل عصفورًا فا فوقها بغير حقها إلا سأله الله تعالى عنها . قيل يارسول الله : وما حقها ؟ قال : يذبحها فيأكلها ولا يقطع رأسها يرمى يها » رواه النسائى .

وأكل بعض الصحابة مع النبي لحم الحباري (طائر) . رواه أبو داود والترمني .

ما نص الشارع على حرمته:

والحرَّمات من الطمام في كتاب الله محصورة في عشرة أشياء منصوص عليها في قوله سبحانه: ﴿ حُرَّمَتْ عَلَيْكُمُ النَّيْتَةُ (') وَالمَّمُ (') وَلَمْمُ الْفَيْرِيرِ (') وَمَا أَمِلُ لِفَيْرِ (') اللهِ بِهِ وَالسُّنُخَيَقَةُ (') وَالمَّمُ أَلْ السَّبَعُ (') إلا مَا ذَكِيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَىٰ وَالسَّبُعُ ('') إلا مَا ذَكْيَتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَىٰ النَّمْبُ ('') وَأَنْ تَسْتَقَيْعُوا بِالأَوْلَمِ ذَيْكُمْ فِسَقٌ ﴾ ('').

⁽١) للينة : ما مات حنف أنقه ، وإنا حرم الله للينة لضريما إذ أيا لم عند إلا يسبب الأمراض التي لحقتها .

⁽٢) والدم : أي الدم للسفوح . وحرم الدم أضريه وهو أصلح بيئة أخو لليكروبات .

⁽٢) ولم أغازير ، كا قال في للتار : لأنه قدر وأنهى غفاء أنه القانورات والتساسات وهو شار في جيع الأقالم ولا سبها الحارة كا ثبت بالتجرية ، وأكل فه المودة القتالة ، ويقال إن له تأثيرًا سبنًا في المفة .

⁽٤) وما أمل لنير الله به : أي ذكر غير الم الله عند ذبعه . وهذا تحريج ديني من أجل الحافظة على التوحيد .

 ⁽a) والنختة : أي الي تختق فتوت .

⁽١) وللوتوذة : أي التي ضريت بمعي فتشلت . (٧) والتردية : هي التي تتردي من مكان عال فتوت •

⁽۱) النطبحة : من التي تتطحها أخرى فتقتلها . (۵) النطبحة : من التي تتطحها أخرى فتقتلها .

⁽١) وما أكل السبع إلا ما ذكيم : أي وما جرحه الجيوان الفترس إلا إذا أمركتوه وفيه حياة نفبحتوه فإنه بحل حينكذ .

⁽١٠) وما ذبح على النصب : أي ما تُنبع وتسديه تعظيم الطافوت . والطافوت : كل ما عبد من دون الله .

⁽١١) سورة المائدة أية : ٣ ـ

وهذا تفصيل للإجال المذكور في قول سبحانه : ﴿ قُلْ لاَ أَحِدُ فِهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمِ يَعْلَمُهُ إِلاَّانَ بَكُونَ مَيْتَةَ أَوْ دَمَّا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنهُ رِجْسُ أَوْ فِسُقًا أَعِلَّ لِفَيْرِ اللهِ بِهِ ﴾ (١) .

فإنه ذكر هنا أربعة أشياء مجلة ، وذكر في الآية السابقة تفصيلها فلا تنافي بين الآيتين .

ما قطع من الحي :

ويلحق بهذه الحرمات ما قطع من الحي . لحديث أبي واقد الليثي قال : قال رسول الله عليه : « ما قطع من البهية وهي حية فهو ميتة » رواه أبو داود والترمذي وحسنه ، قال : والعمل على هذا عند أهل العلم . ويستثنى من ذلك :

(أ) _ ميتة المك والجراد فإنها طاهرة لحديث ابن عمر رضي الله عنها قبال: قبال رسول الله عنها قبال: قبال رسول الله عنها قبال: قبال رسول الله عنها قبال: في الكبيد عنها قبال: وأما السنمان: فبالكبيد والطحال ، رواه أحمد والشافعي وابن ماجه والبيهقي والدارقطني . والحديث ضعيف ، لكن الإمام أحمد صحح وقفه ، كا قباله أبو زُرعة وأبو حاتم ، ومثل هذا له حكم الرفع ، لأن قول الصحابي : أحل لنا كذا وحرم علينا كذا ، مثل قوله : أمرنا ونهينا ، وقد تقدم ما يؤكد هذا الحديث .

وإذا كانت الميتة محرمة فالمقصود بالتحريم أكل اللحم ، أما ما عداه فهو طاهر يحل الانتفاع به . (ب) _ فعظم الميتـة وقرنهـا وظفرهـا وشعرهـا وريشهـا وجلـدهـا وكل مـا هو من جنس ذلـك طاهر . لأن الأصل في هذه كلها الطهارة ، ولا دليل على النجاسة .

قال الزهري في عظام للوتى نحو القيل وغيره : • أدركت ناسًا من سلف العاساء يتشطون بها ويدُهنون فيها ، لا يرون به بأسًا » رواه البخاري . وعن ابن عباس رضي الله عنها قال : تصدق على مولاة لميونة بشأة فأتت ، فريها رسول الله ﷺ فقال : • هلا أخذتم إهابها فدبغتوه فانتفعم به ؟ فقالوا : إنها ميتة ، فقال : إنما حرم أكلها » رواه الجاعة إلا ابن ماجة ، قال فيه عن مهونة . وليس في البخاري ولا النسائي ذكر الدباغ .

وعن ابن عباس رضي الله عنها أنه قرأ هذه الآية : ﴿ قُلُ لاَ أَجِمَهُ لِهِمَا أُوحِيَ إِلَيّ مُحَرِّمًا ﴾ وقال : « إنا حرم ما يؤكل منها وهو اللحم ، فأما الجلد والقد (٢) والسن والمظم والشمر والصوف نهو حلال ، رواه ابن للنفر وابن حاتم

١١) سورة الأنمام آيه . ١١٥ . (٢) الحوت : السمك .

⁽٢) أفد خسر القاف ، الإداء من الجلد .

وكذلك إنفحة لليتة وليتها طاهر لأن الصحابة لما فتحوا بلاد العراق أكلوا من جبن الجوس وهو يصل بالإنفحة مع أن فباتحهم تعتبر كالميتة .

وقد ثبت عن سلمان الفارسي رضي الله عنه أنه سئل عن شيء من الجبن والسمن والفراء . فقال : الحلال ما أحله الله في كتابه ، والحرام ما حرم الله في كتابه ، وما سكت عنه فهو مما عفا عنه ، ومن للملوم أن السؤال كان عن جبن الجوس حيفا كان سلمان نائب عمر بن الحطاب عن المدائن .

(ج.) - والدم: يعفى عن اليسير منه ، فعن ابن جريسج في قسوله تعسالى: ﴿ أَوْ دَمَسا مَسْفُوحًا ﴾ . والده المناورة منها أخرجه ابن المنفر .

وعن أبي جُلز في الدم يكون في مذبح الشاة أو الدم يكون في أعلى القدر قال : لا يأس ، إنما نهى عن الدم للسفوح ، أخرجه ابن حميد وأبو الشيخ .

وعن عائشة رضي الله عنها قالت : كنا نأكل اللحم والدم خطوط على القدر .

حرمة الحمر والبغال:

وبما يدخل في دائرة التحريم الحر الأهلية (١) والبضال يقول الله سبحانه : ﴿ وَالْخَيْلُ وَالْبِضَالَ وَالْمَعْيِدِ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ (٢) .

١ - روى أبو داود والترمذي بسند حسن عن المقداد بن معد يكرب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « ألا إني أوتيت الكتباب ومثله معه ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول عليكم بهذا القرآن قا وجدتم فيه من حرام فحرموه ، ألا لا يحل لكم الحار الأهلي ولا كل ذي ناب من السبع ولا لقطة مُعاهد إلا أن يستغني عنها صاحبها ، ومن نزل بقوم فعليهم أن يقروه فإن لم يقروه فإن لم يقوم عليهم أن .

٢ - وعن أنس رصي الله عنه قال : لما فتح النبي ﷺ خيبر أصبنا من القرية حرًا ، فطبخنا منها فنادى النبي : ألا أن الله ورسوله ينها كم عنها ، فبإنها رجس من عمل الشيطان ، فأكفئت القدور وإنها لتفور عافيها . رواه الحسة .

٣ - وعن جابر رضي الله عنه قبال: نهانا النبي عَلَيْكُ يوم خيبر عن البغال والحير ولم ينهنا عن الحيل - والمروى عن ابن عباس أنه أبياح الحمر الأهلية ، والصحيح أنه توقف فيها وقبال: لا أدرى الا يقال إن قرع الطمام تبد الحمر ملا يحرم عيما عقد أجل القرطبي عن هما قبال . إن همه الآية مكية وكل عرم حرمه رسول الله يهلة أو حاد إلى الكتل معمور إليها عهر ريادة حكى الله عز وجل على السان به عليه الصلاة والسلام فال : على مما الكر أمل الملم من الحمر وأمل المنه والأثر ، وطيره مكل الرأة على عنها وعلى حالتها مع قوله ﴿ وأمل المنه عنه والله : ﴿ إلى الم يكونًا وَخليق فريل والمن حالتها مع قوله ﴿ وأمل المنه والا : ﴿ إلى الم يكونًا وخليق والمن والله) .

⁽٢) أي تأحد كمايته ولو بالقود

أبهى عنها رسول الله ﷺ من أجل أنها كانت حولة الناس فكره أن تـذهب حمولتهم أو حرم يـوم خيبر الم الحمر الأهلية ، كا رواه البخاري ..

تحريم سباع البهائم والطير:

ونما حرمه الإسلام السباع من البهائم والطير . روى مسلم عن ابن عباس قبال : نهى رسول الله يَجِيُّ عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير .

والسباع جمع سبع وهو المفترس من الحيوان ، والمراد بذي الناب ما يمدو بنابه على الناس وأموالهم مثل الذئب والأسد والكلب والفهد والبر والهر ، فهذه كلها عرمة عند جمهور العلماء . ويرى أبو حنيفة أن كل ما أكل اللحم فهو سبع وأن من السباع الفيل والضبع واليربوع والهر ، فهي كلها عرمة عنده .

ويرى الشافعي أن السباع الحرمة هي التي تعدو على التاس كالأسد والفر والذئب .

وروي مالك في الموطأ عن أبي هريرة عن النبي يَرَكِيْ أنه قال : • أكل كل ذي ناب من السهاع حرام ه . وقال مالك بمد هذا الحديث : وعلى ذلك الأمر عندنا .

وروي ابن القالم عنه أنها مكروهة ، وبه أخذ جمهور أصحابه .

وأجاز أكل الثملب الشافعي وأصحاب أبي حنيفة . وأجاز ابن حزم الفيل والسور . ويحزم أكل القرد ، قال أبو عر : أجع المسلمون على أنه لا يجوز أكل القرد لنهي الرسول ﷺ عن أكله .

وأما ذو الخلب من الطير فالمقصود به الطيور التي تعدو بمخالبها مثل الصقر وّالشاهين والمُقاب والنُسر والباشق ونحو ذلك ، فهي عرمة عند جمهور العلماء . ويرى مالك أنها مباحة ، ولو كانت جلالة .

تحريم الجلالة:

والجلالة هي التي تأكل المذرة من الإبل والبقر والغنم والدجاج والإوز وغيره حتى يتغير ريحها . وقد ورد النهى عن ركوبها وأكل لحها وشرب لبنها .

١ - فمن ابن عباس رضي الله عنها قبال : « نهى رسول الله عليه عن شرب لبن الجلالة » رواه
 الخسة إلا ابن ماجه ، وصححه الترمذي . وفي رواية : « نهى عن ركوب الجلالة » رواه أبو داود .

٢ - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنهم قال : « نهى رسول الله ﷺ عن لحوم
 الحمر الأهلية وعن الجلالة : عن ركوبها وأكل لحومها » رواه أحمد والنسائي وأبو داود .

فإن حبست بعيدة عن العذرة زمنًا وعلفت طاهرًا فطاب الها وذهب اسم الجلالة عنها حلت .
 لأن علة النهى التغيير وقد زالت .

تحريم الحبائث :

وبجانب هذا التفصيل وضم القرآن الكريم قاعدة عامة لكل ما هو عرم. يقول الله تمالى: ﴿ ويُعِلُّ لَهُمُ الطَّيبَاتِ وَيُعَرِّمُ عَلَيْهُمُ الْخَبَّائِثَ ﴾ (١) والطيبات ما تستطيبه الناس وتستلذه من غير ورود نص بتحريمه فإن استخبثته فهو حرام .

ويرى الثافعي والحنابلة أن الطيبات ما تستطيبه العرب وتستلفه لا غيره. والمقصود بالعرب م سكان البلاد والقرى ، دون أجلاف البوادي ,

وفي كتاب الدراري المفيّة برجح القول باستطابة الناس لا العرب وحدم، فيقول: « ما استخبثه الناس من الحيوانات لا لعلة ولا لعدم اعتباد بل لجرد استخباث فهو حرام ، وإن استخبثه البعض دون البعض كان الاعتبار بالأكثر كحثرات الأرض وكثير من الحيوانات الق ترك الناس أكلها ولم ينهض على تحريها دليل يخصها ، فإن تركها لا يكون في الغالب إلا لكونها مستخبثة فَتُندرج تحت قوله سيحانه : ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَيَالَثُ ﴾ .

ويدخل في الخبائث كل مستقذر مثل البصاق والخاط والمرق والني والروث والقمل والبراغيث ونحو ذلك .

تحريم ما أمر الشارع بقتله:

ويرى بعض العلماء تحريم ما أمر الرسول عليم بقتله وتحريم ما نهى عن قتله . فما أمر الرسول يَرِيُّ بِمُنله حَس من الدواب م وهي : الفراب ١٦ والحدأة والمقرب والغا ر والكلب والمقور .

روي البخاري وملم والترمذي والنسائي عن عائشة رض الله عنها أن الرسول ١١٠٠ قال : « خس من المدواب كلهن فسوامسق يفتلن في الحرم : الفراب والحساة والعقرب والفسأر والكلب المتورء

وما نهى عن قتله من الدواب : النلة والنحلة والمدهد والصرة .

روى أبو داود بإسناد صحيح عن ابن عباس أن النبي على نهي عن قتل أربع من الدواب: « النبلة والنحلة والمدهد والصرد » ،

وقد ناقش الشوكاني هذا الرأي ونقده فقال:

« وقد قيل إن من أسباب التحريم الأمر بقسّل الشيء كالخس الفواسق والوزغ ونحو ذلك ، والنهي عن قتله كالفلة والنحلة والمدهد والصرد والضفدع ونحو ذلك ، ولم يمأت الشارع ما يغيــد

⁽١) سورة الأعراف أية : ١٥٧ .

⁽١) سورة الاعراف اية : ١٥٧ . (٢) يرى المالكية حل جميع الغربان من غير كراهة تُبقًا لرأيم في حميم الطيور .

تحريم أكل منا أمر بقتله أو نهى عن قتله حتى يكون الأمر والنهي دليلين على ذلك ، ولا ملازمة عقلية ولا عرفية ، فلا وجه لجعل ذلك أصلاً من أصول التحريم ، بل إن كان المأمور بقتله أو المنهى عن قتله ما يدخل في الخبائث كان تحريمه بالآية الكريمة ، وإن لم يكن من ذلك كان حلالاً ، عملاً ، عملاً المناسات الحل وقيام الأدلة الكلية على ذلك » .

المسكوت عنه :

أما ما سكت الشارع عنه ولم يرد نص بتحريه فهو حلال تبعًا للقاعدة المتغق عليها ، وهي أن الأصل في الأشياء الإباحة ، وهذه القاعدة أصل من أصول الإسلام وقد جاءت النصوص الكثيرة تقررها ، فن ذلك قول الله سبحانه :

١ . ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمُ مَا فِي الأَرْضِ جَبِيمًا ﴾ (١) .

٢ ـ وروى الـدارقطني عن أبي ثمليـة أن رسـول الله ﷺ قــال : • إن الله فرض فرائض فــلا
 تضيموها ، وحد حدودًا فلا تمتدوها ، وسكت عن أشياء رحمة لكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها » .

٣ ـ وعن سلسان النسارسي أن الرسول عَلَيْ سُسل عن السن والجبن والفراء فقسال : • الحملال ما أحله الله في كتابه ، والحرام ما حرمه الله في كتابه ، وما سكت عنه فهو مما عفا لكم ، . أخرجه , ابن ماجة والترمذي وقال : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، ورواه أيضًا الحاكم في المستدرك شاهدًا .

٤ ـ وروي البخاري ومسلم عن سعد بن أبي وقاص أن رسول الله يَؤَكِثُ قبال : • إن أعظم المسلمين جرمًا ، من سأل عن شيء لم يحرم على الناس فحرم من أجل مسألته » .

٥ ـ وعن أبي الدرداء أن رسول الله علية قال: ه ما أحل الله في كتابه فهو حلال ، وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو ، فاقبلوا من الله عافيته فإن الله لم يكن لينس شيئًا ، ، وتلا :
 ﴿ وَمَا كَانَ رَبُكَ نَسِيًا ﴾ (١) . أخرجه البزار وقال : سنده صحيح ، والحاكم وصححه .

اللحوم المستوردة :

اللحوم المستوردة من خارج البلاد الإسلامية يحل أكلها بشرطين :

١ _ أن تكون من اللحوم التي أحلها الله .

٢ ـ أن تكون قد ذكيت زكاة شرعية .

فإن لم يتوفر فيها هذان الشرطان بأن كانت من اللحوم الحرمة مثل الحنزير أو كانت زكاتها غير

⁽١) سورة البقرة أية : ٢١ .

⁽٢) سورة مريم أية : ١٤ .

شرعية فانها في هذه الحال تكون محظورة لا يحل أكلها .

وقد أصبح من المسور معرفة هذين الشرطين بواسطة الوسائل الإعلامية التي وفرها العلم الحديث . وكثيرًا ما يكون العلب التي تحتوي على هذه اللحوم مكتوبًا عليها ما يُعرِّف سِما وبأنواعها ، ويكن الإكتفاء بهذه العلومات ، إذ الأصل فيها غالبًا الصدق .

وقد أفق الفقهاء من قبل هذا ، فجاء في الإقتاع من كتب الشافعية للخطيب الشربيني : « لو أخبر فاسق أو كتابي أنه ذبح هذه الشاة مثلاً حل أكلها ، لأنه من أهل الذبح ، فإذا كان في البلد مجوس ومسلمون وجهل ذابح الحيوان هل هو مسلم أو بجوسي ؟ لم يحل أكله للشك في الذبح المبيح والأصل عدمه . نعم إن كان المسلمون أغلب كا في بلاد الإسلام فينبغي أن يحل . وفي معنى المجوس كل من لم تحل ذبيحته » .

إباحة أكل ما حرم عند الأضطرار:

وللفطرأن يأكل من الميتة ولحم الخنزير وما لا يحل من الحيوانات (١) التي لا تؤكل وغيرهما بما حرمه الله ، عافظة على الحياة وصيانة للنفس من الموت . والقصود بالإباحة هنا وجوب الأكل لقوله تعالى: ﴿ وَلا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللهُ كَانَ بِكُمْ رَحِيًا ﴾ (٦) .

حد الإضطرار:

وإغا يكون الإنسان مضطرًا إذا وصل به الجوع إلى حد الهلاك أو إلى مرض يفضى به إليه سواء أكان طائمًا أو عاصبًا . يقول الله سبحانه : ﴿ فَسَرِ اصْطُرٌ غَيرَ بَاغٍ (٣)وَلاَ عَادٍ (١)فَلاَ إِلَمْ عَلَيْهِ إِنْ الله غَفُورُ رَحَيمٌ ﴾ (٥) .

وروى أبو داود عن الفّجيع المامري أنه أتى النبي ﷺ فقال: ما يحل لنا من الميتة ؟ قال: ما طمامكم ؟ قلنا : فأحل لهم الميتة ما طمامكم ؟ قلنا : فأحل لهم الميتة على هذه الحال .

وقال ابن حزم : ه حد الضرورة أن يبقى يومًا وليلة لا يجد فيهــما مـا يـأكل أو يشرب ، فإن خثي الضعف المؤذي الذي إن تمادى به أدى إلى الموت أو قطع به عن طريقه وشغله حل له من الأكل

⁽۱) حق إن الثانعية والزيدية أجازوا اللحم الآدمي عند عدم عيره بشروط اشترطوها - وحناف في دلنك الأحساف والطناهرية وقالوا : لا يباح لم الآدمي ولو كان ميتًا .

⁽٢) سورة النساء أية : ٣١ . (٢) الساغى : هو الدي يبنى على عيره عند ثناول اللينة فينفرد جا ميهلك غيره من الحوع .

ر) العادي : الدي يتجارز حد الثيم وقيل : الذي يتحاور القدر الذي يعد الرمق ويدم عن سمه المرر .

⁽٥) مورة البقرة آية : ١٧٢ (١) الضوق : الشرب مساء .

⁽٧) الصوح ١٠ الثرب مباحًا . (٨) قـم : أي وحق آبي إن هنا هو الحوع

والشرب ما يدفع عن نفسه الموت بالجوع أو العطش . أما تحديدنا ذلك ببقاء يوم وليلة بلا أكل فلتحريم الذي يَرِكِكُمُ الوصال يومًا وليلة ـ أي وصل الصيام ـ وأما قولنا إن خاف الموت قبل ذلك فلأنه مضطر ، .

والمالكية يرون أنه إذا لم يأكل شيئًا ثلاثة أيام فله أن يـأكل مـا حرم الله عليـه مما يتبسر لـه ولو من مال غيره .

القدر الذي يؤخذ ه

و يتناول المضطر من الميتة القدر الذي يحفظ حياته ويقيم أوده ، ولـه أن يتزود حسب حــاجـّــه [.] ويدفع ضرورته .

وفي رواية عن مالك وأحمد يجوز لـه الشبع ، لما رواه أبو داود عن جابر بن سمرة أن رجلاً نزل الحرة فنفقت عنده ناقة ، فقالت له امرأته : السلخها حتى نقد شحمها ولحمها ومأكله ، فقال حتى أسـال رسول الله يَرِائِينِ فسأله فقال : هل عندك غناء يفنيك ؟ قال : لا . قال : فكلوها .. .

وقال أصحاب أبي حنيفة لا يشبع منه . وعن الشافعي قولان .

لا يكون مضطرًا من وجد بمكان به طعام ولو كان للفير:

وإنما يكون الإنسان مضطرًا إذا لم يجد طمامًا يأكله ولو كان علوكًا للفير. فإن كان مضطرًا ووجد طعامًا علوكًا للفير فله أن يأكل منه ولو لم يأذن صاحبه به ولم يختلف في ذلك العلماء. وإنما اختلفوا في الضان.

فذهب الجهور منهم إلى أنه إن اضطر في عُصة ومالك الطعام غير حاضر فله أن يأخذ منه ويضن له ، لأن الاضطرار لا يبطل حق الغير .

وقال الشافعي : لا يضن لأن المسئولية تسقط بالاضطرار لوجود الإذن من الشارع ، ولا يجمّع إذن وضان .

فإن كان الطعام موجودًا ومنعه صاحبه فللمضطر أن يأخ نمبالقوة متى كان قادرًا على ذلك .

وقالت المالكية : يجوز في هذه الحال مقاتلة صاحب الطعام بالسلاح بعد الإنفار بأن يعلمه المضطر بأنه مضطر وأنه إن لم يعطه قاتله فإن قتله بعد ذلك فعمه هدر ، لوجوب بذل طعامه المضطر ، وإن قتله الآخر فعليه القصاص .

وقال ابن حزم: من اضطر إلى شيء من الحرمات ولم يجد مال مسلم ولا نمي فله أن يأكل حق يشبع ويتزود حتى يحد حلالاً فإذا وجده عاد ذلك الحرم حرامًا كا كان . فإن وجد مال مسلم أو ذمي فقد وجد ما أمر رسول الله عَلَيْهِ بإطمامه منه لقوله : « أطعموا الجائع ، فحقه فيه ، فهو غير مضطر إلى البئة فإن منع ذلك ظلًّا كان حينئذ مضطرًا.

هل يباح الخر للعلاج ... ؟

وقد اتفق العلماء على إباحة الحرام للمضطر ولم يختلف منهم أحد وإنما اختلفوا في التداوي بالخر ، فنهم من منعه ومنهم من أياحه ، والظهاهر أن المنع هو الراجح ، فقد كان الناس في الجاهلية قبل الإسلام يتناولون الحر للعلاج . فلما جاء الإسلام نهاهم عن التداوي بها وحرمه ، فقد روى الإمام أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي عن طارق بن سويد الجمفي أنه سأل رسول الله يَظِيَّمُ عن الخر فنهاه عنها ، فقال : وإنه ليس بدواء ولكنه داء » .

وروى أبو داود عن أبي الدرداء أن النبي ﷺ قال : « إن الله أنزل الداء والدواء ، فجمل لكل داء دواء ، فنداووا ولا تتداووا بحرام » .

وكانوا يتعاطون الخر في بعض الأحيان قبل الإسلام اتقاء لبرودة الجو ، فنهام الإسلام عن ذلك أيضًا .

فقد روى أبو داود أن ديلم الحيري سأل النبي عَلَيْقُ فقال : يارسول الله ، إنا بأرض باردة ، نمالج فيها علا شديدًا ، وإنا نتخذ شرابًا من القمح نتقوى به على أعمالنا وعلى برد بلادنا . قال رسول الله على أعمالنا وعلى برد بلادنا . قال رسول الله على يسكر ؟ قال : نعم . قال : فاجتنبوه ، قال : إن الناس غير تاركيه ، قال : فإن لم يتركوه فقاتلوم .

وبعض أهل العلم أجاز التداوي بالحر بشرط عدم وجود دواء من الحلال يقوم مقـام الحرام ، وأن لا يقصد المتداوي به اللذة والنشوة ، ولا يتجاوز مقدار ما يحده الطبيب .

كا أجازوا تناول الحر في حال الأضطرار ، ومثل الفقهاء لـذلـك بن غصَّ بلقمة فكاد يختنق ولم يجد ما يسيفها به سوى الحر .

أو من أشرف على الهلاك من البرد ، ولم يجد ما يدفع به هذا الهلاك غير كوب أو جرعة من خر ، أو من أصابته أزمة قلبية وكاد يموت . فعلم أو أخبره الطبيب بأنه لا يجد مـا يـدفع بــه الخطر سوى شرب مقدار معين من الخر .

فهذا من باب الضرورات التي تبيح الحظورات .

الزكاة الشرعية

تعريفها:

الزكاة في الأصل معناها التعليب ، ومنه : رائحة ذكية أي طيبة ، وسمي بها الذبح لأن الإباحة الشرعية جعلته طيبًا .

وقيل : الزكاة ممناها : التتم ومنه : فلان ذكي ، أي : تام الفهم .

والمقصود بها هنا ذبح الحيوان أو نحره بقطع حلقومه (١) أو مريئه (١) ، فيإن الحيوان الذي يحل أكله لا يجوز أكل شيء منه إلا بالتذكيه ما عدا السهك والجراد .

ما يجب فيها:

يجب في الزكاة الشرعية ما يأتي :

١ - أن يكون الذابح عاقلاً سواء أكان ذكرًا أم أنني ، مسلمًا أو كتابيًا .

فإذا فقد الأهلية بأن كان سكرانًا أو مجنونًا أو صبيًا غير مميز فا ن ذبيحته لا تحل. وكذلك لاتحل ذبيحة المشرك من عبدة الأوثان والزنديق والمرتدعن الإسلام.

ذبائح أهل الكتاب:

قال القرطبي : قال ابن عباس : قال الله تمالى : ﴿ وَلاَ تَأْكُلُوا مِمَا لَمْ يَتُكُرِ امْمُ اللهِ عَلَيهِ وَإِنّهُ لَفَسْقٌ ﴾ (٣) .

ثم استثنى فقال : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابِ حِلُّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلُّ لَهُمْ ﴾ (١) .

يعني ذبيحة اليهودي والنصراني . وإن كان النصرائي يقول عند الذبيح : باسم المسيح ، واليهودي يقول : باسم عزير ، وذلك أنهم يذبحون على الملة .

وقال عطاء : كُلْ من ذبيحة النصرافي وإن قال : باسم للسيح ، لأن الله عز وجل أباح ذبـائحهم وقد علم ما يتولون .

وقال القاسم بن مُخَيَّسرة : كُلُّ من ذبيحته وإن قال : باسم سَرجِس (اسم كنيسة لهم) .

وهو قول الزهري وربيمة والشعبي ومكحول .

وروي عن صحابيين: عن أبي الدرداء وعبادة بن الصامت .

وقالت طائِفة : إذا سمعت الكتابي يسمى غير اسم الله عز وجل ، فلا تأكل .

⁽١) الحلقوم ، مجرى النفس ، (٢) الريم : عرى الطمام والشراب من الحلق .

⁽٢) سورة الأنمام أية : ١٣١ . (١) سورة للاثنية أية : ٥ .

وقال بهذا من الصحابة : علي وعائشة وابن عمر ، وهو قول طاووس والحسن ، متسكين بقول الله تمالى : ﴿ وَلاَ قَأَكُمُوا مِنَا لُمْ يُذَكِّر امْمُ اللهِ عَلَيهِ وَإِنَّهُ لِفَسْق ﴾ .

وقال مالك : أكره ذلك . ولم يحرمه .

ذبالح الجوس والصابئين:

اختلف الفقهاء في ذبيحة الجوسي بناء على اختلافهم في أصل دينهم ، فمنهم من رأى أنهم كانوا أصحاب كتاب فرفع ، كا روي عن على كرم الله وجهه ، ومنهم من يرى أنهم مشركون .

والذين رأوا أنهم كانوا أصحاب كتاب قالوا بحل ذبـائحهم ، وأنهم داخلون في قول الله سبحـانــه : ﴿ وَمَلْقَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلْ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلَّ لَهُمْ ﴾ .

ويقول الرسول 🏰 : • سنوا بهم سنة أهل الكتاب . .

قال ابن حزم في الجوس : مأنهم أهل الكتاب فحكهم كحكم أهل الكتاب في كل ذلك ، .

وإلى هذا ذهب أبو ثور والظاهرية .

وأما جهور الفقهاء فيانهم حرموها لأنهم مشركون في نظرهم . والصائبون (١٠) : قيل لا تجوز فبائحهم . وقيل بالجواز .

٢ - أن تكون الآلة التي يذبع بها محددة يكن أن تُنهر الدم وتقطع الحلقوم ، مثل السكين والحجر والحجر والحشم ، إلا السن والخبر والحشم ، إلا السن والظفر .

(أ) - روى مالك أن امرأة كانت ترعى غنًا فأصيبت شاة منها ، فأدركتها فذكتها بحجر ، فسئل رسول الله بِكُلِيْ عن ذلك فقال : « لا بأس بها » .

(ب) - وروي عن الرسول ﷺ أنه قيل له : أنذبح بالمروة وشقة العصا ؟ قال : أعجل وأرن ، وما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل ، ليس السن والظفر . رواه مسلم .

(جم) - ونهى رسول الله ﷺ عن شريطة الشيطان : « وهي التي تذبح فتقطع الجلد ولا تفري الأوداج ، (٢) . أخرجه أبو داود عن ابن عباس ، وفي إسناده عمرو بن عبد الله الصنصاني وهو ضعيف .

١١) وديمهم بين الحوسية والنصرانية ، ويعتقدون نتأثير النحوم .

⁽٢) ثم تترك حتى قوت .

٣ ـ قطع الحلقوم والمريء ولا يشترط إبانتها ولا قطع الوَدَجِين (١) لأنها مجرى الطمام والشراب الذي لا يكون معها حياة وهو الغرض من للوت ، ولو أبان الرأس لم يحرم ذلك للنبوح . وكذلك لو ذبحه من قفاه من أتت الآلة على محل الذبح .

٤ - التسمية : قال مالك : كُلّ ما ذبح ولم يذكر عليه لمم الله فهو حرام ، سواء ترك ذلك الذكر
 عنا أو نسيانًا . وهو قول ابن سيرين وطائفة من المتكلين .

وقال أبو حنيفة : إن ترك الذِّكر عمدًا حرم ، وإن ترك نسيانًا حل .

وقال الشافمي : يحل متروك التسمية سواء كان عمدًا أم خطأ إذا كان الذابح أهلاً للذبح.

عن عائشة ، أن قومًا قالوا يارسول الله ، إن قومًا يأتوننا بـاللحم ، لا نـدري أذكر الم الله عليـه أم لا ؟ قال : سموا عليه أنم وكلوا ، قالت : ﴿ وكانوا حديثي عهد بالكفر ﴿ أخرجه البخاري وغيم .

ما يكره فيها:

ويكره في الزكاة ما يأتي :

١ - أن يكون الذبح بآلة كآلة ، لما رواه مسلم عن شداد بن أوس أن رسول الله يَؤْثِثُ قبال : • إن الله كتب الإحسان على كل شيء ، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة ، وإذا ذبحة فأحسنوا الذبحة ، وليتحدّ أحدكم شفرته وليرح ذبيحته » .

٢ - وعن ابن عمر أن الرسول الله عِلَيْم أمر أن تحد الشفار وأن تواري عن البياع . رواه أحمد .

٣ - كسر عنق الحيوان أو سلخه قبل زهوق روحه ، لما رواه المدارقطني عن أبي هريرة أن الرسول وَ إِنَا قَال : « لا تعجلوا الأنفى قبل أن تزهق » .

وأما استقبال القبلة عند الذبح فلم يرد في استحبابه شيء .

ذبح الحيوان وفيه رمق أو به مرض:

إذا ذبح الحيوان وفيه حياة أثناء النبح حل أكله ، ولو لم تكن هذه الحياة مستقرة يعيش الحيوان بمثلها .

وكذلك المريضة التي لا يرجى حياتها إذا ذبحت وفيها الحياة .

وتعرف الحياة بحركة يدها أو رجلها أو ذنبها أو جريان نَفْها أو نحو ذلك ، فإذا صارت في

⁽١) الودحين : عرقان عليظان في جنبي ثمرة التحر وهذا مذهب الشاهمي وأحد وقال مـالـك وأبو حنيفة : لا تصح الركاة إلا بقطع الودجين والحاقوم

حال النزع ولم تحرك ينا ولا رجلاً فإنها في هذه الحال تعتبر ميتة ولا تعيد فيها الركاة ، لقول الله سبحانه : ﴿ حُرُمَتُ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْحَمُ وَلَحَمُ الْخِيْرِيرِ وَصَا أَهِلَّ لِغَيْرِ اللهِ بِسهِ وَالْمُنَخَيْقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَّوْيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكُلَّ السَّبُمُ إِلاَّ مَا وَكُيتَنُ ﴾ (١٠) .

أي أن هذه الأشياء محرمة عليكم ، إلا ما أدركتموه ، فإن زكاته تحله .

وقد سئل ابن عباس عن ذئب عدا على شاة فشق بطنها ثم انتثر قَصْمها (١١) فـذبحت . فقـال : كل وما انتثر من قَصْبها فلا تأكل .

رفع اليد قبل تمام الزكاة:

وإذا رفع المذكي ينده قبل تمام الزكاة ثم رجع فورًا وأكل الزكاة فإن هذا حائز لأنه جرحها ثم ذكاها بعد وفيها الحياة فهي داخلة في قول الله تعالى : ﴿ إِلاَّ مَا ذَكْيْتُمْ ﴾ .

جرح الحيوان عند تعذر الزكاة :

الحيوان الذي يحل بالزكاة إن قدر على زكانه ركي في عمل الذبح ، وإن لم يقدر عليها كانت زكاتــه بجرح جزء مــه في أي موضع من بدنه بــــرط أن يكون الحرح مدميًا يحوز وفوع القــــل به .

قال رافع بن خديج : كنا مع رسول الله عَلَيْتُهُ في سفر فندً (٢) بعدر من إبل القوم ولم يكن معهم خيل ، فرساه رجل سهم فحبسه ، فقال : رسول الله عَلَيْتُ : « إن لهذه النهائم أوابد (١) كأوابد الوحس ، فا فعل منها عدا عامعلوا به هكذا ، رواه البخاري ومسلم .

وروى أحمد وأصحاب السنن عن أبي العشراء عن أميه أنه قال . يــارسول الله ، أمــا تكون الزكاة إلا في الحلق واللَّبَة ؟ قال : « لو طعنت في فخذها أجزأ عنك » .

قال أبو داود : وهذا لا يصح إلا في المردية والمتوحش .

قال الترمذي : وهذا في حـال الصرورة كالحيوان الـذي تمرد أو شرد فلم نقـدر عليــه أو وقع في بحر وخعنا غرقه فنضربه بسكين أو بسهم فيسيل دمه فيوت فهو حلال .

ورون البخاري عن على وابن عسلى واس عمر وعائشة : ما أعجزك من المهائم مما في يـدك فهو كالصيد ، وما تردى في بئر فزكاته حيت قدرت عليه .

و١١ سورة المائدة اية ٢٠.

 ⁽٢) القصى ، الأمناء
 (٤) الأواد الق تأمن ، أن بوحشت ، هم آمدة .

زكاة الجنين :

إذا خرج الجنين من بطن أمه وفيه حياة مستقرة وجب أن يزكي . فإن زكيت أمه وهو في بطنها فزكاته زكاته وكانته وكاته وابن حبسان وواء عن أبي سعيد : أحمد ، وابن ماجة ، وأبو دازد م والترسذي ، والسدارقطني ، وابن حبسان وصححه .

وقال ابن للنذر : وعن قال ذكاته ذكاة أمه ، ولم يذكر أشعر أو لم يشعر . علي بن أبي طالب ، وسعيد بن الميب ، وأحد ، وإسحاق ، والشافعي وقال :

إنه لم يرد عن أحد من الصحابة ولا من العلماء أن الجنين لا يؤكل إلا باستئناف الذكاة فيه ، إلا ما روي عن أبي حنيفة رحمه الله .

وقال ابن النم : وردت السنة الصحيحة الصريحة الحكمة بأن ذكاة الجنين ذكاة أمه ، خلاف الأصول وهو تحريم الميتة .

فيقال: الذي جاء على لسانه تحريم الميشة استثنى السك والجراد من الميشه، فكيف وليست بيئة، فإنها جزء من أجزاء الأم والذكاة قد أتت على جميع أعضائها، فلا يحتاج أن يعرد كل جزء منها بذكاة.

والجنين تابع للأم ، جزء منها ، فهذا مقتضى الأصول الصحيحة ، وأو لم ترد السنة بالإباحة ، فكيف وقد وردت بالإباحة الموافقة للقياس والأصول .

وقد اتفق النص والأصل والقياس ، ولله الحد .

الصيد

تعريفه:

الصيد هو اقتناص الحيوان الحلال المتوحش بالطبع الذي لا يقدر عليه .

حکیه :

وهو مباح أباحه الله سبحانه بقوله : ﴿ وَإِذَا خَلَلُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ (١) .

والصيد مباح كله ، ما عدا صيد الحرم ، فقد تقدم الكلام عليه في باب الحج .

وصيد البحر جائز في كل حال ، وكذلك صيد البر ، إلا في حالة الإحرام . يقول الله تعالى : ﴿ أَحِلُ لَكُمْ صَيْدُ الْبَرُ مَا دُمْتُمْ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرُ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ (٣) .

الصيد الحرام:

والصيد المباح هو الصيد الذي يقصد به التذكية ، فان لم يقصد به التذكية فإنه يكون حرامًا . باب الإفساد وإتلاف الحيوان لفير منفعة :

وقد نهى رسول الله ﷺ عن قتل الحيوان إلا لمأكله .

روى النسائي وابن حبان أن النبي ﷺ قال : « من قتل عصفورًا عبثًا عج (٢) إلى الله يـوم القيامة يقول : يارب إن فلانًا قتلني عبثًا ولم يقتلني منفعة » .

وروى مسلم عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : و لا تتخذوا شيئًا فيه الروح غرضًا ۽ (١٠) .

ومر صلوات الله وسلامه عليه على طــائر قــد اتخــنـــه بمض النــاس هــــــفّــا يصو يون إليـــه ضربــاتهم فقال : • لمن الله من فعل هـنـا ء .

شروط الصائد :

ويشترط في الصائد الذي يحل أكل صيده ما يشترط في النابح بأن يكون مسلًا أو كتابيًا . فصيد اليهودي والنصرافي كذبيحته ، وكذلك ما ألحق بها كا هو موضح في باب الزكاة الشرعية . العبيد بالسلاح الجارح و بالحيوان :

والصيد قد يكون بالسلاح الجارج كالرماح والسيوف والسهام ونحوها . وفي هذا يقول الله سبحانه : ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ لَيَبِنُلُونَكُمُ اللهُ بِقَيَّمِ مُنَ الصَّيِّدِ تَنَالُهُ, أَيْدِيكُمُ وَرِمَاحُكُمُ ﴾ (٩٠).

⁽١) سورة للاثنة آية ٢٠. (٢) سورة للاثنة آية ٩٦.

⁽٢) عج : رفع صوته بالشكوى . (٥) سورة للأثدة أية ٩٤

وقد يكون بوا. طة الحيوان ، وفيه يقول الله سبحانه :

﴿ يَسَفَلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمَ قُلَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَيِّبَتْ وَمَا عَلَمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلَّمُونَهُنَّ مِسًا عَلَمْكُمُ اللهُ فَكُلُسواْ مِمِّسا أَمُسَكُنَ عَلَيْكُمْ وَآذَكُرُوا امْمَ اللهِ عَلَيْسِهِ وَاتْقُسُواْ اللهَ إِنَّ اللهُ سَرِيسِعُ الْعِسَابِ ﴾ ١١) .

وعن أبي ثملية الحشني قبال : قلت يبارسول الله ، إننا ببأرض صيند أصيد بقوسي ويكلبي للقلّم ويكلى الذي ليس بمثلًم فما يصلح في ؟ فقال :

ما صدت بقوسك فذكرت اسم الله عليه فكل ، وما صدت بكلبـك غير المعلم فـأدركت ذكاتـه
 فكل ه رواه البخاري ومسلم .

شروط الصيد بالسلاح:

ويشترط في الصيد بالسلاح ما يأتي :

١ ـ أن يخرق السلاح جمم الصيد وينفذ فيه ، ففي حديث عدي بن حاتم قال : يارسول الله ،
 إنا قوم نرمي فما يحل لنا ؟ قال : « يحل لكم ما ذكيتم وما ذكرتم الم الله عليه فخزقتم (١) فكلوا » .

قىال الشوكاني : « فعدل على أن المعتبر عجرد الخزق وإن كان القتل بمثقل . فيحل ما صاده من يرمي بهذه البنادق الجديدة التي يرمي بها بالبارود والرصاص ، لأن الرصاص تخزق خزقًا زائدنا على السلاح فلها حكه ، وإن لم يعرك الصائد بها ذكاة الصيد إذا ذكر اسم الله على ذلك . .

وأما النهي عن الأكل مما أصابته البندقية ولم يندَكُ واعتباره موقوذة كا جاء في الحديث ، فان المقصود من البندقية هنا ما يصنع من الطين ثم يبيس ويرمي به ، فليست مثل البندقية التي يرمي بها البارود والرصاص .

وكا نهى الإسلام عن الأكل من البندقية هذه (أي للصنوعة من الطين) .

نهى عن الرمى بالحصاة وما عاثلها.

يقول الرسول ﷺ معللاً ذلك : • إنها لا تصيد صيناً ولا تنكاً عدوًا ، لكنها تكسر السن وتفقأ العين ، . ويحرم كذلك ما قتل بمثقل كالعصا ونحوها ، إلا إذا أدرك حيّا وذبح .

ففي حديث عدي قال : قلت فأني أرمي بالمارض الميد فأصيد . قال : و وإذا رميت بالمارض فخزق (⁷⁾ فكل . وإن أصابه بمرضه فلا تأكل » .

٧ ـ أن يذكر الصائد لمم الله عند رمي الصيد ، ولم تختلف الأمَّة على أن التسمية مشروعة لحديث

⁽١) سورة للائدة أية 1 . . (٢) فخزتم : أي خرتم وجرحم .

أبي ثعلبة التقدم ذكره ولغيره من الأحاديث . وإنما اختلفوا في حكها .

فتعب أبو ثور والشعبي وداود الظاهري وجاعة أهل الحديث إلى أن التمية شرط في الإباحة بكل حال ، فإن تركها عامدًا أو ساهيًا لم تحل .. وهذا أظهر الروايات عن أحد .

وقال أبو حنيفة : هي شرط في حال الذكر فإن تركها ناسيًا حل الصيد ، وإن تركها عاسدًا لا يحل . وكذلك قال مالك في المشهور عنه .

وقال الشافعي وجماعة من المالكية : التسمية سنة ، فإن تركها ولو عـامـدًا لم يحرم الصيـد ويحل أكله ، وحملوا الأمر بالتسمية على الندب .

شروط الصيد بالجوارح :

والصيد بالجوارح مثل الصقر والبازي والفهد والكلب وغيرهـا بمـا يقبل التعليم جـائز بـالـشروط الآتية :

١ - تعليم الحيوان الصيد ، ويعرف ذلك بأن يأتمر إذا أمر ، وينزجر إذا زجر .

٢ - أن يسك على صاحبه بترك الأكل من الصيد ، فإن أكل فقد أمسك على نفسه فلا يحل
 صيده ، ففي حديث عدي بن حاتم قال له الرسول مَنْ إِنْ :

إذا أرسلت كالابك المعلمة وذكرت الم الله عليها فكل عما أمسكن عليك ، وإن أكل الكلب
 فلا تأكل ، فإنى أخاف أن يكون مما أمسك على نفسه » .

7 - أن يرسله ويذكر اسم الله ، أما ذكر التسبية فقد تقدم حكها ، وأما قصد إرسال الحيوان فإنه شرط من شروط الصيد ، فإذا انبعث الحيوان الجارح من تلقاء نفسه من غير إرسال ولا إغراء من الصائد فلا يجوز صيده ، ولا يحل أكله عند مالك والشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي ، لأنه صاد لنفسه من غير إرسال وأمسك عليها ولا صنع للصائد فيه فلا ينسب إليه ، لأنه لا يصدق عليه الحديث المتقدم : • إذا أرسلت كلابك المعلمة .. الغ » ، ففهوم الشرط أن غير المرسل لا يكون كذلك .

وقال عطاء والأوزاعي : يؤكل صيده إذا كان أخرج للصيد وكان معلًا .

اشتراك جارحين في صيد:

إذا اشترك جارحان في صيد فهو حلال إذا كان كل واحد منها أرسله صاحبه للصيد ، أما إذا كان أحدثما مرسلاً دون الآخر فإنه لا يؤكل لقوله ﷺ : « فإنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره ، . الصيد بكلب اليهودي والنصرائي :

ويجوز الاصطياد بكلب اليهودي والنصراني ويازه وصقره إذاكان الصائد مسلسا ، وذلك مثل شفرت.

إدراك الصيدحيّا:

إذا أدرك الصائد الصيد وهو حي وكان قد قطع حلقومه ومريئه أو تَزَّقت أمماؤه وخرج حشوه فإنه في هذه الحال بحل بدون ذكاة .

> أما اذا أدركه وفيه حياة مستقرة ، فإنه يجب في هذه الحال ذكاته ، ولا يحل بدونها . وجود الصيد ميتاً بعد أصابته :

إذا رمى الصائد الصيد فأصابه ثم غاب عنه ثم وجده بعد ذلك ميتًا ، فإنه يكون حلالاً بشروط ثلاثة :

الأول : أن لا يكون قد تردى من جبل أو وجده في الماء لاحتال أن يكون موته بالتردي أو الفرق . روي البخاري ومسلم عن عدي بن حاتم قال : سألت رسول الله كَانِّ قال : • إذا رميت بسهمك فأذكر الله ، فإن وجدته قد قتل فكل إلا أن تجده قد وقع في ماء ، فإنك لا تدري الماء قتله أوسهمك » .

الثاني: أن يملم أن رميته هي التي قتلته وليس به أثر من رمي غيره أو حيوان آخر . فمن عدي قال : قلت : يارسول الله أرمي الصيد فأجد فيه سهمي من الفد ، قال : و إذا علمت أن سهمك قتله ولم ترفيه أثر سَمِ فكل » .

وفي رواية للبخاري : • إنا نرمي الصيد فنقتفي أثره اليومين والثلاثة ثم نجده ميتًا وفيه سهمه ع . قال : يأكل إن شاء .

الثالث - أن لا يفد فسادًا يبلغ درجة النتن ، فإنه حينئذ يكون من المستقذرات الضارة التي تجها الطباع . فمن أبي ثملبة الخشي أن النبي على قسال : « إذا رميت بسهمك فغاب ثلاثة أيام وأدركته فكله مالم ينتن » . أخرجه مسلم .

الأضحيــة

تعريفها:

الأضعية والضعية اسم لما يـ نبح من الإبل والبقر والغنم يوم النحر وأيــام التشريق تقرّبًـا إلى الله تمالى .

مشروعيتها:

وقد شرع الله الأضحية بقوله سبحانه : ﴿ إِنَّا أَعطيْنَاكَ الكُوثِر . فَصَلَّ لَرَبَّكُ وَالْحَرْ . إِنَّ شَائِفَكَ هَوَ الْأَبْرَ ﴾ (١) .

وقوله : ﴿ وَالْبَدُنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِدِ اللهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ ﴾ (١) . والنحر هنا هو ذبح الأضحية .

وثبت أن النبي ﷺ ضحى وضحى المملون وأجمعوا على ذلك .

فضلها:

روى الترمذي عن عائشة أن النبي ﷺ قال : « ما عمل أدمي من عمل يوم النحر أحب إلى الله من إهراق الدم (٢٦) . إنها لتأتي يوم القيامة بقرونها وأشمارها وأظلافها ، وإن الـدم ليقع من الله بمكان (٤١) قبل أن يقع على الأرض ، فَطيبُوا بها نفسًا » .

حكها:

الأضحية سنة مؤكدة ، ويكره تركها مع القدرة عليها لحديث أنس الذي رواه البخباري ومسلم أن النبي رَكِيًّا ضحى بكبشين أملحين (٥) أقرنين (١) ذبحها بيده وسمى وكبر .

وروى مسلم عن أم سلمة أن النبي ﷺ قبال : « إذا رأيتم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن يضحي فليسك عن شعره وأظفاره » .

مقوله أراد أن يضحي دليل على السنة لا على الوجوب.

وروي عن أبي بكر وعمر أنها كانا لا يضحيآن عن أهلها مخافة أن يرى ذلك واجبًا (٣) .

⁽٢) إسالته : أي دمع الأضعية . ٩ عن سرعة قبولها .

⁽٧) وقال اس حزم : أم يسح عن أحد من المحابة أنها واجبة ويرى أبو حنيفة أنها واجبة على ذوي اليسار عن يملكون نصابًا من القبيل عبر السامرين ، لقوله ﷺ : « من وحد سعة غل يسح فلا يقرين مصلانا » . روله أحد ولين ماجة وصححه السام ورجّع الألة رقعه .

متى تجب:

ولا تجب إلا بأحد أمرين:

١ -أن ينذرها لقول الرسول على : « من نذر أن يطبع الله فليطعه » وحتى لو مات الناذر فإنه تجوز النيابة فيا عينه بنذره قبل موته .

٧ ـ أن يقول : هذه لله ، أو هذه أضحية . وعند مالك إذا اشتراها نيته الأضعية وجبت

والأضحية شرعها الله إحياء لذكرى إبراهم وتوسعة على الساس يوم الميد ، كا قال الرسول علي : إنا هي أيام أكل وشرب وذكر لله عز وجل .

ممّ تكون :

ولا تكسون إلا من الإبسل والبقر والغم ، ولا تجسزي من غير هسنده الثسلائسية ، يقسول الله سبحانه : ﴿ لِيَنْكُرُوا امْمَ اللهِ عَلَىٰ مَارَزَقَهُم مِنْ يَهِيَةِ الأَنْقَامِ ﴾ (١)

و يجزىء من الضأن ماله نصف سنة ، ومن للعز ماله سنة ، ومن البقرة مالـه سنتــان ومن الإبل ماله خس سنين ، يستوي في ذلك الذكر والأثق .

١ - روى أحمد والترمذي عن أبي هر يرة قال : سممت رسول الله علي يقول : « نعمت الأضحية الجذع (٢) من الضأن » .

٢ - وقال عقبة بن عامر : قلت يارسول الله أصابني جذع : قال : ضع به . رواه البخاري ومسلم .

٣ - وروى مسلم عن جاير أن الرسول علي قال : « لا تذبحوا إلا مسنة ، فإن تصر عليكم فاذبحوا جنعة من الضأن » .

والمسنة الكبيرة هي من الإبل مالها خمس سنين ، ومن البقر ما له سنتان ؛ ومن المعز ماله سنة ، ومن الضأن ماله سنة أوستة أشهر ، على الجلاف للذكور من الأثمة . وتسمى للسنة بالثنية .

الأضحية بالخصى:

روى أحمد عن أبي رافع قبال : ضحى رسول الله ﷺ بكبشين أملحين موجوءين خصيين ، ولأن لحه أطيب والذ .

⁽١) سورة الحيج أية ٢٤ .

⁽٢) سنة أشهر عند الحيفية . وماله سنة إن الأصح عند الشافعية .

مالا يجوز أن يضحى به :

ومن شروط الأضحية السلامة من العيوب ، فلا يجوز الأضعية بالميبة (١) مثل :

١ - الريضة البين مرضها . ٣ - العرجاء البين ظلعها .

٢ ـ العوراء البين عورها . ١ ـ المجفاء (١) التي لا تُنقى .

يتول رسول الله ﷺ : • أربعة لا يجـزى في الأضـاحي : العوراء البين عورهـا والريضـة البين مرضها والعرجاء البين ظلمها والعجفاء التي لا تُنْتي » رواه الترمذي وقال : حسن صحيح .

العضباء التي ذهب أكثر أفنها أو قرنها .

ويلحق بها الهتماء (^{٢)} والمصاء (^{٤)} والعمياء والتولاء (^{٥)} والجرباء التي كثر جربها .

ولا بأس بالعجاء والبتراء والحامل وما خلق بغير أذن أو ذهب نصف أذنه أو أليته والأصح عند الشافعية لا تجزىء مقطوعة الألية والضرع لقوات جزء مأكول وكذا مقطوعة الذنب . قال الشافعي : لا نحفظ عن الني تظلم في الأسنان شيئًا .

وقت الذبح :

ويشترط في الاضحية ألا تنبح إلا بصد طلوع الشمس من يوم العيسد ويمر من الوقت قسدر ما يصلى العيد ، ويصح ذبحها بعد ذلك في أي يوم من الأيام الثلاثة في ليل أو نهار ، ويخرج الوقت بانقضاء هذه الأيام .

فعن البراء رضي الله عنه عن النبي رضي قال : « إن أول ما نبداً به في يومنا (٦) هذا أن نصلي فم نرجع فننحر ، فن فعل ذلك فقد أصاب سنتنا ، ومن ذبح قبل فإنما هو لحم قدمه لأهله ليس من النسك في شيء » .

وقال أبو بردة : خطبنا رسول الله عَلَيْ يوم النحر فقال : و من صلى صلاتنا ووجه قبلتنا ونسك نسكنا فلا يذبح حتى يصلي ، روي الشيخان عن الرسول عَلَيْ : من ذبح قبل الصلاة ، فإنما يذبح لنف ، ومن ذبح بعد الصلاة والخطبتين فقد أتم نسكه وأصاب سنة المسلمين ،

⁽١) المبية : المتمود بالمبب الظاهر الذي ينتص اللم ، فإذا كان المبب يسيرًا فإنه لا يضر.

⁽٣) المبناء : هي التي ذهب ثناياها من أصلها . (٣) المبناء : التي ذهب عها من شدة المزال .

⁽٦) أي يرم العيد .

كفاية أضحية واحدة عن البيت الواحد :

إذا ضحى الإنسان بشاة من الضأن أو المعز أجزأت عنه وعن أهل بيته . فقد كان الرجل من الصحابة رضي الله عنهم بضحي بالشاة عن نقسه وعن أهل بيته . فهي سنة كفاية . روى ابن ماجه والترمذي وصححه أن أبا أيوب قال : « كان الرجل في عهد رسول الله وكثي يضحي بالشاة عنه وعن أهل بيته فيأكلون ويطعمون حتى تباهى الناس فصار كا ترى » .

جواز المشاركة في الأضعية :

تجواز المشاركة في الأضحية إذا كانت من الإبل أو البقرة أو الجل عن سبعة أشخاص إذا كانوا قاصدين الأضحية والتقرب إلى الله فعن جابر قال: « نحرنا مع النبي عَلَيْ بالحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة » رواء مسلم وأبو داود والترمذي .

توزيع لحم الأضحية :

يسن للمضحي أن يأكل من أضحيته ويهدي الأقارب ويتصدق منها على الفقراء ، قال رسول الله على المضحي أن يأكل من أضحيته ويهدي الأقارب ويتصدق منها على الفلاء ويتصدق بالثلث ويتصدق بالثلث . ويجوز تقلها ولو إلى بلد آخر ، ولا يجوز بيمها ولا بيع جلدها . (ولا يمطي الجزار من لحها شيئًا كأجر ، وله أن يكافئه نظير عمله) وإنما يتصدق به للضحى أو يتخذ منه ما ينتفع به . وعند أبي حنيفة أنه يجوز بيع جلدها ويتصدق بثنه وأن يشتري بعينه ما ينتفع به في البيت .

المضحى يذبح بنفسه:

يسن لمن يحسن الذبح أن يذبح أضحيته بيده ويقول: بسم الله والله أكبر ، اللهم هذا عن فلان ـ ويسمى نفسه ـ فإن رسول الله ﷺ ذبح كبشًا وقال: ه بسم الله والله أكبر ، اللهم هذا عني وعن من لم يضح من أمتي ، رواه أبو داود والترمذي .

فإن كان لا بحسن النبح فليشهده ويحضره ، فإن النبي كلي قال لفاطمة : بافاطمة قومي فاشهدي أضحيتك فإنه يقفر لك عند أول قطرة من دمها كل ذنب عملته ، وقولي : « إن صلاتي ونسكي (١) وعياي وعاتي أله رب المالين لا شريك له ويذلك أسرت وأنا أول للسلمين ، فقال أحد الصحابة : يارسول الله هذا لك ولأهل بيتك خاصة أو للسلمين عامة ؟ قال رسول الله يكل : بل للسلمين عامة .

⁽١) النبك : الذبع -

العقيقة

تعريفها:

المقيقة هي النبيحة التي تنبح عن المولود .

قال صاحب مختار الصحاح : العقيقة والعقّة بالكسر الشعر الذي يولد عليه كل مولود من الناس والبهائم ، ومنه سميت الشاة التي تذبح عن للولود يوم أسبوعه .

حکها:

والعقيقة سنة مؤكدة ولو كان الأب مصرًا ، فعلها الرسول كلّ وفعلها أصحابه ، روى أصحاب السن أن النبي كلّ عق عن الحسن والحسين كبشًا ، ويرى وجوبها الليث وداود الظاهري . ويجري فيها ما يجري في الأضحية من الأحكام ، إلا أن العقيقة لا تجوز فيها المشاركة .

فضلها:

روى أصحاب السنن عن سمرة عن النبي علي قال :

۱ مـ كل مولود رهينة (۱) بعقيقته تذبيح عنه يوم سابعه ويُحُلق ويسمَّى » .

٢ - وعن سامان بن عامر الضبي أن النبي ﷺ قال : « مع الفلام عقيقته ، فأهريقوا عليه دمًا ، وأميطوا عنه الأدى » (٢) رواه الحسة .

ما يذبح عن الفلام والبنت:

ومن الأفضل أن يذبح عن الولد شاتسان متقاربتان شبها وسنًا ، وعن البنت شاة فعن أم كرز الكعبية قىالت : سممت رسول الله ﷺ يقول : « عن الفلام شاتسان متكافئتان (٢) وعن الجارية شاة » .

ويجوز ذبح شاة واحدة عن الغلام لغمل الرسول ﷺ ذلك مع الحسن والحسين ، رضي الله عنهما ، كا تقدم في الحديث .

وقت الذبح :

والـذبح يكون يوم السابع بمد الولادة إن تيسر ، و إلا ففي اليوم الرابع عشر و إلا ففي اليـوم الواحد والعشرين من يوم ولادته ، فإن لم يتيسر ففي أي يوم من الأيام .

ففي حديث البيهقي : تذبح لسبع ، ولأربع عشر ، ولإحدى وعشرين .

⁽١) أي تنشئة صالحة وحفظه حفظًا كاملاً مرهون بالنبع عنه .

⁽٢) أِيَّ ازيلوا عنه القذارة والنجاسة .

 ⁽٢) أي شاتان متفاريتان شيهًا وسنًا .

اجتماع الأضحية والعقيقة :

قالت الحنابلة : وإذا اجتم يوم النحر مع يوم العقيقة فإنه يكن الإكتفاء بذبيحة واحد عنها ، كا إدا اجتم يوم عيد ويوم جمة واغتسل لأحدهما .

التمية والحلق

ومن السنة أن يختار للمولود اسم حسن ويحلق شعره ويتصدق بوزنه فضة إن تيسر ذلك ، لما رواه أحمد عن ابن عباس أن النبي علي عق عن الحسن بشاة ، وقال : « يافاطمة احلقي رأسه وتصدقي بوزنه فضة على المساكين « ، فوزناه فكان وزنه درهما أو بعض دره .

أحب الأمماء:

وأحب الأساء عبد الله وعبد الرحن ، لحديث مسلم ، وأصدقها همام وحارث كا ثبت في الحديث الصحيح .

ويصح التمية بأساء الملائكة والأنبياء وطه ويس ، وقال ابن حزم : اتفقوا على تحريم كل اسم معبد لغير الله كَمبد العز ، وعبد هبل وعبد عمر ، وعبد الكعبة ، حاشا عبد المطلب .

كراهة بعض الأسماء :

نهى رسول الله علي عن التسمي بالأساء الآتية : يسار ، ورباح ونجيع ، وأفلح ، لان ذلك ربع يحلي والله عن وسائل التشاؤم ، ففي حديث سمرة أن النبي علي الله عن وسائل التشاؤم ، ففي حديث سمرة أن النبي علي الله عن المنازع ولا رباحًا ولا نُجَيْحًا ولا أفلح ، فإنك تقول : أثم و و فلا يكون - فيقول : لا ، رواه مسلم .

الأذان في أذن المولود

ومن السنة أن يؤذن في أوذن المولود البنى ، ويقيم في الأذن اليسرى ، ليكون أول ما يطرق سمعه اسم الله .

روى أحمد وأبو داود والترمذي وصححه عن أبي رافع رضي الله عنه قمال : رأيت النبي ﷺ أذن بالصلاة في أذن الحسن بن على حين ولدته فاطمة رضي الله عنهم .

وروى ابن السني عن الحسن بن علي أن النبي ﷺ قال : « من ولد لـ » ولـ ه أذن في أذنه اليني وأقام في اليسرى لم تضره أم الصبيان » (١) .

⁽١) يقال إلى القرينة .

ثقب أذن الصغير

في كتب الحنابلة : إن تثقيب آذان الصبية للحلية جائز ويكره للصبيان .

وفي فتاوي قاصي خان ، من الحنفية : لا بأس بتثقيب أذان الصبية ، لأنهم كانوا في الجاهلية يفعلونه ، ولم ينكره عليهم الذي على .

لا فرع ولا عتيسرة

الفرع : ذبح أول ولد الناقة ، كانت المرب تذبحه لأصنامهم .

العثيرة : ذبيحة رجب تعظيًا له .

وقد نهى الإسلام عن الذبح تعظيًا للأصنام ، وغير معالم الجاهلية .

وأباح الذبح باسم الله برًا وتوسعًا .

روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال : « لا فرع ولا عتيرة » (١) رواه البخاري ومسلم .

وقال نَبَيْشة رضي الله عنه : نادى رجل رسول الله يَكُلِّخ : إنا كنا نعتر عتيرة في الجاهلية في رجب ، فما تأمرنا ؟ قال : إذ كوا أله في أي شهر كان ، وبروا أله وأطعموا . قال : إنا كنا تُغرع فرعًا في الجاهلية ، فما تأمرنا ؟ قال : « في كل سائمة فرع نفذوه ما شيتك حتى إذا استجمل (؟) ذبحته ، فتصدقت بلحمه على ابن سبيل ، فذلك خير » رواه أبو داود والنسائي . وعن أبي رزين قلت : بارسول الله كنا نذبح في رجب فنأكل ونطعم من جاءنا ، فقال : « لا بأس به » .

وروى أحمد والنسائي عن عمر بن حارث أنه لقي النبي ﷺ في حجة الوداع ، فقال رجل : يارسول الله الفرائع والمتائر . قال : « من شاء فرع ومن شاء لم يفرع ، ومن شاء عتر ومن شاء لم يعتر في الفنم الأضحية » .

⁽١) مالمني الدي كان عليه في الجاهليه . (٣) أي صار حملاً .

اللياس

اللباس من النمم التي أنعم الله بها على عباده . يقول الله تعالى : ﴿ يَــاَبَنِي آدَمَ لَـــُـ أَزَلُـنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوارِي سَومَاتِكُمْ وَرِيشًا وِلِبَاسُ التَّقُونَىٰ ذَلِكَ خَيِنَ ذَلِكَ مِنْ أَذِ يَــِ اللّهِ لَعَلَهُمْ يَذَكُرُونَ ﴾ (١)

وينبغي أن تكون حسنة جيلة نظيفة والله تمال يقول :

﴿ يَسَابَنِي آفَمَ خُنُوا زِينَتكُمْ عِنْدَ كُلُّ مَنْجِيدٍ وَكُلُوا وَالْمَرْدِوا وَ * ثَدَرِفُ وا إِنْ لا يُجِبُ الْمُنْرِينِ ﴾ .

﴿ قُلُ مَنْ حَرَّمَ زِيسَةَ الله التي أَخْرَجَ لِعِبادهِ والطَّيِّبات مِنَ الرُّزِّيَ قَلْ هي للسنين آمنوا في الحياةِ الدُّنيا خالصةً يوْمَ القيامةِ كذلك نُفْصَلُ الآياتِ لِقَوْمٍ يعانونَ ﴾ (") .

وعن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال : « لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقـال ذرة من كبر . فقال رجل : إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنًا ونعله حسنة . قـال : إن الله جيل يحب الجال . الكبر بطر الحق وخمط الناس » (أي إنكار الحق واحتقار الناس) (") .

روى الترمذي أن الرسول ﷺ قال : إن الله طيب يحب الطيب ، نظيف يحب النظافة ، كريم يحب الكرم ، جواد يحب الجود ، فنظفوا أفنيتكم ولا تشبهوا باليهود .

حکه:

واللباس منه ما هو واجب ومنه ماهو مندوب ومنه ما هو حرام .

اللياس الواجب:

فالواجب من اللباس ما يستر العورة وما يتي الحر والبرد وما يستدفع به الضرر ،

فعن حكيم بن حزام عن أبيه قال : قلت : يارسول الله ، عورتنا : سا نأتي منها وسا نذر ؟ قال : احفظ عورتك إلا من زوجتك أو سا ملكت يمينك . قلت : يارسول الله ، فإذا كان القوم بعضهم في بعض ؟ قال : إن استطعت أن لا يراها أحد فلا يرينها . فقلت : فإن كان أحدنا خاليًا ؟ قال: فالله تبارك وتعالى أحق أن يستحيا منه » (1) .

اللباس المندوب:

والمندوب من اللباس ما فيه جال وزينة . فعن أبي الدرداء رض الله عنه قبال : قبال رسول الله

⁽١) سورة الأعراف أية ٦٦ . (٢) سورة الأعراف آية ٦٦ ، ٦٢ .

⁽¹⁾ رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وحسنه الحاكم وصححه .

⁽٣) رواه ممام والترمذي .

عِنْ : • إنكم قادمون على إخوانكم فأصلحوا رحالكم وأصلحوا لباسكم حتى تكونوا كأنكم شامة في الناس فإن الله لا يحب الفحش ولا التفحش . (١).

وعن أبي الأحوص عن أبيه قبال : أتبت الذي كالله في ثوب دون ، فقبال : ألك مبال ؟ قبال : نعم . قال : من أي المال ؟ قال : قد أتاني الله من الإبل والفنم والخيل والرقيق . قال : فإذا أتاك الله مالاً فليرأثر نمسته عليك وكرامته ، (١).

و يتأكد ذلك عند المبادة وفي الجمة والعيدين وفي الجتمات العامة.

فمن عمد بن يحبي بن حبان أن رسول الله عِلَيْثِ قال :

« ما على أحدكم إن وجد (٢٦ أن يتخذ ثوبين ليوم الجعة سوى ثوبي مهنته » (١) .

اللباس الحرام :

أما اللباس الحرام فهو لبياس الحرير والذهب للرجال ، ولبس الرجل ما يختص بالنساء من ملابس. ولبس النساء ما يختص بالرجال من ملابس. ولبس ثياب الشهرة والاختيال وكل ما فيه إسراف .

ليس الحرير والجلوس عليه :

جاءت الأحاديث مصرحة بتحريم لبس الحرير والجلوس عليه بالنسبة للرجال ، نـذكرها فيا ىلى :

١ - فعن عمر أن النبي على قبال : ﴿ لا تلبسوا الحرير فإن من لبسه في السدنيا لم يلبسه في الآخرة » (٥) .

٧ . وعن عبد الله بن عر : أن عر رأى حلة من إستبرق تباع . فأق بها النبي ١١٠ فقال : يـارسول الله ابتم هـذه ، فتجمل هـا للميـد وللوفود . فقـال رسول الله عَلَيْمُ: إنَّـا هـذه لبـاس من لا خلاق له . ثم لبث عرما شاء الله فأرسل علي إليه بجبة ديباج . فأن عر النبي علي فقال : يارسول الله ، قلت : إنما هذه لياس من لا خلاق له . ثم أرسلت إلى بهذه . فقى ال النبي عَلِينًا : إني لم أرسلها إليك لتلبسها ولكن لتبيعها وتصيب بها حاجتك ه (١) ب

٣ - وعن حديقة قال : نهانا التي يَكِاثِرُ أن نشرب في أنية الذهب والفضة وأن نأكل فيها وعن لبس الحرير والديباج وأن نجلس عليه وقال: « هو لهم في الدنيا ولنا في الآخرة » (١).

⁽۱) رواه أبو دواد ۔ (٢) رواه أمو داود .

⁽٤) رواه أبو داود . (۲) أي : اذا وسمه .

⁽٧) رواه الخاري . (1) رواه البخاري ومسلم وأمو دأود والنسائي واس ماحه .

⁽۵) رواه البخاري ومــلم .

عقتص هذه الأحاديث ذهب الجهور من العلماء إلى تحريج لبس الحرير وافتراشه (١) بل ذكر المدى في البحر أنه مجمع عليه .

وحكى القاضي عياض عن جماعة أباحته منهم أبن عُليّة . واستدلوا على قولم هذا بالأحاديث الآتية :

١ ـ عن عقبال قال : أهدي إلى رسول الله علية فروج حرير (١٦ فلبسه ثم صلى فيه ثم انصرف فنزعه نزعًا عنيفًا شديدًا كالكاره له ثم قال : • لا ينبغي هذا للتقين • (٦) .

٧ - وعن المُنور بن مخرمة أنه قدمت للني عَلِيَّةٍ أُقبية فـذهب هو وأبوه للني عَلَيْتُ لشيء منها . فخرج النبي ﷺ وعليه قباء من ديباج مزردة ، فقال : ياخرمة خبأنا لك هذا وجمل يريه محاسنه وقال : أرضى مخرمة ^(٤) ؟

٣ .. وعن أنس أنه ﷺ لبس مستقة (٥) من سندس (١) أهداها له ملك الروم ثم بعث يها إلى جعفر فلسها ثم جاءة فقال : • إني لم أعطكها لتلبسها . قال : فيا أصنع ؟ قال : أرسل بها إلى أخيبك النجاشي ۽ (٧) .

٤ - وليس الحرير أكثر من عشرين صحابيًا منهم أنس والبراء بن عازب (A).

وأجاب الجهور عن أدلة القائلين بالجواز بالأدلة على التحريم التي ذكرناها أولاً وقالوا: إن حديث عقبة فيه : « أنه لا ينبغي هذا للمتقين » .

فإذا كان لبسه لا يلامُ للتقين فهو بالتحريم أجدر.

وقالوا: في حديث المسور وحديث أنس إنها من قبيل الأفعال فلا تقاوم الأقوال الدالة على التحريم .

على أنه لا نزاع أن الني عَلِيمٌ كان يلبس الحريرثم كان التحريم آخر الأمرين كا يشعر بذلك حديث جاير . قال : « ليس الني عَن قباء له من ديباج أهدي إليه ثم أوشك أن نزعه وأرسل به إلى عر بن الخطباب . فقيل : قد أوشكت ما نزعته يبارسول الله ! قبال : نهاني عنيه جبريل عليه السلام . فجاءه عمر يبكي فقيال : يمارسول الله : كرهت أمرًا وأعطيتنيم ، فما لي ؟ قيال : ما أعطيتك لتلبسه وإنما أعطيتك تبيعه . فباعه بألفي درم ، (١) .

(۱) روئه آحد وروی مسلم وغوه .

⁽١) يرى أبو حنيفة ولين لللجشون من المالكية ويعض الشاهمية جواز انتراش الحرير والجلوس عليه لأن النهي عن اللبس فقط . وهذا عالب للأحاديث المحيحة .

⁽٦) رواه البحاري ومسلم . (١) رواه البخاري ومسلم . (٢)قباء مفتوح من الخلف . (٧) رواه أبو داود . (١) وفيع الحرير . (٥) مروطويل الكين . (۸) رواء ابر داود .

وقالوا أيضًا : حديث أنس في سنده على بن زيد بن جدعان لا يحتج بحديثه . وقالوا : إن ما لبسه الصحابة كان ذخرًا ، وهو ما نسج من صوف وابريسم . وقال الخطابي : يشبه أن تكون المستقة مكففة بالسندس .

رأى الشوكاني:

وقال الشوكاني: « إن أحاديث النهي تدل على الكراهية جمّا بينها وبين أدلة الجواز قال في نيل الأوطار: و يمكن أن يقال أن لب يكل لقباء الديباج وتقسيمه للأقبية بين آصحابه وليس فيه ما يدل على أنه متقدم على أحاديث النهي ، كا أنه ليس فيها ما يدل على أنها متأخرة عنه فيكون قرينة صارفة للنهي إلى الكراهة ويكون ذلك جمّا بين الأدلة.

ومن مقويات هذا ما تقدم أنه لبسه عشرون صحابيًا ويبعد كل البعد أن يقدموا على ما هو عرم في الشريعة ، ويبعد أيضا أن يسكت عنهم سائر الصحابة وهم يعلمون تحريه ، فقد كان ينكر بعضهم على بعض ما هو أخف من هذا ، . هذا الحكم بالنسبة للرجال :

إياحة الحرير للنساء وعند الاعذار واليسيرمنه:

أما النساء فإنة يحل لمن لبس الحرير وافتراثه . كا يحل للرجال عند وجود عشر . وقد جاء في ذلك من النصوص ما يلي :

١ - فعن علي قال : • قديت للنبي عَلِيَّةٍ حلة سيراء (١) فبعث بها إلى فلبستها فعرفت الغضب في
 وجهه فقال : إني لم أبعث بها إليك لتلبسها إنما بعثت بها إليك لتشقها خُمْرًا بين النساء » (١) .

٢ - وعن أنس : « أن النبي علية رخص لعبد الرحن بن عوف والزيم في لبس الحرير لحكة
 كانت بها » (٣) .

قال في الحجة البالغة: لأنه لم يقصد به حينئذ الإرفاء وإنما قصد به الاستشفاء.

٣ - وعن عر: « أن النبي ﷺ نهى عن لبس الحرير إلا مـوضع اصمين أو تــلائـــة أو أربعة » (¹).

قال في الحجة البالغة : لأنه من باب اللباس وربما تقع الحاجة إلى ذلك .

الحرير المخلوط بغيره :

كا ما تقدم خاص بالحرير الخالص.

أما الحرير الخلوط بغيره فعند الشافعية أن الثوب إذا كان أكثره من الحرير فهو حرام وطن كان

 ⁽١) التي فيها خطوط كالمهور وهي برود من الحرير أو الغالب فيها الحرير . وضرت بغير ذلك .

⁽۱) من حيد مستور و يد. (۲) رواه البخاري ومنام . (۱) رواه البخاري ومنام . (۱) رواه منام وأصحاب البنق .

نصفه فما دونه من الحرير فليس مجرام .

قال النووي : أما الختلط من حرير وغيره فلا يحرم إلا أن يكون أكثر وزنًا .

فهم يرون أن للأكار حكم الكل .

جواز لبس المبيان للحرير:

وأما الصبيبان (١) من الذكور فيحرم عليهم أيضًا صند أكار الفقهاء لمموم النهي عن اللبس . وأجازه الشافعية .

قال النووي : وأما الصبيان فقال أصحابنا يجوز إلباسهم الحليّ والحرير في يوم المبيد لأنه لا تكليف عليهم ، وفي جواز إلباسهم ذلك في باقي السنة ثلاثة أوجه أصحها جوازه ، والثاني تحريمه ، والثالث يحرم بعد سن التمييز .

التختم بالذهب والفضة

. ` ذهب الجهور من العاساء إلى حرمة التنتم بـالسفهب (١) للرجــال دون النسساء ، واستسعلوا بالأحاديث الآتية .

١ - عن البراء بن عازب ، رض الله عنه ، قال : أمرنا رسول الله بسيع وبهانا عن سبع : « أمونا
باتباع الجندائز ، وعيدادة المريض ، وإجبابة الداعي ، ونصر المطلوم ، وإبرار القسم أو القسم ، ورد
السلام » - وفي رواية : وإفشاء السلام ، وتشبيت العاطس ، وبهانا عن أنية الفضة وخاتم الذهب
والحرير والديباج (٢) والتمي (٩) والإستعرق (٩) والشيع (١)

لا .. ومن عبد الله بن عر رض الله عنها أن النبي على أخذ خامًّا من ذهب أو فضة وجمل فصه
 عا يلي كفه وتقش فيه ه محد رسول الله ، فاتخذ الناس مثله ، فلما رآم قد اتخذوها رمى به وقال :
 د لا ألبسه أبنا ، ثم اتخذ خامًا من فضة ، فإلخذ الناس خواتم النضة .

قال ابن عمر : فلبس الحاتم بعد النبي ﷺ أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثان حق وقع من عثان في بار أريس (١) .

٣ - ووأى رمول الله على خاتًا من ذهب في يد رجل فلزعه وطرحه وقال : « يشمِد أحدكم إلى

⁽١) المرمة على الأولياء لا على العميان التهم غير مكلفين .

⁽١) أما الخاذ الخام من غير الذهب فيجوز الرجال والنساء وأو كان أمل قية من الذهب ..

⁽٢) النسي : ثياب من كتان خلوط بحرير .

⁽¹⁾ الثيمة الحراء : خلاه السرج من الحرير . (7) الاستيق : خليط الديباني .

^(°) الديناج : الثوب الذي سداه وقته من حرير . (٧) إريس : بار جاررة المجد قباه بالدينة .

جرة من نار فيطرحها في يده » . فقيل للرجل بمدما ذهب رسول الله على : « خذ خاتمك انتفع به . قال : لا والله لا أخذ وقد طرحه رسول الله على " (١٠) .

وعن أبي موسى أن النبي بَهِيَّةٍ قسال : « أحسل السذهب والحرير لسلانسات من أمتي وحرم على ذكورها » (١٠).

وقال الحدثون : إن هذا الحديث معلول لأن في سنده سعيد بن أبي هند عن أبي موسى ، وسعيد لم يلق أبا موسى ولم يسم منه .

وأخرج مسلم وغيره من حديث علي قال : نهاني رسول الله علي عن التخم بالذهب وعن لباس القسى وعن القراءة في الركوع والسجود وعن لباس المصفر (٦) .

هذه أدلة الجهور لتحريم خاتم الذهب . قال النووي : وكذا لو كان بعضه ذهبًا وبعضه فضة .

وذهب جماعة من العلماء إلى كراهة التختم بالذهب للرجال كراهة تنزيه . ولقد لبسه جماعة من الصحابة منهم : سعد بن أبي وقاص ، وطلحة بن عبيد الله ، وصهيب ، وحذيفة ، وجابر بن سمرة . آلية الذهب والفضة :

يحرم الأكل والشرب في أواني الذهب والفضة لا فرق في ذلك بين الرجال والنساء (1) . و إنما يحل للنساء التحلي بها تزينًا وتجملاً كا تقدم . وليس الأكل والشرب من هذه الأواني بما أحله الله لهن .

دليل ذلك الأحاديث الاتية:

ا - عن حذيفة رضي الله عنه قال : سمعت رسول علي يقول : « لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ولا تشربوا في أنية الذهب والفضة ، ولا تأكلوا في صحافها (٥) فإنها لهم في الدنيسا ولكم في الأخرة » (١).

 ٢ - وعن أم سلمة أن النبي ﷺ قال : « إن الذي يشرب في آنية الفضة إنما يجرجر (١٧) في بطنه نار جهنم » (٨٠).

وفي رواية لمسلم : « إن الذي يأكل أو يشرب في إناء الذهب أو الفضة .. » . ويرى بعض الفقهاء دون التحريم وقالوا : إن الأحاديث التي وردت في هذا لجرد التزهيد . ورد ذلـك بـالوعيـد عليـه في

⁽١) رواه مسلم . (٢) رواه أحد والنمائي والترمذي وسححه .

⁽٢) للممغر : يميغ الثوب مبنيًا أحر عل هيئة عموص وقد ذهب حياهير المحيابة والتيابيين والفقهاء إلى جواز لبس الممغر إلا الإمام أحد فإنه قال : بكراهة ليسه تتزييًا .

⁽¹⁾ وكُنا عِرم الأكل والترب في الأولق الطلّية بالنعب والفضة إن كان يكن فصل الـذهب أو الفضة عن الإناء فإن لم يكن الفصل بينها كأن كان عرد طلاء فقط فإنه لا عرم .

⁽ه) واحدثها صحفة وهي إناء يسع ما يشيع اللسة . (١) رواه البخاري وبسلم .

⁽٧) يصب . (٨) رواه البخاري وسلم .

حديث أم سلمة الذكور .

وألحق جماعة من الفقهاء أنواع الاستمال الأخرى كالتطيب والتكحل من أواني الـذهب والفضة بالأكل والشرب .

ولم يسلم بذلك المققون . وفي حديث أحمد وأبي داود : « عليكم بالفضة فالمبوا بها لعبًا » ما يؤكد ما ذهب إليه المحقون ، وفي فتح العلام : الحق عدم تحريم غير الأكل والشرب ، ودعوى الإجماع غير صحيحة ، وهذا من شؤم تبديل اللفظ النبوي بفيره ، لأنه ورد بتحريم الأكل والشرب فعدلوا عنه إلى الأستمال وهجروا العبارة النبوية وجاؤا بلفظ عام من تلقاء أنفسهم » . انتهى .

وجهور الفقهاء اجم على منع اتخاذ الأواني منها بدون استعال . ورخصت فيه طائفة .

الآنية من غير الذهب والفضة :

أما اتخاذ الأواني من الجواهر النفسية وإن كانت أعلى قية من الذهب والفضة فيجبوز ، لأن الأصل في الأشياء الحل . ولم يرد دليل يدل على هذا التحريم .

جواز اتخاذ السن والأنف من الذهب:

يجوز للشخص أن يتخذ سنًا من الذهب وأتقا منه إذا احتاج إلى شيء من ذلك . روى الترمـذي عن عرفجة بن أسعد قال : • أصيب أنفي يوم الكُلاب فاتخذت أنفًا من ورق فأنتن علي فأمرني النبي إيكار أن اتخذ أنفًا من ذهب » .

قال الترمذي: روي عن غير واحد من أهل العلم أنهم شدوا أسنانهم بالذهب . وروى النسائي ، قال معاوية وحوله من المهاجرين والأنصار : أتعلمون أن النبي ﷺ نهي عن لُبس الحرير ؟ قالوا : اللهم نعم . قال : ونهى عن لبس الذهب إلا مقطمًا (١) ؟ قالوا : اللهم نعم .

تشبه النساء بالرجال:

أراد الإسلام أن تكون طبيعة للرأة مثيزة ، وأن يكون مظهرها صورة صادقة لمذه الطبيعة .

⁽١) أي قطمًا صغيرة كالسن .

 ⁽٢) الفنث: من فيه انخناث وهو التكثر والتثنى كا تقمل النساء.
 (٢) المترجلة : هي التي تتسمه بالرحل في الميثة والقول والفعل والأحوال.

⁽¹⁾ رواه البخاري . (0) رواه البخاري .

رسول الله عَلِيُثُمُ الرجل يلبس لبسة المرأة . والمرأة تلبس لبسة الرجل (١٠) . لياس الشهرة:

وهو الثوب الذي يشهر لابيه بين الناس ، ويلحق بالثوب غيره من اللبوس بما يشتهر به اللابس, له وهو حرام . لحديث ابن عمر ، قول الرسول علي : « من لبس ثوب شهرة في الدنيا ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة » (١) .

وعنه أيضًا قال : قال رسول الله ﷺ ، لا ينظر الله إلى من جرَّ ثوبه خيلاء ، (٢٠) .

وعن عمرو بن شعيب عن أييه عن جمدة قسال : قسال رسول الله عَلَيْنُ : « كل واشرب وأليس وتصدق في غير سرف ولا خيلة ، (1) .

النهى عن أن تصل المرأة شعرها بشعر غيرها :

١ - عن أبي هريرة أن امرأة جاءت إلى النبي عَيِّلًا فِعَالَت : يارسول الله إن لي ابنة عروسًا وقد غزق شعرها من حصبة أفأصله ؟ فقال النبي يَكِين : « لعن الله الواصلة (٥) والمستوصلة والواشمة والمتوثعة ء .

٢ - وعن عبد الله بن مسعدد رض الله عنه قسال : « لعن الله المواشيات (١) والمستمثنات والنامصات (٧) والمتنصات (١٤) ، والمتفلجات (١) للحسن الفيّرات خلق الله ع .

فبلغ ذلك امرأة من بني أسيد تقرأ القرآن اسمها أم يمقوب فأتته فكالمته فقال: ومالي لا ألمن من لمن رسول الله عِلَيْرُ وهو في كتاب الله . فقالت المرأة : لقد قرأت منا بين لؤحي المصحف فينا وجدته . قال : لو قرأته لوجدته : قال الله تمالى : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُنُوهُ وَمَا لَهَاكُمُ هَنَّهُ فَانتَهُوا ﴾ (١٠).

٣ - وعنه قال : « سممت رسول الله يَكُلُمُ ينهي عن النامصة والواشرة والواصلة والواشمة إلا من

⁽١) رواه أبو دواد والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم .

⁽٢) أخرجه أحد وأبو داود والسائي وابن ماجه ورجال أسنافه ثقات .

⁽٢) رواه الخاري وملم . الخيلاء : الكبر والبطر .

⁽١) أغرجه أبو داود وأحد وذكره البخاري تعليقًا .

⁽٥) الوصل : وصل الشعر بشعر آخر ٠

⁽١) الرئم : غرز أبرة وغموها في الجلد حتى يسيل الدم ويدر طيه كحل وغموه حتى يخشّر . (٨) التنمة : اللَّالِة لذلك .

⁽٧) الناممة : الق تنتف شعرها .

⁽١) التفلجات : اللائم يفرقن ما بين الثنايا والرباعيات أو ثرقيق الأسنان بالمجه رغية في الجمال .

⁽١٠) سورة المشر الأية : ٧ .

وفي نيل الأوطار قبال : و والوصل حرام لأن اللعن لا يكون على أمر غير محرم . قبال النووي : وهذا هو الظاهر الختار . قال : وقد فصله أصحابنا فقالوا : إن وصلت شعرها بشعر آدمي فهو حرام بلا خلاف . وسواء كان شعر رجل أو امرأة وسواء شعر الحرم والزوج وغيرهما بلا خلاف لعموم الأدلة . ولأنه يحرم الانتفاع بشعر الآدمي وسائر أجزائه لكرامته . بل يدفن شعره وظفره وسائر أجزائه . وإن وصلته بشعر آدمي : فإن كان شعرًا نجسا وهو شعر الميتة وشعر ما لا يؤكل لحمه إذا انفصل في حياته فهو حرام أيضًا للحديث . ولأنه حل نجاسة في صلاتها وغيرها عمدًا . وسواء في هذين النوعين للزوّجة وغيرها من النساء والرجال ، وأما الشعر الطاهر من غير الآدمي فإن لم يكن لها زوج ولا سيد فهو حرام أيضًا . وإن كان فثلاثة أوجه : أحدها : لا يجوز لظاهر الأحاديث .

أما وصل الشعر بفير شعر آدمي كالحرير والصوف والكتَّان أو نحوهما فقد أجازه سعيـد بن جبير وأحد والليث .

قال القاضي عياض : فأما ربط الخيوط الحرير الملونة ونحوها نما لا يشبه الشعر فليس بمنهي عنه لأنه ليس بوصل ولا هو في معنى مقصود الوصل ، وإنما للتجسل والتحسين .

وكما يحرم وصـل الشمر على النحـو المتقـدم ذكره فيإنـه يحرم إزالـة الشعر أي شعر المرأة ونتفـه من الوجه إلا إذا نبتت لها لحية أو شوارب فإنه لا يحرم إزالته بل يستحب . كا ذكره النووي وغيره .

> والتفلج ويقال له الوشر . قال النووي : وهذا الفعل حرام على الفاعل وللفعول بها . قال في نيل الأوطار :

ظاهره أن التحريم للذكور إنما هو فيا إذا كان لقصد التحسين لا لداء وعلة فإنه ليس بحرم . وظاهر قوله و للغيرات خلق الله 1 أنه لا يجوز تغيير شيء من الحلقة عن الصفة التي هي عليها .

قال أبو جعفر الطبري: في هذا الحديث دليل على أنه لا يجوز تغيير شيء بما خلق الله الرأة عليه بزيادة أو تقص التاسا للتحسين لزوج أوغيره ، كا لو كان لها سن زائدة أو عضو زائد فلا يجوز لها قطمه ولا نزعه لأنه من تغيير خلق الله .

وهكذا لو كان أسنان طوال فأرادت تقطيع أطرافها . وهكذا قال القاضي عياض وزاد : « إلا أن تكون هذه الزوائد مؤلة وتضرر بها فلا بأس بنزعها » أ.ه. .

التصوير

حرمة التصوير وصناعة الماثيل:

جاءت الأحاديث الصحيحة الصريحة بالنهي عن صناعة التأثيل وعن تصوير ما فيه روح سواء أكان إنسانًا أم حيوانًا أم طيرًا .

أما ما لا روح فيه كالأشجار والأزهار ونحوها فإنه يجوز تصويره .

١ - فعن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : • من صور صورة في الدنيا كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ هـ (١) .

٢ ـ وعن رسول الله علي الله عناق من أشد الناس عناق يوم القيامة الذين يصورون هذه الصور ».

٣ - وروي مسلم أن رجلاً جاء ابن عباس نقال: إني أصور هذه الصور فأفتن فيها. فقال له:
 ادن مني . فدنا منه . ثم أعادها ، فدنا منه . فوضع يده على رأسه فقال: أنبئك بما سمعت . سمعت رسول الله بكل صورة صورها نَفْس فتعذبه في جهنم . .
 رسول الله بكيّ يقول: « كل مصور في النار يجعل له بكل صورة صورها نَفْس فتعذبه في جهنم . .
 وقال: أن كنت لابد فاعلاً فاصنع الشجر وما لا نفْس له .

٤ - وعن علي قال : كان رسول الله ﷺ في جنازة ، فقال : أيكم ينطلق إلى المدينة فلا يدع بها وثنا إلا كسره ولا قبرا إلا سواه ولا صورة إلا لطخها ؟ فقال رجل : أنا يارسول الله . قال : فهاب أهل المدينة وانطلق الرجل ثم رجع فقال : يارسول الله . لم ادع بها وثنا إلا كسرته ولا قبرا إلا سويته ولا صورة إلا لطختها . ثم قال الرسول : من عاد إلى صنعه شيء من هذا فقد كفر بما أنزل على محد ﷺ . رواه أحمد بإسناد حسن .

إباحة صور لعب الأطفال:

(١) أخرحه البحاري .

ويستثنيمن هذا لعب الأطفال كالعرائس ونحوها فإنه يجوز صنعها وبيعها للأحاديث الأتية :

١ - عن عائشة قِالت : « كنت ألمب بالبنات (١) فربما دخل علي رسول الله يَؤْلِغُ وعندي الجواري (١) فإذا دخل خرجن وإذا خرج دخان (١) .

٢ - وعنها : أن النبي ﷺ قدم عليها من غزوة تبوك أو خيير وفي سهوتها (٥) ستر . فهبت الريح فكشفته عن بنات لعائشة لَفَب . فقال : ما هذا ياعائشة ؟ قيالت : بنياتي . ورأى بينهن فرسًا لـه

⁽٢) البنات : صور للبنات كانت تلمب يها .

⁽٢) البنات : صور للننات ٥٠ (٢) الجواري : حم حارية وهي الثابة الصعيمة . (۵) رواء البخاري وأبو داود .

جناحان من وقاع فقال: ما هذا الذي أرى وسطهن؟ قالت: فرس. قال: وما هذا الدي عليه؟ قالت: أما سمعت أن لسلمان خيلاً لها أجنحة. قالت: فقحك رسول الله عليه ؟ قالت: فقحك رسول الله عليه عليه عليه . (١) .

النهي عن وضع الصور في البيت :

وكا يحرم صنع التأثيل والصور يحرم اقتناؤها ووضعها في البيت ، ومن الواجب كسرها حتى لا تبقى على صورة التثال .

روى البخاري أن النبي ﷺ لم يكن يترك في بيته شيئًا فيه تصاليب (١) إلا نفضه .

وروي أن رسول الله مِرْكِيُّةِ قال : • إن الملائكة لا تدخل بيتًا هيه تماثيل ، (٢) .

الصورة التي لا ظـل لها :

كل ما سبق ذكره خاص بالصور الجسدة التي لها ظل.

أما الصور التي لا ظل لها ، كالنقوش في الحوائيط وعلى الورق والصور التي تـوجـد في المـلابس والستور والصور الفوتوغرافية فهذه كلها جائزة . وكانت عنوعة في أول الأمرثم رخص فيها بعد .

والذي يدل على المنع ما ذكرته السيدة عائشة رضي الله عنها قالت : دخل علي رسول الله مَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله وقد سترت سهوة (1) لي بقرام (٥) فيه تماثيل . فاما رآه هتكه وتلون وجهه وقال : « ياعائشة : أشد الناس عذاتًا عند الله يوم التيامة الذين يضاهون بخلق الله » .

وقالت عائشة فقطعناه فجملنا منه وسادة أو وسادتين.

والذي يدل على الترخيص:

١ - ما رواه يسر بن سعيد عن زيد بن حالد عن أبي طلحة عن الني ﷺ قال : " إن الْملائكة لا تدخل بيتًا فيه الصور . قال يسر : تم اشتكل زيد فعدناه فإذا على بائه ستر فيه صور ؛ فقلت لعبيد الله ، ربيب ميونة زوج الني ﷺ : ألم يخبرنا زيد عن الصور يوم الأول ، فقال عبيد الله : الم تمعه حين قال : إلا رقا في ثوب " (١) .

عن عائشة قالت : كانت لنا ستر فيه تمال طائر ، وكان العاخل إذا دخل استقبله ، فقال رسول الله عليه عن عن عنه عنه : فإنى كلما دخلت فرأيته ذكرت العنيا » (٧) .

⁽۱) رواه أبو داود والنمائي ، (۲) صور التصليب ،

 ⁽۱) رواه امر فاود واستاني .
 (۲) رواه البخاري وملم .

⁽a) الستر الرفيق . (1) رواه الحسة .

⁽۷) رواه مسلم .

فهذا الحديث دليل على أنه ليس بحرام لأنه لو كان حرامًا في آخر الأمر لأمر بهتكه ولما اكتفى بجرد تحويله وجهه . ثم ذكر أن علة تحويل وجهه هو تذكيره بالدنيا ؛ وأيد هذا الطحاوي من أئمة الأحناف فقال : • إنما نهى الشارع أولاً عن الصور كلها ، وإن كانت رقمًا ، لأنهم كانوا حديثي عهد سبادة السور فنهى عن ذلك جلة ، ثم لما تقرر نهيه عن ذلك أباح ما كان رقما في ثوب للضرورة إلى إتحاذ الثياب وأباح ما يمتهن ، لأنه يامن على الجاهل تعظيم ما يمتهن ، وبقى النهي فها لا يمتهن ،أده .

وقال ابن حزم: وجائز للصبايا خاصة اللعب ولا يحل لعربهن . والصور محرمة إلا هذا وإلا ما كان رفحا في ثوب . ثم ذكر حديث زيد بن خالد عن أبي طلحة الأنصاري .

المابقة

المسابقة مشروعة وهي من الرياضة المحمودة وقد تكون مستحبة أو مباحة حسب النية والقصد . وتكون بالعدو ^(٢) بين الأشخاص كا تكون بالسهام والأسلحة وبالخيل والبغال والحير .

فغي المسابقة بالعدو بين الأشخاص ثبت أن عائشة رضي الله عنهـا قـالت : • سـابقت النبي ﷺ فسبقته فلما حملت اللحم سابقته فسبقني . قلت : هذه بتلك • (7) .

والمسابقة بالسهام والرماح وكل سلاح عكن أن يرمى به يقول الله تعالى : ﴿ وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ ... الآية ﴾ (٢) .

وعن عقبة بن عامر قال : سمعت رسول الله ﷺ وهو على المنبر يقرأ : « وأعدوا لهم ما استطعم من قوة . ألا إن القوة الرمي . ألا إن القوة الرمي . ألا إن القوة الرمي » (1) .

ويقول عليه الصلاة والسلام : " عليكم بالرمي فإنه من خير لهوكم " (٥) .

ويقول على الله عن قوسه ، وتأديبه فرسل ويقول على الله عن قوسه ، وتأديبه في ويقول الله الله عن قوسه ، وتأديبه فرسه ، ويحرم أثناء الرمي أن يتخذ ما فيه الروح غرضًا ؛ فقد رأى عبد الله بن عمر جاعة اتخذوا دجاجة هدفًا لهم فقال : « إن النبي على له له لمن من اتخذ شيئًا فيه الروح غرضًا » (١) . والمسابقة بين الحديث الآتية :

١ ـ فعن أبي هريرة قسال : قسال رسول الله ﷺ : « لا سبسق إلا في خف (٧) أو نصسل (٨) أو . حافر (١) ۽ (١٠) .

٢ - وعن أبن عرقال : « سابق النبي عَلِيْ بالخيل التي قد ضَّرت (١١) من الحنياء (١٢) وكان أمدها ثنية الدواع ، وسابق بين الخيل التي لم تضر من الثنية إلى مسجد بني زريق وكان ابن عرفين سابق » متفق عليه . زاد البخاري ، قال سفيان : من الحفياء إلى ثنية الوداع خسة أميال أوستة ومن الثنية إلى مسجد بني زريق ميل .

⁽١) المدو : الجري . (٢) رواه البخاري . (٣) -- ورة الأتقال .

⁽١) رواه مسلم . (١) رواه البخاري ومسلم . (١) رواه البخاري ومسلم .

[·] المانر: الخيل . (١) الحانر: الخيل . (١) الحانر: الخيل .

⁽١٠) رواه أحد والثلاثة وصححه ابن حيان .

⁽١١) تخير الحيل : اعطاؤها الطف حتى تسن ثم لا تعلق إلا قوتها لتخف ويكون ذلك في مدة أربعين يومًا .

⁽١٢) الحفياء : مكان خارج الدينة المورة .

جواز المراهنة :

المسابقة دون رهان جائزة باجماع العلماء كاسيق ، أما المسابقة برهمان فبإنها تجوز في الصور الآتية :

 ١ - يجوز أخذ المال في المسابقة إذا كان من الحاكم أو من غيره ؛ كأن يقول المتسابقين : من سبق منكم فله هذا القدر من المال .

٢ - أو يخرج أحد المتسابقين مالا فيقول لصاحبه : إن سبقتني فهو لك . وإن سبقت ك فلا شيء
 لك علي ولا شيء لي عليك .

ت إن كان المال من الأثنين المتسابقين أو من الجماعة المتسابقين ومعهم محلّل بأخذ هذا
 المال إن سبق . ولا يغرم إن سبق .

قيـل لأنس: أكنم تراهنسون على عهـد رسـول الله عليه على الله عليه الله عليه الله على الله على الله على الله على ا يراهن ؟ قـال : نعم : والله لقد راهن على فرس لـه سبحـة فسبـق النـاس فهش لـذلك واعجبه ١١٠ .

الصور التي يحرم فيها الرهان :

ولا يجوز الرهان في حالة ما إذا كان من كل واحد على أنه إن سَبَق فله الرهان وإن سُبِق فيغرم لصاحبه مثله ؛ لأن هذا من باب القار الحرم .

قال رسول الله ﷺ : • الحيل ثلاثة : فرس للرحمن وفرس للإنسان وفرس للشيطان .

فإما فرس الرحمن فبالذي يرتبط في سبيل الله : فعلفه وروشه وبوله ، (وذكر ..) ما شاء الله (۲) . وإما فرس الشيطان فالذي يقامر أو يراهن عليه . وأما فرس الإنسان : فبالذي يرتبطه الإنسان يلتس بطنها (۲) فهي سترمن الفقر .

لا جلب ولا جنب في الرَّهان :

روى أصحـــاب المنن عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ قـــال : ، لا جلب ولا جنب في الرهان . .

الجلب : هو أن يتبع فرسه بمن يحثه على سرعة الجري .

والجنب : هو أن يجنب فرسًا إلى فرسه إذا فترت تحول إلى الجنوب قبال ابن أو يس : الجلب : أن يجلب حول الفرس من خلفه في لليدان ليحرز السبق .

11

والجنب : أن يكون الفرس به اعتراض جنوب فيعترض له الرجل بفرسه يقومه فيحوز الفاية .

وقال أبو عبيد : الحنب : أن يجنب الرجل فرسه الذي سابق عليه فرسًا عربًا ليس عليه أحيد ، فإذا بلغ قريبًا من الغاية ركب فرسه العرى فسبق عليه ، لأنه أقل عياءً أو كلالاً من الذي عليه راکب ،

حرمة إيناء الحيوان:

ويحرم إيذاء الحيوان وتحميله فوق طاقته . فإن حُّله إنسان ما يعجز عنه كان للحاكم أن يمنمه من حمل ما لا يطيق .

وإذا كان الحيوان حلوبًا وله ولد فلا يجوز الأخذ من اللبن إلا بالقدر الذي لا يضر ولده ، لأنه لا ضرر ولا ضرار ف الإسلام لا لحيوان ولا لإنسان .

ومم (١) البهائم وخصاؤها:

يجوز وسم البهائم في أي جزء من بدنها ما عدا الوجه . فقد رأى رسول الله ﷺ حارًا قد وسم في وجهه فقال : • أما بلفكم أني لمنت من ومم البهية في وجهها أو ضربها في وجهها • (٢٠) .

وعن جأبر رضى الله عنه قال: و نبي رسول الله علي عن الضرب في الوجه وعن الوسم فيه و (١٠).

وقد استنبط العلماء من هذا النهى حرمة ضرب الوجه ووضه من غير تفرقمة بين إنسان وحيوان . لأن الوجه أكرمه الله وهو من مجع الحاسن .

وأما وسم غير الوجه من الحيوان فهو جائز بل يستحب لأنه قد يحتاج إليه في التييز بين الحيوانات .

وقد كان النبي ﷺ يسم بالميسَم (١) إبل الصدقة كا رواه مسلم .

وقال أبو حنيفة بكراهته لأنه تعذيب ومثلة . وقد نهى الرسول عَلَيْتُم عنها : ويُرد على كلام أبي حنيفة : أن هذا عام مخصوص . وأن التخصيص ثابت بفعل الرسول عَلِيلًا .

أي أن التعذيب والمثلة حرام في كل حال إلا في حالة وسم الحيوان فيأنه يجوز . أما خصائص البهام : فرخص فيه جماعة من أهل العلم إذا قصد به المنعة إما لسمن أو لفيره .

وخصى عروة بن الزبير بفلاً له . ورخص مألك في خصاء الخيل عمر بن عبد العزيز . ورخص مالك في خصاء ذكور الغنم .

> (١) الرسم : الكي . رواء أبر باود . (۲) رواه مسلم والترمذي .

(1) اليم : ألهُ الكي .

nverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

التحريش بين البهائم:

نهى رسول الله علي عن التحريش بين البهام واغراء بعضها ببعض للتصارع ، فعن ابن عباس قال : « نهى رسول الله علي على التحريش بين البهام » (١٠) .

كانهي عن اتخاذشي، منها غرضًا .

ودخل أنس بن مالك دار الحكم بن أيوب فإذا قوم قد نصبوا دجاجة يرمونها فقال لهم . « نهى رسول الله يَلِيَّةِ أن يقتل شيء من رسول الله يَلِيَّةِ أن يقتل شيء من الدواب صبرًا » (١) .

وعن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : ـ • لا تتخذوا شيئًا فيه الروح غرضًا . .

وإنما نهى عن ذلك لأنه تمذيب للحيوان وإتلاف لنفسه وتضييع لماليته وتغويت لذكاتـه إن كان مذكي ولنفمته إن لم يكن مذكى .

خصباء الآدمي:

وهـ ذا بخلاف الآدمي فإنـ لا يجوز لأنـه مثلـة وتغيير لحلق الله وقطـع للنــــل وربمـا أفضى إلى الملاك .

اللعب بالنسرد:

دهب جمهور العلماء إلى حرمة اللعب بالنرد (a) واستدلوا على الحرمة بما يأتي :

١ - روى بريدة عن رسول الله ﷺ قال : « من لمب بـالنريشير فكأنما صبغ يـده في لحم خنزير ودمه » (١٠) .

٢ - وعن أبي موسى أن النبي ﷺ قال : « من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله ، (٢٠)

وكان سميد بن جبير إذا مر على أصحاب الثردشير لم يسلم عليهم .

قال الشوكاني : روي أنه رخص في الغرد ابن معقل وابن المسيب على غير قدار . ويبدو أنها حملاً الحديث على من لعب بقيار .

⁽١) رواه أبو داود والترمذي .

⁽٢) سير البهام : حبسها وهي حينة ثم ترمى حق ثقتل .

⁽۲) رواه سلم .

⁽۱) روله مسلم .

⁽٥) الغرد : الطاولة . (٦) رواه مسلم وأحمد وأبو طود .

⁽٧) رواه أحد وأبو داود وابن ماحه ممالك .

اللعب بالشطرنج:

ورد في الأحاديث تحريم لعب الشطرنج . ولكن هذه الأحاديث لم يثبت منها شيء .

قال الحافظ بن حجر المسقلاني : ٥ لم يثبت في تحريمه حديث صحيح ولا حسن ٥ ،

ولمذا اختلف الفقهاء في حكه .

فنهم من حرمه . ومنهم من أباحه .

فن حرمه أبو حنيفة ومالك وأحد.

وقال الشافعي وبعض التابعين يكره ولا يحرم : فقد لعبه جاعة من الصحابة ومن لا يحص من التابعين .

قال ابن قدامة في « للغني » .

« فأما الشطرنج فهو كالنرد في التحريم . إلا أن النرد أكد منه في التحريم لورود النص في تحريمه
 لكن هذا في معناه فيثبت فيه حكاً قياسًا عليه » .

وروي أبي هريرة وسعيد بن السيب وسعيد بن جبير إباحته . واحتجوا بأن الأصل الإباحة . ولم يرد تحريها نص ولا هي في معني المنصوص عليه فتبقى على الإباحة أ.هـ .

والذين أباحوه اشترطوا لإباحته الشروط الآتية :

١ . أن لا يشغل عن واجب من واجبات الدين .

٧ _ أن لا يخالطه قار .

٣ - أن لا يصدر أثناء اللعب ما يخالف شرع الله .

الأيْمَانُ

تعريفها:

الأيان : جمع يمين وهي اليلا المقابلة لليد اليسرى ومَمّي بها الحلف لأنهم كانوا إذا تحالفوا أخذ كلُّ بيمين صاحبه ، وقيل : لأنها تحفظ الشيء كا تحفظه البين .

ومعنى اليين في الشرع : تحقيق الأمر أو توكيده بذكر اسم الله تعالى أوصف من صفات. . أو هو عقد يقوي به الحالف عزمه على الفعل أو الترك .

والبين والحلف والإيلاء والقم معني واحد .

المين لا يكون إلا بذكر اسم الله أو صفة من صفاته :

ولا يكون الحلف إلا بذكر اسم الله أو صفة من صعاته ، سواء أكانت صفات ذات ، أو صفات أفعال ، كفوله : والله ، وعزة الله ، وعظمته ، وكبريائه ، وقدرته ، وإرادته ، وعلمه ... كفا الحلف بالمصحف أو القرآن أو سورة أو آية منه .

وفي القرآن الكريم يقول الله سبحانه : ﴿ وَفِي النَّمَاءِ رِزُقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ . فَوَرَبَّ النَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلُ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ (١) .

ويقول : ﴿ فَلاَ أُقْدِمُ بِرَبُّ المَشَارِقِ وَالمَفَارِبِ إِنَّا لَقَادِرُونَ ، عَلَى أَنْ نُبَسِّلُ خَيْرًا مِنْهُمُ وَمَا نَحْنُ بَمَسْبُوقِينَ ﴾ (") .

وعن ابن عمر رضي الله عنها قال : كانت بمين النبي ﷺ ، د لا ، ومُقلَّب القلوب ، .

وعن أبي سميد الحدري رضي الله عنه قال : « كان رسول الله ﷺ إذا اجتهد (٢) في الدعاء قبال : والذي نَفْسُ أبي القاسم بيده » رواه أبو داود .

أيمُ الله وعَمْرُ الله وأقسمت عليك قسم :

وأَيْمُ الله بمين لأنها بمعنى والله ، أو وحق الله .

وبين الله بين عند الأحناف والمالكية لأن معناها : أحلف بالله .

وقالت الشافعية : لا تكون يمينًا إلا بالنية ، فإن نوى الحالف اليين انعقدت ، وإن لم ينو لم تنعقد .

وعند أحمد : روايتان أصحها أنها تنعقد .

⁽١) سورة الداريات الأيتان . ٢٢ . ٢٣ .

⁽٢) سورة الممارج الأيتان : ٤٠ ، ٤١(٢) احتهد : مالم

وعَشُرُ الله يمينُّ عند الأحناف وللالكية ، لإنها بمنى وحياة الله وبقائه .

وقال الشافعي رضي الله عنه وأحمد وإسحاق : لا يكون بينًا إلا بالنية .

وكلمة أَشْمُتُ عليك ، وأقسمت بالله . ويرى بعض العلماء أن يكون يمينًا مطلقًا ويرى أكثر م أنه لا يكون يمينًا إلا بالنية .

وذهبت الشافعية إلى أن ما ذكر فيه اسم الله يكون يمينًا . وأن ما لم يذكر فيه اسم الله لا يكون يمينًا وإن نوى اليين .

وقال مالك رضي الله عنه إن قال الحالف : أقسمت بالله كان ييسًا وإن قبال : أقسمت أو أقسمت عليك فإنه في هذه الصورة لا يكون يمينًا إلا بالنية .

الحلف بأيمان المسلمين :

سبق أن قلنا أن من حلف بأيمان المسلمين ثم حنث فإنه يلزمه كفَّارة بمين عند الشافعية ، ولا يلزمه شيء عند مالك .

ومن حلف فقال : إن فعلت كذا فعليٌّ صيام شهر أو الحج إلى بيت الله الحرام .

أو قال : إن فعلت كذا فالحلال عليَّ حرامٌ .

أو قال : إن فعلت كذا فكل ما أملكه صدقة . فهذا وأمثاله فيه كفارة يمين متى حنث وهو أظهر أقوال العلماء ، وقيل لا شيء فيه .

وقيل : إذا حنث لزمه ما علقه وحلف به .

الحلف بأنه غير مسلم . أو الحلف بالبراءة من الإسلام :

من حلف أنه يهودي ، أو نصراني ، أو أنه بريء من الله أو من رسوله ﷺ : إن فمل كذا فقعله .

قال جماعة من العلماء منهم الشافعي : ليس هذا بيين ولا كفارة عليمه . لأن النصوص اقتصرت على التهديد والزُّجر الشديد .

روى أبو داود والنسائي عن بريدة عن أبيه أن الن<u>ي كُلِّة</u> قال : • من حلف فقال : إني بريء من الإسلام فإن كان كاذبًا فهو كا قال ^(١) . وإن كان صادقًا فلن يرجِم إلى الإسلام سالًا • ^(١) .

وعن ثابت بن الضحاك أن النبي عَلِيَّ قال : و من حلف بغير ملة الإسلام فهو كا قال ، .

⁽١) أي هو كا قال عقومة له على كذبه .

⁽٢) أن قصد بدلك إبعاد نقسه لم يكمر . وليقل لا إليه إلا فله محمد رسول فله ﷺ . ويستحر الله ويتوب إليه . وإن أراد الكمر إدا عمل الحلوف عليه كمر والعياذ بالله .

وذهب الأحناف وأحد وإسحاق وسفيان والأوزاعي : إلى أنه يمين . وعليه الكفارة إن حنث . الحلف بفير الله محظمور :

وإذا كانت اليين لا تكون إلا بذكر امم الله أو ذكر صفة من صفاته . فإنه يحرم الحلف بغير ذلك ، لأن الحلف يقتضي تعظيم الحلوف به . والله وحده هو الختص بالتعظيم .

١ - عن أبن عررضي الله عنها أن الذي على الدي على الدي عررض الله عند في ركب وهـ و يحلف بأبيه . فنادام الرسول على الله عنها أن الله عز وجل ينهام أن تحلفوا بأبائكم . فن كان حالفًا فليحلف بأبيه . فناكر الله على عنها . فاكرًا وليصت . قال عمر : فوالله ما حلفت بها منذ سمعت رسول الله على نهى عنها . فاكرًا ولا آثرًا » (١) .

٢ ـ وسمع ابن عمر رضي الله عنها رجلاً بحلف : لا ، والكمية . فقـال : سمعت رسول الله ﷺ يقلق من حلف بغير الله فقد أشرك » .

٣ ـ وعن أبي هريرة رضي الله عنـ قـال : قـال النبي ﷺ : « من حلف منسكم فقــال في حلفــه
 باللات والنزى ، فليقل : لا إله إلا الله . ومن قال لصاحبه تعالى أقام (ك فليتصدق » (٦) .

وعند أبي داود : « من حلف بالأمانة فليس منا » ، أي ليس على طريقتنا .

ه ـ وقال عَلِيَّةُ : • لا تحلفوا بآبائكم ولا بأشهاتكم ولا بالأنداد ـ أي الأصنام ـ ولا تحلفوا إلا بـالله ولا تحلفوا إلا وأنتم صادقون » . رواه أبو داود والنسائي عن أبي هريرة .

الحلف بفير الله دون تعظيم للمحلوف به :

جاء النهي عن الحلف بغير الله إذا كان يقصد بذكره التعظيم كالحالف بالله يقصد بذكره تعظيه . أما إذا لم يقصد التعظيم بل قصد تأكيد الكلام فهو مكروه من أجل المشابهة ، ولأنه يشعر بتعظيم غير الله .

وقد قال الرسول ﷺ للأعرابي : ﴿ أَفَلَحُ وَأُمِيهُ ﴾ .

وقال البيهقي : إن ذلك كان يقع من المرب ويجري على ألسنتهم من دون قصد . وأيد النووي هذا الرأي وقال : إنه هو الجواب المرضي .

⁽١) أي لم يحلف بأبيه من قبل نفسه ولا حاكيًا عن غيره .

⁽r) اللات والعزي: صغّل لأعل مكة كانوا يحلفون جا في الجاهابـة . في حلف جا ، فليكفر مقولـه • لا إلـه إلا ألله . كا يتصدق إذا طلب لمب التمار من صاحبه .

قـم الله بالخلوقات :

كان المرب يهتون بالكلام المبدوء بالقسم فيلقون إليه السع مصفين لأنهم يرون أن قسم المتكلم دليل على عظم الاهتام بما يريد أن يتكلم به . وأنه أقسم ليؤكد كلامه ، وعلى هذا جاء القرآن الكرج يقسم بأشياء كثيرة .

منها القرآن كقوله تعالى : ﴿ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ﴾ .

ومنها بعض الخلوقات مثل : ﴿ وَالتَّمْسِ وَضَّعَاهَا ﴾ . و ﴿ وَاللَّيْلِ إِنَّا يَفْقَىٰ . وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى ﴾ .

وإنما كان ذلك لحكم كثيرة في المقسم به والمقسم عليه .

من هذه الحكم : لفت النظر إلى مواضع العبرة في هذه الأشياء بالقسم بها . والحث على تأملها حتى يصلوا إلى وجه الصواب فيها .

فقد أقسم سبحانه وتعالى بالقرآن لبيان أنه كلام الله حمًّا وبه كل أسباب السعادة .

وأقممُ بالملائكة لبيان أنم مباد الله خاضعون له وليسوا بألمة يعبدون .

وأقسم بالشمس والقمر والنجوم 11 فيها من الفوائد والمنافع . وأن تغيرها من حال إلى حال يـدل على حدوثها . وأن لما خالقًا وصانعًا حكيًا . فلا يصح الففلة عن شكره والتوجه إليه .

وأقسم بالريح ، والطور ، والقلم ، والسهاء ذات البروج إذ أن ذلك كله من أيات الله التي يجب التوجه ليها بالفكر والنظر .

أما المقسم عليه فأهمه وحدانية الله . ورسالة النبي ﷺ . وبعث الأجساد مرة أخرى ، ويوم القيامة . لأن هذه هي أسس الدين التي يجب أن تعمق جذورها في النفس .

والقم بالخلوقات بما اختص الله به .

أما نحن البشر فلا يصح لنا أن تقسم إلا بالله أو بصفة من صفاته على النحو للتقدم ذكره.

شرط اليين وركنها:

ويشترط في اليين : العقل ، والبلوغ ، والإسلام . وإمكان البر والأختيار فإن حلف مكروها لم تنعقد عينه . وركنها اللفظ المستعمل فيها .

حكم المين:

وحكم البين أن يفعل الحالف الحلوف به فيكون بارًا . أو لا يفعله فيحنث وتجب الكفارة .

أقسام اليين

تنقسم الأعان أنسامًا ثلاثة:

- ١ ـ الين اللغو .
- ٢ ـ الين المتعدة .
- ٣ ـ الين الغموس .

المِن اللغو وحكها:

و بمين اللفو : هي الحلف من غير قصد اليين كأن يقول المرء : والله لتسأكلن ، أو لتشربن ، أو لتحضرن ، ونحو ذلك لا يريد به بمينًا ، و لا يقصد به قسمًا ، فهو من سقط القول .

فمن السيدة عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت:

أنزلت هذه الآية : ﴿ لاَ يُؤَاخِذَكُمُ اللَّهُ بِاللَّفُو فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾ .

في قول الرجل : « لا والله ، وبلى والله ، وكلا والله ، رواه البخاري ومسلم وغيرهما .

وقال مالك رضي الله عنه والأحناف ، والليث ، والأوزاعي :

ه لغو البين أن يحلف على شيء يظن صدقه . فيظهر خلافه فهو من باب الخطأ ء .

وعند أحمد رضي الله عنه : روايتان كالمذهبين .

وحكم هـذا اليمين :

أنه لا كفارة فيه ولا مؤاخذة عليه .

اليمين المنعقدة وحكها:

واليين المقدة هي اليين التي يقصدها الحالف ويصم عليها . فهي يمين متعمدة مقصودة وليست لفؤا يجري على الله المسان بمقتضى العرف والعادة . وقيل اليين المنعقدة هي أن يحلف على أمر من المستقبل أن يغمله أو لا يفعله .

وحكمها : وجوب الكفارة فيها عند الحنث .

يقول الله تمالى : ﴿ لاَ يُوَاحِثُدُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَا لِكُمْ وَلَكِنْ يُوَاحِثُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ عَفُورٌ حَلِيمٌ ﴾ ('' .

ويقول : ﴿ لاَ يَوَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّفُو فِي أَيْمَائِكُمْ وَلَكِنْ يُوَاخِدُكُمْ بِنَا عَقَدْتُمُ الأَيْمَانَ فَكَفَّارَتَهُ اطْعَامُ عَضَرَة مَسَاكِينَ مِنْ أُوْسَطِ مَا تُطْعِسُونَ أَطْلِيكُمْ أَوْ كِسُوتُهُمْ أَوْ تَطْرِيرُ رَقِّبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِسَدُ ﴿ فَسِيَّامُ ثَلاثَةِ أَيَامٍ ذَلِكَ كَثَارَةُ أَيْمَائِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانِكُمْ تَذَلِكَ يَبَيْنُ اللهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَكُمْ تُفْكُرُونَ ﴾ " .

المِنْ القبوس وحكها :

والهين الفموس وتسمى أيضًا الصايرة ، وهي الهين الكاذبة التي تُهضّم بها الحقوق ، أو التي يقصد بها الفسق والحيانة .

. وهي كبيرة من كبائر الإثم _ ولا كفارة فيها (1) _ لأنها أعظم من أن تكفر وسميت غوسًا لأنها تفسى صاحبها في فارجهم .

وتجب التوبة منها ، ورد الحقوق إلى أصحابها إنا ترتب عليها ضياع هذه الحقوق .

يقول الله سبحانه:

﴿ وَ لاَ تَتَخِذُوا أَيْنَانَكُمْ دَخَلاً بَينَكُمْ فَتَرَلُّ قَدَمٌ بَشْد كُبُوتِهَا وَتَدُوقُوا السُّوءَ بِمَا مَدَدُثُمْ عَن سَبِيلِ اللهِ وَلَكُم عَذَابٌ عَظِيمٍ ﴾ (أ) .

١ .. وروى أحمد رضي الله عنه وأبو الشيخ عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال :

 « خس ليال ليس لمن كضارة : الشرك بالله ، وقتل النفس بغير حق ، ويبثُ مؤمن ، وعين صابرة يقطع بها مالاً بغير حق » .

٧ ـ وروى البخاري عن عبد الله بن عمرو رضٍ الله عنها : أن النبي ﷺ قال :

« الكبائر ، الإشراك بالله ، وعقوق الوالدين ، وقتل النفس ، واليين الفموس » .

⁽١) سورة الـقرة آية : ٣٧٥ .

⁽٢) سورة المائدة آية : ٨١ .

 ⁽٢) وقال الشماضي ، ورواية عن أحد رضي الله عنها ، فيها الكفارة .

⁽١) سورة النحل أية : ١٤ .

٣ ـ وروى أبو داود عن عمران بن حصين أن النبي ﷺ قال :

من حَلَفَ على عِين مصبورة (١) كاذبًا ، فليتبوأ بوجهه مقعده من النار » .

مبنى الإيمان على العرف والنية :

أمر الأيمان مبني على العرف الذي درج عليه الناس لا على دلالات اللغة ولا على اصطلاحات الشرع ، فن حلف أن لا يأكل لحمًا ، فأكل سمكًا ، فبإنه لا يحنَثُ . وإن كان الله ساه لحمًا ، إلا إذا نواه ، أو كان يدخل في عوم اللحم في عرف قومه .

ومن حلف على شيء وورًى بغيره فالعبرة بنيته لا بلفظه ، إلا إذا حلَّفه غيره على شيء ، فـالعبرة بنية الحلَّف لا الحالف ، و إلا لم يكن للاً عان فائدة في القاضي .

قال النووي : إن اليين على نية الحالف في كل الأحوال إلا إذا استحلفه القاضي أو نائبه في دعوى توجهت عليه فهي على نية القاضي أو نائبه ، ولا تصح التورية هنا وتصح في كل حال ولا يحنثُ سا وإن كانت للباطل حرامًا .

والدليل على أن العبرة بنيّة الحالف إلا إِذَا حَلْفه غيره ، ما رواه أبو داود وابن ماجه عن سويد بن حنظلة قال : خرجنا نريد النبي عَلِيَّة ومعنا وائل بن حُجْر ، فأخذ عَنَّوْله ، فتحرج القوم أن يحلفوا ، وحَلْفتُ أنه أخي ، فخلَى سبيله ، فأتينا النبي عَلِيَّةٍ ، فأخبرته أن القوم تحرجوا أن يحلفوا ، وحلفتُ أنه أخي قال : « صدقت ، المسلم أخو المسلم » .

والدليل على المبرة بنيّة المستحلف إذا استُحُلِفَ على شيء ، ما رواه مسلم وأبو داود والترمذي عن أي هريرة أن النبي وَكِيْكِ قال : « أليين على نية المستحلف » .

وفي رواية : « بينك على ما يصنَّقُكَ عليه صاحبك . .

والصاحب هو المستحلف وهما طالبا البين.

لا حنث مع النسيان أو الخطأ:

من حلف أن لا يفعل شيئًا ففعله نـاسيّـا أو خطـاً فـإنـه لا يحنث لقول الرسول ﷺ : « إن الله تحاوز لي عن أمتي : الحطأ والنسيان وما استكرهوا عليه »

والله يقول :

﴿ وَلَيسٌ عَلَيكُمْ جُنَاحٌ فِيهَا أَخَطَأْتُمْ بِهِ ﴾ (١) .

⁽١) مصورة : أي ألزمَ بها وحَبسَ عليها ، وكانت لازمة من جهة الحكم .

⁽٢) سورة الأحزاب أية : ٥ .

عين المكروه غير لازم :

لا يلزم الوفاء باليين التي يُكره للرء عليها ، ولا يأثم إذا حنث (١) فيها للحديث المتقدم ، ولأنه الكره مسلوب الإرادة . وسلب الإرادة يُسقط التكليف . ولهذا ذهب الأثمة الشلاشة إلى أن البين الكره لا تنقد خلاقًا لأبي حنيفة .

الاستثناء في المين:

من حلف فقال: إن شاء الله فقد استثنى ولا حنث عليه.

فعن ابن عمر أن الرسول علي قال :

من حلف على يمين فقال : و إن شاء الله فلا حنث عليه ، رواه أحمد وغيره وصححه أبن حبان .

تكرار المين:

إذا كرر اليبن على شيء واحد أو على أشياء وحنث ، فقال أبو حنيفة ومالك وإحدى الروايتين عن أحد : يلزم بكل يبن كفارة ، وعند الحنابلة أن من لزمته أيمان قبل التكفير موجبها واحد ، فعليه كفارة واحدة لأنها كفارات من جنس واحد وإن اختلف موجب الأيمان وهو الكفارة كظهار وبين بالله لزمته الكفارتان ولم تتعاخلا .

كغارة المين

تعريف الكفارة:

الكفارة صيغة مبالغة من الكفر ، وهو السّر ، والمقصود بها هنا الأعمال التي تكفر بمض الننوب وتسترها حتى لا يكون لها أثر يؤاخذ به في العنيا وفي الآخرة ، والذي يكفر الهين المنقدة إذا حنث فيها الحالف .

- ١ _ الإطعام .
- ٢ ـ الكسوة .
 - ٣ _ المتق .
- على التخيير ، فن لم يستطع ، فليهم ثلاثة أيام .

وهذه الثلاثة مرتبة ترتيبًا تصاعديًا ، أي تبدأ من الأدنى للأعلى ، فالإطمام أدناها ، والكسوة أوسطها ، والمتق أعلاها .

⁽¹⁾ الحمث في البين يكون بغمل ما حلف على تركه أو ترك ما حاف على فعله .

يقول الله تعالى :

﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْمَامُ عَشَرَة مَمَاكِينَ مِنَ أَوْسَطِ مَا تطعِمُونَ أَعْلِيكُمْ أَوْ كِسُوَتَهُمْ أَوْ تَحَرِيرُ رَقْبَةٍ فَمَن لَمْ يَجِدُ فَصِيامُ لَلاَلَةِ أَيَامٍ ذَلِكَ تَفَارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفَتُم وَاحْفَظُوا أَيْسَانكُمْ كَذَٰلِكَ يُبِيِّنُ اللهُ لَكُمُ آيَاتِهِ لَمَلَكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (١) .

حكمة الكفارة:

الحنث خُلْف وعدم وفاء فتجب الكفارة جبرًا لمنا .

الإطعام:

لم يردنسُ شرعي في مقدار الطعام ونوعه ، وكل ما كان كذلك يرجع فيه إلى التقدير بالعرف ، فيكون الطعام مقدرًا بقدر ما يطعم منه الإنسان أهل بيت هناابًا . لا من الأعلى السذي يُتوسَّعُ بـــه في المواسم وللناسبات ، ولا من الأدنى الذي يطعمه في بعض الأحيان .

فلو كانت عادة الإنسان الغالبة في بيته أكل اللحم والخفراوات وخيز البر فلا يجزي، ما دونه.
 وإنما يجزي، ما كان مثله أو أعلى منه ، لأن للثل وسط ، والأعلى فيه الوسط وزيادة . وهذا عما يختلف باختلاف الأفراد والبلاد .

وقد كان الإمام مالك رضي الله عنه يرى أن الدّ يجزيء في المدينة قال : وأما البلدان فلهم عيش غير عيشنا فأرى أن يكفروا بالوسط من عيشهم لقوله تمالى :

﴿ مِنْ أَوْسَعَدِ مَا تُطعِمُونَ أَعْلَيْكُمْ ﴾ .

وهذا مذهب داود وأصحابه .

واشترط الفقهاء أن يكون المشرة المساكين من المسلمين إلا أبا حنيفة ، فإنه جوَّز دفعها إلى فقراء أهل الذمة .

ولو أطعم مسكينًا عشرة أيـام ، فـإنـه يجزي، عن عشرة مساكين عنـد أبي حنيامة ، وقـال غيره يجزي، عن مسكين واحد .

وإنا تجب كفارة الإطعام على الستطيع وهو من يجد ذلك فاضلاً عن نفقته ونفقة من يُعول .

وقدر بعض العلماء الاستطاعة بوجود خسين درهمًا عنده ، كا قبال قسادة ، أو عشرين كا قباله النخمي .

⁽١) سورة للأثنة أية : ٨٩

الكسوة:

وهي اللباس ، ويجزيء منها ما يسمي كسوة ، وأقل ذلك ما يلبسه المساكين عادة ، لأن الآية لم تقيدها بالأوسط . أو بما يلبسه الأهل فيكفي القميص السابغ (جلابية) مع المروايل .

كا تكفى العباءة أو الإزار والرداء .

ولا يجزي، فيها القلنسوة أو المامة أو الحذاء أو المنديل أو للنشفة .

وعن الحسن وابن سيرين : أن الواجب ثوبان ، ثوبان .

وعن سعيد بن السيب : عمامة يلف بها رأسه وعباءة يلتحف بها .

وعن عطاء ، وطاووس ، والنخعي : ثوب جامع كالملحفة والرداء .

وعن ابن عباس رضي الله عنه : عباءة لكل مسكين أو شملة .

وقال مالك وأحمد رضي الله عنها : يمدفع لكل مسكين ما يصع أن يصلي فيه إن كان رجلاً أو امرأة كل بحسبه .

تحرير الرقبة:

أي إعتاق الرقيق وتحريره من العبودية ولو كان كافرًا عملاً بـإطلاق الآية عند أبي حنيفة وأبي ثور وابن المنذر .

واشترط الجهور كفَّارة الأيمان حملاً للطلق هنا على القيد في كفَّارة القتل والظهار إذ تقول الآية : ﴿ فَعَمْرِينُ رَقْبَةِ مُؤْمِنَةٍ ﴾ (١) .

المبيام عند عدم الاستطاعة:

فن لم يستطع واحدة من هذه الثلاث ، وجب عليه أن يصوم ثلاثة أيام .

فإن لم يستطع لمرض أو نحوه ، ينوي الصيام عند الاستطاعة ، فإن لم يقدر ، فإن عنو الله يسعه .

ولا يشترط التتابع في الصوم . فيجوز صيامها متتابعة ، كا يجوز صيامها متفرقة .

وما ذكره الحنفية ، والحنابلة ، من اشتراط التتابع غير صحيح فقد استدلوا بقراءة جاء فيها كان و متنابعات » وهي قراءة شافة ولا يستدل بالقراءة الشافة ، لأنها ليس قرآنا . ولم تصع هنا حديثًا حتى تكون تفسيرًا من النبي علي للآية .

⁽١) سورة النساء آية : ٩٢ .

إخراج القيمة :

اتفق الفقهاء على أن الكفارة لا تجب إلا بالحنث . واختلفوا في جواز تقديها عليه . فجمهور الفقهاء يرى أنه يجوز تقديم الكفارة على الحنث ، وتأخيرها عنه ، ففي الحديث عند مسلم وأبي داود والترمذي :

« من حلف على بين فرأى غيرها خيرًا منها فليكفّر عن بينه وليفعل » (١) .

ففي هذا الحديث جواز تقديم الكفارة على الحنث .

وإذا تقدمت الكفارة على الحنث كان الشروع في الحنث غير شروع في الإثم ، إذ تقديم الكفارة يجعل الشيء الحلوف عليه مباحًا .

وعند مسلم أيضًا ما يفيد جواز تأخير الكفارة لقول الرسول علي : .

من حلف على يمين فرأى غيرها خيرًا منها فليأتها ، وليكفر عن يمينه » .

قال هؤلاء : ومن قدم الحنث كان شارعًا في معصية ، وقد يوت قبل أن يتكن من الكفارة ، ولمل هذه هي حكة إرشاد الرسول ﷺ إلى تقديم الكفارة .

ويرى أبو حنيفة أن الكفارة لا تصح إلا بعد الحنث لتحقق موجبها حينتُـذ . قوله عِنْ : و و فلكف عن عنه ولغمل الذي هو خبر ه .

معناه عنده : فليقصد أداء الكفارة كقوله تعالى :

﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنِ فَاسْتَمَدُ ﴾ (1) . أي إذا أردت ، والأول أرجح .

جواز الحنث للمبلحة:

الأصل أن يفي الحالف بالبين:

و بجوز له المدول عن الوفاء إذا رأى في ذلك مصلحة راجحة .

يقول الله تعالى :

﴿ وَلاَ تَجْعَلُوا الله عُرضَةُ لأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتْقُوا وتُصلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ ﴾ (١) .

أى لا تجملوا الحلف بالله مانمًا لكم من البر والتقوى والإصلاح .

^{· (}٢) عند الله . (٦) عند الله . (١) عند . (١) عند الله . (١) عند

ويقول عز وجل :

4 قَـدُ فَرَضَ اللهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَائِكُمْ ﴾ (١) .

أي شرع الله لكم تحليل الأيمان بعمل الكفارة.

وروى أحمد والبخاري ومسلم ، أن النبي عَلِيُّ قال :

أذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرًا منها ، فأت الذي هو خير وكفر عن يمينك » .

أقسام اليين باعتبار الحلوف عليه :

وعلى هذا يمكن تقسيم البين باعتبار الحلوف عليه إلى الأقسام الآتية :

١ أن يحلف على فعل واجب أو ترك محرم ، فهذا مجرم الحنث فيه الأنه تأكيد لما كلف الله به
 عباده .

ل يحلف على ترك واجب أو فعل عرم ، فهذا يجب الحنث فيه لأنه حَلَفَ على معصية ، كا
 تجب الكفارة .

٣ _ أن يحلف عـلى فعل مباح ، أو تركه . فهذا يكره فيه الحنث ويندب البر .

ان يحلف على ترك مندوب أو فعل مكروه . فالحنث مندوب ، ويكره التادي فيه وتجب
 الكفارة .

ه ـ أن يحلف على فعل مندوب ، أو ترك مكروه ، فهذا طاعة الله ، فيندب لـ ه الوفاء ويكره الحنث .

⁽١) سورة التحريم أية : ٢

معنياه :

النذر هو التزام قربة غير لازمة في أصل الشرع بلفظ يُشعر بذلك مثل أن يقول المر، : لله عليُّ أن أتصدق بمبلغ كنا ، أو إن شفى الله مريضي فعليٌّ صيام ثلاثة آيام وتخو ذلـك . ولا يصح إلامن بمالغ عاقل مختار ولو كان كافرًا .

النذر عبادة قديمة:

ذكر الله سبحانه عن أم مريم أنها نذرت ما في بطنها أله ، فقال :

وَ إِذْ قَالَتِ آمَرَأَةٌ عِمَرَانَ رَبِّ إِنِّي نَلَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلُ مِنِيَ إِنْكَ أَنْتَ ٱلنَّهِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ (١) .

وأمر الله مرج به فقال:

﴿ فَإِمَّا قَرِينٌ مِنَ ٱلْبَشِرِ أَحْنَا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوَّمًا فَلَنْ أَكُلُّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾ ("). السُدْر في الجاهلية :

وذكر الله أحل الجاهلية ما كانوا يتقربون به إلى آلمتهم من نذور طلبًا لشفاعتهم عند الله وليقربوهم إليه زلفي ، فقال :

﴿ وَجَعَلُواْ قَدْ مِمَّا ذَرَأُ مِنَ ٱلْحَرَّثِ وَٱلْأَلْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُواْ هَنَا لَلّٰهِ بِزَعْمِهُمْ وَهِنَا لِخُرَكَا ثِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَا نُهِمَ فَلاَ يَصِلُ إِلَى اللّهِ وَمَا كَانَ لَهُ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَا نُهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ (٦)

مشروعيته في الإسلام:

وهو مشروع بالكتاب والسنَّة ، ففي الكتاب يقول الله سبحانه :

﴿ وَمَا أَنفَقُتُم مِّن نَفْقَةٍ أَوْ نَنْرَتُم مِّن نُنْدٍ فَإِنَّ أَفَّهَ يَعَلَمُهُ ﴾ (1) .

ريقول : ﴿ لَمْ لَيَغْضُواْ تَفَثَّهُمْ وَلَيُولُواْ نُنُورَهُمْ وَلَيْطُوُّلُواْ بِالْمَيْتِ الْمَتِيقَ ﴾ (٥) .

ويتول : ﴿ يُوفُونَ بِٱلنَّذَرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا ﴾ (٦) .

⁽١) سورة آل عمران آية : ٣٥ .

⁽٢) سورة الأسام آية : ١٢٦ .

 ⁽٥) سورة الحج أية : ٢١ .

⁽٢) سورة مريم أية : ٢٦ ،

⁽٤) سورة البقرة أية :٢٧٠ .

⁽٦) سورة الدهر آية : ٧ .

وفي السنة يقول الرسول عَلِيَّا : « من نذر أن يطبع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصيه فلا
بعصه ء (١).

رواه البخاري ومسلم عن عائشة : والإسلام وإن كان قد شرعه إلا أنه لا يستحبه ، فعندابن عمر أن النبي عَلَيْكَ نهى عن النذر وقال : • إنه لا يأتي بخير وإغا يُستخرَجُ به من البخل ، رواه البخاري ومسلم . متى يصبح ومتى لا يصبح :

يصح النذر وينعقد إذا كان قربة يتقرب بها إلى الله سبحانه ، ويجب الوفاء به .

ولا يصح إذا نذرأن يمص الله ، ولا ينعقد ، كالنذر على التبور وعلى أهل المعاصي وكأن ينفر أن يسفر أن يسفر أن يشار المراد أن يشار الحراد المراد أن يقتل أن يقتل أن يقتل أن يقتل أن يقتل أن يقتل أن النفر أن ينعقد . يقول الرسول على الله على النفر أن النفر أن ينعقد . يقول الرسول على الله على النفر في معصية » (٢) .

وقيل (1) : تجب الكفارة زجرًا له وتغليظًا عليه .

الندر المباح:

سبق أن ذكرنا أنه يصح النذر إذا كان قرية ، ولا يصح إذا كان معصية .

وأما النذر المباح مثل أن يقول: فه عليّ أن أركب هذا القطار أو ألبس هذا الثوب: فقد قال جهور العلماء: ليس هذا بنذر ولا يلزم به شيء.

روى أحد أن النبي على نظر وهو يخطب إلى أعرابي قائم في الشبس فقال: ما شأنك ؟ قال: و نذرت أن لا أزال في الشبس حتى يفرغ رسول الله على من الخطبة. فقال الرسول: ليس هذا بنذر إنا النذر فيا ابتُنبَ به وجه الله » .

وقال أحد: ينعقد. والناذر يخير بين الوفاء وبين تركه وتلزبه الكفارة إذا تركه . ورجح هذا صاحب الروضة الندية فقال: النذر الباح يصدق عليه مسمى النفر ، فيدخل ، العمومات المتضنة للأمر بالوفاء به . ويؤيد ذلك ما أخرجه أبو داود: إن أمرأة قالت : « يارسول الله إلى نذرت إذا انصرفت من غز وتك سالًا أن أضرب على رأسك بالدف ، فقال لما : أو في بنذرك » .

وضرب الدف إذا لم يكن مباحًا فهو إما مكروه أو أشد من للكروه ، ولا يكون قربة . فإن كان

⁽١) من تنادة في هذه الآية قبال : كانوا ينفرون طباعة الله من السلاة والسيام والزكاة والحج والعمرة وما افترض عليم فسام الله أبرازا : أخرجه الطبراني سند صحيح .

⁽٢) هذا مذهب الأحناف وأحد .

⁽۲) رواه ملم من حدیث عران بن حصین ،

⁽¹⁾ جهور الفقهاء ومنهم للالكية والشافعية .

مباحًا فهو دليل على وجوب الوفاء بالمباح ، وإن كان مكروهًا فالإذن بـالوفـاء بـه يـدل على الوفـاء بالمباح بالأولى .

الندر المشروط وغير المشروط:

والنذر قد يكون مشروطًا وقد يكون غير مشروط.

ف الأول : هو التزم قربه عند حدوث نعمة أو دفع نقمة مثل : إن شفى الله مريضي فعلي إطعام ثلاثة مساكين ، أو إن حقق الله أملي في كذا فعلي كذا . فهذا يلزم الوفاء به عند حصول الطلوب.

والشائي : الندر المطلق وهو أن ياتزم ابتداء بدون تعليقَ على شيء مشل : أنه على أن أصلي ركمتين . فهذا يلزم الوفاء به لدخوله تحت قوله علي :

« من نذر أن يطيع الله فليطمه » .

النذر للأمسوات :

وفي كتب الأحناف : أن النذر الذي يقع للأموات من أكثر العوام . وما يؤخذ من العارم والشيع والزيت ونحوصا إلى ضرائح الأولياء الكرام تقريّا إليهم كأن يقول : ياسيدي فلان إن رُدَّ غائبي أو عُوفي مريضي أو قُفيّتُ حاجتي فلك من النقد أو الطمام أو الشيع أو الزيت كذا فهو بالإجاع باطل وحرام لوجوه منها :

١ ـ أنه نذر لخلوق والنذر المخلوق لا يجوز لأنه عبادة وهي لا تكون إلا لله .

٢ ـ أن المنفور له ميت والميت لا علك .

٣ ـ أنه إن ظن أن الميت يتصرف في الأمور دون الله تعالى فاعتقاده ذلك كفر والعياذ بالله .

اللهم إلا أن قال: ياالله إني نذرت لك إن شفيت مريضي أو رددت خائبي أو قضيت حاجتي ، أن أطعم الفقراء الذين بباب الولي الفلاني أو أشتري حصرًا لمسجد أو زيتًا لوقوده أو درام لمن يقوم بشعائره إلى غير ذلك مما فيه ذلك مما فيه نفر للفقراء . والنفر أله عز وجل . وذكر الولي إنما هو عمل لمرف النفر لمستحقيه القاطنين برياطه أو مسجده .

فيجوز بهذا الإعتبار .

ولا يجوز أن يصرف ذلك لغني ولا شريف ولا لذي منصب أو ذي نسب أو علم مالم يكن فقيرًا . ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للأغنياء .

ننر العبادة عكان معين :

ولو نذر صلاة أو صيامًا أو قراءة أو اعتكافًا في مكان بعينه . فيان كان للمكان المتعين مزية في الشرع كالصلاة في المساجد الثلاثة ، لزم الوفاء به وإلا لم يتعين بالنذر الذي أمر الله بالوفاء به .

وقالت الشافعية :

إذا نُذر إنسان التصديق بثيء على أهل بلد ممين لزمه ذلك وفاء بالتزامه ولو تـذر صومًا في بلد. لأنه قربة ولم يتمين مكان السوم في تلك فله السوم في غيره .

ولو نذر صلاة في بلد لم يتمين لها و يصلي في غيرها لأنها لا تختلف باختلاف الأمكنة إلا للسجد الحرام أي الحرم كله ومسجد المدينة وللسجد الأقصى إذا نذر الصلاة على أحد هذه المساجد فيتمين لمظم فضلها لقوله عليه الصلاة والسلام:

« لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقمى » .

واستداوا بدليل نقلي على تعيين مكان التصدق بالنفر.

وهــو مــا روى عمرو بن شميب عن أييــه عن جـــده : • إن أمرأة أتت النبي ﷺ فقـــالت : يارسول الله إني نذرت أن أذبح كذا وكذا لكان يذبح فيه أهل الجاهلية . قال : لصنم ؟ قـالت : لا قال : لوثن : قالت : لا . قال : أوف بنذرك » .

وقال الأحناف من قال:

« أنه على أن أصلى ركعتين في موضع كنا أو تصدق على فقراء بلد كنا » .

يجوز أداؤه في غير ذلك المكان عند أبي حنيفة وصاحبيه لأن للقصود من النذر هو التقرب إلى الله عز وجل وليس لذات المكان دخل في القرية .

وإن نذر صلاة ركمتين في للسجد الحرام فأداها في مكان أقل منه شرفًا أو فيا لا شرف لـه أجزأه عندهم لأن للقصود هو القربة إلى الله تمالى وذلك يتحقق في أي مكان .

الندر لفيخ معين:

ومن نذر لشيخ ممين فإن كان حيّا وقصد الناذر الصدقة عليه لفقره وحاجته أثناء حياته كان ذلك النذر صحيحًا وهذا من باب الإحمان الذي حبب فيه الإسلام .

ولو كان ميتًا وقصد الناذر الاستفاثة به وطلب الحاجات منه فإن هذا نفر معمية لا يجوز الوفاء به .

من ندر صوماً وعجز عنه :

من نذر صومًا مشروعًا وعجز عن الوفاء بـه لكبر سن أو لوجود مرض لا يرجى برؤه .. كان لـه أن يفطر ويكفر كفارة بمين أو يطمم عن كل يوم مسكينًا .

الحلف بالمبدقة بالمال:

من حلف بأن يتصدق عاله كله أوقال :

مالى في سبيل الله . فهو من نذر اللجاج وفيه كفارة يين وعليه الشافعي .

وقال مالك : يخرج ثلث ماله .

وقال أبو حنيفة : ينصرف ذلك إلى كل ما تجب فيه الزكاة من عينه من للال دون ما لا زكاة فيه من المقار والدواب ونحوها .

كفارة النذر:

إذا حنث الناذر أو رجع عن نذره لزمته كفارة يين .

روى عقبة عامر أن النبي عَلَيْقٍ قال :

د كفارة النذر إذا لم يسم كفارة بين ، رواه ابن ماجه والترمذي وقال حسن : صحيح غريب .

من مات وعليه نذر صيام :

روى ابن ماجه إن امرأة سألت النبي على فقالت : إن أمي توفيت وطيها نذر صيام فتوفيت قبل أن تقضيه ، فقال : « ليص عنها الولي » .

الذكسر

الذكر : هو ما يجري على اللسان والقلب ، من تسبيح الله تصالى وتنزيهه وحمده والثناء عليه ووصفه بصفات الكال ونعوت الجلال والجال .

١ - وقد أمر الله بالإكثار منه نقال : ﴿ يَالَيْهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُروا الله ذكرًا كثيرًا ، ومتبَّعُوهُ بكرة وأميدا كل .

٢ - وأخبر أنه يذكر من يذكره فقال : ﴿ فاذكروني أذكرُ كُمْ ﴾ ، وقال في الحديث القدمي ، الذي رواه البخاري ومسلم : • أنا عند ظن عبدي بي (١٠ وأنا ممه حين يذكرني ، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي وإن ذكرني في ملاً ذكرته في ملاً خير منه ، وإن اقترب إلي ذراعًا اقتربت إليه باعًا وإن أتاني عشى أتيتُه عَرْوَلَة ، ٢٠ .

٣ ـ وأنه سبحانة اختص أهل الـذكر بالتفرد والسبق ، فقـال رسول الله : ٥ سبق المنركون ء .
 قالوا : وما المفركون يارسول الله ؟ قال : ٥ الذاكرون الله كثيرًا والذاكرّات ، رواه مسلم .

٤ - وأنهم هم الأحياء على الحقيقة ، فمن أبي موسى : أن النبي ﷺ قال : « مثل الذي يذكر ربه
 والذي لا يذكر مثل الحي والميت » رواه البخاري .

٥ - والذكر رأس الأعبال الصالحة ، من وفق له فقد أصلى منشور الولاية ، وله فا كان رسول الله يهلي يذكر الله على كل أحيانه ويومي الرجل الذي قال له : إن شرائع الإسلام قد كثرت علي فأخبرني بشيء أتشبث (٦) به ؟ فيقول له : « لا ينزال فوك رَطْبًا من ذكر الله » ، ويقول لأصحابه : « ألا أنبئم بخير أعمالكم وأزكاها عند مليكم وأرفعها في درجاتكم وخير لكم من إنفاق الذهب والورق (١) وخير لكم من أن تَلْقُوا عثوم فضربوا أعناقهم ، ويضربوا أعناقكم » ؟ قالوا : بل يارسول الله . قال : « ذكر الله » رواه الترمذي وأحمد والحاكم وقال : صحيح الإسناد .

٩ - وأنه سبيل النجاة . فمن معاذ رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « ما عمل آدمي عملاً قبط أخبى له من عذاب الله ، من ذكر الله عز وجل » رواه أحد .

٧ ـ وعند أحمد أنه على قال : و إن ما تذكرون من جلال الله عز وجل من التهليل والتكبير

⁽١) أي إن ظن أن الله يقبل دعامه وهو يدعوه قبله ، ومن استغفره وظن أن الله يغفر له وهكفا .

⁽٢) أي أنه كلمًا زاد إقبال العبد على ربه كان الله له بكل خير أسرع .

⁽٢) الورق : الفضة . ١٠٠١- مـ . أمات ام

⁽٤) أَتُشِتْ : أَيْ أَقَسَكُ .

والتحميد يتماطفن حول العرش ، لهن دويٌّ كدوي النحل يذكرن بصاحبِهن ، أفلا يُحِب أحدكم أن يكون له ما يُذكر به » ؟

حد الذكر الكثير

أمر الله جل ذكره ، بأن يذكر ذكرًا كثيرًا ، ووصف أولي الألباب الذي ينتفعون بالنظر في آياته بأنه عن النظر في آياته بأنه عن و والفاكرين الله كثيرًا والفاكرين الله كثيرًا والفاكرات أعد الله أم مغفرة وأجرًا عظيمًا ﴾ وقال عاهد : لا يكون من الفاكرين الله كثيرًا والفاكرات حتى يذكر الله قامًا وقاعدًا ومضطحمًا .

وسئل ابن صلاح عن القدر الذي يصير به من الذاكرين الله كثيرًا والذاكرات ، فقال : إذا واطب على الأذكار المأثورة المثبتة صباحًا ومساء وفي الأوقات والأحوال الختلفة ليلاً ونهارًا . كان من المذاكرين الله كثيرًا والذاكرات ، وقال على بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنها في هذه الآيات . قال : إن الله تمالى لم يغرض على عباده فريضة إلا جمل لها حدًا معلومًا وعَذَرً أعلها في حال العذر ، غير الذكر ، فإن الله لم يجمل له حدا ينتهي إليه ، ولم يعذر أحدًا في تركه إلا مغلوبًا على تركه ، فقال : « اذْكُروا الله قيامًا وقعودًا وعلى جُنوبِكم ، بالليل والنهار ، في البر والبحر ، وفي السغر والحضر ، والمغنى والعضر ، والسقم والصحة ، والسر والعلانية ، وعلى كل حال » .

شمول الذكر على الطاعات

قال سعيد بن جبير: كل عامل أله بطاعة فهو ذاكر أله ، وأراد بعض السلف أن يخصص هذا العام ، فقصر الذكر على بعض أنواعه ، منهم عطاء حيث يقول : عبالس الذكر هي عبالس الحلال والحرام ، كيف تشتري وتبيع ، وتصلي وتصوم ، وتنكح وتطلق وتحج وأشياء من ذلك . وقال القرطي : عبلس ذكر يعني عبلس عا وتذكير ، وهي الجالس التي يدذكر فيها كلام الله وسنة رسوله ، وأخبار السلف الصالحين ، وكلام الأثمة الزهاد المتقدمين المبرأة عن التصنع والبدع والمنزهة عن المقاصد الردية والطمع .

أدب الذكر

﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنَ قُلُوبِهِمْ بِذِكْرِ الله ، أَلا بِذِكْرِ الله تَطْمَئِنُ الْقُلُوبِ ﴾ .

وإذا اطبأن القلب للحق اتجه غو المشل الأعلى ، وأخذ سبيله إليه دون أن تلفته عنه موازع الموى ، ولا دوافع الشهوة . ومن ثم عظم أمر الذكر ، وجل خطره في حياة الإنسان ، ومن غير المعقول أن تتحقق هذه النتائج عجرد لفظ يلفظه اللسان ، فإن حركة اللسان قليلة الجدوى مالم تكن مواطئة للقلب ، وموافقة له ، وقد أرشد الله إلى الأدب الذي ينبغي أن يكون عليه المره أثناء الذكر فقال : ﴿ وَاذْكُر رَبُّكَ فِي نَشْمِكَ تَضَرَعًا وَخِيفة وَدُونِ الجَهْرِ مِنَ القَوْل بالفدّو والأسال ، ولا تَكُنْ مَنْ الفائديّ ﴾ .

والآية تشير إلى أنه يستحب أن يكون الذكر سرًا ، لا ترفع بـه الأصوات ، وقـد سمع رسول الله يَكُلُخُ جاعة من الناس رفعوا أصواتِم بالدعاء في بعض الأسفار ، فقـال : « يـاأيهـا النـاس أرْبَعوا على أنفسكم ، فإنكم لا تَدعون أصمُّ ولا غائبًا ، إن الذي تـدعونـه سميع قريب ، أقرب إلى أحـدكم من عُنق راحِلته » . كا تشير إلى حالة الرغبة والرهبة التي يحسن بالإنسان أن يتصف بها عند الذكر .

ومن الأدب أن يكون الذاكر نظيف الثوب طاهر البدن طيب الرائحة ، فإن ذلك مما يزيد النفس نشاطًا ، ويستقبل القبلة ما أمكن ، فإن خير الجالس ما استقبل به القبلة .

استحباب الاجتاع في مجالس الذكر

يستحب الجلوس في حِلقَ الذكر . وقد جاء في ذلك ما يأتي .

١ - عن أبن عمر رضي الله عنها ، أن رسول الله علي الله علي الله عنها الله عنها مررتم بريساض الجنسة فارتبوا ، . قالوا : وما رياض الجنة يارسول الله ؟ قال : « حِلْق الذكر ، فإن أله تعسالى سيّارات من الملائكة يطلبون حِلْق الذكر . فإذا أتوا عليه حفّوا بهم » .

٢ - وروى مسلم عن معاوية أنه قبال : خرج رسول الله يَهَا على حَلْمَة من أصحابه فقبال : ما أجلسه علينا . قبال : « آلله . ما أجلسكم ؟ قالوا ألله ما أجلسنا إلا ذاك قال : أما إني لم استحلفكم تهمة لكم ، ولكنمه أتباني جبريل فأخبرني أن الله تعالى يباهي بكم لللائكة « . .

٣ - وروي أيضًا عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة رضي الله عنها ، أنها شهدا على رسول الله والله عنها : « لا يقمد قوم يذكرون الله تعالى إلا حَفَّتهم لللائكة ، وغشيتهم الرحمة ، ونزلت عليه السكينة ، وذكره الله فين عند » .

فضل من قال لا إله إلا الله مخلصًا

١ ـ عن أبي هريرة : أن الني ﷺ قال: « ما قال عبد : لا إله إلا الله مُخلصًا إلا فتحت له أبوابَ الساء حق يفضي إلى العرش (١) ما اجُننِبَتْ الكبائر » رواه الترمذي وقال : حديث حسن غريب .

٢ موعنه أنه ﷺ قال : و جددوا إعانكم . قيل : يارسول الله ، وكيف نجدد إعانشا ؟ قبال :
 أكثروا من قول : لا إله إلا الله ، رواه أحمد بإسناد حسن .

٣ - وعن جابر : أن النبي ﷺ قال : « أفضل الذكر لا إله إلا الله ، وأفضل الدعاء : الحمد الله »
 رواه النسائي وابن ماجه والحاكم وقال : صحيح الإسناد .

فضل التسبيح والتحميد والتهليل والتكبير وغير ذلك

ا عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله على قال : « كامتان خفيفتان على اللسان ، تقيلتان في الميزان ، حبيبتان إلى الرحن ، سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم » رواه الشيخان والترمذي . "

٢ - عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « لأن أقول سبحان الله ، والحدد أله ،
 ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، أحب إلى بما طلمت عليه الشهس ، رواه مسلم الترمذي .

٣ ـ عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله عليه : « ألا أخبرك بأحب الكلام إلى الله ؟
 قلت: أخبرني يارسول الله . إن أحب الكلام إلى الله : سبحان الله بحسده » رواه مسلم والترمذي .
 ولفظه أحب الكلام إلى الله عز وجل ما اصطفى الله لملائكته : « سبحان ربي و بحمده سبحان ربي و بحمده سبحان ربي

٤ - عن جابر رضي الله عنه عن النبي علي قال : من قال سبحان الله العظيم و محمده غرست لـه غلة في الجند ، رواه الترمذي وحسنه .

ه - وعن أبي سميد أن النبي عَلِيَّةِ قال : « استكثروا من الباقيات الصالحات » . قيل : وما هن يارسول الله ؟ قبال : « التكبير ، والتهليل ، والتسبيح ، والحمد الله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله » رواه النسائي والحاكم وقال : صحيح الإسناد .

٢ - عن عبد الله رضي الله عنه عن الذي عَلَيْتُ قال : لقيت إبراهيم ليلة أسري بي فقال : « ياعمد اقرىء أمتك مني السلام ، وأخبرهم أن الجنة طيبة التربة ، عذبة للاء ، وأنها قيمان (١٦) ، وأن غراسها

⁽١) يعض إلى المرش : أي يصل هذا القول إليه ، وهذا كقول الله تمالى : ﴿ إِلَيْهُ يَصِدُ الْكُلُّمُ ٱلطَّيبِ ﴾ .

⁽٧) قيمان : جع قاع أي مستوية منبطة واسعة

٧٢

سبحـان الله ، والحمد لله ، ولا إلـه إلا الله ، والله أكبر ، رواه الترمـذي والطبراني ، وزاد ، ولا حول ولا قوة إلا بالله » .

٧ - وعند مسلم : أن النبي ﷺ قسال : « أحب الكلام إلى الله أربع - لا يضرك بسأيَّهن بسدأت :
 سُبحان الله ، والحد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر » .

 ٨ ـ وعن ابن مسعود رصي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « من قرأ بـالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه » رواه البخاري ومــلم .

أي و أجزأتاه عن قيام تلك الليلة » وقيل كفتاه ما يكون من الآفات تلك الليلة ، وقال ابن خزية في صحيحه و باب ذكر أقل ما يجزى من القراءة في قيام الليل » . ثم ذكره .

٩ - وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: « أيمجز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن في ليلة ؟ فشق ذلك عليهم وقالوا: أينا يطيق ذلك يارسول الله ؟ فقال ﷺ: الله الواحد (١١ الصد ثلث القرآن » رواه البخاري ومسلم والنسائي.

١٠ _ وعن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : « من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحد وهو على كل شيء قدير ، في يوم مائة مرة ، كانت له عيدًل عشر رقباب ، وكتبت له مائة حسنة ، وحميت عنه مائة سيئة ، وكانت له حررزًا من الشيطان يَوْمه ذلك حتى يمي ، ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به ، إلا أحد عمل أكثر من ذلك » رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

وزاد مسلم والترمذي والنسائي: « ومن قال سبحان الله وبحمده ، في يوم مائدة مرة ، حطت خطاياه ولو كانت مثل زبد البحر » .

فضل الاستغفار

عن أنس رضي الله عنمه قبال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « يبالين آدم إنسك مما دعوتني ورجوتني إلا غفرت لك معلى ما كان منك مولا أبالي ، ياابن آدم لو بلغت ذنوبك عنمان (^{۱۲)} السلم ثم استغفرتني غفرت لك ولا أبالي ، يبالين آدم إنسك لمو أتيتني بقراب (۱۲) الأرض خطبابا ثم لقيتني لا تشرك بي شيئًا لأثيتك بقرابها مففرة » رواه الترمذي وقال : حديث حسن غريب .

وعن عبد الله بن عبلس رضي الله عنها قال: « من لزم الأستففار جعل الله له من كل هم فرجًا ، ومن كل من كل هم فرجًا ، ومن كل ضيق مخرجًا ، ورزقه من حيث لا يحتسب ، رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم ، وقال صحيح الإسناد .

⁽١) يقصد سورة الإخلاص ، (٢) المنان : السعاب . (٢) القرآب : ما يقارب ملتها .

الذكر المضاعف وجوامعه

١ - عن جُوَيْرِية رضي الله عنها : أن النبي ﷺ خرج من عندها ، ثم رجع بعد أن أضعى وهي جالسة . فقال : « ما زلت على الحال التي ﷺ : قالت عندة النبي ﷺ : قال النبي ﷺ : لقد قلت بعدك أربع كلملت ثلاث مرات ، لو وزنّت بما قلت مند اليوم لوزنّتُهُنُّ : سبحان الله وجمعه ، عدد خلقه ورضاء نفسه وزنة عُرشه ومِناد كلماته ، رواه مسلم وأبو داود .

٢ - ودخل رسول الله على على أمرأة بين يديها نوي أو حصى ، تسبّح الله به ، فقال : أخبرك بما هو أيسر عليك من هذا ، وأفضل . فقال : « سبحان الله عندما خلق في السماء وسبحان الله عند ما خلق في الأرض ، وسبحان الله عند ما خلق في الأرض ، وسبحان الله عند ما هو خالق ، والله أكبر مثل ذلك ، والحد لله مثل ذلك ، ولا حول ولا قوة إلا بالله مثل ذلك ، ولا حول ولا قوة إلا بالله مثل ذلك ، رواه أصحاب السنن والحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم .

٣ ـ وعن ابن عر رضي الله عنها : أن رسول الله ﷺ حدثهم أن عبدنا من عبداد الله قدال :
 ١ ـ عن جُوَيْرية رض الله عنها : أن النبي ﷺ خرج من عندها ، ثم رجع بعد أن أضحى وهي

ب عن جويوب ربي به سه عنه الله على الحال التي فارقتك عليها ؟ قالت : نعم . قال النبي على الحال التي على الحال التي فارقتك عليها ؟ قالت : نعم . قال النبي على الحال التي مدد المدك أربع كامات ثلاث مرات ، لو وزِنَتْ عا قلت منذ اليوم لوَزَنَتْهَنَّ : سبحان الله وبحمده ، عدد خليقه ورضاء نفسه وزنة غرشه ومِناد كاماته ، رواه مسلم وأبو داود .

ه يارب لك الحد كا ينبغي لجلال وجهك ، ولعظيم سلطانك فقضلت (١) بالملكين ، فلم يدريا
 كيف يكتبانها ، فصعدا إلى الساء فقالا : ياربنا إن عبدك قد قال مقالة لا ندري كيف نكتبها ؟
 قال الله _ وهو أعلم عا قال عبده _ ماذا قال عبدي ؟ قالا : يارب ، إنه قد قال : يارب لك الحد كا ينبغي لجلال وجهك ولعظيم سلطانك . فقال الله لها : أكتباها كا قال عبدي حتى يلقاني فأجزيه بها ، رواه أحمد وابن ماجه .

عد الذكر بالأصابع وإنه أفضل من السبحة

١ - عن بُسَيْرة رضي الله عنها قالت : قسال رسول الله ﷺ : « عليكن بالتسبيح والنهليل والتقديس ، ولا تَغَفَّلُ فتنسين الرحمة ، واعقدن بالأنامل فيانهن مسئولات ، ومستنطقات ، (١) رواه أصحاب السنن والحاكم بسند صحيح .

⁽۱) فعضلت : اشتدت وعطمت .

⁽٢) في هذا طيل على أن التسبيح على الأصابع أفضل من السبحة وإن كان يجوز العد عليها .

٧o

٢ - وقال عبد الله بن عمر رضي الله عنها : رأيت رسول الله و الله علي التسبيح بمينه رواه أصحاب السنن .

الترهيب من أن يجلس الإنسان عجلسًا لايذكر الله فيه ولا يصلي على نبيه ولل

عن أبي هريرة : أن رسول الله يَهِكِيَّ قال : « ما قعد قوم مَقعدًا لم يذكروا الله فيه ولم يصلوا على النبي يَهِكِيُّ إلا كان عليهم حَسْرَة بوم القيامة « رواه الترمذي وقال : حسن ، ورواه أحمد بلفظ : ما جلس قوم عجلسًا لم يذكروا الله فيه إلا كان عليهم تِرَةً (١) وما من رجل يمثي طريقًا فلم يذكر الله تمالى إلا كان عليه حسرةً ، وإن دخلوا الجنة للثواب .

وفي فتح العلام : الحديث دليل على وجوب الذكر والصلاة على النبي ﷺ في الجلس ، لا سيا مع تفسير الترة بالنار أو العذاب ، فقد فسرت بها ، فإن التعذيب لا يكون إلا لترك واجب أو فعل عظور ، وظاهره أن الواجب هو الذكر والصلاة عليه ﷺ مثا .

ذكر كفارة الجلس

١ ـ عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « من جلس مَجْلـــا فكـــــر فيــه لَفطــه أن فقــال قبل أن يقوم من مجلسه : سبحانــك اللهم ومجمـــك ، أشهـد أن لا إلــه إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إلـــك ، إلا كُثر أن الله له ما كان في مجلسه ذلك » .

ما يقوله من اغتاب أخاه المسلم

روي عن النبي عَرِكُمُ أنه قال : « إن كفارة الغيبة أن تستغفر لن اغتبته ، تقول اللهم اغفر لنا وله » .

والمذهب الختيار أن الاستففار لمن اغتيب وذكر عامده يكفّر الغيبة ولا يحتياج إلى إعلامه أو استساحه .

⁽١) الترة : مصاها الحسرة أو النقص ، أو السمة

⁽٢) لعط ٠ من ناب نفع . واللعط : كلام فيه حلبة واحتلاط .

⁽۱۰) كفر ∙أي ستر .

الدعاء

الأمرية:

أمر الله الناس أن يدعوه ويضرعوا إليه ؛ ووعدهم أن يستجيب لمم ويحقق لهم سؤالهم .

١ - عقد روى أحمد وأصحاب السنن عن النعان بن بشير أن رسول الله ﷺ قال : إن الدعاء هو المبادة . ثم قرأ : ﴿ أَدْعُونِي اَسْتَجِبْ لَكُمْ ، إنَّ الَّذِينَ يَسْتَكبرونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنْم تَاجَرين ﴾ .

٢ - وروى عبد الرازق عن الحسن : أن أصحاب رسول الله يَؤْكُمُ سألوه : أين ربنا ؟ فأنزل
 الله : ﴿ وَإِذَا سَأَلُكُ عِبَادِي عِنْي فَإِنِ قَرِيبٌ أَجِيبٌ دَعَوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانَ ﴾ .

٣ - وروى الترمذي وابن ماحه عن أبي هريرة : أن الني ﷺ قال : « ليس شيء أكرم على الله من الدعاء » .

٤ - وروى الترمذي عنه : أنه صلوات الله عليه وسلامه قال : « من سره أن يستجيب الله تعالى
 له عند الشدائد والكرب فليكثر الدعاء في الرخاء » .

٥ - وروى أبو يعلي عن أنس عن النبي ﷺ فيا يرويه عن ربه عز وجل . قبال : ، أربع خصال : واحدة منهن لي ، وواحدة لك ، وواحدة فيا بينك وبين عبادي ، فأما التي لي ، لا تشرك بي شيئًا ؛ وأما التي لك ؛ فا علت من خير جزيتك عليه . وأما التي بيني وبينك ؛ فنك الدعاء وعليً الإجابة . أما التي بينك وبين عبادي ؛ فارض لمم ما ترضى لنفسك » .

٦ - وثبت عنه على قوله : و من لم يسأل الله يغضب عليه .

٧ - عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله علي : « لا يَغني خَذَرٌ مِنْ قدرٍ ، والدعاء ينفع ما نزل وما لم ينزل ، وإن البلاء لينزل فيلقاه الدعاءُ فيمتلجان (١) إلى يوم القيامة ، رواه البزار والحابر أي والحاكم وقال : صحيح الإسناد .

٨ - وعن سليان الفارسي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لا يَرَدُ القضاء إلا الدعاءُ ،
 ولا يزيدُ في المُمْر إلا البُرُ » رواه الترمذي وقال : حديث حسن غريب .

⁽۱) بعنلمان · يتصارعان ويتعاضان .

آدابه:

للدعاء أداب يتبغى مراعاتها نذكرها فيا يلي :

١ - تحري الحلال: أخرج الحافظ بن مردوية عن ابن عباس قال: تليت هذه الآية عند النبي على الحكال : تليت هذه الآية عند النبي على المتعلق المتعلق

وفي مسند الإمام أحمد وصحيح مسلم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « ياأيُها النساس -إن الله طيب لا يقبل إلا طيبًا . وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين . فقال : ﴿ يَسَالُهُمَا الرَّاسُلُ تُلوا مِن الطَّيِبَاتِ وَاصَلُوا صَالِحًا * إِنِّي بِمَا تَمْمَلُونَ عَلِم ﴾ وقال : ﴿ يَسَالُهُمَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَّفْقَاكُمْ ﴾ . ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر ، ومطعمه حرام ، وملبسه حرام ، وغذي بالحرام يمد يديه إلى الساء : يارب ، يارب ، فأنى يستجاب لذلك » .

٧ - استقبال القبلة إن أمكن ، فقد خرج النبي يستسقي فدعا واستسقى واستقبل القبلة .

لاحظة الأوقات الفاضلة والحالات الشريفة ، كيوم عرفة ، وشهر رمضان ، ويوم الجمعة ، والثلث الأخير من الليسل ، ووقت السحر ، وأثنساه السجسود ، ونسزول الفيسث ، وبسين الأذان والإقامة ، والتقاه ألجيوش ، وعند الوجل ، ورقة القلب .

(أ) فمن أبي أمامة قال : قيل : يارسول الله ، أي الدعاء أسمع ؟ قبال : « جَوُّف الليل الآخر ، ودبر الصلوات المكتوبات » رواه الترمذي بسند صحيح .

(ب) وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « أقرب ما يكون العبد من ربَّه وهو ساجد ، فأكثروا الدعاء فَقَينَ أن يستّجابَ لكم ، رواه مسلم .

وقد جاء في ذلك أحاديث كثيرة منثورة في ثنايا الكتب.

٤ - رفع اليدين حذّو المنكبين . لما رواه أبو داود عن ابن عبأس قال : المسألة أن ترفع بديك حَنْو مَنْكبيك ، أو نحوهما ، والاستغفار أن تشير بإصبع واحدة ، والابتهال أن تمد يديك جيمًا ، وروي عن مالك بن يسار أنه علي قال : • إذا سألم الله فأسألوه بيطون أكفكم ، ولا تسألوه بظهورها ، . وروي عن سلمان ، أنه علي قال : • إن ربّح تبارك وتمالى حي كريم ، يستحي من عبده إذا رفع يديه إليه أن يردها صفرًا ، .

ه ـ أن يبدأ بحمد الله وتمجيده والثناء عليه ، ويصل على الني الم رواه أبو داود والنسائي

والنرمذي وصححه عن فضالة بن عبيد أن رسول الله عليه عمم رجلاً يدعو في صلاته لم يجد الله تعالى ، ولم يعبد الله تعالى ، ولم يصل على النبي . فقال : « عجل ، ثم دعاه ، فقال له ، أو لنبره : « إذا صلى (١) أحد كم فليبدأ بتجد ربه جل وعز ، والثناء عليه ، ثم يصلي على النبي عليه ، ثم يدعو بعد بما يشاء .

٦ - حضور القلب وإظهار الفاقة والشراعة إلى الله جبل شأنه وخفض الصوت بين الخافشة والجهر. قال الله تعالى: ﴿ ولا تجهر بصلاتك (٢) ولا تخافت بها وابتغ بين ذلك سبيلاً ﴾ وقال: ﴿ أَدْهُوا ربكُم تضرعًا وَخُفية إنه لا يُحبُ المُعتَدِين ﴾. قال ابن جرير: تضرعًا . تذللاً واستكانة لما عنه : وخفية يقول: بخشوع قلوبكم وصحة اليقين بوحدانيته وربوبيته فها بينكم وبينه ، لا جهار مراماة . وفي الصحيحين عن أبي موسى الأشمري قال: رفع الناس أصواتم بالمدعاء فقال رسول الله عَلَيْنًا إلى النحون عمينًا وسول الله عَلَيْنًا إلى المدك كلمة من بعض أن المدعن عبد الله بن قيس ألا أعلمك كلمة من كنوز الجنة ؟ لا حول ولا قوة إلا بالله » . وروى أحد عن عبد الله بن عمر أن رسول الله عَلَيْنًا قال : « القلوب أوعية ، ويعضها أوعى من بعض فإذا سألم الله . أيها الناس . فاسألوه وأنم موتنون « الإجابة ، فإنه لا يستجيب لعبد دعاه عن ظهر قلب غائل » .

٧ - الدعاء بغير إثم أو قطيعة رحم ، لما رواء أحمد عن أبي سفيد أن النبي عَلَيْ قال : ٤ ما من مسلم يدعو الله عز وجل بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاء الله يها إحدى ثلاث خصال : إما أن يُسجِّل له دعوته ، وإما أن يدخرها له في الآخرة ، وإما أن يصرف عنه من السوء مثلها .
 قالوا : إذًا نكثر ؟ قال : الله أكثر » .

٨ - عدم استبطاء الإجابة . لما رواه مالك عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « يستجاب لأحدكم مالم يعجل يقول : « يستجب لي » .

الدعاء مع الجنرم بالإجابه . لما رواه أبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله عَلَيْتُ قال :
 ولا يقولن أحدكم اغفر في إن شئت ، اللهم ارحم في إن شئت ، ليمزم المسألة فإنه لا مكره له .

١٠ - اختيار جوامع الكلم مثل : « ربنا أثنا في الدنيا حَسَنة ، وفي الآخرة حسنة وَقِناً علمان النار ، فقد كان النبي علية يستحب الجوامع من الدعاء ويدع ما سوى ذلك . وفي سنن ابن ماجه : أن رجلاً أن النبي علية مقال : يارسول الله أي الدعاء أفضل ؟ قبال : سل ربك العلو والعافية في الدنيا والآخرة ثم أتاه في اليوم الثاني والثالث فسأله هذا السؤال ، وأجيب بذلك الجواب . ثم قبال علية : و فاذا أعطيت العلو والعافية في الدنيا والآخرة تقد أقلحت ، وفيه : أن رسول الله علية :

⁽١) مل : أي دعا .

قال : ما من دعوة يدعو بها العبد أفضل من : « اللهم إني أسألك للعاقاة في الدنيا والآخرة » .

١١ - تجنب الدعاء على نفيه وأهله وماله :

فمن جابر أن رسول الله علي قال : « لا تدعوا على أنفسكم ولا تدعوا أولادكم ، ولا تدعوا على خدمكم ، ولا تدعوا على خدمكم ، ولا تدعوا على أموالكم . لا توافقوا من الله تبارك وتمالى ساعة نيل فيها عطاء فيستجاب لكم .

١٢ .. تكرار المدعاء ثلاثًا . فمن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ كان يعجبه أن يدعو ثلاثًا ويستغفر ثلاثًا . رواه أبو داود .

١٢ ـ إذا دعا لغيره أن يبدأ بنفسه :

قال تعالى : ﴿ رَبُّنَا اغْمَرُ لِنَا ولا خواننا الذين سبَقُونا بالإيمان ﴾ .

وعن أبي بن كعب قال : كان رسول الله ﷺ إذا ذكر أحدًا فدعا له بدأ بنفسه . رواه الترمـذي بإسناد صحيح .

١٤ - مسح الوجه باليدين عقب الدعاء وحمد الله وتجيده والصلاة والسلام على رسول الله

وقد روي مسح الوجه باليدين من عدة طرق كلها ضعيفة ، وأشار الحافظ إلى أن بجوعها تبلغ بـ. درجة الحسن .

دُعَاء الوالد والصائم والمسافر والمظلوم

روى أحمد وأبو داود والترمذي بسند حسن : إن النبي ﷺ قال : « ثلاث دعوات مستجابات لا شك فيهن : دعوة الوالد ودعوة المسافر ودعوة الطلوم .

وروى الترمذي بسند حسن : أن النبي ﷺ قال : « ثلاثة لا تردُّ دعوتهم : الصائم حين يفطر ، والإمام العادل ، ودعوة للظلوم يرفعها الله فوق الفهام ويفتح لها أبواب السهاء ويقول الرب . وعزتى لأنصرنك ولو بعد حين » .

دعساء الأخ لأخيبه بظهر الفيب

روى مسلم وأبو داود عن صفوان بن عبد الله رضي الله عنه قبال : قدمت الشام فيأتيت أبا الدرداء في منزله فلم أجده ، ووجدت أم الدرداء فقالت : أتريد الحج الصام ؟ قلت : نعم . قبالت : فادع لنا بخير ، فإن النبي عَلِيَّةٍ كان يقول : دعوة المسلم لأخيه بظهر الفيب مستجابة ، عند رأسه ملك موكل ، كلما دعا لأخية بخير ، قبال الملك للوكل به : أمين ولك بمثل (1) . قال فخرجت إلى السوق فلقيت أبا الدرداء . فقال في مثل ذلك عن النبي عَلِيَةٍ .

⁽١) عثل : أي وأدعو لك بيثل ذلك .

٢ - ولأبي داود والترمذي : أن النبي علية قال : أسرع الدعاء إجابة دعوة غائب لغائب .

٣ ـ ورويا عن عرقال : استأفت النبي ﷺ في العمرة فأذن لي وقال : « لا تنسنا يا أخي من
 دعائك فقال عمر : كلة يسمرني أن لي بها الدنيا » .

بعض ماورد فيا ينبغي أن يستفتح به الدعاء رجاء أن يقبل .

١ - عن بريدة : أن رسول الله ﷺ مع رجلاً يقول : « اللهم إني أسألك بناني أشهد أنك أنت الله لا إله إلا أنت الأحد المقد (٢) الذي لم يلد ولم يكن له كَفَوًا (١) أحد » فقال : « لقد سألت الله بالاسم الأعظم الذي إذا سئل به أعطى وإذا دعي به أجاب » رواه أبو داود والترمذي وحسنه .

قال المنذرري : قال شيخنا أبو الحسن القدمي : إسناده لا مطمن فيه ، ولم يرد في هذا البــاب حديث أجود إسنادًا منه .

٢ - وعن معاذ بن جبل أن النبي ﷺ مع رجالاً ، وهو يقول : ياذا الجالال (٢) والأكوام ،
 فقال : « قد استجيب لك فسل ، رواه الترمذي وقال حن .

٣ - وعن أنس قال: مر رسول الله ﷺ بأبي عياش (زيد ابن الصامت الزرق) وهو يصلي ويقول: « اللهم إني أسألك بأن لك الحد لا إله إلا أنت ، ياحنًان ، يامنان ، يابديع الموات والأرض ، ياذا الجلال والإكرام ، ياحي ياقيوم ، فقال رسول الله ﷺ: لقد سألت الله باسمه الأعظم الذي إذا دعي به أجاب وإذا سئل به أعطى » رواه أحد وغيره ، وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم .

٤ - وعن معاوية قال : سمعت رسول الله تعلق يقول : « من دعا جهولاء الكلمات الخس ، لم يسأل الله شيئًا إلا أعطاه : لا إله إلا الله ، والله أكبر ، لا إله إلا الله وحدم لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله ولا حول ولا قوة إلا بالله ، رواه الطبراني بإسناد حمن .

أذكار الصباح والمساء

أذكار الصبساح يبتسدىء وقتهسا من الفجر إلى طلسوع الشمس ، وأذكار للمساء مسا بين العصر والغزوب .

١ - روى مسلم عن أبي هريرة أن النبي علي قسال : د من قسال حين يصبح ، وحين يسي :

⁽١) المد : الذي يتمد في الحواتج . (١) كقرًا : شبيهًا

سبحان الله وبحمده مائة مرة ، لم يأت أحدٌ يوم القيامة بأفضل مما جاء به إلا أحد قال مثل ما قال أو زاد عليه » .

٢ . وروي أيضًا عن ابن مسعود قال : كان النبي ﷺ إذا أمس . قال : و أمسينا وأمس اللك الله والحد لله ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له اللك وله الحد وهو على كل شيء قدير . رب أسألك خير ما في هذه الليلة وشرّ ما بعدها وأعوذ بك من شرما في هذه الليلة وشرّ ما بعدها ، رب أعوذ بك من عذاب في النار وعذاب في التبر ، وإذا أصبح أعوذ بك من عذاب في النار وعذاب في التبر ، وإذا أصبح قال ذلك أيضًا : أصبحنا وأصبح لللك أله » .

٣ ـ وروى أبو داود عن عبد الله بن حبيب قدال : قدال رسول الله ﷺ : قدل : قلت : يارسول الله ﷺ : قدل : قلت : يارسول الله مدا أقول ؟ قدال : « قل هو الله أحد ، والموذنين حين تمي وحين تصبح ثلاث مرات تكفيك من كل شيء » قال الترمذي : حديث حسن صحيح .

٤ ـ وروي أيضًا عن أبي هريرة: أن النبي على كان يعلم أصحابه، يقول: «إذا أصبح أحدكم فليقل: اللهم بك أصبحنا وبك أستينا، وبك نحيا وبك نموت، وإليك النشور، وإذا أسبى فليقل: اللهم بك أسينا وبك أصبحنا، وبك نحيا وبك نموت وإليك الممير، قبال الترمذي: عديث حسن صحيح.

٥ ـ وفي صحيح البخاري عن شداد بن أوس عن النبي ﷺ قال : « سيد الاستغفار . اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت خاتفني وأنا عبدك ، وأنا على عهدك ووعدك ما أستطمت ، أعوذ بك من شر ما صنعت ، أبوء لك (١) بنعمتك على ، وأبوء بذنبي فاغفر لي . فأنه لا يغفر الفنوب إلا أنت . من قالما حين يسبح فات من ليلته دخل الجنة ، ومن قالها حين يسبح فات من ليلته دخل الجنة ، ومن قالها حين يسبح فات من ليلته دخل الجنة ،

٣ - وفي الترمذي عن أبي هريرة أن أبا بكر الصديق قال لرسول الله ﷺ : مرني بشيء أقوله إذا أصبحت وإذا أسيت . قال : قال : ه اللهم عالم الفيب والشهادة فاطر السوات والأرض ، ربً كل شيء ومليكه ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، أعوذ بك من شر نفسي وشر الشيطان وشركه ، وأن تقترف سوءًا على أنفسنا أو نجره إلى مسلم . قُله إذا أصبحت وإذا أسيت ، وإذا أخذت مضجمك ، . قال الترمذي حديث حسن صحيح .

٧ - وفي الترمذي أيضًا عن عثان بن عفان قال : قال رسول الله ﷺ : • ما من عبد بقول في صباح كل يوم ومساء كل ليلة ، بهم الله الذي لا يَشَرُ مع أحمه شيء في الأرض ولا في المهاء وهو المهميع العلم ثلاث مرات فيضره شيء ، قال الترمذي حديث حسن صحيح .

⁽١) أيوه : أي أعترف .

٨ ـ وفيه أيضًا عن ثوبان وغيره أن رسول الله علي قال : = من قال حين عمي وإذا أصبح رضيت بالله ربًا ، وبالإسلام دينًا ، وعحمد علي نبيًا ، كان حقًا على الله أن يُرضيه »: وقال حديث حمن صحيح .

٩ - وفي الترمذي أيضًا عن أنس: أن رسول الله ﷺ قال: « من قال حين يصبح أو يمي: اللهم إني أصبحت أشهدك وأشهد حلة عرشك وملائكتك وجيع خلقك أنك أنت الله لا إله إلا أنت وحدك لا شريك ، وأن عمنا عبدك ورسولك ، أعتق الله ريّعه من النار ، فن قالها مرتين أعتق الله من النار ، ومن قالها أربعًا أعتقه الله من النار ، ومن قالها أربعًا أعتقه الله من النار ».

١٥ - وفي سنن أبي داود عن عبد الله بن غنام : أن رسول الله ﷺ قال : من قال حين يصبح :
 اللهم ما أصبح بي من نعمة أو بأحد من خلقك فنـك وحـتك لا شريـك لـك ، لـك الحمـد ولـك الشكر ، فقد أدى شكر يومه ومن قال مثل ذلك حين يمـي ، فقد أدى شكر ليلته » .

١٩ - وفي السنن وصحيح الحاكم عن عبد الله بن عمر قال : لم يكن النبي كلي يدع هؤلاء الكلمات حين يسي وحين يصبح : • اللهم إني أسألك المافية في الدنيا والآخرة ، اللهم إني أسألك المغو والمافية في ديني ودنياي وأهلي ومالي ، اللهم استرعوراتي وآمن رَوْعاتي ، اللهم احفظني من بين يدي ومن خلفي وعن شالي ومن فوقي ، وأعوذ بعظمتك أن أغتال من تحقي » . قال وكبع : يعني الخسف .

وروي ابن السني عن ابن عباس : أن رسول الله ﷺ قسال : « من قسال إذا أصبح : اللهم إني أصبحت منك في نعمة وعافية وستر، فأتِمَّ نصتك عليَّ وعافيتك وسترك في الدنيسا والآخرة ، ثلاث مرات إذا أصبح وإذا أمسى ، كان حقًا على الله أن يُتِمَّ عليه » .

وروي عن أنس : أنه ﷺ قال : « أيشْجِزُ أحدُّكُم أن يكون كأبي ضَفَم ؟ قبالوا : ومن أبو ضَفَم يبارسول الله ؟ قبال : كان إذا أصبح قبال : اللهم وهبت نفسي وعرضي لمك . فبلا يشتُمُّ من شقه ولا يظلم من ظلمه ولا يضرب من ضريه » .

وروي عن أبي الـدرداء رضي الله عنـه عن النبي ﷺ قـال : « من قــال في كل يــوم حين يصبــح

وحين يميي : حسبي الله لا إله إلا هو عليمه توكلت ، وهو ربُّ المرش العظيم ، سبع مرات كفاه الله تمالى ما أهم من أمر الدنيا والآخرة » .

وروي عن طلق بن حبيب قال : جاء رجل إلى أبي الدرداء فقال : ياأبا الدرداء قد احترق يشك . فقال : ياأبا الدرداء قد احترق يشك . فقال : ما احترق ـ لم يكن الله عز وجل ليفمل ذلك ـ بكلمات سمتهن من رسول الله يحق ، من قالما أول نهاره لم تصبه مصيبة حتى يمسي ، ومن قالما أخر النهار لم تصبه مصيبة حتى يصبع : واللهم أنت ربي لا إله إلا أنت ، عليك توكلت وأنت رب المرش العظيم ، ما شاه الله كان ، وسالم يشأ لم يكن ، لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، أعلم أن الله على كل شيء قدير ، وأن الله أحاط بكل شيء علما ، اللهم إني أعوذ بك من شر نفسي ، ومن شركل دابة أنت آخذ بناصيتها ، إن ربي على صراط مستقيم » . وفي بعض الروايات أنه قال : انهضوا بنا ، فقام وقاموا معه ، فأنتهوا إلى داره ، وقد احترق ما حولها ، ولم يصبها شيء .

أذكسار النسوم

1 - روى البخاري عن حذيفة وأبي ذر رضي الله عنها . قالا : كان النبي عَلِيْ إذا أوى إلى فراشه قال : « باسمك اللهم أحيا وأموت » ، وإذا استيقظ قال : « الحد لله الذي أحيانا بعد ما أماتنا وإليه النشور » ، وكان من هديه أن يضع يده اليني تحت خده ويقول : « اللهم قني عذابك يوم تبعث عبادك » ثلاثًا ، ويقول « اللهم ربّ السموات ورب الأرض ورب العرش العظم ، ربنا ورب كل شيء ، فالق الحب والنوى منزل التوراة والإنجيل والقرآن ، أعوذ بك من شركل ذي شرأنت آخذ بناصيته ، أنت الأول فليس قبلك شيء ، وأنت الأخر فليس بعدك شيء ، وأنت الظاهر فليس فوقلك شيء ، أنت الباطن فليس دونك شيء ، اقض عنا الدين وأغننا من الفقر » . وكان يقول : الحد لله الذي أطعمنا وسقانا وكفانا ، وأوانا ، فكم من لا كافي ولا مؤوي ، وكان إذا أوي فراشه كل ليلة جمع كفيه ثم نقراً فيها : ﴿ قل هو الله أحد ﴾ و ﴿ قل أعوذ برب الفلق ﴾ و ﴿ قل أعوذ برب الناس ﴾ ، ثم مسح بها ما استطاع من جسده ، يبدأ بها على رأسه ووجهه ، وما أقبل من جسده ، يغمل ذلك ثلاث مرات .

وأمر أن يقول الضطجع : بمأسمك ربي وضعتُ جنبي ، ويمك أرفعُه ، إن أمسكت نفعي فارحها ، وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به عبادك الصالحين .

وقال لفاطمة : سبحي الله ثلاثًا وثلاثين ، وأحديه ثلاثًا وثلاثين ، وكبريه أربمًا وثلاثين .

وأوصى بقراءة الدعاء المتقدم ذكره: • اللهم فاطر السوات والأرض ... ألخ ، ، كا أوصى بقراءة

⁽١) النمث : نقخ لطيف بلا ريق .

آية الكرسي ، وأخبر بأن من يقرأها لا يزال عليه من الله حافظ. .

وقال البراء : إذا اتيت مضجمًاك فتوضاً وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الأين ، وقل : اللهم وقال البراء : إذا اتيت مضجمًك فتوضاً وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الأين ، وقل : اللهم أسلمت نفسي إليك ووجهت وجهي إليك ، وفوضت أمري إليك ، وألجأت ظهري إليك رَغبة ورَهبة إليك ، لا ملجاً ولا منجا منك إلا إليك ، آمنت بكتابك الذي أنولت ونبيبك الذي أرسلت ، ثم قال : فإن مت مت على الفطرة ، واجعلهن آخر ما تقول (١) .

دعاء الانتباه من النوم

أمر رسول الله عَلِيْنِ المستبقط من نومه أن يقول : « الحمد لله الذي رد عليٌّ روحي ، وعافاني في جسدي ، وأذن لي بذكره » .

وكان إذا استيقظ قال : لا إله إلا أنت سبحانك ، اللهم أستغفّرك لذنبي ، وأسألك رحمتك ، اللهم زدني علّا ، ولا تُرخ قلبي بعد إذ هديتني ، وهب لي من لدنك رحمةً إنك أنت الوهاب .

وصح أنه قال : من تعارُ (٢) من الليل فقال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، ولمه الحمد وهو على كل شيء قدير ، الحمد لله ، وسبحان الله ، ولا إلمه إلا الله ، والله أكبر ، ولا حول ولا قول الله ، فإن توضأ وصلى قبلت صلاته .

الذكر عند الفزع والأرق والوحشة

عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده : أن رسول الله و الله عليه قسال : « إذا فزع أحدد كم في النوم فليقل : أعوذ بكلمات الله التمامات من خضبه وعقابه وشر عباده ، ومن هزات الشياطين ، وأن يحضرون ، فإنها لن تضره . قال : وكان ابن عمر يعلمها من بلغ من ولده ، ومن لم يبلغ منهم كتبها في صك وعلقها في عنقه » . وإسناده حسن

عن خالد بن الوليد رضي الله عنه : أنه أصابه أرق فقال رسول الله علي : ألا أعلمك كلمات إذا قلتهن من خالد بن اللهم رب المعوات السبع وما أظلت ، ورب الأرضين وما أقلت ، ورب الشياطين وما أضلت ، كن لي جازًا من شرخلقك كلهم جيمًا . أن يفرُط علي أحد منهم ، أو أن يبغي علي . عز جارك ، وجل ثناؤك ولا إله غيرك . أو لا إله إلا أنت » .

رواه الطبراني في الكبير والأوسط ، وإسناده جيد ، إلا أن عبد الرحمن بن سابط لم يسع من خالد ، ذكره الحافظ للنذري .

⁽١) ذكرنا الأحاديث التقدمة بدون تخريج اختصارًا ، وكلها صحيحة .

⁽٧) التمار : السهر والتقلب على الفراش ليلاً مع كلام أهـ قاموس : وللراد ، من استيقظ بالليل ولا يستطيع العود إلى النوم .

۸s

روى الطبراني وابن السني عن البراء بن عازب: أن رجلاً اشتكى إلى رسول الله بَهِكُمُّ الوحشة فقال: • قل: « قلل المعادة والأرض بالعزة والروح ، جلَّلتَ السوات والأرض بالعزة والجبروت ، مقالما الرجل ؛ فأذهب الله عنه الوحشة .

ما يقوله ويفعله من رأى في منامه ما يكره

١ - عن جابر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قبال : « إذا رأى أحدكم الرؤيبا يكرهها .
 فليبصق عن يساره ثلاثًا ، وليستعذ بالله من الشيطان الرجيم ، وليتحول عن جنبه الذي كان عليه ،
 رواه مسلم وأبو داود والنسائي واين ماجه .

٧ - وعن أبي سعيد الحدري أنه سمع النبي على يقول: « إذا رأى أحدكم الرؤيا يحبها فإفا هي من الله ، فليحمد الله عليها ، وليحدث بما رأى وإذا رأى غير ذلك بما يكره فإفا هي من الشيطان . فليستمذ بالله من شرها ولا يذكرها لأحد فإنها لا تضره » رواه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح.
الذكر عند ليمن الثوب

١ - وروى ابن السني : أن النبي ﷺ كان إذا لبس شوبًا ، أو قيصًا ، أو رداء ، أو عمامـــة
 يقول : « اللهم إني أسألك من خيره وخيرما هو له . وأعوذ بك من شره وشرما هو له » .

٢ - رُويَ عن معاذ بن أنس : أنه عَلَيْ قال : « من لبس ثويًا جديدًا ، فقال : الحد أله الذي كساني هذا ، ورزقنيه من غير حول مني ولا قوة ، غفر الله لم ما تقدم من ذئبه » . وتستحب التسمية كذلك ، فإن كل شيء لا يبدأ فيه بسم الله فهو ناقص .

الذكر إذا لبس ثوبًا جديدًا

١ - عن أبي سميد الخدري قال : كان رسول الله عَلَيْ إذا استجد ثوبًا ساه باسمه - عامة أو قيصًا أو رداءً - ثم يقول : « اللهم لك الحد أنت كسوتنيه ، أسألك خيره وخير ما صنع له ، وأعوذ بـك من شره وشرما صنع له ، رواه أبو داود والترمذي وحسنه .

٢ - وروي الترمذي عن عمر قال : حمت رسول الله ﷺ يقول : « من لبس ثوبًا جديدًا فقال : الحد لله الذي كساني ما أواري (١) به عورني ، وأتجمل به في جياتي . ثم عَمَد إلى الثوب الذي أخلق فتصدق به كان في حفظ الله وفي كنف الله عز وجل ، وفي سيل الله حيًا وميتًا » .

⁽١) أواري : أي أستر .

ما يقول لصاحبه إذا رأى عليه ثوبًا جديثًا .

١ - صح أنه عَلَيْ قال لأم خالد - بعد أن ألبها خيصة : « أبلي وأخلفي » وكانت الصحابة تقول : تبلى ويخلف الله .

٢ - ورأى على عمر رضي الله عنه ثوبًا فقال : « إلبَّنْ جدينًا ، وعش حمينًا ، ومت شهيئًا
 سعينًا » رواه ابن ماجه وابن السني .

الذكرعند طرح الثوب

روي ابن السني عن أنس قـال : قـال ربـــول الله ﷺ : • سـتر ســا بين أغْيَنِ الجِنّ وعَــورات بني أدم ، أن يقول الرجل المسلم إذا أراد أن يطرح ثيابه : بــم الله الذي لا إله إلا هو . .

أذكار الخروج من المنزل

١ - روي أبو داود عن أنس أن رسول الله علي قال : « من قال ـ يمني إذا خرج من بيشه : بسم الله توكلت على الله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله . يقال له : كفيت ووقيت وهديت ، وتنحى عنه الشيطان فيقول لشيطان آخر : كيف لك برجل قد هدي وكفى ووفي » .

٢ - وفي مسند أحمد عن أنس : • بسم الله آمنت بسالله ، اعتصت بسالله ، تـوكلت على الله ،
 لا حول ولا قوة إلا بالله ، حديث حسن .

٣ - وروي أهل السنن عن أم سلمة قالت : ما خرج رسول الله علي من يتي إلا رفع طرف إلى الساء فقال : ه اللهم إني أعوذ بلك أن أضل أو أضل ، أو أزل أو أزل ، أو أظلم أو أظلم ، أو أجهل أو يجهل علي ، قال الترمذي : حديث حسن صحيح .

أذكار دخول المنزل

١ - في صحيح مسلم عن جابر قبال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : و إذا دخل الرجل بيت ه فذكر الله تعالى عند دخوله ، وعند طعامه ، قبال الشيطان : لا مبيت لكم ولا غشاء . وإذا دخل فلم يذكر الله تعالى عند دخوله ، قال الشيطان : أشركم المبيت ، فإذا لم يذكر الله تعالى عند طعامه قال : أدركم المبيت والعشاء . .

٢ - وفي سنن أبي داود عن أبي مالك الأشعري قال : قال رسول الله ﷺ : • إذا وَلَجَ الرجل بيت المليم الله على ال

⁽۱) الولح : موعد الدخول .

ted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ΑV

رىنا توكلما ، ثم ليسلم على أهله . .

٣ - وفي الترمذي عن أنس قبال : قبال لي رسول الله يَظِيَّة : • يبابني إذا دخلت على أهلك فسلم
 تكن مركة عليك وعلى أهل بيتك • قال الترمذي : حديث حسن صحيح .

الذكر عند رؤية ما يعجبه في ماله

ينبغي للمرء إذا رأى ما يمجبه من أهله أو ماله أن يقول : « ما شاء الله لا قوة إلا بـالله ، فـإنـه . لا يرى بها سوءًا . فإن رأى ما يسـوه فليقل : الحد لله على كل حـال . قـال الله تمـالى : ﴿ وَلَوْلاَ إِذْ دَخَلت جَنْتُك قُلْت مَا شَاءَ الله لاَ قُوَّةً إلا بالله كه .

وروي أبن السني عن أنس . قال : قـال رسول الله ﷺ : « مـا أنـم الله على عبــد نعمـة في أهل ومال وولد فقال : ما شاء الله لا قوة إلا بالله فيرى فيها أفة دون الموت » .

وعنه وعنه والله على إذا رأى ما يسره قبال : « الحمد أنه الذي بنعمته تم الصالحات ، وإذا رأى ما يسوء قبال : هذا حديث صحيح ما يسوء قبال : الحمد أنه على كل حبال ، رواه ابن ماجه . وقبال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد .

الذكر عند النظر في المرآة

١ - روى أبن السني عن علي رضي الله عنه : أن النبي ﷺ كان إذا نظر في المرأة قسال : • الحسد
 لله . اللهم كا حسنت خلقي فحسن خلقي . .

وروي عن أنس قال : كان النبي ﷺ إذا نظر وجهه في المرآة قـال : « الحمد أنه الذي سؤى خلقي فعدله ، وكرم صورة وجهي فحسنها ، وجعلني من المسلمين .

ما يقال عندرؤية أهل البلاء

روي الترمـذي وحسنـه عن أبي هريرة : أن النبي ﷺ قال : • من رأى مبتلى فقـال : الحمـد الله النبي عنافاني ما ابتلاك به ، وفضائي على كثير من خلق تفضيلاً ، لم يصبه ذلك البلاء ، .

وقى ال النووي : قى ال العلماء ينبغي أن يقول هذا الذكر سرًا بحيث يسمع نفسه ، ولا يسمعه المبتلي ، لئلا يتألم قلبه بذلك . إلا أن تكون بليته معصية ، فلا بأس أن يسمعه ذلك إن لم يخف من ذلك منسدة .

الذكر عند صياح الديكة

روي البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن الذي ﷺ قال : • إذا سمعم نهيق الحمير فتعوذوا بالله من الشيطان ؛ فإنها رأت شيطانًا ، وإذا سمعم صياح الديكة فسلوا الله من فضله ؛ فإنها رأت ملكًا » .

وعند أبي داود : ﴿ إِذَا سَمَمْ نَبَاحَ الكَلَابِ وَنِهِيقَ الحَمَرِ بِاللَّيْلِ فَتَعُودُوا بِـاللَّهُ مَنْهِن ، فـإنهن يرين ما لا ترون » .

الذكر عند الريح إذا هاجت

روي أبو داود بإسناد حسن عن أبي هريرة قبال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « الريح من رَوْح (١) الله ثمالى تأتي بالرحمة وتبأتي بالمذاب ، فبإذا رأيتوها فلا تسبوها ، وسلوا الله خيرها ، واستعيدوا بالله من شرها » .

وفي صحيح مسلم عن عائشة قالت : كان النبي ﷺ إذا عصفت الريح قـال : « اللهم إني أســاُلـك خيرها وخيرما فيها وخير ما أرسلت به ، وأعوذ بك من شرها وشر ما أرسلت به » .

ما يقول عندمماع الرعد

روي الترمـذي عن ابن عر أن النبي ﷺ كان إذا سمع صوت الرعـد والصواعـق قـال : « اللهم لا تقتلنا بغضبك ، ولا تهلكتا بعذابك ، وعافنا قبل ذلك » وسنده ضـيف .

الذكرعندرؤية الحلال

١ - روي الطبراني عن عبد الله بن عرقال: كان رسول الله يَكِينَ إذا رأى الملال قال: • الله أكبر ، اللهم أهله علينا بالأمن والإيمان ، والسلامة والإسلام ، والتوفيق لما تحب وترضى ، ربنا وربك الله ».

٢ - عند أبي داود مرسلاً عن تشادة : أن نبي الله ﷺ كان إذا رأى الملال قسال : ٥ هـ الله خير ورشد ه آمنت بالله الذي خلقك ، ثلاث مرات ، ثم يقول : الحمد الله الذي ذهب بشهر كذا وجاء بشهر كذا و.

⁽۱) روح : رحمة .

أذكار الكرب والحزن

١ - روي البخاري ومسلم عن ابن عباس : أن رسول الله ﷺ كان يقول عند الكرب : • لا إلـه إلا الله العظيم الحليم ، لا إلـه إلا الله ربُّ العرش العظيم ، لا إلـه إلا الله ربُّ السموات وربُّ الأرض ، وربُّ العرش الكريم » .

٢ - وفي الترمذي عن أنس أن النبي عَلِي كَان إذا حَزَبَه أمر (") قال : « ياحَيُّ ياقيومُ برحملك ستغيث » .

٣ - وفيه عن أبي هريرة : أن النبي ﷺ كان إذا أهمه الأمر رفع رأسه إلى السماء فقال : « سبحان الله المظيم » وإذا أجتهد في الدعاء قال : « ياحي ياقيوم » .

٤ - وفي سنن أبي داود عن أبي بكرة : أن رسول الله ﷺ قسال : « دعمواتُ المكروب : اللهم
 رحمتك أرجو ، فلا تكلّف إلى نفسى طرفة عين ، وأصلح في شأني كُله ، لا إله إلا أنت » ...

ه - وفيه أيضًا عن أساء بنت عميس قالت : قال لي رسول الله ﷺ : « ألا أعلىك كلمات تقولينهن عند الكرب أو في الكرب : الله الله ربي لا أشرك به شيئًا » وفي رواية : أنها تقال سبع مرات .

٩ - وفي الترمذي عن سعد بن أبي وقاص قبال : قبال رسول الله ﷺ : « دعوة ذي النون إذ دعيا وهو في بطن الحوت : « لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الطالمين » لم يدع بها رجل في شيء قط إلا استجيب له » .

وفي رواية له : إني لأعلم كلمة لا يقولها مكروب إلا فرَّج الله عنه ، كلمة أخي يونس عليه السلام .

٧ - وعند أحمد وابن حبان عن ابن مسعود عن النبي على قال: « ما أصاب عبداً م ولا حزن فقال: اللهم إني عبدك ابن أمتك ناصيقي بيدك ، ماض في حكك ، عمدل في قضاؤك ، أمالك بكل اسم هو لك سميت به نفسك ، أو أنزلته في كتابك ، أو علمته أحمدًا من خلقك ، أو أستأثرت به في علم الفيب عندك ، أن تجعل القرآن ربيع قلي ، ونور صدري ، وجَلا مزني ، وذهاب هي ، والده مكانه فرحًا » .

الذكر عند لقاء العدو وعند الخوف من الحاكم

روى أبو داود والنسائي عن أبي موسى : أن النبي ﷺ كان إنا خاف قومًا قبال : و اللهم إنسا نجعلك في نحورج ، ونعوذ بك من شرورج » .

⁽١) حزبه : نزل به أمرمهم .

وروى ابن السني : أنه عِنْ كَان في غزوة فقال : « يامالك يوم الدين إياك أعبد وإياك أستمن ، قال أنس : فلقد وأبت الرجال تصرعها الملائكة من بين يديها ومن خلفها .

وروى أيضًا عن أبن عمر رضي الله عنها قال : قال رسول الله ﷺ : • إذا خِفْت سلطانَـا أو غيره فقل : لا إله إلا الله الحليم الكريم ، سبحان الله ربّي ، سبحـان الله ربّ السموات السبع وربّ العرش المظيم ، لا إله إلا أنت عَزَّ جارَك ، وَجَلَّ ثناؤك » .

وروى الهخاري عن ابن عباس قال : « حَسْبُنَا الله ونِهُمَ الوَكيل » قالها إبراهيم عليه السلام حين التي في النار ، وقالها محد يري عليه السلام على في النار ، وقالها محد يري على حين قال له الناس : إن النّاس قد جَمعوا لكم » .

وعن عوف بن مالك : أن النبي عَلَيْ قفى دين رجلين . فقال المقتضى عليه لما أدبر : حسبنا الله وعن عوف بن مالك : أن الله بلوم على العجز ، ولكن عليك بالكيس (١) ، فإذا غلبك أمر فقل : حسى الله ونعم الوكيل . .

ما يقول إذا أستصعب عليه أمر

روى ابن السني عن أنس : أن رسول الله ﷺ كان إنا خساف قموشًا قسال : « اللهم لا سهـل إلا ما جملُته سهلاً . وأنت تجمل الحَزَنَ ") سهلاً » .

ما يقول إذا تعسرت معيشتة

روى ابن السني عن ابن عر عن النبي ﷺ : « ما يمنع أحدكم إذا عسر عليه أمر معيشته أن يقول إذا خرج من بيته : بسم الله على نفسي ومالي وديني ، اللهم رضّي بقضائك ، وبارك لي فها قُدّر حتى لا أحب تعجيل ما أخّرت ، ولا تأخير ما عَجّلتَ » .

الذكر عند الدين

١ - روى الترمذي وحسنه عن علي رضي الله عنه : أن مكاتبًا جاءه . فقال : إني عجزت عن كتابي فأعني . فقال : ألا أعلمك كلمات علمنيهن رسول الله عَلَيْتُ لو كان عليمك مثل جَبَل صَبر (١) دَينًا إلا أذاه الله عنك قل : ه اللهم اكْفنى بحلالك ، عن حرامك ، وأغنى بفضلك عَنْ سِواك » .

٢ - وقال أبو سعيد : دخل رسول الله عَلَيْ المسجد ذات يوم ، فإذا هو برجل من الأنصار ،
 يقال له أبو أمامة ، فقال : و ياأبا أمامة ، مالي أراك جالسًا في للسجد في غير وقت الصلاة ؟ قال :
 هوم لزمتنى وديون يارسول الله قال : أفلا أعلمك كلامًا إذا قلته أذهب الله هملك وقض عنلك

 ⁽١) الكيس : العمل . (١) الحزن : غليط الأرض وخشتها .

⁽٢) جبل صبر : جبل لطيء .

دينك ، قلت : بلى يارسول الله . قبال : قل إذا أصبحت وإذا أمسيت : اللهم إني أعوذ بك من المم والحزن وأعوذ بك من المبين والحزن وأعوذ بك من المبين والحزن وأعوذ بك من الجبن والبخل ، وأعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال ، قال : ففعلت ذلك فأذهب الله هي ، وقضى عنى ديني .

ما يقول إذا نزل به ما يكره أو غلب على أمره

روى اين السني عن أبي هريرة قـال : قـال رسول الله ﷺ : • ليَـــُـترجع أحــدكم في كل شيء حتى في شـــع نعله ، فإنها من المصائب » .

يسترجع : يقول إذا نزل به ما يسوءه حتى ولو انقطع الشسع : « إنَّا أنه و إنَّا إليه رَاجِعُون » والشسع : أحد سيور النعل التي تشد إلى زمامها .

وروي مسلم عن أبي هريرة أن الذي عَلَيْ قال : « للؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف ، وفي كل خير ، أحرص مسا ينفعسك ، واستعن بالله ولا تعجز ، وإذا أصابسك شيء ، فلا تقل : « لو أني فعلت كذا . كان كذا وكذا ، ولكن قل : قدر الله ، وما شاء فعل ، فإن لو تفتح عمل الشيطان » .

ما يقول من نزل به الشك

١ ـ روي البخاري ومسلم عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « يأتي الشيطان أحدكم فيقول : من خلق كذا ، من خلق كذا ، من خلق ربك ، فإذا بلغ ذلك فليستعذ بالله ولينته » .

٢ ـ وفي الصحيح : أنه ﷺ قال : لا يزال الناس يتساملون حتى يقال : خلق الله الحلق فن
 خلق الله ؟ فن وجد من ذلك شيئًا فليقل : أمنت بالله ورسله .

ما يقول عند الفضب

روى البخاري ومسلم عن سليان بن صرد قال : كنت جالسًا مع النبي يَهِي مُ و رجلان يستبان : أحدهما قد احمر وجهه وانتفخت أوداجه ، فقال النبي ﷺ : « إني لأعلم كلمة لو قمالها ذهب عنه ما يجد ، لو قال : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، ذهب عنه » .

من جوامع أدعية الرسول عِلَيْ

١ - قالت عائشة كان النبي عَلِيَّةٍ بحب الجوامع من الدعاء ؛ ويدع ما بين ذلك . وغن نذكر من هذه الأدعية مالا غنى للرء عنه :

عن أنس رضي الله عنه قال : كان أكثر دعاء النبي ﷺ : « اللهم رينا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقي الآخرة حسنة وقي الآخرة حسنة وقي الآخرة حسنة وقيات الثار » .

٢ - وروي أحمد والنسائي : أن سعدًا سمع ابنًا له يقول : اللهم إني أسألك الجنة وغرفها وكذا وكذا ، وأعوذ بك من النار وأغلالها وسلاسلها . فقال سعد : لقد سألت الله خيرًا كثيرًا ، وتعوذت به من شر كنير ، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : سيكون قوم يعتدون في الدعاء بحسبك أن تقول : ه اللهم إني أسألك من الحير كله ما علمت منه ومالم أعلم ، وأعوذ بك من الشر كله ما علمت منه ومالم أعلم » .

وروي مسلم عن زيد بن أرقم قبال : لا أقول لكم إلا كا كان رسول الله علي يقول : كان يقبول : « اللهم إني أعوذ بـك من العجز والكسل ، والجبن والبخل والحرم ، وعـقاب القبر ، اللهم آت نفسي تقواها ، وزكّما أنت خير من زكّاها ، إنك وليّها ومولاها ، اللهم إن أعوذ بك من علم لا ينفع ، ومن قلب لا يخشع ، ومن نفس لا تشبع ، ومن دعوة لا يتجاب لها » .

وفي صحيح الحاكم أن رسول الله علي قال : « أتحبون أيها الناس أن تجتهدوا في الدحاء ؟ قالوا : نم يارسول الله . قال : قولوا : اللهم أعنا على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك ، .

وعند أحمد ، قال النبي علي : • ألطوا (١)يبا ذا الجلال والإكرام ، .

وعنده أيضًا كان رسول الله على يقول : « يامقلب القلوب ثبت قلبي على دينك » والميزان بيد الرحن عز وجل ، يرفع أقوامًا ويضع آخرين .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما ، كان رسـول الله ﷺ يقــول : « اللهم إني أعــوذ بــــك من زوال

 ⁽۲) رهابًا : كثير الرحبة والحوف .

⁽٤) الحوبة : الإثم .

⁽٦) ٱلطُّوا : أي الزَّموا هذه الدموة وداوموا عليها .

⁽١) خفت : ضف وعزل حق صار مثل وله الطائر .

⁽٢) التأو: شدة الحرقة: والنيب: كثير الرجوع إلى الله.

⁽٥) السغية : الغل والحقد .

نعمتك ، وتحول عافيتك ، وفجأة تقمتك وجيع سخطك ه .

وروي الترمذي : أن النبي ﷺ قسال : « اللهم انفعني بمسا علمتني ،وعامني مسا ينفعني ، وزدني علمًا ، والحمد الله على كل حال ، وأعوذ بالله من حال أهل النار » .

وري مسلم : أن فناطمة جاءت إلى الذي ﷺ تسأله خادمًا . فقال لها : قولي « اللهم رب السموات السبع ورب العرش العظيم ، وينا ورب كلَّ شيء ، مُنْزِل التوارة والإنجيل والترآن ، فالتق الحَبُّ والنوَي ، أعوذ بك من شرَّ كلَّ شيء أنت آخذ بناصيته ، أنت الأولُ فليس قبلك شيء ، وأنت الآخرُ فليس بمدك شيء ، وأنت الظاهر فليس فوقلك شيء ، وأنت الباطنُ فليس دونك شيء ، اقض عني الدين ، وأُنت الباطنُ فليس دونك شيء ،

ورُوي أيضًا : أنه ﷺ كان يقول : « اللهم إني أسألك الهدى والتقى والعفاف والغني » .

روي الترمذي ، وحسنه ، الحاكم عن ابن عمر قال : قلما كان رسول الله على يقوم من عجلس حق يدعو بهؤلاء الكلمات الأصحابه : « اللهم اقسم لنا من خشيتك ما تحول به بينتما وبين مغميتك ، ومن طاعتك ما تبلغنا به جَنّتك ، ومن البقين ما تهوّن به علينا مصائب الدنيما ، ومتمنا بأساعنما وأبصارنا ، وقوّتنا ما أحييتنا ، واجعله الوارث منا ، واجعل ثارنا على من ظلمنا ، وانعرنا على من عدانا ، ولا تجعل مصيبتنا في ديننا ، ولا تجعل الدنيا أكبر همنا ، ولا مَبْلغَ عِلمِنا ، ولا تُسلّط علينا من لا يرحنا » .

الصلاة والسلام على رسول الله على

قال الله تعالى : ﴿ إِنَ اللَّهَ وَمَلاَئِكَتُهُ يُعَلُّونَ على النبي ، بِالنَّهَا الذِّينَ آمَنُوا مَلُوا عليْه وَسَلَّمُوا تَسْلِيما ﴾ .

معنى الصلاة على رسول الله على :

قال البخاري : قال أبو المالية : « صلاة الله تمالى ثناؤه عليه عند الملائكة ، وصلاة الملائكة الدعاء » .

وقال أبو عيسى الترمذي : وروي عن سفيان الثوري ، وغير واحد من أهل العلم قـالوا : • صلاة الرب الرحمة ، وصلاة لللائكة الاستغفار » .

قال ابن كثير: والمقصود من هذه الآية ، أن الله سبحانه وتعالى أخبر عباده عنزلة عبده ونبيه عنده في الملأ الأعلى ، بأنه يثني عليه عند الملائكة للقريبن ، وأن الملائكة تعلي عليه ، ثم أمر الله تعالى أهل العالم السفلي بالصلاة والتسليم عليه ليجتم الثناء عليه من أجل العالمين العلوى والسفلي جيعًا .

وقد جاء في أحاديث كثيرة ، ونذكر بعضها فيا يلي :

١ - روي مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنها أنه سمع رسول الله ﷺ يقبول :
 من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرًا » .

٣ - وروي الترمذي عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « أولى الناس بي يوم القيامة أكثرُم علي صلاةً » . قال الترمذي : « حديث حسن » أي أحقهم بشفاعته وأقربهم مجلسًا منه .

٣ ـ وروي أبو داود بإسناد صحيح عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : « لا تجعلوا قبري عيدًا وصلوا على فإن صلاتكم تبلغني حيث كنم » .

٤ - وروي أبو داود والنسائي هن أوس رضي الله عنه : أن رسول الله قبال : « إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة ، فأكثروا على من الصلاة فيه ، فيإن صلاتكم معروضة على » . فقبالوا : يارسول الله ، وكيف تمرض صلاتنا عليك ؟ وقد أرشت : أي (بليت) قبال : « إن الله حرّم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء » .

ه ـ وفي سنن أبي داود عن هريرة رضي الله عنه بإسناد صحيح : أن رسول الله ﷺ : « ما من أحد يُسلم على إلا رد الله على روحي أرد عليه السلام » .

٩ - روى الإمام أحمد عن أبي طلحة الأنصاري قال : « أصبح رسول الله يومًا طبب النفس يرى في وجهه البشر ، قال : و وجهه البشر ، قال : « أجل ، أتماني آت من ربي عز وجل ، فقال : من صلى عليك من أمتك صلاة كتب الله له عشر حسنات ، وعا عنه عشر سيئات ، ورفع له عشر درجات ، ورد عليه مثلها « ، قال ابن كثي : وهذا إسناد جيد .

٧ ـ عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي يَهَالله قال : « من سرّه أن يَكالَ له بالمكيال الأولى ـ إذا صلى علينا أهل البيت ـ فليقل : اللهم صلّ على عمد النبيّ وأزواجه أمهات المؤمنين وذرّيته كا صَلَيْتَ على ال إبراهم إنك حميد عميد » رواه أبو داود والنسائي .

٨ ـ عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ إذا ذهب الليل . قام فقال :
 ه ياأيها الناس اذكروا الله . جاءت الراجفة (١) تتبعها الرادفة (١) ، جاء الموت بما فيه ، جاء الموت بما فيه . قلت : يارسول الله ، إني أكثر الصلاة عليك ، فكم أجعل لك من صلاتي ؟ قال : ما شئت قلت : الربع ؟ قال : ما شئت فإن قلت : الربع ؟ قال : ما شئت فإن على عنه المنا الم

زدت فهو خير لك . قلت : فالثلثين . قال : ما شئت ، فإن زدت فهو خير لك . قلت : أجمل لـك صلاتي كلها ^(١) . قال : إذن تكفي همك و يثفّر لك ذنبك ، رواه الترمذي .

هل تجب الصلاة والسلام عليه كلما ذكر اسمه:

ذهب إلى وجوب الصلاة على النبي عَلِيْ كلما ذكر ، طمائفة من العلماء ، منهم الطحماوي والحلمي ، واستدلوا على ذلك بما رواه الترمذي وحسنه ، عن أبي هريرة : أن رسول الله عَلَيْ قال : ورَخِمَ أَنفُ رجل دخل عليه شهر رمضان ثم انسلخ قبل أن يغفر له ، ورخ أنف رجل ذكرت عنده فلم يصلٌ علي ، ورَخَمَ أَنفَ رجل دخل عليه شهر رمضان ثم انسلخ قبل أن يغفر له ، ورخ أنف رجل أدرك عنده أبواه الكبر فلم يدخلاه الجنة » .

ولحديث أبي ذر : أن رسول الله عَلِي قال : « إن أبخل الناس من ذكرت عنده فلم يصلُّ علي » .

وذهب آخرون إلى وجوب الصلاة عليه في الجلس مرة واحدة ، ثم لا تجب في بقية ذلك الجلس ؟ بل يستحب ، لحديث أبي هريرة : أن رسول الله عَلَيْتُ قال : « ما جلس قوم مجلسًا ثم يذكروا الله فيه ولم يصلوا على نبيهم إلا كان عليهم تِرةً (١) يوم القيامة ، فإن شاء عنيهم ، وإن شاء غفر لهم » رواه الترمذي وقال : حسن .

استحباب كتابة الصلاة والسلام عليه كلما ذكر اممه:

استحب العاماء الصلاة والسلام عليه _ صلوات الله وسلامه عليه _ كاما كتب اسمه ، إلا أنه لم يرد في ذلك حديث يصح الاحتجاج به .

وذكر الخطيب البفنادي قال : رأيت بخط الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله كثيرًا ما يكتب ام النبي ﷺ من غير ذكر الصلاة عليه كتابة . قال : وبلغني أنه كان يصلي عليه لفظًا .

الجمع بين الصلاة والتسليم :

قال النووي: إذا صلى على النبي ﷺ فليجمع بين الصلاة والتسليم ، ولا يقتضر على أحدها فلا يقل : صلى الله عليه فقط ، ولا عليه السلام فقط .

المثلاة على الأنبياء

تستحب الصلاة على الأنبياء ولللائكة استقلالاً.

وأما غير الأنبياء فإنه يجوز الصلاة عليهم تبعًا باتفاق العاماء ، وقد تقدم قوله ﷺ : « اللهم صلّ على عمد النبي وأزواجه أمهات المؤمنين إلخ .. » وتكره الصلاة عليهم استقلالاً ، فلا يقال : عمر صلى الله عليه وسلم .

⁽١) أي أجمل مجالتي كلها في الصلاة والسلام طيك .

صيغة الصلاة والسلام عليه (١)

وروي مسلم عن أبي مسمود الأنصاري أن بشير بن سعد قبال : أمرنه الله أن نصلي عليسك يسا رسول الله . كيف نصلي عليك ؟ قبال : فسكت رسول الله يَهِلَيْمُ حتى تمنينا أنه لم يسأله ، ثم قبال رسول الله يَهِلِيُمُ : ف قولوا : اللهم صل على محد وعلى آل محمد كا صليت على آل إبراهيم ، وبارك على محمد وعلى آل محمد كا باركت على آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد . والسلام كا قد علم م .

وروي ابن ماجه عن عبد الله بن مسمود رضي الله عنه قال: إذا صليم على رسول الله والمحتفظة على رسول الله والمحتفظة المحتفظة فأحسنوا الصلاة فإنكم لا تدرون لعل ذلك يعرض عليه . قالوا له فعلمنا . قال : قولوا اللهم اجعل صلواتك ، ورحمتك وبركاتك على سيد المرسلين ، وإمام المتقدمين ، وخاتم النبيين محمد عبدك ورسولك إمام الحير ، وقائد الحير ، ورسول الرحمة . اللهم ابعثه مقامًا يغبطه به الأولون . اللهم صل على محمد ، وعلى آل محمد كا صليت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد ، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كا باركت على إبراهيم ، إنك حميد مجيد .

ما جاء في السفر

عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن النبي علي قال : سافروا تصحوا ، واغزوا تستغنوا ، رواه أحمد ، وصححه المناوي .

الخروج لما يحبه الله :

عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « ما من خارج يخرج من بيته إلا ببابه رايتان : راية بيد ملك وراية بيد ملك وراية بيد ملك وراية بيد شيطان ، فإن خرج لما يُحب الله ـ عز وجل ـ اتبعه اللمك برايته ، فلم يزل تحت راية الملك ، حتى يرجع إلى بيته ، وإن خرج لما يُسخِطُ الله ، اتبعه الشيطان برايته ، فلم يزل تحت راية الشيطان ، حتى يرجع إلى بيته ، رواه أحمد والطيراني ، وسنده جيد .

الاستشارة والاستخارة قبل الخروج:

ينبغي للمسسافر أن يستشير أهـل الخير والصـلاح في سفره قبــل خروجــه . لقــولــه تعــالى : ﴿ وشاوِرْهُم في الأمرِ ﴾ . وقوله تعالى ـ في وصف المومنين ؛ ﴿ وأمرُهُمْ شُورَى بَيْنُهُمْ ﴾ .

قال قتادة : ما شاور قوم يبتغون وجه الله إلا هدوا إلى أرشد أمرهم . وأن يستخير الله تعالى . فعند أحمد ، عن سعد بن أبي وقباص رضي الله عنسه : أن النبي ﷺ قبال : « من سعادة ابن آدم استخارة الله ، ومن سعادة ابن آدم رضاه بما قضى الله ، ومن شقوة ابن آدم تركه استخارة الله ، ومن

⁽١) تقدم بمص الميغ الواردة في ذلك .

47

شقوة ابن آدم سخطـه بما قضى الله » . قـال ابن تبيــة : « مـا نـدم من استخــار الخــالـق وشــاور الخلوقين » .

ومبفة الاستخارة :

أن يصلي ركمتين من غير الفريضة ، ولو كاتنا من السنن الراتبة ، أو تحية المسجد في أي وقت ، من الليل أو النهار ، يقرأ فيها بما شاء بعد العاتمة ، ثم يحمد الله ويصلي على نبيه عليه من بلادعاء الذي رواه البخاري . من حديث جابر رضي الله عنه . قال : كان رسول الله علي الاستخارة في الأمور كلها (١٠) كما يعلنا السورة من القرآن يقول : « إذا ثم أحدكم بالأمر ، فليركع ركمتين من غير الفريضة ثم ليقلُ : اللهم إني أستخيرك (١) بعلمك . وأستقدرك بقدرتك ، وأسألك من فضلك العظيم ، فإنك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم ، أنت علام النيوب ، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر (١) خير لي في ديني وتعاشي وعاقبة أمري _أوقال : عاجل أمري وآجله (١) _ فاقدره لي ، ويسره في ، ثم بارك في فيه . وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شررُ في ، في ديني ومعاشي وعاقبة أمري ، أوقال . عاجل أمري وآجله (١) _ فاقدره أمري ، أوقال - عاجل أمري وآجله _ في واصرفي عنه ، واقدر في الخير حيث كان ، ثم أرضي به » . قال : ويسمى حاجته _ عند قوله : « اللهم إن كان هذا الأمر » .

ولم يصحُّ في القراءة فيها شيء مخصوص ، كما لم يصح شيء في استحباب تكرراها .

قال النووي: ينبغي أن يفعل بعد الاستخارة ما ينشرح له ، فلا ينبغي أن يعتمد على انشراح كان فيه هوى قبل الاستخارة ، بل ينبغي للستخير ترك اختياره رأسًا ، وإلا فلا يكون مستخيرًا أنه ، بل يكون غير صادق في طلب الخيرة ، وفي التيري من العلم والقدرة ، وإثباتها لله تعالى ، فإذا صدق في ذلك تبرأ من الحول والقوة ، ومن اختياره لنفسه .

استحباب السفر يوم الخيس:

روي البخاري : أن رسول الله ﷺ قُلَّما كان يخرج ، إذا أراد سفرًا ، إلا يوم الخيس .

استحباب الصلاة قبل الخروج:

عن المطمم بن المقدام رضي الله عنه : أن رسول الله عليه قال : « ما خلَّف أحدٌ عن أهله أفضل من ركعتين يركعها عنده حين يريد سفرًا » رواه الطبراني وابن عساكر وسنده معضل ، أو مرسل .

⁽١) قال الشوكاني : • هذا طيل على العموم ، أن الرد لا يحتقر أمرًا اصغره وعدم الاحتام به فيترك الاستخبارة فيه فرب أمر يستخف بأمره فيكون في الإقدام عليه أو في تركه ضرر عظيم ، لذلك قال النبي ﷺ : ليسأل أحدكم ربه ، حق شعم نمله » .

⁽٢) أستخيرك : أي أطلب منك الخيرة أو الخير . • • (٢) يسمى حاجته هنا .

⁽١) يجمع بينها .

استحباب اتخاذ الأصحاب والرفقاء:

١ ـ روى أحمد عن ابن عمر رضي الله عنها : أن النبي ﷺ نبى عن الوحدة : أن يبيت الرجل وحده ، أو يسافر وحده .

٢ ـ وعن عربن شعيب عن أييه عن جده : أن النبي ﷺ قال : • الراكب شيطان ، والراكبان شيطانان ، والثلاثة ركب » .

استحباب توديع أهله وأقاربه وطلب الدعاء منهم ، ودعاله لمم :

١ - روى ابن السني ، وأحمد ، عن أبي هريرة : أن الرسول ﷺ قسال : « من أراد أن يسسافر فَلْيَقُلُ لْمَن يُخَلِّف : استودعكم الله الذي لا تضيعُ وَدائمهُ » .

٢ - وروى أحمد عن عمر رضي الله عنه : أن النبي ﷺ قال : « إن الله إذا استودع شيئًا حفظه » .

٣ - ويروي عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : « إذا أراد أحدكم سفرًا فليودّع إخوانه ،
 فإن الله تعالى جاعل في دعائهم خيرًا » .

٤ - والسنة أن يدعو الأهل والأصحاب والمودعون للسافر بهذا الدعاء المأثور. قال سالم : و كان ابن عمر رضي الله عنها يقول للرجل - إذا أراد سفرًا : أدن مني أودّعُسك ، كا كان رسول الله والله ويعتا ، فبقول : أستودع الله دينك ، وأسانتك (١) وخواتم عملك ، . وفي رواية : أن النبي والله كان إذا ودّع رجلاً ، أخذ بيده ، فلا يَدعَها حتى يكون الرجل هو الدني يددّعُ يد رسول الله وكان إذا ودّع رجلاً ، أخذ بيده ، فلا يَدعَها حتى يكون الرجل هو الدني يددّعُ يد رسول الله ودكر الحديث المتقدم . قال الترمذي : حسن صحيح .

٥ ـ وعن أنس قال : و جاء رجل إلى النبي علي الله على الله أريد سفرًا فزودني ، فقال : ويسر لك الخير فقال : ويسر لك الخير حيثا كنت ، . قال الزمذي : حديث حسن .

٦ - وعن أبي هريرة : أن رجلاً قبال : « يبا رسول الله ، إني أريد أن أسافر فأوصي ، قبال : عليك بتقوى الله عز وجبل ، والتكبير على كل شرف . فلما ولى الرجبل قبال : اللهم الحبو (١) لمه المبعد وهون عليه السفر » . قال الترمذي : حديث حسن .

طلب الدعاء من المسافر في موطن الخير:

قال عمر رض الله عنه : استأذنت النبي عَلَيْم في العمرة ، فأذن لي ، وقال : • لا تنسسًا يـاأخي

⁽١) قال الحطابي : الأمانة . هنا . أهله ، ومن بخلفه ، وماله الذي عند أسيته ، وذكر الدين هنا ، لأن السفر مطنة للشقة ، فريعا كان سبيًا لإعمال بعض أمور الدين .

⁽٢) اطو : قرّب .

من دعائك ۽ ، فقال : • كلمة ما يسرني أن لي بها الدنيا » . رواه أبو داود ، والترمذي وقال : حديث حسن صحيح .

ادعيسة السفر

ما يقول المسافر عند الخروج:

يستحب للمسافر أن يقول _إذا خرج من يبته : « بسم الله ، توكلت على الله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، اللهم إني أعوذ بـك أن أضلً أو أضلٌ ، أو أزل أو أزل ، أو أدْلم أو أظلم ، أو أجْهَل أو يُجهَل على ه .

ثم يتخير من الأدعية المأثورة ما يشاء . وهاك بعضها :

١ ـ عن ابن عباس رضي الله عنها قال: كان النبي ﷺ إذا أراد أن يخرج إلى سغر قال: م اللهم أنت الصاحب في السفر ، والخليفة في الأهل ، اللهم إني أعوذ بك من الضّبّنة (١) في السفر ، والخليفة في الأهل ، اللهم إني أعوذ بك من الضّبّنة (١) في السفر ، والمنابون المنقل ، اللهم اطو لنا الأرض ، وهون علينا السفر » وإذا أراد الرجوع قال : « أيبون تائبون عابدون لربنا حامدون » . وإذا دخل على أهله قال : « توبًا تُوبًا (١) لربّنا أوبًا ، لا يُفادرُ علينا خوبًا » رواه أحد والطبراني والبزار ، بسند رجاله رجال الصحيح .

٢ ـ وعن عبد الله سرَّجس قال : كان النبي بَهِ إِنْ اخرج في سفر قال : « اللهم إني أعوذ بك من وعشاء السفر وكآبة المنقلب ، والحور بعد الكُورِ (١٦) ، ودعوة المظلوم ، وسوء المنظر في المال والأهل » .

وإذا رجع قال مثلها ، إلا أنه يقول : « وسوء المنظر في الأهل وللال ، فيبدأ بالأهل» رواه أحمد

ما يقول المسافر عند الركوب :

عن على بن ربيمة قال : رأيت عليًا رضي الله عنه أنيّ بدابة ليركبها ، فلما وضع رجله في الرّكاب قال : من على الرّكاب قال : الحد الله ه سُبْحان الذي سَخُرُ لنا هذا وما كنا لله مقرنين (4) ، وإنّا إلى ربّنا لمنقلبون ، . ثم حد الله ثلاثًا ، وكبر ثلاثًا ، ثم قال : سبحانك ، لا إله إلا أنت قد ظلمت نفسي فاغفر لي ، إنه لا يغفرُ الذنوب إلا أنت ، ثم ضحك . فقلت : ممّ ضحكت

⁽١) الشبئة ، مثلثة الشاد : الرفاق الذين لا كفاية لم والي أموذ يك من صحبتهم في السفر .

⁽٢) تويًا : مصدرتاب ، وأريًا : مصدراًب ، وهما بعض ربع ، والحوب : النب .

⁽٢) والمور بعد الكور : أي أعوذ بك من القساد بهد السلاح .

⁽١) وما كناله مقرفين : أَي مطيقين قهره .

يـاأمير المؤمنين ؟ قـال : رأيت رسول الله عَلَيْكُ فصل مشل مـا فعلت ، ثم ضحـك ، فقلت : مِمُ ضحكت يارسول الله ؟ قال : « يعجبُ الربُّ من عبده إذا قـال رب اغفر لي ، ويقول : علم عبـدي أنه لا يغفر الذنوب غيري » رواه أحمد وابن حبان والحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم .

وعن الأزّدِي : أن ابن عمر رضي الله عنها علسه أن رسول الله ﷺ كان إذا استوى على بعيره خارجًا إلى سفر كبر ثلاثًا ثم قال : « سبحان الذي سخر لنا هذا ، وما كنا له مقرنين ، وإنّا إلى ربنا لمنقلبون ، اللهم إنا نسألك في سفرنا هذا البر والتقوي ، ومن العمل ما ترضى ، اللهم هوّن علينا سَفَرنا هذا واطوعتا بمدنة ، اللهم أنت الصناحب في السفر ، والحليفة في الأهل ، اللهم إني أعوذ بك من وعثّاء السفر (1) وكآبة المنقلب (1) وسوء المنظر في الأهل والمال » (1) . وإذا رجع قالهن ، وزاد فهن : « آيبون تائبون عابدون ، لربنا حامدون ، أخرجه أحمد ومسلم .

ما يقوله المسافر إذا أدركه الليل:

عن ابن عمر رضي الله عنها: كان رسول الله ﷺ إذا غسزا أوسسافر فسأدرك الليسل قسال: و ياأرضُ ، ربّي وربك الله ، أعوذ بالله من شرّك وشرّ ما فيك وشرّ ما خُلِق فيك وشرّ ما دبّ عليك ، أعوذ بالله من شرّ كل أسد وأسود (١) ، وحيّة وعقرب ، ومن شرساكن البلد ، ومن شرّ والد وما ولد ، رواه أحمد وأبو داود .

ما يقول المسافر إذا نزل منزلاً :

عن خولة بنت حكم السّلميّة : أن النبي ﷺ قال : « من نزل منزلاً ثم قـال : أعوذ بكلمات الله التامّات (٥) كلها من شرّ ما خلق ، لم يضرّهُ شيء حتى يرتحل من منزله ذلك ، رواه الجماعة ، إلا البخاري وأبا داود .

ما يقول المسافر إذا أشرف على قرية أو مكان وأراد أن يدخله:

عن عطاء بن أبي مروان عن أبيه : أن كمبًا حلف له بالذي فلق البحر لموسى : أن صَهْبِبًا حدثه : أن الله بالذي فلق البحر لموسى : أن صَهْبِبًا حدثه : أن النبي يَلِيَّةُ لم يرقريةٌ يريد دخوا الإقال - حين يراها : « اللهم ربُّ السبوات السبع وما أظللن ، وربُّ الشياطين وما أظللن ، وربُّ الرياح وما ذرين ؛ أسألك خير هذه القرية وخير أهلها وخير ما فيها ، ونعوذٌ بك من شرها وشر أهلها وشر ما فيها » .

⁽١) وعثاء السفر : مثلته .

⁽٢) كَأَبَة : أي حزن . لِلنَقَلِب : المودة ، وللمن أي أعوذ بك من الحزن عند الرجوع ،

⁽٢) وسوء النظر في الأحل والمال: أي مرضهم مثلاً .

⁽¹⁾ الأسود : العظيم من الحيات .

 ⁽a) التامات : أي الكاملات ، والراد بكامات الله . القرآن ،

رواه النسائي وابن حبان ، والحاكم وصححاه .

وعن ابن عمر رضي الله عنها قال : كنا نسافرُ مع رسول الله عليه على ماذا رأى قرية يريد أن يدخلها قال : « اللهم بارك لنا فيها ، ثلاث مرات ، اللهم ارزقنا جناها ، وحببنا إلى أهلها وحبّب صالحي أهلها إلينا » رواه الطبراني في الأوسط بسند جيد .

وعن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله عليه إذا أشرف على أرض يريد دخولها قال : « اللهم إني أسألك من خير هذه وخير ما جمعت فيها ، وأعوذ بك من شرها وشر ما جمعت فيها ؛ اللهم ارزقنا جَنَاها (١) وأعذنا من وباها ، وحببنا إلى أهلها ، وحَبَّب صالحي أهلها إلينا » رواه ابن السنى .

ما يقوله المسافر وقت السحر:

عن أبي هريرة : أن النبي عَهِكِيَّةِ إذا كان في سفر وأسحر (٦) يقول : • سمَّعَ سامِع (٦) بحسد الله وحُسن بلائه علينا ، وينا صاحبًا وأفضل علينا ، عائذا بالله من النار ع(١) رواه مسلم .

مايقوله المافر إذا علا شرقًا ، أو هبط واديًا أو رجم :

١ - روى البخاري عن جابر رضي الله عنه قال : كنا إذا صعدنا كبَّرنا . وإذا نزلنا سبَّحنا .

٢ - وروي البخاري عن ابن عروضي الله عنها: أن النبي يَكِلَّ كان إذا قضل (٥) من الحسج أو العمرة و ولا أعلمه إلا قبال: الغزو ، كلًا أوقى (١) على ثنية (١) و قدفد (١) كبُر شلائًا ، ثم قبال : و لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، أيبون تبائبون ، عبدون ساجدون ، لربنا حامدون ، صدق الله وعده ، وضرعبده ، وهزم الأحزاب وحده » .

ما يقوله المسافر إذا ركب سفينة:

١ - روي ابن السني عن الحسين بن على رضي الله عنها قبال : قبال رسول الله كَلِيكُ : أسان امتى من الغرق - إذا ركبوا - أن يقولوا : « بسم الله عربها ومُرْساها إن رَبِّي لففور رحم » ، « وما قدرُوا

⁽١) اللهم ارزتنا سناها : أي ما يحتى من غار .

 ⁽٢) أسمر : أي انتهى في سيم إلى السعر ، وهو آخر الليل .
 (٣) سم سامع بحيد الله وصين بلاته علينا : أي شهد شاهد لنا بحيينا الله ، وحيدنا لتمينه ، والسن فضله طيشا والبلاء . النشل .
 (النسة .

⁽١) منا دعاء أه أن يكون صاحبًا لنا ، وعامنًا لنا من النار ومن أسبلها .

⁽٩) قنل : أي عاد .

⁽٦) أوإن : أي أثرف .

⁽٧) الشية : الطريق العالي في الجبل . (٨) الفضه : أي للوضم الذي غلط وارتفم ، والراد العلم من الرعر .

1.4

الله حق قدره ، والأرض جَمِيمًا قَبضَته يوم القيامة والسُّمواتُ مطويات بيَمينه سبحانه وتعالى عما يُشركون » .

ركوب البحر عند اضطرابه

لا يجوز ركوب البحر عند اضطرابه .

لحديث أبي عمران الجؤني قبال: حدثني بعض أصحاب النبي على قبال: • من بنات فوق بيت ليس له إجار (1) فوقع فات ، فقد برئت منه الذمة (1) ، ومن ركب البحر عند إرتجاجه (1) فيات فقد برئت منه الذمة ، رواه أحمد بسند صحيح .

⁽٢) الله لا حفظ الله له ، والراد أن يتخل من خطه .

⁽۱) إجار : مور . (۲) ارتباجه : اضطرابه .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الحزواج

الزواج

الزوجية سنة من سنن الله في الخلق والتكوين ، وهي عامة مطرّدة ، لا يشذ عنها عالم الإنسان ، أوعالم الحيوان ، أوعالم النبات . ﴿ ومنْ كُلّ ثُمْءِ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لِمُلْكُمْ تَذَكرون ﴾ . ﴿ مَبْعَانِ الذِّي خَلَقَ الأَرْولَ ﴾ . ﴿ مَبْعَانِ الذِّي خَلَقَ الأَرْولَ ﴾ تنبِتُ الأَرْضُ ، وَمِنْ أَنْفُسِهُم ، ومِمّا لا يَعْلُونَ ﴾ .

وهي الأسلوب الذي اختاره الله للتوالد والتكاثر ، واسترار الحياة ، بعد أن أعد كلا الزوجين وهياها ، بحيث يقوم كل منها بدور إيجابي في تحقيق هذه الغاية يقول تعالى :

﴿ يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقُنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأَنْقُ ﴾ ٠

﴿ يِالَّهُمَّا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمُ مِنْ نَفْسٍ وَاحدَة ، وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ، وَبَثَّ مِنْهُمَا رَجَالاً تُثْمِرًا وَنَسَّاء ﴾ .

ولم يشأ الله أن يجعل الإنسان كنيره من العوالم ، فيدع غرائزه تنطلق دون وَغْي ، ويترك إتصال الذكر بالأنثى فوضى لا ضابط له .

بل وضع النظام الملائم لسيادته ، والذي من شأنه أن يمضط شرفه ، ويصون كرامته . فجعل اتصال الرجل بالمرأة اتصالاً كريًا ، مبينًا على رضاها . وعلى إيجاب وقبول ، كظهرين لمنا الرضا . وعلى إشهاد ، على أن كُلاً منها قد أصبح للآخر .

ويهذا وضع للغريزة سبيلها للأمونة ، وحمى النسل من الضياع ، وصان للرأة عن أن تكون كلأ مباحًا لكل راتم .

ووضع نواة الأسرة التي تحوطها غريزة الأمومة وترعاها عاطفة الأبوة ، فتنبت نبساتًا حسنًا ، وتثرثمارها اليانمة .

هذا النظام هو الذي ارتضاه الله ، وأبقى عليه الإسلام وهدم كل ما عداه .

الأنكحة التي هدمها الإسلام

فن ذلك : نكاح الخدن : كانوا يقولون ما استترفلا بأس به وسا ظهر فهو اؤم . وهو المذكور في قول الله تمالى : ﴿ وَلا مُتَّخَفَاتَ أَغْمَانَ ﴾ .

ومنها : نكاح البدل .

وهو أن يقول الرجل للرجل : إنزل لي عن أمرأتك وأنزل لك عن إمرأتي وأزيدك '. رواه الدارقطني عن أبي هريرة بسند ضعيف جدًا . وذكرت عائشة غير هذين النوعين فقالت : كان النكاح في الجاهلية على أربعة أنحاء (١١) .

١ ـ نكاح الناس اليوم : يخطب الرجل إلى الرجل وليته أو أبنته ، فيصدقها ثم ينكحها .

٢ ـ ونكاح آخر : كان الرجل يقبول لأمرأتـة إذا ظهرت من طمثهـا (٢) ، أرسلي إلى فــلان فاستبضمي منه (٢) ، ويمتزلها زوجها حتى يتبين حملها . فإذا تبين ، أصابها إذا أحب . وإنما يغمل ذلك رغبة في نجابة الولد . ويسمى هذا نكاح الاستبضاع .

 ٣ ـ ونكاح آخر : يجتم الرهط (ما دون العشرة) على المرأة فيدخلون : كلهم يصيبها . فإذا حلت ووضعت ، ومر عليها ليال ، أرسات إليهم ، فلم يستطع رجل منهم أن يتنبع ، حتى يجتمعوا عندها : فتقول لهم :

قد عرفتم ما كان من أمركم ، وقد ولدت ، فهو ابنك يافلان ، تسمي من أحبت باسمه فيلحق بـه ولدها . لا يستطيع أن يتنع منه الرجل .

٤ - ونكاح رابع : يجتم ناس كثير ، فيدخلون على المرأة لا تمتدم من جاءها - وهن البغايا (١٠ - ينكاح رابع : يجتم ناس كثير ، فيدخلون على المرأة لا تمتدم من جاءها وحداهن ووضعت ، ينشيئن على أبولهن رايات تكون عَلَمًا ، فن أرادهن دخل عليهن . فإذا حدث إحداهن ووضعت ، جموا لها ، ودعوا لها القافة (١٠)مُ أُختوا ولدها الذي يرون ، فالتاط به (١٠) ودعي ابنه لا يمتدم من ذلك . فلما بعث عد على الخي بالحق ، هدم نكاح الجاهلية كله إلا نكاح الناس اليوم . وهذا النظام الذي ابتى عليه الإسلام ، لا يتحقق إلا بتحقق أركانه من الإيجاب والقبول ، ويشرط الإشهاد .

ويهذًا يمّ المقد الذي يفيد حِلُّ استتاع كل من الزوجين بالآخر على الوجه الذي شرعه الله . وبه تثبت الحقوق والواجبات التي تلزم كلاَّ منها ..

الترغيب في الزواج

وقد رغب الإسلام في الزواج بصور متعددة للترغيب . فتارة يذكر أنه من سان الأنبياء وهدي المرسلين . وأنهم القادة الذين يجب علينا أن تقتدي جدام : ﴿ وَلَقَدَ أَرْسَلْنَا رُسُلاً مِنْ أَمْلِكَ ، وَجَعَلْنَا أَمْ اللهِ عَنْ أَنِ الله وَمَعْ أَنْ رسول الله وجَعَلْنَا أَمْمُ أَزُواجًا وَذُرَيَّة ﴾ .. وفي حديث الترمذي عن أبي أيوب رضي الله عنه أن رسول الله يجكم قال : « أربع من سنن للرسلين : الحناء (٣) ، والتعمل ، والسواك ، والتكاح » .

⁽١) أغاه : أتواع . (١) طمثها : حيفها .

⁽T) استبضمى : اطلق منه الباضعة ، أي الجاع لتنالي الواد فقط . (ع) البغايا : الزواني

 ⁽٥) القافة : جمع قائف وهو من يشبه بين الناس ، فيلحق الولد بالشبه .

⁽١) الناط به : التصق به وأبت النسب بينها .

⁽٧) وقال بعض أأرواة : البياء بالياء .

وتــارة يـــذكر في معرض الامتنـــان : ﴿ والله جعــل لكم مِنْ أَلفسِكُم أَزُواجَــا ، وجَعـلَ لكمْ من أزواجكم بمنينَ وَحَقدةً ورَزِلكُمْ مِنَ الطّيباتِ ﴾ .

وأحيانًا يتحدث عن كونه آية من آيات الله : ﴿ وَمِن آياتِهِ أَن خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمُ أَزُواجًا لتسكنُوا إليها ، وَجعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحمة ، إنَّ في ذلِكَ لآياتٍ لقوم يَتَفكُرون ﴾ .. وقد يتردد المرء في قبسول الزواج ، فيحجم عنه خوفًا من الاضطلاع بتكاليفه ، وهروبًا من احتال أعبائه .

فيلفت الإسلام نظره إلى أن الله سيجمل الزواج سبيلاً إلى الغنى ، وأنه سيحمل عنه هذه الأعباء ويمده بالتدوة التي تجمله قادرًا على النفل على أسباب الفقر . ﴿ وأَنكِحوا الأَيَامَى () مِنكم والمسّالِحِين مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِسَائِكُمُ () ، إِنْ يَكُونُوا فَقَرّاء يَشْنِهم الله مِنْ فَضْلِهِ ، وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِم ﴾ . الجاهد في سبيل الله ، وللكاتب الذي يريد الأداء ، والناكح الذي يريد المفاف ، . والمرأة خير كنز يضاف إلى رصيد الرجل ...

روى الترمذي وابن ماجـه عن ثوبـان رضي الله صنه ، قـال لمسا نزلست : ﴿ وَالـذَيِنَ يَكُنِزُونَ النَّـمَا وَاللهِ مَ يَكُنِزُونَ اللهُ مَا وَاللهُ مِنْ وَاللهُ مِنْ وَاللهُ مَا اللهُ مَا اللهُونِ مَا اللهُ مَا مَا اللهُ اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ مُعْمَا مَا ا

قال : كنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره فقال بعض أصحابه . أنزلت في الذهب والفضة ، فلو علمنا أي المال خير فنتخذه ؟ فقال : « لسان ذاكر ، وقلب شاكر ، وزوجة مؤمنة تعينه على إيانه » ...

وروي الطبري بسند جيد عن ابن عباس رضي الله عنها أن النبي عَلَيْقِ قبال : • أربع من أصابهن فقد أعلى خير الدنيا والآخرة : قلبًا شاكرًا ، ولسانًا ذاكرًا ، وبعنًا على البلاء صابرًا ، وزوجة لا تبغيه حُوبًا في نفسها وماله » .

وروي مسلم عن عبد الله بن عمرو بن الماص أن رسول الله عَلِيَّةٍ قبال : • الدنيبا متباع ؛ وخير متاعها المرأة الصالحة . .

وقد يخيل للإنسان في لحظة من لحظات يقطته الروحية أن يتبتل وينقطع عن كل شأن من شئون الدنيا ، فيقوم الليل ، ويصوم النهار ، ويمتزل النساء ، ويسير في طريق الرهبانية المنافية لطبيمة الإنسان .

فيملُّمه الإسلام أن ذلك مناف لفطرته ، ومغاير لدينه ، وأن سيد الأنبياء ـ وهو أخثى الناس

 ⁽۲) الأيامي : جم أي ، وهو الذي لا زوجة له ، أو التي لا زوج لما .

⁽٣) المباد : العبيد .

له وأتقام له . كان يصوم ويفطر ، ويقوم ويشام ، ويتزوج النساء . وأن من حاول الخروج عن هديه فليس له شرف الإنتساب إليه .

وروي البخاري ومسلم عن أنس رضي الله عنه قبال : « جباء ثلاثة رهبط إلى بيوت أزواج النبي ﷺ يسألون عن عبادة النبي ﷺ ، فلما أخبروا ـ كأنهم تقبالُوهما (١) ـ فقبالوا : وأبين نحن من النبي ﷺ ، قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر .

قال أحدم : أما أنا فإني أصلى الليل أبدًا .

وقال آخر : أنا أصوم الدهر ولا أفطر .

وقال آخر : أنا أعتزل النساء ، فلا أتزوج أبنًا .

فجاء رسول الله ﷺ فقال : « أنتم الذين قلتم كنا وكنا ؟ أما والله إني لأخشاكم الله ، وأتقاكم له ، لكني أصوم وأفطر ، وأصلي وأرقد ، وأتزوج النساء ، فن رغب عن سنتي فليس مني » .

والزوجة الصالحة فيض من المعادة يغمر البيت وعلؤه سرورًا ويبجة وإشراقًا . فمن أبي أسامة رضي الله عنه ، من النبي علي قال : « ما استفاد المؤمن - بعد تقوى الله عن وجل - خيرًا له من زوجة صالحة : إن أمرها أطاعته ، وإن نظر إليها سَرّته ، وإن أقسم عليها أبرّته ، وإن غاب عنها نصحته في نفسها وماله » . . رواه ابن ماجه .

وعن سعد بن أبي وقياص - رضي الله عنه حقال: قال رسول الله يَؤَيِّق : « من سعادة ابن آدم ثلاثة ، ومن شعادة ابن آدم ثلاثة ، ومن شقاوة ابن آدم ثلاثة ، والمركب السالح ، والمركب السوء » رواه أحمد بسند صحيح .

ورياه الطبراني ، والبزّار ، والحاكم وصحعه ، وقد جاء تفسير هذا الحديث في حديث آخر رواه الحاكم : إن رسول الله عنها ألله عنها على الله عنها الله عنها الله عنها الله عنها الله عنها الله عنها الله الله الله الله الله تكون وطيئة (أ) تلحقك بأصحابك ، والدار تكون واسعة كثيرة المرافق . وثلاثة من الشقاء : المراة تراها فنسوءك ، وتحمل لسانها عليك ، وإن غبت عنها لم تأمنها على نفسها ومالك ، والدابة تكون قطوفًا (أ) فإن ضربتها أتعبتك ، وإن تركتها لم تلحقك بأصحابك ، وإن تركتها لم تلحقك بأصحابك ، وإن الدابة قليلة المرافق » .

⁽١) عدرها قليلة .

⁽٢) وطيئة : فلول سريمة السير .

⁽٢) قطوفًا بطيئة .

والزواج عبادة يستكل الإنسان بها نصف ديشه ، ويلقي بها ربه على أحسن حـال من الطهر والنقاء ..

من أنس رضي الله عنه أن رسول الله على قال : « من رزقه الله أمرأة صالحة فقد أعانه على شطردينه ، فليتق الله في الشطر الياقي ، رواه الطيراني والحاكم وقال : صحيح الإسناد ، وعنه على أنه قال : « من أراد أن يلقى الله طاهرًا مطهرًا فليتزوج الحرائر ، رواه ابن ماجه وفيه ضعف .

قال ابن مسمود : « لو لم يبق من أجَلي إلا عشرة أيام ، وأعلم أني أموت في آخرها ، ولي طَـوْلُ النكاح فيهن ، لتروجت مخافة الفتنة !! » .

حكمة الزواج

و إنا رغب الإسلام في الزواج على هذا النحو ، وحبب فيه لما يترتب عليه من أشار نافعة تمود على الفرد نفسه ، وعلى الأمة جبعًا ، وعلى النوع الإنساني عامة .

م نان الغريزة الجنسية من أقوى الغرائز وأعنفها ، وهي تلح على صاحبها دامًا في إيجاد مجال له : فإن الغريزة الجنسية من أقوى الغرائز وأعنفها ، وهي تلح على صاحبها دائل أله عنه الله عنه عنه الله عنه

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي عَلَيْتُ قال : « إن للرأة تقبل في صورة شيطان ، وتدبر في صورة شيطان ، وتدبر في صورة شطيان ، فإذا رأى أحدكم من إمرأة ما يعجبه فليأت أهله ، فإن ذلك يردُ ما في نفسه » . رواه مسلم وأبو داود والترمذي .

٢ - والزواج هو أحسن وسيلة لإنجاب الأولاد ، وتكثير النسل ، واستمرار الحياة مع الحافظة على الأنساب التي يوليها الإسلام عناية فائقة ، وقد تقدم قول رسول الله ﷺ « تزوجوا الودود الولود ، فإني مكاثر بكم الأنبياء يوم القيامة » .

وفي كثرة النسل من للصالح العامة وللنافع الخاصة ما جمل الأمم تحرص أشد الحرص على تكثير سواد أفرادها بإعطاء للكافأت التشجيعية لمن كثر نسله وزاد عدد أبنيائه . وقديم قيل : إنما العزة للكاثر . ولا نزال هذه حقيقة قائمة لم يطرأ عليها ما ينقضها . دخل الأحنف بن قيس على معاوية _ ويريد بين يديه ، وهو ينظر إليه إعجابًا به _ نقال : ياأبا بحر ما تقول في الولد ؟ فعلم ما أراد _ فقال : ياأمير المؤمنين ، هم عماد ظهورنا ، وثمر قلوبنا ، وقرة أعيننا ، بهم نصول على أعدائنا ، وهم الخلف لن بعدنا ، فكن لهم أرضًا ذليلة وساء ظليلة ، إن سألوك فأعطهم ، وإن استعتبوك (١) فأعتبهم ، لا تمنعهم رفدك (١) فيلوا قربك ، ويكرهوا حياتك ، ويستبطئوا وفاتك . فقال : لله درك يا أبا بحر ؛ هم كا وصفت (١) .

٣ ـ ثم أن غريزة الأبوة والأمومة تمو وتتكامل في ظلال الطفولة ، وتمو مشاعر العطف والود
 والحنان ، وهي فضائل لا تكل إنسانية إنسان بدونها .

 الشعور بتبعة الزواج ، ورعاية الأولاد يبعث على النشاط ويذل الوسع في تقوية ملكات الفرد ومواهبه . فينطلق إلى العمل من أجل النهوض بأعبائه ، والقيام بواجبه . فيكثر الاستغلال وأسباب الاستثمار مما يزيد في تغية الثروة وكثرة الإنتاج .

ويدفع إلى استخراج خيرات الله من الكون وما أودع فيه من أشياء ومنافع للناس.

 و يتوزيع الأعمال توزيمًا ينتظم به شأن البيت من جهة ، كا ينتظم به العمل خارجه من جهة أخرى . مع تحديد مسئولية كل من الرجل والمرأة فها يناط به من أعمال .

فالمرأة تقوم على رعاية البيت وتدبير المنزل ، وتربية الأولاد ، وتهيئة الجو الصالح للرجل ليستريح فيه ويجد ما يذهب بعنائه ، ويجدد نشاطه . بينما يسعى الرجل وينهض بالكسب ، وما يحتاج إليه البيت من مال ونفقات .

ويهذا التوزيع العادل يؤدي كل منها وظائفه الطبيعية على الوجه الذي يرضاه الله ويحمده الناس ، ويثمر الثار المباركة .

٦ ـ على أن ما يثره الزواج من ترابط الأمر ، وتقوية أواصر الحبة بين المائلات وتوكيد
 الصّلات الاجتاعية عا يباركه الإسلام و يعضده و يسانده . فإن الجتم للترابط للتحاب هو الجتم القري السميد .

٧ ـ جاء في تقرير هيئة الأمم المتحدة الذي نشرته صحيفة الشعب الصادرة يوم السبت 1/1/
 ١٩٥٩ أن المتزوجين يعيشون مدة أطول عما يعيشها غير للتزوجين سواء كان غير المتزوجين أراسل أو مطلقين أم عزايًا من الجنسين .

⁽۱) استعتبوك : طلبوا منك الرضي . (۲) الأمال لأبي على القالي .

⁽٢) رفدك : عطاءك .

وقال التقرير : إن الناس بدأوا يتزوجون في سن أصغر في جميع أنحاء العمالم ، و إن عمر المتزوجين أكثر طه لاً .

وقد بنت الأمم للتحدة تقريرها على أساس أبحاث واحصائيات تمت في جميع أنحاء المالم خلال عام 1904 بأكله ، وبناء على هذه الاحصاءات قال التقرير :

إنه من المؤكد أن معدّل الوفاة بين المتزوجين ، من الجنسين - أقبل من معدّل الوفاة بين غير المتزوجين ، وذلك في مختلف الأعمار . واستطر د التقرير قائلاً :

وبناء على ذلك فإنه يمكن القول بأن الزواج شيء مفيد صحيًا للرجل والمرأة على السواء .

حتى أن أخطار الحمل والولادة قد تضاءلت فأصبحت لا تشكل خطرًا على حياة الأمم وقال التقرير: إن متوسط سن الزواج في العالم كلمه اليوم هو ٢٤ للمرأة و٢٧ للرجل وهو سن أقبل من متوسط سن الزواج منذ سنوات .

حُكم الزواج (١)

الزواج الواجب:

يجب الزواج على من قدر عليه وتاقت نقسه إليه وخشى العنت (٢) .

لأن صيانة النفس وإعفافها عن الحرام واجب ، ولا يتم ذلك إلا بالزواج .

قال القرطي : المستطيع الذي يخاف الضرر على نفسه ودينه من العزوبة لا يرتفع عنه ذلك إلا بالتزوج ، لا يُختلف في وجوب التزويج عليه . فإن تاقت نفسه إليه وعجز عن الإنفاق على الزوجة فإنه يسعه قول الله تمالى : ﴿ وَلْيَسْتَعْفِف السَّذِينَ لا يَجِدُون نِكَاحًا حتَّى يُغْنيهم الله مِنْ فَضْلِه ﴾ .

وليكثر من الصيام ، لما رواه الجماعة عن ابن مسعود رضي الله عنه . أن رسول الله مَ اللهُ قال :
عامعشر (٢) الشياب ، من استطاع منكم الباءة (١) فليتزوج ، فيانيه (١) أغض للبصر ، وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء (١) .

١١) حكه : وصفه الشرعي من الوجوب أو الحرمة . الم .

⁽٢) العست أثريا ، ويطلق على الإثم والنحور والأمور الشاقة .

⁽٢) المشر: الطائمة بشاهم وصف ، فالأسياء معشر ، والشاب معشر ، والساء .. وهكفا .

⁽¹⁾ آلياءة ، الحاج ..من استطاع سكم الحاج القدرته على مؤده فليتروج ، ومن لم يستطع الجاج لمجره عن مؤنه عمليه بالسوم ليندفع شهوته ويقطع شر سبه كا يقطمه الرحاء .

⁽٥) أعس وأحصن - أثد عضًا للسر ، وأَثد إحسانًا للفرح ومنفًا من الوقوع في الفاحثة .

⁽٦) الوحاء ٠ رص الحميتين ، والمراد هـ الموم يقطع الشهوة ويقطع شر المي كا يعمله الوحاء .

111

الزواج المتعب:

أما من كان تاثقًا له وقادرًا عليه ولكنه يأمن على نفسه من اقتراف ما حرَّم الله عليه فإن الزواج يستحب له ، ويكون أولى من التخلي للعبادة ، فإن الرهبانية ليست في الإسلام في شيء .

روي الطبراني عن سمد بن أبي وقاص أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله أبدلننا بالرهبائية المنعة » (1).

وروي البيهقي من حديث أبي أمامة أن النبي ﷺ قال : • تزوجوا فإني مكاثر بكم الأمم ، ولا تكونوا كرهبانية النصارى • (7).

وقال عمر لأبي الزوائد : إنما ينمك من التزوج عجز أو فجور . وقال ابن عباس : لا يم نسك الناسك حق يتزوج .

الزواج الحرام :

ويحرم في حق من يخل بالزوجة في الوطء والإنفاق ، مع عدم قدرته عليه وَتَوَقَّانِهِ إليه .

قبال القرطبي : فمتى علم الزوج أنه يعجز عن نفقية زوجته ، أو صداقها أو شيء من حقوقها الواجبة عليه ، فلا يجل له أن يتزوجها حتى يبين لها . أو يعلم من نفسه القدرة على أداء حقوقها .

وكذلك لو كانت به علة تمنمه من الاستتاع ، كان عليه أن يبين كيلا يغرُّ المرأة من نفسه .

وكذلك لا يجوز أن يفرُها بنسب يدعيه ولا مال ولا صناعة يذكرها وهو كانب فيها .

وكذلك يجب على الرأة إذا علمت من نفسها العجز عن قيامها بحقوق الزوج ، أو كان بها علمة تمنع الاستمتاع ، من جنون ، أو جذام ، أو برص ، أو داء في الغرج ، لم يجز للما أن تغره ، وعليها أن تبين له ما بها في ذلك .

كا يجب على بائع السلمة أن يبين ما بسلمته من الميوب . ومق وحد أحد الزوجين بصاحبه عيبًا فله الرد . فإن كان العيب بالمرأة ردَّها الزوج وأخذ ما كان أعطاها من المداق .

وقد روي أن النبي على تروج امرأة من بني تياضة فوجد بكشحها (") برصا فردها وقال : « دلستم على « .

⁽١) إدانِها خالعة لطبيعة الإنسان ، وما كان أقه ليشرع إلاما يتفق وطبيعته .

⁽٢) في مستده خد بن ثابت وجو شعيف .

⁽۲) أي حاصرتها

واختلفت الرواية عن مالك في امرأة العنِيّن (١) إذا أسلمت نفسها ثم فرق بينها بالمُنَّة فقى ال مرة : لها جميع الصداق . وقال مرة : لها نصف الصداق .

وهذا ينبني على اختلاف قوله بم يستحق الصداق ؟ بالتسليم أو بالدخول ؟ ... قولان (١) .

الزواج المكروه:

ويكره في حق من يخل بالزوجة في الوطء والإنفاق . حيث لا يقع ضرر بالمرأة ؛ بأن كانت غنية وليس لها رغبة قوية في الوطء . فإن انقطع بذلك عن شيء من الطاعات أو الإشتفال بالمم اشتدت الكراهة .

الزواج المباح:

ويباح فيا إذا انتفت الدواعي والموانع.

النهي عن التبتل (٦) للقادر على الزواج:

١ - عن ابن عباس : أن رجلاً شكا الى رسول الله عَلِين المنزوبة فقال : ألا اختص ؟ فقال :
 ه ليس لنا من خصى أو اختص ، رواه الطبراني .

٢ - وقال سعد بن أبي وقاص : رد رسول الله على عثان بن مظمون التبتل ، ولو أذن له
 لاختصينا . رواه البخاري .

أي لو أذن بالتبتل لبالغنا حتى يغضي بنا الأمر إلغ الاختصاء .

قال الطبري : التبتل الذي أراده عثان بن مظمون تحريم النساء والطيب وكل ما يُتَلَنَّذُ به فلهذا أُنزل في حقه : ﴿ يَاأَيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُحَرَّمُوا طَيبَاتِ مَا أَحَلَّ اللهُ لَكُمْ وَلاَ تَعْتَدُوا ، إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ .

تقديم الزواج على الحج:

وإن احتاج الإنسان إلى الزواج وخشي العنت بتركه قدّمه على الحبج الواجب ، وإن لم يخف قـ شم الحج عليه . وكذلك فروض الكفاية ، كالعلم والجهاد . تُقدّمُ على الزواج إن لم يخش العنت .

⁽١) أي الماجر عن اتبان النساء .

⁽٢) سيأتي ذلك مفصلاً .

 ⁽٢) ألتنتل : الانقطاع عن الزواج وما يتبعه من اللاذ إلى المبادة .

الإعراض عن الزواج وسببه

تبين بما تقدم أن الزواج ضرورة لا غنى عنها ، وأنه لا ينع منه إلا المجز أو الفجور كا قبال أمير المؤمنين عمر رضي الله عنيه ، وأن الرهب انية ليست من الأسلام في شيء ، وأن الإعراض عن الزواج يَفُوّت على الإنسان كثيرًا من المنافع والمزايا .

وكان هذا كافيًا في دفع الجماعة المسلمة إلى العمل على تهيئة أسبابه وتيسر وسائله حتى يَنْمَ به الرجال والنساء على السواء . ولكن على العكس من ذلك خرج كثير من الأسر عن ساحة الإسلام وسمو تعاليه ، فعَتَدوا الزواج ووضعوا العقبات في طريقه ، وخلقوا بذلك التعقيد أزمة تعرّض بسببها الرجال والنساء لآلام العزوبة وتباريحها . والإستجابة إلى العلاقات الطائشة والصّلات الخليمة . وظاهرة أزمة الزواج لا تبدو في مجتم القرية كا تبدو في مجتم الدينة .

إذ أن القرية لا تزال الحياة فيها بعيدة عن الإسراف وأسباب التعقيد . إذ استثنينا بعض الأسر الغنية -بيغا تبدو الحياة في المدينة معقدة كل التعقيد .

ومعظم أسباب هذه الأزمة ترجع إلى التفالي في المهور ^(١) وكثرة النفقات التي ترهق الزوج ويمي يها . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فيان تبذل الرأة وخروجها يهذه الصورة المثيرة ألقى الريبة والئك في مسلكها ، وجمل الرجل حذرًا في اختيار شريكة حياته .

بل إن بعض الناس أضرب عن الزواج ، إذا لم يجد المرأة التي تصلح - في نظره - للقيام بأعباه الحياة الزوجية .

ولابد من المودة إلى تعالم الإسلام فيا يتصل بتربية المرأة وتنشئتها على الفضيلة والمفاف والاحتشام وترك التفالي في المهر وتكاليف الزواج .

اختيار الزوجة

الزوجة سكن الزوج ، وحرث له ، وهي شريكة حياته ، وربة بيته ، وأم أولاده ومهوى فؤاده ، وموضع سره ونجواه .

وهي أهم ركن من أركان الأمرة ، إذ هي النجبة للأولاد ، وعنها يرثون كثيرا من المزايسا والصفات ، وفي أحضانها تتكون عواطف الطفل ، وتتربي ملكاته ويتلقى لفته ، ويكتسب كثيرًا من تقاليده وعاداته ، ويتعرف دينه ، ويتعود السلوك الاجتاعى .

⁽١) راحع مصل التفالي في الهور .

من أجل هذا عَني الإسلام باختيار الزوجة الصالحة ، وجعلها خير متاع ينبغي التطلع إليه والحرص عليه .

وليس الصلاح إلا الحافظة على الدين، والقسك بالفضائل ، ورعاية حق الزوج ، وحماية الأبناء فهذا هو الذي ينبغي مراعاته .

وأما ما عدا ذلك من مظاهر الدنيا ، فهو مما حَظره الإسلام ونهى عنه إذا كان عبردًا من معاني الحير وأما ما عدا ذلك من مظاهر الدنيا ، أو الجساه المقدر وكثيرًا ما يتطلع الناس إلى المال الكثير ، أو الجسال الفاتن ، أو الجساه المريض ، أو النسب المريق ، أو إلى ما يعد من شرف الآباء ، غير ملاحظين كال النفوس وحسن التربية . فتكون غرة الزواج مُرّة ، وتنتهي بنتائج ضارة .

ولمنا يحد الرسول عَلِيَّ من التزوج على هذا النحو ، فيقول : « إيماكم وَخَصَرَاءَ المُكُن ، قيل : يارسول الله وما خضراء العمن ؟ قال : للرأة الحسناء في للنبت السوء » (١) .

ويقول : « لا تَزَوجوا النساء لحسنهن ، فعسى حسنهن أِن يُرديهن ، ولا تزوجوهن لأموالهن ، فعسى أموالهن أن تطفيهن ، ولكن تزوجوهن على الدين ولأمّة خرماء ^(٢) ذات دين أفضل » ^(٣) .

و يخبر أن الذي يريد الزواج مبتنياً به غير ما يقصد منه من تكوين الأسرة ورعاية شئونها ، فإنه يمامل بنقيض مقصوده ، فيقول : « من تزوج امرأة لملفا لم يزده الله إلا فقرًا ، ومن تزوج امرأة ليفض بها بصره ، ويحصّن فرجه ، أو يصل رحمه بارك الله له فيها وبارك لما فيه » . رواه ابن حبان في الضعفاء .

والقصد من هذا الحظر ألا يكون القصد الأول من الزواج هو هذا الإنجاء نحو هذه الغايات الدنيا ، فإنها لا ترفع من شأن صاحبها ولا تسبو به . بل الواجب أن يكون الدّين متوفرًا أولاً ، فإن الدّين هداية للمقل والضير . ثم تأتي بمد ذلك الصفات التي يرغب فيها الإنسان بطبعه وقيل إليها نفسه .

يقول الرسول ﷺ : « تنكح الرأة لأربع : الما ، ولحسبها ، ولجمالها ، ولدينها ، فاظفر بنات الدين تربت يداك » (1) ، رواه البخاري ومسلم .

ويضع تحديثًا للمرأة الصالحة ، وأنها الجيلة المطيعة البارة الأمينة . فيقول : • خير النساء من إذا

⁽١) رواه الدارقطني وقال : تغرد به الواقدي وهو ضعيف والدمن ما بقي من آثار الديار ويستعمل سائنًا .

 ⁽٢) الحُرماء المُتقوقة الأنف والأنن .
 (٣) منا الحديث رواه عبد إبن حيد وفيه عبد الرحن بن زياد الأفريقي وهو ضيف .

⁽¹⁾ تربت يداك : التصقت بالتراب . وهو دعاء بالفقر على من أم يكن الدين من أهدافه

نظرت إليها سرَّتك ، وإذا أمرتها أطاعتك ، وإذا أقست عليها أبرتك ، وإذا غبت عنها حفظتك ف نفسها ومالك ، رواه النسائي وغيره بسند صحيح .

ومن الزايا التي ينبغي توفرها في الرأة الخطوبة أن تكون من يشة كريمة معروفة بباعتدال المزاج ، وهدوه الأعصاب ، والبعد عن الإغرافات النفسية ، فإنها أجدر أن تكون حانية على ولدها ، راعية لحق زوجها .

خطب الرسول على (أم هانيء) فاعتذرت إليه بأنها صاحبة أولاد ، فقى ال : « خير نساء ركبن الإبل صالح نساء قريش ، أحناه على ولده في صغره - وأرعاه على زوج في ذات يده » (۱) ، وطبيعة الأصل الكريم أن يتفرع عنه مثله . يقول الرسول على الناس معادن كعدن الذهب والفضة ، خياره في الإسلام إذا فقهوا » .

وهل ينتجُ الحَطِيِّ إلا وشيجه ويفرس إلا في منابسه النخل . خطب رجل امرأة لا يدانيها في شرفها فأنشدت :

بكى الحسب السنزاكي بعين فسسنزيرة من الحسب النقوص أن يجمسا مقسا ومن مقاصد الزواج الأولى انجاب الأولاد .

فينبغي أن تكون الزوجة منجبة ، ويعرف ذلك بسلامة بدنها ويقياسها على مثيلاتها من أخواتها وعماتها وخالاتها .

خطب رجل امرأة عقبًا لا تلد ، فقال : يارسول الله إني خطبت امرأة ذات حسب ، وجمال وأنها لا تلد . فنهاه رسول الله على عال وأنها لا تلد . فنهاه رسول الله على قال : « تزوجوا الودود الولود ، فإني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة » . والودود هي المرأة التي تتودد إلى زوجها وتنجب إليه ، وتبغل طاقتها في مرضاته . والإنان بطبيمته يعثق الحال ويواه ، ويشعر دائمًا في قرارة نفسه بأنه فاقد لشيء من ذاته إذا كان الشيء الجيل بعينًا عنه .

فإذا أحرزه واستولى عليه شُمَرَ بسكن نفسي ، وارتواه عاطفي وسعادة . واسفا لم يسقط الإسلام الجال م يسقط الإسلام الجال م يستسط الجال م يسم الجال م يسم الجال م يسم الجال م يسم الخديد المناوة بن شعبة أمرأة ، فأخبر رسول الله يُؤلِين ، نقال له : « إذهب فانظر إليها ، فإنه أحرى أن يؤدم بينك المودة والعثرة . ونصح الرسول رجلاً خطب امرأة من

⁽١) اسناء : أكثر شفقة ، ولحافية على ولدها : هي التي تقوم عليهم في يتهم ، فإنا تزوجت فليست بحانية : أرماء : اسفظه وأسون ا له بالأمانة فيه له وترك التبذير في الإنقاق . ذلت ليد : للل . يقال فلان فليل فات اليد : أي قليل للل .

الأنصار وقال له : « انظر إليها فإن في أعين الأنصار شيئًا » .

وكان جابر بن عبد الله يختبىء لمن يريد التزوج بها ، ليقكن من رؤيتها ، والنظر إلى ما يدعوه إلى الإقتران بها .

وكان رسول الله ﷺ يرسل بعض النسوة ليتعرفن بعض ما يخفى من العيبوب ، فيقبول لما : « شتى فها شتى إبطيها ، انظري إلى عرقوبيها » .

ويستحسن أن تكون الزوجة بكرًا ، فإن البكر ساذجة لم يسبق لها عهد بالرجال ، فيكون التزويج بها ادعى إلى تقوية عقدة النكاح ، ويكون حبها لزوجها ألصق بقلها و فيا الحب إلا للحبيب الأول و . ولما تزوج جابر بن عبد الله تُبيّا قال له رسول الله بيكي هلابكرًا تسلاعها وتلاعبك ؟ ... فأخبر رسول الله بيكي بأن أباه قد ترك بنات صفارًا ، وهن في حاجة إلى رعاية المرأة تقوم على شئونهن ، وأن الثيب أقدر على هذه الرعاية من البكر التي لم تدرب على تدبير المنزل .

وبما ينبغي ملاحظته أن يكون ثُمة تقارب بين الزوج والزوجة من حيث السن والمركز الإجتاعي ، والمستوى الثقافي والاقتصادي . فإن التقارب في هذه النواحي بما يعين على دوام العبرة ، وبقاء الألفة .

وقد خطب أبو بكر وعمر رضي الله عنها فاطمة بنت رسول الله ﷺ ، فقال : إنها صغيرة . فلما خطبها على رؤجها إياه .

هذه بعض للماني التي أرشد الإسلام إليها ، ليتخذها مريدو الزواج نبراسًا يستضيئون به ، ويسيرون على هداه .

لو أننا لاحظنا هذه المعاني عند اختيارنا للزوجة لأمكن أن نجعل من بيوتنا جنة ينعم فيها الصغير ، ويسعد بها الزوج ، وتعد للحياة أبناء صالحين ، تحيا بهم أمهم حياة طيبة كريمة .

إختيار الزوج

وعلى الوّلّي أن يختار لكريمتـــه ، فلا يزوجهــا إلا لمن لــه دين وخلق وشرف وحـــن سمت ، فــإن عاشرها عاشرها بمروف ، و إن سرحها سرحها بإحـــان .

قال الإمام الفزالي في الأحياء:

والإحتياط في حقها أم ، لأنها رقيقة بالنكاح لا مخلص لها ، والزوج قادر على الطلاق بكل حال .

ومن زوج ابنته ظالمًا أو فاسقًا أو مبتدعًا أو شارب خر فقد جني على دينه وتعرض لمخط الله

117

لما قطع من الرحم وسوء الأختيار .

قال رجل للحسن بن علي : إن لي بنتًا ، فن ترى أن أزوجها له ؟ قال : زوجها بمن يتقي الله ، فإن أحبها أكرمها ، وإن أبغضها لم يظلمها .

وقالت عائشة : النكاح رق فلينظر أحدكم أين يضع كريته . وقال ﷺ : « من زوج كريشه من فاسق فقد قطع رحمها » . رواه ابن حبان في الضعفاء من حديث أنس ، ورواه في الثنات من قول الشعبي بإسناد صحيح .

> قال ابن تبية : ومن كان مصرًا على الفسوق لا ينبغي أن يزوّج . الخط بسة

الخطبة : فملة كقعدة وجلمة ، يقال : خطب المرأة يخطبها خطبًا وخطبة ، أي طلبها الزواج بالوسيلة للمروفة بين الناس ، ورجل خطّاب : كثير التصرف في الخطبة ، والخطب ، والحاطب ، والحاطب ، الذي يخطب للرأة ، وهي خطبه وخطبته . وخطب يخطب ، قال كلامًا يمطّ به ، أو يعد غيره ونحو ذلك .

والخطبة من مقدمات الزواج . وقد شرعها الله قبل الإرتباط بعقد الزوجية ليتعرف كل من الزوجين صاحبه ، ويكون الإقدام على الزواج على هدى ويصيرة -

من تباح خطبتها:

أولاً : لا تبلح خطبة امرأة إلا إذا تواقر فيها شرطان : أن تكون خالية من الموانع الشرعية التي تمنع زواجه منها في الحال .

ثانيًا : ألاَّ يسبقه غيره إليها بخطبة شرعية .

فإن كان ثمة موانع شرعية ، كأن تكون محرمة عليه بسبب من أسباب التحريم المؤبدة أو المؤقتة ، أو كان غيره سبقه بخطيتها ، فلا يباح له خطبتها .

خطبة معتدة للفرر:

تحرم خطبة للمتدة . سواء أكانت عدتها عدة وفياة أم عدة طلاق ، وسواء كان الطلاق طلاقًا رجميًا أم بائنًا . فإن كانت ممتدة من طلاق رجمي حرمت خطبتها ، لأنها أم تخرج عن عصة زوجها . وله مراجعتها في أي وقت تشاء .

وإن كانت معتدة من طلاق بائن حرمت خطبتها بطريق التصريح إذ حق الزوج لا يزال متعلقًا بها، وله حق إعادتها بعقد حد بد ، ففي تقدم رجل آخر الخطبتها اعتداء عليه ، واختلف العلماء في

التمريض بخطبتها ، والصحيح جوازه .

وإن كانت معندة من وفاة فإنه يجوز التعريض لخطبتها أثناء العدة دون التصريح ، لأن صلة الزوجية قد انقطعت بالوفاة ، فلم يبق للزوج حق يتعلق بزوجته التي مات عنها . وإنما حرمت خطبتها بطريق التصريح ، رعاية لحزن الزوجة وإحدادها من جانب ، ومحافظة على شمور أهل الميت وورثته من جانب آخر .

يقول الله تعالى : ﴿ وَلاَ جُنَّاحَ عَلَيْكُمْ فِيهَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النَّسَاء أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَلْفَيكُمْ ، وَلَكِنْ لاَ تُوَاعِدُوْهِنَ مَوّا ، إلاَّ أَنْ تَقُولُوا قَولاً مَعْرُولًا ، وَلاَ تَعَلِّمُ اللهُ لَا تُعَرِّمُولًا ، وَلاَ تَعَلِّمُ مَا فَي الْفُعِيمُ وَلاَ تَعَرِّمُوا عَضْدَةَ النَّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغ الْكِتَابُ أَجَلَهُ . وَاعْلَمُوا أَنْ اللهَ يَعْلَمُ مَا فِي الْفُعِيمُ فَا خَذَرُوهُ ﴾ .

والراد بالنساء ، الممتدات لوفاة أزواجهن ، لأن الكلام في هذا السياق .

ومعنى التعريض أن يذكر المتكلم شيئًا يدل به على شيء لم يذكره . مثل أن « يقول إني أريد التنوج » و « لوددت أن يسرالله لي امرأة صالحة » . أو يقول : إن الله لسائق لمك خيرًا . والحدية إلى المعتدة جائزة ، وهي من التعريض . وجائزة أن يدح نفسه ، ويذكر مأثره على وجه التعريض . بالزواج . وقد فعله أبو جعفر عمد بن على بن حسين .

قالت سكنينة بنت حنظلة : استان علي عمد بن علي ولم تنقص عدني من مهلك (١) زوجي . فقال : قد عرف قرابي من رسول الله علي عن عفر ، وموضعي في العرب ، قلت : غفر الله يأل الل

وقد دخل رسول الله على على أم سلسة وهي متأية الله على الله على على الله على الله على الله على الله على الله وخيرته ، وموضعي في قومي ، وكانت تلك خطبة ، رواه الدارقطني (٢٠) .

وخلاصة الآراء أن التصريح بالخطبة حرام لجيع المتدات ، والتمريض مباح للبنائن وللمتدة من الوفاة ، وحرام في المتدة من طلاق رجمي .

وإذا صرح بالخطبة في العدة ولكن لم يعقد عليها إلا بعد انقضاء عدتها فقد اختلف العاماء في ذلك .

⁽١) مهلك . أي ملاك .

[.] وا إنا ردا : نواته (۱)

⁽٢) الحديث منقطع ، لأن عمد الباقر من علي لم يدرك النبي علي .

قال مالك : يفارقها . دخل بها أولم يدخل .

وقال الشافعي : صح العقد وإن ارتكب النهي الصريح للذكور لاختلاف الجهة .

واتفتوا على أنه يُفرِّق بينها لو وقع المقد في المدة ودخل يها .

وهل تحل له بعد أم لا ؟

قال مالك ، والليث ، والأوزاعي : لا يحل له زواجها بعد .

وقال جمهور العلماء : بل يحلُّ له إذا انقضت العدة أن يتزوجها إذا شاء .

الخطبة على الخطبة:

يحرم على الرجل أن يخطب على خطبة أخيه ، لما في ذلك من اعتماء على حق الخماطب الأول وإساءة إليه ، وقد ينجم عن هذا التصرف الشقاق بين الأسر ، والاعتداء الذي يروع الآمنين .

فمن عقبة بن عامر أن رسول الله عَلَيْتُ قال : « المؤمن أخو المؤمن ، فلا يحل له أن يبتاع على يبع أخيه ، ولا يخطب على خطبة أخيه (١) حتى يذر (١) . . رواه أحمد ومسلم .

وعمل التحريم ما إذا صرحت الخطوبة بالإجابة ، وصرح وليها الذي أذنت له ، حيث يكون إذنه ممترًا .

وتجوز الخطبة لو وقع التصريح بـالرد ، أو وقمت الإجـابة بـالتعريض ، كقـولهـا : لا رغبـة عنك . أو لم يعلم الثاني بخطبة الأول ، أو لم تقبل وترفض ، أو أذن الخاطب الأول للثاني .

حكى الترمذي عن الشافعي في معنى الحديث:

إذا خطب المرأة فرضيت به وركنت إليه فليس لأحد أن يخطب على خطبته .

فإذا لم يعلم برضاها ولا ركونها فلا بأس أن يخطبها .

وإذا خطبها الثاني بعد إجابة الأول وعقد عليها أثم والعقد صحيح لأن النهي عن الخطبة ، وليست شرطًا في صحة الزواج ، فلا يفسخ بوقوعها غير صحيحه .

وقال داود : إذا تزوجها الخاطب الثاني فسخ العقد قبل الدخول ويعده ..

⁽٢) ينر ؛ يترك .

النظر إلى الخطه بة:

مما يرطب الحياة الزوجية ويجعلها محفوفة بالسمادة محوطة بالمناء ، أن ينظر الرجل إلى الدأة قبل الخطبة ليمرف جالمًا الذي يدعوه إلى الإقدام على الإقتران بها ، أو قبحها الذي يصرف عنها إلى غيرها .

والحازم لا يدخل مدخلاً حتى يعرف خيره من شره قبل الدخول فيه ، قبال الأعش : كل تزويبر يقع على غير نظر فآخره هُ وغ . وهذا النظر ندب إليه الشرع ورغب فيه .

١ - فعن جابر بن عبد الله أن رسول الله علي قال : ﴿ إذا خطب أحدكم للرأة ، فإن استطاع أن ينظر منها إلى ما يدعو إلى نكاحها ، فليفعُّل » .

قَال جابر: فخطبت امرأة من بني سَلَمَة ، فكنت أختى، لها (١١) حتى رأيت منها بعض ما دعاني إليها . , وأه أبو تأود .

٧ - وعن المفيرة بن شعبة : أن خطب امرأة ، فقال له رسول الله 道道 : « أنظرت اليها ؟! . قال : لا . قال : انظر إليها ، فإنه أحرى أن يؤدم بينكا : . أي أجدر أن يدوم الوفاق بينكا . رواه النسائي وابن ماجه والترمذي وحسنه .

٣ - وعن أبي هر يرة أن رجلاً خطب إمرأة من الأنصار ، فقال له رسول الله ١١٤٤ : « أنظرت إليها » .. قال : لا . قال فاذهب فانظر إليها ، فإن في أعين الأنصار شيئًا ، (٢) .

المواضع التي ينظر إليها:

ذهب جهور من الماء إلى أن الرجل ينظر إلى الوجه والكفين لا غير . لأنه يستحل بالنظر إلى . الوجه على الجال أو الدمامة ، وإلى الكفين على خصوية البدن . أوعدمها .

وقال داود : ينظر إلى جيم البدن . وقال الأوزاعي : ينظر إلى مواضم اللحم .

والأحاديث لم تعين مواضع النظر ، بـل أطلقت لينظر إلى مـا يحصل لــه للقصود بــالنظر إليه (۱) .

والدليل على ذلك ما رواه عبد الرازق وسعيد بن منصور: أن عمر خطب إلى علم ابنته أم كلثوم ، فذكر له صغرها ، فقال : ابعث بها إليك ، فإن رضيت فهي امرأتك ، فأرسل إليها ،

⁽١) فيه دليل على أنه ينظر إليها على غفلتها وإن لم تأذن له .

⁽۲) قبل صغر أو عمش . (۲) فتح الملام جـ ۲ ص ۵۹ .

111

فكشف عن ساقها ، فقالت لولا أنك أمير الؤمنين لصككت عينيك .

وإذا نظر إليها ولم تعجبه فليسكت ولا يقل شيئًا حتى لا تتأذي بما يـذكر عنهما ، ولمل الـذي لا يعجبه منها قد يعجب غيره .

نظر المرأة إلى الرجل:

وليس هذا الحكم مقصورًا على الرجل ، بل هو ثابت للمرأة أيضًا ، فلها أن تنظر إلى خاطبها فإنه يعجبها منه مثل ما يعجبه منها .

قال عمر : لا تزوجوا بناتكم من الرجل الدميم ، فإنه يعجبهن منهم ما يعجبهم منهن .

التعرف على المبغات:

هذا بالنسبة للنظر الذي يعرف به الجال من القبح ، وأما بقية الصفات الحلقية فتعرف بالوصف والإستيصاف ، والتحري ممن خالطوها بالماشرة أو الجوار ، أو بواسطة بعض أفراد ممن م موضع ثقته من الأقرباء كالأم والأخت .

وقد بعث النبي ﷺ أم سّلم إلى امرأة فقال : « انظري إلى عرقوبها وثنّي معاطفها » (١) وفي رواية « شمّى عوارضها » (٢) رواه أحد والحاكم والطبراني والبيهقي .

قال النزالي في الأحياء: ولا يستوصف في أخلاقها وجمالًما إلا من هو بصير صادق ، خبير بالظاهر والبياطن . ولا عيل إليها فيفرط في الثناء ، ولا يحسدها فيقصر ، فالطبياع مائلة في مبادئ، الزواج ، ووصف للزوّجات إلى الإفراط أو التعريط .

وقل من يصدق فيه ، ويقتصد ، بل الخداع والإغراء أغلب . والاحتياط فيه مهم لن يخشى على نفسه التشوف إلى غير زوجته .

حظر الخلوة بالخطوبة:

يحرم الخلو بالخطوبة ، لأنها محرمية على الخاطب حتى يعقد عليها . ولم يرد الشرع بغير النظر ، فبقيت على التحريم ، ولأنه لا يؤمن مع الحلوة مواقعة ما نهى الله عنه .

فإذا وجد محرَّم جازت الخَلُوة ، لامتناع وقوع المصية مع حضوره .

فمن جابر رضي الله عنـه أن النبي ﷺ قال : « من كان يؤمن بـالله واليـوم الآخر فـلا يخلـون بأمرأة ليس معها ذو مَحْرم منها ، فإن ثالثها الشيطان ... » .

⁽١) مماطفها ناحيتا المتق .

⁽٢) الموارض : الأسنان في عرض الم وهي ما بين الأسنان والأمراس وواحدها عارض . والراد اختبار رائحة اللم ،

وعن عامر بن ربيمة رضي الله عنه ، قبال : قبال رسول الله عِلَيْنَ : « لا يخلونُ رجبل بمامرأة لا تحل له ، فإن ثالثها الشيطان إلا لحرم » . رواهما أحد .

خطر التهاون في الجلوة وضرره :

درج كثير من الناس على التهاون في هذا الشأن ، فأباح لابنته أو قريبته أن تخالط خطيبها وتخلومه دون رقابة . وتذهب معه حيث يريد من غير إشراف .

وقد نتج عن ذلك أن تعرضت المرأة لضياع شرفها وفساد عفافها و إهدار كرامتها . وقد لا يتم الزواج فتكون قد أضافت إلى ذلك فوات الزواج منها .

وعلى النقيض من ذلك طائفة جامعة لا تسمح للخاطب أن يرى بناتهن عند الخطبة ، وتـأبي إلا أن يرضى بها ، ويعقد عليها دون أن يراها أو تراه إلا ليلة الزفاف .

وقد تكون الرؤية مفاجئة لما غير متوقعة ، فيحدث ما لم يكن مقدرًا من الشقاق والفراق .

وبعض الناس يكتفي بعرض الصورة الشمية .

وهي في الواقع لا تدل على شيء يكن أن يَطنئان ، ولا تصور الحقيقة تصويرًا دقيقًا .

وخير الأمور هو ما جماء بمه الإسلام ، فيان فيمه الرعمايية لحق كلا الزوجين في رؤية كل منها الآخر ، مع تجنب الخلوة ، حماية للشرف وصيانة للعرض .

المدول عن الخطبة وأثره:

الخطبة مقدمة تسبق عقد الزواج ، وكثيرًا ما يعقبها تقديم المهر كله أو بعضه ، وتقديم هدايا وهبات (١) ، تقوية للصّلات ، وتأكينًا للملاقة الجديدة .

وقد يحدث أن يعدل الخاطب ، أو الخطوسة ، أو هما ممّا عن إتمام العقد ، فهل يجوز ذلك ؟ وهل يُردُ ما أعطى للمخطوبة ؟

إن الخطبة مجرد وعد بالزواج ، وليست عقدًا ملزمًا ، والعدول عن إنجازه حق من الحقوق التي علكها كل من المتواعدين .

ولم يجمل الشارع لإخلاف الوعد عقوبة مادية يجازي بمقتضاهـا الحلف ، وإن عـدّ ذلـك خلقًا . دميّا ، ووصفه بأنه من صفات للنافقين ، إلا إذا كانت هناك ضرورة ملزمة تقتضي عدم الوفاء .

ففي الصحيح عن رسول الله ﷺ أنه قال : • آية للنافق ثلاث : إذا حـدُث كـذب ، وإذا وعـد أخلف وإذا اؤتمن خان » .

⁽١) الثبكة .

111

ولما حضرت الوفاة و عبد الله بن عمر : قال : انظروا فلانًا : و لرجل من قريش و ، فبإني قلت له في ابنتي قولاً كثيبه العدة ، وما أحب أن ألتى الله بثلث النفاق ، وأشهد كم أبي قد زوجته (١٠) .

وما قدمه الخاطب من المهر فله الحق في استرداده ، لأنه دفع في مقابل الزواج ، وعوضًا عنه .

وما دام الزواج لم يوجد ، فإن المهر لا يستحق شيء منه ، ويجب رده الى صاحبه ، إذ أنه حق خالص له . وأما المدايا فحكها حكم الهبة .

والصحيح أن الهبة لا يجوز فيها الرجوع إذا كانت تبرعًا محضًا لا لأجل الموض ؛ لأن الموهوب له حين قبض العين الموهوبة دخلت في ملكه ، وجاز له التصرف فيها ؛ فرجوع الواهب فيها انتزاع للكه منه بغير رضاه . وهذا باطل شرعًا وعقلاً (1) .

فإذا وهب ليتموض من هبته ويثاب عليها فلم يفعل للوهوب له ، جـاز لـه الرجوع في هبتـه . وللواهب هنا حق الرجوع فيا وهب ، لأن هبته على جهة المعاوضة ، فلمـا لم يتم الزواج كان لـه حـق الرجوع فيا وهب .

والأصل في ذلك :

١ ـ ما رواه أصحاب السنن ، وعن ابن عباس (رضي الله عنها) أن رسول الله ﷺ قال :
 د لا يجل لرجل أن يعطي عطية ، أو يهب هبة فيرجع فيها إلا الوالد يعطي ولده » .

٧ _ ورووا عنه أيضًا ، أن رسول الله ﷺ قال : « العائد في هبته كالعائد في قيئه ، .

٣ - وعن سالم عن أبيه عن رسول الله علي أنه قبال : « من وهب هبية فهو أحق بها ما لم يثب منها ، أي يموض عنها .

وطريقة الجمع بين هذه الأحاديث هي ما ذكره ، أعلام الموقعين ، قال :

و يكون الواهب الذي لا يحل له الرجوع وهو من وهب تبرعًا عضًا لا لأجل العوض ، والواهب الذي له الرجوع هو من وهب ليتموض من هبته ؛ ويثاب منها ، فلم يفعل الموهوب له ، وتستعمل سنن رسول الله كلها ، ولا يضرب بعضها ببعض .

رأي الفقهاء:

إلا أن العمل الذي جرى عليه القضاء بالحاكم :

تطبيق المذهب الحنفي الذي يرى أن ما أهداه الخاطب تخطُوبته له الحق في استرداده إن كان قائمًا على حالته لم يتغير .

 ⁽١) تذكرة المفاظ . (١) اعلام الوقسين جزه ٢ ص ٥٠ .

فالأسورة ، أو الحاتم ، أو العقد ، أو الساعة ، ونحو ذلك يُرد إلى الحاطب إذا كانت موجودة .

فإن لم يكن قائمًا على حالته ، بأن فقد أو بيع أو تغير بالزيادة ، أو كان طعامًا فـأكل ، أو قــائــًا فغيط ثوبًا ؛ فليس للخاطب الحق في استرداد ما أهداه أو استرداد بدل منه .

وقد حكت محكة طنطا الإبتدائية الشرعية حكمًا نهائيًا بشاريخ ١٢ يوليو سنبة ١٩٣٢ . وقررت فيه القواعد الآتية :

١ ـ ما يُقدم من الخاطب لخطوبته ، مما لا يكون محلاً لورود العقد عليه ، يعتبر هدية .

٢ ـ الهدية كالهبة ، حكًّا ومعنى .

٣ - المبة عقد قليك يتم بالقبض .

والموهوب له أن يتصرف في المين للوهوبة بالبيع والشراء وغيره . ويكون تصرفه نافذًا .

هلاك المين أو استهلاكها مانع من الرجوع في الهبة .

' ٥ ـ ليس للواهب إلا طلب رد العين أن كانت قاعة .

والمالكية في ذلك تفصيل بين أن يكون المدول من جهته أو جهتها ؛ فإن كان المدول من جهته فلا رجوع له فها امداء .

وإن كان العدول من جهتها فله الرجوع بكل ما أهداه سواء أكان باقيّا على حاله ، أو كان قد هلك ، فيرجع ببدله إلا إذا كان عرف أو شرط ، فيجب العمل به .

وعند الشافعية ترد المدية سواء أكانت قائمة أم هالكة . فيان كانت قائمة ردت هي ذاتها ، وإلا ردت تهتها ؛ وهذا للذهب قريب ما ارتضيناه .

عقبد البزواج

الركن الحقيقي للزواج هو رضا الطرفين ، وتوافق إرادتها في الإرتباط.

ولما كان الرضا وتوافق الإرادة من الأمسور النفسية التي لا يُطلع عليها ، كان لابـد من التمبير الذَّال على التصبيم على إنتشاء الإرتباط وإيجاده .

ويمثل التعبير فها يجري من عباراته بين المتعاقدين . فما صدر أولاً من أحد المتعاقدين للتعبير عن إرادته في إنشاء الصلة الزوجية يسمى إيجابًا . ويقال : إنه أوجب .

وما صدر ثانيًا من للتماقد الآخر من المبارات الدالة على الرضا والموافقة يسمى قبولاً ومن ثم يقول الفقهاء : إن أركان الزواج « الإيجاب ، والقبول » .

شروط الإيجاب والقبول (١) :

ولا يتحقق المقد وتترتب عليه الآثار الزوجية ، إلا إنا توافرت فيه الشروط الآتية :

١ - تمييز المتماقدين ، فإن كان أحدهما مجنونًا أو صغيرًا لا بيز فإن الزواج لا ينعقد .

٢ - اتحاد مجلس إلا يجاب والقبول: عمن ألا يفصل بين الإيجاب والقبول بكلام أجنبي ، أو عا
 يعد في المرف إعراضًا وتشاغلًا عنه بغيره . ولا يشترط أن يكون القبول بعد الإيجاب مباشرة .

فلوطال المجلس وتراخى القبول عن الإيجاب ، ولم يصدر بينها ما يدل على الإعراض ، فالمجلس متحد .

وإلى هذا ذهب الأحناف والحنابلة .

وفي المغني : إذا تراخى القبول عن الإيجاب صح ، ما دام في الجلس ، ولم يتشاغلا عنه بديره .

لأن حكم الجلس حُكْمُ حالة العقد ، بعليل القبض فيا يشترط القبض فيه ، وثبوت الخيـار في عقود الماوضات .

فإن تفرقا قبل القبول بطل الإيجاب ، فإنه لا يوجد معناه ؛ فإن الإعراض قـد وجـد من جهــه بالتفرق ، فلا يكون مقبولاً .

وكذلك إن تشاغلاً عنه بما يقطمه ؛ لأنه معرض عن العقد أيضًا بالإشتغال عن قبوله .

روي عن أحمد ، في رجل مشي إليه قوم ، فقالوا له : زوج فلانًا . قـال : قـد زوجته على الف فرجموا إلى الزوج فأخبروه ، فقال : قد قبلت ، هل يكون هذا نكاحًا ؟ قـال : نعم ! ... ويشترط الشافعية الفور .

قالوا فإن فصل بين الإيجاب والقبول بخطبة بأن قبال الولي : زوجتك ، وقبال الزوج : بم الله والحد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، قبلت نكاحها ؛ ففيه وجهان :

أحدهما - وهو قول الشيخ أبي حامد الأسفراييني - أنه يصح ؛ لأن الخطبة مأمور بها للمقد ، فلم قنع صحته ؛ كالثيم بين صلاتي الجمع .

الثاني - لا يصح ؛ لأنه فصل بين الإيجاب والقبول . فلم يصح . كا لو فصل بينها بغير الخطبة . ويخالف التهم فإنه مأمور به بين الصلاتين ، والخطبة مأموريها قبل المقد .

أما مالك ، فأجاز التراخي البسير بين الإيجاب والقبول .

وسبب الخلاف ؛ هل من شرط الإنمقاد وجود القبول من التماقدين في وقت واحد ممًا ؟ أم

⁽١) وتسمى شروط الانعقاد .

ليس ذلك شرطه ؟

٣ ـ ألا بخالف القبول الإيجاب إلا إذا كانت الخالفة إلى ما هو أحسن للموجب ؛ فيانها تكون أبلغ
 ف الموافقة .

فإذا قال الموجب : زوجتك ابنتي فلانة ، على مهر قدره مائة جنيه ، فقال القابل : قبلت زواجها على مائتين انعقد الزواج : لاشتال القبول على ما هو أصلح .

4 - ساع كل من المتعاقدين بعضها من بعض ما يفهم أن المقصود من الكلام هو إنشاء عقد الزواج ، وإن لم يفهم منه كل منها معاني مفردات العبارة ؛ لأن العبرة بالمقاصد والنيات .

ألفاظ الإنمقاد (١) :

ينعقد الزواج بالألفاظ التي تؤدي إليه باللغة التي يفهمها كل من المتصاقدين ، متى كان التمبير الصادر عنها دالاً على إرادة الزواج ، دون لَبْس أو إيهام .

قال شيخ الإسلام ابن تبية : وينعقد النكاح بما عده الناس نكاحًا بـأي لفـة ولفـظ وفعل كان . ومثله كل عقد (٢) .

وقد وافق الفقهاء على هذا بالنسبة للقبول ، فلم يشترطوا اشتقاقه من مادة خاصة ، بل يتحقق بأي لفظ يدل على الموافقة أو الرضا ؛ مثل : قبلت ، وإفقت ، أمضيت ، نفذت ...

أما الإيجاب فإن العلماء متفقون على أنـه يصح بلفـظ النكاح والتزويج ، ومـا اشتق منها مثل ، زوجتك .. أو أنكحتك ؛ لدلالة هذين اللفظين صراحة على المقصود .

واختلفوا في انعقاده بفير هذين اللفظين ، كلفظ المبة أو البيم أو القليك أو الصدقة .

فأجازه الأحناف (٢) و ه الثوري » و ه أبو ثور » و ه أبو عبيد » و ه أبو داود » . لأنه عقد يمتبر فيه أن النقط إذا اتفق فهم يمتبر فيه أن المقبر فيه أن الفقط إذا اتفق فهم المعنى الشرعي منه : أي إذا كان بينه وبين للمنى الشرعي مشاركة ، لأن النبي مَن المن القرآن » . رواه البخاري . فقال : « قد ملكتها عا ممك من القرآن » . رواه البخاري .

⁽١) الإيجاب والقبول . (١) الاختبارات العلية ص ١١٩ .

 ⁽٦) قامدة الأحداث أن عند الزواج يتشد بكل لفظ موضوع لتليك المين في الحال بمغه دائة .
 نقلا يتشد بلفظ الإحلال أو الإباحة ، الأنه ليس فيها ما يدل على التليك .

ولا بلنظ الإعارة والإجارة ، لأن الحاصل بكل منها قليك منفعة العين .

رلا بلفظ الرصة لأنا موضوعة لإفادة لللك بعد للوت .

verted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

117

ولأن لفظ الهبة انعقد به زواج النبي ﴿ فَكُ فَلَمُكُ يَعَقَد به زواج أمنه قبال الله تعالى : ﴿ يَاأَيُّهَا النَّبِي إِنَّا أَحَلَلْنَمَا لَكَ أَزُواجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أَجُوْرَهُنَّ ﴾ إلى قول ه ﴿ وَامْرَأَةُ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا للنَّبِي } ﴾ .

ولأنه كن تصحيحه بجازه ، فوجب تصحيحه ، كإيقاع الطلاق بالكنايات .

وذهب الشاقمي وأحد وسعيد ابن المسيّب وعطاء إلى أنه لا يصح إلا بلفظ التزويج أو الإنكاح وما اشتق منها ، لأن ما سواهما من الألفاظ كالقليك والهبة لا يأتي على معنى الزواج . ولأن الشهادة عنده شرط في الزواج ، فإذا عقد بلفظ الهبة لم تقع على الزواج .

العقد بغير اللغة العربية:

اتفق الفقهاء على جواز عقد الزواج بغير اللغة العربية إذا كان الماقدان أو أحدهما لا يفهم العربية . واختلفوا فها إذا كانا يفهان العربية ويستطيعان العقد بها .

قال ابن قدامة في للغني ، ومن قدر على لفظ النكاح بالمربية لم يصح بغيرهـاً ، وهـذا أحـد قولي الشافعي .

وعند أبي حنيفة ينعقد ، لأنه أتى بلفظه الخاص فانعقد به ، كا ينعقد بلفظ العربية .

ولنا : أنه إن عدل عن لفظ النكاح والتزويج مع القدرة فلم يصح كلفظ الإحلال .

فأما من لا يحسن العربية لا فيصح منه عقد النكاح بلسانه ، لأنه عاجز عما سواه فسقط عنه : كالأخرس ، ويحتاج أن يأتي بمناها الحاص بحيث يشتل على معنى اللفظ العربي ، وليس على من لا يحسن العربية تعلم ألفاظ النكاح بها .

وقى ال أبو الخطاب : عليه أن يتعلم ، لأن ما كانت المربية شرطًا فيه لزمه أن يتعلها مع القدرة ، كالتكم .

ووجه الأول أن النكاح غير واجب ، فلم يجب تعلم أركانه بالعربية كالبيع ، بخلاف التكبير .

فإن كان أحد للتعاقدين يحسن العربيـة دون الآخر أنّ الذي بحسن العربيـة ڝها ، والآخر يـأتي بلسانه .

فإن كان أحدها لا يحسن لسان الآخر احتاج _ أن يعلم أن اللفظة التي أتى بها صاحبه لفظة الإنكاح _ أن يخبره بذلك ثقة يعرف اللسانين جيمًا .

والحق الذي يبدو لنا أن هذا تشدد ، ودين الله يسر ، وسبق أن قلنا : أن الركن الحقيقي هو الرضا ، والإيجاب والقبول ما هما إلا مظهران لهذا الرضا ودليلان عليه . فإذا وقع الإيجاب والقبول كان ذلك كافيًا ، مها كانت اللغة التي أديا بها .

قال ابن تيمية : إنه ه أي النكاح، وإن كان قريبة ، فياغنا هو كالمثق والصدق ، لا يتمين لمه لفظ عربي ولا عجمي . ثم إن الأعجمي إذا تعلم العربية في الحال ربما لا يفهم المقصود من ذلك اللفظ ، كا يفهم من اللفة التي اعتادها .

نم . لو قيل : تكره العقود بغير العربية لغير حاجة ، كا يكره سائر أنواع الخطاب بغير العربية لغير حاجة ؛ لكان متوجهًا .

كا روي عن مالك وأحمد والشافعي ما يمل على كراهية اعتياد الخاطبة بغير العربية لغير حاجة . • • •

زواج الأخرس:

ويصح زواج الأخرس بإشارته إن فهمت كا يصح بيعه ، لأن الإشارة معنى مُغْهِم ، وإن لم تفهم إشارته لا يصدر من إشارته لا يصدر من المقد بين شخصين . ولابد من فهم كل واحد منها ما يصدر من صاحبه (١) .

عقد الزواج للغائب:

إذا كان أحد طرفي المقد غائبًا وأراد أن يعقد الزواج فعليه أن يرسل رسولاً ، أو يكتب كتابًا إلى الطرف الآخر يطلب الزواج .

وعلى الطرف الآخر _ إذا كان له رغبة في القبول _ أن يُحضر الشهود ويسمعهم عبـارة الكتـاب أو رسالة الرسول ، ويشهدم في المجلس على أنه قبل الزواج ، ويعتبر القبول مقيدًا بالمجلس .

شروط صيغة العقد

اشترط الفقهاء لصيفة الإيجاب والقبول: أن تكون بلفظين وضمًا للساضي ، أو وضع أحدهما للماضي والآخر للستقبل.

فمثال الأول : أن يقول العاقد الأول : زوَّجتك ابنتي ويقول القابل : قبلت .

ومثال الثاني : أن يقول الحاطب أزوجك ابنتي ، فيقول له : قبلت .

وإنما اشترطوا ذلك ، لأن تحقق الرضا من الطرفين وتوافق إرداتها هو الركن الحقيقي لعقد الزواج ، والإيجاب والقبول مظهران لهذا الرضاكا تقدم .

⁽١) جاء في لائحة نرتيب الحاكم الشرعية والإحوامات للتعلقة بها صادة ١٢٨ اقرار الأخوس يكين مباشارته العبودة . ولا يعتبر اقراره مالإشارة إذا كان يمكمه الإقرار بالكتابة

114

ولابد فيها من أن يدلا دلالة تطمية على حصول الرضا وتحققه فعلاً وقت المقد .

والصيفة التي استسلها الشارع لإنشاء العقود هي صيفة للاضي ، لأن دلالتها على حصول الرضا من الطرفين قطعية . ولا تحتل أي معني آخر .

بخلاف الميغ الدالة على الحال أو الأستقبال ، قيانها لا تعدل قطعًا على حصول الرضا وقت التكلم .

فلو قال أحدهما : أزوجك ابنتي ؟ .. وقال الآخر : أقبل : فإن الصيغة منها لا ينعقد بها الزواج ، لاحقال أن يكون للراد من هذه الألفاظ مجرد الوعد . والوعد بالزواج مستقبلاً ليس عقدنا له في الحال .

ولو قال الحاطب : زوجني ابنتك ، فقال الآخر زوجتها لمك انعقد الزواج ، لأن صيغة زوجني دالة على معنى التوكيل والعقد يصح أن يتولاه واحد عن الطرفين .

فإذا قبال الخياطب : زوجني وقبال الطرف الآخر : قبلت ، كان مؤدي ذلك أن الأول وكلَّ الثاني . والثاني أنشأ العقد عن الطرفين بعبارته .

اشتراط التنجيز في العقد:

كا اشترطوا أن تكون منجزة : أي أن الصيغة التي يعقد بها الزواج بجب أن تكرَّب مطلقة غير مقيدة بأي قيد من القيود ، مثل أن يقول الرجل للخاطب : زوجتك ابنتي فيقول الخائطب قبك . فهذا المقد منجز . ومق استوفى شروطه صح وترتبت عليه أثاره .

ثم إن صيغة العقد قد تكون معلقة على شرط ، أو مضافة إلى زمن مستقبل ، أو مقرونة بوقت معين ، أو مقترنة بشرط. ؛ فهي في هذه الأحوال لا ينعقد بها العقد ، وإليك بيان كل على حدة .

المبيغة الملقة على شرط:

وهي أن يجمل تحقق مضوبها معلقًا على تحقق شيء آخر بأداة من أدوات التعليق ؛ مثل أن يقول الخاطب : إن التحقت بالوظيفة تزوجت ابنتك ، فيقول الأب : قبلت ؛ فإن الزواج بهذه الصيغة لا ينعقد ؛ لأن إنشاء المقد معلق على شيء وقد لا يكون في المنتبل .

وعقد الزواج يفيد مالك للتعة في الحال ، ولا يتراخى حكه عنه ، بينا الشرط . وهو الإلتحاق بالوظيفة . معدوم حال التكلم ، وللملق على للمدوم معدوم . فلم يوجد زواج . أما إذا كان التعليق على أمر محقق في الحال فإن الزواج ينعقد ، مثل أن يقول : إن كانت ابنتك سنها عشرون سنة تزوجتها . فيقول الأب : قبلت . وسنها فعلاً عشرون سنة . وكذلك إن قالت : إن رضي أبي تزوجتك ؛ فقال الخاطب قبلت : وقال أبوها في الجلس : رضيت .

إذ إن التعليق في هدّه الحال صوري ، والصيغة في الواتع منجزة .

٢ . المبيغة المضافة إلى زمن مستقبل :

مثل أن يقول الخاطب : تزوجت ابنتك غنا أو بعد شهر : فيقول الأب : قبلت ، فهذه الصيغة لا ينمقد بها الزواج ، لا في الحال ، ولا عند حلول الزمن المضاف إليه .

لأن الإضافة إلى الستقبل تنافي عقد الرواج الذي يوجب غليسك الاستتساع في الحسال .

٣ ـ الصيغة المقترنة بتوةيت العقد بوقت معين :

كأن يتزوج مدة شهر ، أو أكثر ، أو أقبل فإن الزواج لا يصل ؛ لأن المقصود من الزواج دوام الماشرة للتوالد ، والماقظة على النسل ، وتربية الأولاد .

ولمنا حكم الفقهاء على زواج المتمة والتحليل بالبطلان ، لأنه يقصد بالأول مجرد الاستشاع الوقتي ويقصد بالثاني تحليل الزوجة لزوجها الأول .

وإليك تفصيل القول في كل منها:

زواج المتعة

ويسمى الزواج المؤقت ، والزواج المنقطع وهو أن يعقد الرجل على المرأة يومًا أو أسبوهًا أو شهرًا زواج المتعبد .

وسمي بالمتمة . لأن الرجل ينتفع ويتبلغ بالزواج ويتتع إلى الأجل الذي وقتُّه .

وهو زواج متفق على تحريمه بين أئمة للذاهب . وقالوا : إنه إذا انعقد يقع باطلاً (١) واستدلوا على هذا .

أولاً : إن هذا الزواج لا تتملق به الأحكام الوارية في القرآن بصدد الزواج ، والطلاق ، والمدة ٠٠ ولليراث : فيكون باطلاً كغيره من الأنكحة الباطلة .

ثانيًا : أن الأحاديث جاءت مصرحة بتحريمه .

فعن سَيِّرَةَ الجهني : أنه غزا مع النبي عَلِيَّ في فتح مكة فأذن لهم رسول الله عَلَيْق في متعة النساء . قال : فلم يخرج منها حتى حرمها رسول الله عَلِيَّ . وفي لفظ رواء ابن صاجه : أن رسول الله عَلِيْق

⁽١) ويرى رمر إدا نص على توفيته عدة . فالتكاح صحيح ويسقط شرط التوقيت .

هذا إذا حصل المقد بلفظ الترويح فإن حصل بلفظ التمة فهو موافق للجهاعة على البطلان .

حرم المتمة فقال : - ياأيها الناس إني كنت أذنت لكم في الاستشاع ، ألا وإن الله قد حرمها إلى يوم القيامة • .

وعن علي رضي الله عنه أن رسول الله عِليَّ نبي عن متمة النسساء يوم خيبر ، وعن لحوم الحر الأملية (١) .

ثالثًا : أن عمر رضي الله عنه حرمها وهو على المنبر أيام خلافته ، وأقره الصحابة _ رضي الله عنهم . وما كانوا ليقروه على خطأ لو كان عنطنًا .

رابعًا : قال الخطابي : تحريم المتعة كالأجاع إلا عن بعض الشبعة .

ولا يصح على قاعلتهم في الرجوع في الخالفات إلى على ، فقد صح عن على أنها نسخت .

ونقل البيهتي عن جمفر بن عمد أنه سئل عن النمة فقال : هي الزني بمينه .

خامـــًا : ولأنه يقصد به قضاء الشهوة ، ولا يقصد به التناسل ، ولا الحافظة على الأولاد ، وهي المقاصد الأصلية للزواج ، فهو يشبه الزني من حيث قصد الاستتاع دون غيره .

ثم هو يضر بالمرأة ؛ إذ تصبح كالسلمة التي تنتقل من يد إلى بد ، كا يضر بالأولاد ، حيث لا يجدون ألبيت الذي يستقرون فيه ، ويتمهدهم بالتربية والتأديب .

وقد روي عن بعض الصحابة ويعض التابعين أن زواج للتمة حلال ، واشتهر ذلك عن ابن عباس رض الله عنه . وفي تبذيب السان .

وأما ابن عباس فإنه سلك هذا المسلك في إباحتها عند الحاجة والضرورة ، ولم يبحها مطلقًا فلما بلغه إكثار الناس منها رجع ، وكان يحمل التحريم على من لم يحتج إليها .

قال الخطباني : « إن سعيد بن جبيرقال : قلت لابن عباس هل تبدري منا صنعت ، وبم أفتيت ؟ ... قد سارت بفتياك الركبان ، وقالت في الشعراء . قال : وما قالوا : قلت : قالوا :

قسد قلت للشيخ لمساطسال عبسسه . يناصلح حل لك في فتينا ابن عباس ؟ هـل لــك في رخمــة الأطراف أنسـة تكـون مشواك حق رجمـة النــاس ؟

⁽١) المحيح أن المتنة إقا حرمت عام اللنع الأنه قد ثبت في صعيح صلم أنهم استثموا عام القنع مع الذي يكل بإنك . ولو كان التحري رَمَنَ خَبِيرِ لَلْزُمِ النَّــخُ مِرتَهِنُ . وهذا لا عبد بثله في الشريمة البنة ولا يقع مثله فيها .

ولذا اختلف أمل المل في هذا الحديث تقال قوم فيه تقديم وتأخير وتقديره .

أن النبي ﷺ بن عن طوم الحر الأهلية يوم خبير وعن متمة النساء ولم يذكر الوقت الدني بن عنها فيه ، وأند بيشه حديث مسلم ، وأنه كان عام الفتح .

أَمَا الإمام الشافي فقد حَلَّ الأمر عل طاهره فقال : لا أُعلُّ شيئًا أَحله الله تم حرمه . ثم أَحله تم حرمه . إلا للتَّمة .

فقال ابن عباس : « إنا أله وإنا إليه راجعون ! » .. واأله ، ما جنا أفتيت ، ولا هنا أردت ، ولا أحللت إلا أحلل ما أحل الله المينة والدم ولحم الخنزير ، وما تحل إلا للمفطر ، وما هي إلا كلينة والدم ولم الخنزير .

وذهبت الشيمة الإمامية إلى جوازه ؛ وأركانه عندهم .

١ . السيفة : أي أنه ينمقد بلفظ (زوجتك) و (أنكحتك) و (متعتك) .

 ٢ ـ الزوجة : ويشترط كونها مسلمة أو كتابية . ويستحب اختيار المؤمنة العفيفة ويكره بالزانية .

٣ . المهر : وذكره شرط ويكفي فيه المشاهدة ويتقدر بالتراضي وأو بكف من بر .

٤ . الأجل : وهو شرط في العقد .

ويتقرر بتراضيها ، كاليوم والسنة والشهر ، ولابد من تعيينه .

ومن أحكام هذا الزواج عندهم :

1 . الإخلال بذكر المهرمع ذكر الأجل يُبطلُ العقد وذكر المهر من دون ذكر الأجلِ يقلبه

٢ ـ ويلحق به الولد .

٣ ـ لا يقع بالمتعة طلاق ، ولا لعان .

ال يثبت به ميراث بين الزوجين .

ه ـ أما الولد فإنه يربُّها ويرثانه .

 ٦ - تنقضي صعتها إذا انقضى أجلها بحيضتين إن كانت عن تحيض ، فهإن كانت عن تحيض وإ تحض فعنها خسة وأريمون يومًا .

تحقيق الشركاني:

قال الشركاني :

وعلى كل حال فنحن متميدون بما يلننا عن الشارع ، وقد صع لنا عنه التحريم المؤبد . خالفة طائفة من الصحابة له غير قادحة في حجيته ، ولا قائة لنا بالمذيرة عن العمل به .

كيف والجمهور من الصحابة قد حفظوا التحريم وعملوا به ، ورووه لنها ؛ حتى قبال ابن عمر _ فيها أخرجه عنه ابن ماجه بإسناد صحيح أن رسول الله ﷺ : « أذن لنا في المتمة ثلاثًا ثم حرمها ، والله لا أعلم أحدًا تمتع وهو محصن إلا رجمته بالحجارة » . **ITT**

وقال أبو هريرة فيا يرويه عن النبي على الله عنه المنه الطلاق والمدة والمياث ، . أخرجه الدارقطني ، وحسنه الحافظ .

ولا عنع من كونه حسنًا كونه في إستاده مؤمّل بن إساعيل . لأن الأختيلاف فيه لا يخرج حديثه عن حد الحسن إذا انفم إليه من الشواهد ما يقويه كا هو شأن الحيز، فنيرم .

وأما ما يقال من أن تحليل المتمة مجمع عليه ، والجمع عليه قد مي ، ونحر يمها مختلف فيه . والختلف فيه ظني ، والطني لا ينسخ القطعي ، فيجاب عنه :

أولاً : بمنع هذه الدعوى « أعني كون القطعي لا ينسخه الناني ، فا الدليل عليها ؟

ومجرد كونها مذهب الجهور غير مقنع لن قام في مقام للنع يسائل خصه عن دليل العقل والسع بإجاع المسلمين .

وثانيًا : بأن النسخ بذلك الظني إغا هو لاسترار ظني لا قطمي .

وأما قراءة ابن عباس وابن مسعود وأبي بن كعب وسعيد بن جبير « فا استتمتم به منهن إلى أجل مسمى » ؛ فليست بقرآن عند مشترطي التواتر ، ولا سنة لأجل روايتها قرآنا ، فيكون من قبيل التفسير للآية ، وليس ذلك بحجة .

وأما عند من لم يشترط التواتر فلا مانع من نسخة ظني القرآن بظني السنة كا تقرر في الأصول. انتهى. العقد على المرأة وفي ذية الزوج طلاقها:

اتفق الفقهاء على أن من تزوج امرأة دون أن يشترط التوقيت وفي نيته أن يطلقها بمد زمن ، أو بعد انقضاء حاجته في البلد الذي هو مقيم به ، فالزواج صحيح .

وخالف الأوزاعي فاعتبره زواج متعة .

قال الشيخ رشيد رضا تعليقًا على هذا في تفسير للنار:

هـ ذا و إن تشديد علماء السلف والحلف في منع المتعة يقتضي منع النكاح بنية الطلاق ، و إن كان الفقهاء يقولون إن عقد النكاح يكون صحيحًا إذا نوى الزوج التوقيت ولم يشترطه في صيغة العقد .

ولكن كتانه إياه يمد خداعًا وغشًا . وهو أجدر بالبطلان من المقد الذي يشترط فيه التوقيت الذي يكرّط فيه التوقيت الذي يكون بالترامي بين النزوج والمرأة ووليها . ولا يكون فيه من للفسدة إلا المبث بهذه الرابطة المطيسة التي هي أعظم الروابسط البشريسة ، وإيشار التنقل في مراتع الشهسوات بين السذواتين والنواقات ، وما يترتب على ذلك من للنكرات .

ومالا يشترطانيه ذلك يكون على اشتاله على ذلك غشًا وخداعًا تترتب عليه معاسد أخرى من

العداوة والبغضاء وذهاب الثقة حتى بالصادقين الذين يريدون بالزواج حقيقته ـ وهو إحصان كل من الزوجين للآخر ، وإخلاصه له ، وتماونها على تأسيس بيت صالح من بيوت الأمة .

زواج التحليل

وهو أن يتزوج الطلُّقة ثلاثًا بمدانقضاء عدتها ، أو يدخل بها ثم يطلقها ليحلها للزواج الأول . حكمه :

وهذا النوع من الزواج كبيرة من كبائر الإثم والفواحش حرَّمه الله ولمن فاعله .

١ - فعن أبي هريرة أن رسول الله علي قال : و لعن الله الحلِّل والحلُّل له ، ورواه أحد بسند حسن.

٢ ـ وعن عبد الله بن مسعود قال : « لمن رسول الله ﷺ ـ الحلّل والحلّل له » . رواه الترمذي ، وقال : هذا حديث حسن صحيح وقد روي هذا الحديث عن الني ﷺ من غير وجه . والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب الني ﷺ منهم : عمر بن الخطاب ، وعثان بن عفان ، وعبد الله بن عمر ، وغيرهم . وهو قول الفقهاء من التابعين .

٣ - وعن عقبة بن عامر أن رسول الله عليه قال : « ألا أخبركم بالتيس الستمار ؟ قالوا : بلى يارسول الله قال : هو المحلّل ، لمن الله الحلّل والحلّل له » . رواه ابن ماجه ، والحاكم ، وأعله أبو زُرَعة وأبو حاتم بالأرسال . واستنكره البخاري ، وفيه يحيى بن عثان وهو ضعيف .

ع - وعن أبن عباس أن رسول الله على سئل عن الحلل ، فقال : « لا . إلا نكاح رغبة ، لا دلسة ، ولا أستهزاء بكتاب الله عز وجل حتى تدوق عسيلته » . رواه أبو إسحاق الجوزجاني . وعن عررضي الله عنه قال : « لا أوتى بحلل ولا عبل له إلا رجتها » . فسئل ابنه عن ذلك فقال : كلاهما زان . رواه ابن المنذر ، وابن أبي شبية ، وعبد الرزاق .

٦ - وسأل رجل ابن عمر فقال: ما تقول في امرأة تزوجتها لأحلها لزوجها ، ولم يأمرني ولم
 يعلد؟

فقال له ابن عمر : « لا ، إلا نكاح رغبة ، إن أعجبتك أمسكتها ، وإن كرهتها فارقتها وإن كنَّـا نعد هذا سفاحًا على عهد رسول الله عِلَيْقِ » .

وقال : لا يزالان زانيين وإن مكثا عشرين سنة إذا علم أنه يريد أن يحلها .

حکيه:

هذه النصوص صريحة في بطلان الزواج وعدم صحته (١) لأن اللمن لا يكون إلا على أمر غير جائز في الشريمة ، وهو لا يحل للرأة للزوج الأول . ولو لم يشترط التحليل عند العقد مادام قصد التحليل قائمًا ، فإن العبرة بالمقاصد والنوايا .

قال ابن القم :

ولا فرق عند أهل للدينة وأهل الحديث وفقهائهم بين التراط ذلك بالقول ، أو بالتواطئ والقصد . فإن المقصود في العقود عندهم معتبرة ، والأعمال بالنيات .

والشرط المتواطأ عليه الذي دخل عليه للتعاقدان كالملفوظ عندهم . والآلفاظ لا تراد لعينها ، بل للدلالة على المعاني . فإذا ظهرت المعاني والمقاصد ، فلا عبرة بالألفاظ لأنها وسائل ، وقد تحققت غاياتها فترتبت عليها أحكامها .

وكيف يقال: إن هذا زواج تحل به الزوجة لزوجها الأول ، مع قصد التوقيت ، وليس له غرض في دوام العشرة ولا ما يقصد بالزواج من التناسل وتربية الأولاد وغير ذلك من المقاصد الحقيقة لتشريع الزواج .

إن هذا الزواج الصوري كذب وخداع ولم يشرعه الله في دين ، ولم يبحه لأحد ، وفيه من المفاسد والمضارما لا يخفي على أحد .

قال ابن تبية:

دين الله أزكى وأطهر من أن يحرَّم فرجًا من الفروج حتى يستمار له تيس من التيوس ، لا يُرْغب في نكاحه ولا مصاهرته ، ولا يراد بقاؤه مع المرأة أصلاً ، فينزو عليها ، وتحل بذلك فإن هذا سفاحً وزنى ، كا ساه أصحاب رسول الله يَؤْلِثِ .

فكيف يكون الحرام محلّلاً ؟ أم كيف يكون الخبيث مطيبًا ؟ أم كيف يكون النجس مطهّرًا ؟ وغير خاف على من شرح الله صدره للإسلام ونّور قلبه بالإيمان أن هذا من أقبح القبائح التي لا تأتي بها سياسة عاقل ، فضلاً عن شرائع الأنبياء لا سيا أفضل الشرائع وأشرف للناهج ، انتهى .

هذا هو الحق ، وإليه ذهب مالك ، وأحمد ، والثوري ، وأهل الظاهر ، وغيرهم من الفقهاء ، منهم الحسن ، والنخعي ، وقتادة ، والليث ، وابن المبارك . وذهب آخرون إلى أنه جائز إذا لم يشترط في العقد . لأن القضاء بالظواهر لا بالمقاصد والضائر ، والنيات في العقود غير معتبرة :

⁽١) نمت به جيع أحكام العقود الفاحدة ولا يثبت به الإحصان ولا الإباحة للزوج الأول -

قال الشافعي : الحلل الذي يفسد نكاحه هو من يتزوجها ليحلها ثم يطلقها ، فأما من لم يشترط ذلك في عقد النكاح فعقده صحيح .

وقال أبو حنيفة وزفر : إن اشترط ذلك عند إنشاء العقد ، بأن صرح آنه يحلها للأول تحل للأول و يكره . لأن عقد الزواج لا يبطل بالشروط الفاسدة ، فتحل المزواح الأول بعد طلاقها من الزوج الثاني أو موته عنها وانقضاء عدتها .

وعند أبي يوسف هو عقد فاسد ، لأنه زواج مؤقت ، ويرى محمد صحمة العقد الشاني ، ولكنه لا يجلها للزواج الأول .

الزواج الذي تحل به المطلقة للزوج الأول :

إذا طلق الرجل زوجته ثلاث تطليقات فلا تحل لـه مراجعتهـا حق تتزوج بعد انقضاء عدتهـا زوجًا آخر زواجًا صحيحًا لا بقصد التحليل .

فإذا تزوجها الثاني زواج رغبة ، ودخل بها دخولاً حقيقيًا حق ذاق كل منها عسيلة الآخر ، ثم عارقها بطلاق أو موت ، حل للأول أن يتزوجها بعد انقضاء عدتها . روى الشافعي وأحد والبخاري ومسلم عن عائشة .

جاءت امرأة رفاعة القرظى إلى رسول الله علية فقالت :

إِني كنت عند رفاعة ، فطلقني . فَبَتُ طلاقي فتزوجني عبد الرحن بن الزيير ، وما معه إلا مثل هدبة الشوب ، فتيسم النبي عَلِيَة ، وقال : « أتريدين أن ترجمي إلى (١١) رضاعة ؟ .. لا .. حتى نفوقي عسيلتك ، . وذوق العسيلة كتابة عن الجاع .

ويكفي في ذلك التقاء الحتانين الذي يوجب الحد والنسل ونزل في ذلك قول الله تمالى : ﴿ فَإِنْ مَلْقَتَهَا فَلاَ تَحِلُّ لَهُ مِنْ بِهُدُ حَتَى تَنْكِحَ زَوجًا غَيْرَهُ فإن طلقَها فلا جُناحَ عَلَيْهِا أن يتراجَعَا إنْ ظنا أَنْ يُقيها حُدُودَ الله ﴾ . وعلى هذا فإن المرأة لا تحل للأول إلا بهذه الشروط :

- ١ أن يكون زواجها بالزوج الثاني صحيحًا (٦) .
 - ٢ أن يكون زواج رغبة .
- ٣ أن يدخل بها دخولاً حقيقيًا بعد العقد ، ويذوق عُسِلتها وتذوق عسيلته .

⁽١) استدل الماساء بيدا على أن فينة الرأة التحليل ليست بشيء فلو قصدت التحليل أو قصد وليها وام يقهد الزوج أم يؤثر ظلك في العقد .

وكذلك الزوج الأول فإنه لا عِلْك شيئًا من المقد ولا من رفعه ، فهو أجنبي ، وإنما لمن إذا رجع إلى الرأة بذلك التحليل ، لأنها أم تحل له ، ذكان زائبًا

⁽٢) الزواج العامد لا يحل الطابقة ثلاثًا .

حكة ذلك :

قال الفسرون والماماء في حكة ذلك:

إنه إذا علم الرجل أن الرأة لا تحل له بعد أن يطلقها ثلاث مرات إلاَّ إذا نكحت زوجًا غيره فإنه يرتدع ؛ لأنه بما تأباه غيرة الرجال وشهامتهم ، ولا سها إذا كان الزوج الآخر عدوًا أو منباظرًا للأول . وزاد على ذلك صاحب المنار فقال في تفسيره (١) :

إن الذي يطلق زوجته ، ثم يشعر بالحاجة إليها فيرتجمها نادمًا على طلاقها ، ثم يقت عشرتها بعد ذلك فيطلقها ، ثم يبدوله ويترجح عنده عدم الاستفناء عنها ، فيرتجمها ثانية ، فإنه يتم كه بذلك اختبارها .

لأن الطلاق الأول ربما جاء عن غير روية تامة ومعرفة صحيحة منه بقدار حاجت إلى امرأته . ولكن الطلاق الثاني لا يكون كذلك ، لأنه لا يكون إلا بعد الندم على ما كان أولا ، والشعور بأنه كان خطأ ، ولذلك قلنا إن الإختبار يتم به . فإذا هو راجعها بعده كان ذلك ترجيحًا لإمساكها على تسريحها . ويبعد أن يعود إلى ترجيح التسريح بعد أن رآه بالاختبار التام مرجوحًا . فإذا هو عاد وطلق ثالثة ، كان ناقص العقل والتأديب .

فلا يستحق أن تجمل المرأة كرة بيده يقذفها مق شاء تقلبه ويرتجمها متى شاه هواه . بل يكون من الحكمة أن تبين منه ويخرج أمرها من يده ؛ لأنه علم أن لا ثقة بالتئامها وإقامتها حدود الله تمالى .

فإن اتفق بعد ذلك أن تزوجت برجل آخر عن رغبة ، واتفق أن طلقها الآخر أو مات عنها ، ثم رغب فيها الأول وأحب أن يتزوج بها - وقد عام أنها صارت فراشًا لغيره - ورضيت هي بالعودة إليه فإن الرجاء في التئامها و إقامتها حدود الله تمالى ، يكون حينئذ قويًا جنًا ، ولذلك أحلّت له بعد العدة .

صيغة العقد المقترنه بشرط

إذا قرن عقد الزواج بالشرط : فإما أن يكون هذا الشرط من مقتضيات المقد أو يكون منافيًا له : أو يكون ما يمود نفعه على المرأة ؛ أو يكون شرطًا نبي الشارع عنه .

ولكل حالة من هذه الحالات حكم خاص بها نجمله فيا يلي :

⁽۱) جزء ۲ ص ۲۹۲ .

١ _ الشروط التي يجب الوفاء بها :

من الشروط ما يجب الوفاء به ، وهي ما كانت من مقتصيات العقد ومقاصده (١) ولم تنضن تغييرًا لحكم الله ورسوله ، كاشتراط العشرة بالمروف والإنفاق عليها وكسوتها وسكناها بالعروف ، وأنه لا يقصّر في شيء من حقوقها ويقسم لها كغيرها ، وأنها لا تحرج من بيته إلا ببإذن ولا تنشز عليه ولا تصوم تطوعًا بغير إذنه ، ولا تأذن في بيته إلا بإذنه ، ولا تتصرف في متاعه إلا برضاه ونحو ذلك .

٢ ـ الشروط التي لا يجب الوفاء بهما :

ومنها ما لا يجب الوفاء به مع صحة العقد ، وهو ما كان منافيًا لمتقضى العقد (٢) كاشتراط ترك الإنفاق والوطء أو كاشتراط أن لا مهرلها ، أو يعزل عنها ، أو اشتراط أن تنفق عليه ، أو تعطيه شيئًا ، أو لا يكون عندها في الأسبوع إلا ليلة ، أو شرط لها النهار دون الليل .

فهذه الشروط كلها باطلة في نفسها ؛ لأنها تنافي العقد .ولأنها تتضن إسقاط حقوق تجب بالعقد. قبل انعقاده ، فلم يصح ، كا لو أسقط الشفيع شفعته قبل البيع .

أما العقد في نفسه فهو صحيح ؛ لأن هذه الشروط تعود إلى معنى زائد في العقد لا يشترط ذكره ولا يضر الجهل به ، فلم يبطل ، كا لو شرط في العقد صداقًا عرمًا ؛ ولأن الزواج يصح مع الجهل بالعوض ، فجاز أن ينعقد مع الشرط الفاسد .

٣ ـ الشروط التي فيها نفع للمرأة :

ومن الشروط ما يمود نفمه وفائدته إلى المرأة ، مثل أن يشترط لها ألا يخرجها من دارها أو بلدها ، أو لا يسافر بها أو لا يتزوج عليها ونحو ذلك .

فن العلماء من رأى أن الزواج صحيح وأن هذه الشروط ملفاة ولا يلزم الزوج الوفاء يها .

ومنهم من ذهب إلى وجوب الوفاء بما اشترط للرأة ، فإن لم يف لها فسخ الزواج . والأول مذهب أبي حنيفة والشافمي وكثير من أهل العلم ، واستدلوا بما يأتي :

١ - أن رسول الله على قسال : و المسلمون على شروطهم ، إلا شرطَا أحمل حراسًا أو حرم حلالاً » .

قالوا وهذا الشرط الذي اشترط يحرم الحلال ، وهو التزوج والتسري والسفر وهذه كلها حلال .

٢ - وقوله عليا عن عن شرط ليس في كتاب الله فهو بناطل وإن كان منائة شرط ، . قالوا :

⁽١) النووي : شرح مسلم .

⁽٢) زاد الماد جـ1ص1 ، ٥ وانظر الفي .

وهذا ليس في كتاب الله لأن الشرع لا يقتضيه .

٣ ـ قالوا : إن هذه الشروط ليست من مصلحة المقد ولا مقتضاه .

والرأي الثاني مذهب عمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص ومعاوية وعمرو بن العاص وعمر بن عبد العزيز وجابر بن زيد وطاووس والأوزاعي وإسحاق والحنابلة ، واستدلوا بما يأتي .

١ . يقول الله تمالى : ﴿ يَاأَيُهَا الذَّينَ آمَنُوا أُولُوا بِالْفُقُود ﴾ .

٢ ـ وقول رسول الله ﷺ « الممالون على شروطهم » .

٣ ـ روي البخاري ومسلم وغيرهم عن عقبة بن عامر أن رسول الله ﷺ قال : و أحق الشروط أن يوفى به ما استحالتم به الفروج » (١) .

دروي الأثرم بإسناده : أن رجلاً نزوج امرأة وشرط لها دارها ، ثم أراد نقلها ، فخاصوه إلى
 مر بن الخطاب ، فقال لها شرطها « مقاطع الحقوق عند الشروط » ..

۵ ـ ولأنه شرط لها فيه منفعة ومقصود ، لا عنع القصود من الزواج فكان لازتا كا لو شرطت عليه زيادة المهر .

قال ابن قدامة مرجحًا هذا الرأي ومفئدًا الرأي الأول : إن قول من حمينًا من الصحابة ، لا نمام له خالفًا في عصرهم ، فكان إجاعًا . وقول الرسول عليه الصلاة والسلام : « كل شرط . . الخ » .

أي ليس في حكم الله وشرعه ، وهذا مشروع ، وقد ذكرنا ما دل على مشروعيت ، على أن الخلاف في مشروعيته ، ومن نفى ذلك فعليه الدليل .

وقولهم : إن هذا يحرّم الحلال ، قلنا : لا يحرم حلالاً ، وإنما يثبت للمرأة خيار الفسخ إن لم يف لها به .

وقولهم : ليس من مصلحته ، قلنا : لا نسلم بذلك .. فإنه من مصلحة للرأة ، وما كان من مصلحة العاقد كان من مصلحة عقده .

وقال ابن رشد (٢): وسبب اختلافهم معارضة العموم للخصوص ، فأما العموم فحديث عائشة رضي الله عنها أن الذي على خطب الناس فقال في خطبته : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، ولو كان مائة شرط » . وأما الخصوص ، فحديث عقبة بن عامر أن الذي على عال : « أحق الشروط أن يوفي به ما استحلام به الفروج » .

⁽١) أي احق الشروط بالوفاء شروط الزواج ، لأن أمره أحوط ويابه أصبق .

⁽٢) ساية الحتهد ح٢ص ٥٥ .

والحديثان صحيحان ؛ أخرجها البخاري ومسلم .

إلا أن المشهور عند الأصوليين القضاء بالخصوص على العموم ، وهو « لزوم الشروط. » . وقبال أبن تبية ^(۱) .

ومقاصد المقلاء إذا دخلت في العقود ، وكانت من الصلاح الذي هو للقصود لم تـذهب عنوًا ولم تهدر رأسًا ، كالأجال في الأعواض ، ونقود الأثمان الميشة بيعض البلسان ، والصفات في المبيمات ، والحرفة المشروطة في أحد الزوجين .

وقد تفيد الشروط ما لا يفيده الإطلاق ؛ بل ما يخالف الإطلاق .

٤ ـ الشروط التي نهى الشارع عنها:

ومن الشروط ما نهي الشارع عنها وبحرم الوفاء بها .

وهي اشتراط المرأة عند الزواج طلاق ضرتها .

فعن أبي هريرة أن النبي عليه السلام: « نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه أو يبيع على بيعه ، ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفىء ما في صحفتها أو إنائها (1) فإنحا رزقها على الله تمالى » متفق عليه .

وفي لفظ متفق عليه . نهى أن تشترط الرأة طلاق أختها ..

وعن عبد الله بن عمر أن رسول الله عليه السلام قـال : « لا يحل أن تُنْكَح أمرأة بطلاق أخرى » رواه أحمد .

فهذا النهي يقتضي فساد النهى عنه ، ولأنها شرطت عليه فسخ عقده وإبطال حقه وحق امرأته ، فلم يسح ، كا لو شرطت عليه فسخ بيمه . فإن قيل : فا الفارق بين هذا وبين اشتراطها أن لا يتزوج عليها ، حتى صححتم هذا ، وأبطلتم شرط طلاق الضرة .

أجاب ابن القم عن هذا فقال:

قيل : الفرق بينها أن في اشتراط طلاق الزوجة من الإضرار بها وكسر قلبها وخراب بيتها وشاتة أعدائها ماليس في اشتراط عدم نكاحها ونكاح غيرها ، وقد فرق النص بينها ، فقياس أحدهما على الآخر فاسد .

⁽١) نظرية العقد س ٢١١ .

⁽٢) تكفيء : قيل ، ومعق الحديث نهي الرأة الأجنبية أن تسأل رجلاً طلاق زوجته ، وأن يتزوجها فيصير لما من نفقته ومعونته ومعاشرتهما كان للطلقة .

نكاح الشغار

ه . ومن صور الزواج للقترز بشرط غير صحيح زواج الشفار:

وهو أن يروج الرجل وليته رجلاً ، على أن يزوجه الآخر وليته ، وليس بينهها صداق وقد نهى رسول الله علية عن هذا الزواج فقال :

١ . . لا شغار (١) في الإسلام » .

رواه مسلم عن ابن عر ، ورواه ابن ماجه من حديث أنس بن مالك .

قال في الزوائد : إسناده صحيح ، ورجاله ثقات ، وله شواهد صحيحة ، ورواه الترمذي من حديث عران بن الحصين قال : حديث حسن صحيح .

٣ ـ وعن ابن عرقال : - زور رسول الله علي عن الشفار ، .

والشفار . أن يقول الرجل للرجل . زوجني ابنتك أو أخشك ، على أن أزوجنك ابنتي أو أختي ، وليس ببنها صداق ~ (٢) رواه ابن ماجه .

رأي العلماء فيه :

اسندل جهور العلماء يذين الحديثين على أن عقد الشفار لا ينعقد أصلاً وأنه باطل .

وذهب أبو حنيفة إلى أنه يقع صحيحًا ، ويجب لكل واحدة من البنتين مهر مثلها على زوجها ؛ إذ إن الهرجلين سميًا ما لا تصلح تسيته مهرًا ، إذ جَمْلُ للرأة مقابل المرأة ليس بمال .

فاله . . اد فيه من قِبَلِ المهر وهو لا يوجب فساد العقد ، كا لو تزوج على خر أو خنزير . فإن المقد لا يفسخ ، ويكون فيه مهر المثل .

علة النهى عن النكاح الشفار:

واختف العلماء في علة النهي :

فقيل: هي التعليق والتوقيف؛ كأنه يقول « لا ينعقد زواج ابنتي حق ينعقد زواج ابنتك » . وقيل: إن العلة التشريك في البضع ، وجعل بضع كل واحدة مهرًا للأخرى ، وهي لا تنتفع به ، فلم يرجع إليها المهر ، بل عاد للهر إلى الولي ، وهو ملكة لِيُضَع زوجته بتليكه لبضع موليته ، وهذا ظلم لكل واحدة من للرأتين و إخلاء لنكاحها عن مهر تنتفع به . قال ابن القع : وهذا موافق للغة العرب .

⁽١) الشغار أصله الحلق ، يقال : بلدة شاغرة إذا خلت عن السلطان ، والراد به هنا الحلو عن الهر . وقيل : إنما حي شغارًا لتبحه ، تشبيعًا برض الكلب رجله ليبول في القبح . يقال : شعر الكلب إذا رفع رحله ليبول . وكان هذا النوع من الزواج معرومًا زمن الجاهلية .

⁽٢) قال النوري : أجموا على أن غير البنات من الأخوات وينات الأخ وغيرهن كالبنات في ذلك .

شروط صحة الزواج

شروط صحة الزواج هي الشروط التي تتوقف عليها صحته ، مجيث إذا وجمعت يعتبر عقم. الزواج موجودًا شرعًا ، وتثبت له جميع الأحكام والحقوق للترتبة عليه .

وهذه الشروط اثنان :

الشرط الأول : حَلُّ المرأة للتزاوج بالرجل الذي يريد الاقتران عا .

فيشترط ألا تكون عرمة عليه بأي سبب من أسباب التحريم المؤقت أو المؤبد .

وسيأتي ذلك مفصلاً في بحث ء الحرمات من النساء . .

الشرط الثاني : الإشهاد على الزواج . وهو ينحصر في المباحث الآتية :

١ ـ ـ حكم الإشهاد ٢ ـ شروط الشهود . ٣ ـ شهادة النساء .

١ _ حكم الإشهاد على الزواج:

ذهب جمهور العلماء إلى أن الزواج لا ينعقد إلا ببينة . ولا ينعقد حتى يكون الشهود حضورًا حالة العقد ولو حصل إعلان عنه بوسيلة أخرى ..

وإذا شهد الشهود وأوصاهم للتعاقدان بكتمان العقد وعدم إذاعته كان العقد صحيحًا (١) واستدلوا على صحته بما يأتى :

أولاً : عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : « البغايا اللاتي يتكحن أنفسهن بغير بينـة » رواه الترمذي ..

ثمانيًا : وعن عائشة أن رسول الله عَلَيْ قال : « لا نكاح إلا بولي وشاهمني عبدل » رواه الدارقطني وهذا النفي يتوجه إلى الصحة ، وذلك يستلزم أن يكون الإشهاد شرطًا ؛ لأنه قد استلزم عدم عدم الصحة ، وما كان كذلك فهو شرط .

ثالثًا: وعن أبي الزبير الكي أن عربن التعلب أبي بنكاح لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة. فقال: « هذا نكاح السر، ولا أجيزه، ولو كنت تقدمت فيه لرجت ، .. رواه مالك في الموطأ.

⁽١) مذهب مالك وأصحابه أن النهادة على النكاح ليست بغرض . ويكني من ذلك غيرته والإعلان به ، واحتجوا لمذهبه بأن البوع التي ذكرها أله تمال فيها الإشهاد عند المقد . وقد قامت الدلالة بأن ذلك ليس من فرائض البيوع ، والنكاح الذي لم يذكر الله تمال فيه الإشهاد أحرى بأن لا يكون الإشهاد فيه من شروطه وقرائضه وإنما الغرض الإعلان والظهور لخفط الأساب .

والإشهاد يصلح بعد المقد التداعي والأختلاف فها ينمقد بين التساكمين ، فيإن عقد المقد ولم يحضره شهود ثم أشهد عليه قبل الدخول لم يصبح المقد ، وإن دخلا ولم يشهدا فرق بيشها .

والأحاديث وإن كانت ضعيفة إلا أنه يتوي بعضها بعضًا .

قال الترمذي : والعمل على هذا عند أهل العام من أصحاب النبي ﷺ ومن بمدهم من التابعين وغيره ، قالوا : « لا نكاح إلا بشهود » لم يختلف في ذلك من مفي منهم إلا قوم من للتأخرين من أهل العام .

رابقا : ولأنه يتملق به حق المتماقدين ، وهو الولد ، فاشترطت الشهادة فيه ؛ اثلا يجعده ابوه فيضيع نسبه .

ويرى بعض أهل العلم أنه يصح بغير شهود :

وروي عن الحسن بن علي أنه تزوج بنير شهادة ، ثم أعلن النكاح .

قال ابن المندر:

لا يثبت في الشاهدين في النكاح خبر.

وقال يزيد بن هارون : أمر الله تعالى بالإشهاد في البيوح دون النكاح ، فاشترطوا أصحاب الرأي الشهادة للنكاح ، ولم يشترطوها للبيع .

وإذا تم العقد فأسروه وتواصوا بكتاتنه صح مع الكراهة : لخالفته الأمر بالإعلان ، وإليه ذهب الشافعي ، وأبو حنيفة ، وابن المنذر .

وبمن كره ذلك عر ، وعروة ، والشمى ، نافع . وعند مالك أن العقد يفسخ .

روي أبن وهب عن مالك في الرجل يتزوج الرأة بشهادة رجلين ويستكتها ؟ قبال ينرق بينها بتطليقة ، ولا يجوز النكاح ، ولما صداقها إن أصابها ، ولا يماقب الشاهدان .

٢ ـ ما يغترط في الشهود :

يشترط في الشهود : المقبل ، والبلوغ وساع كلام التماقدين مع فهم أن المتصود به عقد . الزواج (١) .

فلوشهد على العقد مي ، أو مجنون أو أمم أو سكران ؛ فإن الزواج لا يصح ؛ إذ إن وجود مؤلاء كعدمه .

⁽١) وإذا كان النهود عيانًا يشترط فيم تيتن المرت ومعرفة موت التعاقدين على وجه لا يشاك فيها .

اشتراط العمالة في الشهود :

وأما اشتراط المدالة في الشهود ، فذهب الأحضاف إلى أن المدالة لا تشترط وأن الزواج ينعقد بشهادة الفاسقين ، وكل من يصلح أن يكون وليّا في زواج يصلح أن يكون شاهدًا فيه ، شم إن المقادة الإعلان ..

والشافعية قالوا: لابد من أن يكون الشهود عدولاً للحديث المتقدم: « لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل » . `

وعندهم أنه إذ عقد الزواج بشهادة مجهولي الحال ففيه وجهان . والمذهب أنه يصم .

لأن الزواج يكون في القرى والبادية وبين عامة الناس ، ممن لا يعرف حقيقة العدالة ، فاعتبار ذلك يشق فاكتفي بظاهرا لحال ، وكون الشاهد مستورًا لم يظهر فسقه ، فإذا تبين بعد العقد أنه كان فاسقًا لم يؤثر ذلك في العقد ، لأن الشرط في العدالة من حيث الظاهر ألا يكون ظاهر الفسق ، وقد تحقق ذلك .

شهادة النساء:

ولأن عقد الزواج عقد ليس عال ، ولا للقصود منه المال ، ويحضره الرجال غالبًا ، فلا يثبت بشهادتين كالحدود .

والأحناف لا يشترطون هذا الشرط ، ويرون أن شهادة رجلين أو رجل وامرأتين كافية ، لقول الله تمالى : ﴿ وَاسْتَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِمِنْ رَجَالِكُمْ : فَإِنْ لَمْ يكُونَا رَجَلينِ فَرَجُلّ وَامْرَأْتَانِ مِثّنْ تَرْسُوْنَ مِن الشَّهَدَاءِ ﴾ . ولأنه مثل البيع في أنه عقد معاوضة فيعقد بشهادتين مع الرجال .

اشتراط الحرية :

ويشترط أبو حنيفة والشافعي أن يكون الشهود أحرارًا .

وأحمد لا يشترط الحريمة ، ويرى أن شهادة العبدين ينعقد بها الزواج ، كا تقبل في سائر الحقوق ، وأنه ليس فيه نص من كتاب ولا سنة يرد شهادة العبد ، وعنع من قبولها مادام أمينًا صادقًا تقيًا .

اشتراط الإسلام:

والفقهاء لم يختلفوا في اشتراط الإسلام في الشهود إذا كان العقد بين مسلم ومسلمة . واختلفوا في شهادة غير للسلم فها إذا كان الزوج وحده مسلمًا .

فمند أحمد والشافعي وعمد بن الحسن أن الزواج لا ينعقد لأنه زواج سلم ، لا تقبل فيه شهادة غير الملم .

وأجاز أبو حنيفة وأبو يوسف شهادة كتابيِّين إذا تزوج مسلم كتابية . وأخذ بهذا مشروع قمانون الأحوال الشخصية .

عقد الزواج شكلي :

عقد الزواج يم بتحقق أركانه وشرائط انعقاده إلا أنه لا تترتب عليه أثاره الشرعية إلا بشهادة الشهود ، وحضور الشهود خارج عن رضا الطرفين ، فهو من هذه الوجهة عقد شكلي ، وهو يخالف ، المقد الرضائي الذي يكفي في انعقاده اقتران القبول بالإيجاب ، ويكون الرضا من المعاقدين وحده منشئًا للمقد ومكونًا له كمقد الإجارة ونحوه ، فهو في هذه الحالة تترتب عليه أحكامه ، ويظلم القانون بجايته دون الاحتياج لشيء .

شروط نضاذ العقد

إذا تم العقد ووقع صحيحًا ، فإنه يشترط لنفاذه وعدم توقفه على إجازة أحد :

 ١ - أن يكون كل من العاقدين اللذين توليا إنشاء المقد تام الأهلية ، أي عاقلاً بالفاحرًا . فإذا كان أحد العاقدين ناقس الأهلية بأن كان معتومًا أو صغيرًا عيرًا ، أو حبدًا ، فإن عقده الذي يعقد بنفسه ينعقد صحيحًا موقوفًا على إجازة الولي ، أوالسيد ، فإن أجازه نقذ ، وإلا بطل .

٧ - وأن يكون كل من الماقدين ذا صفة ، تجعل لـه الحق في مباشرة العقد . فلو كان الماقد فُضوليًا ، باشر العقد لا بوكالة ولا بولاية ، أو كان وكيلاً ولكن خالف فها وكُل فيه ، أو كان وليًا ولكن يوجد وفي أقرب منه مقدم عليه ، فإن عقد أي واحد من حؤلاء إذا استوفى شروط الإنعقاد والصحة ينعقد صحيحًا موقوفًا على إجازة صاحب الشأن .

شروط لزوم عقد الزواج

يلزم عقد الزواج إذا استوفي أركانه وشروط صحته وشروط نقاذه .

وإذا لزم فليس لأحد الزوجين ولا لغيرهما حق تقض المقد ولا فسخه ، ولا ينتهي إلا بالطلاق أو فاة ، وهذا هو الأصل في عقد الزواج . لأن المقاصد التي شرع من أجلها _ من دوام المشرة الزوجية وتربية الأولاد والقيام على شئونهم _ لا يكن أن تتحقق إلا مع لزومه .

ولمذا قال العلماء :

شروط لزوم الزواج يجمعها شرط واحد ، وهو ألا يكون لأحد الزوجين حق فسخ العقد بعد انعقاده وصحته ونفاذه ، فلو كان لأحد حق فسخه كان عقدًا غير لازم .

متى يكون العقد غير لازم :

لا يكون المقد لازمًا فيا يأتي من المسور : إذا تبين أن الرجل غرر بالمرأة أو أن المرأة غرّرت الرجل .

مثال ذلك أن يتزوج الرجل المرأة وهو عقيم ، لا يولد له ولم تكن تعلم بعقمه ، فلها في هذه الحال حق نقض المقد وفسخه متى علمت ، إلا إذا اختارته زُوجًا لها ، ورضيت معاشرته .

وقال عمر رضي الله عنه لمن تزوج امرأة ـ وهو لا يولد له _أخبرها أنك عتم وخيرًها (١) .

ومن صور التفرير أن يتزوجها على أنه مستقم ، ثم يتبين أنه فساسق ، فلهما كمذلك حق فسخ العقد .

ومن ذلك ما ذكره ابن تمية :

إذا تزوج امرأة على أنها بكر فبانت ثيبًا فك الفسخ ، وله أن يطالب بأرش المسداق . وهو تفاوت ما بين مهر البكر والثيب . وإذا فسخ قبل الدخول سقط المهر . وكفلك لا يكون العقد لازمًا إذا وجد الرجل بالمرأة عيبًا ينفر من كال الاستشاع . كأن تكون مستحاضة دالمًا ، فإن الإستحاضة عيب به فسخ النكاح (١) . وكفلك إذا وجد بها ما عنع الوطم كانسداد الغرج .

ومن العيوب التي تجيز للرجل فسخ العقد : الأمراض للنفرة : مثل البرص والجنون والجنام . كا يثبت حق الفسخ للرجل فكذلك يثبت للمرأة إذا كان الرجل أبرص ، أو كان مجنونًا أو مجذومًا أو مجبوبًا أو عنينًا (٣) أو صغيرًا .

رأي الفقهاء في الفسخ بالميب:

وقد اختلف الفقهاء في ذلك .

١ ـ فنهم من رأي أن الزواج لا يفسخ بالعيوب مها كانت هذه العيوب . من هؤلاء الفقهاء داود

⁽١) أي خيرها بين البقاء على العقد وبين فسخه

 ⁽٢) الأختيارات العلية وختصر الفتاوى لابن تهية . الاستحاضة النزيف .

⁽٢) الجبوب : المقطوع الذكر . المنين الذي لا يصل إلى النساء من الارتخاء .

واین حزم ^(۱) .

قال صاحب الروضة الندية:

أعلم أن الذي ثبت بالضرورة الدينية أن عقد النكاح لازم تثبت به أحكام الزوجية من جواز الوطء ، ووجوب النفقة ونحوها ، وثبوت لليراث ، وسائر الأحكام . وثبت بـالضرورة الدينية أن يكون الحروج منه بالطلاق أو للوت .

فن زع أنه يجوز الحروج من النكاح بسبب من الأسباب ، فعليه المدليل الصحيح المقتضي للإنتقال عن ثبوته بالضرورة الدينية .

وما ذكروه من الميوب لم يأت في الفسخ بها حجة نيّرة ولم يثبت شيء منها . وأما قول ﷺ : • الحقي بأهلك ، فالصيفة صيفة طلاق . وعلى فرض الاحتال فالواجب الحمل على المتبقن دون ما سواه . وكذلك الفسخ بالمُنّة لم يرد به دليل صحيح .

والأصل البقاء على النكاح حتى يأتي ما يوجب الانتقال عنه . ومن أعجب ما يتمجب منه تخصيص بعض الميوب بذلك دون بعض .

٧ ـ ومنهم من رأى أن الـزواج يفسـخ بيعض العيــوب دون بعض ، وهم جهــور أهــل العلم ،
 واستداوا لمذهبهم هذا بما يأتي :

اولاً : مــا رواه كعب بن زيــد ، أو زيــد بن كعب . أن رسول الله كَالَّةِ تـزوج امرأة من بني غفار ، فلما دخل عليها ووضع ثويه ، وقعد على الفراش أبصر بِكَشْحها (١) يــاضًا فـانحــاز (١) عن الفراش ، ثم قال : خذي عليك ثيابك ، ولم يأخذ نما أتاها شيئًا . رواه أحمد وسعيد بن منصور.

ثانيًا : عن عمر أنه قال : أيَّا امرأة غُرُ بها رجل ، بها جنون أو جنام ، أو برص ، ظها مهرها بما أصاب منها . وصداق الرجل على من غر . . رواه مالك والدارقطني .

وهؤلاء اختلفوا في العيوب التي يفسخ بها النكاح . فخصها أبو حنيفة بالجَبِّ والمُنَّة . وزاد مالك والشافعي الجنون والبرص والجنام والقرن (انسداد الفرج) . وزاد أحمد على ما ذكره الأثمة الثلاثة أن تكون للرأة فتقاء (منخرقة ما بين السبيلين) .

⁽١) سيأتي من ابن حزم أن التربج الفسخ إنا اشترط شرطًا قلم بجده عند الزواج . (٢) الكشم : ما بين المتاصرتين إلى الفتام .

التحقيق في هذه القضية:

والحق أن كلاً من الآراء المتقدمة غير جدير بالاعتبار ، وأن الحياة الزوجية التي ينيت على السكن والمودة والرحمة لا يمكن أن تتحقق وتستقر ما دام هناك شيء من العيوب والأمراض ما ينفر أحد الزوجين من الآخر . فإن العيوب والأمراض المنفرة لا يتحقق معها المقصود من النكاح .

ولمنا أذن الشارع بتخيير الزوجين في قبول الزواج أو رفضه .

وللإمام ابن القيم تحقيق جدير بالنظر والاعتبار:

قال : فالممى ، والخرس ، والطرش ، كونها مقطوعة البدين أو الرجلين أو إحدهما ، أو كون الرجل كذك ، من أعظم المنفرات ، والسكوت عنه من أقبح التدليس والفش ، وهو مناف للدين .

وقد قبال أمير المؤمنين (عمر بن الخطباب) رضي الله عنمه لمن تزوج امرأة وهمو لا يمولد لمه : أخبرها أنك عقيم ، وخَيِّرهَا . فماذا يقول رضي الله عنمه في العيوب التي هي عندهما كال بلا تقص .

قال : والقيماس أن كل عيب ينفر الزوج الآخر منه ، ولا يحصل به مقصود النكاح من الرحمة والمودة ، يوجب الحيمار ، وهو أولى من البيع ، كا أن الشروط المشروطة في النكاح أولى بمالوفاء من شروط البيع . وما ألزم الله رسوله مغرورًا قط ، ولا مغبوبًا بما غَرَّ وغُبن به .

ومن تدبر مقاصد الشرع في مصادره ، وموارده ، وعدله وحكته ، وما اشتل عليه من الصالح لم يخف عليه رجحان هذا القول وقريه من قواعد الشريعة .

وقد روى يحيي بن سعيد الأنصاري عن ابن المسيب رضي الله عنه قال : قال عمر رضي الله عنه : أبما امرأة تزوجت وبها جنون أو جذام أو برص ، فدخل بها ثم اطلع على ذلك فلها مهرها بمسيسه إياها ، وعلى الولي الصداق بما دلس ، كا غره .

وروى الشمبي عن علي كرم الله وجهه : أيما امرأة تزوجت وبها برص أو جنون ، أو جذام ، أو قرن فزوجها بالخيار مالم يمسها ، إن شاء أمسك ، وإن شاء طلق ، وإن مسها فلها المهر بما استحل من فرجها .

وقال وكيع : عن سفيان الثوري ، عن يحيي بن سعيد عن سعيد بن المسيب ، عن عمر رضي الله عنه قال : « إذا تزوجها برصاء أوعياء ، فدخل بها فلها الصداق ، ويرجع به على من غرّه » .

قال : وهذا يدل على أن عرلم يذكر تلك العيوب التقدمة على وجه الاختصاص والحصر دون ما عداها .

وكذلك حكم قاضي الإسلام ـ شريح رضي الله عنه ـ الذي يضرب المثل بعله ودينه وحكه . قال عبد الرازق : عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين رضي الله عنه ، خاص رجل رجلاً إلى شريح فقال : إن هذا قال لي : إنا نزوجك أحسن الناس فجاءني بامرأة عياء . فقال شريح : إن كان دلس عليك بميب لم يجز .

فتأمّل هذا القضاء وقوله : « إن كان دلّس عليك بعيب » كيف يقتضي أن كل عيب ألّست به المرأة فللزوج الرّدُ به .

قال الزهري رضي الله عنه: يرد النكاح من كل داء عضال قبال: ومن تبأمل فتباوى الصحابة والسلف علم أنهم لم يخصوا الرد بعيب دون عيب ، إلا رواية رويت عن عمر: « لا ترد النساء إلا من الميوب الأربعة: الجنون، والجذام، والبرص، والداء في الغرج».

وهذه الرواية لا نعلم لها إسنادًا أكثر من أصبغ وابن وهب عن عمر وعلي رضي الله عنها. وقد روي ذلك عن ابن عباس بإسناد متصل. هذا كله إذا أطلق الزوج.

و إما إذا اشترط السلامة ، أو اشترط الجال فبانت شوهاه أو شرطها شابة حديثة السن فبانت عجوزًا شطاء . أو شرطها بيضاء فبانت سوداء . أو بكرًا فبانت تَيَبًا فله الفسخ في ذلك كله . فإن كان قبل الدخول فلا مهر ، وإن كان بعده فلها للهر . وهو غُرم علي وليها إن كان غرّة .

وإن كانت هي الفارّة سقط مهرها ، أو رجع عليها به إن كانت قبضته . ونص على هذا أحمد في إحدى الروايتين عنه . وهو أقيسها وأولاهما بأصوله فها إذا كان الزوج هو الشترط.

وقال أصحابه إذا شرطت فيه صفة فبان بخلافها فلا خيار لها ، إلا في شرط الحرية إذا بـان عبـتا فلها الخيار . .

وفي شرط النسب إذا بـان بخلافه وجهـان . والـذي يقتضيـه مـذهبـة وقواعـده أنـه لا فرق بين اشتراطه واشتراطها . بل إثبات الخيار لها إذا فـات مـا اشتراطتـه أولى . لأنهـا لا تتكن من المفـارقـة بالطلاق .

فإذا جازله النسخ مع تمكنه من الفراق بغيره فلأن يجوز لها الفسخ مع عدم تمكنها أولى . وإذا جازلها أن تفسخ إذا ظهر الزوج ذا صناعة دنيئة ، لا تشينه في دينه ولا في عرضه ، وإذا تمنع كال لذتها واستتاعها به .

فإذا شرطته شابًا جيلاً صحيحًا فيان شيخًا مشوّقًا أعمى ، أطرش ، أخرس ، أسود ، فكيف تلزم به وقنع من الفسخ ؟

هذا في غاية الإمتناع والتناقض والبعد عن القياس وقواعد الشرع .

قال : وكيف يُمَكِّنَ أحد الزوجين من النسخ بقدر المدسة من البرص ولا يمكن منه بالجر،

المستحكم المتكن وهو أشد إعداء من ذلك البرص اليسير .

وكذلك غيره من أنواع الداء العضال .

وإذا كان النبي حرم على البائع كتان عيب سلمته ، وحرم على من علمه أن يكتمه عن المشتري . فكيف بالميوب في النكاح ؟ ..

وقد قال النبي ﷺ لفاطمة بنت قيس ، حين استشارته في نكاح معاوية وأبي جهم : ه أما معاوية فصملوك لا مال له ، وأما أبو حهم فلا يضع عصاه عن عاتقه . فعلم أن بيان العيب في النكاح أولى وأوجب .

فكيف يكون كتانه وتدليسه والغش الحرام به سببًا للزومه ؟ وجعل ذي العيب غلا لازمًا في عنق صاحبه مع شدة نفرته عنه ، ولاسها مع شرط السلامة منه وشرط خلافه ؟

وهذا ما يعلم يقينًا أن تصرفات الشريعة وقواعدها وأحكامها تأباه ، والله أعلم . انتهى .

وذهب أبو عمد بن حرم إلى أن الروج إذا شرط السلامة من العيوب فوجد أي هيب كان ، فالنكاح باطل من أصله غير منعقد ، ولا خيار له فيه ، ولا إجازة ، ولا نققة ، ولا ميراث .

قال : إن التي أدخلت عليه غير التي تزوج ، إذ السالمة غير المعيبة بلا شك . فإذا تزوجها فلا زوجية بينها .

ما جرى عليه العمل بالحاكم:

وقد جرى العمل الآن بالحاكم حسب ما جاء بالمادة التاسعة من قانون سنة ١٩٢٠ . • أنه يثبت للمرأة هذا الحق (١) إذا كان العيب مستكنًا لا يمكن البره منه ، أو يمكن بعد زمن ، ولا يمكنها للقام معه إلاً بضرر أيًا كان هذا العيب ، كالجنون ، والجنام ، والبرص ، سواء أكان ذلك بالزوج قبل العقد ولم تعلم به ، أم حدث بعد العقد ولم ترض به ، فإن تزوجته عالمة بالعيب ، أو حدث العيب بعيد العقد ، ورضيت صراحة أو دلالة بعد علمها ، فلا يجوز طلب التفريق ، واعتبر التفريق في هذا الحال طلاقًا بائنًا ، ويستمان بأهل الخبرة في معرفة العيب ومداه من الضرر » .

وبما يدخل في هذا الباب ـ عند الأحناف ـ تزويج الكبيرة العاقلة نفسهـا من كفء بمهر أقلُّ من ` مهر مثلها بدون رضا أقرب عصبتها .

وكذلك إذا زوج الصغير أو الصغيرة غير الأب والجد من الأولياء _عند عسمها _ وكان الزوج كفتًا ، وكان المهر مهر المثل كان الزواج غير لازم ، وسيأتي ذلك مفصلاً في مبحث الولاية .

⁽١) حق التفريق .

شروط سماع الدعوى بالزواج قانونًا :

رأى المشرع الوضعي شروطًا لماع الدعوى بالزواج من جهة ، وشروطًا أخرى لمباشرة عقد الزواج رحميًا من جهة أخرى ، نجملها فيا يلي إقامًا للفائدة .

المسوغ الكتابي لسماع دعوى الزواج:

جاءت الفقرات الأربع من المادة ٩٦ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسسة ١٩٣١ . الخاص بلائحة ترتيب الحام المرادق أو الطلاق أو الطلاق أو الطلاق أو الطلاق أو الإقراريها ، بعد وفاة أحد الزوجين في الحوادث السابقة على سنة ١٩١١ . أفرنكية ، سواء أكانت مقامة من أحد الزوجين أم من غيرها ، إلا إذا كانت مؤيدة بأوراق خالية من شبهة الازوير تدل على صحتها ، .

ومع ذلك . يجوز ساع دعوى الزوجية ، أو الإقرار بها القامة من أحد الزوجين في الحوادث السابقة على سنة ألف وتماقمائية وسيع وتسعين فقط ، بشهادة الشهود وبشرط أن تكون الزوجية ممروفة بالشهرة العامة .

ولا يجوز ساع دعوى ما ذكر كله من أحد الزوجين أو غيره في الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسمائة و إحدى عشرة إلا إذا كانت ثابتة بأوراق رسمية أو مكتوبة كلها بخط التوفي وعليها إمضاؤه كذلك. ولا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من أول أغسطي سنة ١٩٣٢ م .

وجاء في المذكرة التفسيرية لهذه الموادما يأتي :

من القواعد الشرعية أن القضاء يتخصص بالزمان والمكان والحوادث والأشخاص ، وأن لولي
 الأمر أن يمنع قضاته عن ساع بمض الدعاوي ، وأن يقيد الساع بما يراه من القيود تبمًا لأحوال
 الزمان وحاجة الناس ، وصيانة للحقوق من العبث والضياع » .

وقد درج الفقهاء من سالف العصور على ذلك ، وأقروا هذا البدأ في أحكام كثيرة ، واشتلت لائحنا سنة ١٨١٧ وسنة ١٩١٠ للمحاكم الشرعية على كثير من مواد التخصيص ، وخماصة فها يتملق بدعاوي الزوجية والطلاق والإقراريها .

والف الناس هذه القيود واطبأنوا إليها بعدما تبين مالما من عظيم الأثر في صيانة حقوق الأسر. إلا أن الحوادث قد دلت على أن عقد الزواج _ وهو أساس رابطة الأسرة _ لا ينزال في حاجة إلى الصيانة والاحتياط في أمره .

فقد يتفق اثنان على الزواج بدون وثيقة ثم يجحده أحدهما ويمجز الآخر عن إثباته أمام القضاء . وقد يدعى الروجية بعض ذوي الأغراض زورًا ويتسانًا أو نكاية وتشهيرًا ، أو ابتغاء غرض آخر ، اعتادًا على سهولة إثباتها . خصوصًا وأن الفقه يجيز الشهادة بالتسامع في الزواج ، وقد تدعى الزوجية بورقة إن ثبتت صحتها مرة لا تثبت مرازًا .

وما كان لثيء من ذلك أن يقع لو أثبت هذا العقد دائمًا بوثيقة رسمية ، كا في عقود الرهن وحجج الأوقاف ، وهي أقل منه شأنًا وهو أعظم منها خطرًا .

فحملاً للناس على ذلك ، وإظهار لشرف هذا المقد ، وتضديسًا عن الجحود والإنكار ، ومنشًا لهذه الناس على ذلك ، وإظهار لشرف هذا المقدة الرابعة في المادة « ٩٩ » التي نصها : ولا تسبع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابثة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من أول أضطس سنة ١٩٢١م .

تحديد سن الزوجين لسماع دعوى الزواج:

نصّت الفقرة الخامسة من للادة ٩٦ من لائحة الإجراءات الشرعية « لا تسمع دعوى الزوجية إذا كانت سن الزوجة تقل عن ست عشرة سنة هجرية ، أو سن الزوج تقل عن ثماني عشرة سنة هجرية إلا بأمر منا » .

وقد جاء في المذكرة الإيضاحية هذه الفقرة ما نصه :

ع كانت دعوى الزوجية لا تسمع إذا كانت سن الزوجين وقت العقد أقبل من ست عشرة سنة للزوجة وثماني عشرة للزوجة وثماني عشرة للزوجة وثماني عشرة للزوجة وثماني على الناس ، وصيانة للحقوق ، واحترامًا لآثار الزوجية ، أن يقصر المنع من السماع على حالة واحدة ، وهي ما إذا كانت سنها أو سن أحدها وقت الدعوى أقل من السن الحددة » .

تحديد سن الزوجين لمباشرة عقد الزواج رسميا:

نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٦ من لا تحة الإجراءات على أنه • لا يجوز مباشرة عقد الزواج ، ولا المصادقة على زواج مسند إلى ما قبل العمل جنا القانون ، مالم تكن سن الزوجة ست عشرة سنة ، وسن الزوج ثماني عشرة وقت العقد » .

وبما جاء في المذكرة الإيضاحية بشأن هذه الفقرة : « إن عقد الزواج له الأهية في الحالة الإجتاعية منزلة عظمى من جهة سعادة الميشة المنزلية أو شقائها ، والمناية بالنسل أو إهماله .

وقد تطورت الحال بحيث أصبحت تتطلب الميشة المنزلية استعدادًا كبيرًا لحسن القيام بها ولا تستأهل الزوجة والزوج لذلك غالبًا قبل سن الرشد لما لي (١) .

⁽١) سن الرشد الحالي إحدى وعشرون سنة ميلادية .

غير أنه لما كانت بنية الأثق تستحكم وتقوى قبل استحكام بنية الصبي ، وما يلزم لتأهل البنت للميشة الزوجية يتدارك في زمن أقل مما يلزم للصبي ؛ كان من للناسب أن يكون سن الزوج للفتي غاني عشرة ، وللفتاة ست عشرة .

فلهذه الأغراض الاجتاعية حدد الشارع المصري من الزواج لباشرة العقد رسميًا ، كا حدد سنًا لماع ، دعوى الزوجية قانونًا ه .

وصيانة لقانون تحديد النسل لمباشرة العقد صدر قانون رقم ٤٤ من السنة ١٩٣٣ ونص المادة الثانيـة منه ما يأتى :

مادة _ ٢ _ يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين ، أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من أبدى أمام السلطة الختصة _ بقصد إثبات بلوغ أحد الزوجين السن الحددة قانوذا لضبط عقد الزواج _ أقوالاً يعلم أنها غير صحيحة ، أو حرر أوقدم لها أوراقًا كذلك ، متى ضبط عقد الزواج على أسلى هذه الاتوال ، أو الأوراق .

ويعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على مائق جنيه كل شخص خوله القانون سلطة ضبط عقد الزواج وهو يعلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن المعدة في القانون .

الحرمات من النساء

ليست كل امرأة صالحة للعقد عليها بل يشترط في المرأة التي يراد العقد عليها أن تكون غير عرمة على من يريد التزوج بها ، سواء أكان هذا التحريج مؤينًا أم مؤقنًا .

والتحريم للؤيد ينم للرأة أن تكون زوجة للرجل في جيم الأوقات.

والتحريم للؤقت عنم المرأة من التزوج به مادامت على حالة خاصة قاعًة بها .

فإن تغير الحال وزال التحريج الوقق صارت حلالاً.

وأسباب التحريج الؤبدة عي:

1 - النسب .

٢ - للصاهرة .

٣ ـ الرضاع .

وهي للذكورة في قول الله تعالى : ﴿ حُرَّمَتْ عَلَيْكُمُ أُلْهَاتُكُمْ ، وَيَسَاتُكُمْ وَأَخْوَاتُكُا وَخَالاتُكُمْ ، وَيَنَاتُ الأَخِ ، وَبَنَاتَ الأَخْتِ ، وَأَمْهَاتُكُمُ اللاّتِي أَرْسَنَكُمْ ، وَأَخْوَاتُكُمْ ، وَأَمْهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَالِبُكُمْ اللاّتِي فِي حَجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللاّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنْ ، فَإِن دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلا جِنَاحَ عَلَيْكُمْ ، وَحَلائِلُ أَبْسَائِكُمْ الَّذِينَ مِنْ أَصْلاَبِكُمْ ، وَأَنْ تَجْمَعُ وا بَيْنَ الأَخْتَيْنِ ، إلاَّ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ .

والمؤقنة تنحصر في أنواع ، وهذا بيان كل منها :

الحرمات من النسب هن:

- ١ الأمهات .
 - ٢ ـ البنات .
- ٣ ـ الأخوات .
 - ٤ _ العات .
- . الخالات .
- ٦ بنات الأخ .
- ٧ _ بنات الأخت .

والأم اسم لكل أنثى لها عليك ولادة ؛ فيدخل في ذلك الأم ، وأمهاتها ، وجداتها ، وأم الأب، وجداته ، وإن عَلَوْنَ .

البنت ام لكل أنق لك عليها ولادة ، أو كل أنثى يرجع نسبها إليك بالولادة بدرجة أو درجات .

فيدخل في ذلك بنت الصُّلب وبناتها .

والأخت : اسم لكل أنثى جاورتك في أصليك أو في أحدهما .

والعمَّة : اسم لكل أنثى شاركت أباك أو جدك في أصليه ، أو في أحدهما .

وقد تكون العمة من جهة الأم ، وهي أخت أبي أمك .

وقد تكون من جهة الأب . وهي أخت أم أبيك .

والحالة : اسم لكل أنثى شاركت أمك في أصليها أو في أحدهما وقمد تكون من جهمة الأب . وهي أخت أم أييك .

وبنت الأخ : اسم لكُل أنق لأخيك عليها ولادة ، بواسطة أو مباشرة ، وكذلك بنت الأخت .

المرمات بسبب المعاهرة (١):

الحرمات بسبب الماهرة هن:

١ _ لم زوجته ، ولم أمها . ولم أبيها ، وإن علت ، لقول الله تعالى : ﴿ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ ﴾ .
 ولا يشترط في تحريها الدخول بها ، بل مجرد العقد عليها يحرّمها (") .

٢ ـ وابنة زوجته الق دخل يها .

ويدخل في ذلك بنات بناتها ، وبنات أبنائها ، وإن نزلُن ، لأنهن من بناتها لقول الله تعالى : ﴿ وَرَبَائِبُكُمُ اللاّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِن نِسَائِكُمُ اللاّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنْ ، فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنْ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾ .

والربائب : جم ريبة ، وريب الرجل ولد امرأته من غيره .

سمي ربيبًا له ، لأنه يرُبُّه كا يَرُبُّ ولده (أي يسوسه) .

وقوله : ﴿ اللَّذِّيِّي فِي حُجُورِكُمْ ﴾ وصف لبيان الشأن الضالب في الربيبة ، وهو أن تكون في حجر زوج أمها ، وليس قينًا .

وعند الظاهرية أنه قيد ، وأن الرجل لا تحرم عليه ربيبته . أي ابنة امرأته . إذا لم تكن في حجره .

ورُوي هذا عن بمض الصحابة .

فمن مالك بن أوس قال : « كان عندي امرأة فتُوفيت وقد ولـدت لي . فوجـدتُ (٢) فلقيني علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقال : مالك ؟

فقلت : توفيت الرأة .

فقال : ألما بنت ؟

قلت : نعم ، وهي بالطائف .

قال : كانت في حِجْرِك .

قلت: لا .

قال: والكحها ، .

⁽١) الماهرة ، الترابة النائله بسبب الزواج -

⁽٢) روي عن ابن عباس وزيد بن ثابت أن من عقد على امرأة ولم يدخل يا جاز له أن يتزرج بأمها .

⁽۲) حزنت ،

قلت : فأين قول الله تمالى : ﴿ وَرَبَّا لِبُكُمُ اللَّذِّي فِي حَبُّورِكُمْ .. ﴾ ؟؟

قال : إنها لم تكن في حجرك ، إنما ذلك إذا كانت في حجرك .

رد جهور العلماء هذا الرأي وقالوا : أن حديث عليَّ هذا لا يثبت ، لأنه من رواية إبراهيم بن عبيد ، عن مالك بن أوس ، عن علي رضي الله عنه .

وإبراهيم هذا لا يعرف ، وأكثر أهل العلم قد تلقود بالدفع والخلاف .

٣ - زوجة الابن ، وابن ابنه ، وابن بنته وإن نزل لقول الله تمالى : ﴿ وَحَلائِلُ ابْنَائِكُمْ الَّذِينَ
 مِنْ أُصْلابِكُمْ ﴾ .

و د الحلائل ، جمع حليلة ، وهي الزوجة ، و د الزوج حليل ، .

٤ - زوجة الأب : يحرم على الابن التزويج بحليلة أييه ، بجرد عقد الأب عليها ، ولو لم يدخل بها .

وكان هذا النوع من الزواج فاشيًا في الجاهلية ، وكانوا يسمونه زواج للقت (١) وسمي الولد منها مُقيتًا ، مقتبًا .

وقد نهى الله عنه ونمَّه وتقُر منه .

قال الإمام الرازي: مراتب القبح ثلاث: القبح المقلي، والقبح الشرعي، والقبح العادي. وقد وصف الله هذا النكاح بكل ذلك.

فقوله سبحانه : ﴿ فَاحِثَةً ﴾ إشارة إلى مرتبة قبحه المقلي ، وقوله تمالى : ﴿ وَمَقْتًا ﴾ إشارة إلى مرتبة قبحه الشرعي ، وقوله تمالى : ﴿ وَمَاهَ سَبِيلاً ﴾ إشارة إلى مرتبة قبحه العادي .

وقد روى ابن سعد عن عمد بن كعب سبب نزول هذه الآية ، قبال : كان الرجل إذا توفي عن امرأته ، كان ابنه أحق بها أن ينكحها إن شاء ، إن لم تكن أنه ، أو يُنكحها من شاء .

فلما مات أبوقيس بن الأسلت قام ابنه محصن فورث نكاح امرأته ولم ينفق عليها ولم يورشها من المال شيئًا ، فاتت النبي عَلَيْق فذكرت ذلك له ، فقال : « إرجعي لعل الله ينزل فيهك شيئًا ، فازلت الآية: ﴿ وَلا تَشْكِحُوا مَا نَكُحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النَّمَاء إلاَّ مَاقَدْ سَلَف ، إِنَّهُ كَانَ قَاحِشَةٌ وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلاً ﴾.

ويرى الأحناف أن من زنى بامرأة ، أو لمسها أو قبّلُهَا ، أو نظر إلى فرجها بشهوة ، حرم عليه _ أصولها وفروعها ، وتحرم هي على أصوله وفروعه .

إذ أن حرمة للصاهرة تثبت عندم بالزنا ، ومثله مقدماته ودواعيه ، قالوا :

⁽١) أصل للقت المفض من مقته مقتاً فهو مقوت ومقيت .

ولو زنا الرجل بأم زوجته ، أو بنتها حرمت عليه حرمة مؤبدة .

ويرى جهور الماماء أن الزنا لا تثبت به حرمة للصاهرة ، واستدلوا على هذا بما يأتي :

١ - قول الله تمالى : ﴿ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ ﴾ فهذا بيان عما يحل من النساء بمد بيسان مسا حرم منهن ، ولم يذكر أن الزنا من أسباب التحريم .

لا يروت عائشة رضي الله عنها ، أن النبي ﷺ سئل عن رجل زنى بإمرأة ، فأراد أن يتزوجها أو
 ابنتها . فقال ﷺ : « لا يحرِّم الحرامُ الحلالُ ، إنما يحرم ما كان بنكاح » رواه ابن ماجه عن ابن عمر

٢ - إن ما ذكروه من الأحكام في ذلك هو عما غس إليه الحاجة ، وتعم به البلوى أحيانًا ، وما
 كان الشارع ليسكت عنه ، فلا ينزل به قرآن . ولا غفي به سنة ، ولا يصح فيه خبر ، ولا أثر عن
 الصحابة ، وقد كانوا قريبي عهد بالجاهلية التي كان الزنا فيها فاشيًا بينهم .

فلو فهم أحد منهم أن لذلك مدركًا في الشرع أو تدل عليه علة وحكة لسألوا عن ذلك ، وتوفّرت الدواعي على نقل ما يفتون به (١) .

٤ ـ ولأنه ممنى لا تصير به المرأة فراشًا ، فلم يتعلق به تحريم للصاهرة ، كالباشرة بغير شهوة .

الحرمات بسبب الرضاع :

يحرم من الرضاعمة يحرم من النسب ،

والذي يحرم من النسب : الأم ، والبنت ، والأخت ، والمعة ، والحالة ، وينات الأخ ، وبنات الأحت .

وهي التي بينها الله تسال في تسول : ﴿ حُرَّمَتُ عَلَيْكُمْ أُمُهَاتُكُمْ ، وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَـوَاتُكُمُ مِنَ وَعَمَّاتُكُمْ ، وَخَالاتُكُمْ ، وَبَنَاتُ الآخِ وَبَنَاتُ الأَغْتِ ، وأَمْهَاتُكُمْ اللاّلِي أَرْضَعْنَكُمْ ، وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَة ﴾ ..

وعلى هذا ، فتنزل المرضمة منزلــة الأم ، وتحرم على للرضع ، هي وكل من يحرم على الابن من قبل أمَّ النسب ، فتحرم :

١ . المرأة للرضعة ، لأنها بإرضاعها تُعَدُّ أمَّا للرضيع .

٢ ـ أم للرضعة ، لأنها جدة له .

٣ . أم زوج للرضعة . صاحب اللبن . لأنها جدة كذلك .

٤ . أخت الأم لأنها خالة الرضيع ،

⁽١) النار ، جزء ٤٩١٠ .

- اخت زوجها ـ صاحب اللبن ـ لأنها عمته .
- ٩ . بنات بنيها ويناتها ، لأنهن بنات إخوته وأخواته .
- ٧ . الأخت ، سواء أكانت أختًا لأب وأم . أو أختًا لأم ، أو أختًا لأب (١) .

الرضاع الذي يثبت به التحريم:

الظاهر أن الإرضاع الذي يثبت به التحريم ، هو مطلق الإرضاع .

ولا يتحقق إلا برضعة كاملة ، وهي أن يـأخـذ الصبي الشدي و يمتص اللبن منـه ، ولا يتركـه إلا طائمًا من غير عارض يمرض له .

فلو مصَّ مصَّة أو مصَّتين ، فإن ذلك لا يُحَرَّم لأنه دون الرضمة ، ولا يؤثر في الغذاء .

قالتُ عائشة رضي الله عنها : قال رسول الله ﷺ : « لا تُحرِم المُنَّة ولا المُستان » رواه الجماعة إلا البخاري .

والمة هي الواحدة من المن . وهو أخذ اليسير من الشيء .

يقال أممه وَمَصَعْتُهُ ، أي شربته شربًا رفيقًا . هذا هو الأمر الذي يبدو لنا راجحًا .

وللعلماء في هذه المسألة أراء نجملها فيا يأتي:

١ ـ أن قليل الرضاع وكثيره سواء في التحريم أخذًا بإطلاق الإرضاع في الآية .

ولِمَا رواه البخاري ، ومسلم ، عن عقبة بن الحارث ، قال : تزوجت أم يحيى بنت أبي إهاب فجاءت أمّ سوداء فقالت : « قد أرضمتكا » .

فأتيت الني علية ، فذكرت له ذلك ، فقال : « وكيف ، وقد قيل ؟ دعها عنك ه .

فتركّ الرسول ﷺ السؤال عن عدد الرضمات ، وأمره بتركها دليل على أنه لا اعتبار إلا بالإرضاع ، فحيث وجد اعه وجد حكه .

ولأنه فعل يتعلق به التحريم ، فيستوي قليله وكثير كالوطء الموجب له .

ولأن إنشاز العظم ، وإنبات اللحم ، يحصل بقليله وكثيره .

وهمذا ممذهب ه علي » و « ابن عبساس » ، و « سعيسد بن المسيب » و « الحسن البعسري » و « الزهري » و « قتادة » و « حمادة » و « الأوزاعي » ، و « الثوري » و « أبي حنيفة ، و « مالك »

(١) الأخت لأب ولم ، وهي التي أرضتها الأم يلبان الأب ، سواء أرضمت مع الطفل الرضيع أو رضمت قبله أو بعبه .

والأخت من الأب ، وهي التي أرضعتها زوجة الأب ..

والأخت من الأم ، وهي ألتي أرضعتها الأم بليان رجل آخر .

يرواية عن و أحد » .

٧ _ أن التحريم لا يثبت بأقل من خس رضعات متفرقات .

لما رواه مسلم ، وأبو داود ، والنسائي ، عن عائشة قبالت : « كان فيها نزل من القرآن : ﴿ عَشْرِ رَسَمَنت عَلَوْصَات يحرَّمْنَ ﴾ ، ثم نسخن بخمس معلومات ، فتوفي رسول الله يَظِيَّق ، وهن فيا يقرأ من القرآن » .

وهذا تقييد لإطلاق الكتاب والسنة ، وتقييد للطلق بيان ، لا نسخ ، ولا تخصيص .

ولو لم يمترض على هذا الرأي ، بأن القرآن لا يثبت إلا متواثرًا ، وأنه لو كان كا قالت عائشة لما خفى على الحالفين ، ولاسيًا الإمام على وابن عباس ، تقول :

لو لم يوجه إلى هذا الرأي هذه الإعتراضات لكانت أقوى الآراء ، وبامنا عدل الإسام البخاري عن هذه الرواية .

وهذا مذهب عبد الله بن مسعَود ، وأحدى الروايات من مائشة وعبد الله بن الزبير ، وعطساء ، وطاووس ، والشاضي ، وأحد في ظاهر مذهبه ، وابن حزم ، وأكثر أهل الحديث .

٣ . أن التحريم يثبت بثلاث رضعات فأكثر.

لأن النبي علي قال : و لا تحرم للمئة ولا للصنان ، .

وهذا مريح في نفي التحريم بما دون الثلاث ، فيكون التحريم منحمرًا فها زاد عليها .

وإلى هذا ذهب أبو عبيد ، وأبو ثور ، وداود الظاهري ، وابن للنذر ، ورواية عن أحمد .

لبن المرشمة يحرم مطلقًا :

التغذية بلبن للرضمة عرّم ، سواه أكان شربًا أو وجورًا (١) ، أو سعوطًا (١) حيث كان يغذي المسهومية بعن البات اللهم ، المسهود ، ويبلغ قدر رضمة ، لأنه يحصل به ما يحصل بالإرضاع من إنبات اللهم ، وإنشاز العظم ، فيساويه في التحريم .

اللبن الختلط بغيره :

إذا اختلط لين المركة بطعام ، أو شراب ، أودواء ، أو لين شاة أوغيه ، وتشاوله الرضيع فإن كإن الغالب لين المرأة حرَّم ، وإن لم يكن غالبًا فلا يثبت به التحريم .

وهذا مذهب الأحتاف ، والزني ، وأبي ثور .

⁽١) الوجور : أن يمب اللين في حاق العبي من غير ثني -(٧) الـموط : أن يعب اللين في أنته .

قال ابن القالم من المالكية : « إذ استُهلك اللبن في ماء أو غيره ، ثم سَقيه الطفل لم تقع به الحرمة ».

ويرى الشاقعي ، وابن حبيب ، وتطرف ، وابن الماجشون من أصحاب ماللك : أنه تقع به الحرمة بمزلة ما لو انفرد اللبن ، أو كان مختلطًا لن تذهب عينه .

قال ابن رشد :

وسبب اختلافهم :

هل يبقى للبن حكم الحرمة إذا اختلط بغيره ، أم لا يبقى به حكمها ؟.. كالحال في النجاسة إذا خالطت الحلال الطاهر.

والأصل المعتبر في ذلـك إطـلاق اسم اللبن عليــه كالمــاء ، هــل يطهر إذا خــالطــه شيء من الطاهر (١) .

مبغة المرضعة:

والمرضعة التي يثبت لبنها التحريم ، هي كل امرأة درّ اللبن من شدييها ، سواء أكانت بـ الفـة أم غير بالغة ، وسواء أكانت يائسة من الحيض أم غير يائسة ، وسـاء أكان لهـا زوج أم لم يكن . وسواء أكانت حاملاً أم غير حامل .

سن الرضاع :

الرضاع الحرم للزواج ما كان في الحولين . وهي المدة التي بينها الله تعالى وحدها في قوله : ﴿ وَالوَالِدَاتُ يُرْخِفُنَ أَوْلاَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلْيْنِ لِمَنْ أَزَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةُ ﴾ .

لأن الرضيع في هذه للدة يكون صفيرًا يكفيه اللبن ، وينبت بـ فلـك لحـه ، فيصير جـ زمًا من للرضعة ، فيشترك في الحرمة مع أولادها .

روى السدارقطني ، وابن عسدي ، عن ابن عبساس رضي الله عنها قسال : « لا رضساع إلا في الحولين » .

وروي مرفوعًا إلى النبي عَلِيَّةُ : « لا رضاع إلا مـا أنشز (١) العظم ، وأنبت اللحم ، رواه أبو داود .

⁽١) أي أنه اذا اختلط اللين بنير، هل يشي إطلاق اللبن عليه أم لا ١٢ فإن كان يطلق لم اللبن عليه كان عرشا وإلا فلا .

⁽٢) انشز : قوي وشد .

وإنما يكون ذلك لمن هو في سن الحولين ، ينو باللبن عظمه ، وينبت عليه لحمه .

وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله عِلْجُ :

« لا يحرَّمُ من الرضاع إلا ما فتق (١) الأمعاء ، وكان قبل الفطام » .

رواه الترمذي وصححه . وقال ابن القبم : هذا حديث منقطم .

ولو فطم الرضيع قبل الحولين واستفنى بالفناء عن اللين . ثم أرضعته امرأة ، فإن ذلك الرضاع تثبت به الحرمة عند أبي حنيفة والشافعي ، لقول الرسول علل : « إنما الرضاعة من الجاعة » .

وقال مالك : ما كان من الرضاعة بعد الحولين كان قليله وكثيره لا يحرم شيئًا ، إنما هو بهزلة الماء ، وقال :

إذا فصل (٢٠ الصبي قبل الحولينِ ، أو استغنى بالفطام عن الرضاع ، فيا ارتضع بعد ذليك لم يكن للإرضاع حرمة .

رضاع الكبير:

وعلى هذا فرضاع الكبير لا يحرَّم في رأي جماهير العلماء للأطة المتقدمة .

وذهبت طائفة من السلف والحلف إلى أنه يحرّم ـ ولو أنه شيخ كبير ـ كا يحرم رضاع الصفير ، وهو رأي عائشة رضي الله عنها .

ويروى عن علي كرم الله وجهه ، وعروة بن الزبير ، وعطاء بن أبي رياح . وهو قول الليث بن سعد ، وابن حزم ، واستعلوا على ذلك بما رواه صالك عن ابن شهاب أنه سئل عن رضاع الكبير فقال :

أخبرني عروة بن الزبير بحديث : « أمو رسول الله عَلَيْ سهلة بنت سهيل برضاع سالم فغملت ، وكانت تراه ابنًا لها » .

قال عروة : فأخذت بذلك عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها ، فين كانت تحب أن يدخل طبها من الرجال .

فكانت تأمر أختها أم كلثوم وينات أخيها أن يرضعن من أحبت أن يدخل طيها من الرجال . وروى مالك ، وأحمد : أن أبا حذيفة تبنى (١) سالله . وهو مولى لامرأة من الأنصار ، كا تبنى النبي ﷺ زيدًا .

⁽١) فتق الأمماء : أي وصلها وغفاها واكتفت به عن غيره ..

⁽٢) ممل : أي قطم .

⁽٣) تبني : اتمنه امنا له .

وكان من تبنى رجلاً في الجاهلية دعاه النساس ابنسه وورث من ميراشه ، حتى أمزل الله عز وجل : ﴿ أَمْحُوهُمْ لاَيَالِهِمْ هُوَ ٱلْمُسَطَّ عِنْدَ الله فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّين وَمَوْالِيكُمْ ﴾ .

فردوا إلى آبائهم ، فن لم يعلم له أب ، فولى وأخ في الدين .

فجاءت سهلة فقالت : يارسول الله ، كنا نرى سالًـا ولـدًا يـأوي معي ومع أبي حـذيفـة وبراني فضلاً (١) ، وقـد أنزل الله عـز وجـل فيهم مـا قـد علمت . فقـال رسـول الله ﷺ : « أرضعيـه خس رضعات » ، فكان بمنزلة ولدها من الرضاعة .

وعن زُينب بنت لم سلمة رضي الله عنها قالت : قـالت أم سلمة لعـائشـة رضي الله عنهـا : « إنـه -يدخل عليك الفلام الأيفع الذي ما أحب أن يدخل علي » .

فقالت عائشة رضي الله عنها : أما لك في رسول الله ﷺ أسوة حسنة ؟

فقالت : إن امرأة أبي حذيفة قالت يارسول الله إن سالًـا يـدخل علي وهو رجل ، وفي نفس أبي حذيفة منه شيء .

فقال رسول الله ﷺ: « أرضعيه حتى يدخل عليك » .

والختار من هذين القولين ما حققه ابن القيم : إن حديث مهلة ليس بمنسوخ ولا مخصوص ولا عمام في حق كل واحد ، وإنما هو رخصة للحاجة ، لن لا يستغنى عن دخوله على المرأة أي حذيفة . " اجتجابها عنه ، كحال سالم مع امرأة أي حذيفة .

فثل هذا الكبير إذا أرضته للحاجة أثر رضاعة ، وأما من عداه فلا يؤثر إلا رضاع الصنير .

وهذا مسلك شيخ الإسلام ابن تبية رحمة الله عليه .

والأحاديث الباقية للرضاع في الكبير إما مطلقة فتقيد بجديث سهلة ، أو عامة في كل الأحوال فتخصص هذه الحال من عومها .

وهذا أولى من النسخ ، ودعوى التخصيص لشخص بعيشه ، وأقرب إلى المملِ بجميع الأحاديث من الجانبين ، وقواعد الشرع تشهد له . انتهى .

⁽٢) فضلاً : يعني ستبدَّلة ثياب للهنة أو في ثوب واحد .

الشهادة على الرضاع:

شهادة المرأة الواحدة مقبولة في الرضاع _ إذا كانت مرضية _ لما رواه عقمة بن الحارث أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب فحاءت أمة سوداء فقالت : • قد أرضعتكما ﴿ . قبال : فذكرت ذلك للنبي عِيَّاثٍ . قال : أنها .

فتنحيت فذكرت ذلك له ، فقال : وكيف وقد زعت أنيا أرضمتكا ؟ فنهاه عنها .

احتج بهذا الحديث : طاووس ، والزهري ، وابن أبي ذئب ، والأوزاعي ، ورواية عن أحمد . على أن شهادة المرأة الواحدة مقبولة في الرضاع .

وذهب جمهور إلى أنه لا يكفي في ذلك شهادة المرضعة ، لأنها شهادة على فعل نفسها .

وقد أخرج أبو عبيد عن عمر ، وللغيرة بن شعبة ، وعلي بن أبي طالب ، وابن عباس أنم امتنعوا من التفرقة بين الزوجين بذلك .

فقال عمر رضي الله عنه : • ففرق بينها إن جاءت بينة ، وإلاَّ فخل بين الرجل وامرأته إلا أن يتنزها ، (١) .

ولو فتح هذا الباب لم تشأ امرأة تفرق بين زوجين إلا فعلت.

ومذهب الأحناف أن الشهادة على الرضاع لابد فيها من شهادة رجلين ، أو رجل وامرأتين ، ولا يقبل فيها شهادة النساء وحدهن ، لقول الله عز وجل : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامرَأْقَانِ مِمَّنْ تَرْضُونَ مِنَ الشَّهَنَاء ﴾ .

وروى البيهقي : أن عر رضي الله عنه أتي بإمرأة شهدت على رجل وامرأته أنها أرضعتها ، فقال : لا ، حتى يشهد رجلان أو رجل وامرأتان .

وعن الشافعي رضي الله عنه : أنه يثبت بهذا ، وبشهادة أربع من النساء ، لأن كل امرأتين كرجل ، ولأن النساء يطلعن على الرضاع غالبًا كالولادة ،

وعند مالك : تقبل فيه شهادة امرأتين بشرط فشُوّ قولما بذلك قبل الشهادة .

قال ابن رشد :

وحمل بعضهم حديث عقبة بن الحارث على الندب جمّا بينه وبين الأصول ، وهو أشبه ، وهي رواية عن مالك .

⁽۱) يتنرها : يتورعا .

أبوة زوج المرضع للرضيع :

إذا أرضمت امرأة رضيمًا صار زوجها أبا للرضيع . وأخوه عمَّا له ، لما تقدم من حديث حذيفة ، ولحديث عائشة رضي الله عنها ، أن رسول الله كَالِيَّ قال : « الدّنني لأفلح أخي أبي التّميس فإنه همك » . وكانت امرأته أرضمت عائشة رضي الله عنها .

وسئل ابن عبالى عن رجل له جاريتان أرضمت إحداها جارية والأخرى خلامًا : أيحل للغلام أن يتزوج الجارية ؟ قال : « لا » اللقاح واحد .

وهذا رأي الأعمة الأربعة ، والأوزامي ، والثوري .

وبمن قال به من الصحابة على ، وابن عباس رضي الله عنها .

التساعل في أمر الرشاع :

كثير من النباس يتساهل في أمر الرضاع فيرضعون الولد من امرأة ، أو من هدة نسوة ، دون عناية بمرفة أولاد الرضمة وأخواتها ، ولا أولاد زوجها ـ من فيرها ـ وإخوته ، ليمرفوا ما يترتب عليهم في ذلك من الأحكام ، كحرمة النكاح ، وحقوق هذه القرابة الجديدة التي جملها الشارع كالنسب .

فكثيرًا ما يتزوج الرجل أخته ، أو عته ، أو خالته من الرضاعة ، وهو لا يدري (١) .

والواجبُ الاحتياط في هذا الأمر ، حق لا يقع الإنسان في الحظور .

حكة التحريم:

قال في تفسير المنسار (^(†) : إن الله تصالى جمل بين النساس ضروبًها من الصلسة يتراحبون بهسا ، ويتماونون على دفع للضار وجلب للنافع ، وأقوى هذه الصلات صلة القرابة وصلة الصهر .

ولكل وأحد من هاتين الصلتين درجات متفاوتة .

فأما صلة القرابة فأقواها ما يكون بين الأولاد أو الوالدين من الماطفة والأرجية .

فن اكتنه السر في معلف الأب على ولده يجد في نفسه داعية فطرية تدفعه إلى المناية بتربيسة إلى أن يكون رجلاً مثله .

فهو ينظر إليه كنظره إلى بعض أعضائه ، ويعتد عليه في مستقبل أيامه ، ويجد في نفس الولد شعررًا بأن أباه كان منشأ وجوده ، وبمد حياته وقوام تأديبه وعنوان شرقه .

وبهذا الشمور يحترم الابن أباه ، بتلك الرحمة والأرجية يمملف الأب على ابنه ، ويساعده .

⁽١) النار ص ٢٠ من تصير النار . (١) عمس ٢١ من تصير النار .

حذا ما قال الأستاذ الإمام عمد عبده .

ولا يخفى على إنسان أن عاطفة الأم الوالديّة أتوى من عاطفة الأب ، ورحمتها أشد من رحمته ، وحمانها أرق قلبًا ، وأدق شعورًا . وأن الولد يتكون جنينًا من دمها الذي هو قوام حياتها .

ثم يكون طفلاً يتغذى من لبنها ، فيكون له مع كل مصة من ثديها عاطفة جديدة ، يستلها من قلبها ، والطفل لا يحب أحدًا في الدنيا قبل أمه أ. ثم إنه يحب أباه ، ولكن دون حبه لأمه ، وإن كان يحترمه أشد عا يحترمها .

أفليس من الجناية على الغطرة أن يزاحم هذا الحب العظيم بين الوالدين والأولاد حب استشاع الشهوة - فيزحمه ويفسده - وهو خير ما في الحياة ؟ .

بلى : ولأجل هذا كان تحريم نكاح الأمهات هو الأشد القدم في الآية ، ويليه تحريم البنات .

ولولا ما حهد في الإنسان من الجناية على الفطرة والعبث يها والإفساد فيهما ، لكان لسليم الفطرة أن يتعجب من تحريم الأمهسات والبنسات ، لأن فطرتسه تشعر بسأن النوع إلى ذلسك من قبيسل للستحيلات .

وأما الإخوة والأخوات فالصلة بينها تشبه الصلة بين الوالدين والأولاد من حيث إنهم كأعضاء الجم الواحد ، فإن الأخ والأخت من أصل واحد يستويان في النسبة إليه من غير تفارت بينها .

ثم إنها ينشأن في حجر واحد ، على طريقة واحده في الغالب ، وعاطفة الأخوة بينها متكافشة ، ليست أقوى في أحدهما منها في الآخر ، كفوة عاطفة الأمومة والأبوه على عاطفة البنوة .

فلهذا الأسباب يكون أنس أحدها بالآخر أنس مساواة لا يضاهيه أنس لآخر.

إذ لا يوجد بين البشر صلة أخرى فيها هذا النوع من للساواة الكاملة ، وعواطف الود والثقة للتبادلة .

يحكي أن امرأة شفت عند الحجاج في زوجها وابنها وأخيها ، وكان يريد قتلهم فشقُمها في واحد منهم ، وأمرها أن تختار من يبقى ، فأختارت أخاها ، فسألما عن سبب ذلك فقالت : « إن الأخ لا عوض عنه ، وقد مات الوالدان ، وأما الزوج والولد فيكن الاعتياض عنها بثلها » .

ناعجبه هذا الجواب وعضا عن الثلاثة . وقال : « لو اختيارت الزوجة غير الأخ لما أبقيت لها أحدًا ».

وجلة القول : أن صلة الأخوة صله قطرية قوية ، وإن الإخوة والأخوات لا تشتهي بعضم القتع يعض ، لأن عاطفة الأخوّة تكون هي المتولية على النفس بحيث لا يبقى لسواها معها موضع ما سمت الفطرة . فقضت حكة الشريعة بتحريم نكاح الأخت حتى يكون لمعليّ الفطرة منفذ لا ستبدال داعية الشهوة بماطفة الأخوّة .

وأما الميات والخالات فهن من طيئة الأب والأم . وفي حديث ه عم الرجل صنو أسيه : أي هما كالصنوان يخرجان من أصل النخلة .

ولهذا المنى . الذي كانت به صلة العمومة من صلة الأبوة وصلة الخؤولة من صلة الأمومة . قالوا : إن تحريم الجدات مندرج في تحريم الأمهات وداخل فيه ، فكان من محامن دين النطرة المحافظة على عاطفة صلة العمومة والحؤولة ، والتراحم والتماون بها ، وأن لا تَتْزُو النهوة عليها ، وذلك بتحريم نكاح العات والحالات .

وأما بنات الأخ وينات الأخت ، فها من الإنسان بمنزله ، حيث أن أخماه وأخته كنفسه ، وصاحب الفطر السقيمة ، إلا أن عاطفة من نفسه ، وكذا صاحب الفطر السقيمة ، إلا أن عاطفة هذا تكون كفطرته في سقمها .

نعم إن عطف الرجل على بنته يكون أقوى لكونها بضمة منه ، غت وترعرت بعناية ورعايته . وأنسه باخيه وأخته يكون أقوى من أنسه بيناتها لما تقدم .

وأسا الفرق بين العات والحالات ، وبين بنسات الإخوة والأخوات ، فهو أن الحب لهؤلاء حب عطف وحنان ، والحب لأولئك حب تكريم واحترام . فها ـ من حيث البعد عن مواقع الشهوة _ متكافأن .

وإنا قُدّم في النظم الكريم ذكر العات والجالات ، لأن الإدلاء بها من الآباء والأمهات ، فصلتها أشرف وأعلى من صلة الإخوة والأخوات .

هذه أنواع القرابه القريبة التي يتراحم الناس ويتصاطفون ويتوادون ويتصاونون بها وعما جمل الله له النفوس من الحب والحنان والعطف والاحترام .

فحرم الله فيها النكاح لأجل أن تتوجه عاطفة الزوجية وعبتها إلى من ضعفت الصلة الطبيعية أو النسبية بينهم ، كالغرباء والأجانب ، والطبقات البعيدة من سلالة الأتحارب كأولاد الأعمام والعات والأخوال والخالات .

وبذلك تتجدد بين البشر قرابة الصهر التي تكون في المودة والرحمة كقرابية النسب ، فتتسع دائرة الحبة والرحمة بين الناس .

فهذه حكة الشرع الروحية في محرمات القرابة . ثم قال : إن هنالك حكة جسدية حيوية عظمة جنا . وهي أن تزوج الأقارب بعضهم بيعض يكون سببًا لضف النسل . فإذا تسلسلت واسترت يتسلسل الضعف والفّوى فيه إلى أن ينقطع ، ولذلك سببان : أحدهما . وهو الذي أشار إليه الفقهاء _ أن قوة النسل تكون على قدر قوة داعية التناسل في الزوجين . وهي الشهوة .

وقد قالواً: أنها تكون ضعيفة بين الأقارب وجعلوا ذلك علة لكراهية تزوج بنيات العم وبنيات العمة . إلى آخره . وسبب ذليك ، أن همذه الشهوة شعور في النفس ، يزاحمه شعور عواطف الترابة المضادله ، فإما أن يزيله ، وإما أن يزلزله ويضعفه .

السبب الثاني يمرفه الأطباء ، وإنما يظهر للعامة بثال تقريبي معروف عند الفلاحين .

وهو أن الأرض التي يتكرر زرع نوح واحد من الحبوب فيها ، يضعف هذا الزرع فيها مرة بعد . أخرى ، إلى أن ينقطع ، لقلة للواد التي هي قوام غذائه ، وكثرة المواد الأخرى التي لا يتغذى منها ، ومزاحتها لفذائه أن يخلص له . ولو زرع ذلك الحب في أرض أخرى وزرع في هذه الأرض نوع آخر من الحب لنا كل منها .

بل يثبت عند الزارع أن اختلاف الصنف من النوع الواحد من أنواع البنار يفيد . فإذا زرعوا حنطة في أرض ، وأخفوا بدرًا من غاتها فزرجوه في تلك الأرض يكون غوه ضعيفًا وغلته قليلة .

وإذا أخذوا البذر من حنطة أخرى وزرعوه في تلك الأرض يكون أنمى وأزكى . كذلك النساء حرث ـ كالأرض ـ يزرع فيهن الولد وطوائف الناس كأنواع البذار وأصنافه .

فينبغي أن يتزوج أفراد كل عشيرة من أخرى لِيَزكوا الولد ويَنجّب .

فإن الولد يرث من مزاج أبويه ومادة أجسادها ، ويرث من أخلاقها وصفاتها الروحية ويباينها في شيء من ذلك .

فالتوارث والتباين سنتان من سنن الخليقة ، ينبغي أن تأخذ كل واحده مها حظها لأجل أن ترتقي السلائل البشرية ويتقارب الناس بعضهم من بعض ، ويستد بعضهم القوة والاستمداد من بعض ، والتزوج من الأفريين ينافي ذلك .

فيثبت بما تقدم كله أنه ضار بدئنًا ونفسًا ، مشاف للفطرة ، مُخِلَّ بالروابط الاجتاعية عائق لارتقاء البشر .

وقد ذكر « الفزالي » في الإحياء : أن الخصال التي تطلب مراعاتها في للرأة ، ألا تكون من القرابة القريبة . قال : فإن الولد يُغْلق ضاوعًا (١) .

⁽١) ضاويًا : أي غيقًا .

وأررد في ذلك حديثًا لا يصح .

ولكن روى إبراهيم الحربي في عريب الحديث أن عمر قبال لأل السائب : • اغتربوا لا تضَّوَوا . أي تزوجوا الغرائب لئلا تجيء أولادكم نحافًا ضعافًا .

وعلل النزالي ذلك بقوله: « إن الثهوة تنبعث بقوة الإحساس بالنظر أو اللس وإنها يقوي الإحساس بالنظر أو اللس وإنها يقوي الإحساس بالأمر الفريب الجديد . فأما المهود الذي دام النظر إليه ، فإنه يضف الحس عن تمام إدراكه والتأثر به ولا تنبعث به الشهوة » . قال : وتعليله لا ينطبق على كل صورة ، والعمدة ما قلنا .

حكمة التحريم بالرضاع:

وأما حكة تحريم بالرضاعة ، فن رحمته تعالى بنا أن وسع لـا دائرة القرابة بإلحاق الرضاع بها ، وأن بعض بـدن الرضيع يتكون من لبن الرضع ، وأقه بـذلـك يرث منها كا يرث ولـدهـا الــذي ولدته (۱) .

حكة التحريم بالمماهرة :

وحكة تحريم الحرمات بالمصاهرة أن بنت الزوجة وأمها أولى بالتحريم ، لأن زوجة الرجل شقيقة روحه ، بل مقومة صاهيته الإنسانية ومتمتها ، فينبغي أن تكون أمها بمنزلة أمه في الاحترام . ويقبح جدًا أن تكون ضرةً لما فإن لَحْمة المصاهرة كلحمة النسب .

فإذا تزوج الرجل من عثيرة صار كأحد أفرادها ، وتجددت في نفسه عاطفة مودة جديدة لهم . فهل يجوز أن يكون سببًا للتفاير والضرار بين الأم وينتها ؟ .. كلا .. إن ذلك ينافي حكة للصاهرة والقرابة ويكون سبب فساد العشيرة ، فالموافق للفطرة ، الذي تقوم به المصلحة .

هو أن تكون أم الزوج كأم الزوج ، وينتها التي في حجره كبنته من صلبه .

وكذلك ينبغي أن يكون زوجة ابنه بمنزلة ابنته ،. ويوجه إليها الماطغة التي يجدهـا لبنتـه ، كا ينزل الابن امرأة أبيه منزلة أمه .

وإذا كان من رحمة الله وحكته أن حرَّم الجم بين الأختين وما في ممناهما لتكون للصاهرة لحمة مودة غير مشويسة يسبب من أسبساب الضرار والنفرة ، فكيف يمقسل أن يبيسح نكاح من هي أقرب إلى الزوجة ، كأمها أو بنتها ، أو زوجة الوالد للولد ، وزوجة الولد للواله ؟!

وقد تبين لنا أن حكمة الزواج هي سكون نفس كل من الزوجين إلى الآخر ، والمودة والرحمة

⁽١) يرث منها : أي من طباعها وأخلاقها

بينها وبين من يلتحم معها بلَحْمَةِ النسب فقال : ﴿ وَمِنْ آيَـاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَرْواجًا التَسْكُنوا إِلَيْهَا ، وَجَعَلَ بَيُنَكُمْ مَوْدَةً وَرَحْمَةً ﴾ .

فقيَّد سكون النفس الخاص بالزوجية ، ولم يقيد المودة والرحمة ، لأنَّها تكون بين الزوجين ومن يلتحم معها بلحمة النسب ، وتزداد وتقوي بالولد . انتهى .

الحرميات مؤقتا

١ _ الجمع بين الحرمين :

يمرمُ الجمع بين الأختين(١) وبين المرأة وعنها ، وبين المرأة وخالتها ، كا يحرم الجمع بين كل امرأتين بينها قرابة ، لو كانت إحداهما رجلاً لم يجزّله التزوج بالأخرى .

دليل ذلك :

١ _ قول الله تمالى : ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بِينَ الأَحْتِينِ إِلاَّ مَا قَدْ سَلْفَ ﴾ (١٦) .

٢ ـ وما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة : أن النبي ﷺ نهى أن يُجمع بين المرأة وعمتها .
 وبين المرأة وخالتها .

٣ ـ وما رواه أحمد ، وأبو داود ، ابن ماجه ، والترمذي ، وحسنه ، عن فيروز الديلمي أنه أدركه
 الإسلام وتحته أختان ، فقال له رسول الله يَكِلُم : « طلق أيتيها شئت » .

عن ابن عباس قال: نهى رسول الله علي أن يتزوج الرجل المرأة على المسة أو على الحالة وقال: « إذا إذا فعلم ذلك قطلمة أرحامكم » .

في حديث ابن عباس ، وحين بن طلحة التنبيه على المنى الذي من أجله حرّم هذا الزواج ، وهو الاحتراز عن قطع الرحم بين الأقارب . فإن الجمع بينها يُولِّد التحاسد ويجر إلى البغضاء . لأن الفرّتين قلما تسكن عواطف الغيرة بينها . وهذا الجمع بين الحارم كا هو ممنوع في الزواج فهو ممنوع في العدة .

فقد أجمع العلماء على أن الرجل إذا طلق زوجته طلاقًا رجماً فلا يجوز له أن يتزوج أختها ، أو أربعًا سواها حتى تنقضي عدتها ، لأن الزواج قائم وله حق الرجعة في أي وقت واختلفوا فيا إذا طلقها طلاقًا بائنًا لا يملك معه رجعتها .

⁽١) سواء أكان ذلك بعقد زواج أو عِلك يين .

⁽٢) أي رحرم عليكم ألجع بين الأختين منا ، في التزوج وفي ملك البين ، إلا ما كار نكم في جاهليتكم فقد عفونا عنه .

نقال علي ، وزيد بن ثابت ، ومجاهد ، والنخمي ، وسفيان الثوري ، والأحناف ، وأحمد . ليس له أن يتزوج أختها ولا أريمة حق تنقضي عدتها ، لأن العقد أثناء العدة باق حكما حق تنقض ، بدليل أن لها نفقة العدة .

قال ابن المنذر : ولا أحسبه إلا قول مالك ، وبه نقول ، إن له أن يتزوج أختها أو أربعًا سواها .

وقال سعيد بن المسيب ، والحسن ، والشافعي : لأن عقد الزواج قد انتهى بالبينونة ، فل يوجد الجمع الحرم . ولو جمع رجل بين الحرمات فتزوج الأختين مشلا ، فإما أن يتزوجها بعقد واحد أو بعقدين . فإن تزوجها بعقد واحد وليس بواحدة منها مانع فسد عقده عليها ، وتجري على هذا المقد أحكام الزواج الفاسد .

فيجب الافتراق على للتماقدين ، وإلا فرّق بينها القضاء .

وإذا حصل التفريق قبل الدخول فلا مهر لواحدة منها ، ولا يترتب على مجرد هذا العقد أثر وإن حصل بمد الدخول فللمدخول بها مهر المثل ، أو الأقل من مهر المشل ، والممى ويترتب على الدخول بها الآثار التي تترتب على الدخول بعد الزواج الفاسد .

أما إذا كان بإحداهما مانع شرعي ، بأن كانت زوجة غيره ، أو معتمدته مثلاً ،والأخري ليس بها مانع ، فإن العقد بالنسبة للخالبة من المانع صحيح وبالنسبة للأخرى فاسد تجري عليه أحكامه .

وإن تزوجها بعقدين متعاقبين ، واستوفى كل واحد من العقدين أركانه وشروطمه وعُلِمَ أسبقها فهو الصحيح سواء كان فهو الصحيح ، واللاحق فاسد ، وإن استوفي أحدها فقط شروط صحته فهو الصحيح سواء كان السابق أو اللاحق ،

وإن لم يملم أسبقها ، أو عُلم ونُسي ، كأن يوكل رجلين بأزويجه فيزوجانه من النّنتين ، ثم يتبين أنها أختار ، ولا يُعلم أسبق المقدين ، أو علم ونُسي ، فالمقدان غير صحيحين لعدم المرجح ، وتجري عليها أحكام الزواج الفاسد (1) .

٣، ٢ ـ زوجة الفير ومعتدته :

يحرم على مسلم أن يتزوج زوجة الغير، أو معتمدتة رعاية لحق الزوج . لقول له الله تعالى : ﴿ وَالْمُعْمِنَاتُ مِنْ النَّسَاء ، إلا ما مَلكَ أَلْهَا كُمْ ﴾ .

أي حرمت عليكم الحصنات من النساء ، أي المتزوجات منهن إلا السبيات ، فإن السبية تحل السابيها بعد الاستبراء ، وإن كانت متزوجة .

⁽١) احكام الأحوال الشحصية للأستاذ عد الوهاب خلاف.

لما رواه مسلم وابن أبي شيسة ، عن أبي سعيد رضي الله عنه : أن رسول الله يَهَافِي بعث جيشًا إلى أوطاس ، فلقي عدوًا فلا أوطاس ، فلقي عدوًا فقت ألوطاس ، فلقي عدوًا فقت أوطاس ، فلقي فلك ؛ والمعتمنة عند والله عن وجل في فلك ؛ والمعتمنة أن الله عن المعتمنة المعتمنة أنها تكم أنها فهن لكم حسلال إذا انقضت عسدتن . والاستبراء يكون بحيضة .

قال الحسن : كان أصحاب رسول الله عَلَيْتُ يستبرئون المبينة بحيضة . وأما العتدة فقد سبق الكلام عليها في باب و الخطبة » .

٤ ـ الملاقة ثلاثا :

المطلقة ثلاثًا لا تحل لزوجها الأول حتى تنكح زوجًا غيره نكاحًا صحيحًا (١٠) .

ه ـ عقد الحرم :

عرم على المحرم ، أن يعقد النكاح لنفسه أو لفيره بولاية ، أو وكالة ، ويقع العقد باطلاً ، لا تترتب عليه آثارة الشرعية . لما رواه مسلم وفيره ، عن عثان بن عضان أن رسول الله والله على قال :

« لا يَنْكُنحُ الحرم ولا يُنْكح ولا يخطب » رواه الترمذي ليس فيه ولا يخطب .

وقال حديث حسن صحيح .

والممل على هـ فما عنـ د بعض أصحـاب النبي ﷺ ، ويـ يقـول الشـافعي ، وأحمد ، وإسحـ ق ، ولا يرون أن يتزوج للُحْرِم ، وإن نكـح فنكاحـه بــاطــل ، ومــا ورد من أن النبي ﷺ : • تـ تـرج ميونة وهو عُرم ، فهو معارض بما رواه مسلم من أنه تزوجها وهو حلال .

قال الترمذي : اختلفوا في تزويج النبي ﷺ ميونة ، لأنه ﷺ تزوجها في طريق مكة .

فقال بعضهم تزوجها وهو حلال ، وظهر أمر تزوجها وهو مُحْرم ، ثم بني بها وهو حلال بسرف (1) في طريق مكة .

وُخِهب الأحنىاف إلى جواز عقد النكاح للحرم ، لأن الإحرام لا يمنع صلاحية المرأة للمقسد عليها ، وإغا ينع الجاع لا صحية المقد .

٦ . زواج الأمة مع القدرة على الزواج بالحرة :

اتفق العلماء على أنه يجوز للعبـد أن يتزوج الأمة ، وعلى أنه يجوز للحرة أن تتزوج العبـد إذا رضيت بذلك هي وأولياؤها .

⁽١) يراجع فصل التحليل من هذا الكتاب .

⁽٢) سرف : الم الكان .

كا اتنقوا على أنه لا يجوز أن تتزوج مَنْ ملكته وأنه إنّا ملكت زوجهـا انفــخ النكاح واختلفوا في زواج الحرّ بالأمة .

فرأى الجمهور أنه لا يجوز زواج الحرُّ بالأمة إلا بشرطين .

١ - عدم القدرة على نكاح الحرة .

٢ . خوف المنت .

واستعلوا على هذا بقول الله تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَستَطِيعُ مَنكُمْ طَوْلاً (١) أَنْ يَنكِح الْمُعَمَّنَاتِ (١) الْمُومِنَات ﴾ . المُومِنات ، فينَ ما ملك أَلِمَاكُمُ مِنْ فَتِهَاتِكُمْ (١) المُؤمِنات ﴾ .

إلى قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ لَمِنْ خَشِيَ العَنَتَ (١) مِنْكُمْ ، وأَنْ تَصبِرُوا خَيرٌ لَكُمْ ﴾ ,

قال القرطبي : الصبر على العزبة خير من نكاح الأمة ، لأنه يفغي إلى إرقاق الولىد ، والفض من النفس ، الصبر على مكارم الأخلاق أولى من البذالة .

روي عن عر أنه قال : أيًّا حر تزوج أمة فقد أرق نصفه (٠) .

وعن الضحاك بن مزاحم قال : سمعت أنس بن مالك يقول : سممت رسول الله عليه على : « من أراد أن يلقي الله طاهرًا مطهرًا فليتروج الحرائر » . رواه ابن ماجه ، وفي إسناده ضعف .

وذهب أبو حنيفة إلى أن للحر أن يتزرج أمة ، ولو مع طبول حرة ، إلا أن يكون تحته حرة . فإن كان في عصته زوجة حرة حرم عليه أن يتزوج عليها أمة محافظة على كرامة الحرة .

٧ - زواج الزانية :

لا يحل للرجل أن يتزوج بزانية ، ولا يحل للمرأة أن تتزوج بزان ، إلا أن يحدث كل منها توبة . ودليل هذا

ا - إن الله جمّل العضاف شرطًا يجب توفره في كل من الزوجين قبل الزواج . فقال تعالى : ﴿ النّومَ أُحِلُ المُمَ الطّيباتُ ، وطعامً المنين أُوتُوا الكِتاب حِلُ لكُم ، وَطعامُكُمْ حِلْ هُمْ ، والمُعْمنَاتُ مِن المَيْينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ، إِذَا آتَيْتُسُوهُنْ أَجُرَهُنْ مَعْمنِينَ غَيْر مَسْالِحِين وَلا مُتَعْني أَخْدَان ﴾ (" رورة اللائدَاية : ٥) .

⁽۱) طولاً : سة وقدرة . (۲) انصات : الحرائر البغائف . (۲) فتياتكم : إمالكم .

⁽t) الحت : الرنا . {١} أحدان ، جع خدر وحدين » : أصداء .

W

أي أن الله كا أحل الطيبات ، وطعام الذين أُوتوا الكتباب من اليهود والنصارى ، أحل زواج المفيفات من المواج المفيفات من أهل الكتاب ، في حال كون الأزواج أعضًا ، غير مسافعين ولا متخذي أخدان .

٢ . وذكر دلك في الأزواج الإساء عند العجز عن طَوْل الحرة فقال : ﴿ فَالْكِحُوهُنَّ بِإِذَنَ أَطْهِنَّ ، وَآتُوهُنْ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوف ، مُحسنَاتِ غَيْر مُسَالِحَات (٢) وَلا مُتَّخِنَاتِ أَخْمَانٍ ﴾ أَطْلِهِنَّ ، وَآتُوهُنْ إِلَا مُتُخِنَاتِ أَخْمَانٍ ﴾ (سادة الله أنه : ١٧) .

٣ ـ يؤيد هذا ما جاء صريحًا في قول الله تمالى : ﴿ الزَّائِي لا يَنْكِحُ إِلاَّ وَانْهَا أُو مُشْرِكَةً ،
 والزَّائيةُ لا يَنْكِحهُا إلا وَإِنْ أُو مُشْرِك وحُرَّمَ ذَلك على المؤمنينَ ﴾ وروة الوراية : ٢) .

رمعنى ينكح : يعقد ، وحُرَّم ذلك ؛ أي وحرم على المؤمنين أن يتروجوا من هو متصف بالزنا أو بالشرك ، فإنه لا يفعل ذلك إلا زان أومشترك .

٤ مما رواه عرو بن شعيب ، عن أييه ، عن جده ، أن مؤشد بن أبي مَرْشَد الفَتَوي كان يجمل
 الأسارى بحكة ـ وكان بحكة بغي يقال لها عناق ، وكانت صديقته .

قال : فجئت النبي علي نقلت : يارسول الله أَنكحُ عناقًا ؟

قال : فسكت عنى . فنزلت : ﴿ وَالزُّانِيةُ لا يَنْكُمُهُ الا زَانَ أُو سُعْرِكُ ﴾ .

فدعاني فقرأها عليَّ وقال : « لا تنكحها » رواء أبو داود والقرمذي والنسائي .

ه ـ وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : • الزاني الجلود لا ينكح إلا مثله : رواه أحمد وأبو داود .

قال الشوكاني :

هذا الوصف خرج مخرج الغالب باعتبار من ظهر منه الزني . وفيه دليل على أنه لا يحل للرجل أن يتزوج بن ظهر منها الزني .

وكذلك لا يحل للرأة أن تتزوج بمن ظهر منه الزني .

ويدل على ذلك الآية المذكورة في الكتباب الكريم ، لأن في آخرها : ﴿ وحُرِّم ذَلِلهَ عَلَى الْمُوعِينِ كَ

⁽١) أخورض : ميورض -

ردر سنامعات : زوان .

الزنا والزواج (١)

وثمة فرق كبير بين الزواج ، والعملية التناسلية .

فإن الزواج هو نولة المجتمع ، وأصل وجوده ، وهو القانون الطبيعي الذي يسير العالم على نظامه ، والسنة الكونية التي تجعل للحياة قية وتقديرًا .

وأنه هو الحنان الحقيقي. والحب الصحيح ، وهو التعاون في الحياة والاشتراك في بناء الأسرة وعمار العالم .

غاية الإسلام من تحريم نكاح الزنا:

والإسلام لم يُردُ للسلم أن يُلقي بين أنياب الزانية ، ولا للسلمة أن تقيع في يد النزاني ، وتحت تأثير , وحه الدنيئة وأن تشاركه تلك النفس السقية ، وأن تماشر ذلـك الجسم الملوّث بشق الجراثيم ، المهاوه بختلف الملل والأمراض .

والإسلام ـ في كل أحكامه وأوامره وفي كل عرماته ونواهيـه ـ لا يريـد غير إسعـاد البشر والــمو بالعالم إلى المستوى الأعلى الذي يريد الله أن يبلغه الجنس البشري .

الزناة ينبوع لأخطر الأمراض:

وكيف يسمد الزناة في دنيام وهم ينبوع لأخطر الأمراض وأشدها فتكما بهم ، وأكثر تغلغلاً في جميع أعضائهم ؟!..

ولعل الزهري والسيلان من الأمراض التناسلية التي تجعل _ وحدها _ الزناة شرًا مستطيرًا يجب التلاعة من العالم وخلعه من الأرض . وكيف تسعد إنسانية فيها مثل هؤلاء الزناة . ينقلون أمراضهم النفسية إلى نسلهم ، وينقلون مع هذه الأمراض النفسية أمراض الزهري الوراثي ؟ بل كيف تسعد عائلة تلد أطفالاً مشوَّعي الخلق والخلق بسبب الإلتهابات التي تصيب الأعضاء التناسلية ، والعلل التي تطرأ عليها .

وجه الشبه بين الزناة والمشركين:

والمسلم المتأدب بأدب القرآن الكريم ، المتبع لسنة أفضل الخلق سيدنا محد رسول الله يَكِلَيّ ، لا يمكن أن يعيش مسع زانية لا تفكر تفكيه ، ولا يستطيع أن يعساش المرأة لا تعياحيات المستقية ، ولا يستطيع الارتباط برابطة الزواج مع كائنة لا تشمر شعوره ، وهو يعلم أن الله تعالى قسال عن الزواج : ﴿ خَلَقَ لَكُمْ مِن أَنفُسِكُمْ أَرُواجًا لِتَسْتُكُنُوا إليها ، وجعمل بَينكُم مَودَةً ورحة ﴾ .

⁽١) من كتاب الإسلام والطب الحديث

فأين المودة التي تحصل بين السلم والزائية ؟.. وأين نفس الزائية من تلك النفس التي تسكن إليها نفس المؤمن الصحيح الإيان ؟

وإن المسلم الذي لا يستطيع نكاح الزائية . كا يئنا لفساد نفسها وشذوذ عاطفتها . لا يكن كذلك أن يميش مع مشركة لا تعتقد اعتقاده ، ولا تؤمن إيمائه ،. ولا ترى في الحياة ما يراه . لا تحرم ما يحرمه عليه دينه من الفسق والفجور ، ولا تعترف بالمبادي، الإنسانية السامية التي ينص عليها الإسلام : لها عقيدتها الضالة واعتقاداتها الباطلة .

لما التفكير البعيد عن تفكيره ، والعقل الذي لا يت إلى عقله بِعلة . ولفلك قال الله تعالى :
﴿ وَلاَ تَفْكِعُ وَاللَّهُ وَكَاتِ حَتَّى يَسُؤُمِنَ ، وَلاَمَةً سَوْمِنَسَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُغْرِكَة ولَس أَعجَبتُكُم ،
وَلا تُفْكِعُ وَاللَّهُ رِكِينَ حَتَّى يوَمِنوا ، وَلَقَسَدْ مُؤَمِّنَ خَيْرٌ مِنْ مُغْرِك ، وَلَو أَعْجَبَكُمْ ، أُولِسُك ،
يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ، والله يَسدعُو إلى الْجَنَّةِ والْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ ، وَيَبَيْنُ آيساتِهِ للنَّسَاس لَعَلَّهُمْ
يَتَذَكَّرُونَ ﴾ .

التوبة تجب ما قبلها:

فإن تاب كل من الزاني والزانية توية نصوحًا بالاستففار والندم والإقلاع عن الفنب ، واستأنف كل منها حياة نظيفة مبرَّاة من الإثم ومطهرة من الدنس ، فإن الله يقبل تويتها ويدخلها برحته في عباده الصالحين . ﴿ وَالَّنِينَ لاَ يَدْعُونَ مَع اللهِ إِلْهَا آخَرَ ، وَلاَ يَقْتُلُونَ النَّفُس التي حُرَّم اللهُ إلا بالحَقّ ، ولا يَرْفُونَ . ومَنْ يَفقلُ ذُلِكَ يَلْقَ أَلْماً . يُشاعَف له العنابُ يومَ القيامة و يَخْلُدُ فيه مُهالًا . إلاَ مَنْ تَنابَ وَآمَنَ وعَبِلَ حملاً صالِحًا فأولِسُكَ يُبدلُ الله سَيِّمُا تِهِمْ حَسَنات ، وكان الله عَمُالًا . إلا مَنْ تَنابَ وآمَنَ وعَبِلَ حملاً صالِحًا فأولِسُكَ يُبدلُ الله سَيْمُا تِهِمْ حَسَنات ، وكان الله عَنْهُ ورَا رحمًا ﴾ .

سأل رجل ابن عباس فقال: إني كنت ألمُ بامرأة ؛ آتي منها ما حرم الله على ، فرزق الله عز وجل من ذلك توبة فأردت أن أتزوجها . فقال أناس : « إن الزاني لا ينكح إلا زانية أو مثركة » ..

نقال ابن عباس : ليس هذا في هذا ، انكحها . فا كان من إثم فعليٌ رواه ابن أبي حاتم . سئل ابن عر عن رجل فجر بامرأة .. أيتروجها ؟ قال : إن تابًا وأصلحا .

وأجاب بمثل هذا جابر بن عبد الله ، وروى ابن جرير أن رجلاً من أهل البن أصابت أخته فاحثة فأمرَّت الشفرة على أوداجها ، فأحرِكت ، فعلقوْها حق برئت . ثم إن عها انتقل بأهله حق قدم المدينة ، فقرأت القرآن ونسكت ، حتى كانت من أنسك نسائهم ، فغطبت إلى عها ، وكان يكره أن يدلسها ، ويكره أن يغش على ابنة أخيه فأق هر قذكر ذلك له ، فقال عر : لو أفشيت عليها لماقبتك ، إذا أتاك رجل صالح ترضاه فزوجها إياه .

وفي رواية أن عمر قال : أُغَيِرٌ بشأنها ٢ تعدد إلى ما ستر الله فتبديه ، والله لئن أخبرت بشأنها . أحدًا من الناس لأجعلنك نكالاً لأمل الأمصار ؛ بل أنكحها بنكاح العنيفة المسلمة ، وقال عمر : لقد همت الآادع أحدًا أصاب فاحشة في الإسلام أن يتزوج محسنة .

فقال له أبي كمب : ياأمير المؤمنين ، الشرك أعظم من ذلك ، وقد يقبل منه إذا تاب .

ويرى أحمد أن توبة المرأة تمرف بأن تراود عن نفسها .. فإن أجابت ، فتويتها غير صحيحة ، وإن امتنمت فتويتها غير صحيحة ، وإن امتنمت فتويتها صحيحة وقد تابع في ذلك ما روي عن ابن عمر . ولكن أصحاب قالوا (١١) : لا ينبغي لمسلم أن يدعو امرأة إلى الزني ويطلبه منها .

لأن طلبه منها إنما يكون في خلوة ، ولا تحل الخلوة بأجنبية ، ولـو كان في تمليهـا القرآن ، فكيف يمل في مراودتها على الزني ؟

" ثم لا يأمن إن أجابته إلى ذلك أن تعود إلى المصية ، فلا يحل التعرض لمثل هذا لأن التوبة من سائر الذنوب ، وفي حق سائر الذال ، وبالنسبة إلى سائر الأحكام ، على غير هذا الوجه ؛ فكذلك يكون هذا ، وإلى هذا (٦) ذهب الإمام أحمد ، وابن حزم ورجعه ابن تبية وابن القم ، إلا أن الإمام أحمد ضم إلى التوبة شرطاً آخر وهو انتضاء المدة ، فتى تزوجها قبل التوبة أو انقضاء عدتها . كان الزواج فاستا ويفرق بينها ، وهل عدتها ثلاث حيض ، أو حيضة ؟ روايتان عنه .

مذهب الحنفية ، والشافعية ، والمالكية ، أنه يجوز للزاني أن يتزوج الزانية ، والزانية بجوز لها أن تتزوج الزانية ، والزانية بجوز لها أن تتزوج الزاني ، فالزني لا يمنع عندم صحة المقد . قال ابن رشد : وسبب اختلافهم في مفهوم قوله تمالى : ﴿ وَالزانيةُ لا يَنْكِحُها إلا زان أَوْ مُصْرِك وحُرَّمَ ذلك غلى المؤمنين ﴾ .

عل خرج عرج الدّم أو عرج التحريم ؟ وهل الإشارة في قوله تعالى : ﴿ وَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَىٰ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ إلى الزنى أو النكاح ؟

وإنحا صار الجمهور لحمل الآية على النم لا على التحريم ، لما جاء في الحديث : أن رجلاً قـال للنبي عليه الصلاة والسلام : • طلقها ، فقال له :

⁽١) للنق لابن تعامة .

⁽١) أي إلى أنه لا يمل زواج الزائية أو الزاني قبل التوية .

177

إني أحبها . فقال له : « أمسكها » (١) . ثم إن الجوّزين اختلفوا في زواجها في علمها .

فنمه ، مالك ، احترامًا لماء الزوج وصيانة لإختلاط النسب الصريح بولد الزني .

وذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أنه يجوز العقد عليها من غير انقضاء عدة ثم إن الشافعي يجوز العقد عليها و إن كائت حاملاً لأنه لا حرمة لمذا الحل . قال أبو يوسف ، ورواية عن أبي حنيفة .

لا يجوز المقد عليها حتى تضع الحل لئلا يكون الزوج قد سقى ماؤه زرع غيره ونهى رسول الله
 كان توطأ للسبية الحامل حتى تضع) مع أن حلها علوك له .

. فالحامل من الزنى تضع لأن ماء الزاني وإن يكن له حرمة ؛ فاء الزوج محترم فكيف يسوغ له أن يخلطه باء الفجور .

ولأن النبي ﷺ مَّ بلعن الذي يريد أن يطأ أمنه الحامل من غيره وكانت مسبيسه ، مع انقطاع الولد عن أبيه وكونه مملوكًا له .

وقال أبو حنيفة في الرواية الأخرى بصح العقد عليها ، ولكن لا توطأ حتى تضع (٢) .

اختلاف حالة الابتداء عن حالة البقاء:

ثم إن العلماء قالوا : إن المرأة المتزوجة إذا زنت لا ينفسخ النكاح ، وكذلك الرجل ، لأن حالمة الإبتداء تفارق حالة البقاء .

وروى عن الحسن ، وجابر بن عبد الله : أن الرأة المتزوجة إذا زنت يفرق بينها . واستحب أحمد مفارقتها وقال : لا أرى أن يُمسك مثل هذه ، فتلك لا تؤمن أن تقسد فراشه ، وتلصق به ولذا ليس منه .

٨ ـ زواج الملاعنة :

لا يُمل للرجل أن يتزوج للرأة التي لاعنها ، فإنها عرّمة عليه حرمة داعة بعد اللّمان . يقول الله تمالى : ﴿ وَالّمَدِينَ يَرْمُونُ أَزُواجَهُمْ ، ولمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهِداءً إِلاَّ أَنْفُسَهُمْ ، فَشَهَادةً أَحْدِهُمْ أَربَعَ شُهادات بالله إِنَّهُ لَمِنَ المَّادَقِينَ ، ويَسُرأُ عنها المُتَدَابُ أَن تَصْهُدَ أَنْ عَنها إِنَّهُ عَلَيها إِنْ كَانَ مِن الْكَاذِينَ ، ويَسُرأُ عنها المُتَدَابُ أَن تَصْهُدَ أُنْ يَعْمُوادات بالله إِنَّهُ لِمِنَ الْكَاذِينَ ، واقامسَةَ أَنْ غَضَبَ الله عليها إِنْ كَانَ مِن المُعادِقِينَ ﴾ (١٠) .

⁽۱) قال أحد : هذا المديث منكر ، وذكره ابن الموزي في الوضوعات ، وأورد أبو عيد عل هذا المديث أنه خلاف الكتباب والهذة التمورية ، لأن الله إنها أنن في نكاح المصنات خياصة ، ثم أنزل في التبانف آينة اللمان ، ومن رسول الله التغريق بيتها فلا يجتمان أبناً .

ذكف بأشر بالإقدامة على عاهر لا تنتج من أواهما ، والمديث مرسل ، وقال ابن التم عورض بهذا المديث التشاب الأحاديث المكة الصريمة في اللام من تزوج البذايا . (٢) تذبيب السنة : جزم ٢.

زواج المشركة :

اتفق العلماء على أنه لا يحل للسلم أن يتزوج الوثنية ، ولا الزنديقية ، ولا المرتدة عن الإسلام ، ولا عابدة البقر ، ولا المتقدة لمذهجة الإباحة - كالوجودية وتحوها من مقاهب لللاحدة - ودليل ذلك قول الله تسالى : ﴿ ولا تَنْكَحُوا الْمُشْرِكَاتِ حتّى يؤمِنْ ، وَلاَّمة مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكة وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ فَي يَوْمِنُ اللهُ وَلا النَّارِ ، والله يَعْدُولِ الْحَدَّرِينَ حَتَّى يَوْمِنُوا ، وَلَعَبْدَ مُؤْمِنُ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِك وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَوْمِنُوا للهُ عَلَى النَّارِ ، والله يَعْدُول إلى الجنّة وَالْمَغْرة والْفَائِك كَلَا مِن اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ الل

سبب نزول هذه الآية :

١ - قال مقاتل : نزلت هذه الآية في أبي مرثد الفنوي ، وقيل في مرثد ابن أبي مرثد : واحمة كثار بن حصين الفنوي .

بعثه رسول الله بَهِكِيْمُ إلى مكة سرًا ليخرج رجلاً من أصحابه ، وكانت له بمكة امرأة يحبها في الجاهلية ، قالت : الجاهلية ، قالت : فتال لها : إن الإسلام حرَّم ما كان في الجاهلية ، قالت : فتزوجُني قال : حتى أستأذن رسول الله ﷺ .

فأتى رسول الله فأستأذنه ؛ فنهاه عن التزوج بها لأنه مسلم ، وهي مشركة

وروى السُّدي عن ابن عباس رضي الله عنها أن هذه الآية نزلت في عبد الله بن رواحة ، وكانت له أمة سوداء ، وأنه غضب عليها فلطمها . ثم إنه فزع فأتى النبي ﷺ فأخبره خبرها . فقال له النبي ﷺ : • ما هي ياعبد الله ، ؟

قال: هي يارسول الله تصوم وتصلي وتحسن الوضوء، وتشهد أن لا إله إلا الله، وأنسك رسول الله، فقال: « ياعبد الله هي مؤمنة ، قال عبد الله: فوالذي بعثك بالحق لأعتقنها ولأتزوجنها ففعل.

فطعن عليه ناس من المسلمين ؛ فقالوا نكح أمة ؛ وكانوا يريدون أن يَنْكحوا إلى الشركين ويُنكحوه من يُؤمن كالآية .

قال في المغني :

وسائر الكفار غير أهل الكتاب _ كن عبد ما استحسن من الأصفام والأحجار والشجر والحيوان _ فلا خلاف بين أهل العلم في تحريم نسائهم ونبائحهم . قال : والمرتدة يحرم نكاحها على أي دين كانت .

⁽١) سورة النور آية : ١ - ٧ - ٨ - ١ .

زواج نساء أهل الكتاب

يمل للسلم أن يتزوج الحرة من نساء أهل الكتباب لقول الله تصالى : ﴿ اليَوْمُ أَحِلَ لَكُمُ الطَّيْبَاتَ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتبابَ حِلَّ لَكُمْ ، وطعامْكُمْ حِلَّ لَمُمْ ، والْمُحْصَنَساتَ مِنَ الْمُؤْمِسَاتِ ، والْمُحْصَنَفات مِنَ الذينَ أُوتُوا الكِتابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ، إذا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورِهُنَّ مُحْمِنِين غَيْرَ مُسِافِعِينَ ولا مُتَّخذي أَخُدان ﴾ .

قال ابن المنذر : ولا يصح عن أحد من الأوائل أنه حرَّم ذلك وعن ابن عمر أنه كان إذا سئل عن زواج الرجل النصرانية أو اليهودية قبال : وحرم الله للشركات على للوَّمنين ، ولا أعرف شيًّا من -الإشراك أعظم من إن تقول المرأة ، ربَّها عيسى ، أو عبد من عباد الله .

قال القرطي : قال النحاس :

وهذا قول خارج عن قول الجاعة الذين تقوم بهم الحجة . لأنه قد قـال بتحليل نكاح نساء أهل الكتاب من الصحابة والتابعين جاعة ؛ منهم عثان ، وطلحة ، وابن عباس ، وجابر ، وحذيفة .

ومن التابمين سعيد بن للسيَّب ، وسعيد بن جبير ، والحسن ، ومجاهد ، وطاووس ،. وعكرمة ، والشمى ، والضحاك ، وققهاء الأمصار .

وَلا تمارض بين الآيتين ، فإن ظاهر لفظ ه الشرك ، لا يتناول أهل الكتاب لقول الله تمالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ الله تمالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ الله يَنْ الله لَكِتَابِ وَالْمُثْمِرِينَ مُنْفَكِّينَ حَتَى تَأْلَيْهُمُ الْمَيَّنَة ﴾ .. ففرق بينهم في الله عنه نائلة بنت الفرافصة الكليفة في الله الله الله عنه نائلة بنت الفرافصة الكليفة النسرانية ، وأسلت عنده .

وتزوج حـذيفـة يهوديـة من أهل للـدائن . سئل جـاير عن نكاح اليهوديـة والنصرانيـة فقـال : تزوجنا بهن زمن الفتح مع سعد بن أبي وقاص .

كراهة الزواج منهن:

والزواج بهن ـ وإن كان جائزًا ـ إلا أنه مكروه . لأنه لا يُؤمّنُ أن عيل إليها فتفتنه عن الدين ، أو يتولى أهل دينها . فإن كانت حربية (١) . فالكراهيه أشد ، لأنه يكثر سواد أهل الجرب ويرى بمض العلماء حرمة الزواج من الحربية .

⁽١) الحربية : المقهة في خير ديار الإسلام .

فقد سئل ابن عباس عن ذلك فقال لاتحل ، وتلاقول الله عزوجل : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بالله ولا بالهَوْم الآخِرِ ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دِينَ الحَقّ ، مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا . الْكِتَابَ ، حتّى يَعْطُوا الجِزْيَةُ عَلَى يَدِ وقَمْ صَاغِرُونَ ﴾ .

قال القرطبي : وسمع بذلك إبراهم النخمي فأعجبه .

حكمة إباحة التزوج منهن :

وإقا أباح الإسلام الزواج منهن لزيل الحواجز بين أهل الكتساب وبين الإسلام . فيان في الزواج الماشرة والخالطة وتقارب الأشرِ بعضها ببعض ، فتُتاح الفُرَس لدراسة الإسلام ، ومعرفسة حقىائق. ومبادئه ومُثَلِه .

فهو أسلوب من أساليب التقريب الماليِّ بين المسلين وغيرهم من أهل الكتاب ، ودعايــة للهــدي ودين الحق .

فعلى من يبتغي الزواج منهن أن يجمل ذلك غاية من غاياته ، وهدفًا من أهدافه .

الفرق بين المشركة والكتابية (١) :

وللشركة ليس لها دين يحرّم الخيانة ، ويوجب عليها الأمانة ، ويـأمرهـا بـالخير وينهـاهـا عن الشر ، فهي موكولة إلى طبيعتها وما تربّت عليه في عشيرتها ، وهو خرافات الوثنية وأوهامها وأمـانيّ الشياطين وأحلامها ، تخون زوجها وتفسد عقيدة ولدها .

فإن ظل الرجل على أعجابه بجالمًا كان ذلك عونًا لما على التوغل في ضلالمًا وإضلالمًا .

وإن نبا طرفه عن حسن الصورة ، وغلب على قلبه استقباح تلك السريرة ، فقد تُنفَّس عليه التَّمتع بالجال ، على ما هو عليه من سوء الحال . أما الكتابية فليس بينها وبين المؤمن كبير مباينة .

فإنها تؤمن بالله وتعبده ، وتؤمن بالأنبياء ، وبالحياة الأخرى وما فيها من الجزاء ، وتدين بوجوب عمل الخير وتحريم الشر .

والفرق الجوهري العظيم بينها ؛ هو الإيان بنبوة عجد على . والذي يؤمن بالنبوة العامة لا ينعه من الإيان بنبوة خاتم النبيون إلا الجهل با جاء به . وكونه قد جاء بثل ما جاء به النبيون وزيادة اقتضتها حال الزمان في ترقيه ، واستعداده لأكثر مما هو فيه ، أو المائدة والجاحدة في الظاهر ، مع الاعتقاد في الباطن وهذا قليل ـ والكثير هو الأولى .

ويوشك أن يظهر للرأة من معاشرة الرجل أحقية دينه وحسن شريعته والوقوف عن سيرة من

⁽۱) النار : جـ٢ص٢٥٠٠٠٠ .

جاء بها ، وما أيده الله تعالى به من الآيات البيّنات ، فيكل إيانها ويصح إسلامها ، وتؤتي أجرها مرتبن إن كانت من الحسنات في الحالين .. انتهى .

زواج الصابئة :

الصابئون هم قوم بين الجوس ، واليهود ، والنصاري ، وليس لمم دين .

قال الجاهد : وقيل م فرقة من أهل الكتاب يقرؤون الزبور . وهن الحسن أنهم قوم يمبدون المائكة .

وقال عبد الرحمن بن زيد:

م أهل دين من الأدبان ، كانوا بجزيرة للوصل يقولون : لا إله إلا ألله ، وليس لهم عمل ، ولا كتباب ، ولا نهي ، إلا قول لا إله إلا ألله ، قال : ولم يؤمنوا برسول . فن أجل ذلك كان للشركون يقولون لأصحاب النبي يَأْلِكُم . • هؤلاء الصابئون ، يشبّهونها بها في قول لا إله إلا ألله » .

قال القرطبي : والذي تحصل من مذهبهم فيا ذكره بعض العلماء أنهم موَّحِدون ، ويمتقدون تأثير النجوم وأنها فاطة .

واختار الرازي: أنهم قوم يعبدون الكواكب؛ عمن أن الله جعلها قبلة للعبادة والدعاء ، أو عمن أن الله فرض تدبير أمر هذا العالم إليها . وبناء على هذا اختلف أنظار الفقهاء في حكم التزوج منهم فنهم من رأى أنهم أصحاب كتاب دخلمه التحريف والتبديل ، فسوى بينهم وبين اليهود والنصارى ، وأنهم بمتنى هذا يصح الزواج منهم لقول الله عز وجل : ﴿ اليّومَ أُحِلُ لكُمُ الطّيباتُ ، وَطَعَامُ اللّهِ عَلَى اللّهُ مَنْ النّهُ مِنْ النّهِ وَالمُعسَناتُ وَطَعَامُ اللّهِ عَلَى اللّهُ مِنْ النّهُ مِنْ النّهُ عَلَى اللّهُ مِنْ النّه الله عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ا

هذا مذهب أبي حنيفة وصاحبيه . ومنهم من تردد ، لمدم معرفة حقيقة أمرهم فقالوا : إن وافقوا اليهود والنصارى في أصول الدين من تصديق الرسل والإيمان بالكتب ـ كانوا منهم وإن خالفوهم في أصول الدين لم يكونوا منهم ، وكان حكهم حكم عبّاد الأوثان . وهذا هو الروي عن الشافعية والحنابلة .

زاوج الجوسية (١) :

قال ابن للنفر: ليس تحرج نكاح الجوس وأكل فبالحهم متفقًا عليه . ولكن أكثر أهل العلم عليه ، لأنه ليس لهم كتاب ، ولا يؤمنون بنبوة ، ويعبدون النار وروى الشافعي أن حر ذكر

⁽١) الجوس : هم عيدة النار .

الجوس فقال : منا أدري كيف أصنع في أمره ؟ فقنال لنه عبند الرحمن بن عوف : سمعت رسول الله على المتاب . على الكتاب . * على الكتاب . • على على الكتاب . • على ال

وسئل الإمام أحمد : أيصح على أن المجوس كتابًا ؟ فقال : هذا باطل ، واستعظمه جمئًا . ودهب أبو ثور إلى حِلَّ التروج بالجوسية ، لأنهم يُقرَّون على دينهم بالجزية كاليهود والنصارى .

الزواج عن لهم كتاب غير اليهود والنصاري:

ذهبت الأحناف إلى أن كل من يعتقد دينًا مهاريًا ، وله كتاب منزل ، كصحف إبراهم ، وشيث ، وزيور داود ، عليهم السلام ، يصح الزواج منهم وأكل ذبائحهم مالم يشركوا ، وهو وجه في مذهب الحنابلة ، لأنهم تسكوا بكتاب من كتب الله فأشبهوا اليهود أو النصارى ، مذهب الشافعية ، ووجه عند الحنابلة : أن لا تحل منكاحتهم ، ولا تؤكل ذبائحهم لقول الله تعالى : ﴿ أَنْ تَتُولُوا إِنّا أَنْوَلُ اللّهِ تَعَالَى اللّهِ تَعَالَى اللّهِ عَلَى طَائِقَتَيْنِ مَنْ قَبْلُنَا ﴾ .. الآية .

ولأن تلك الكتب كانت مواحظ وأمثالاً لا أحكام فيها ، فلم يثبت لها حكم الكتب المقتلة على الأحكام .

زواج المعامة بغير المسلم:

أَجِع الملاء على أنه لا يحل للسلمة أن تتزوج غير الملم ، سواء أكان مشركسا أو من أهل الكتاب . ودليل ذلك أن الله تمالى قال : ﴿ يَمَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إذا جَاءَكُمُ المؤمِناتُ مُهاجراتِ فامُتعبِنُوهُنَّ ، الله أَعَلَمُ وإيانِهِنَّ ، فإنْ عَلِمُتَمَّوهُنَّ مُؤمِناتُ فلا ترجعوهُنَّ إلى الكُفَّار ، لا هُنَّ حِلُّ فَمُعْ ولا قَرْجعوهُنَّ إلى الكُفَّار ، لا هُنَّ حِلُّ فَمُ ولا هُمُ يَعلُونَ هُنَّ ﴾ (١) .

وحكة ذلك أن للرجل حتى القوامة على زوجته ، وأن عليها طاعته فها يأمرها بـه من معروف ، وفي هذا معنى الولاية والسلطان عليها . ما كان لكافر أن يكون له سلطان على مسلم أو مسلم .

يتول الله تعالى : ﴿ وَلَنْ يَجْعَلَ الله لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُومَنِينَ سَبِيلاً ﴾ .

ثم إن الزوج الكافر لا يعترف بدين للسامة ؛ بل يكذب بكتابها ، ويجدد رسالة نبيها ؛ ولا يكن لبيت أن يستقر ولا لحياة أن تستر مع هذا الخلاف الواسع والبَوْن الشاسع . وعلى المكس

⁽١) أي حقن معاثهم وإقرارهم على الجزية .

 ⁽۲) في هذه الآية أمر الله المؤمنين إذا جاءم النساء مهاجرات أن يتحتوهن قبان طوهن مؤمنات قلا يرجموهن إلى الكفار ،
 لا هن حل لم ولا هم يعلون لمن .

ومنى الإمتحان أن يَسألوهن عن سبب ما جاء بين ، هل خرجن حبًا في الله ورسوله وحرمًا على الإسلام 1 فإن كان ذلك كذلك قبل ذلك منهن .

erted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

176

من ذلك المسلم إذا تزوج بكتابية ، فإنه يمترف بدينها ، ويجمل الإيان بكتابهـا وينبيهـا جزءًا لا يتم إيمانه إلا به .

١٠ ـ الزيادة على الأربع:

يحرم على الرجل أن يجمع في عصته أكثر من أربع زوجات في وقت واحد ، إذ أن في الأربع الكفاية ، وفي الزيادة تفويت الإحسان الذي شرعه الله لصلاح الحياة الزوجية ، والدليل على ذلك قول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ حُفْتُمُ اللهُ تَقْسِطُوا (٣) فِي اليَسَامَى فَانْكِحُوا مَسا(٣) طَسَابَ لَكُمْ مِنَ النَّسَامِ ، مَثْفَى وَثلاثَ وَرُبَاعَ ، فَإِن خِفْتُمُ أَلا تَقْسِلُوا قواحِيّة أو ما مَلْكَتُ أَيْمَانُكُمْ ، ذَلِكَ أَذَنَى أَلاَ تَقْسِلُوا فَواحِيّة أو ما مَلْكَتُ أَيْمَانُكُمْ ، ذَلِكَ أَذَنَى أَلاَ تَقْسِلُوا فَواحِيّة أو ما مَلْكَتُ أَيْمَانُكُمْ ، ذَلِكَ أَذَنَى أَلاَ تَقْسِلُوا فَواحِيّة أو ما مَلْكَتُ أَيْمَانُكُمْ ، ذَلِكَ أَذَنَى أَلاَ تَقْسِلُوا فَواحِيّة أو ما مَلْكَتُ أَيْمَانُكُمْ ، ذَلِكَ أَذَنَى أَلاَ

سبب نزول هذه الآية:

روي البخاري ، وأبو داود ، والنسائي ، والترمذي ، عن عروة بن الزبير : أنه سأل عائشة زوج النبي على النبي على النبي على النبي على الله تمالى : ﴿ وَإِن خَفَتُم أَلَا تُقُسطُوا فِي اليسّامى في انكحوا ما طباب لكم من النّساء ﴾

فقالت مهاابن أختي ، هي اليتية تكون في حجر وليّها فتشاركه في ماله ، فيمجبه مالها وجمالها ، فيريد وليّها أن يتزوجها بغير أن يقسط في صداقها ، فيمطيها مثل ما يمطيها غيره ، فَنُهُوا أن ينكحوهن إلا أن يَقْسِطُوا لهن ، ويبلغوا بهن أعلى سُنتّهِن من الصداق ، وأمروا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن ، قال عروة ، قالت عائشة :

ثم إن الناس استفتوا رسول الله يَهِيَّةِ بعد هذه الآية فيهن ، فأنزل الله عز وجل : ﴿ يَسْتَفُتُونَكَ في النساءِ ، قُسل الله يُفْتِيكُم فيهنَّ ، وصايَتُل علَيْكُمْ في الكتساب في يَتسامَى النَّساءِ الْسَاكَّةِ لا تُؤتُّونَهُنَّ ما كُتِبَ هُنَّ ، وقَرْغيون أَنْ تَنْكحوهنَّ ﴾ ..

قالت : والذي ذكر الله أنه يتلى عليهم في الكتاب الآية الأولى التي قال الله سبحانه بها . ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَن لا تُصْطِعُوا في اليَسّام .. ﴾ وقول الله عز وجل في الآخرى : ﴿ وَتَرْغُبُونَ أَنْ تَنْكُعُوا مَاطَابَ لَكُمْ مِنَ النّساء .. ﴾ وقول الله عز وجل في الآخرى : ﴿ وَتَرْغُبُونَ أَنْ تَنْكُعُوهُنْ ﴾ .

هي رغبة أحدكم عن تيته التي تكون في حجره حين تكون قليلة المال والجال . فنُهوا أن ينكحوا

 ⁽١) خفتم ! أي ظلب على ظنكم التصور في الفسط ثليتية قاعداوا عنها إلى غيرها ، وليس لمفا القيد مفهوم ، فقد أجمع المسلمون
 على أن من لم يخف الفسط في اليتامى فله أن يكروج أكثر من واحدة ، ائتنين أو ثلاثًا أو أربعًا كن خاف .

⁽٢) تقطوا : تعللوا . من ، أقبط ، إذا عدل و ، قبط ، إذا ظلم .

 ⁽٢) ما : بمن من : أي من طاب .
 (١) أدنى ألا تعزلوا : أي أقرب ألا تيلوا من الحق وتجوروا .

من رغبوا في مالها وجمالها من يتسامى النسساء ؛ إلا بىالقسيط من أجل رغبتهم إن كن قليلات المال والجال .

معنى الآية:

ويكون معنى الآية على هذا أن الله سبحانه وتعالى يخاطب أولياء اليشامى فيقول: (إذا كانت اليتية في حجر أحدكم وتحت ولايشه ، وخاف ألا يعطيها مَهْرَ مثلها فَلْمدل عنها إلى غيرها من النساء ، فإنهن كثيرات ، ولم يُفيَّق الله عليه فأحل له من واحدة إلى أربع) .

فإن خاف أن يجور إذا تزوج أكثر من واحدة فوجب عليه أن يقتصر على واحدة أو ما ملكت يمينه من الإماء .

إفادتها الاقتصار على الأربع:

قال الشافعي : وقد دلت سنة رسول الله على المبينة عن الله أنه لا يجوز لأحد غير رسول الله على الشاء عن الله على عن أكثر من أربع نسوة ، وهذا هو الذي قاله الشافعي جميع عليه بين العلماء ، إلا مما حكى عن طائفة من الشيمة يجوز الجمع بين أكثر من أربع نسوة ، وقال بعضهم بلا حصر .

وقد يتسك بمضهم بنمل رسول الله يَكِانِي في جمه بين أكثر من أربع إلى تسم كا ثبت في الصحيح. وقد رداع عن المعلم وقد رد الإمام القرطبي على هؤلاء فقال: إعلم أن هذا المدد و مثنى » وه ثلاث » وه رياع » لا يسلل على إباحة تسم كا قاله من بَمَد فهمه للكتاب والسّنة ، وأعرض عما كان عليه سلف هذه الأمة ، وزم أن الواو جامعة .

وعضَّد ذلك النبي نكح تسمًّا ، وجع بينهن في عصته ، والذي صار إلى الجهالة ، وقال هذه المقالة ؛ الرافضة وبمض أهل الظاهر ، فجعلوا د مثق ، مثل اثنين اثنين . وكذلك ثُلاث ، ورُياع .

وذهب بعض أهل الظاهر أيضًا إلى أقبح منها ، فقالوا بإباحة الجمع بين ثماني عشرة تمسكًا منه بـأن العدد في تلك الصبغ ينيد التكوار ، والواو للجمع .

فجمل مثنى بمنى اثنين اثنين ، وكذلك ثلاث ورُباع .

وهذا كله جهل باللَّمان (١) والسنة ، وهالفة لإجماع الأمة ، إذ لم يسبع عن أحد من الصحابة ولا التابعين أنه جمع في عصبته أكثر من أربع .

وأخرج مالك في الموطأ ، والنسائي ، والدراقطني ، في سننها أن النبي عَلَيْ قال لفيلان بن أمية الثقفي وقد أسلم وتحته عشره نسوة : « اختر منهن أريشا ، وفيارق سائرهن » . وفي كتباب أبي داود

⁽١) أللبان : اللغة .

عن الحارث بن قيس قال : أسامت وعندي ثمان نسوة ، فذكرت ذلك للنبي على فقال ، اختر منهن أربقا ، . . "

وقال مقاتل : إن قيس بن الحارث كان عنده غماني نسوة حرائر ، فلما نزلت الآيمة أمره رسول الله على أن يطلق أربعًا ، ويُمسك أربعًا ، كذا قال قيس بن الحارث . والصواب أن ذلك كان حارث بن قيس الأمدي كا ذكر أبو داود .

وكذا روى و محد بن الحسن » في كتباب « السّير الكبير » أن ذلك كان حبارث بن قيس ، وهو للمروف عند الفقهاء .

وأما ما أبيح من ذلك للني كالم فذلك من خصوصياته .

وأما قوام : إن الواو جامعة ، فقد قيل ذلك ، لكن الله تعالى خاطب العرب بـأفسع اللفـات . والعرب لا تدع أن تقول تسعة ، وأن تقول الثين وثلاثة ، وأربعة .

وكذلك تستقبح بمن يقول أحط فلانًا أربعة ، ستة ، غانية ، ولا تقول : غانية عشر

و إِمَّا الواو في هنا للوضوع بـ لل ، أي انكحوا ثلاثة بـ لاَّ من مثنى ، ورياحًا بـ لاَّ من ثلاث ، ولذلك عطف بالواو ولم يعطف بـ « أو » .

ولوجاء بـ • أو ، لجاز ألا يكون لصاحب للثن ثُلاث ، ولا لصاحب الثُّلاث رباء .

وأما قولهم : إن مثنى تقتضي اثنين ، وثالات ثالاتًا ، ورياع أريمًا فتحكم بما لا يوافقهم أهل اللسان عليه ؛ وجهالة منهم .

وكذلك جهله الآخرون لأن مثنى تقتض اثنين اثنين ، ثلاث : ثلاثًا ثلاثًا : ورُباع : أربقًا أربقًا . ولم يعلموا أن اثنين اثنين ، وثلاثًا ثلاثًا وأربقًا أربقًا ، حصر للمدد ومثنى وثلاث ورُباع بخلانها .

ففي العدد للعدول عند العرب زيادة معنى ليست في الأصل . وذلك أنها إذا قبالت : جاءت الحيل مثنى، إغا تعني بذلك اثنين اثنين، أي جاءت مزدوجة. قال الجوهري: وكذلك معدول العدد.

وقال غيره فإذا قلت : جاملي قوم مثنى أو ثُلاث ، أو أحاد ، أو عشار ، فإنما تريد أنهم جماموك واحدًا واحدًا ، أو اتنين اثنين ، أو ثلاثة ثلاثة ، أو عشرة عشرة .

وليس هذا للمنى في الأصل لأنك إذا قلت : جامني قوم ثلاثة ثلاثة ، أو قوم عشرة عشرة ، فقد حصرت عند القوم بقولك ثلاثة وعشرة فإذا قلت جاموني ثناء ورباع فلم تحصر عنتهم ، وإنما تريد أنهم جاؤوك اثنين اثنين ، أو أريمة أريمة ، سواء كثر عندم أو قبل في هذا الباب . فقضرهم كل سيفة على أقل ما تقضيه بزعهم تحكم . انتهى .

وجوب العدل بين الزوجات :

أباح الله تصدد الزوجات وقصره على أربع ، وأوجب الصدل بينهن في الطحام والكسوة وللبيت (١) ، وسائر ما هو مادي من غير تفرقة بين غنية وفقيرة ، وعظية وحقيرة ، فإن خاف الرجل الجور وعدم الوفاء بحقوقهن جيمًا حرم عليه الجمع بينهن ، فإن قدر على الوفاء بحق ثلاث منهن دون الرابعة حرم عليه المقد عليها . وكذلك من خاف الجور بزواج الثانية حرمت عليه لقول الله تمالى : ﴿ فَانْكُمُوا ما طَابِ لَكُمُ مِنَ النَّاسَة مِنْ وَلَلاتُ وَرِبًا ع ، فإن خِفْتُمُ الا تُعْدلوا فواحدة أوْ مِا ملكت إيمانكم ، الحديث .

ومن أبي هريرة أن النبي عَلِيَّ قال : « من كانت له أمراتان فال إلى إحداها جاء يوم القياسة وشقه ماثل » رواه أبو داود ، والترمذي ، والنسائي وابن ماجه . ولا تعارض بين ما توجبه الله من المدل في هذه الآية وبين ما نضاه الله في الآية الأخرى من سورة النساء وهي : ﴿ وَلَنْ تستطيعوا أَنْ تُعْدِلُوا بِينِ النّساء ولا عَلْمُ اللّهِ لَا تَعْدِلُوا كُنْ المَيْلُ فَتَدُروها كَالُمُلْقة .. ﴾ .

فإن المدل الطلوب هو المدل الظاهر المقدور عليه وليس هو المدل في المودة وأغمبة ، كُإن ذلك لا يستطيعه أحد ، بل المدل المنفى هو المدل في الحبة والمودة والجاع .

قال عمد بن سيرين: سألت عبيدة عن هذه الآية فقال: هو الحب والجماع. قال أبو بكر بن العربي:
وصدق ، فإن ذلك لا علكه أحد إذ قلبه بين أصبعين من أصابع الرحن يصرفة كيف يشاء ،
وكذلك الجماع فقد ينشط للواحدة مالا ينشط للأخرى ، فإذا لم يكن ذلك بقصد منه فلا حرج عليه
فيه ، فإنه مما لا يستطيمه ، فلا يتماق به تكليف ، وقالت عائشة : كان رسول الله وكافي يقسم
فيعدل ، ويتول : « اللهم هذا قسمي فها أملك ، فلا تلني فها قلك ولا أملك ، قال أبو داود : يعني
القلب .

رواء أبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، وقال التطبابي في هذا دلالة على توكيد وجوب القسم بين الضرائر والحرائر ، وإنما المكروه في الليل ، هو ميل المشرة الذي يكون معه بخس الحق ، دون ميل القلوب ، فإن القلوب لا تقلك ، فكان رسول الله علي يسوّي في القسم بين نسائه ويقول ؛ و اللهم هذا قسمي .. ، الحديث ،

وفي هذا نزل قوله تمالى : ﴿ وَلِن تُستَعْلِيمُوا أَنْ تَعْلِمُوا بِينَ النَّاءَ وَلَوْ حَرَصَتُم ، فلا تَملُوا كل الميل فتذروها كالملقة ﴾ .

⁽١) أي يبيت عند الواحدة مقدار ما يبيت عند الأخرى .

erted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

MY

وإذا سافر الزوج ظه أن يصطحب من شاء منهن وإن أقرع بينهن كان حسنًا ، ولصاحبه الحق في القسم أن تنزل عن حقها ، إذ أن ذلك خالص حقها ، فلها أن تهيه لفيرها .

من عائشة رضي الله عنها قبالت : كان رسول الله عليه إذا أراد سفرًا أقرع بين نسائه ، فأيتهن خرج سها خرج بها معه وكان يقسم لكل أمرة منهن يومها ، غير أن سودة بنت زمسة وهبت يومها المائشة (١).

حق المرأة في اشتراط عدم الزواج عليها :

كان الإسلام قيد التمدد بالقدرة على المدل ، وقصره على أربع ، فقد جمل من حق المرأة أو وليها أن يشترط ألا يتزوج الرجل عليها . فلو شرطت الزوجة في عقد الزواج على زوجها ألا يتزوج عليها صح الشرط ولزم . وكان حق فهنج الزواج إذا لم يف لها بالشرط ، ولا يسقط حقها في الفسخ إلا إذا أسقطته ، ورضيت بمخالفته . وإلى هذا ذهب الإمام أحد ، ورجحه ابن تهية ، وابن القم . إذ الشروط في الزواج أكبر خطرًا منها في البيع والإجارة ، ونحوهما . فلهذا يكون الوفاء بما التزم منها أوجب وأكد . واستدلوا لذهبهم هذا بما يأتي :

١ ـ عسا رواه البخساري ، ومسلم .. أن رسول الله علي قسال : • إن أحق الشروط أن تُوفوا
 ما استحلام به الفروج » .

٧ - ورويا عن عبد الله بن أبي مُليّكة أن اللسور بن عرمة حدثه أنه سمع رسول الله بَهِ على المنبر يقول : و إن بني هشام بن المنبرة استأذنوني أن يُنكحوا ابنتهم من علي بن أبي طالب ، فلا آذن لم م لا آذن ، ثم لا آذن إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي وينكح ابنتهم ، فإنما ابنتي بضمة مني ، يريبني ما أرابها ، ويؤذيني ما أذاها ، وفي رواية : و إن فاطمة مني وأنا أتخوف أن تفتن في دينها » .

ثم ذكر صهرًا له من يني عبد شمس فأثنى عليه في مساهرته إياه و فأحسن ، قال : و حكّني فمستقني ، ووعدني فوفي في ، وإني لست أحرم حلالاً ، ولا أحل حرامًا ولكن والله لا تجتم بنت رسول الله وينتُ عدوالله في مكان واحداًبدًا » .

حشره الزوجية كا تجري بل حقوق الأموال . ولتق أكثر أهل العلم على أن للرأة التي يغرج بها في السفر لا تحتسب طبها أفإك للدة للبواق ، ولا يفلس بما فاتهن من أيام النبية إذا كان خروجها بقرطة .

زم بعض أهل المر أن عليه أن يولي للبواقي ، ما فاجن أيام غيث حق يساوينها في المط .

رم بعض عص سم بن حيب بن يوي سيري . حيث الم الم واقعل الأول أول لاجتاع مامة أهل المام مليه ، ولأنها إلى الأنت بزيادة المط بما ياستها من مثقة السفر وتعب اللبيء

الوفاء بالشرط ، ومتى تزوج عليها فلها النسخ .

ووجه تغمن الحديث لذلك أنه على أخبر أن ذلك يؤذي فاطمة رضي الله عنها ، ويريبها ، وأنه يؤذيه على ويريبه .

ومعلوم قطمًا أنه عَلَيْكُ إِمَّا رُوِّجه فاطمة رضي الله عنها على ألاّ يُؤذيها ، ولا يريبها ، ولا يؤذي أباها عَلَيْ ولا يريبه ، وإن لم يكن هذا مشروطًا في صلب العقد ، فإنه من للعلوم بالضرورة أنه إنما دخل طيه .

وفي ذكره ﷺ صهره الآخر وثنائه عليه بأنه حثثه فصدقه ووعده فوفى لـه ، تعريض بعلي رضي الله عنـه وتبييج لـه على الاقتـداء بـه ، وهـذا يشعر بـأنـه قـد جرى منـه وعـد لـه بـأنـه لا يريبهـا ولا يؤذيها ، فهيجه على الوفاء له ، كا وفي له صهره الآخر .

فيؤخذ من هذا الشروط عرفًا كالمشروط لفظًا ، وأن عدمه علك الفسخ لمشترطه ، فلو فرض من عهادة قوم أنهم لا يخرجون نسساءهم من ديسارهم ولا يمكنون الزوج من ذلسك البشة . واسترت عادتهم بذلك ، كان كالمشترط لفظًا ، وهو مطرّد على قواعد أهل للدينة .

وقواعد أحمد رحمه الله ، أن الشرط العربي كاللفظي سواء ، ولمنا أوجبوا الأجرة على من دفع ثوبه إلى خمّال ، ولم المؤلف المؤلف المؤلف المؤلف المؤلف المؤلف المؤلف المؤلف واستخدم من يفسله ممن عادته أن يفسل بالأجرة ونحو ذلك ، ولم يشترط لهم أجرة ، أنه يلزمه أجرة المثل .

وعلى هذا فلو فرض أن المرأة من بيت لا يتزوج الرجل على نسائهم ضرة ، ولا يكتنونه من ذلك ، وعادتهم مسترة بذلك كان كالمشروط لفظا .

وعلى هذا فسيدة نساء المالمين ،وابنة سيد ولد آدم أجمين ، أحق النساء بهذا ، فلو شرطه على في صلب العقد كان تأكينا لا تأسيسًا ، وفي منع علي من الجمع بين ضاطمة رضي الله عنها وبين بنت أبي جهل حكم بديمة ، وهي أن المرأة مع زوجها في درجة تبع له ، فإن كانت في نفسها ذات درجة عالية وزوجها كذلك ، كانت في درجة عالية بنفسها وبزوجها ، وهذا شأن فاطمة وعلي رضي الله عنها .

ولم يكن الله عز وجل ليجعل ابنة أبي جهل مع فاطمة رضي الله عنها في درجة واحدة لا بنفسها ولاتبضاً ، وبينها من أأمرق سابينها ، فلم يكن نكاحها على سيدة نساء العسالين مستحسنًا ، ولاشرعًا ولا قدرًا ، وقد أشار ﷺ إلى هذا بقوله : « والله لا تجتع بنت رسول الله وبنت عدو الله في مكان واحد أبدأ » . فهذا إما أن يتناول درجة الأخر بلفظه أو إشارته .. انتهى .

وقد تقدم رأي الفقهاء في اشتراط مثل هذا الشرط وغوه بما فيه منفعة للرأة ، فليرجع إليه .

حكة التعدد:

١ ـ من رحمة الله بالإنسان وفضله عليه أن أباح له تعدد الزوجات ، وقصره على أريم .

فللرجل أن يجمع في عصته في وقت واحد أكثر من واحدة ، بشرط أن يكون قادرًا على المدل بينهن في النفقة والبيت كا تقدم .

فإذا خاف الجور وعدم الوفاء بما عليه من تبعات حُرم عليه أن يتزوج بأكثر من واحدة .

بل إذا خـاف الجور بمجزه عن القيـام بحق المرأة الواحـدة حرم عليـه أن يتزوج حتى تتحقـق لـه ﴿ القدرة على الزواج (١) .

وهذا التمدد ليس واجبًا ولا مندويًا ، وإنا هو أمر أباحه الإسلام ، لأن ثمة مقتضيات عرانية وضرورات إصلاحية لا يجمل بشترع إفغالها ولا ينبغي له التفاضي عنها .

٧ _ ذلك أن للإسلام رسالة إنسانية عليًا كأف المسلون أن ينهضوا به ، ويقوموا بتبليغها للناس .

وم لا يستطيعون النهوض بهذه الرسالة إلا إذا كانت لهم دولة قوية ، قد توفر لها جميع مقومات الدولة : من الجندية ، والعلم ، والصناعة ، والزراعة ، والتجارة ، وغير ذلك من المشاصر التي يتوقف عليها وجود الدولة وبقاؤها مرهوية الجانب نافذة الكلمة قوية السلطان .

ولا يتم ذلك إلا بكثرة الأفراد ، بحيث يوجد في كل مجال من الجالات النشاط الإنساني عدد وفير من العاملين . ولهذا قيل : « إنما العزة للكاثر » .

وسبيل هذه الكثرة إنما هو الزواج للبكر من جهة ، والتعدد من جهة أخرى .

ولقد أدركت الدول الحديثة قية الكثرة العددية وآشارها في الإنتاج ، وفي الحروب ، وفي سعة النفوذ ، فعملت على زيادة عدد السكان بتشجيع الزواج ومكافأة من كثر نسله من رصاياها لتضن القوة وللنمة .

ولقد فطن الرحالة الألماني و بول أخميد ، إلى الخصوبة في النسل لدى للسلمين ، واحتبر ذلك عنصرًا من عناصر قوتهم فقال في كتباب و الإسلام قوة الغد ، الذي ظهر سنة ١٩٣٦ : إن مقومات القرى في الشرق الإسلامي ، تتحصر في عوامل ثلاثة :

١ - في قوة الإسلام • كدين » وفي الاعتقاد به ، وفي مثله ، وفي تأخيه بين مختلفي الجنس ،
 واللون ، والثقافة .

٧ - وفي رفرة مصادر الثروة الطبيعية في رقعة الشرق الإسلامي الذي عند من الحيط الأطلس ،

⁽١) يراجع حكم الزواج من هذا الكتاب .

على حدود مراكش غربًا إلى الحيط الهادي ، على حدود أندونيسيا شرقًا .

وتشيل هذه للصادر المديدة لوحدة اقتصادية سلية قوية ولاكتفاء ذاتي ، لا يدع المسلمين في حاجة مطلقًا إلى أوروبا أو غيرها إذا ما تقاربوا وتعاونوا .

٣ - وأخيرًا أشار إلى العامل الثالث وهو: خصوية النسل البشري لدى للسلمين ، عما جعل قوتهم
 المددية قوة متزايدة ، ثم قال :

فإذا اجتمت هذه القوى الثلاث فتآخى للسلمون على وحدة العقيدة ، وتوحيد الله ، وفطت ثروتم الطبيعية حاجة تزايد عددم ، كان الخطر الإسلامي خطرًا منذرًا بفناء أوروبا ، وبسيادة عالمة في مركز العالم كله » .

ويقترح د بول اثنيت ، هذا _ بعد أن فعل هذه العوامل الشلاشة ، عن طريق الإحصاءات الرسمية ، وهما يعرفه . عن جوهر العقيدة الإسلامية ، كا تبلورت في تباريخ للسلمين وتباريخ ترابطهم وزحفهم لرد الإعتداء عليهم .

د أن يتضامن الغرب للسيحي _ شمويًا وحكومات _ ويعيدوا الحرب الصليبية صورة أخرى ملائمة للمصر ، ولكن في أسلوب نافذ حام ، (۱) .

٣ ـ والدولة صاحبة الرسالة ، كثيرًا ما تتمرض لأخطار الجهاد فتفقد عددًا كبيرًا من الأفراد ، ولا يد من رعاية أرامل هؤلاء الذين استشهدوا ، ولا سبيل إلى حسن رعايتهم إلا بتزويجهن . كا أنه لا مندوحة عن تمويض من فقدوا ، وإنما يكون فلك بالإكشار من النسل ، والتعدد من أسباب الكثرة .

٤ - قد يكون عدد الإناث في شعب من الشعوب أكثر من عدد الذكور ، كا يحدث عادة في أعقاب الحروب ، بل تكاد تكون الريادة في عدد الإناث مطردة في أكثر الأم ، حتى في أحوال السلم ، نظرًا لما يعانيه الرجال غالبًا من الاضطلاع بالأعمال الشاقة التي تجمع بحسوى السن عند الرجال أكثر من الإناث .

وهذه الزيادة توجب الثمدد ، وتفرض الأخذ به لكفالة المدد الزائد وإحصانه ، وإلا أضُطررُن إلى الإنحران واقتراف الرذياسة ، فيفسد الجمع وتتحل أخلاقه ، أو إلى أن يقضين حيسانهن في ألم الحرمان وشقاء العزوية ، فيفقدن اعصابهن ، وتضيع ثروة بشرية كان يمكن أن تكون قوة للأمة . وثروة تضاف إلى مجموع ثرواتها .

ولقد اضطرت بعض الدول التي زادُ فيها عدد النساء على الرجال إلى إبياحة التعدد ، لأنها لم تر

⁽١) ترجة الأستاذ الدكتور عمد اليهي .

حلاً أمثل منه مع خالفته لما تمتقده ، ومنافاته لما ألفته ودرجَتْ عليه .

قال الدكتور « محد يوسف موسى » : أذكر أني وبعض إخواني الصريين دعينا عام ١٩٤٨ ـ ونحن في « باريس » ـ خضور مؤتم الشباب العالمي بدينة « ميونخ » بألمانيا .

وكان من نصيبي أن اشتركت أنسا وزميسل في من للصريين في الحلقسة التي كانت تبحث مشكلسة زيادة عدد النساء بالمانيا أضماقًا مضاعفة عن عدد الرجال بعد الحرب ، وتستعرض ما يكن أن يكون حلاً طبيًا لها .

وبعد استعراض سائر الحلول التي يعرفونها هناك ورفضها جيمًا تقدمت وزميلي بـالحل العبيمي الوحيد ، وهو إباحة تمدد الزوجات .

وكان عاسرني كثيرًا بمد عودتي إلى الوطن عام ١٩٤٩ مـا عرفته من أن بعض الصحف للمريـة نشرت أن أهالي مدينة « بون » عاصمة ألمانيا الغربية » طلبوا أن ينص في الدستور على إبـاحـة تمـدد الزوجات .

 ه - ثم إن استعداد الرجل للتناسل أكثر من استعداد المرأة ، فهو مهيأ للمعلية الجنسية منذ البلوخ إلى سن متأخرة بيغا المرأة لا تتهيأ لذلك معة الحيض - وهو دورة شهرية قعد تصل إلى عشرة أيمام -ولا تتهيأ كذلك معة النغاس والولادة - وقعد تصل هذه المعة إلى أربعين يوسًا - يضاف إلى ذلك ظروف الحل والرضاع .

واستعداد الرأة للولادة ينتهي بين الخامسة والأريمين والنسين ، بينا يستطيع الرجل الإخصاب إلى ما بمد الستين ، ولابد من رعاية مثل هذه الحالات ووضع الحلول السلية لها .

فإذا كانت الزوجة في هذه الحالة عاجزة عن أداء الوظيفة الزوجية فانا يصنع الرجل أثناء هذه النثرة ؟

وهل الأفضل له أن يضم إليه حليلة تعف نفسه وتحسن فرجه أم يتخذ خليلة لا تربطه بها رابطة إلا الرابطة التي تربط الحيوانات بعضها بيعض ؟!

مع ملاحظة أن الإسلام يحرم الزنا أشد تحريم .

﴿ وَلا تَقْرَبُوا الزُّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةٌ وَسَاءَ سبيلاً ﴾ .

ويقرر لفترقه عقوبة رادعة : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ، فَاجْلِدُوا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَـةٌ جَلْـدَة ، وَلا تَأْخُدُكُمْ بِهِمَا رَأَفَةٌ فِي دِينِ اقْدِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ، وَلْيَفْهَدْ عَنَابَهُمَا طَالِفَـةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (مورافنور) .

٩ - وقد تكون الزوجة عقية لا تلد ، أو مريضة مرضًا لا يرجى شفاؤها منه ، وهي مع ذلك واخبة في استرار الحياة الزوجية ، والزوج راغب في إنجاب الأولاد ، وفي الزوجة التي تدبر شئون بيته .

فهل من الخير للزوج أن يرض يهذا الواقع الألم ، فيصطحب هذه العقم دون أن يهولد له ، وهذه للريضة دون أن يكون له من يدبر أمر منزله ، فيحتل هذا الفرم كله وحده ؟! أم الخير في أن يفارقها وهي راغبة في الماشرة فيؤذيها بالفراق ؟!

أم يُوفق بين رغبتها ورغبته ، فيتزوج بأخرى ويبقى عليها فتلتقي مصلحته ومصلحتها مقا؟! أعتقد أن الحل الأخير هو أهدى الحلول وأحقها بالقبول ، ولا يسع صاحب ضير حي وعاطفة "بهلة إلا أن يتقبله ويرض به .

 ٧ - وقد يوجد عند بعض الرجال - بحكم طبيعتهم النفسية والبدنية - رغبة جنسية جاعة ، إذ
 ربا لا تشبعه امرأة واحدة ، ولا سنها في بعض الناطق الحارة . فبدلاً من أن يتخذ خليلة تفسد عليه أخلاقه ، أبيح له أن يشبع غريزته عن طريق حلال مشروع .

 هذه بعض الأسباب الحاصة والمامة التي لاحظها الإسلام ، وهو يشّرع لا لجيل خاص من الساس ، ولا لزمن معين محدود ، وإنما يشرع للساس جيمًا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، فراهاة الزمان والمكان لما اعتبارها ، وتقدير ظروف الأفراد لابد وأن يحسب حسابها .

والحرص على صالح الأمة - بتكثير سوادها ليكونوا عدتها في الحرب والسلم - من أم الأهداف التي يستهدفها للثرع .

 ٩ - ولقد كان لهذا التشريع والأخذبه في المالم الإسلامي فضل كبير في بقاله نقيًا بميدًا عن الرذائل الاجتاعية والنقائص الحلقية التي فشت في الجهنات التي تؤمن بالتمدد ولا تعترف به . فقد لوحظ في الجهمات التي تحرم التعدد :

 ١ - شيوع الفسق ، وانتشار الفجور ، حق زاد عدد البضايا عن عدد المتزوجات في بعض الجهات .

٢ - وتبع ذلك كثرة المواليد من المفاح إذ بلفت نسبتها في بعض الجهات ٥٠٪ من مجوع المواليد
 هناك . وفي الولايات المتحدة يولد في كل عام أكثر من مائق ألف ولادة غير شرعية نشرت جريدة

الشعب في شهر أغسطس سنة ١٩٥٩ ما يلي :

الرق المنعل للأطفال غير الشرعيين الذين ولدوا في الولايات للتحدة ، أشار من جديد الجدل حول انحط اط مستوى الأخلاق في أمريكا ، والحل الذي يقع على عاتق دافع الفرائب الأمريكي -نشجة لتحمله نفقات هذا الجيش من الأطفال - ولا غرو فقد تعدى مؤلاء الموليد الد مائتي ألف ، سنويًا .

ولواجهة هذه المشكلة تدرس الجهات الرحمية في بعض الجتمات إمكانية تعقيم النساء اللآبي يحدن عن التعاليم المدينية . ويتركز الجدل في أماكن أخرى ، حول المقترحات التي تطالب بتخفيض الإمانيات الملاقي يضمن أكثر من مولود واحد غير شرعي : وتقول وزارات الصحة ، والتعليم ، والشئون الاجتاعية ، في الولايات للتحدة :

إن دافعي الضرائب في أمريكا سوف يتحملون هذا العام مبلغ ٢١٠ ملايين دولار لتغضية نفشات الأطفال غير الشرعيين ، وذلك بواقع ٢٧ دولارًا و ٢٩ سنتًا شهريًا لكل طفل . وتقول الإحصامات الرسمية إن عدد الأطفال ارتفع من (٨٧ ألفًا و ٩٠٠) عام ١١٥٧ إلى (٢٠١ ألف و ٢٠٠) عام ١١٥٧

كا تقدر وزارة الشؤون الاجتاعية عدد هؤلاء الأطفال في عام ١٩٥٨ بـ ٢٥٠ ألف طفل . ولكن الخيراء يعتقدون أن الرقم الصحيح يتعدى هذا بكثير .

وتسل الاحصامات الأخيرة أن مصدل هذه الولادات غير الشرعية في كل ألف ، قد زاد ثلاثة أضماف _ خلال الجيلين الأخيرين _ مع زيادة تنفر بالخطريين الفتيات للراهقات .

ويملن علماء علم الاجتاع حقيقة أخرى ، وهي أن العائلات للقتدرة تخفي عادة أن إحدى بناتها حلت بطريقة غير شرعية ، وترسل الطفل بهدوه إلى أسرة أخرى تتبناه .. انتهى .

- ٣ _ وأغرت هذه الاتصالات الخبيثة الأمراض البدنية والعقد النفسية والاضطرابات العصبية .
 - ٤ _ وتسريت عوامل الضعف والانحلال إلى النفوس .
- وانملت عرى الصلات الوثيقة بين الزوج وزوجته ، واضطربت الحياة الزوجية وانفكت روابط الأسرة حق لم تعد شيئًا فا قية .

٩ ـ وضاع النسب الصحيح ، حتى وأن الزوج لا يستطيع الجزم بأن الأطفـال الـذين يقوم على
 ترييتهم هم من صلبه .

فهذه المفاسد وغيرها كانت النتيجة الطبيعية لخالفة الفطرة والإغراف عن تعالم الله ، وهي الموى دليل وأبلغ حجة على أن وجهة الإسلام هي أسلم وجهة ، وأن تشريمه هو أنسب تشريع لإنسان

يعيش على الأرض ، وليس للائكة يعيشون في الساء .

ولنختم هذه الكلمة بالسؤال والجواب اللذين أوردهما النونس اتيين دينيه حيث قبال : هل في زوال تعدد الزوجات فائدة أخلاقية ؟. ثم أجاب : إن هذا أمر مشكوك فيه ، فالدعارة التي تُسْدَرُ في أكثر الأقطار الإسلامية سوف تتفشى فيها ، وتنشر أثارها الحرّية ،

وكذلك سوف يظهر في بلاد الإسلام داء لم تعرفه من قبل ، هو عزوبة النساء التي تنتشر باثارها النسدة في البلاد المقصور فيها الزواج على واحدة ، وقد ظهر ذلك فيها بنسبة مفزعة ، وخاصة حقب فترات الحروب (١) .

تقييد التعدد :

ولقد كان سوه التطبيق ، وعدم رعاية تعاليم الإسلام حجة ناهضة للذين يريدون أن يقيدوا تمدد الزوجات وألا يباح للرجل أن يتزوج بأخرى إلا بمد دراسة القاضي أو غيره - من الجهات التى يناط بها هذا الأمر - حالتة ومعرفة قدرته المالية ، والإذن له بالزواج .

وذلك أن الحياة المنزلية تتطلب تققات باهطة ، فإذا كثر أفراد الأسرة بتعدد الزوجات ثقل حمل الرجل ، وضعف عن القيسام بسالنفقة عليهم ،وعجز عن تربيتهم التربيسة التي تجعل منهم أفرادًا صالحين ، يستطيعون النهوض بتكاليف الحياة وتبعاتها ، ويذلك يفشو الجهل ، ويكثر المتعطلون ، ويتشرد عدد كبير من أفراد الأمة ، فيشبون وهم يحملون جرائم الفساد التي تنخر في عظامها .

ثم إن الرجل لا يتزوج في هذه الأيام بأكثر من واحدة إلا لقضاء الشهوة أو الطمع في المال ، فلا يتحرّى الحكة من التمدد ، ولا يبفي وجه الماحة فيه ، وكثيرًا ما يمتدي على حق الزوجة التي تزوج عليها ، ويضار أولاده منها ، ويحرمهم من المياث ، فتشتمل نيران المداوة بين الإخوة والإخوات من الضرائر ، ثم تنتشر هذه المداوة إلى الأسر ، فيشتد الخصام ، وتسمى كل زوجة للانتقام من الأخرى ، وتكبر هذه الصفائر حتى تصل إلى حد القتل في بعض الاحايين .

هذه بمض أثار التمدد ، والق اتخذ منها دليل التقييد .

ونبادر فنقول : إن الملاج لا يكون عنم ما أباحه الله ، وإنما يكون ذلك بالتعلم والتربية وتفقيه الناس في أحكام الدين .

ألا ترى أن الله أباح للإنسان أن يأكل ويشرب دون أن يتجاوز الحد ، فإذا أسرف في الطعمام والشراب فأصابته الأمراض وانتابته العلل ، فليس ذلك راجعًا إلى الطعمام والشراب بقدر ما هو

⁽١) من كتاب عمد رسول الله : ترجة الأستاذ الدكتور عبد الملم عمود .

إلى النُّهم والإسراف.

وعلاج مثل هذه الحالة لا يكون بمنمه من الأكل والشرب ، وإنما يكون بتعليه الأدب الذي ينبغي مراعاته اتقاء لما يحدث من ضرر .

ثم إن الدّين ذهبوا إلى حظر التمدد إلا بإذن من القاضي مستدلين بالواقع من أحوال الدّين تزوِّجوا بأكثر من واحدة ، جهلوا أو تجاهلوا للفاسد التي تنجم من الحظر ، فإن الضرر الحاصل من إباحة التمدد أخف من ضرر حظره ، والواجب أن يتقي أشدها بابإحة أخفها _ تبعّا لقاعدة ارتكاب أخف الضروين ـ وثرك الأمر للقاضي عا لا يمكن ضبطه فليست هذاك مقايس صحيحة يمكن أن يعرف جا ظروف الناس وأحوالهم ، وقد يكون ضره أقرب من نفعه .

ولقد كان للسلون ـ من العهد الأول إلى يومنا هذا ـ يتزوجون بأكثر من واحدة ، ولم يبلغنا أن أحدًا حاول حظر التعدد ، أو تقييده على النحو للقترح ، فليسعنا ما وسعهم ، وما ينبغي لنا أن نضيَّق رحمة الله الواسمة ، ونتتقص من التشريع الذي جمع من المزايا والفضائل ما شهد به الأعداء ، فضلاً عن الأصدقاء .

تاريخ تعدد الزوجات ^(١) :

الحقيقة أن هذا النظام كان سائداً قبل ظهور الإسلام في شعوب كثيرة منها : • العبريون • و • العرب • في الجاهلية ، وشعوب • الصقالبة ، • أو السلافيون • . وهي التي ينتي إليها معظم أهل البلاد التي نميها الآن : • روسيا ، وليتوانيا ، وليشوانيا ، واستونيا ، ويسولونيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، ويوغوسلافيا • .

وعند بعض الشعوب الجرمانية والمكسونية التي ينتمي إليها معظم أهل البلاد التي نسيها الآن: « ألمانيا ، والنسا ، وسويسرا ، ويلجيكا ، وهولندا ، والسدانيارك ، والسويسد ، والنرويج ، وانجلترا » .

فليس بصحيح إذن ما يتحونه من أن الإسلام هو الذي قد أتى بهذا النظام.

والحقيقة كفلك أن نظمام تعدد الزوجات لا يزال إلى الوقت الحاضر منشرًا في عدة شعوب لا تدين بالإسلام كأفريقيا ، والمند ، والصين ، واليابان .

فليس بصحيح إذن ما يزعمونه من أن النظام مقصورا على الأمم التي تدين بالإسلام .. والحقيقة كذلك أنه لا علاقة للدين للسيحي في أصله بتحريم التعدد ، وذلك أنه لم يرد في الإنجيل نص صريح يدل على هذا التحريم .

⁽١) من كتاب حقوق النساء في الإسلام : للأستاذ الدكتور على عبد الواحد وإلى .

وإذا كان السابقون الأولون إلى المسيعية من أهل أوريا قد ساروا على نظام وحدة الزوجية في ا ذاك إلا لأن معظم الأم الأوروبية الوثنية التي انتشرت فيها المسيعية في أول الأمر - وهي شعوب اليونان ، والرومان - كانت تقاليدها تحرم تعدد الزوجات المعود عليهن ، وقد سار أهلها - بعد اعتناقهم المسيحية - على ما وجدوا عليه آبادهم من قبل .

إذن فلم يكن نظام وحدة الزوجة لديم نظامًا طارقًا جاء به الدين الجديد الذي دخلوا فيسه ، وإنحا كان نظامًا قديًا جرى عليه العمل في وثنيتهم الأولى ، وكل ما هندالك أن النظم الكنسية المتحدثة بعد ذلك استقرب على تحريم تعدد الزوجات واعتبرت هذا التحريم من تعاليم الدين ، على الرغ من أن أسفار الإنجيل نفسها لم يرد فيها شيء يدل على هذا التحريم .

والحقيقة كذلك ، أن نظام تعدد الزوجات لم يبد في صورة واضحة إلا في الشعوب التقدمة في الحضارة ، على حين أنه قليل الانتشار أو منصدم في الشعوب البدائية للتأخرة كا قرر ذلك علماء الاجتاع ومؤرخو الحضارات ، وعلى رأسم (وسترمارك ، وهو يهوس ، وهيلير ، وجذر برج) .

نقط لوحظ أن نظمام وحدة الزوجية كان النظام السائد في أكثر الشعوب تأخرًا ويدائية ، وهي الشعوب التي تتزحزح الشعوب التي تتزحزح الشعوب التي تتزحزح تزحزحًا كبيرًا عن بدائيتها ، وهي الشعوب الحديثة العبد بالزراعة .

على حين أن نظام تمدد الزوجات لم يبد في صورة واضحة إلا في الشعوب التي تطعت مرحلة كبيرة في الحضارة ، وهي الشعوب التي تجاوزت مرحلة الصيد البدائي إلى مرحلة استئنساس الأنعام وتربيتها ورعيها واستغلالها ، والشعوب التي تجاوزت جع الثار والزراعة البدائرة إلى مرحلة الزراعة .

ويرى كثير من علماء الاجتاع ومؤرخي الحضارات أن نظام تعدد الزوجات سينسع نطباقه حبًا ، ويكثر عدد الشعوب الآخذة به كلما تقدمت الدنية وانسع نطباق الحضارة ، فليس بصحيح إذن ما يزعونه من أن نظام تعدد الزوجات مرتبط بتأخر الحضارة ، مل عكس ذلك تماتما هو المتفق مع الواقع .

هذا هو الواضح الصحيح لنظام التعدد من الناحية التماريخية وهذا هو موقف المسيحية منه ، وهذه هي الحقيقة فيا يتعلق بدى انتشاره ، وارتباطه بتقدم الحضارة ، ولم نذكر ذلك لتبرير هذا النظام ، وإنما ذكرناه لمجرد وضع الأمور في ضابها ولبيان ما تنطوي عليه حلبة الفرنجه من تزييف للحقيقة والتاريخ .

الولاية على الزواج

ممنى الولاية:

الولاية حق شرعي ، ينفذ بقتضًاه الأمر على النير جيرًا عنه . وهي ولاية عـامـة ، وولايـة خاصّة .. والولاية الخاصة ولاية على النفس ، وولاية على المال . وأبولايـة على النفس هي المقصودة هنا ، أي ولاية على النفس في الزواج .

شروط الولى :

ويشترط في الولي : الحرية ، العقل ، والبلوغ ، سواء كان الأولى عليه مسلًا أو غير مسلم .. غلا ولاية لعبد ، ولا مجنون ، ولا صبي ، لأنه لا ولاية لواحد من هؤلاء على نفسه ، فأولى ألا تكون له ولاية على غيره ، ويزاد على هذه شرط رابع ، وهو الإسلام ، إذا كان للولى عليه مسلمًا . فإنه لا يجوز أن يكون لفير اللسلم ولاية على المسلم لقوله الله تمالى : ﴿ وَلَنْ يَجِعَلَ الله لِلكَافِرِينَ على المُلْوَمِينَ على المُلْمُ المُولِهِ اللهُ تمالى : ﴿ وَلَنْ يَجِعَلَ الله لِلكَافِرِينَ على المُلْمِنْ على المُلْمُ اللهِ اللهُ على اللهُ المُلْمُ اللهِ على اللهُ على اللهُ على اللهُ على اللهُ على اللهُ على الله على ال

عدم اشتراط العدالة :

ولا تشترط المدالة في الولي ، إذ الفسق لا يسلب أهلية التزويج إلا إذا خرج به الفسق إلى حــد التهتك ، فإن الولي في هذه الحالة لا يؤتمن على ما تحت يده ، فيسلب حتَّه في الولاية .

اعتبار ولاية المرأة على نفسها في الزواج:

ذهب كثير من العلماء إلى أن المرأة لا تنزوج نفسها ولا غيرها ، وإلى أن الزواج لا ينعقم بمبارتها ، إذ أن الولاية شرط في صحة العقد ، وأن العاقد عو الولي .. واحتجوا لهذا .

١ _ بقول الله تعالى : ﴿ وَأَنْكُمُوا الأَيَامِي مَنْكُمُ وَالصَّالَّيْنِ مِنْ عَبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ ﴾ (١)

٧ ـ ويقول سبحانه : ﴿ ولا تُنكحوا المُفركين حق يُؤمنوا .. ﴾ (١٦) . ووجه الاحتجاج بالآتين : أن تمالى خاطب بالنكاح الرجال ، ولم يخاطب به النساء .. فكأنه قال :

لا تتكحوا أيها الأولياء موليّاتكم للمشركين .

٣ ـ وعن أبي موسى أن رسول الله عَلِيَّةٍ قال : « لا نكاح إلا بولي » . رواه أحسد ، وأبو داود والترمذي ، وابن حبان ، والحام وصححاه . والنفي في الحديث يتجه إلى الصحة التي هي أقرب الجازين إلى الذات ، فيكون الزواج بفير ولي باطلاً ، كا سيأتي في حديث عائشة / رض الله عنها .

⁽١) سورة النساء آية ١٤١ . (٢) سورة البقرة أية ٢٣١ .

⁽٢) سورة النور آية ٢٢ .

٤ - وروي البخاري عن الحسن قبال : « فلا تعضّلوهن .. » . قبال : « حدثني معقل بن يسار أنها نزلت فيه . قبال : « حدثني معقل بن يسار أنها نزلت فيه . قبل : زوجتك ، ومرشك ، وأكرمتُك ، فطلقتها ، ثم جئت تحطيها !! لا والله لا تعود إليها أبدا ، وكان رجيلاً لا بيأس بيه ، وكانت المرأة تربيد أن ترجيع إليه ، فيأنول الله هسذه الآيسة :
 ﴿ فلا تَمْضُلُوهُنّ ﴾ فقلت : الآن أفعل يارسول الله ، قال : فزوجتُها إياه » .

قال الحافظ في الفتح : ومن أقوى الحجج هـ فما السبب المـذكور في نزول هـ فـ ه الآيــة المـذكورة ، وهي أصرح دليل على اعتبار الولي ، وإلّا لما كان لعضله معنى ، ولأنها لو كان لهــا أن تزوّج نفسهـا لم تحتج إلى أخيها ، ومن كان أمره إليه لا يقال إن غيره منعه منه .

ه _وعن عائشة أن رسول الله يَهِكِيَّة قال: وأيا امرأة نكحت بفير إذن وليها فنكاحها باطل ، فإن دخل بها فلها الهر بما استحل من فرجها ، فإن اشتجروًا (١) فالسلطان ولي له) .

وراه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، وقال : حديث حسن . قبال القرطبي : وهـذا الحديث صحيح .

ولا اعتبار بقول ابن عَليَّة عن ابن جُرَيج أنه قبال: سألت عنه الزهري ، فلم يعرفه ، ولم يقل هذا أحد عن ابن جريج غير ابن علية ، وقد رواه جناعة عن الزهري ولم يذكروا ذلك .. لو ثبت هذا عن الزهري لم يكن في ذلك حجة ، لأنه قد نقله عنه ثقات: منهم سليمان بن موسى ، وهو ثقة إما ، وجعفر بن ربيعة .. فلو نسيه الزهري لم ينصره ذلك لأن النسيان لا يعصم منه ابن آدم .

قال الحاكم : وقد صحت الرواية فيه عن أزواج النبي يَهِكُ : هائشة ، وأم سامة وزينب .. ثم سرد غام ثلاثين حديثًا .

وقال ابن للنذر : إنه لا يمرف عن أحد من أصحابه خلاف ذلك .

٦ ـ قالوا : ولأن الزواج له مقاصد متعددة ، والمرأة كثيرًا ما تخضع لحكم المناطقة ، فلا تحسن الأختيار ، فيفوتها حصول هذه للقاصد ، فنمت من مباشرة العقد ، وجعل إلى وليها ، لتحصل على مقاصد الزواج على الوجه الأكل .

قال الترمذي : والعمل على حديث الذي ﷺ في هذا الباب (لا نكاح إلا بولي) عند أهل والعلم من أصحاب الذي :منهم عمر بن الخطساب ، وعلي بن أبي طسالب ، وعبد الله بن عبساس ، وأبو

⁽١) أي استنموا عن الترويج .

هريرة ، وابن عمر ، وابن مسعود ، وعائشة .

وبمن ذهب إلى هذا من فقهاء التابعين : سعيد بن للسيب والحسن البصري ، وشريح ، وإبراهم النخمي ، وعمر بن عبد العزيز ، وغيرهم .

ويهذا يقول سفيمان الثوري ، والأوزاعي ، وعبد الله بن المبمارك ، والشافعي ، وابن شبرمة ، وأحمد ، وإسحاق ، وابن حزم ، وابن أبي ليلي ، والطبري ، وأبو ثور .

وقال الطبري: في حديث حفصة _ حين تأيت ، وعقد عليها عمرُ النكاح ، ولم تعقده هي _ إبطال قول من قال: إن للرأة البالغة المالكة لنفسها تزويج نفسها وعقد النكاح دون وليها، ولو كان ذلك لها لم يكن رسول الله علي ليدع خطبة حفصة لنفسها ، إذ كانت أولى بنفسها من أبيها وخطبها إلى من لا يملك أمرها ولا العقد عليها .

ويرى أبو حنفية وأبو يوسف: أن الموأة العاقلة البالغة لها الحق في مباشرة العقد لنفسها ، بكرًا كانت أو ثبَّها .. ويستحب لها أن تكل عقد زواجها لوليها ، صونًا لها عن التبذل إذا هي تولت العقد بمحضر من الرجال الأجانب عنها .

وليس لوليهـا العـاصب (١) حـق الاعتراض عليهـا ، إلا إذا زوجت نفسهـا من غير كفـ، أو كان مهرها أقل من مهر المثل .

فإن زوجت نفسها بغير كف، رضا وليها العاصب _فللروي عن أبي حنيفة وأبي يوسف ، والمغتي به في المذهب عدم صحة زواجها ، إذ ليس كل ولي يحسن المرافعة ، ولا كل قاض يعدل ، فأفتوا بعدم صحة الزواج سنا لباب الحصومة .

وفي رواية أن للولي حقّ الاعتراض بأن يطلب من الحاكم التقريق ، دفعًا لضرر العار مالم تلد من زوجها ، أو تحبل حبلاً ظاهرًا ، فإنه حينتُذ يسقط حقه في طلب التفريق لئلا يضيع الولد ، ومحافظة على الحل من الضياع .

"" وإن كان الزوج كفشًا وكان المهرأقل من مهر المثل فيان قبل الزوج لزم العقد ، وإن رفض رفع الأمر للقاضي ليفسخه .

وإن لم يكن لها ولي عاصب بأن كان لا ولي لها أصلاً ، أو لها ولي غير عاصب ، فلا حق لأحد في الاحتراض على عقدها . سواء زوجت نفسها من كفه ، أو غير كفه بهر المثل ، أو أقدل ، لأن الأمر في هذه الحالة يرجع إليها وحدها ، وأنها تصرفت في خالص حقها ، وليس لها ولي يناله العار لزواجها من غير كفء ، ومهر مثلها قد سقط بتناؤلها عنه .

⁽١) العاصب : الوارث .

واستدل جهور الأحناف عا يأتي :

١ . وقول الله تمالى : ﴿ فَإِنْ طِلْقَهَا فَلَا تَعَلُّ مِنْ بِعِدُ حِتَّى تَنْكُمْ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ (١) .

٣ . وقول سيحانه : ﴿ وإِذَا طَأْقَتُمُ النَّسَاءَ فَبِلَغُنِ أَجَلَهُنَ فَعَلَا تَمَضُّلُوهُنَّ أَن يَنكُمُنَ أزواجَهُن ﴾ (" . ففي هاتين الآيتين إسناد الزواج إلى المرأة . والأصل في الإسناد أن يكون إلى الفاعل الحقيقي ..

٣ ـ ثم إنها تستقل بعقد البيع وغيره من العقود فن حقها أن تستقل بعقد زواجها ، إذ لا فرق بين عقد وعقد .. وعقد الزواج وإن كان لأوليائها حق فيه فهو لم يلغ ، إذا اعتبر في حالة ما إذا أساءت التصرف ، وتزوجت من غير كفء ، إذ أن سوه تصرفها يلحق عاره أوليامها .

وقالوا : وأحاديث اشتراط الولاية في الزواج تحمل على ناقصة الأهلية ، كأن تكون صفيرة ، إو عِنونة ..

وتخصيص المام ، وقصره على بعض افراده بالقياس جائز عند كثير من أهل الأصول .

وجوب إستئذان المرأة قيل الزواج:

ومها يكن من خلاف في ولاية المرأة فإنه يجب على الولى أن بهدأ بأخذ رأى المرأة . ويعرف رضاها قبل العقد . إذ أن الزواج معاشرة داعَّة ، وشركة قائمة بين الرجل والمرأة .. ولا يدوم الوئمام ويبقى الود والإنسجام مالم يُعْلَم رضاها ؛ ومن ثم منم الشرع إكراه المرأة بكرًا كانت أو ثيبًا - على الزواج ، وإجبارها على من لا رغبة لها فيه ، وجعل العقد عليها قبل استئذانها غير صحيح ، ولما حق الطالبة بالفسخ إبطالاً لتصرفات الولى السنبد إذا عقد عليها:

١ - فعن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : • النَّبُبُ أحقُّ بنفسها (٢) من وليها . والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صانها ، (1) .

رواه الجماعة إلا البخاري . وفي رواية لأحد ، ومسلم ، وأبي داود ، والنسائي (وإلبكر يستأمرها أبوها) . أي يطلب أمرها قبل العقد .

٧ - وعن أبي هريرة - رضي الله عنسه - أن رسول الله علم قسال : « لا تنكح الإيم (٥) حتى

⁽١) سورة البقرة الآية ٢٢٢ .

⁽٢) سورة البقرة الآية ١٢٠ .

⁽٢) أي أنها أحق بنفسها في أن الولي لا يعقد عليها إلا برضاها لا أنها أحق بنفسها في أن العقد على نفسها دون وليها . (1) أي أن حكوتها إذن .

⁽٥) الايم من لا زوج لما ولابد من تصريحها بالرشا با يدل عليه ، من فطق أوغيه .

نُسْتَأْمَر ولا البكر حتى تستأذن . قالوا : يارسول الله : كيف إذنها ؟ قال : أن تسكت . .

٣ - وعن حسنا، بنت خدام و أن أباها زوجها وهي ثيب ، فأتت رسول الله والله والله

ع - وعن ابن عباس : « أن جارية بكرًا ، أنت رسول الله ﷺ فذكرت لـه أن أباهـا زوجهـا ،
 وهي كلزهة ، فخيرها النبي » . رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والدارقطني .

وعن عبد الله بن بريدة عن أيبه قبال : « جاءت فتباة إلى رسول الله ﷺ فقبالت : إن أبي زوجني ابن أخيه ليرفع بي خسيسته . قال : فعمل الأمر إليها ؛ فقبالت : قد أجزت ما صنع أبي ، ولكن أردت أن أعلم النسباء أن ليس إلى الآباء من الأمر شيء » . رواه ابن مساجمه . ورجمالمه رجال الصحيح ..

زواج الصفيرة :

هذا بالنسبة للبالغة ، أما الصغيرة ، فإنه يجوز للأب والجد تزوجها دون إذنها ؛ إذ لا رأى لها .. والأب والجد يرعيان حقها ويحافظان عليها .. وقد زوج أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ ابنت عائشة ام المؤمنين من رسول الله يَهْلِكُ وهمي صغيرة دون إذنها ، إذ لم تكن في سن يعتبر فيها إذنها . وليس لها الحيار إذا بلغت .

واستحب الشافعية ألا يزوجها الأب أو الجدحتى تبلغ ويستأننها ، لئلا يوقعها في أسر الزواج وهي كارعة . وذهب الجهور إلى أنه لا يجوز لغير الأب والجد من الأولياء أن يزوج الصغيرة ، فإن زوجها لم يصح .

وقال أبو حنيفة والأوزاعي وجماعة من السلف : يجوز لجيم الأولياء ويصح ، ولها الخيار إذا بلغت وهوالأصح ؛ لماروي أن النبي عَلِيْ فروج أمامة بنت حزة وحرة وهي صغيرة وجمل له الخيار إذا بلغت ، وإغا زوجها النبي - عَلِيْ له لقربه منها . وولايته عليها ، ولم يزوجها بصفته نبيًا ، إذ لو زوجها بصفته نبيًا لم يكن لها حق الخيار إذا بلغت ، لقول الله تعالى : ﴿ وما كان لمؤمنٍ ولا مؤمنةٍ إذا قضى الله ورسوله أمرًا أنْ يكونْ لهم الخيرة من أمرهم ﴾ (١) .

وهذا للذهب قال به من الصحابة عمر ، وعلي ، وعبد الله بن سعود ، وابن عمر ، وأبو هريرة ، رضى الله عنهم أجمين .

⁽١) سورة الأحزاب أية ٢٦ .

ولاية الإجبار::

تئبت ولاية الإجبار على الشخص الفاقد الأهلية مثل المجنون ، والصبي غير الميز ، كا تثبت هذه الولاية على الشخص الناقص الأهلية مثل الصبي والمعتوه الميرين ، ومعنى ثبوت ولايسة الإجبار . أن للولي حق عقد الزواج لن له الولاية عليه من هؤلاء دون الرجوع إليهم لأخذ رأيم . و بكون عقده نافذًا على المُولِّي عليه دون توقف على رضاه .

وجعل الثارع هذه الولاية إجبارية للنظر في مصالح المولي عليه ، إذ أن فاقد الأهلية ، أو ناقصها عاجز عن النظر في مصالح نفسه !. وليس له من القدرة العقلية ما يستطيع بها أن يدرك مصلحته في العقود التي يعقدها ، والتصرفان التي تصدر عنه بسبب الصغر أو الجنون أو العقة ، ومن ثم فإن تصرفات فاقد الأهلية أو ناقصها ترجع إلى وليه .

إلا أن فاقد الأهلية إذا عقد الزواج فإن عقده يقع باطلاً ، إذ لا تعتبر عباراته في إنشاء العقود والتمريات لعدم التبيز الذي هو أصل الأهلية .

أما دائص الأهلية إذا عقد الرواج فإن عقده يقع صحيحًا ، متى توفرت الشروط اللازمة ، إلا أنه يتوقف على إجارة الولى ، فإن شاء أجازه ، وإن شاء رده .

وقال الأحشاف : إن ولاية الإجبار هذه تثبت للعصبات النسية على الصغار ، والجانين ، والمتوهين .

أما غير الأحناف ، فقد فرقوا بين الصغار وبين المجانين والمعاتهة ، فاتفقوا على أن الولاية على المحايد ، والمعاتهة تتبت للأب ، والجد ، والوصي ، الحاكم ، واختلفوا فين تثبت له هذه الولاية على الصغيرة والصغير فقال الإمام مالك وأحمد : تتبيت للأب ، ووصيه فقط ولا تثبت لفيرهما ، وذهب الشافعي إلى أنها تثبت للأب والجد .

من هم الأولياء:

ذهب جمهور العلماء ، منهم مالك والثوري ، والليث والشافعي إلى أن الأولياء في الزواج هم العصبة .. وليس للحال ولا للإخوة لأم ، ولا لولد الأم ، ولالأي من ذوي الأرحام ولاية .

وقال الشافعي: لا ينعقد نكاح امرأة إلا بعبارة الولي القريب؛ فإن لم يكن فبعبارة الولي العيد، فإن لم يكن فبمبارة السلطان (١).

⁽١) أي أن الترتيب عسله نجب أن يكون هكذا : الأب ، ثم الجند أبو الأب ، ثم الأح للأب والأم ، ثم الأح للأب ، ثم ابن الأخ للأب والأم ، ثم ابن الأح ، ثم المم ، ثم ليب ، على هندا الترتيب ، ثم الحاكم - أي أنه لا ينزوج أحد وهناك من هو أقرب منه ، لأنه حتى مستمن بالتعصف ، فائيه الارث ، فلو روح أحد منهم على خلاف هذا الترتيب الذكور أم يصح الزواج ،

فا روجت نمسها بإذن الولي ، أو مغير إذنه بطل الزواج ، ولم يتوقف . عند أبي حنيمة أن لغير العصبة من الأقارب ولاية التزويج . ولصاحب الروضة الندية تحقيق في هذا الموصوع قال : الذي يتبغي التمويل عليه عندي هوأن يقال : • إن الأولياء هم قرامة المرأة : فالأدنى ، الذين تلحقهم الغضاضة إذا تزوجت بغير كفء ، وكان المزوج لما غيره » .

وهذا المنى لا يختص بالعصبات ، بل قد يوجد في ذوي السهام ، كالأح لأم ، وذوي الأرحام كأن البنت .

وربما كانت المضاضة معها أشد منها مع بني الأعمام ونحوهم ، فلا وجه لتخصيص ولايـة الـكاح بالمصبات ، كا أنه لا وجه لتخصيصها بمن يرث .

ومن زع ذلك فعليه الدليل أو النقل ، بأن معنى الولي في النكاح شرعًا أو لغة هو هذا .

قال: ولا ريب أن بعض القرابة أولى من بعض .. وهذه الأولوية ليست ماعتبار استحقاق نصيب من المال ، واستحقاق التصرف فيه حتى يكون كالمياث ، أو كولاية الصغير ، بل باعتبار أمر أخر ، وهو ما يحده القريب من الفضاضة التي هي العار اللاصق به . وهذا لا يختص بالعصبات ، بل يوجد في غبر م .. ولا شك أن بعض القرابة أدخل في هذا الأمر من بعض .. فالآباء والأنساء أولى من غير م ، ثم الإخوة لأبوين، ثم الإخوة لأب ، أو الأم ، ثم أولاد البنين ، وأولاد البنسات ، ثم أولاد الإخوة ، وأولاد البنسات ، ثم أولاد

ومن زع الاختصاص بالبعض دون البعض فليـأت بحجـة . وإن لم يكن يبـده إلا مجرد أقوال من تقدمه فلسنا عن يمول على ذلك (١) .

جواز تزويج الرجل نفسه من موليته:

يجوز للرجل أن يروج نفسه من المرأة التي يلي أمرها دون الاحتياج إلى ولي آخر ، إذا رضيت به وحالمًا .

فعن سميد بن خالد عن أم حكم ينت قبارظ ، قبالت لمبيد الرحمن بن عوف : إنه خطبني غير واحد ، فزوّجني أيْهم رأيت .. قال : وتجعلين ذلك إليّ ؟ قالت : نعم . قال : قد تزوجتُك .

وقال مالك : لو قالت الثيب لوليها : زوجني بم رأيت ، فزوجها من نفسه ، أو بمن اختار لها ـ لزمها ذلك ، ولولم تعلم عين الزوج . وهـ فا مـ ذهب الأحناف ، والليث ، والثوري ، والأوزاعي .

⁽١) ص ١٤ أأروضة ح ٢ .

قال الشافعي ، وداود : يزوجها السلطان ، أو ولي آخر مثله ، أو أبعد منه ، لأن الولاية شرط في المقد ، فلا يكون الناكح مُنكحًا كا لا يبيع من نفسه . وناقش ابن حزم رأي الشافعي ، وداود ، فقال : وأما قولم : إنه لا يجوز أن يكون الناكح هو للنكح ، ففي هذا نازعناهم بل جائز أن يكون الناكح هو للنكح ، ففي هذا نازعناهم بل جائز أن يكون الناكح هو للنكح ، فدعوى كدعوى : وأما قولم : كا لا يجوز أن يبيع من نفسه ، فهي جلة لا تصح كا ذكروا ، بل جائز إن وكل ببيع شيء أن يبتاعه لنفسه إن لم يُحَاجِها بنيء ، ثم ساق البرهان على صحة ما رجحه من أن البخاري روى عن أنس . « أن رسول الله يكافح اعتق صفية ، وتزوجها وجعل عتقها صداقها ، وأولم عليها بحَس » .

قال: نهذا رسول الله عَلَيْقُ زوج مولاته من نفسه وهو الحجة على من سواه: ثم قبال: قبال الله تعالى : قبال الله تعالى : ﴿ وَانْكُحُوا اللَّهَ الله عَلَى مَنْ عَبِسَادِكُمُ وَالْصَالَكُمُ إِنْ يَكُونُوا فَقَرَاءُ يُغْنَهُم الله مِن فَصْنُله ، والله واسع عليم ﴾ (٦) فن أنكح أية من نفسه برضاها فقد فعل منا أمره الله تصالى به ، ولم يمنع الله عن وجل من أن يكون المذكح لأية هو الناكح لما ، فصح أنه الواجب .

غيبة الولي :

إذا كان الولي الأقرب المستوفي شروط الولاية موجود فلا ولاية للبميد ممه ، فيإذا كان الأب _ مثلاً _ حاضرًا لا يكون للأخ ولاية التزويج ، ولا للم ، ولا لغيرهما .. فإن باشر واحد منها زواج الصفيمة ومن في حكها بفير أذن الأب وتوكيله كان فضوليًا ، وعقده موقوف على إجازة من له الولاية ، وهو الأب .

أما إذا غاب الأقرب بحيث لا ينتظر الخاطب الكفء استطلاع رأيه ، فإن الولاية تنتقل إلى من يليه ، حق لا تفوت المصلحة ، وليس للغائب بعد عودته أن يعترض على ما بـاشره من يليـه ؛ لأنه لغيبته اعتبر كالمعدوم ، وصارت حق من يليه .. وهذا مذهب الأحناف .

وقال الشافعي : إذا زوجها من أوليائها الأبعد _ والأقرب حاضر _ فـالنكاح بـاطل : وإذا غـاب أقرب أوليائها لم يكن للذي يليه تزويجها ؛ ويزوجها القاضي . وقال في • بداية الجتهد ، : اختلف في ذلك قول مالك : فرة قـال : إن زوج الأبعد مع حضور الأقرب فـالنكاح مفسوخ . ومرة قـال : النكاح جائز . ومرة قال : للأقرب أن يجيز أو يفسخ .

قال : وهذا الخلاف كله فيا عدا الأب في ابنته البكر ، والوصي في محجورته ، فإنه لا يختلف قوله : « أن النكاح في هذين مفسوخ » ... أعني تزويج غير الأب البنت البكر مع حضور الأب ، أوغير الوصي المحجورة مع حضور الوصي . ويوافق الإمام مالك أبا حنيفة في انتقال الولاية إلى الولي

⁽٢) سورة النور آية ٤٢ .

البميد في حالة ما إذا غاب الولي القريب .

ألولي القريب الحبوس مثل البعيد :

وفي المغني : « ولمنا كان القريب محبوبًا أو أسيرًا في مسافة قريبة لا تمكن مراجمته فهو كالبعيد ؛ فإن البعد لم يمتبر لعينه ، بل لتعذر الوصول إلى التزويج بنظرة .. وهذا موجود هاهذا ، ولذلك إن كان لا يعلم أقريب أم بعيد .. أو يعلم أنه قريب ولم يعلم مكانه فهو كالبعيد .

عقد الوليين :

إذا عقد الوليان لامرأة ، فأما أن يكون العقدان في وقت واحد ، أو يكون أحدهما منقدمًا والآخر متأخرًا ، فإن كان العقدان في وقت واحد بطلا . وإن كان مرتبين كانت المرأة للأولى منها ، سواء دخل بها الثاني أم لا . فإن دخل بها مع علمه بأنها معقود لها على غيره قبل عقده هو ؛ كان زائيًا مستحقًا للحد . وإن كان جاهلًا ردت إلى الأول ، ولا يقام عليه الحد لجهله . فعن سمرة أن النبي يتمثقًا للحد . وإن كان جاهلًا ردت إلى الأول منها ، . رواه أحمد وأصحاب السنن ، وصححه المترمذي . فعموم هذا الحديث ية تضي الما لأول ، دخل بها الثاني ، أم لم يدخل .

المرأة التي لا ولي لها ، ولا تستعليع أن تصل إلى القاضي :

قال القرطبي : وإذا كانت المرأة بموضع لا سلطان فيه ؛ ولا ولي لها ـ فإنها تُصَيِّر أمرعا إلى من يوثق به من جيمانها فيزوجها ، ويكون هو وليها في هذه الحال ؛ لأن الشاس لابد لهم من التزويج وإنما يعملون فيه بأحسن ما يمكن(١) .

وعلى هذا قال مالك في المرأة الضميفة الحال : إنه يزوجها من تسند أمرها إليه ، لأنها عن تضمف عن السلطان ، فأشبهت من لا سلطان بحضرتها ، فرجمت في الجملة إلى أن المسلين أولياؤها ، وفال الشافعي : إذا كان في الرفقة أمرأة لا ولي لها فولت أمرها رجلاً حتى زَوَّجَها جاز ، لأن هذا من قبيل التحكيم والمُحكم يقوم مقام الحام .

عُضْلُ الولي :

اتفق العلماء على أنه ليس للولي أن يعضل موليشه ، ويظلمها بمنعها من الزواج ، إذا أراد أن يتزوجها كفء بهر مثلها .. فإذا منعها في هذه الحال كان من حقها أن ترفع أمرها إلى القاضي ليزوجها .. ولا تنتقل الولاية في هذه الحالة إلى ولي آخر يلي هذا الولي الظالم ، بل تنتقل إلى القاضي مباشرة ، لأن العضل ظلم ، وولاية رفع الظلم إلى القاضي .

⁽١) الحامع لإحكام الشرآن ص ٧٦ ج٢ .

فأما إذا كان الامتناع بسبب عدر مقبول . كأن يكون الزوج غير كفه ، أو المهر أقل من مهر المثل ، أو لوجود خاطب آخر أكفاً منه مفيان الولاية في هذه الحال لا تنتقل عنه ، لأنه لا يعد عاضلاً .

عن معقل بن يسارقال : كانت لي أخت تخطب إليّ فأتاني ابن ع لي ، فأنكحتها إياه ، ثم طلقها طلاقًا له رجعة ، ثم تركها حق انقضت عدنها ، فلما خطبت إليّ أتاني يخطبها ، فقلت : لا . والله لا أنكحكها أبدنًا قبال : ففيّ نزلت هذه الآية : ﴿ وإذا طَلْقُتُمُ النَّسَاءَ فَبَلْفُنَ أَجَلَهُنُ فلا تفضلوهُنَّ أَنْ يَنْكِخْنَ أَزْواجَهُنَّ ﴾ (االآية . قال ، فكفّرت عن بميني ، فأنكحتها إياه ، .

زواج اليتية :

يجوز تزويج اليتية قبل البلوغ . ويتولي الأولياء العقد عليها . ولها الحيسار بعند البلوغ .. وهو مذهب عائشة .. رضي الله عنها وأحمد وأبي حنيفة .

قَالَ الله تعالى : ﴿ وَيَسْتَغْتُونَكَ فِي النَّسَاءِ قُلَ الله يَغْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يَسُلُى عَلَيْكُمْ في الكِتَسَابِ في يَتَامَى النِّسَاء اللاتِي لا تُوتُّونَهُنَّ مَا تُحْتِبَآلُهُنَّ ، وترغَبُونَ أَنْ تَنْكِيعُوهُنَّ ﴾ .

قالت عائشة رضي الله عنها : « هي اليتية تكون في حجر وليها ، فرغب في نكاحها ، ولا يقسط لها سنة صداقها ، فنهوا عن نكاحهن إلا أن يُقسطوا لها سنَّة صداقهن » .

وفي السنن الأربعة عنه على : « اليتهة تستأمر في نفسها ، فإن صمت فهو إذنها وإن أبت فلا جواز عليها » .

قال الشافعي: لا يصح تزويج البتية إلا بمد البلوغ ، لقول الرسول عليه الصلاة والسلام (البتية تستأمر) ولا أستثار إلا بمد البلوغ ، إذ لا فائدة من استثار الصغيرة .

انعقاد الزواج بعاقد واحد:

إذا كان للشخص الواحد ولاية على الزوج والزوجة يجوزله أن يلي المقد ، فللجد أن يزوج ابن ابنه الصغير من بنت ابنه الصغيرة ، وكما إذا كان وكيلاً .

ولاية السلطان (القاضي) :

تنتقل الولاية إلى السلطان في حالتين:

١ . إذا تشاجر الأولياء .

٧ _إذا لم يكن الولي موجودًا ، ويصدق ذلك بعدمه مطلقًا ، أو غيبته .. فإذا حضر الكف، ،

⁽١) سورة النساء آية ١٣٧ .

ورضيت المرأة البالفة به ، ولم يكن أحد من الأولياء حاضرًا ، بأن كان غائبًا ولو في عمل قريب ، إذا كان خارجًا عن بلد المرأة ، ومن يريد زواجها . فإن للقاضي في هده الحالة حق العقد إلا أن ترضى المرأة ومن يريد التزويج بها انتظار قدوم الغائب ، فذلك حق لها وإن طالت للدة .. أما مع عدم الرأة ومن يريد التزويج بها انتظار قدوم الغائب ، فذلك حق لها وإن طالت للدة .. أما مع عدم الرضا فلا وجه لإيجاب الانتظار . ففي الحديث : (ثلاث لا يؤخرن . وهن : الصلاة إذا أنت ، والجنازة إذا حضرت ، والأيم إذا وجدت كفوًا) رواه البيهقي وغيره عن علي ، وسنده ضعيف وقد ورد في الباب أحاديث كلها واهية ، أمثلها هذا .

الوكالة في الـزواج

الوكالة . من العقود الجائزة في الجلة ، لحاجة الناس إليها في كثير من معاملاتهم وقد اتفق الفقهاء على أن كل عقد جاز أن يعقده الإنسان بنفسه ، جاز أن يوكل به غيره ، كالبيع ، والشراء ، والإجارة واقتضاء الحقوق ، والخصومة في للطالبة بها ، والتزويج ، والطلاق ، وغير ذلك من العقود التي تقبل النيابة ، وقد كان النبي ، صلوات الله وسلامه عليه ، يقوم بدور الوكيل في عقد الزواج بالنسبة البحض أصحابه . وروي أبو داود ، عن عقبة بن عامر ، رضي الله عنه ، أن النبي يَهِيُّ قال لرجل : أترضى أن أزوجك فلانة ؟ قال : نعم . وقال للمرأة أترضين أن أزوجك فلانا ؟ قالت : نعم . فزوج أحدهما صاحبه ، فدخل بها ، ولم يفرض لها صداقًا ولم يعطها شيئًا .. وكان عن شهد الحديبية : وكان من شهد الحديبية : وكان من شهد الحديبية ، فلما حضرته الوفاة . قال : أن رسول الله يَهِيُّ زوجني فلانة ، ولم أفرض لها صداقها سهمي بخيبر ، فلما حضرته الوفاة . قال : أن رسول الله يَهُو الذي تولي المقد عرو بن أمية الضري وكيلاً عن رسول الله الطرفين . وعن أم حبيبة : وأنها كانت فين هاجر إلى أرض الحبشة ، فزوجها النجاشي رسول الله يُهُو وكله بذلك .. وأما النجاشي ، فهو الذي كان قد أعطى لما المهر فأسند التزويج إليه .

من يصح توكيله ومن لا يصح:

يصح التوكيل من الرجل الصاقـل البـالغ الحر ، لأنه كامـل الأهليـة (١١) . وكل من كان كامـل الأهلية ، فأنه يلك تزويج نقـه ينفسه . وكل من كان كذلك فإنه يصح أن يوكل عنه غيره .

أما إذا كان الشخص فاقد الأهلية ، أو ناقصها ، فيانه ليس لمه الحق في توكيل غيره ، كالمجنون ، والصي ، والعبد ، والمعنوه ، فإنه ليس لواحد منهم الاستقلال في تزويج نفسه بنفسه . وقد اختلف

⁽١) لابد من اعتبار هذه الشروط في التوكيل وقالت الأحناف يمح توكيل العبي الميز والعبد .

الفتهاء في صحة توكيل للرأة البالغة ، العاقلة في تزويج تفسها ، حسب اختلاقهم في انعشاد الزواج بعبارتها ..

فقال أبو حنفية : يصح منها التوكيل كا يصح من الرجل ، إذ حقها أن تنشيء المقد .. وما دام ذلك حقًا من حقوقها ، فن حقها أن توكل عنها من يقوم بإنشائه .

أما جهور العلماء فإنهم قالوا: إن لوليها الحق في أن يعقد عليها من غير توكيل منها له .. وإن كان لابد من اعتبار رضاها كا تقدم . وفرق بعض علماء الشافعية بين الأب والجد ، وبين غيرهما من الأولياء . فقالوا : إنه لا حاجة إلى توكيل الأب والجد .. أما غيرهما فلابد من التوكيل منها له .

التوكيل المطلق والمقيد:

والتوكيل يجوز مطلقًا ومقيدًا :

فالمطلق : أن يوكل شخص آخر في تزويجه دون أن يقيده بامرأة معينة ، أو بهر ، أو بقدار معين من الهر . وللقيد : أن يوكله في التزويج ، ويقيده بامرأة معينة ، أوامرأة من أسرة معينة ، أو بقدر معين من المهر .

وحكم التوكيل المطلق ، إن الوكيل لا يتقيد بأي قيد عند أبي حنيفة .. فلو زوج الوكيل موكله با مرأة معيبة أو غير كنف ، أو بهر زائد عن مهر الشل جاز ذلك (١٠) ، وكان المقد صحيحانا فذا ، لأن ذلك متضى الإطلاق . وقال أبو يوسف ومحد : لابد أن يتقيد بالسلامة والكفاءة ومهر المشل .. ويتجاوز عن الزيادة اليسيمة التي يتفاين الناس فيها عادة . وحجتها : أن الذي يوكل غيره إنا يوكله ليكون عوبًا له على اختيار الأصلح بالنسبة إليه .. وترك التقيد لا يقتضي أن يأتي له بأي امرأة ، لأن المفهوم أن يختار له امرأة ممثلة بهر مماثل ، ولابد من ملاحظة هذا المفهوم واعتباره ، لأن المعروف عرفًا كلشروط شرفًا . وهذا هو الرأي الذي لا ينبغي التمويل إلا عليه .

وحكم التوكيل المقيد : أنه لا يجوز فيه الخالفة إلا إذا كانت الخالفة إلى ما هو أحسن .. بأن تكون الزوجه التي اختارها الوكيل أجمل وأفضل من الزوجة التي عينها له ، أو يكون المهر أقل من المهر الذي عينه . فإذا كانت الخالفة إلى غير ذلك ، كان العقد صحيحًا غير لازم على الموكل .. فإن شاء أجازه ، وإن شاء رده .

وقالت الأحناف : إن المرأة إذا كانت هي الموكلة ، فأما أن توكله بمعين ، أو غير معين . فإن كان الأول ، فلا ينفذ العقد عليها إلا إذا واقتها في كل مـا أمرته به ، سواء كان من جهة الزواج أم المهر . وإن كان الثاني ـ وهو ما إذا أمرته بتزويجها ، بغير معين كا إذا قـالت لـه : وكلتك في أن تزوجني

⁽١) ويستثنى من هذا ما فيه تهمة ، كأن يزوجه ابنته . أو لمرأة تحت ولايته . بإنه لا ينغذ إلا برضا للوكل .

رجلاً ، فزوجها من نفسه ، أو لأبيه ، أو لابنه ـ لا يلزم العقد ، للتهمة .. فإن حصل ذلك توقف نفاذ العقد على إجازتها . فإن زوجها بغير من ذكر : أي بأجنبي . فإن كان الزوج كفومًا ، والمهر مهر المثل ، لزم النكاح وليس لها ولالوليها رده .

وإن كان الزوج كفوءًا ، والمهر أقل من مهر المثل وكان الغبن فاحشًا _ فـلا ينفـذ العقـد ، بـل يكون موقوفًا على إجـازتهـا وإجـازة وليهـا ، لأن كلاً منها لـه حق في ذلـك . وإن كان الزوج غير كفـه وقع المقد فـاسـئا . سواء كان المهر أقل من مهر المثل ، أو مسـاويّـا لـه ، أو أكثر ، ولا تلحقـه الإجـازة ، لأن الإجازة لا تلحق الفاسد وإنما تلحق الزواج للوقوف .

الوكيل في الزواج سفير ومعبر (١):

تختلف الوكالة في الزواج عن الوكالة في المقود الأخرى .. فالوكيل في الزواج ما هو إلا سفير وممبر لا غير ، فلا ترجع إليه حقوق المقد ، فلا يطالب بالهر (^{۱۱)} ولا بإدخال الزوجة في طاعة زوجها إذا كان وكيل الزوجة ، ولا يقبض المهر عن الزوجة إذا كان وكيلاً عنها إلا إذا أذنت له ، فيكون إذنها توكيلاً له بالقبض .. وهو غير توكيل الزواج الذي ينتمي بجرد إتمام المقد .

الكفاءة في الزواج

تعريفها:

الكفاءة: هي المساواة ، والماثلة ، والكفء والكفاء : الثيل والنظير ، والمقصود بها في باب الزواج أن يكون الزوج كفومًا لزوجته ، أي مساويًا لها في المنزلة الرجل مساوية المركز الاجتاعي ، والمستوى الخلقي والمالي ، وما من شك في أنه كاما كانت منزلة الرجل مساوية لمنزلة الرأة ، كان ذلك ادعى لنجاح الحياة الزوجية ، واحفظ الما من الفشل والإخفاق .

حکه:

ولكن ما حكم هذه الكفاءة ؟ وما مدى اعتبارها ؟ أما ابن حزم ، فذهب إلى عدم اعتبار هذه الكفاءة . فقال : « أيُّ مسلم ـ مالم يكن زانيًا ـ فله الحق في أن يتزوج أية مسلمة ، مسالم تكن زانيًا ـ فله الحق في أن يتزوج أية مسلمة ، مسالم تكن زانية » .

قال : وأهل الإسلام كلهم إخوة لا يحرم على ابن من زنجية لفيسة (١) فكاح لابنسة الحليفة

⁽١) أي سفير عن موكله ومميز عن إرادته .

⁽٢) إلا إذا خمن للهر عن الزوج ، فإنه يطالب به كشامن ، لا كوكيل .

⁽٢) لَنِيَةً : غير معروفة النسب .

الهاشمي .. والفاحق للملم الذي بلغ الغيبة من الفسق - مالم يكن زانيًا - كف، المسلمة الفاحقة مالم تكن زانية ،

قال: والحجة قول الله تعالى: ﴿ إِنَّا المُؤْمِنُونَ إِخُوهَ ﴾ (1) وقوله: عز وجل ـ مخاطبًا جميع المسلمين .. ﴿ فَاتَكُمُّ مِن النَّسَاء .. ﴾ (2) . وذكر ـ عز وجل ـ ما حرم علينا من النساء ، ثم قال سبحانه: ﴿ وَأُحلُ لَكُمْ مِن النّساء اللهُ ﴾ (2) . وقد أنكح رسول الله يَهِكُمُّ زينب أم المؤمنين زيدًا مولاه .. وانكح المقداد ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب . قال : وأما قولنا في الناسق والفاسقة فيلزم من خالفنا ألا يجيز للفاسق أن ينكح إلا فاسقة ، وأن لا يجيز للفاسقة أن ينكحها إلا فاسقة . وأن لا يجيز للفاسقة أن ينكحها إلا فاسق .. وهذا لا يقوله أحد .. وقد قال تعالى : ﴿ إِنَّا المؤمّنون إِخْوةٌ ﴾ (1) وقال سبحانه : ﴿ وَالمؤمنون إِخْوةٌ ﴾ (1) وقال

اعتبار الكفاءة بالاستقامة والخلق:

وذهب جاعة إلى أن الكفاءة معتبرة ، ولكن اعتبارها بالاستقامة والخلق خاصة ، فلا اعتبار لنسب ، ولا لصناعة ، ولا لفنى ، ولا لثيء آخر .. فيجوز للرجل الصالح الذي لا نسب له أن يتزوج المرأة الرفيعة القدر ، ولن لا جاء له أن يتزوج المرأة الرفيعة القدر ، ولن لا جاء له أن يتزوج المرأة الرفيعة القدر ، ولن لا جاء له أن يتزوج صاحبة الجاء والشهرة ، وللفقير أن يتزوج الثرية الغنية مادام مسلًا عفيفًا . وأنه ليس لأحد من الأولياء الاعتراض ، ولا طلب التفريق ، وإن كان غيرصتوفي الدرجة مع الولي الذي تولى المقد مادام الزواج كان عن رضي منها ، فإذا لم يتوفر شرط الاستقامة عند الرجل فلا يكن كفومًا للمرأة الصالحة .. ولما الحق في طلب فسخ العقد إذا كانت بكرًا وأجبرها أبوها على الزواج من الفاسق . و وفي بداية الجتهد : ولم يختلف الذهب ـ المالكية ـ أن البكر إذا زوجها الأب من شارب الحر ، وبالجلة من فاسق ، إن لها أن تمنع نفسها من النكاح ، وينظر الحاكم في ذلك . فيفرق بينها ، وكذلك إذا زوجها عن ماله حرام ، أو عمن هو كثير الحلف بالطلاق » . واستدل أصحاب هذا المذهب عا يأتى :

١ - أن الله تمالى قال : ﴿ يِاأَعِهَا الناسِ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِن ذَكَرٍ وأَنْقُ ، وجملناكُم شعربًا وقبائل لتمار شُواإِن أَكُر مَكُم عندالله أَتَمَاكُمُ ﴾ (١٠ . ففي هندالآية تقرير أن الناس متساوون في الخلق ، وفي القبة الإنسانية ، وأنه لا أحد أكرم من أحد إلا من حيث تقوى الله _ عز وجل _ بأداء حق الله وحق الناس .

⁽١) سورة الحجرات أية ١٠ ،

⁽٢) سورة النساء آية ٢٠ .

⁽٢) سورة الساء أبة ٢٤. (١) سورة المجرات أية-١.

⁽¹⁾ سورة الحجرات آية ١٢ .

⁽٥) سورة التربة أية ٧١

٧ - وروى الترمذي بإسناد حسن عن أبي حاتم المزني أن رسول الله ﷺ قال : ه إذا أتاكم من
 ترضون دينه وخلقه فانكحوه ، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير .. قالوا يارسول الله
 وإن كان فيه ! قال : إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فانكحوه .. ثلاث مران » .

ففي هذا الحديث توجيه الخطاب إلى الأولياء أن يزوجوا موليّاتهم من يخطبهن من ذوي الدين والأمانة والخلق .. وإن لم يفعلوا ذلك بعدم تزويج صاحب الخلق الحسن ، ورغبوا في الحسب ، والنسب ، والجاه ، والمال ـ كانت الفتنة والنساد الذي لا آخر له .

٣ ـ وروى أبو داود عن أبي هر يرة أن رسول الله ﷺ قال : « يـابني بيـاضـة أنكحوا أبـا هنـد ، وانكحوا إليه » ^(١) .. وكان حجامًا ..

قال في ممالم السنن : في هذا الحديث حجة لمالك ومن ذهب مذهبه في الكفاءة بـالـدين وحـده دون غيره .. وأبو هند مولى بني بياضة ، ليس من أنفسهم .

٤ - وخطب رسول الله ﷺ زينب بنت جحش لزيد بن حارثة ، فـامتنمت ، وامتنع أخوهـا
 عبد الله ، لنسبها في قريش ، وأنها كانت بنت عم النبي ﷺ .. أمها أميـة بنت عبد الطلب - وأن
 زينا كان عبدا ، فنزل قول الله عز وجل : ﴿ وما كان الومن ولا مؤمنة إذا قض الله ورسوله أمرًا
 أنْ يكون لُمُ الجيّرة منْ أمرِهمْ ، ومنْ يَمْس الله ورسوله فقد ضلَّ ضلالاً مبيناً ﴾ (٢) فقال أخوهـا لرسول الله ﷺ عبد على عبد عربي عاشئت . قرؤجها من زيد .

ه ـ وزوج أبو حذيفة سالًا من هند بنت الوليد بن عتبة بن ربيمة ـ وهو مولى لأمرأة من
 الأنسار .

٦ - وتزويج بلال بن رياح بأخت عبد الرحن بن عوف .

٧ - وسئل الإمام على - كرم الله وجهه - عن حكم زواج الأكفاء ، فقال الناس بعضهم أكفاء
 لبعض ، عربيهم وعجميهم ، قرشيهم وهاشيهم إذا أسلموا وآمنوا .

وهذا مذهب للمالكية .. قبال الشوكاني : وتقل عن عمر ، ابن مسمود ، وعن محمد ابن سيرين ، وعمر بريدن ، وعمر بن عبد المزيز . ورجعه ابن القيم فقال : فالذي يقتضيه حكه يَكُلُخ اعتبار الكفاءة في الدين أصلاً وكالاً .فلا تنزوج مسلمة بكافر ، ولا عفيفة بفاجر .. ولم يعتبر القرآن والسنة في الكفاءة أمرًا وراء ذلك فيانه حرم على المسلمة تكاح الزاني الخبيث ولم يعتبر نسبًا ، ولا صناعمة ، ولا غنى ، ولا حرفة .. فيجوز للعبد القن نكاح الرأة النسبية الغنية إذا كان عفيفًا مسلمًا .. وجوز لفير

⁽١) أي زوجوه وتزوجوا منه . (٢) سورة الأحزاب آية ٢٠ .

القرشيين نكاح القرشيات ، ويفير الهاشميين نكاح الهاشميات ، وللفقراء نكاح الموسرات^(١) .

مذهب جهور الفقهاء:

وإذا كان المالكية وغيرهم من العلماء الذين سبقت الإشارة إليهم ، يرون أن الكفساءة معتبرة بالإستقمامة والصلاح لا غير ـ فإن غير هؤلاء من الفقهاء يرون أن الكفاءة معتبرة بالإستقمامة والصلاح وأن الفاسق ليس كفؤًا للعفيفة ـ إلا أنهم لا يقصرون الكفاءة على ذلمك ، بل يرون أن تمة أمورًا أخرى لابد من أعتبارها .

ونحن نشير إلى هذه الأمور فيا يأتي :

أولاً : النسب فـالعرب بعضهم أكفـاء لبعض ، وقريش بعضهم أكفـاء لبعض .. فــالأعجمي لا يكون كفؤا للعربية ، والعربي لا يكون كفؤا للقريشية . ودليل ذلك .

ما رواه الحاكم عن ابن عمر أن رسول الله علي قال: « العرب أكفاء بعضهم لبعض، قبيلة لتبيل ، وحي لحي ، ورجل لرجل ، إلا حاتكا أو حجامًا » .

٢ ـ وروي البزار عن معاذ بن جبل أن النبي عَلَيْ قال : « العرب بعضهم لبعض أكفاء ، والموالي بعضهم أكفاء بعض » .

٣ - وعن عرقال : و لأمنعن تزوج ذوات الأحساب إلا من الأكفاء ، . رواه الدارقطني .

وحديث ابن عرسال عنه ابن أبي حاتم أباه فقال : هذا كذب لا أصل له . وقبال الدارقطني في الملل : لا يصح ، قال ابن عبد البر : هذا منكر موضوع .

وأما حديث معاذ ، ففيه سليان بن أبي الجون . قال بن القطان ؛ لا يعرف .. ثم هو من رواية خالد بن معدان عن معاذ ، ولم يسمع منه .. والصحيح أنه لم يتبت في أعتبـار الكفـاءة والنسب من حديث .

ولم يختلف الشافعية ، ولا الحنفية في اعتبار الكفاءة بالنسب على هذا النحو للذكور .. ولكنهم اختلفوا في التفاضل بين القرشيين . فالأحناف يرون أن القرشيء كف، للهاشمية (") .

أما الشافعية فإن الصحيح من مذهبهم أن القرشي ليس كفومًا للهاشمية والمطلبية .. واستدلوا لذلك عارواه واثلة بن الأسقع أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله اصطفى كنانة من بني الماعيل ، واصطفى من كنانة قريشًا ، واصطفى من قريش بني هاشم ، واصطفاني من بني هاشم .. فأنا خيار من خيار ، رواه مسلم .

⁽١) زاد للماد جزء 1 ص ٢٢ .

⁽٢) الْقرشي من كأن من ولد التغرين كتانة ، وللماهي من كان من ولد هائم بن عبد مناف ، والعرب من جمهم أب فوق النضر .

قال الحافظ في الفتح : والصحيح تقديم بني هاشم ، وللطلب على غيرهم .. ومن عدا هؤلاء أكفاء لبمض .

والحق خلاف ذلك . فإن النبي ﷺ زوج ابنتيه عثمان بن عفان ، وزوج أبـا المــاص بن الربيع زينب . وهما من عبد شمس .. وزوج على عمرابنته ، أم كلثوم ، وعمر عدوي .

على أن شرف العلم دونه كل نسب ، وكل شرف . فالعالم كف، لأي امرأة . مها كان نسبها ، وإن لم يكن له أن شرف العلم دونه كل نسبها ، وإن لم يكن له نسب معروف ، لقول رسول الله يكلي : « الناس معادن ، كعادن الذهب والفضة . خيارم في الإسلام إذا فقهوا » . وقول الله تعالى : ﴿ يَرْفِي الله الذينَ آمَنُوا مِنْكُمُ والذينَ أُوتُوا اللهِ مَنْكُمُ والذينَ أُوتُوا اللهِ مَنْكُمُ والذينَ أُوتُول عز وجل : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتُوي الذينَ يَعْلَسُون والذينَ لا يَعْلَمُون ﴾ (١) على الله عن والذين لا يَعْلَمُون ﴾ (١) على الله عن والذين لا يَعْلَمُون الله عن الله عن الله عن الله عن والذين لا يَعْلَمُونَ ﴾ (١) على الله عن ال

هذا بالنسبة للعرب ، وأما غيرهم من الأعاجم فقيل : « لا كفاء بينهم بالنسب » ..

وروي عن الشافعي وأكثر أصحابه أن الكفاءة معتبرة في أنسابهم فيا بينهم قياسًا على العرب ، ولأنهم يعيّرون إذا تزوجت واحدة منهم زوجًا دونها نسبًا ، فيكون حكهم حكم العرب لاتحاد العلة .

ثانيًا: الحرية: فالعبد ليس بكف للحرة، ولا العتيق كفوًّا لحرة الأصل، ولا من من الرق أحد آبائه كفوًّا لمن لم يسها رق، ولا أحدًا من آبائها، لأن الحرة يلحقها العار بكونها تحت عبد، أو تحت من سبق من كان في آبائه مسترق.

ثالثًا : الإسلام : أي التكافؤ في إسلام الأصول . وهو معتبر في غير العرب .. أما العرب فلا يعتبر فيهم ، لأنهم اكتفوا بالتفاخر بأنسابهم ، ولا يتفاخرون بإسلام أصولهم .

وأما غير العرب من للوالي والأعاجم ، فيتفاخرون ببإسلام الأصول .. وعلى هذا إذا كانت المرأة المسلمة لها أب وأجداد مسلمون ، فإنه لا يكافئها المسلم الذي ليس له في الإسلام أب ولا جد .. ومن لها أب واحد في الإسلام يكافئها من له أب واحد فيه .. ومن له أب وجدّ في الإسلام فهو كف، لمن لها أب وأجداد ، لأن تعريف المرء يتم بأبيه وجده ، ، فلا يلتفت إلى ما زاد .

ورأى أبي يوسف أن من له أب واحد في الإسلام كفء لمن لها أباء ، لأن التعريف عنده يكون كاملاً بذكر الأب ، أما أبو حنيفة ومحد فلا يكون التعريف عندهما كاملاً إلا بالأب والجد .

رابعًا : الحرفة : إذا كانت المرأة من أسرة تمارس حرفة شريفة ، فيلا يكون صاحب الحرفة الدنيئة كفوًا لها ، وإذا تقاربت الحرف فلا اعتبار للتفاوت فيها ، والمتبر في شرف الحرف ودنيامها

⁽٢) مورة الزمر : آية ١٠ .

وقد اعتبر أصحاب الشافعي ـ وفيا ذكره ابن نصر عن مالـك ـ السلامة من العيوب من شروط الكفاءة .. فن به عيب مثبت للفسخ ليس كفؤا للسلية منه ، فإن لم يكن مثبتًا للفسخ عنـده وكان منفرًا كالعمى، والقطع، وتشويه الخلقة. فوجهان، واختيـار الرويـاني أن صـاحبـه ليس بكنـه. ولم يعتبرها الأحناف ولا الحنابلة .

وفي المغني : وأما السلامة من العيوب فليس من شروط الكفاءة ، فإنه لا خلاف في أنه لا يبطل النكاح بعدمه ، ولكنها تثبت الحيار للمرأة دون الأولياء ، لأن ضرره مختص بها ، ولوليها منعها من نكاح الجذوم ، والأبرص والجنون .

فين تعتبر ؟ :

والكفاءة في الزواج معتبرة في الزوج دون الزوجة . أي أن الرجل هو الذي يشترط فيه أن يكون كفؤًا للرجل (١) .

ودليل ذلك :

أولا : أن النبي بَهِا ق قال : « من كانت عنده جارية ، فعلها وأحسن تعليها ، وأحسن إليها ، ثم اعتقها وتزوجها - فله أجران ، رواه البخاري ومسلم .

ثانيًا : أن النبي ﷺ لا مكاني، لـ في منزلته وقد تزوج من أحياء العرب ، وتزوج من صفية بنت حيى ، وكانت يودية وأسلت .

ثالثًا : أن الزوجة الرفيعة المنزلة ، هي التي تُعيّر هي وأولياؤها عادة ، إذا تزوجت من غير الكف، .

أما الزوج الشريف فلا يعير إذا كانت زوجته خسيسة ودونه منزلة .

الكفاءة حق للمرأة والأولياء:

يرى جمهور الفقهـاء إن الكفـاءة حق للمرأة والأوليـاء ، فلا يجوز للولي أن يزوج للرأة من غير كفـ.. إلا برضاها ورضا سائر الأولياء (٢٠) . لأن تزويجها بغير الكفـ، فيه إلحـاق عـار بهم ، فلم يجز من غير

⁽١) يرى الأحناف أن الكفاءة من جانب الروحة ممتورة في حالتين :

١ - ما إذا وكل الرحل عه من يروجه لمرأة عبر معينة ، فإنه يشترط لنفاد تزوج الوكيل على للوكل أن يزوحه من تكاشه . كا تقدم في الوكالة .

٢ - وفيًا إنّا كان الراي الذي روح الصموة عبر الأب الدي لم يعرف صود الاختيار فإنه يشترط لصحة التزويج أن تكون الروجة كنؤا له احتيامًا لميلحته

⁽¹⁾ إما زوحت الرأة من غير كفت سير رضاها وعير رضا الأولياء فقيل أن الزواج باطل ، وقيل أمه صحيح ، ويثبت بيم الخيار . هنا عند الشافعية ورأي الأحناف مين في الولاية .

العرف .. فقد تكون حرفة ما شريفة في مكان ما ، أو زمان ما ، بينها هي دنيئة في مكان ما ، أو زمان ما .

وقد استدل القائلون باعتبار الكفاءة بالحرقة بالحديث المتقدم و العرب بعضهم أكفاء لبعض .. إلا : حائكًا أو حجامًا و . وقد قيل لأحد بن حنبل ـ رحمه الله ـ وكيف تأخذ به وأنت تضعف . قال : العمل على هذا .

قال في المغني : يعني أنه ورد موافقًا لأهل العرف . لأن أصحاب الصنائع الجليلة والحرف الشريفة يعتبرون تزويج بناتم لأصحاب الصنائع العنيشة - كالحائلك ، والعباغ ، والكناس ، والزبال ـ نقصًا يلحقهم .. وقد جرى عرف الناس بالتعبير بذلك ، فأشبه النقص في النسب .. وهذا مذهب الشافعية ، ومحد وأبي يوسف من الحنفية . ورواية عن أحمد وأبي حنيفة .

ورواية عن أبي يوسف أنها لا تعتبر إلا أن تفحش .

خامسًا : المال : وللشافعية اختلاف في اعتباره فنهم من قال باعتباره ، فالفقير عند هؤلاء ليس بكفء للموسرة لما روى سمرة أن رسول الله ﷺ قال الحسب المال ، والكرم التقوى ، .

قالوا : ولأن نفقة الفقير دون نفقة للوسر ..

ومنهم من قال : لا تعتبر ؛ لأن المال غاد ورائح ؛ ولأنه لا يفتخر بـه ذوو المروءات ، وأنشـدوا قول الشاعر :

غنينا (۱) زمانًا بالتصملك والنقر وكلا مقانساه بكأسها الصدهر في زادنيا بنيِّاعل ذي قرابة غنانا ، ولا أزرى بأحسابنا النقر

وعند الأحنى في اعتبار المال .. والمعتبر فيه أن يكون مالكًا اللهر والنفقة ، حق إن من لم يملكها ، أو لا يملك أحدهما لا يكون كفؤا .. والمراد بالمهر قدر ما تعارفو تعجيله ، لأن ما وراءه مؤجل عرفًا .

وعن أبي يوسف أنه اعتبر القدرة على النفقة دون للهر ، لأنه تجري الساهلة فيه ، ويعد المره قادرًا عليه يسار أبيه ، واعتبار المال في الكفاءة رواية عن أحمد ، لأن على الموسرة ضراً في إعسار زوجها ، لإخلاله بنفتتها ومؤنة أولادها ، ولأن الناس يعتبرون الفقر نقصًا ، ويتفاضلون فيه كتفاضلهم في النسب ، وأبلغ .

سادمًا : : السلامة من العيوب :

⁽١) عنيما رمانًا : أي أننا ، والتصملك : النقر ، والصعاوك : النقير ، وعروة الصعاليك : رجل عربي كان يجمع الفقراء في مكان ويروقهم عايمة .

رضام جيمًا . فإذا رضيت ، ورضي أولياؤها جاز تزويجها لأن للنع لحقّهم ، فإذا رضوا زال المنع . وقالت الشافعية : هي لمن له الولاية في الحال

وقال أحمد . في رواية : هي حق لجيع الأولياء : قريبهم وبعيدم .. فن لم يرض منهم فله الفسخ ، وفي رواية عن أحمد : أنها حق الله ، فلو رضي الأولياء والزوجة بإسقاط الكفاءة لا يصح رضام ، ولكن هذه الرواية مبنية على أن الكفاءة في الدين لا غير ، كا جاء في إحمد الروايات عنه .

وقت اعتبارها:

وإنما يمتبر وجود الكفاءة عند إنشاء العقد ، فإذا تخلف وصف من أوصافها بعد العقد فإن ذلك لا يضر ، ولا يفير من الواقع شيئًا ، ولا يؤثر في عقد الزواج ، لأن شروط الزواج إنما تمتبر عند العقد .. فإن كان عند الزواج صاحب حرفة شريفة ، أو كان قادرًا على الإنفاق ، أو كان صالحًا .. ثم تغيرت الظروف ، فأحترف مهنة دنيئة ، أو عجز عن الإنفاق أو فحق عن أمر ربه بعد الزواج ، فإن العقد باق على ما هو عليه .. فإن الدهر قلّب ، والإنسان لا يدوم على حال واحدة .. وعلى المرأة أن تقبل الواقع ، وتصير وتتقي فإن ذلك من عزم الأمور .

الحقوق الزوجية

إذا وقع المقد صحيحًا نافظًا ترتبت عليه أثباره ، ووجبت بمنتضاه الحقوق الزوجية .. وهذه الحقوق ثلاثة أقسام :

١ _ منها حقوق واجبة للزوجة على زوجها .

٢ ـ ومنها حقوق واجبة للزوج على زوجته .

٣ _ ومنها حقوق مشتركة بينها .

وقيـام كل من الزوجين بواجبه ، والإضطلاع بسؤوليـاتـه هو الـذي يـوفر أسبـاب الاطمئنـان والمدوء النفــي ، ويذلك تمّ السعادة الزوجية .

وفيها يلي تفصيل وبيان بمض هذه الحقوق .

الحقوق المشتركة بين الزوجين

والحقوق المشتركة بين الزوجين هي :

١ .. حل المشرة الزوجية واستتاع كل من الزوجين بالآخر .

وهذا الحل مشترك بينها ، فيحل للزوج من زوجته ما يحل لها منه .. وهذا الاستناع حق للزوجين ، ولا يحمل إلا بشاركتها مقا ، لأنه لا يكن أن ينفرد به أحدهما .

٢ ـ حرمة المصاهرة : أي أن الزوجة تحرم على آباء الزوج ، وأجداده ، وأبنائه ، وفروع أبنائه
 ويناته . كا يحرم هو على أمهاتها ، ويناتها ، وفروع أبنائها ويناتها .

٣ ـ ثبوت التوارث بينها عجرد إقام العقد . فإذا مات أحدهما بعد إقام العقد ورث الآخر ولو أم
 يتم الدخول .

٤ _ ثبوت نسب الولد من الزوج صاحب الفراش .

الماشرة بالمروف: فيجب على كل من الزوجين أن يماشر الآخر بالمروف حتى يسودها الوئام، ويظللها السلام.. قال الله تمالى: ﴿ وَعَاشِرُوهُنَ بِالمُرُوفِ . ﴾ (١) .

الحقوق الواجبة للزوجة على زوجها:

الحقوق الواجبة للزوجة على زوجها منها:

١ - حقوق مالية : وهي المهر ، والنفقة .

٢ _ وحقوق غير مالية : مثل المدل بين الزوجات إذا كان الزوج متزوجًا بأكثر من واحدة

⁽١)سورة النساء آية ١٩ .

المهر

من حسن رعاية الإسلام للمرأة وإحترامه لها ، أن أعطاها حقها في التملك ، إذ كانت في الجاهلية مهضومة مهيضة الجناح ، حتى إن وليها كان يتصرف في خالص مالها ، لا يدع لهـا فرصـة التملـك ، ولا يمكنها من التصرف .

فكان أن رفع الإسلام عنها هذا الإصر وفرض لها المهر ، وجعله حقًّا على الرجل لها وليس لأيها ، ولا لأترب الناس إليها أن يأخذ شيئًا منها إلا في حال الرضا والاختيار قال الله تعالى : ﴿ وَآتُوا النُّسَاءَ صَدَقًا تِهِنَ نِخُلَةً ، فإنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَوِّ مِنْهُ نَفْسًا فكُلُوه مَنينًا مَرينًا ﴾ (١) .

وآتوا النساء مهورهن عطاء مفروضًا لا يقابله عوض . فإن أعطين شيئًا من المهر بمدما ملكن من غير إكراه ولا حياء ولا خديمة ـ فخذوه سائفًا ، لاغَصّةً فيه ، ولا إثم ممه .

فإذا أعطت الزوجة شيئًا من مالها حياء ، أو خوفًا ، أو خديمة ؛ فلا يحل أخذه . قال تعالى : ﴿ وإن أردُثُمُ اسْتِبسال زَوج مكان زَوج وَآتِيْمْ إِحْسافَنْ قِنْطارًا فلا تساخُدُو امنه شيئًا ، اتَأَخَذُونَه بَهْتَانًا وإثمًا مُبينًا ؟ .. وَكَيفَ تَأْخُدُونَة وقد أَقْضَى بَفْضُكُمْ إلى بفعي وأخذن منكُمُ ميثاقًا غَليظًا ﴾ (٢) ؟ وهذا للهر الغروض للرأة ، كا أنه يحقق هذا المعنى ، فهو يطيب نفس المرأة ويرضيها بقوامة الرجل عليها . قال تعالى : ﴿ الرَّجالُ قَوَّامُوانَ عَلى النِّساء بِا فَضَّل الله بَعْضَهُمْ على بغض ، وبما أَفْقَوا من أَمُوالهُمْ ﴾ (٢) مع ما يضاف إلى ذلك من توثيق الصلات ، وإيجاد أسباب المودة والرحة .

قدر المهر :

لم تجعل الشريعة حدًا لقلته ، ولا لكثرته ، إذ الناس يختلفون في الذي والفقر ، ويتفاوتون في السعة والضيق ؛ ولكل جهة عاداتها وتقاليدها ، فتركت التحديد ليعطي كل واحد على قدر طاقاته ، وحسب حالته ،وعادات عشيرته ، وكل النصوص جاءت تشير إلى أن المهر لا يشترط فيه إلا أن يكون شيئًا له قية ؛ بقطع النظر عن القلة والكثرة .. فيجوز أن يكون خاتًا من حديد ، أو قد عا من قرأ و ثمليًا لكتاب الله ، وما شابه ذلك ، إذا تراض عليه التعاقدان .

١ - فعن عامر بن ريبعة أن امرأة من بني فزارة تزوجت على نملين ، فقال رسول الله على الله عل

⁽١) مورة الساء آية ؟ (٢) مورة النساء آية ٢٠ ، ٢١ . (٢) مورة النساء الآية ٢٤ .

والترمذي ۽ وصححه .

٢ - وعن سهل بن سعد أن النبي بَيْكَيْرَ جاءته امرأة فقالت : يمارسول الله إني وهبت نفسي لمك ، فقامت قيامًا طويلاً ، فقام رجل ، فقال : يارسول الله زوّجنيها إن لم يكن لمك بها حاجة ، فقال رسول الله بيَكِيْرَ همل عندك من شيء تُصدقُها إياه ؟ فقال : مما عندي إلا إزاري همذا ، فقال النبي بيَكِيْرَ : إن أعطيتها إزارك جلست لا إزار لك ، فالتس شيشًا فقال مأجد شيشًا فقال : التس ولو خلقًا من حديد فالتس فلم يجد شيشًا ، فقال له النبي بيكيّرٌ : هل معمك من القرآن من شيء ؟ قال : مم ، سورة كذا ، وسورة كذا ؛ لسور يسميها ، فقال النبي بيكيّرٌ قد زوجتكا بها ممك من القرآن .

وفي رواية أبي هريرة : أنه قدر ذلك بعشرين آية .

٣ ـ وعن أنس أن أبا طلحة خطب أم سليم ، فقالت : « والله ما مثلك يُردُ .. ولكنك كافر وأنا مسلمة ، ولا يحل لي أن أتزوجك ، فإن تسلم فذلك مهري ، ولا أسألك غيره .. فكان ذلك مهرها » .

فدلت هذه الأحاديث على جواز جمل الهرشيقًا قليلاً . وعلى جواز جمل النفعة مهرًا . وإنَّ تمام القرآن من المنفعة . وقد قدر الأحناف أقل الهر بمشرة درام ، كا قدره المالكية بثلاثة .. وهذا التقدير لا يستند إلى دليل يعول عليه ، ولا حجة يعتد بها .

قال الحافظ: وقد وردت أحاديث في أقل الصداق لا يثبت منها شيء ، وقال ابن القيم ـ تعليقًا على ما تقدم من الأحاديث: وهذا هو الذي اختارته أم سلم من انتفاعها بإسلام أبي طلحة وبذل انضها له إن أسلم .. وهذا أحب إليها من المال الذي يبذله الزوج ، فإن الصداق شرع في الأصل حقًا للمرأة تنتفع به ، فإذا رضيت بالعلم والدين ، وإسلام الزوج ، وقراءته القرآن ـ كان هذا من أفضل المهور ، وأنفعها ، وأجلها .. فما خلا المقد عن مهر . وإين الحكم بتقدير المهر بثلاثة دراهم ، أو عشرة من النص ، والقياس إلى الحكم بصحة كون المهرما ذكرنا نصًا وقياسًا .. وليس هذا مستويّا بين هذه المرأة وبين الموهوبة التي وهبت نفسها للذي يَهِي وهي خالصة له من دون المؤمنين ، فإن تلك وهبت نفسها هبة مجردة من ولي وصداق ، وإن كان غير مالي .. فإن المرأة .. فإن المرأة . عبة المراه عنه المراه المراه المراه .. في المراه .. في المراه بنه المراه ال

هـنـا متتنهى هـنـه الأحـاديث .. وقـد خـالف في بعضه من قـال : لا يكون الصـداق إلا مـالاً ولا يكون منافع اخر ، ولا علمه ولاتمليه صداقًا كتول أبي حنينـة ، وأحمد ـ رحمها الله ـ في روايـة ومن قال : لا يكون أقل من ثلاثة دارهم كالك ـ رحمه الله ـ وعشرة دراهم كأبي حنيفة ـ رحمه الله .

وفيه أقوال أخرى شاذة لا دليل عليها من كتاب ولا سنة ، ولا إجماع ، ولا قيماس ، ولا قول صاحب .

ومن ادعى في هذه الأحاديث التي ذكرناها ، اختصاصها بالنبي يَهِلَيْ وأنها منسوخة ، أو أن عمل أهل المدينة على خلافها فدعوى لا يقوم عليها دليل .. والأصل بردها .. وقد زوج سيد أهل المدينة من التأبعين ـ سعيد بن المسيب ـ ابنته على درهين ولم ينكر عليه أحد ، بل عد ذلك من مناقبه وفضائله . وقد تزوج عبد الرحن بن عوف على صداق خسة درام وأقره النبي عَلَيْهُ ولا سبيل إلى إثبات المقادير إلا من جهة صاحب الشرع .

أما من حيث الكثرة فإنه لاحد لأكثر للهر. فعن عمر. رضي الله عنه: أنه نهى وهو على المنبر، أن يزادٍ في الصداق على أربع إنه درم . ثم نزل ، فاعترضته امرأة من قريش ، فقالت : أسا سمعت الله يقول : ﴿ وَآتِيْتُمُ إِخَامُنُ قِنْطَارًا ﴾ .

نقال: اللهم عنوا ، كل الناس أفقه من عمر ، ثم رجع ، فركب للنبر ، فقال : « إني كنت قد نقال : اللهم عنوا ، كل الناس أفقه من عمر ، ثم رجع ، فركب للنبر ، فقال : « إن كنت قد سيد بن منصور ، وأبو يَعْلَي بسند جيد . وعن عبد الله بن مصعب أن عمر قال : « لا تزيدوا في مهور الناء على أربعين أوقية من ففة ، فن زاد أوقية جعلت الزيادة في بيت للل ، فقالت امرأة : ما ذلك لك . قال : ولم » ؟ فقالت الأن الله تمالى يقول : ﴿ وَاقْيَدْمُ إِحدادُنَ قِنطارًا ﴾ . فقال عراد أمرأة أصابت ، ورجل أخطأ .

كراهة المفالاة في المهور:

ومها يكن من شيء فإن الإسلام يحرص على إتاحة فرص الزواج لأكثر عدد عكن من الرجال والنساء : ليستنع كل بالحلال الطيب .. ولا يتم ذلك إلا إذا كانت وسيلته مذلة ، وطريقته ميشرة . بحيث يقدر عليه الفقراء الذين يجهدم بذل ألمال الكثير ، ولا سيًا أنهم الأكثرية ، فكره الإسلام التفالي في المهور ، وأخير أن المهر كلما كان قليلاً كان الزواج مباركًا ، وأن قلة المهرمن عن المرأة . فمن عائشة ـ رضي الله عنها ـ أن النبي يجافح قال : « إن أعظم النكاح بركة ، أيسره مؤية » .

وقال : « يمن للرأة خفة مهرها ، ويسر نكاحها ، وحسن خلقها . وشؤمها غلاء مهرها وعسر . نكاحها ، وسوء خلقها » . وكثير من اثناس جهل هذه التماليم ، وحاد عنها ، وتعلق بعادات الجاهلية من التفالي في المهور ، ورفض التزويج إلا إذا دفع الزوج قدرًا كبيرًا من المال يرهقه ، ويضايقه ، كأن المرأة سلمة يساوم عليها ، ويتجر بها . وقد أدى ذلك إلى كثرة الشكوى ، وعانى الناس من أزمة الزواج التي أضرت بالرجال والنساء على السواء ، وتتج عنها كثير من الشرور والمفاسد ، وكسدت سوق الزواج . وأصبح الحلال أصعب منالاً من الحرام .

تمجيل المهر وتأجيله:

يجوز تمجيل المهر وتأجيله ، أو تعجيل البعض وتأجيل البعض الآخر ، حسب صادات الناس ، وعرفهم .. ويستحب تعجيل جزء منه ، لما روى ابن عهاس : أن النبي على منع عليا أن يدخل بفاطمة حتى يعطيها شيئًا ، فقال : ما عندي شيء ، فقال : فأين درعك الجطبينة ؟ فأطاها إياها ..

رواه أبو داود والنسائي ، والحاكم وصححه ، وروى أبو داود ، وابن ماجه عن عائشة قالت :

ه أمرني رسول الله على أن أدخل امرأة على زوجها قبل أن يعطيها شيئًا » . فهذا الحديث يدان على

أنه يجوز دخول المرأة قبل أن يقدم لها شيئًا من المهر . وحديث ابن عباس يدل على أن المنع كان على

سبيل الندب . قال الأوزاعي : « كانوا يستحسنون ألا يدخل عليها حتى يقدم لها شيئًا » . وقال

الزهري : « بلفنا في السنة ألا يدخل بامرأة حتى يقدم نفقة أو يكسو كسوة ذلك مما عمل به

المساون » .

وللزوج أن يدخل على زوجته و.. عليها أن تسلم نفسها إليه ، لا تتنع عليه ولو لم يعطها ما اشترط تعجيله لها من المهر ـ وإن كان يحكم لها به .

قال ابن حزم: « ومن تزوج فسى صداقًا أولم يُسَم فله الدخول بها أجبت ، ام كرهت .. * يقضي لها بما سمي لها ـ أحب ، أم كره ولا يمنع من أجل ذلك من الدخول بها ، لكن يُقضي له عاجلاً بالدخول ويقضي لها عليه حسب ما يوجد عنده من الصداق . فإن كان لم يُسَم لها شيئًا قضي عليه بهر مثلها ، إلا أن يتراضيا بأقل أو أكثر » .

وقال أبو حنيفة : « إن له أن يدخل جا أحبت أم كرهت ،إن كان مهرهـا مؤجلاً لأنهـا هي التي رضيت بالتأجيل وهذا لا يسقط حقه .. وإن كان معجلاً كله أو بعضه لم يجز له أن يدخل بهـا حتى يؤدي إليها ما اشترط لها تعجيله ، ولها أن تمنع نفسها منه حتى يوفيها ما اتفقوا على تعجيله » .

قال ابن المنفر: « أجم كل من نحفظ عنه من أهل العام أن للمرأة أن تمتع من دخول الزوج عليها حتى يعطيها مهرها » وقد ناقش صاحب الحلى هذا الرأي . فقال : « لا خلاف بين أحد من الملمين في أنه من حين يعقد عليها الزوج فإنها زوجة له .. فهو حلال لها ، وهي حلال له .. فن منعها منه حق يعطيها الصداق أو غيره ، فقد حال بينه وبين امرأته بلا نص من الله تعالى ولا من رسوله علام .

لكن الحق ما قلنا : ألا يمنع حقه منها ولا تمنع هي حقها من صداقها ،ولكن له الدخول عليها . أحبت أم كرهت _ ويؤخذ بما يوجد له صداقها ، أحب ، أم كره .

وصح عن النبي ﷺ تصويب قول القائل : و أعط كل ذي حق حقه ، .

متى يجب المهر المسمى كله:

يجب المر السبى كله في إحدى الحالات الآتية:

ابنا حصل الدخول الحقيقي لقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَرْدَتُمْ اسْتَبْسَتَالَ زَوْجِ مَكَان زَوْجِ
 وَاتَسِتُم إِخْدَاهِنَّ قِنْطَارًا فلا تَأْخَنُوا مِنْهُ شَيْئًا . أَتَأْخَنُونَهُ بُهْتَانًا وَإِلْمًا مُبِينًا ؟! وكيف تأخذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِلْمًا مُبِينًا ؟! وكيف تأخذُونَهُ بُهْتَانًا وإلهما مُبِينًا ؟! وكيف تأخذُونَهُ الله بَعْدِينًا ؟! » (١)

٢ ـ إذا مات أحد الزوجين قبل الدخول . وهو مجمع عليه .

٣ - ويرى أبو حنيفة : أنه إذا اختلى بها خلوة صحيحة استحقت الصداق الممى .. وذلك بأن ينفرد الزوجان في مكان يأمنان فيه اطلاع أحد عليها ، ولم يكن بأحد منها مانع شرعي ، مثل أن يكون أحدها صالمًا صيام فرض عليه ، أو تكون حائضًا . أومانع حيى ، مثل مرض أحدها مرضًا لا يستطيع معه الدخول الحقيقي ، أومانع طبيعي بأن يكون ممها ثالث .

واستدل أبو حنيفة بما رواه أبو عبيدة عن زائدة بن أبي أوفي ، قبال : « قضى الخلفاء الراشدون المهديون أنه إذا أغلق الباب ، وأرخى الستر ، فقد وجب الصداق » .

وروي وكيع عن نسافع بن جبير قسال : • كان أصحباب رسول الله يقسولون : إذا أرخى الستر ، وأغلق الباب ، فقد وجب الصداق » . ولأن التسليم المستحق وجد من جهتها فيستقر به البدل .

وخالف في ذلك الشافعي ، ومالك وداود فقالوا : لا يستقر للهر كله إلا بالوطء (1) . ولا يحب بالخلوة الصحيحة إلا نصف للهر ، لقول الله تمالى : ﴿ وَإِنْ طَلْقَتْمُوهُنَّ مَنْ قَبْلُو أَنْ تَسُوهِنَّ وَقَد فرضتُمْ لَمُنْ قريضة ، فنصف ما قرَضْتُمْ ﴾ (1) . إي أن نصف ما فرض من للهر يجب إذا وقع الطلاق قبل المسيس الذي هو الدخول الحقيقي .. وفي حالة الخلوة لم يقع مسيس ، فلا يجب المهر

⁽١) سورة النساء ، أية ٢٠ـ ٢١ .

⁽۱) إلا أن مالكا قال " إذا بني عليها وطالت هذه الخلوة ـ فإن للهر يستقر ، وإن لم يطـــاً وحده ابن قلم من أتباعه بمام . (۲) مورة البقرة ، الأية ۲۲۷ .

ted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

TTT

قال شريح : لم أسمع الله ذكر في كتابه بابًا ، ولا سترًا إذا زع أنه لم يسها فله نصف الصداق . وروي سميد بن منصور عن ابن عباس أنه كان يقول في رجل دخلت عليه امرأته ، ثم طلقها ، فزع أنه لم يسها : ه عليه نصف الصداق ه .

وروي عبد الرازق عنه قال : « لا يجب الصداق وافيًا حتى يجامعها » .

وجوب المهر الممي بالدخول في الزواج الفاسد :

إذا عقد الرجل على المرأة، ودخل بها، ثم تبين فساد الزواج لسبب من الأسباب، وجب المرالسمى كله ، لما رواه أبو داود : أن بصرة بن أكثم تزوج امرأة بكرًا في كثرها فدخل عليها ، فإذا هي خبل فذكرت ذلك للنبي عَلِي عَلَي الله المداق عنه السداق بما استحللت من فرجها .. وفرق بينها ، ، ففي هذا الحديث وجوب المهر المسمى في النكاح الفاسد كا أنه تضن فساد النكاح وبطلانه إذا تزوجها فوجدها حبل من الزنا .

الزواج بغير المهر :

الزواج بغير ذكر المهر ، ويسمى ، زواج التفويض ، يصح في قول عباسة أهـل العلم! لقـول الله * تمالى : ﴿ لاَ جُنَّاحَ عَلَيْكُمُ إِنْ طَلْقَتُمُ النِّسَاءُ مَالَمُ تَمَسُّوهَنَ أَوْ تَفْرَسُوا لَمْنٌ فريضةً ﴾ (١٠) .

ومعنى الآية : أن لا إثم على من طلق زوجته قبل الميس ، وقبل أن يفرض لها مهرًا . فإذا تزوج بغير ذكر المهر ، واشترط أن لا مهر عليه فقيل : إن الزواج غير صحيح .. وإلى هذا ذهب المالكية وابن حزم . قال :

وأما لو اشترط فيه أن لا صداق _ فهو مفسوخ _ لقول رسول الله يَهِيَّة : • كل شرط ليس في كتاب الله ع وجل _ فهو باطل ، بل كتاب الله _ عز وجل _ فهو باطل ، بل في كتاب الله _ عز وجل _ فهو باطل ، . قال الله تمالى : ﴿ وَآتُو النَّسَاءِ صَدُقَاتُهِنُ نِخُلَةً ﴾ . فإذن هو مع باطل ، فالنكاح المذكور لم تنمقد صحته إلا على تصحيح مالا يصح ، فهو نكاح لا صحة له .

وذهبت الأحناف إلى القول بالجواز ، إذ الهر ليس ركنًا ولا شرطًا في عقد الزواج .

وجوب مهر المثل بالدخول أو بالموت قبله :

وإذا دخل بها الزوج أو مات قبل الدخول بها في هذه الحالة فللزوجة مهر المثل والميراث ، لما رواه أبو داود عن عبد الله بن مسعود أنه قبال في مثل هذه المسألة : « أقول فيها برأي - فإن كان صوابًا فن الله ، وإن كان خطاً فني - أرى لمسا صداق امرأة من نسساتهسا : لاوكس (١١) ،

⁽١) سورة القرة ، الآية ٢٦٦ .

⁽٢) لاركس : لا تقص عن مهر نسائها ، ولا شلط : ولا زيادة .

ولا شطط ، وعليها العدة ، ولها الميراث فقام معقل بن يسار ، فقال : أشهد لقضيت فيها بقضاء رسول الله علي في بَرْقع بنت واشق . وإلى هذا ذهب أبو حنيفة ، وأحمد ، وداود وأصح قول الشافعي .

مهرالمثل:

مهر المثل هو الهر تستحقه المرأة ، مثل مهر من عائلها وقت العقد في السن ، والجمال ، والمال ، والمال ، والمال ، والعقل عنده العقات . والمقتبر في الماثلة من جهة عصبتها كأختها وعمتها وبنات أعملها .

وقال أحمد : وهو معتبر بقراباتها من العصبات وغيرهم من نوي أرحامها . وإذا لم توجد امرأة من أقربائها من جهة الأب متصفة بأوصاف الزوجة التي تريد تقدير مهر المثل لها ، كان المعتبر مهر امرأة أجنبية من أسرة تماثل أسرة أيبها .

زواج الصغيرة بأقل من مهر المثل :

ذهب الشافعي ، وداود ، وابن حزم ، والصاحبان ، من الأحنىاف ، إلى أنه لا يجوز للأب أن يزوج ابنته الصفيمة بأقل من مهر مثلها ، ولا يلزم حكم أبيها في ذلك ، وتبلغ إلى مهر مثلها ولابد ، إذ أن المهر حق لها ، ولا حكم لأيها في مالها .

وقـال أبـو حنيفـة ، إذا زوج الأب ابنتـه الصفيرة ، ونقص من مهرهـا ، جــاز ذلــك عليهــا ، ولا يجوز ذلك لفير الأب والجد .

تشطيرالمير:

يجب على الزوج نصف المهر إذا طلق زوجته قبل الدخول بها ، وكان قد فرض لها قدر الصداق ، لقولت تصالى : ﴿ وَإِنْ طَلَقتِ وَهَنْ مَن قَبْسُلُ أَنْ تَمَسُّوهُنْ وقَدْ فَرَضْتُمْ لَمَنَ فريضة قَنِمَنْكُ مَا فَرَضْتُمْ ، إِلاَّ أَنْ يَعْفُونُ (١) أَو يَعْفُو الذي بيدهِ عَقْدةً (١) النَّكاح ، وأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقُوى . ولا تَنْسَوَا الفضل بَيْنَكُمْ إِنْ اللهِ عَا تَصْلُون بِصِيرٍ ﴾ (١)

⁽١) يعفون : أي النساء الكلقات .

⁽٢) بيده عقدة النكاح : هر الزوج وقبل مو الولى .

⁽٢) سورة البقرة ، آية ١٦٧ .

وجوب المتعة :

إذا طلق الرجل زوجته قبل الدخول ، ولم يغرض لها صداقًا وجب عليه المتمة تعويضًا لها عما فاتها وهذا نوع من التسريح الجيل ، والتسريح بإحسان ، قال الله تعالى : ﴿ فإمساك بِمِعْرُوف أَو تشريح بإحسان ﴾ (١) .

وقد أجع العلماء على أن التي لم يفرض لها ولم يدخل بها - لا شيء لها غير المتمة . وللتمة تختلف باختلاف ثروة الرجل . وليس لها حد معين ، قال الله تعالى : ﴿ لا جُناحَ عَلَيْكُمُ إِن طَلَقْتُمُ النَّسَاءَ مسالَمُ تَعسُّوهِنَ أَوْ تَعَرِضُوا لهنَّ قَرِيضةٌ ومتَّمُوهُنَّ على المُوسِعِ (") قَدَرُهُ (") وعلى المُقْتِرِ (ا) قَدَرُهُ ، مَتاعًا بالمعروفِ (٥) ، حَمَّا على المُعسنينَ ﴾ (١) .

مقوط المهر:

ويسقط المهركله عن الزوج م فلا يجب عليه شيء الزوجة في كل فرقة كانت قبل الدخول من قبل الدخول من قبل الدخول من قبل الرأة ، كأن ارتمت عن الإسلام . أو فسخت العقد لإعساره ، أو عيبه ، أو فسخه هو بسبب عيبها أو بسبب خيار البلوغ . . ولا يجب لها متمة لأنها أتلفت العوض قبل تسليم ، فسقط البدل كله كالبائع يتلف البيع قبل تسليم .

ويسقط المركفلك إذا أبرأته قبل الدخول بها ، أو وهبته له ، فإنه في هذه الحال يسقط بإسقاطها له . وهو حق خالص لها .

الزيادة على الصداق بعد العقد :

قال أبو حنيفة: إن الزيادة على الصداق بعد العقد ثابتة إن دخل بـالزوجة ، أو مـات عنها .. فأما إن طلقها قبل الدخول فإنها لا تثبت وكان لها نصف الممى فقط (٣) ، وقال مـالـك : الزيـادة ثابتة إن دخل بها ، فإن طلقها قبل الدخول فلها نصفها مع نصف للسمى ، وإن مـات قبل الـدخول وقبل القبض بطلت ، وكان لها للممى بالمقد .

وقال الشافعي : هي هبة مستأتفة . إن قبضها جازت ، وإن لم يقبضها بطلت .

(١) سررة البقرة ، أية ٢٢١ .

وقال أحد : حكها حكم الأصل .

 ⁽٢) ألوسع : نو السعة وهي البسطة والنقي .
 (٤) للقشر : النقي قليل للال .

⁽٢) قدره : طَأَقته .

⁽a) متاعًا بالمروف : للمروف : ما يتعارف عليه الناس بينهم .

⁽١) سورة البقرة ، أية ١٣٦ .

⁽٧) هذا ما جرى طيه الصل .

مهر السرومهر العلانية:

إذا اتفق العاقدان في السرعلى مهر ، ثم تعاقدا في العلائية بأكثر منه ثم اختلفا إلى القضاء فم يحكم القياضي ؟ قيال أبو يبوسف : يحكم بما انفقيا عليه سرًا ، لأنه يمثل الإرادة الحقيقية وهبو مقصدً العاقدين .

وقيل : يحكم بمهر الملانية ، لأنه هو للذكور في العقد ، وما كان سرًا فعلمه إلى الله ، والحكم يتبع الظاهر .

وهو مذهب أبي حنيفة ،وعمد ، وظاهر قول أحمد في رواية الأثرم وقول الشمي وابن أبي ليلى ، وأبي عبيد .

قيض المهر:

إذا كانت الزوجة صغيرة فللأب قبض صداقها ، لأنه يلي مالها ، فكان لـه قبض كلن مبيمها . وإن لم يكن لها أب ولا جد ، فلوليها للالي قبض صداقها ويودعه في الحاكم الحسبية ، ولا يتصرف فيه إلا ياذن من الحكة الختصة .

أما صداق الثيب الكبيرة ، فلا يقبضه إلا بإذنها ، إذا كانت رشيدة ، لأنها المتصرفة في مالها . والأب إذا قبض المر بحضرتها ، اعتبر ذلك إجازة منها بالقبض إذا كتت ، وتبرأ نمة الزوج ، لأن إذنها في قبض صداقها وفي البكر البالغة العاقلة : إن الأب لا يقبض صداقها إلا بإذنها إذ كانت رشيدة (١) ، كالثيب . وقيل له قبضة بغير إذنها ، لأنها العادة ولأنها تشبه الصغيرة .

الجهاز :

الجهاز هو الأثاث الذي تعده الزوجة هي وأهلها ليكون معها في البيت ، إذا دخل بها الزوج .. وقد جرى العرف ، على أن تقوم الزوجة ، وأهلها ، بإعداد الجهاز وتأثيث البيت .. وهو أسلوب من أساليب إدخال السرور على الزوجة بمناسبة زفافها .

وقد روي النسائي عن على رضي الله عنه قال : « جهز رسول الله ﷺ فأطمة في خيل (٣) ، وقربة ، ووسادة حثوها إذخر » . وهذا مجرد عرف جرى عليه الناس .

وأما المسئول عن إعداد البيت إعدادًا شرعيًا ، وتجهيز كل ما يحتساج لـه من الأثناث ، والفرش ، والأدوات ، فهو الزوج ، والزوجة لا تسأل عن شيء من ذلك ،مها كان مهرها حتى ولو كانت زيادة المهر من أجل الأثناث ، لأن المهر إنما تستحقه الزوجة في مقابل الاستشاع بها . لا من أجل إعداد

⁽١) سن الرشد عقتضي القوانين للصرية إحدى وعشرون سنة .

⁽٢) الخيل القطيمة ، وهي كل ثوب له خيل ووير من أي شيء ، والأذخر نبت طيب الرائحة تحثي به الوسائد .

nverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

TTV

الجهاز لبيت الزوجية ، فالمرحق خالص لما ، ليس لأيها ، ولا لزوجها ، ولا لأحد حق فيه .

وقد رأي المالكية ، أن المهر ليس حقّا خالصًا للزوجة ، ولهذا لا يجوز لها أن تنفق منه على نفسها ، ولا تقضي منه دينًا عليها ، وإن كان للمحتاجة أن تنسر منه ، وتلتس بالثيء القليل بالمروف ، وأن تقض منه الدين القليل كالدينار إذا كان للهر كثيرً

وإغاليس لهاشيء من ذلك الذي ذكرناه لأن عليها أن تتجهّز لزر عدا بالمروف ، أي بما جرت به العادة في جهاز مثلها لمثله با قبضته من الهرقبل الدخول إن كان حالاً أو بما تقبضه منه إن كان مؤجلاً ، وحل الأجل قبل الدخول بها فإن تأخر قبض شيء من الهر حتى دخل زوجها بها ، لم يكن عليها أن تتجهز بشيء مما تقبضه من بعد إلا إذا كان ذلك مشروطً أو جرى به العرف .

وقد استوحى واضعو مشروع قانون الأحوال الشخصية مذهب الإمام مالك في هذه الناحية ، فقد جاء في المائدة رقم 17 منه : «أن الزوجة تلتزم بتجهيز نفسها بما يتناسب وما تعجل من مهر قبل الدخول ، مالم يتفق على غير ذلك ، فإذا لم يعجل شيء من المهر فيلا تلتزم بالجهاز ، إلا بقتضى الاتفاق أو المرف » (١) .

والجهاز إذا اشترته الزوجة بمالها ، أو اشتراه لها أبوها فهو ملك خالص لها ، ولاحق للزوج ولا لغيره فيه ولها أن تمكن زوجها وضيوفه من الانتشاع به ، كما أن لها أن تمتنع عن التمكين من الإنتفاع وإذا استنمت لا تجير عليه .

وقال مالك : يجوز للزوج أن ينتفع بجهاز زوجته الإنتفاع الذي جرى به العرف .

⁽١) ص ٢١٤ أحكام الأحوال الشخصية ، الدكتور يوسف موسى .

النفقة

المقصود بالنفقة هنا : توفير ما تحتاج إليه الزوجة من طعام ، ومسكن وخدمة ، ودواء وإن كانت غنية . وهي واجبة بالكتاب ،والسنة ،والإجماع . أما وجوچا بالكتاب :

١ - فلتول الله تعالى : ﴿ وعلى المولُّود لـ * رَزَلُهُنَّ وَكِسُوتُهُنَّ بِالمعروفِ ، لا تُكلّف تَفُسَّ إِلا وُسُمينا ﴾ (١) .

والمراد بالمولود له : الأب . والرزق في هذا الحكم : الطعمام الكافي . والكسوة : اللبساس . والمروف : المتمارف عليه في عرف الشرع . ومن غير تغريط ،ولا إفراط .

٢ ـ وقول عبدانه : ﴿ أَسكنُوهُن مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجُدكم ، ولا تُضارُوهُنُ لتضيقُوا عَلَيْهِنْ ، وإنْ كنَ أُولات عَملٍ فَأَنفَقُوا عَلَيْهِنَ حَتّى يَضَمنَ حَمْلَهُنْ ﴾ (١) .

ع. وقوله تمالى : ﴿ لِيُنْفِقُ دُو سَتَةٍ مِن سَعَتِهِ ، وَمَنَ قُدِر طَلَيهِ رِزْقُهُ فليُنْفِق مَّهَا إِتَاهُ الله ،
 لا يُكَلّفُ الله نفسًا إلا ما آتاها ﴾ (١٠).

وأما وجوبها بالسنة :

١ . فقد روي مسلم أن رسول الله على قال في حجة الوداع: « فانقوا الله في النساء ، فإنكم أخذ تقدون بكلمة الله ، واستحالتم فروجهن بكلمة الله ، ولكم عليهن ألا يسوطان فرشكم أحسنا تكرهسونسه ، فإن فعلن ذلسك فسأضر بسوهن ضربًا غير ميرح ، ولهن عليكم رزقهن ، وكسسونهن بالمروف » .

٣ - وروي البخاري ومسلم عن عائشة رضي الله عنها : أن هنذا بنت عتبة قالت : بارسول الله ،
 إن أب الميان رجل شحيح، وليس يعطيني وولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم قال: وخذي
 ما بكفيك وولدك بالمروف » .

٣ - وعن معاوية العُشيري _ رضي الله عنه _ قال : قلت : يارسول الله ما حقّ زوجة أحدنا
 عليه ؟ ..

قـال : د تطممهـا إذا طَمِـتُ وتكسوهـا إذا أكتسيت ، ولا تغرب الوجه ، ولا تقبح ولا تهجر إلا في البيت » .

وأما الإجاع : فقد قال ابن قدامة : اتفق أهل العلم على وجوب نفقـات الزوجـات على أزواجهن إذا كانوا بالفين ، إلا الناشز . منهن . ذكره ابن للنذر وغيره : وفيـه ضرب من العبرة ، وهو أن المرأة

⁽١) سررة البغرة . أية ٢١٦ . (١) سررة الطلاق ، أية ١ . (١) سورة الطلاق ، أية ٧ .

محبوسة على الزوج يمنعها من التصرف والإكتساب . فلابد من أن ينفق عليها .

سبب وجوب النفقة:

وإنما أوجب الشارع النفقة على الزوج لزوجته ، لأن الزوجة بمقتضى عقد الزواج الصحيح تصبح مقصورة على زوجها ، ومحبوسة لحقه ؛ لاستدامة الاستناع بها ، ومجب عليها طاعته ، والقرار في يبد ، وتدبير منزله ، وحضائة الأطفال وتربية الأولاد ، وعليه نظير ذلك أن يقوم بكفايتها والإنفاق عليها ، ما دامت الزوجية بينها قائمة ، ولم يوجد نشوز ، أو سبب يمنع من النفلة عملاً بالأصل العام : كل من احتبس لحق غيره ومنفعته ، فنفقته على من احتبس لأجله ، .

شروط استحقاق النفقة:

ويشترط لاستحقاق النفقة الشروط الآتية :

١ ـ أن يكون عقد الزواج صحيحًا .

٢ - أن تسلم تفسها إلى زوجها .

٣ - أن تمكنه من الإستناع يها .

ألا قتنع من الإنتقال حيث يربد الزوج (١).

ه - أن يكون من أهل الاستشاع . فإذا لم يتوفر شروط من هذه الشروط ، فإن النفقة لا تجب .
 ذلك أن العقد إذا لم يكن صحيحًا ، بل كان فاسـنا ، فإنه يجب على الزوجين الفارقة دنشا
 للفساد .

كذلك إذا لم تسلم نفسها لزوجها ، أو لم قكنه من الاستساع بها ، أو امتنعت من الإنتقال إلى الجهة التي يريدها ، ففي هذه الحالات لا تجب النفقة حيث لم يتحقق الاحتباس ، الذي هو سببها ، كا لا يجب ثمن المبيع إذا امتنع المبائع من تسلم المبيع ، أو سلم في موضع دون موضع . لأن الذي والتح تزوج عائشة رضي الله عنها ودخلت عليه بعد سنتين ولم ينفق عليها إلا من حين دخلت عليه ، ولم يتنق عليها إلا من حين دخلت عليه ، ولم يتنق عليها المضى .

وإذا أسلت الرأة نفسها إلى الزوج ، وهي صفيرة لا يجامع مثلها ، فعند المالكية والصحيح من مذهب الشافعية أن النفقة لا تجب ، لأنه لم يوجد التكين التالم من الاستشاع . فلا تستحق العوض من النفقة . قالوا : وإن كانت كبيرة والزوج صفير فالصحيح أنها تجب ، لأن التكين وجد من جهتها ، وإنا تعذر الاستيفاء من جهاته : فوجبت النفقة كا لوساست إلى الزوج ، وهو كبير فهرب

⁽١) إلا إذا كان الزوج بريد الاضرار بإ مالسفر ، أو لا تأمن على تفسيا أو مالها .

منها واللغي به عند الأحناف : أن الزوج إذا استبقى الصغيرة في يبته ، وأسكنها للإستثناس بها ، وجبت لما النفقة لرضاه هو بهذا الاحتباس الناقص . وإن لم يسكها في بيته فلا نفقة لما (١) .

إذا سلت الزوجة نفسها وهي مريضة مرضًا ينعها من مباشرة الزوج لها وجبت لها النفقة .

وليس من حسن الماشرة الزوجية ، ولا من للمروف الذي أمر الله به أن يكون الرض مفوتًا ما وجب لما من النفقة .

ومثل المريضة الرتفاء (٣) ، والتحيفة (٣) ، والمعيبة بعيب عنع من مباشرة الزوج لها . وكذلك إذا كان الزوج عنينًا ، أو جَبُوبًا (١) ، أو خصيًا ، أو مريضًا مرضًا عنمه من مباشرة النساء ، أو حبس في دين أو جرية ارتكبها ، لأنه وجد التكين من الاستشاع من جهتها ، وما تعذر فهو من جهته ، وهو سبب لا تنسب فيه إلى التفريط ، وإنا هو الذي فوت حقه على نفسه .

ولا تجب النفقة إذا انتقلت الزوجة من منزل الزوجية إلى منزل آخر بغير إذن الزوج بغير وجه شرعي ، أوسافرت بغير إذنه ، أو أحرمت بإذنه ، فإن سافرت بإذنه ، أو أحرمت بإذنه ، أو خرج معها لم تسقط النفقة ، لأنها لم تخرج عن طاعته وقبضته وكذلك لا تجب لها النفقة إذا منعته من الدخول عليها في بيتها المتم معها فيه ، ولم تكن طلبت منه الانتقال إلى غيره فامتنع ، فإن كانت طلبت منه الإنتقال إلى غيره فامتنع ، فإن كانت طلبت منه الإنتقال إلى غيره فامتنع ، فإن كانت

وكذلك لا تجب النفقة إذا حبست الزوجة في جرية ، أو في دين ، أو كان حبسها ظلمًا ، إلا إذا كان هو الذي حبسها في دين له عليها ، لأنه هو الذي فوت حقه . وكذلك لو غصبها غاصب وحال بينها وبين زوجها فإنها لا تستحق النفقة مدة غصبها . وكذلك الزوجة الحترفة التي تخرج لحرفتها إذا منعها زوجها فلم تمتنع لا تستحق النفقة . وكذلك إن منعت نفسها بصوم تطوعًا أو بإعتكاف تطوعًا .

ففي كل هذه المور لا تستحق الزوجة النفقة ، لأنها فوتت حق الزوج في الإستشاع بها بغير وجه شرعي . فلو كان تفويتها حقه لوجه شرعي لم يسقط النفقة ، كا إذا خرجت من طباعته ، لأن للسكن غير شرعى أو لأن الزوج غير أمين على نفسها ، أو مالها .

⁽۱) هذا مذهب أي يومف . أما مذهب أي حنيفة وجمد فهو مثل مذهب الشافعية الأن احتباسها كمهمه حيث لا يوصل إلى الخرض المتصود من الزواج فلا تجب لها التفقة . (۲) الرتفاء : التي سد فرجها . (۲) التحيفة : المزيلة . (۱) الجبوب : التطوح الذكر .

المرأة تسلم دون زوجها :

وإذا كان الزوجان كافرين ، وأسلمت المرأة بعد الدخول ولم يسلم الزوج ـ لم تسقط النفقة ، لأنه تعذر الإستمتاع بها من جهته وهو قادر على إزالته بأن يسلم ، فلم تسقيط نفقتها ، كالمسلم إذ غاب عن زوجته .

ارتداد الزوج لا يمنع النفقة:

وإذا ارتد الزوج بعد الدخول لم تسقط نفقتها ، لأن امتناع الوطء بسس من جهته وهو قادر على إزالته بالعودة إلى الإسلام بخلاف سا إذا ارتدت الزوجة ، فإن نفقتها تسقيط ، لأنها منمت الاستتاع بمصية من قبلها : فتكون كالناشز .

منهب الظاهرية في سبب استحقاق النفقة:

وللظاهرية رأي آخر في سبب وجوب النفقة ، وهو الزوجية نفسها ، فحيث وجدت الزوجيـة وجبت النفقة .

وينوا على منعبهم هـ فنا وجوب النفقة للصغيرة ، والناشر دون النظر إلى الشروط التي قـ ال بهـ ا غيرهم من الفقهاء .

قال ابن حزم : « وينفق الرجل على امرأته من حين يعقد نكاحها . دعا إلى البناء ، أم لم يدع ، ولو أنها في المهد ، نـائثرًا كانت أو غير نـائـز . غنيـة كانت أو فقيرة . ذات أب كانت أو يتيـة . بكرًا كانت أو ثيبًا . حرة كانت أو أمة . على قدر حاله » (١) .

قال : وقال أبو سلمان ، وأصحابه ، وسفيان الثوري : النفقة واجبة للصغيرة من حين المقد عليها .. وأفق الحكم بن عُتيبة ـ في امرأة خرجت من بيت زوجها غاضبة _ هل لها نفقة ؟ ..

قال: نصم

قال : ولا يحفظ منع الناشز من النققة عن أحد من الصحابة ، إنما هو شيء روي عن النخمي والشمي ، وحماد بن أبي سليان ، والحسن والزهري .. وما نعلم لهم حجة ، إلا أنهم قالوا : النققة بإزاء الجماع . فإذا منمت الجماع مُنمت النققة . انتهى بتصرف قليل .

تقدير النفقة وأساسه:

إذا كانت الزوجة مقية مع زوجها ، وكان هو قائمًا بالنفقة عليها ، ومتوليًا إحضار ما في كفايتها ، من طعام ، وكسوة ، وغيرهما _ فليس للزوجة أن تطلب فرض نفقة ، حيث أن الزوج

⁽۱) الحليج ۱۰ .

قائم بالواجب عليه .

فإذا كان الزوج بخيلاً لا يقوم بكفاية زوجته ، أو أنه تركها بلا نفقة ، بغير حق ـ فلها أن تطلب فرض نفقة لها من الطعام ، والكسوة ، والمسكن .. وللقاضي أن يقضي لها بالنفقة ، ويكزم الزوج بها متى ثبت لديه صحة دعواها .

كا أن لها الحق أن تأخذ من ماله ما يكفيها بالمعروف (١١) ، وإن لم يعلم الزوج ، إذ أنه منع الواجب عليه وهي مستحقة له ، وللمستحق أن يأخذ حقه بيده متى قدر عليه . وأصل ذلك ما رواه أحد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود والنسائي ، عن عائشة _ رضى الله عنها .

أن هندًا قالت يارسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح ، وليس يعطيني ما يكفيني وولدي ، إلا ما أخذت منه ، وهو لا يعلم ؟ . فقان : « خذي ما يكفيك وولدك بالمروف » .

وفي الحديث دلالة على أن النفقة تقدر بكفاية المرأة مع التقييد بالمعروف ، أي : للتمارف بين كل جهة بإعتبار ما هوالفالب على أهلها، وهذا يختلف بإختلاف الأزمنة، والأمكنة، والأحوال، والأشخاص.

وقد رأي صاحب الروضة الندية : أن الكفاية بالنسبة للطعام تعم جميع ماتحتاج إليه الزوجـة ، فيدخل فيه الفاكهة ، وما هو معتاد من التوسعة في الأعياد ، وسائر الأشيـاء التي كانت قـد صـارت بالاسترار عليها مألوفة ، بجيث يحصل التضرر بمفارقتها ، أو التضجر ، أو التكدر .

قال: ويدخل فيه الأدوية وتحوها ، وإليه يشير قوله تعالى : ﴿ وعلَى المُولُودِ لهُ رِزْقَهُنَّ وَكِسَوتُهُنَّ بِالْمُعُرُوفِ ﴾ . فإن هذا نص في نوع من أنواع النفقات : إن الواجب على من عليه النفقة رزق من عليه النفقة أن المؤلف عدم وجوب ثمن المنقاء في عدم وجوب ثمن الأدوية وأجرة الطبيب لأنه يراد حفظ البدن كا لا يجب على المستأجرة أجرة إصلاح ما انهدم من الدار ، ورجح دخول العلاج في النفقة ، وأنه واجب فقال : وقال في الفيث : الحجة أن الدواء لحفظ الروح فأشبه النفقة .

قال : وهو الحق لدخوله تحت عوم قوله على : • ما يكفيك • ، وتحت قوله تمالى : ﴿ رزقهن ﴾ ، فإن الصيفة الأولى عامة باعتبار لفظ • ما • والثانية عامة ، لأنها مصدر مضاف . وهي من صيغ العسوم .. واختصاصه بيعض للستحقين لا يمنع من الإلحاق . قال : ويجمعوع ما ذكرنا ، يقرر إلك أن الواجب على من عليه النفقة لمن له النفقة ، هو ما يكفيه بالمعروف ، وليس المراد تفويض أمر ذلك إلى من له النفقة ، وأنه يأخذ ذلك بنفسه حتى يردما أورده السائل من خشية السرف في بعض الأحوال ، بل المراد تسليم ما يكفي على وجه لا سرف فيه ، بعد تبين مقدار ما يكفي بإخبار الخبرين ، أو تجريب الجريين . وهو معنى قوله على « بالمعروف • أي : لا بغير

١) إذا كانت رشية ولم تسرف في الأخذ .

ed by Liff Combine - (no stamps are applied by registered version)

277

المروف وهو السرف والتقتير .

نمم إذا كان الرجل لا يسلم ما يجب عليه من النفقة جاز لنا الإذن لمن له النفقة بأن يأخذ ما يكفيه ، إذا كان من أهل الرشد ، لا إذا كان من أهل السرف ، والتبذير ، فإنه لا يجوز تمكينه من مال من عليه النفقة ، لأن الله تعالى يقول : ﴿ وَلاَ تُونُوا السَّفَهَاءَ أَمْوَالكُمْ ﴾ .

ثم قال : ولكن يجب علينا إذا كان من عابه النفقة متردًا ومن لـه النفقة ليس بـذي رشـد ــأن نجمل الأخذ إلى ولي من لا رشـد له ، أو إلى رجل عدل . انتهى .

ويما يجِب لما عليه من النفقة ما تحتاج إلبه من المشط والصابون والدهن وسائر ما تنظف به .

وقالت الشافمية : أمـا الطيب فإن كان يراد لقطع السهوكة (١) ـ لزمـه لأنـه يراد للتنظيف ، وإن كان يراد للتلذذ والاستتاع ، لم يلزمه ، لأنه حق له ، فلا يجبر عليه .

رأي الأحناف في تقدير النفقة:

رأي الأحناف: أن النفقة غيرمقدرة بـالشرع، وأنه يجب على الزوج لزوجته قدرما يكفيها من الطعام ، والإدام ، واللحم والخضر ، والفاكهة ، والزيت ، والسمن .. وسائر ما لابد منه للحيساة حسب المتعارف .. وأن ذلك يختلف باختلاف الأمكنة ، والأزمنة ، والأحوال ..

كَا يَهِبَ عَلَيْهُ كَسُوبُهَا صِيفًا وشِتَاءً وَرَأُواْ تَقَدِيرِ نَفَقَةَ الرَّوْجَةَ عَلَى زَوْجَهَا مُحَسِ حَالُ الرَّوْجَ ، يَسُرًا وَعَسَرًا مَهَا تَكُنَ حَالَةَ الرَّوْجَةَ ، لَقُولَ اللهُ تَمَالَى : ﴿ لِيُتُفْقُ ذُو سَمَةٍ مِنْ سَفَتِهِ وَمَنْ قُسِرٌ ⁽¹⁾ عليه رَزُقَةَ قَلْيَنْفِقَ مَّا إِنَّامًا اللهِ مَنْ تَعْشَرِ يُسُرًا (¹⁾ . وقولِه سِبحانه : ﴿ أَسْكَنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ ،، مِنْ وَجُورُكُم ﴾ (اللهِ).

مذهب الشافعية في تقدير النفقة :

والشافعية لم يتركوا تقدير النفقة إلى ما فيه الكفاية ، بل فالوا : إنما هي مقدرة بالشرع ، وإن اتغقوا مع الأحناف في اعتبار حال الزوج يسرًا وعسرًا ، وأن على الزوج للوسر وهو الذي يقدر على النفقة بماله وكسبه ـ في كل يوم مُدُين .. وأن على المسر الذي لا يقدر على النفقة بمال ولا كسب ـ مُدًّا في كل يوم .. وأن على المتوسط مُدًّا ونصفًا ن واستدلوا لمذهبهم هذا بقول الله تعالى : ﴿ لِيُنْفِقُ اللهُ مَا اللهُ مَا لا يَدَّ اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ اللهُ هَا اللهُ مَا اللهُ هَا مَا اللهُ هَا اللهُ هُولُ اللهُ هَا اللهُ هُولُ اللهُ هُولُ اللهُ اللهُ

قالوا : ففرق بين للوسر والمسر ، وأوجب على كل واحد منها على قدر حماته ، ولم يبين القدار فوجب تقديره بالإجتهاد ، وأشبه ما تقاس عليه النفقة ، الطعام في الكفارة لانه طعام يجب بالشرع

⁽١) الرائحة الكريبة ، (٢)الطلاق أية ٧ .

⁽٢) قدر : فيق . ر٤) حس، قدرتكم وحالتكم . الطلاق ، أية ٦ .

لسد الجوعة ، وأكثر ما يجب في الكفارة للسكين مُثان في فديـة الأذى . وأقل مـا يجب مـدُّ وهو إ كفارة الجماع في رمضان . فإن كان متوسطًا لزمه صدُّ ونصف ، لأنـه لا يمكن إلحـاقـه بـالموسر ، وه دونه ، ولا بالمسر وهو فوقه . فجمل عليه مد ونصف .

قالوا : ولو فتح باب الكفاية للنساء من غير تقدير لوقع التنازع ، لا إلى غايـة . فتمَيَّن ذلـك التقدير اللائق بالمروف . وهذا خلاف ما لابد منه في الطمام من الإدام واللحم ، والفاكهة .

وقى الوات يجب لها الكسوة مع مراحاة حال الزوج من اليسار والإعسار ، فلزوجة للوسر من الكسوة ، ما يلبس عادة في البدل من رفيع الثياب . ولامرأة للعسر الفليظ من القطن ، والكتان ، ونحوهما ، ولامرأة للتوسط ما يبنها .

و يجب لها مسكن على قدر يساره ، وإعساره ، وتوسطه ، مع تأثيث للسكن ثاثيثًا يتناسب مع حالته . وقالوا : إذا كان الزوج معسرًا ينفق عليها أدنى سا يكفيها من الطعمام ، والإدام ، بالمروف. ومن الكسوة أدنى ما يكفيها من الصيفية والشترية . وإن كان متوسطًا ينفق عليها أوسع من ذلك بالمروف . وإنما كانت النفقة والكسوة بالمروف ، لأن دفع الضروف ومن الزوجة واجب ، وذلك بإيجاب الوسط من الكفاية وهو تفسير للمروف .

العمل في الحاكم الآن :

وما ذهب إليه الشافعية وبعض الأحناف من رعاية حال الزوج المالية ، حين فرض النفقة ، هو سا جرى دهب إليه الشافعية وبعض النفقة ، هو سا جرى به العمل الآن في الحام ، تطبيقًا المادة ١٦ من القانون رقم ٢٥ أسنة ١٩٧٩ ، ونسها ، وتقدير نفقة الزوجة على زوجها بحسب حال الزوج يسرًا وعسرًا ، مها كانت حالة الزوجة ، وهذا هو العدل ، لأنه يتفق مع الآيتين المتقدمتين .

تقدير النفقة عينًا أو نقدًا:

يصح أن يكون ما يفرض من النفقة من الخبز ، والإدام والكسوة ، أصنافًا معينة ، كا يصح أن تفرض قبتها تقددًا لتشتري به ما تحتاج إليه . ويصح أن تفرض النفقة سنوية ، أو شهرية ، أو أسبوعية ، أو يومية ، حسب ما هو ميسور للزوج .

والذي يسري عليه العمل الآن في الحاكم ، هو فرض بدل طعام الزوجةِ شهريًا ، وبدل كسوتها عن ستة شهور . بإعتباراً أنها تحتاج في السنة إلى كسوة للصيف ، وأخرى للشتاء .

وبعض القضاة يفرض مبلغًا شهريًا للنفقة بأنواعها الثلاثة بدون تفصيل ، مراعيًا أن يكون فها يفرضه لها كفاية لطعامها ، وكسوتها ، وسكناها ، حسب حالة الزوج عسرًا أو يسرًا . تفير الأسمار أو تفير حال الزوج المالية :

إذا تغيرت الأسمار عن وقت الفرض ، أو تغيرت حالة الزوج ، فياما أن يكون هذا النغير في الأسمار إلى نقص ، أو يكون تغير حالة الزوج المالية إلى ما هو أحسن أو أمواً . ولابد من رعاية كل حالة من هذه الحالات : فإن تغيرت الأسعار عن وقت الفرض إلى زيادة ، كان للزوجة أن تطالب بزيادة نفقتها . وإن تغيرت إلى نقص كان للزوج أن يطلب تخفيض النفقة .

وإن تحسنت حالة الزوج المالية هما كان طيه حين تقدير النفقة ، كان للزوجة أن تطلب زيادة نفقتها . وإن تغيرت حالة الزوج المالية إلى أسوأ ، كان للزوج الحق في طلب تخفيض النفتة .

الخطأ في تقدير النفقة :

إذا ظهر بمد تقدير النفقة أن التقدير كان خطأ لا يكفي الزوجة حسب حالة الزوج ، من المسرأو اليسر ـ كان من حق الزوجة الطالبة بإعادة النظر في التقدير ، وعلى القاضي أن يقدر لما ما يكفيها لطمامها ، وكسوتها ، مع ملاحظة حالة الزوج .

دين النفقة يعتبر دينًا صحيحًا في نمة الزوج قلنا : إن نفقة الزوجة واجبة على زوجها ، مق توفرت الشروط التي تقدم ذكرها ومق وجبت النفقة على الزوج لزوجته لوجود سبها وتوفر شروطها .. ثم امتنع عن ادائها تصير دينًا في ذمته . شأنها في هذا شأن الديون الثابتة لا تسقيط إلا بالأداء أو الإبراء . وإلى هذا ذهبت الثانسية ، وجرى عليه العمل نذ صدور قانون رمّ ٢٥ لسنة 1٩٠٠ .. فقد حاء فيه :

مادة ١ - تعتبرنفقة الزوجة التي سلمت نفسها لزوجها ولوحكًا ، دينًا في نعته ، من وقت امتناع الزوج عن الإنفاق مع وجوبه ، بلا توقف على قضاء قباض ، أو تراض بينها ، ولا يسقيط دينها إلا بالأداء أو الإبراء .

مادة - ٧ - المطلقة التي تستحق النفقة ، تمتير نفقتها دينًا ، كا جاء في المادة السابقة ، من ناريخ الملاق . أ

وقد جاء مع هذا القانون تعليات من الجهة التي صدر عنها ١١١ . وهي :

إن نفقة الزوجة ، أو المطلقة ، لا يشترط لا عتبارها دينًا في ذمة الزوج ـ القضاء أو
 الرضا ، بل تعتبر دينًا من وقت احتناع الزوج عن الإنفاق ، مع وجويه .

٣ - إن دين النفقة من الديون الصحيحة ، وهي الي لا تسقط إلا بـالأماء أو الإبراء . ويترتب

⁽١) وزارة المدل . وكانت تسي وزارة المقانية .

على هذين الحكين :

١ - إن للزوجة ، أو للطلقة أن تطلب لما الحكم بالنققة على زوجها ، عن مدة سابقة على الترافع ، ولو كانت أكثر من شهر ، إذا ادعت أن زوجها تركها من غير نققة ، مع وجوب الإنفاق عليها في هذه الدة ، طالت ، أم قمرت .

ومق أثبت ذلك بطريق من طرق الإثبات . ولو كانت شهادة الاستكشاف المنصوص عليها في المادة ١٧٨ من اللائحة حكم لما بما طلبت .

٢ . أن دين النفقة لا يسقط بموت أحد الزوجين ، ولا بالطلاق - ولو خلصا - فالمطلقة مطلق المؤسسة عبد المؤسسة المؤسسة عبد المؤسسة المؤ

 ٣ مأن النشوز الطارى، لا يسقط متجمد النفقة ، وإنما عنم النشوز مطلقًا من وجوبها ما دامت الزوجة ، أو للمندة نائزًا

وبعد صدور هذا القانون ، استفلته بعض الزوجات ، في ترك الطالبة بالنفقة ، حتى يتجمع منها مبلغ باهظ ، ثم يطالبن الزوج بالمتجدد كله ، تما يرهق الزوج ويثقل كاهله

فرؤي تدارك هذا الأمر بما يرفع الضرر عن الأزواج .. وجاء في الغفرة ٦ من المادة ١٩ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٦ بلائحة ترتيب الحاكم الشرعية ، ما نصه : « لا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية، لأكثر من ثلاث سنين ميلادية، نهايتها تاريخ رفع الدعوى». وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ، بشأن هذه الفقرة ما نصه : « أما النفقة عن المدة للماضية فقد رؤى - أخذا بقاعدة تخصيص القضاء - ألا تسمع الدعوى بها لأكثر من ثلاث سنوات ميلادية ، نهايتها تاريخ قيد الدعوى . ولما كان في إطلاق إجازة للطالبة بالنفقة المتجمدة عن مدة سابقة على رفع الدعوى - إحتال المطالبة بنفقة سنين عديدة ترهق الشخص الملزم بها ، رؤي من المدل دفع صاحب الحق في النفقة إلى للطالبة بها ، أولا ، فأولا ، بحيث لا يتأخر أكثر من ثلاث سنوات ، وجعل ظلك عن طريق منع ماع الدعوى » .

وليس في ذلك الحكم ضرر على صاحب الحق في النفقة ، إذ يكنه الطالبة بها ، قبل مضي ثلاث سنوات (١) . ولا زال العمل مسترًا بهذا القانون إلى اليوم .

⁽۱) ويؤخذ على هذا التانون أن التحديد بثلاث سنين لم تعرف حكته من جهة ، ولا دليل يكن الإستناد إليه من جهه أخرى ، على أن هذه للمة تمتير مدة طويلة ، وقد تربعن الأرواج ، ولذا جاء في مشروع قانون الأحوال الشخصية لللعة رقم ۸۱ من أنه لا تسمح دعوى الدفقة عن مدة تزيد عن سنة سابقة على الدعوى .

ed by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

TTY

الابراء من دين النفقة والمقاصة به :

وإذا كانت النفقة التي تستحقها الزوجة على زوجها تعتبر دينًا في نعته من الوقت الذي امتنع فيه عن أدائها بغير حق شرعي _ فإنه يصح للزوجة أن تبرئه من هذا الدين ، كله أو بعضه .

ولو أبرأته مما يكون لهما من النققة في المستقبل لا يصح ، لأنه لم يثبت دينًا بعد ، والإبراء لا يكون إلا من دين شابت فعلاً . ويستثن من ذلك الإبراء عن شهر واحد مستقبل ؛ أو عن سنة واحدة . إن كانت النفقة فرضت مشاهرة ، أو مسانة .

وإذا كانت النفقة معتبرة دينًا صحيحًا ، لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء ، وكان للزوج دين في ذمتها ، وطلب أحدهما مقامة الدينين ـ أجيب إلى طلبه لاستواء الدينين في القوة .

وللحنابلة رأي في للقباصة .. فهم يَقَرَّقُون بين أن تكون الرأة موسرة ، أو مصرة .. فإن كانت موسرة . فله أن يحتسب عليها بدينه مكان نققتها ؛ لأن من عليه حق فله أن يقضيه من أي أمواله شاء ، وهذا من ماله

و إن كانت مسرة لم يكن له ذلك ، لأن قضاه الدين إنما يجب في القاضل من قوته . ودين زوجها الذي هو عليها لا يفضل عنها ؛ ولأن الله تمالى أمر بإنظاره . قبال : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسُرَةً فَنَظِرَةً لِلْ مُنْسَرةً ﴾ (1) فيجب إنظاره بما عليها .

تعجيل النفقة وطروء ما يمنع الإستحقاق:

إذا عجل الزوج لزوجته نققة مدة مستقبلة كشهر، أو سنة مثلاً ، ثم طرأ في أثناء للدة ما يجعلها لا تستحق النفقة : بأن مات أحد الزوجين أو نشزت الزوجة ـ فللزوج أن يسترد نققة ما بقي من للدة، التي تستحق نفقة عنها؛ لأنها أخذته جزاء احتباسها لحق الزوج، ومتى فات الإحتباس بالموت أو النشوز ، فعليها أن ترد النفقة التي عجلت شا بالنسبة للمدة الباقية . وإلى هذا ذهب الإمام المنافعي وعمد بن الحسن ") .

نفقة المتدة :

له وللمتدة الرجعية ، وللمتدة الحامل النفقة ، لقول الله سبحانه .. في الرجعيات : ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكِنْتُمْ ، مِنْ وَجُدِكُم ﴾ (٢) .

⁽١) البقرة ، آية ٢٨٠ .

^{(&}quot;) يَرِي الإسلم أبو حنيقة وأبو يوسف أن الزوج لا يستود شيئًا ما يعجل من التقة ، لأنها وإن كانت جزاء إحتبلس ففيها شب صلة وقد قبضتها الزوجة والصلة بين الزوجين لا رجوع فيها .

^{ً (}٢) سورة الطلاق ، آية ٦ .

ولقيله في الحوامل : ﴿ وَإِن كُنَّ أَوَلَات حَمَلٍ فَأَنْفَقُوا عَلَيهِنَّ حَتَى يَضَفْنَ حَمَلَهِنَّ ﴾ (١) . وهذه الآية تدل على وجوب النفقة للحامل - مواء أكانت في عدة الطلاق الرجعي ، أم البائن ، أو كانت عدة! عدة وفاة .

أما البائنة فإن الفقهاء اختلفوا في وجوب النفقة لها ، إذا لم تكن حاملاً على ثلاثة أقوال :

١ - أن لها السكنى ولا نققة لها ، وهو قول مالك والشاقمي ، واستدلوا بقول الله تمالى :
 ﴿ أَسْكِنُوهُنَ مِنْ حَيثُ سَكِنْتُمْ ، مِنْ وَجْدِيكُم ﴾ .

٢ - أن لها النفقة والسكنى ، وهو قول عمر بن الخطباب ، وعمر بن عبىد العزييز ، والثوري ،
 والأحناف ، واستعلوا على قولم هـ فـ ا بعسور قول تعال :

﴿ أَسْكِنُوهُنِ مِنْ حَيثُ سَكِنَتُمْ . مِنْ وُجِدِكُم ﴾ .

فهذا نص في وجوب السكنى ، وحيثا وجبت السكنى شرعًا وجبت النفقة تابعة لوجوب الإسكان في الرجعية ، وفي الحامل ، وفي نفس الزوجة ، وقد أنكر عمر وعائشة - رضي الله عنها - على فاطمة بنت قبس في الحديث الذي أوردته ، وقبال عمر : لا تترك كتباب الله (17) . وسنة نبينها ، لقبول امرأة ، لا ندري لعلها حفظت . أم نَسِيّت .

وحين بلغ فاطمة ذلك قالت : « يبني وبينكم كتاب الله » . قال تمالى : ﴿ فطلتُوهُن لِعدُتهِنَ وَالْحَمُوا الْمِدَة والْتُعَوْمُن الله عَلَيْمُ مِنْ بُيَوتِهِنّ ، ولا يُعْرَجنَ إلا أن ياتُتِينَ بفاحشة مُبيّنَة ، وتلك حُدود الله ومن يَتَعَدُّ حُدود الله فَقَد طَلَمَ نَفَسَه ، لا تدري لملَّ الله يُحدِث بَعد ذلك أمرًا ﴾ . فأي أمر يحدث بعد الثلاث !

" - أنه لا تفقة لها ولا سكنى ، وهو قول أحمد ، وداود ، وأبي ثور ، وإسحاق ، وحكي عن على ، وابن أبي ليلى ، والأوزاعى ، على ، وابن أبي ليلى ، والأوزاعى ، والإمامية . واستدلوا بما رواه البخاري ، ومسلم ، عن فاطمة بنت قيس قالت : « طلقني زوجي ثلاثاً على عهد رسول الله فلم يجمل لي نفقة ولا سكنى » . وفي بعض الروايات : أن رسول الله من قال ها المنفقة لمن لزوجها عليها الرجميسة » . وروى أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي : « أنه قال لما رسول الله منافع لا نفقة لك ؛ إلا أن تكوني حاملة » .

⁽١) سورة الطلاق ، أية ٦ .

⁽٢) يريد قوله تعالى : ﴿ أَسْكَتِوهُنَّ مِنْ حَيثُ سَكَنتُمْ مِنْ رُجِيعٌ ﴾ .

نفقة زوجة الغالب :

جاء في القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٠ مادة (٥) . • إذا كان الزوج غائبًا غَيْبة قريبة ، فإن كان له مال ظاهر نُقْد الحكم عليه بالنفقة في ماله ، وإن لم يكن له مال ظاهر أعذر إليه القاضي بالطرق المروفة وضرب له أجلاً ، فإن لم يرسل ما تنفق فيه زوجته على نفسها . طأق عليه القاضي بعد مُضيّ الأجل ،

فًان كان بعيد الفيبة لا يسهل الوصول إليه ، إذ كان مجهول الحل ، أو كان مفقودًا ، وثبت أنه لا مال له تنفق منه الزوجة ، طلق عليه القاضى .

الحقوق غير المادية

تقدم أن من حقوق الزوجة على زوجها منها ما هو مادي : وهو المهر والنفقة ، ومنها ما هو غير مادي وهو ما نذكره فها يلي :

١ _ حسن معاشرتها .

أول ما يجب على الزوج لزوجته إكرامها ، وحسن معاشرتها ، ومعاملتها بالمعروف ، وتقديم ما يمكم تقديم إليها ، مما يؤلف قلبها ؛ فضلاً عن تحكُّل ما يصدر منها أو الصبر عليه . يقول الله سبحانه : ﴿ وَعَاشِرُوهُن يَالمُشُروف . فَإِنْ كَرِهتُمُوهُن قَمَى أَنْ تَكُرَهُوا شَيئًا وَيَجعَلَ اللهُ فِيهِ خَيرًا كثيرًا ﴾ (١) .

ومن مظاهر إكتال الخلق ، وغو الإيمان أن يكون المرء رقيقًا مع أهله ، يقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه : « أكل المومنين إيمانًا أحسنهم خلقًا ، وخياركم خياركم لنسائهم » .

وإكرام المرأة دليل الشخصية المتكاملة ، وإهانتها علامة على الخسة واللؤم . يقول الرسول وإكرام المرأة دليل الشخصية المتكاملة ، وإهانتها علامة على الخسة واللؤم . يقول الرسول وقد كان الرسول علي الله على الله عنها على الله عنها . تقول : « سابقني رسول الله علي الله عنها . قيابةها . تقول : « سابقني رسول الله علي فسبقتي » . فقال : هذه بتلك السبقة . رواه أحمد ، وأبو داود . وروي أحمد وأصحاب السنن أنه علي قال : « كل شيء يلهو به ابن آدم ، فهو باطل ، إلا ثلاً الميه عن قوسه ، وتأديبه فرسه وملاعبته أهله ، فإنهن من الحق » .

ومن إكرامها أن يرفعها إلى مستواه ، وأن يتجنب أذاها ، حتى ولو بالكامة النابية . فمن معاوية بن حيدة رضي الله عنه قال : قلت يارسول الله : ما حق زوجة أحدنا عليه ؟ قال : و أن

⁽١) سورة النساء آية ١٩ .

تطمعها إذا طعمت ، وتكسوها إذا اكتسبت ، ولا تضرب الوجه ، ولا تقبّح ، ولا تهجر إلا في البيت ، والمرأة لا يتصور فيها الكال ، وعلى الإنسان أن يتقبلها على ما هي عليه ، يتول الرسول المجتل : و استوصوا بالنساء خيرًا ، فإن المرأة خلقت من ضلع أعوج ، وإن أعوج ما في الضلع أعلاه ، فإن ذهبت تُقيه كمرته ، وإن تركته لم يزل أعوج » . رواه البخاري ، ومسلم .

وفي هذا إشارة إلى أن في خَلَق للرأة عوجًا طبيعيًا ، وأن محاولة إصلاحه غير محكنة وأنه كالضلع للعوج التقوّس الذي لا يقبل التضويم . ومع ذلك فلا بد من مصاحبتها على ما هي عليه ، ومعاملتها كأحسن ما تكون العاملة ، وذلك لا يمنع من تأديبها وإرشادها إلى الصواب إذا اعوجت في أي أمر من الأمو ,

وقد يفضي الرجل عن مزايا الزوجة وفضائلها ، ويتجسد في نظره بعض ما يكره من خصالها ، فينصح الإسلام بوجوب الموازنة بين حسناتها وسيئاتها ، وأنه إذا رأى منها ما يكره مفها خلقًا ، رضي منها خلقًا ما يجب . يقول الرسول عَلِيَّا : « لا يفرك (١) مؤمن مؤمنة ، إن كره منها خلقًا ، رضي منها خلقًا أخر » .

٢ ـ صيانتها :

و يجب على الزوج أن يصون زوجته ، ويحفظها من كل ما يخدش شرفها ، ويثُمُ عرضها ، ويثمُ عرضها ، ويتهن كرامتها ، ويعرض سمتها لقالة السوء ، وهذا من الغيرة التي يحبها الله . روي البخاري عن أي هريرة أن رسول الله يَهَالِيَّ قال : « إن الله يغار ، وإن المؤمن يغار ، وغيرة الله أن يأتي المبد ما حرم عليه » . وروي عن ابن مسعود أنه . صلوات الله وسلامه عليه . قال : « ما أحد أغير من الله ، ومن فيرته حرم الغواحش ما ظهر منها وما بطن ، وما أحد أحب إليه للدح من الله ، ومن أجل ذلك أن على نفسه ، وما أحد أحب إليه العذر من الله ، من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين » .

وروي أيضًا أن سعد بن عبادة قبال : « لو رأيت رجلاً مع أمراتي لضريت و بالسيف غيرمصفح . فقال الرسول : أتحجبون من غيرة سعد . لأننا أغير منه ، والله أغير مني ، ومن أجل غيرة الله ، حرم الفواحش ما ظهر منها وما يطن » .

وعن أبن عمر قبال: قبال رسول الله علية: «ثلاث لا يدخلون الجنة: العاق لوالديه، والديوث، ورجلة النساء » . رواه النسائي والجزار ، والحاكم ، وقبال : صحيح الإسناد . وعن عمار بن ياسر أن رسول الله علية قبال: «ثلاثة لا يدخلون الجنة أبدتا: الديوث، والرجلة من النساء، ومسدمن الخر.

⁽١) لا يغرك ؛ لا يبنش .

قالوا يارسول الله : أما مدمن الخرققد عرفناه فيا الديوث ؟ قيال الذي لا يبيالي من دخل على أهله . قلنا : فيا الرجلة من النساء ؟ قيال : التي تُتَمَبُّهُ بالرجال » .

رواه الطيراي - قال المنذري : ورواته ليس فيهم مجروح ، وكا يجب على الرجل أن يغار على زوجته ، فإنه يطلب منه أن يعتدل في هذه الغيرة ، فلا يسالغ في إساءة الظن بها ، ولا يسرف في تقمي كل حركاتها وسكتاتها ولا يحصى جميع عبوبها ، فإن ذلك يفسد العلاقة الزوجية ، ويقطع ما أمر الله به أن يوصل . يقول الرسول علي الله عنه أبو داود ، والنسائي ، وابن حبّان عن جابر بن عنبرة : « إن من الغيرة ما يجبه الله ، ومنها ما يبغضه الله ، ومن الخيلاء ما يجبه الله ، فالغيرة في الربية ، والغيرة التي يبغضها الله ، فالغيرة في غير ربية (١) .. والاختيال الذي يحبه الله اختيال الرجل بنفسه عند القتال ، وعند الصدمة .. والاختيال الذي يبغضه الله الاختيال في الباطل » .. وقال علي كرم الله وجهه : لا تكثر الغيرة على أملك ، فترامي بالسوء من أجلك .

إتيان الرجل زوجته:

قال ابن حزم: وفرض على الرجل أن يجامع امرأته ، الني هي زوجته ، وأدنى ذلك مرة في كل طهر ، إن قدر على ذلك ، وإلا فهو صاص فه تمالى .. برهان ذلك قول الله عز وجل : ﴿ فَإِذَا تَطَهُّرُنَ فَأَتُوهُنَّ مِنْ حَيثُ آمَرَكُمُ الله ﴾ (٦) . وذهب جهور العلماء إلى ما ذهب إليه ابن حزم من الوجوب على الرجل إذا لم يكن له عذر .

وقال الشافعي: لا يجب عليه ، لأنه حق له ، فلا يجب عليه كسائر الحقوق . ونص أحمد على أنه مقدر بأربعة أشهر ، لأن الله قدره في حق اللولي يذه المدة ، فكذلك في حق غيره .

وإذا سافر عن امرأته ، فإن لم يكن له عذر مانع من الرجوع ، فإن أحمد ذهب إلى توقيته بستة أشهر .. وسئل : كم يغيب الرجل عن زوجته ؟ قال : ستة أشهر يكتب إليه ، فإن أبي أن يرجع فرق الحاكم بينها ..

وحجته ما رواه أبو حفص بإسناده عن ريد بن أسلم قال :: بينا عمر بن الحطاب يحرس المدينة ، فر بامرأة في بيتها وهي تقول :

تطاول هنذا الليل وأسود جانبه وطال عليّ أن لا خليل ألا عبسه والله لسولا خثيسة الله وحسده لحرّك من هنذا السرير جوانسه

⁽١) الربية : الشك والعلق ، وإنما كان ذلك بغيصًا لأنه من سوء الطن ، إن بعض الطن إلم . (٢) سورة البغرة ، أية ٢٢٢ .

ولكن ربي والحيــــــاء يكفن وأكرم بعلى أن تــوطــــا مراكبــــه

فأل عنها عر ، فقيل له : هذه فلانة ، وزوجها غائب في سبيل الله ، فأرسل إليها تكون ممه ، ويعث إلى زوجها ، فـاقِفلـه (١) ثم دخل على حفصة ، فقـال : يـابنيـة .. كم تصبر المرأة عن روجها ؟ فقالت : سبحان الله . مثلك يسأل مثلي عن هذا ؟ فقال : لولا أني أريد النظر للسلين ما سألتك.

قالت : خسة أشهر .. سنة أشهر . فوقَّت للنساس في مغسازيم سنسة أشهر .. يسيرون شهرًا و بقيون أو بعة أشهر و يسيرون راجعين شهرًا .

وقال النزائي من الشافعية : وينبغي أن يأتيها في كل أربع ليال مرة ، فهو أعدل ، لأن عدد النساء أربعة ، فجاز التأخير إلى هذا الحد .. نعم ينبغي أن يزيد ، أو ينقص حسب حاجتها في التحصين ، فإن تحصينها واجب عليه ، وإن كان لا تثبت للطالبة بالوطء ، فـذلـك لمسر للطـالبــة والوقاءيا .

وعن عمد بن مَثْن الففاري قال : « أنت امرأة إلى عر بن الخطاب ـ رض الله عنه ـ فقالت : باأمير المؤمنين : إن زوجي يصوم النهار ، ويقوم الليل ، وأنا أكره أن أشكوه وهو يعمل بطاعة الله عز وجل فقال لما : نعم الزوج زوجك ، فجملت تكرر هذا القول ويكرر عليها الجواب .. فقال لـه كمب الأسدي : ياأمير المؤمنين هذه المرأة تشكو زوجها في مباعدته إياها عن فراشه ، فقـال عمر : كما فهمت كلامها فاقض بينها . فقال كعب : علَّ بزوجها فأتي به ، فقال له : إن امرأتك هذه تشكوك . قال : أفي طمام ، أو شراب ؟ قال : لا ، فقالت للرأة :

> زۇـــــدە في مضجمى تىبـــــدە نهساره وليلبسه مسسأ يرقسنده فقال: وجها:

زهيدني في النصاء وفي الحجيل في سبورة النحيل وفي السبيع الطُّسول فقال كعب :

إن لمسا عليسك حقّسا يسسارجيل ف____اعطه____ا ذاك

ياً بها القياض الحكيم رشيد ألمي خليلي عن فراشي صجيده فياقض القضاء ، كعب ، ولا ترده فلتُ في أمر النسساء أحسستُهُ

أني امرؤ أذهاني مسجحانسسزل وفي كتــــاب الله تخــويف جَلَـــلُ

نصيهــا في أربع لن عقــل

رر) أتفله أرجمه .

ثم قال : إن الله عز وجل قد أحل لك من النساء مثنى وثلاث ورياع ، فلك ثلاث أيام ولياليهن تعبد فيهن ريك ، فقى ال عمر : والله ما أدري من أي أمريك أعجب ؟ أمن فهمك أمرهما ، أم من حكك بينها ؟ اذهب فقد وليتك قضاء البصرة .

وقد ثبت في السنة أن جماع الرجل وزوجته من الصدقات التى يثيب الله عليها . روي مسلم أن رسول الله عليها . وي مسلم أن رسول الله عليها . أياتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر ؟ قال : أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه فيها وزر ؟ فكذلك إذا وضعها في حرام أكان عليه فيها وزر ؟ فكذلك إذا وضعها في حلال كان له أجر » .

ويستحب للداعبة ، والملاعبة ، والملاطفة ، والتقبيل والإنتظار حتى تقضي المرأة حاجتها . روي أبو يعلي عن أنس بن مالك : أن الرسول علي الله عن اذ ، إذا جامع أحدكم أهله فليصدقها ، فإذا قضى حاجته قبل أن تقضي حاجتها فلا يعجلها حتى تقضي حاجتها ، وقد تقدم : ، هلا بكرًا تلاعبها وتلاعبك » .

التسترعند الجماع:

أمر الإسلام بستر المورة في كل حال إلا إذا اقتضى الأمر كشفها فمن بهز بن حكم عن أبيه عن جده قال : قلت : « يانبي الله .. عوراتنا ما نبأتي منها وما نفر ؟ قبال : احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يهنك . قلت : يسارسول الله إذا كان القوم بعضهم في بعض ؟ قبال : إن استطمت ألا يراها أحد فلا يراها . قبال : قلت : إذا كان أحدنا خباليًا ؟ قبال : فبالله أحق أن يستحيًا من الناس » . رواه الترمذي ، وقال حديث حسن .

وفي الحديث جواز كشف العورة عند الجماع ، ولكن مع ذلك لا ينبغي أن يتجرد الزوجان تجردًا كاملًا .

فعن عتبة بن عبد السَّليي قال رسول الله عَلَيْهُ : « إذا أنَّ أحدكم أهله فليستتر ، ولا يتجردا تجرد المرين » (١) . رواه ابن ماجه .

وعن عمر أن النبي ﷺ قال : « إياكم والتمري ، فيإن ممكم من لا يضارقكم ، إلا عند الضائط ، وحين يفضي الرجل إلى أهله ، فاستحيوهم وأكرموهم » . رواه الترمذي وقال حديث غريب وقالت عائشة : « لم ير رسول الله ﷺ مني ، ولم أر منه » .

⁽١) المهرين : المارين .

التسمية عند الجماع:

يسن أن يسمي الإنسان ويستعيذ عند الجماع . روى البخاري ومسلم ، وغيرهما عن ابن عبساس أن رسول الله ﷺ قال : « لو أن أحدكم إذا أتى أهله ، قال : بسم الله .. اللهم جنبنا الشيطان ، وجنب الشيطان ما رزقتنا فإن قدر بينها في ذلك ولد ، لن يضر ذلك الولد الشيطان أبدًا » .

حرمة التكلم بما يجري بين الزوجين أثناء المباشرة :

ذكر الجناع ، والتحدث به خالف للمروءة ، ومن اللغو الذي لا فائدة فيه ، ولا حاجة إليه ، ينبغي للإنسان أن يتنزه عنه مالم يكن هناك ما يستدعي التكلم به ، ففي الحديث الصحيح ، « من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه » . وقد صدح الله المعرضين عن اللغو فقال : ﴿ والذين هُمْ عن اللغو مفال : ﴿ والذين هُمْ عن اللغو مفال ؟ ﴾ .

فإذا استدعى الأمر التحدث به ودعت الحاجة إليه فلا بأس ، وقد إدعت امرأة أن زوجها عــاجز عن إتيانها ، فقال يارسول الله : « إني لأنفضها نقض الأديم » .

فإذا توسع الزوج أو الزوجة في ذكر تفاصيل المباشرة وأفشي ما يجري بينها من قول أو فعل ، كان ذلك محرمًا .

فعن أبي سعيد رضي الله عنه أن النبي علية قال: « إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة:
 الرجل يفضي إلى المرأة ، وتفضي إليه ، ثم ينشر سرها » . رواه أحد .

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - « أن رسول الله على الله عليهم بوجهه فقال : عملت على هريرة - رضي الله عليه عنه الله على الله عليه وأرخى ستره ، ثم يخرج فيحدث فيقول : فعلت بأهلي كذا وفعلت بأهلي كذا ؟! فسكتوا ، فأقبل على النساء ، فقال : هل منكن من تحدث ؟ فجثت فتاة كعاب على إحدى ركبتيها ، وتطاولت ليراها الرسول على وليسمع كلامها ، فقالت : أي والله . إنهم يتحدثون ، وإنهن ليتحدثن . فقال : هل تدرون ما مثل من فعل ذلك ؟ إن مثل من فعل ذلك مثل شيطان وشيطانة . لقي أحدهما صاحبه بالسكة ، فقضى حاجته منها - والناس ينظرون إليه ، رواه أحمد ، وأبو داود .

إتيان الرجل في غير المأتي:

إتيان المرأة في دبرها تنفر منه الفطرة ، ويأباه الطبع ، ويحرمه الشرع . قال تعالى : ﴿ يَسَاوُكُم حَرْثُ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثُكُم أَنَّى شِئْتُمْ ﴾(١) .

⁽¹⁾ سورة البقرة ، أية ٢٦٣ .

والحرث : موضع الفرس والزرع ، وهو هنا عمل الولد ، إذ هو للزروع فالأمر بإتيان الحرث أمر بالإتيان في الفرج خاصة .

قال ثملب : إننا الأرحام أرضون لنا محترثات فعلينا الزرع فيها وعلى الله النبات وهذا كتول الله تعالى : ﴿ فَاتُوهُنَّ مِنْ حِيثُ أُمِرُكُمُ الله ﴾ (١) .

وكقوله : ﴿ أَنِّي شِئْتُمُ ﴾ أي كيف شئم . وسبب نزول هذه الآية ما رواه البخاري ومسلم . د أن اليهود كانت على عهد رسول الله ﷺ تزعمان الرجل إذا أق امرأته من دبرها في قبلها جاه الولد أحول ، وكان الأنصار يتبعون اليهود في هذا ، فأنزل الله عز وجل :

﴿ نساؤكُمْ خَرْثُ لَكُمْ ، فأتوا حرائكُمْ أَنِّي شِئْتُمْ ﴾ ...

أي أنه لا حرج في إتيان النساء بأي كيفية ، مادام ذلك في الفرج ، وما دمتم تقصدون الحرث .

وقد جاءت الأحاديث صريحة في النهي عن إتيان المرأة في دبرها. وروى أحمد، والترسذي، وابن ماجه . أن النبي ﷺ قال : « لا تأثوا النساء في أعجازهن . أو قال : في أدبارهن » . رواته ثقات

وروي عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي عَلَيْ قال في الذي يأتي امرأته في دبرها . د هي اللوطية الصفرى » .

وعند أحمد وأصحاب المنن عن أبي هريرة أن رسول الله و الله على قال : « ملمون من أتى امرأة في ديرها » .

قـال ابن تبيـة : ومتى وطئهـا في الـدبر ، وطـاوعتـه عُزَّرا جيمًا ، و إلا فرق بينها كا يفرق بين الفاجر ومن يفجر به .

العزل وتحديد النسل (٢):

تقدم أن الإسلام يرغب في كثرة النسل ، إذ أن ذلك مظهر من مظاهر القوة والمنّمة بالنسبة للأم والشعوب . و وإنما العزة للكاثر ، .

و يجعل ذلك من أسباب مشروعية الزواج: تزوجوا الولود الودود فإني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة » .

إلا أن الإسلام مع ذلك لا يمنع في الظروف الخاصة من تحديد النسل. بإتخاذ دواء يمنع من الحمل، أو بسأي وسيلسة أخرى من وسسائل أنجع . فيبساح التحديد في حساسة مسا إذا كان الرجسل

⁽١) سورة أأبقرة ، أية ٢٢٢ .

⁽١) العزل : هو أن ينزع الرجل بعد الإيلاج لينزل خارج الفرج منتا للحمل .

معيلاً (١) لا يستطيع القيام على تربية أينائه التربية الصحيحة.

وكذلك إذا كانت للرأة ضعيفة ، أو كانت موصولة الحل ، أو كان الرجل فقيرًا ، ففي مثل هذه الحالات لا يكون مباحًا الحالات يباح تحديد النسل بل إن بعض العلماء رأى أن التحديد في هذه الحالات لا يكون مباحًا فقط ، بل يكون مندوبًا إليه .

وأطق الإمام الفزالي بهذه الحالات حالة ما إذا خافت المرأة على جمالها ، فن حق الزوجين في هذه الحالة أن يمنعا النسل. بل ذهب كثير من أهل العلم إلى إباحته مطلقًا ، واستعلوا لمذهبهم بما تأتى :

١ ـ روي البخاري ومل عن جابر قال : كنا نعزل على رسول الله عِلْ والقرآن ينزل .

٢ ـ وروي مسلم عنه قبال : كتبا نعزل على عهد رسول الله على فيلغ ذلك رسول الله على فلم
 ينهنا .

وقال الشافعي رحمه الله: ونحن نروي عن عدد من أصحاب النبي علله أنهم رخصوا ذلك ولم يروا به بأسًا .

وقال البيهتي : وقد روينا الرخصة فيه عن سعد بن أبي وقاص ، وأبي أيوب الأنصاري وزيد ابن ثابت ، وابن عباس ، وغيره . وهو منعب مالك والشافعي وقد اتفق هر وعلي رضي الله عنها على أنها لا تكون موءودة حتى تمر عليها الشارات السبع . فروى القاضي أبو يعلي وغيره بإسناده عن عبيد بن رفاعة عن أبيه قال : جلس إلى عمر وعلى والزبير وسعد رضي الله عنهم في نفر من أصحاب رسول الله يَعْلِي وتناكروا العزل . فقالوا : لا بأس به فقال رجل : أنهم يزهون أنها للوءودة الصغرى . فقال على رضي الله عنه : لا تكون موءودة حتى تمر عليها التارات السبع ، حتى تكون من سلالة من طين ، ثم تمون نطفة ، ثم تكون علقة ، ثم تكون خلال الله بقاءك .

ويرى أهل الظاهر أن منع الحل حرام ، مستعلين بما روته جعامة بنت وهب : أن أناسًا تسألوا رسول الله عن المنال عن هسفا فقسال: رسول الله عن المنال عن هسفا فقسال: و ورد في الصحيح أخبار صحيحة في الإباحة ، قوله : و إنه الواد الحقي : كقوله : و الشرك الحقي ، وذلك يوجب كراهيته كراهة لا تحريًا » .

والقضود بالكرامة خلاف الأولى ، كا يقال ، يكره للقاعد في المجدأن يقمد فارغًا لا يشتغل

⁽١) للميل : كثير العيال .

erted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

TEV

بـذكر أو صلاة وبعض الأتمـة كالأحنــاف يرون أن يبــاح العزل إنا أذنت الـزوجـة ، ويكره من غير إذنها .

حكم إسقاط الحمل:

بعد استقرار النطفة في الرحم لا يحل إسقاط الجنين بعد مضي مائة وعشرين يومًا ، فإنـه حينتُـذ يكون اعتداء على نفس يستوجب العقوبة في الدنيا والآخرة (١) .

أما إسقاط الجنين ، أو إفساد اللقاح قبل مضي هذه المدة ، فإنه يباح إذا وجد ما يستدعي ذلك ، فإن لم يكن عمة سبب حقيقي فإنه يكره .

قال صاحب سبل السلام : « معالجة الرأة الإسقاط النطفة قبل نفخ الروح يتفرع جوازه وعدمه على الخلاف في العزل ، فن أجازه أجباز للمالجة ، ومن حرمه حرم هذا بـالأولى . . ويلحق جذا تعاطى المرأة ما يقطع الحبل من أصله ، انتهى .

ويرى الإمام الغزالي : أن الإجهاض جناية على موجود حـاصل ، قـال : ولهـا مراتب ، أن تقع النطغة في الرحم وتختلط بماء للرأة ، وتستعد لقبول الحيـاة ، وإفساد ذلـك جنسايـة ، فـإن صـارت مضفة وعلقة كانت الجناية أفحش وإن نفخ فيه الروح واستوت الحلقة ازدادت الجناية تفاحـثًا .

الإيلاء (١)

تعريفه :

الإيلاء في اللغة : الإمتناع باليين : وفي الشرع : الامتناع باليين من وطء الزوجة . ويستوي في ذلك اليين بالله ، أو الصوم ، أو الصدقة ، أو الحج ، أو الطلاق .

وقد كان الرجل في الجاهلية يحلف ألا يس امرأته السنة، والسنتين ، والأكثر من ذلك بقصد الإضرار بها ، فيتركها مملقة ، لا هي زوجة ، ولا هي مطلقة . فأراد الله سبحانه أن يضع حدّا لمذا الممل الضار ، فوقته بمدة أربعة أشهر ، يتروى فيها الرجل ، عله يرجع إلى رشده ، فإن رحج في تلك المدة ، أو في آخرها ، بأن حنث في البين ، ولا مس زوجته وكفّر عن يبنه فيها .. وإلاّ طلق .

فقال : ﴿ لَلَّذِينَ يُولُونَ مِنْ يُسَالِهِمْ ثَرَيَّسُ ("الرَبَسَةِ أَشْهُر . فَإِنْ فَاءُوا (") فَإِنَّ الله فَفُور رحم . وإِنْ عَزَموا الطلاق فإنَّ الله سمع عَلَم ﴾ (") .

(1) قاموا : رجموا .

⁽۱) عن عبد الله قال : حدثني رسول الله علي وهوالمادق المدوق : « إن أحدكم يجمع خاته في بطن أحه أريمين يومًا نطفة ، ثم يكون علته مثل ذلك ، ثم يكون مضفة مثل قلك ، ثم ينفخ فيه الروح ويؤمر بأريع كامات : يكتب رزقة وأجله وهمله وشقي أو حميد .

⁽٢) التريس : الإنتظار .

⁽٢) آلي يولي إيلاء وإلية إذا حلف فهو مول .

^{- (}٥) سررة البقرة الآية ٢٢٧ .

مدة الإيلاء ^(١) :

إتفق الفقهاء على أن من حلف ألا يمس زوجته أكثر من أربعة أشهر كان موليها. واختلفوا فين حلف ألا يمها أربعة أشهر :؛ فقال أبو حنيفة وأصحابه : يثبت له حكم الإيلاء .

وذهب الجمهور ومنهم الأتمة الثلاثة : إلى أنه لا يثبت له حكم الإيلاء ، لأن الله جعل له مدة أربعة أشهر ، وبعد انتضائها : إما الفيء وإما الطلاق .

حكم الإيلاء:

إذا حلف ألا يقرب زوجته فإن مسها في الأربعة الأشهر انتهى الإيلاء ولزمته كفارة البين .

وإذا مضت للدة ولم يجامعها ، فيرى جهور العاماء أن للزوجة أن تطالبه : إما بالوطء وإما بالطلاق . فإن امتنع عنها فيرى مالك أن للحاكم أن يطلق عليه دفعًا للضرر عن الزوجة . يرى أحمد والشافعي وأهل الظاهر أن القاضي لا يطلق وإنما يضيق على الزوج ويجبسه حتى يطلقها بنفسه .

وأما الأحناف فيرون أنه إذا مضت المدة ولم يجامعها فإنها تطلق طلقة بـائنـة بجرد مضي المـدة . ولا يكون للزوج حق المراجمة لأنه أساء في استمال حقه بامتناعه عن الوطء بغير عـتـر ، ففوت حق زوجته وصار بذلك طالمًا لها .

ويرى الإمـام مـالـك أن الزوج يلزمـه حكم الإيلاء إذا قصـد الإضرار بترك الـوطـ، وإن لم يحلف وعلى ذلك لوقوع الضرر في هذه الحال كا واقع في حالة اليين .

الطلاق الذي يقم بالإيلاء:

والطلاق الذي يقع بالإيلاء طلاق بائن. لأنه لو كان رجعياً لأمكن للزوج أن يجبرها على الرجعة ، لأنها حق له ، وبذلك لا تتحقق مصلحة الزوجة ، ولا يزول عنها الضرر . وهذا مذهب أبي حنيفة .

وذهب مالك والشافعي وسعيد بن المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن إلى أنه طلاق رجعي ؛ لأنه لم يقم دليلا على أنه بائن ، ولأنه طلاق زوجة مدخول بها من غير عوض ولا استيفاء عَوْد .

عدة الزوجة المولي منها:

ذهب الجمهور إلى أن الزوجة المولي منها تعتد كسائر المطلقات لأنها مطلقة ، وقال جابر بن زيد : لا تلزمها عدة إذا كانت قد حاضت في مدة الأربعة أشهر ثلاث حيض .

قال ابن رشد : وقال بقوله طائفة ، وهو مروي عن ابن عباس ، وحجته : أن العدة إغا وضعت - تبا للدة من وقت الين .

لبراءة الرحم . وهذه قد حصلت لها البراءة .

حق الزوج على زوجته

من حق الزوج على زوجته أن تطيمه في غير معمية ، وأن تحفظه في نقسها وماله ، وأن تمتنع عن مقارفة أي شيء يضيق به الرجل ، فلا تعبس في وجهه ، ولا تبدو في صورة يكرهها .. وهذا من أعظم الحقوق .

روي الحاكم عن عائشة قالت « سألت رسول الله عَلَيْكُ أي الناس أعظم حقّا على المرأة ؟ قال : ووجها . وقالت : فأي الناس أعظم حقّا على الرجل ؟ قال : أمه » . ويؤكد رسول الله هذا الحق فيقول : « لو أمرت أحدًا أن يسجد لأحد ، لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها ، من عظم حقه عليها » . رواه أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، وابن حبان .

وقد وصف الله سبحانه الزوجات الصالحات فقال : ﴿ فَالصَّالَحَاتُ قَانِتَاتَ حَافِظَاتَ لَلْفَيْبِ بِمَا حَفظَ اللهُ ﴾ (١) .

والقانتات هي الطائمات . والحافظات للغيب : أي اللائي يحفظن غيبـة أزواجهن ، فلا يخنـه في نفــى أو مال .

وهذا أسمى ما تكون عليه المرأة ، وبه تدوم الحياة الزوجية ، وتسعد .

وقد جاء في الحديث أن رسول الله علي قال : « خير النساء من إذا نظرت إليها سرتك ، وإذا أمرتها طاعتك ، وإذا

وعافظة الزوجة على هذا الخلق يعتبر جهادًا في سبيل الله . روى ابن عباس رضي الله عنها: أن امرأة جاءت إلى النبي بيك في قالت : يارسول الله أنا وافدة النساء إليك : « هذا الجهاد كتبه الله على الرجال، فأن يُصيبوا أجروا وإن قتلوا كانوا أحياء عند ربيم يرزقون. ونحن معشر النساء تقوم عليهم، فالنا من ذلك ؟ فقال الرسول عليه الصلاة والسلام : « أبلغي من لقيت من النساء أن طاعة الزوج واعزاقًا بحقه يعدل ذلك . وقليل منكن من يفعله » .

ومن عظم هذا الحق أن قرن الإسلام طاعة الزوج بإقدامة الفرائض الدينية وطماعة الله ، فعن عبد الرحن بن عوف ، أن رسول الله عليه قال : و إذا صلت المرأة خمهما ، وصامت شهرها وحفظت فرجها وأطماعت زوجها قيل لها ادخلي الجنة من أي أبواب الجنة شئت ، . رواه أحمد والطيراني .

⁽١) مورة النساء ، من الآية ٢١ .

وعن أم سلمة _ رضي الله عنها _ قالت: قال رسول الله علي الله عليه ماتت وزوجها عنها راض ، دخلت الجنة » .

وأكثر ما يدخل المرأة النار ، عصيانها لزوجها ، وكفرانها إحسانه إليها ، فعن ابن عبـاس - رضي الله عنهها _ أن رسول الله يُهلِيُّ قـال : « إطلعت في النـار فـإذا أكثر أهلهـا النسـاء يكْفُرن العشير ؛ لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأت منك شيئًا قالت : ما رأيت منك خيرًا قط » . رواه البخاري .

وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تجيء فبات غضبان ، لعنتها الملاككة حتى تصبح » . رواه أحمد والبخاري ومسلم .

وحق الطاعة هَذا مقيد بالمروف . فإنه لا طاعة تخلوق في معصية الخالق ، فلو أمرها بمصية وجب عليها أن تخالفه .

ومن طاعتها لزوجها ألا تصوم نافلة إلا بإذنه ، وألا تحج تطوعًا إلا بإذنه ، وألا تخرج من بيته إلا يأذنه .

روي أبو داود الطيالي . عن عبد الله بن عمر أن رسول الله على قال : « حق الزوج على زوجته ألا تنمه نفسها ، ولو كان على ظهر قتب (١) وأن لا تصوم يومًا واحدًا إلا بإذنه . إلا لمزيضة ، فإن فعلت أمّت ، ولم يتقبل منها ، وألا تعطي من بيتها شيئًا إلا بأذنه فإن فعلت كان لـ الأجر ، وعليها الوزر .. وألا تخرج من بيته إلا بإذنه ، فإن فعلت لعنها الله ، وملائكة الغضب حق تتوب أو ترجع ، وإن كان ظائله .

عدم إدخال من يكره الزوج:

ومن حق الزوج على زوجته أن لا تدخل أحدًا بيته يكرهه إلا بإننه .

عن عرو بن الأحوص الجشي رضي الله عنه أنه سع رسول الله على في حجة الوداع يقول ، بعد أن حد الله وأثنى عليه وذكر ووعظ ثم قال : « ألا ، واستوصوا بالنساء خيرًا فإنما هن عوان (٢) عند كم ليس تملكون منهن شيئًاغير ذلك ، إلا أن يأتين بفاحشة مبيئة . فإن فعلن فاهجروهن في المضاجع ، واضربوهن ضريًا غير مبرح فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا .. ألا إن لكم على نسائكم حقًا ، ولنسائكم عليكم حقًا ، فحقكم عليهن ألا يُوطئن فروشكم من تكرهونه ولا يأذن في بيوتكم من تكرهونه .. ألا وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهن في كوتهن وطعامهن » . رواه ابن ماجه والترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح .

⁽١) قتب : رحل صفير يوضع على ظهر الجل .

⁽٢) عوان : بنتج المين وتخفيف الواو : أي أسيرات .

nverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

خدمة المرأة زوجها:

أساس الملاقة بين الزوج وزوجته هي المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات . وأصل ذلك قول الله تمالى : ﴿ وَهُنَّ مِثْلُ النِّي عَلَيْهِنَّ بِالْمُعروف ، وللرجال عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾ (١) .

فالاية تمطي المرأة من الحقوق مثل ما للرجل عليها ، فكلُّ اطوليت الرأة بثي، طولب الرجل .

والأساس الذي وضعه الإسلام للتعامل بين الزوجين وتنظيم الحياة بينها - هو أساس فطري وطبيعي . فالرجل أقدر على تدبيس المنزل ، وطبيعي . فالرجل أقدر على تدبيس المنزل ، وتربية الأولاد ، وتيسير أسباب الراحة البيتية ، والطيأنينة المنزلية ، فيكلف الرجل ما هو مناسب وتكلف المرأة ما هو من طبيعتها ، ويهنا ينتظم البيت من ناحية العاخل والخارج دون أن يجدأي واحد من الزوجين سببًا من أسباب انقسام البيت على نفسه .

وقد حكم رسول الله ﷺ بين علي بن السابي طسالب رضي الله عنــه وكرم الله وجهـه وبين زوجتــه فاطمة رضي الله عنها .. فجعل على فاطمة خدمة البيت ، وجعل على على السمل والكسب .

روي البخاري ومسلم أن فاطمة رضي الله عنها أتت النبي كليّة تشكو إليه ما تلقي في يديها من الرخاء وتسأله خادمة . فقال : « ألا أدلكما على ما هو خير لكما عما سألتا : إدا أخفقا مصاجعكما فسبحا الله ثلاثًا وثلاثين ، وأحمد ثلاثًا وثلاثين ، وكبرا أربعًا وثلاثين ، فهو خير لكما من خادم ، .

وعن أساء بنت أبي بكر رضي الله عنها أنها قالت : « كنت أخدم الزبير خدمة البيت كله وكان له فرس فكنت أسوسه وكنت أحشُّ له ، وأقوم عليه » وكانت تعلقه ، وتسقي للماء ، وبخرذ الدلو ، وتعجن ، وتنقل النوي على رأسها من أرض له على ثلثي فرسخ .

ففي هذين الحديثين ما يفيد بأن على المرأة أن تقوم بخدمة بيتها كا أن على الرجل أن يقوم بالإنفاق عليها .

وقد شكت السيدة في الحمية رضي الله عنها ما كانت تلقياه من خدمية ، فلم يقل الرسول ﷺ لملى : لا خدمة عليها وإنما هي عليك .

وكذلك لما رأى خدمة أساء لزوجها ولم يقل لا خدمة عليها . بل أقره على استخدامها .. وأقر سائر أصحابه على خدمة أزواجهن . مع علمه بأن منهن الكارهة والراضية .

قال ابن القيم : هذا أمر لا ريب فيه ، ولا يصح التفريق بين شريفة ودنيسة ، وفقيرة وغنية .

⁽١) سورة البقرة ، الآية ٢٢١ .

فهذه أشرف نساء المللين كانت تخدم زوجها ، وجاءت الرسول ﷺ تشكو إليه الحدمة ؛ فلم يشكها (١) . يشكها (١) .

قال بعض علماء المالكية ("): إن على الزوجة خدمة مسكنها ، فإن كانت شريفة الحل يسار أبوة ، أو ترفه ، فعليها التدبير للنزل وأمر الحادم ، وإن كانت متوسطة الحال فعليها أن تفرش الفراش ونحو ذلك . وإن كانت دون ذلك فعليها أن تقع البيت وتطبخ وتفسل ، وإن كانت من نساء الكرد والديلم والجبل كلفت ما يكلفه نساؤهم وذلك أن الله تعالى قبال :

﴿ وَلَمْنُ مِثْلُ الذي عليْهِنَ بِالمُعروفُ ﴾ (٢) .

وقد جرى عرف المسلمين في بلدانهم في قديم الأمر وحديثه بما ذكرنا . ألا أن أزواج النبي عليه وأصحابه كانوا يتكلفون الطحين والخبر والطبيخ وفرش الغراش وتقريب الطمام وأشباه ذلك ، ولا نمل امرأة امتنمت عن ذلك ، ولا يسوغ لها الإمتناع ، الله كانوا يضربون نساءهم إذا قمرن في ذلك ، ويأخذنهن بالخدمة .. فلولا أنها مستحقة لما طالبوهن . هذا هو المذهب الصحيح خلافًا لما ذهب إليه مالك وأبو حنيفة والشافعي من عدم وجوب خدمة المرأة لزوجها ، وقالوا : إن عقد الزواج إنما اقتضى الإستناع لا الإستخدام وبذل المنافع .. والأحاديث للذكورة تدل على التطوع ومكارم الأخلاق .

تجاوز الصدق بين الزوجين :

الحافظة على الإنسجام في البيت ، وتقوية روابط الأسرة غاية من الغايات التي يستباح من أجل الحصول عليها تجاوز الصدق .

وروي أن ابن أبي عَدَرة الدؤلي ـ أيام خلافة عمر ـ رضي الله عنه كان يخلع النساء اللائي يتزوج بهن ، فطارت له في النساء من ذلك أحدوثة يكرهها ، فلسا علم بـذلـك أخـذ بيـد عبــد الله بن الأرقم حتى أتى به إلى منزله ، ثم قال لامرأته : أنشدك بالله (٢٠ هل تبغضينني ؟

قالت : لا تنشدني بالله . قال : فإني أنشدك بالله . قالت : نعم . فقال لابن الأرقم أتسع ؟ ثم انطلقا حتى أتيا عمر رضي الله عنه فقال : أنكم لتحدثون إني أظلم النساء ، وأخلمهن ، فأسأل ابن الأرقم ، فسألفسأله فأخبره ، فأرسل إلى امرأة ابن أبي عذرة فجاءت هي وعمتها ، فقال : أنت التي تحدثين لز وجك أنك تبغضينه ؟

⁽١) يشكلها: أي لم يسع شكايتها ،

⁽٢) من تفسير القرطبي -

⁽٢) سورة البقرة الأية ٢٢٩ .

⁽¹⁾ كسألك .

فقالت : إني أول من تاب ، وراجع أمر الله تعالى ، إنه ناشدني فتحرَّجتُ أن أكذب ، أفأكذب يالمير المؤمنين ؟ قال : نعم فاكذبي ، فإن كانت إحداكن لا تحب أحدنا فلا تحدثه بذلك ، فإن أقل البيوت الذي يبني على الحب ، ولكن الناس يتعاشرون بالإسلام والأحساب . وقد روي البخاري ومسلم عن أم كلثوم رضي الله عنها . أنها سمت رسول الله يقول : « ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس ، فينمي خيرًا ، أو يقول خيرًا » .

قى الت: ولم أسمعه يرخص في شيء مما يقول الناس ألا في ثلاث يعني الحرب والإصلاح بين الناس ، وحديث الرجل امرأته ، والمرأة زوجها ، فهذا حديث صريح في إياحة بعض الكذب للصلحة . إمساك الزوجة عنزل الزوجية :

من حق الزوج أن يسك زوجته بمنزل الزوجية ، وينعها عن الخروج منه (١) إلا بإذنه ويشترط في المسكن أن يكون لائقاً بها ، ومحققًا لاستقرار الميشة الزوجية ، وهذا المسكن يسمى بالمسكن الشرعي ، فإذا لم يكن لائقًا بها ولا يكنّها من استيفاء الحقوق الزوجية المقصودة من الزوج . فأنه لا يلزمها القرارفيه ؛ لأن المسكن غير شرعى .

ومثال ذلك : ما إذا كان بـالمسكن آخرون يمنعها وجودهم معهـا من المعاشرة الزوجيـة ، أو كان يلحقها بذلك ضرر ، أو يخشى منه متاعها .. وكذلك لو كان المسكن خاليّـا من المرافق الضروريـة ، أو كان بحال تستوحش منها الزوجة ، أو كان الجيران جيران سوء .

الانتقال بالزوجة :

من حق الزوج أن ينتقل وزوجته حيث يشاء لقول الله تمالى : ﴿ أَسَكُنُوهُنَّ مِنْ حَيثُ مَنْ خَيثُ مَنْ وَمِن مَنْ وَجِيثُمْ ، ولا تُضارُّوهُن لِتُضَيّعُوا عَلَيْهِنَّ ﴾ (١) .

والنهي عن الضارة يقتضي ألا يكون القصد من الإنتشال بالزوجة المضارة بها ، بل يجب أن يكون القصد هو المايشة ، وما يقصد بالزواج ، فإن كان يقصد المضارة والتضييق عليها في طلبه نقلها كأن تبهه شيئًا من المهر أو تترك له شيئًا من النفقة الواجبة عليه لها ، أو لا يكون مأمونًا عليها _ فلها الحق في الإمتناع وللقاضي أن يحكم لها بعدم استجابتها له .

وقيد الفقهاء استمال هذا الحق أيضًا بألاً يكون في الإنتقال بها خوف الضرر عليها . كأن يكون الطريق غير آمن ، أو يشق عليها مشقة شديدة لا تحتل في العادة ، أو يخاف فيه من عدو .

⁽۱) وهذا بخلاف زيارة أبويها فلها أن تزورها كل أسبوع أو بحسب ما جرى به العرف ولو لم يتأدن لمنا . لأن دلتك من صلة الرحم الواجبة ولما أن تمرض للريض منها إذا لم يوجد من يمرضه ولو لم يرض زوجها لأن فلك واجب ولا يجوز أن ينتها من الواجب .

⁽٢) سورة الطلاق ، الآية ٦ .

فإذا خافت الزوحة شيئًا من ذلك فلها أن تمتنع عن السفر وقعد جساء في إحسدى المذكرات انتصائيفها على : وبلا كانت مصلحة الزوجين من النقلة وعدمها لا تتحدد ولا تضبط أطلقوها من غير بيان وجهها اعتادًا على فطنة القاضي وعدالته وحكته .. فإن من البين أن مجرد كون الزوج في شخصه مأمونًا على زوجته لا يكفي لتحقيق المصلحة في الإجبار على النقلة . بل لابعد من مراعاة أحوال أخرى ترجع إلى الزوج وإلى الزوجة . وإلى البلدان المنقول منها والمنتقل إليها . كأن يكون الباعث على الإنتقال مصلحة يُفتَد بها ، قلما يكن الحصول عليها بدون الاغتراب وكأن يكون الزوج قادرًا على نققات أرتحالها كأمشالها، وفي يعده فضل يغلب على الظن أنه لو أتجر فيه مثلاً لربع ما يعدل نقتة ونفقة عياله ، أو صناعة فنية تقوم بماشه ومعاشهم .

وكأن يكون الطريق بين البلدين مأمونًا على النفس والعرض والمال. وكأن تكون الزوجة بحيث تقوى على مشقة السفر من بلدها إلى المكان الذي يريد تقلها إليه . وكأن لا يكون الحل الذي تقلها إليه بطبيعته منبعًا للحميات ، والأوبئة ، والأمراض .

وكأن لا يكون الاختلاف بين البلدين في الحرارة والبرودة مثلاً بما لا تحتله الأمزجة والطباع . وكأن تكون كرامة الزوجة في موضع نقلتها محفوظة ككرامتها في علها الأصلي . كأن لا يلحقها بسبب الانتقال ضرر مادي أوأدبي .. إلى كثير من الاعتبارات التي يحب ملاحظتها في مثل هذه الطروف وتختلف باختلاف الأشخاص والمواطن ولا تخفى عن القاضي الفطن . . وهذا من خير ما يقال تفصيلاً في هذا الموضوع .

اشتراط عدم خروج الزوجة من دارها :

من تزوج امرأة ، وشرط لها ألا يخرجها من دارها أو لا يخرج بها إلى بَلدٍ غير بلدها فعليه الوفاء بهذا الشرط ، لقول الرسول ﷺ : « إن أحق الشروط أن توفوا به ، ما استحللتم به الفروج » . رواه البخاري ، ومسلم ، وغيرهما عن عقبة بن عامر .

وهذا مذهب أحمد ، وإسحاق بن راهوية ، والأوزاعي . وذهب غير هؤلاء من الفقهاء إلى أنه لا يلزمه الوفاء بهذا الشرط . وله نقلها عن دارها . وقالوا في الحديث : إن الشرط الواجب الوفاء به هو ما كان خاصًا في المهر ، والحقوق الزوجية التي هي من مقتضى المقد دون غيرهما مما لا يقتضيه . وقد تقدم في الجزء السادس الشروط في الزواج ، واختلاف العلماء فيه مفصلاً .

منم الزوجة من العمل:

فرق العلماء بين عمل الزوجة المذي يؤدي إلى تنقيص حق الزوج ، أو ضرره ، أو خروجها من بيته، وبين العمل الذي لا ضررفيه _ فنعوا الأول ، وأجازوا الثاني . قال ابن عابدين ، من فقهاء الأحنىات: ووالذي ينبغي تحريره أن يكون منعها من كل عمل يؤدي إلى تنقيص حقه، أو ضرره، أو إلى خروجها من بيته أما العمل الذي لا ضرر فيه فلا وجه لمنعها منه وكذلك ليس له منعها من الخروج إذا كانت تحترف علاً هو من فروض الكفاية الخاصة بالمرأة مثل عمل القابلة ، .

خروج المرأة لطلب العلم :

إذا كان العام الذي تطلبه للرأة مفروضًا(١) عليها وجب على الزوج أن يعلها إياه إذا كان قادرًا على التعليم فإذا لم يفسل وجب عليها أن تخرج حيث العاساء وبجالس العام ، التنعام أحكام دينها ولومن غير إذنه .. أما إذا كانت الزوجة عالة بما فرضه الله عليها من أحكام ، أو كان الزوج متفقها في دين الله ، وقام بتعليها ، فلا حق لها في الخروج إلى طلب العام إلا بإذنه .

تأديب الزوجة عند النشوز:

قَالَ الله تَمَالَى: ﴿ وَاللَّالَيْ تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَمِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَصَاجِمِ ، واضربوهُنَّ ، فإنْ أَطَفْنَكُمْ فَلا تَبْغُوا عَلَيْهِن سبيلاً ﴾ (٢) .

نشوز الزوجة : هو عصيان الزوج وعدم طاعته أو امتناعها عن فراشه ، أو خروجها من بيته بغير إذنه .

وعظتها تذكيرها بالله ، وتخويفها به ، وتنبيهها للواجب عليها من الطاعة وما لزوجها عليها من حق ، ولفت نظرها إلى ما يلحقها من الإثم بالخالفة والعصيان ، وما يفوت من حقوقها من النفقة ، والكسوة .

والمجر في المضجع : أي في الفراش . وأما المجر في الكلام فلا يجوز أكثر من ثلاثة أيام ، لما رواه أبو هريرة أن النبي بَهِلِيْ قال : « لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام » .

ولا تضرب الزوجة لأول نشوزها .. والآية فيها إضار وتقدير . أي . ﴿ واللَّالَي تَعَاقُونَ تَصُوزُهُنَّ فَعَظُوهُنَّ ﴾ .

فإن نشزن ، « فاهجروهن في للضاجع » ، فإن أصرين « فاضريوهن » .. أي إذا أم ترتدع بالوعظ والمجر فله ضربها .. يقول الرسول ﷺ : إن عليهن ألا يوطئن قرشكم أحدًا تكرهونه .. فإن فعلن فاضربوهن ضربًا غير مبرح ، أي غير شديد .

⁽١) المام الفرس ، هو العام بالمبل الذي قرضه الله لأن كل ما قرض الله عله قرص العام نه .

⁽٢) سورة النساء ، الآية ٢٤ .

وعليه أن يجتنب الوجه ، والمواضع الخوفة ، لأن المقصود التأديب . لا الإتلاف . روي أبو داود عن حكم بن معاوية القشيري عن أبيه قال : قلت يارسول الله . ما حق زوجة أحدنا عليه ؟ قال : « أن تُطمِها إذا طَمِمتَ ، وتكسوها إذا اكتسيت ، ولا تضرب الوجه ولا تقبّع ، ولا تهجر إلا في البيت » .

تزين المرأة لزوجها :

من المستحمن أن تتزين المرأة لزوجها بالكحل والخضاب ، والطيب ، ونحو ذلك من أنواع الزينة .

روي أحمد عن كريمة بنت همام : « قالت لعائشة رضي الله عنهما : ما تقولين ـ أم المؤمنين ـ في الحناء ؟ فقالت : كان حبيبي علي يعجبه لونه ، ويكره ريحه ، وليس يحرم عليكن بين حيضتين ، عند كل حيضة » .

التبرج

معناه:

التبرج تكلف إظهار ما يجب إخفاؤه .

وأصله الخروج من البرج ، وهو القصر ، ثم استعمل في خروج المرأة من الحشمة وإظهار مفاتنها وإبراز محاسنها ..

التبرج في القرآن:

وقد ورد التبرج في القرآن في موضمين :

الموضع الأول: في سورة النور. جاء فيه قول الله سبحانه: ﴿ والقواعِثُ مِنَ النّساءِ اللآتي لا يرجُونَ يْكَاحًا فليسَ عَلَيْهِنْ جُنـَاحٌ أَنْ يَصْمُنَ لَيـَابِهُنَّ غَيرَ مُتَبرِجاتٍ بزِينـَةٍ ، وَأَنْ يَسْتَمُفِفنَ خيرٌ مُنْ ﴾ (١) .

والوضع الثناني : ورد في النهي عنه والتشنيع عليه في سورة الأحزاب ، في قوله سبحانه : ﴿ وَلاَ تَبَرِّجُنْ تَبرُّج الجاهلية الأولى ﴾ (٦) .

منافاته للدين والمدنية:

إن أهم ما يتبيز به الإنسان عن الحيوان اتخاذ الملابس وأدوات الزينة . يقول الله تعالى : ﴿ يَابِغِي أدم قد أنزلنا عليْكُمْ لِبامًا يُواري سوآتكُمْ وريشًا . ولِباسُ التقوى ، ذلك خير ، ذلك من آيات

⁽١) سورة النور ، آية ١٠ . (٢) سورة الأحزاب ، آية ٢٣ .

الله ، لعلَّهُم يذُّكُرونَ ﴾ (١) .

ولللابس والزينة هما مظهران من مظاهر المدنية والحضارة ، والتجرد عنها إنما هو ردّة إلى الحياة البُدائية .

والحياة ، هي تسير سيرها الطبيعي ، لا يمكن أن ترجع إلى الوراء إلا إذا حدثت لها نكسة تبدل آراءها ، وتغير أفكارها وتجعلها تعود القهقرى ناسية أو متناسية مكاسبها الحضارية ورقيها الإنساني .

وإذا كان اتخاذ لللابس لازمًا من لوازم الإنسان الراقي ، فإنه بالنسبة للرأة ألزم ، لأنه هو الحفاظ الذي يحفظ عليها دينها وشرفها وكرامتها وعفافها وحياءها . وهذه الصقيات ألصق بالرأة وأولى بها من الرجل ، ومن تم كانت الحشمة أولى بها وأحق .

إن أعزما تملكه المرأة الشرف ، والحياء ، والعضاف والمحافظة على هذه الفضائل محافظة على إنسانية المرأة في أسمانية المرأة في أسمانية المرأة في أسمى صورها ، وليس من صالح للرأة ولا من صالح المجتم أن تتخلى المرأة عن الصبانة والاحتشام . ولاسبا وأن الغريزة الجنسية هي أعنف الغرائز على الإطملاق والتبسقل مثيرة لمسذه الغريزة ومطلق لها من عقالها .

ووضع الحدود والقيود والسدود أمامها مما يخفف من حدتها ويطفىء من جدوتها ويهنبها تهذيبًا جديرًا بالإنسان وكرامته ، ومن أجل هذا عنى الإسلام عناية خاصة بملابس الرأة وتناول القرآن ملابس الرأة مفصلاً لحدودها ، على غير عادة في تناول السائل الجزئية ، بالتفصيل فهو يقول :

﴿ يَاأَيُّهَا النَّبِيُ قُلْ لاَزْ وَاجَكَ وَبَنَاتِكَ وَيَنَاعِ للُّوْمِنِينَ يَدْنِينَ عَلَيْهِنَ مِنْ جَلابِيبِهِنَ ذَلِكَ أَذْتَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلا يُؤَدِّينَ مَنْ جَلابِيبِهِنَ ذَلِكَ أَذْتَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلا يُؤَدِّيْنَ مَنْ جَلابِيبِهِنَ ذَلِكَ أَذْتَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلا يُؤَدِّيْنِ وَلا الأَحزاب الآية عاه) .

وتوجيه الخطاب إلى نساء النبي ويناته ونساء للؤمنين دليل على أن جيع النساء مطالبات بتنفيذ هذا الأمر دون استثناء واحدة منهن مها يلفت من الطهر ، ولو كانت طهارة بنات النبي عليه الصلاة والسلام وطهارة نسائه . •

ويولي الترآن هذا الأمر عناية بالفة ويفصل ذلك تفصيلاً ، فيبين ما بحل كشفة وما بجب سترة ، فيقول : ﴿ وقُسلُ : المسؤمنسات يفضض من أبصار هِنَّ ويحفظنَ قُرُوجَهُنْ ، ولا يُبسدين زينتهنَ ، إلاَّ مَسا ظَهَرَ مِنها ، ولَيَضُر بن بخمرهن على جيدويهِنْ ، ولا يبسدين زينتهن إلا لبعولتهنْ ، الخالاية ﴾ (1) حق لو كانت الرأة عجوزً لا رغبة لها ولا رغبة فيها .

يقول الله تمالى : ﴿ وَالقَواعِدُ مِن النَّساءِ اللَّذِي لا يَرجُون نكاحًا ، فليس عَلَيْهِنَ جَمَاحَ أَنْ يضمن ثيابَهُنَّ غير مُتَرَّجاتٍ بزينةٍ ، وأنْ يَسْتَعْفَن خَير (أَلْهُنَّ ﴾ (أ) .

⁽٢) سورة النوري أية ٢١ .

⁽l) يستمعفن · أي يستثرن . (ه) سورة النور , أية ٦٠

⁽١) ـورة الأعراف ، آية ٢٦ . (٢) ـورة النور ، الآية ٢٦ .

ويهم الإسلام بهذه القضية ، فيحدد السن التي تبدأ بها المرأة في الإحتشام فيقول الرسول عليه: « ياأماء : إن المرأة إذا بلغت الحيض لم يصلح لها أن يرى منها إلا هذا وهذا .. وأشار إلى وجهه وكفيه » .. والمرأة فتنة ، ليس أضر على الرجال منها ، يقول الرسول عليه : « إن المرأة إذا أقبلت أقبلت ومعها شيطان ، وإذا أدبرت ومعها شيطان » .

وتجرد المرأة من ملابسها وإبداء مفاتنها يسلبها أخص خصائصها من الحياء والشرف ، ويببط بها عن مستواها الإنساني . ولا يطهرها مما التصق با من رجس سوى جهم .

يقول الرسول ﷺ: ، و صنفان من أهل النارلم أرهما : رجال بأيسديهم سياط كأفنساب البقر ،ونساء كلسيات عاريات ، مائلات مُعيلات ، لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها ، وإن ريحها ليُشرُّ من مسافة كفا وكفا » .

وفي عهد النبوة كان رسول الله عَلَيْ يرى بعض مظاهر التبرج ، فيلفت نظر النساء إلى أن هذا فسق عن أمر الله ، ويردعن إلى الجادة المستقية ، ويحمّل الأولياء والأزواج تبعة هذا الإنحراف ، وينذرهم بعناب الله .

١ - عن موس بن يسار رضي الله عنه قال : مرت بأبي هريرة امرأة وريحها تعصف (١) فقال لها أين تريدين (١) يباأمة الجيار ؟ قيالت : إلى المسجد . قيال : وتطيبت ؟ قيالت : نعم . قيال : فأرجدي واغتسلي ، فياني سمت رسول الله ﷺ يقول : « لا يقبل الله صلاة من امرأة خرجت إلى المسجد وريحها تعصف حتى ترجع فتفتسل ه (١) . وإنما أمر بالفسل لذهاب واتحتها .

٢ ـ وعن أبي هريرة رضي الله عنـ ه قـ ال : قـ ال رسول الله ﷺ : و أعـ ا امرأة أصابت بخورًا (١٠) فلا تشهدن المشاء » . أي : الآخرة . رواه أبو داود والنسائي .

٣ - وروي عن عائشة رضي الله عنها قالت : بيغا رسول الله على جالس في المسجد دخلت امرأة من مُزينة ترفل (٥٠) في زينة لما في المسجد ، فقال النبي على عن الها النساس : « الهوا (١١) نساء مم عن البس الزينة والتبختر في المسجد ، فإن بني إسرائيل لم يلعنوا حتى لبس نساؤهم الزينة وتبختروا في المسجد » رواه ابن ماجه .

و وأن عررضي الله عنه . يخشى من هذه الفتئية العارمة فكان يطب لما قبل وقوعها على

⁽١) يشتد طيبه ، من عصف الربح عصفًا وعصوفًا . اشتنت ، فهي عاصف وعاصفة .

⁽٢) إلى أي مكان تذهبين ياخلوقة القهار وأمته .

⁽⁷⁾ رواه ابن حزيّة في صحيحه قال الحائظ : إستاده متصل رواته ثقات ، ورواه أبو داود وابن ماجة ، من طريق عامم بن عبيد الله العمري .

⁽¹⁾ عود الطيب أحرقته . (٥) للثي خيلاء . (١) اسعوهن وحذروهن .

فاعدة : • الوقاية خير من الملاج • فقد روي إنه كان يتعسس ذات ليلة فسمع امرأة تقول :

هــلُ مِنْ سبيـــلِ إلى خر فــــاشريــــا أَمْ هــلُ من سبيــلِ إلى نمر بن حجــاج

فقال : أما في عهد عمر فلا . فلما أصبح استدعى نصر بن ححاج فوجده من أجل الناس وجهًا ، فأمر بحلق شعره فإزداد جمالاً ، فنقاه إلى الشام .

سبب هذا الإنحراف:

وقد سبب الجهل والتقليد الأعمى الانحراف عن هذا الخط المستقم ، وجاء الإستمار فنفخ فيه وأوصله إلى غايته ومداه ، فأصبح من المتاد أن يجد المسلم المرأة المسلمة ، متبذلة ، عارضهة مفاتنها ، خارجة في زينتها ، كاشفة عن صدرها ونحرها وظهرها وذراعها وساقها . ولا تجد أي غضاضة في . قص شعرها ، بل تجد من الضروري وضع الأصباغ والمساحيق والتطيب بالطيب واختيار الملابس المفرية ، وأصبح ه لموضات ، الأزياء مولم خاصة يعرض فيها كل لون من ألوان الإغراء والإثارة .

وتجد المرأة من مفاخرها ومن مظاهر رقيها أن ترتىاد أساكن الفجور والفــق والمراقص والملاهي والمسارح والسينا والملاعب والأندية والقهاوي .. وتبلغ منتهى هبوطها في الصايف وعلى البلاج .

وأصبح من للألوف أن نعقد مسابقات الجال تبرز فيها الرأة أمام الرجال ، ويوضع تحت الإختبار كل جزء من بدنها ، ويقاس كل عضو من أعضائها على مرأى ومسمع من التفرجين والمتفرجات . والعابثين والعابثات وللصحف وغيرها من أدوات الإعلام مجال واسع في تشجيع هذه السخافات ، والتفرير بالمرأة للوصول إلى المستوى الحيواني الرخيص ، كا أن لتجار الأزياء دورًا خطيرًا في هذا الإسفاف .

نتائج هذا الإنحراف :

وكان من نتائج هذا الانحراف أن كثر الفسق ، وانتشر الزنا ، وانهم كيان الأسرة ، وأهملت الواجبات الدينية وتركت المشاية بالأطفال ، واشتعت أزمة الزواج ، وأصبح الحرام أيسر حصولاً من الحلال .. وبالجلة فقد أدى هذا التهتك إلى انحلال الأخلاق وتدمير الآداب التي اصطلح التاس عليها في جميع المذاهب والأديان .

وقد بلغ هذا الإنحراف حدًا لم يكن يخطر على بال مسلم ، وتفنن دعاة التحلل والتفسخ ، واتخـذوا. أساليب للتجميل واستعمال الزينة ووضعوا لها منهجًا وأعدوا معهدًا لتدريس هذه الأساليب .

ونشرت جريدة الأهرام تحت عنوان « مع الرأة » مـا يلي : أول معهـد لتـدريس تصفيف شعر السيدات في الإسكندرية . « خبير ألماني يقوم بالتدريس في العهد بعد شهر » .

لأول مرة تقيم رابطة مصففي شعر السيدات في الإسكندرية معهدًا لتصفيف شعر السيدات.. أقيم

المهد من تبرعات أعضاء الرابطة ، تبرع أحدم « بسئوار » وتبرع آخر بيعض المكاوي ودباييس الشعر والفرش .. وهكذا تكون المهد بعد أن استأجرت له الرابطة شفة صغيرة ليكون نواة كبير في المستقبل .

وقد أصدرت الرابطة و أمر تكليف وإلى جيع أعضائها و اصحاب المهنة و بالحضور لإلقاء الحاضرات النظرية ، والتيام بالتجارب والدروس العملية أمام طلاب المهد .

افتتح المهد صباح أمس في مقر الرابطة في كيلوباترة أحد أعضاء الرابطة ببالقاء محاضرة في كينية قص الشعر ، وبعض الطرق في فن القص ، ثم قيام بسمل تسريحة جديدة من تصبيه سهاها ، الشعلة ، الإحدى « المنيكانات » وكان يشرح التسريحة وهو يقوم يها .

سيـدرس في المهـد فن تصفيف الشعر ، والصبــاغــة ، والألــوان ، والقص ، وتقلم الأطّـــافر ، والكياج ، والتدليك » . يقول رئيس الرابطة في القاهرة وضيف رابطة الإسكندريّة :

إنه أنشأ مثل هذا للمهد في القاهرة منذ ه أشهر ، ورغ قصر للدة أحرز المهد نتيجة مشرفة ، إذ أن الطلبة والطالبات يستفيدون من تبادل الأفكار بين أعضاء الرابطة ، ومن عرض التسريحات وشرحها أسامهم ، مما يرفع مستوى للهنة ـ كا استفادوا أيضًا من حضور بعض الخبراء الألمان وعاضراتهم العلية والنظرية أمام الطلبة ، وسوف يحضر خبير ألماني إلى معهد الأسكندرية في الشهر القادم ، كا تعقد الرابطة في الشهر نفسه مسابقة للحصول على جائزة الجهورية في فن تصفيف الشعر ، وستكون الدرامة في المهد أسبوعية بصفة مبدئية . انتهى ما نشر بالأهرام .

هذا فضلاً عن الأموال الطائلة التي تستهلك في شراء أدوات التجميل ، فقد بلغ عدد الصالونات في القاهرة وحدها ألف صالون لتصفيف وتجميل الشعر ؛ ويوزع في العام ملايين قلم روج وعطر وبودرة .

ولم يقتصر هذا النساد على تاحية دون ناحية ، بل تجاوزها إلى دور العلم ومعاهد التربية وكليسات الجامعة .. وكان للفروض أن تصان هذه الدور من الهبوط حتى تبقي لها حرمتها وكيسانها للقدس ، فقد جاء في صحيفة أخبار اليوم بتاريخ ٢١ / ٩ / ١٩٦٢ ما يلي : « فتاة الجامعة لا تفرق بين حرم الجامعة وصالة عرض الأزياء » .

في هذه الأيام في كل عام ، عندما نعلن الجامعة عن افتشاح أبواجها .. تبدأ الصحف والمجلات في الكتابة عن الفتاة الجامعية وتئار المناقشات حول زيها ومكياجها .. فيطالب البعض بتوحيد زيها ، وينادي آخرون بنعها من وضع الكياج ، قالت الكاتبة وأنا لا أؤيد هذه الآراء ، لإعاني بأن إختيار الفتاة لأزيائها يغي من شخصيتها ، ويساعد على تكوين ذوقها .. والفتيات في معظم جامعات

الخارج لا يرتدين زيّا موحمة . ولا يحرمن من وضع الكياج ، ولكني مع هذا لا ألوم كثيرًا من أصحاب هذه الآراء للتطرقة .. فالفتاة الجامعية عندنا تدفعهم إلى المطالبة بدلك ، لأنها لا تعرف كيف تختار الزي وللكياج الناسبين لها كطالبة ، ولا تبدل أي مجهود في هذا السبيل .. إنها لا تغرق كثيرًا بين حرم الجامعة وصالة عرض الآياء أو الكرنفال .. فهي تذهب في الجامعة في « عز الصباح ، بغستان ضيق يكاد ضيقه بينعها من الحركة ، مع الكعب العالي الذي ترتديه .. وعندما تغيم تستبدل به فستأنا واسعا تحته أكثر من « جيبونة » تثل بدورها حركة صاحبتها ، وتجعلها أشت تسبيل به الأباجورة للتحركة ، وهي فوق هذا - إن نسب كتبها وجلد عاضراتها فهي - لا تنسى أبدا الحلق ، والمعورة القور، والبروش ، الذي تحلي به أدنيها وصدرها ودراعيها وشعرها في غير تساسق أو ذوق ...

ثم مضت الكاتبة تقول ، وهذا كله يرجع في رأيي إلى أن الفتاة الجامعية عندنا لا تأخذ الدراسة الجامعية مأخذ الجد .. فهي تضع فوقها زينتها والناقها .. والمفروض أن يكون العكس هو الصحيح ، في وقت نالت فيه ثقافة المرأة أعلى تقدير - ليس معنى هذا أنني أطالب الفئياة الجامعية بإهمال ملابسها وزينتها . إنني أطالب بالاهتام أولاً بدروسها ، ثم بتخفيف مكياج وجهها ، إن لم يكن مراحاة لحرم الجامعة ، فعلى الأقل مراحاة لبشرتها التي يقسدها كثرة الملكياج ، في سن تكون نفارة الوجه فيها أجل بكثير من الملكياج بالمصلح .. ثم بعد ذلك أطالبها بالحد من استمال الحلي ، وبارتداء الملابس البسيطة التي تنسلب الفتاة الجامعية كالفستان د الشيزيية • و ء التايير » ذي ولرتداء الملابس البسيطة التي تنسلب الفتاة الجامعية كالفستان د الشيزيية • و ء التايير » ذي حكمها .. وألجوب والبلوز ، أو الجوب والبلوز ، أو الجوب والجوب والبلوز ، أو الجوب القبلة الطلبة ..

إنني أطالب الفتاة الجامعية باتباع هذا .. وأطالب أولياء أمورها بضرورة الإشراف التام على ثياب بناتهم ، فالفتاة في العهد الجديد لم يعد هدفها الأول والآخير في الحياة جلب الأنشار إليها و بالدنشة والشخامة » . و إنها اليوم يجب أن تصقل بالثقافة والعلم والدوق السليم ، فلم يعد أقصى ما تصبو إليه هو مكتب سكرتيرة تجلس عليه لترد على تليفونات للدير ، وإنما الجال قد فتح أسامها وجلست إلى مكتب الوزارة .. ه .

هذا ما قالته إحدى الكاتبات في الأخبار ، وهي تمتب على بنيات جنبها ، وتنعي عليهن هذا التعرف للعيب .

وهذه الحالة قد أثارت اهتام زائرات القاهرة من الأجنبيات ، إذ لم تكن للرأة الغريبة تفكر في مدي الإغدار الذي تردت فيه للرأة الشرقية . ففي د أهرام - ٢٧ مارس ١٩٦٢ جاء فيه في باب د في للرأة ۽ هـذا المنوان : د المرأة الغربيـة غير راضية عن تقليد المرأة الشرقية لما » .

جاء تحت هذا العنوان: و اهتام المرأة العربية بالمودات الغربية وحرصها على تقليد المرأة الغربية في تصرفاتها وفي طساعها لا تستسيفه السائحات الغربيات اللاثى يحضرن لزبارة القاهرة، ولا يرفع من سمتها في الخارج كا تظن، أفصحت عن ذلك الرأي صحفية انكليزية زارت القاهرة أخيرًا، وكتبت مقالاً في مجلتها تقول فيه :

« لقد صدمت جدًا بجرد نزولي أرض المطار ، فقد كنت أتصور أنني سأقابل المرأة الشرقية بمغي الكلمة ، ولا أقصد جدًا المرأة التي ترتدى الحجاب والحبرة ، وإنا المرأة الشرقية المتحضرة التي ترتدي الازياء العملية التي تشم بالطابع الشرقي ، وتتصرف بطريقة شرقية ، لكنني لم أجد شيئًا من هذا ، فالمرأة هناك هي نقسها المرأة التي تجدها عندما تنزل إلى أي مطار أوروبي ، فالأزياء هي نقسها بالحرف الواحد ، وتسريحات الشعر هي نفسها ، والمكياج هو نفسه ، حتى طريقة الكلام والمشية ، بالحرف الواحد ، وتسريحات الشعر هي نفسها ، والمكياج هو نفسه ، حتى طريقة أنها تصورت أن وق بعض الأحيان اللغة ، إما النرنسية أو الإنكليزية وقد صدمني من المرأة الشرقية أنها تصورت أن التحدين والتحضر هو تقليد المرأة الغربية ، ونسيت أنها تستطيع أن تطور وأن تنقيم كا شاءت ، مع الإحتفاظ مطابعها الشرق الجيل » .

وفي و جمهورية ، السبت ٩ يونيو ١٩٦٧ نشر تحت هذا العنوان : « كاتبة أمريكية تقول : امنموا الأختلاط ، وقيدوا حرية المرأة » .

تقلت الصحيفة ، تحت هذا العنوان كلامًا ثمينًا صريحًا ، وقد بدأت فقدمت الكاتبة الأمريكية للقراء ، فقالت : « غادرت القاهرة الصحفية الأمريكية « هيلسيان ستانسيري » بعد أن أمضت عدة أسابيع هاهنا ، وزارت خلالها للدارس ، والجامعات ، وممسكرات الشباب وللؤسات الإجتاعية ، ومراكز الأحداث ، والمرأة والأطفال ويعض الأسر في مختلف الأحياء ، وذلك في رحلة درلسية لبحث مثاكل الشباب ، والأسرة في المجتمع العربي « وهيلسيان » صحفية متجولة ، تراسل أكثر من لبحث مثاكل الشباب تحت سن محيفة أمريكية ، ولها مقال يومي ، يقرأه الملايين ، ويتناول مشاكل الشباب تحت سن العترين ، وعملت في الإذاعة والتليفزيون ، وفي الصحافة أكثر من عشرين عامًا ، وزارت جميع بلاد العالم ، وهي في الخاصة والخسين من عمرها » .

تنول الصحفية الأمريكية بعد أن أمضت شهرًا في الجهورية العربية بعد أن قدمتها الجريدة هذا التقديم : • إن المجتمع العربي كامل وسليم ، ومن الخليق بهذا المجتمع أن يقسك بتقاليده التي تقيد الفتاة والشاب في حدود للعقول ، وهذا المجتمع يختلف عن المجتمع الأوروبي والأمريكي ، فعندكم تقاليد موروثة تختم تقييد الرأة ، وتحتم احترام الأب والأم ، وتحتم أكثر من ذلك ، عدم الإباحية الغربية

الته اليوم الجمّع والأسرة في أوروبا وأمريكا . ولذلك فإن القيود التي يفرضها الجمّع المربي على الفتاة الصغيرة - وأقصد ما تحت من العشرين - هذه القيود صالحة ونافعة ، لهذا أنصح بأن تتسكوا بمتقاليدكم وأخلافكم ، وامنعوا الإختلاط وقيدوا حرية الفتاة - بل ارجعوا إلى عصر الحجاب ، فهذا خير لكم من إباحة وانطلاق ، وبجون أوروبا وأمريكا . امنعوا الإختلاط قبل من العشرين ، فقد عانينا منه في أمريكا الكثير ، لقد أصبح الجمّع الأمريكي مجتمًا معقّدًا ، مليمًا بكل صور الإباحية والخلاعة ، وأن ضحايا الإختلاط والحرية قبل من العشرين ، علاون السجون والأرصفة والبارات والبيوت السرية . إن الحرية التي أعطيناها لفتياتنا وأبنائنا الصفار قد جعلت منهم عصابات أحداث وعصابات وجعب دين ، وعصابات للخدوات ، والرفيق .. الإختلاط والإباحية والحرية في الجمّع الأوروبي والأمريكي قد هدد الأسر ، وزلزل القم والأخلاق ، فالفتاة الصغيرة تحت من العشرين في المجتمع الحديث تخالسط الشبان ، وزلزل القم والأخلاق ، فالفتاة الصغيرة تحت من العشرات بام للدينة والحرية والإباحية .

والعجيب في أورويا وأمريكا أن الفتاة الصغيرة تحت العشرين تلعب .. وتلهو وتعاشر من تشاء تحت سمع عائلتها وبصرها ، بل وتتحدى والديها ومدرسيها والمشرفين عليها ، تتحدام بالم المرية والاختلاط ، تتحدام بالم الإباحية والإنطلاق ، تتزوج في دقائق .. وتطلق بعد ساعات ، ولا يكلفها هذا أكثر من إمضاء ، وعشرين قرشًا وعريس ليلة ـ أو لبضع لبال ، وبعدها الطلاق .. ورعا الزواج فالطلاق مرة أخرى » .

علاج هذا الوضع الشاذ:

ولا مناص من وضع خطة حازمة للخلاص من هذه الوبقات ، وذلك باتخاذ ما يأتي :

١ ـ نشر الوعي الديني وتبصير الناس بخطورة الإندفاع في هذا التيار الشديد .

٢ ـ المطالبة بسن قانوني يحمى الأخلاق والآداب ، ومعاقبة من يخرج عليه بشدة وحزم .

٣ ـ منع الصحف وجيع أدوات الإعلام من نشر الصور المارية ، ووضع رقابة على مصمي
 الأزياء . .

٤ ـ منع مسابقات الجاع والرقص الفاجر ، وتحقير كل ما يتصل بهذا الأمر .

ه - اختبار ملابس مناسبة أشبه بملابس الراهبات ، وتكليف كل من يشتغل بعمل رسمي
 مارتدائها ؟

٦ ـ يبدأ كل فرد بنفسه ، ثم يدعو غيره .

٧ ـ الإشادة بالفضيلة والحشمة والصيانة والتستر .

٨ ـ العمل على شغل أوقات القراغ حتى لا يبقى متسع من الوقت لمثل هذا العبث .

٩ _ اعتبار الزمن جزءًا من العلاج ، إذ أنها تحتاج إلى وقت طويل .

دفع شبهة :

ويحلو لبعض الناس أن يسايروا التيار مع الركب ، زاعين أن ذلك تطور حتى اقتضته ظروف المدنية الحديثة .

ونحن لا غنم أن يسير التطور في طريق ، وأن يصل إلى مداه - ولكنا نخشي أن يفسر التطور على حساب الدين والأخلاق والآداب - فإن الدين وما يتبعه من تعالم خلقية وأدبية ، إنحا هو من وحي الله ، شرعه لكل عصر ولكل زمان ومكان .. فإذا كان التطور جائزًا في أمور الدنيا ، وشئون الحياة ، فليس ذلك بما يجوز في دين الله .

إن الدين نفسه هو الذي فتح للعقل الإنساني آفاق الكون ، لينظر فيه ، وينتفع بما فيسه من قوى ويركات ويطور حياته لتصل إلى أقمى مسا قسر لسه من تقسم ورقي .. فشة فرق كبير بين سا يقبل وبين مالا يقبله .. والدين ليس لمبة تخضع للأهواء ـ وتوجهها الشهوات والرغبات ^(١) .

تزين الرجل لزوجته

من المستحب أن يتزين الرجل لزوجته ، قال ابن عباس رضي الله عنها : إني لأتزين لأمرأتي كا تتزين لي ، وما أحب أن أستنظف (٦) كل حقي الذي لي عليها ،.. فتستوجب حقها الذي لها علي ، لأن الله تعالى قال : ﴿ ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف ﴾ .

قال القرطبي في قول ابن عباس هذا : قال الملاء : « أمازينة الرجال فعلى تفاوت أحوالهم ، فإنهم يعملون ذلك على الليق ^(٦) والوفاق . ربما كانت زينة تليق في وقت ، ولا تليق في وقت ، وزينة تليق بالشباب ، وزينة تليق بالشيوخ ولا تليق بالشباب » .

قال : « وكذلك في شأن الكسوة ، ففي هذا كله ابتضاء الحقوق ، فبإغنا يعمل اللائق والوفاق ، ليكون عند امرأته في زينة تسترها ، ويعفها عن غيره من الرجال » .

قال : « وأما الطيب ، والــواك ، والخلال ، والرمي بـالــدرن (١٠) ، وفضول الشعر ، والتطهر ، وقلم الأظفار ، فهو بيّن موافق للجميع .

والخضاب للشيوخ ، والخاتم للجميع من الشباب والشيوخ زينة ، وهو حلي الرجال ، . ثم عليه

⁽١) أطلنا النول في منا الموضوع : لأهيته ، ولأنه إحدى للشكلات الاجتاعية التي تحتاج إلى للزيد من المناية . (٢) أستبطف : أخذ الحق كله . (٢) الليق : اللياقة والحدّق . (٤) الدرن : الوسخ .

أن يتوخى أوقات حاجتها إلى الرجال فيعفها ، ويغنيها عن التطلع إلى غيره .. وإن رأى الرجل من نفسه عجزًا عن إقامة حقها في مضجعها ، أخذ من الأدوية التي تزيد في باهه ، وتقوي شهوته حتى يعفها (١) .

حديث أم ذرع (١)

عن عائشة قالت : • جَلَسَ إِحْدى عشْرَة امرأة فتعاهدن ^(١)وتَصَاقَدْنَ أَن لا يكتُمْنَ مِنْ أُخْسِار أزواجهن شيئًا :

قسالت الأولى : زوْجي لحمُ جَمَــلِ غَثُ⁽¹⁾ على رأس جبــلِ⁽⁰⁾ لا سهــلِ⁽¹⁾ فيرتقي^(١) ولا سين. فيُنْتَقَل (⁽¹⁾ .

وقالت الشافية : زوجي لا أَبْثُ (١) خَبَرهُ . إِنِّي أَخَافَ أَن لا أَذَره (١٠) إِنْ أَذَكُرُهُ أَذَكُرُ عُجَرَهُ (١١) ويُجَرَهُ (١٦).

(١) مرج بعض الناس على تماطي اقدرات كالحثيش والأثيون وسواها ، واستناموا لما استنامة لا إفاقة منها ، وهم في الحقيقية جنائون على أمنسهم وعائلاتهم جناية ليس ورامها حناية .

ومن للؤسف أنم يترخصون في هذا إشباعًا الثهوانم وخضوهًا لأهوائهم وقد ذهب الملياء إلى أن الحثيث عرم وأن متماطيه يستحق حد شارب الخر وأن مستحله كافر مرتد عن الإسلام ، وأن زوجته تبين ، وهذا فضلاً عن إشمافه البدن فيققد نشاطه وقوته .

(y) ذكر النسائى أن سبب هذا الحديث قالت حائشة : « فضرجت عمال أبي إي الجاحلية ، وكان أف أف أوقية فقال الذي علل : اسكتي باعائشة فإني كنت لك كأي زرع وأم زرع». وقبل سسب الحديث أن عائشة وضاطمة جرى بينها كلام فدخل رسول الله يكل، قتال : ما أنت بنتهية باحمياء عن ابنتي . إن مثلي ومثلك كأبي زرع مع أم زرع . فقالت : يارسول الله حدثنا عنها . فقال : كانت قرية فيها إحدى عشرة امرأة ، وكان الرجال خلوقا ، فقال : تعالين تتفاكر أزواجنا بما فيهم ولا نكذب .. وقبل : إن هذه القرية كانت بالين .. وقبل : إين كن يمكة .. وقبل : إنين كن بي الجاهلية .

(٢) أي الزمن أنفسهن عينا وتماقدن على الصدق .

(٤) هزيل يستكره . (٥) أي كثير الشجر شديد القلظة يصعب الرقى إليه كالجيل .

(٢) أي لا موسهل ولا حين ، شبهت شيئين بشيئين : شبهت زوجها باللحم الفث ، وشبهت سوء خلفه بنالجبل الرحر ، ثم ضرت ما أجلت : لا الجهل سهلا فلا يشق ارتقاؤه لأغذ اللعم ولو كان هزيلاً ، لأن الشيء للزهود فيه قد يؤخذ إذا وجد بغير نصب ، ولا اللحم حين فيتحمل للشقة في صعود الجبل لآجل قصيله .

(٧) رصف للجبل ؛ أي لا سهل فينتي إليه .

(٨) وصف للعم : أي أنه لمزاله لا يرغَّب أحد فيه فينتقل إليه أي أن زوجها شديد البخل ميه الخلق ميلوس منه .

(١) أي لا أغهر حديثه الذي لا حيرميه .

(١٠) أي أخان أن لا أترك من خيره شيئًا ، فلطوله وكثرته أكتفي بالإشارة إلى معاييه خشية أن يطول الخطب من طولمًا .

(١١) المجر: تعقد المررق والعصب في الجند ..

(١٢) والمجر مثلها إلا أنها تكون مختصة بالتي تكون في البطن قال الحطابي : أرادت عيوبه الطاهره ، وأسراره الكامنة ولعله كان مستور الطاهر رديء الباطن ، وهي عنت أن زوجها كثير العابب متعقد النص دل الكارم . قالت الثالثة : زوجي العشَّنْقُ (1) : إِنْ أَنْطِقُ أَطَّلُقُ (1) ، وإِن أَسكتُ أُعلُّق .

قالت الرابعة : زوجي كَلَيْل تِهامَة (٢٠) ، لا حَرُ ولا قُرُ ولا عَافة ولا سأمة .

قالت الحامسة : زوجي إنْ دَخَلَ فَهِدَ (1) ، وإن خَرج أُسِدَ (٥) ولا يسألُ عمَّا عهدَ (١) .

قسالت السسادسة : زوجي إن أكل لف أ^(٧) ، وإنْ شرِبَ اشْتَفَ (^{٨)} وإن اضْطَجْسَعَ التَفَّ (^{١)} ولا يولجُ الكَفَّ لَيَمُلُمَ البَّثُ (^{١)} .

قالت السابعة : زوجي غَياباءً ، أو غَياباءً (١١١) طَباقاءً ، كلُّ داهٍ له داءً (١١) شجَّ ك (١١١) أو فَلْ ك (١١) أو جَمَعَ كُلالك (١٠) .

قالت الثامنة : زوجي للي مسُّ (١٦١) أربُّ ، والريحُ ربيع زرنب (١٧).

قالت التاسمة : زوجي رفيعُ العِادِ $^{(M)}$ طويلُ النَّجاد $^{(N)}$ ، عظيمُ الرمادِ $^{(T)}$ قريبُ البَيْتِ مِن النَّاد $^{(T)}$.

(١) للفموم الطول _ أرادت أن له منظرًا بلا عبر . وقيل : هو السيء الخلق .

(٢) أي إن ذكرت عيويه ويلفه ذلك طلقني ، و إن أسكت عنها فأماً عنده معلقة لا ذلت زوح ولا مطلقة مع أنها متعلقة به وتجب مع سوء خلفه .

(٢) يِمَاءَ : بلاد حارة في معلم الزمان وليس فيها ريباح ماردة ، فيطيب الليل لأعلها مالنسبة لما كانوا فيه من أني حرارتها .. نوصلت زوجها بجبيل المترة واعتدال الحال ، وسلامة البناطن ، مكأمها قالت : لا أذى عسده ولا مكروه .. وأنما أمنة منه فلا أخاف من شء .. وليس ميه الحلق وأسام من عشرته . فأنا لذيفة العيش عنده كلفة أمل تهامة بليلهم للمتدل .

(١) شبهته بالفهد لأمه يوصف بالمياً، وقلة الشر وكثرة النوم والوثوب فهي وصفته بالففلة عند دخول البيت على وجه للدح له .

(٩) أسد : أي يصعر بين الناس مثل الأسد ، فهي تريد أنه في البيت كالفيَّد في كثرة النوم والوثوب وفي خارجه كالأسد على الأهداء .

(١) يمني أنه شديد الكرم كثير الثمامي لا يتفقّد ما ذهب من ماله فهو كثير التسامح .

.(٧) المراد باللف الإكثار منه . فعنده نهم وشره .

(A) الاشتفاف في الشرب عدم الإبقاء على شيء من الشروب .
 (١) أي بكسائه وحده ، وانقيض على أهله إعراضاً فهي حزينة لذلك .

(10) البث هو الغزن : أي لا يد يده ليما منا هي طبه من حزن فيزيله ، ويُعتل أن تكون أرادت أن يشام نوم الماجز الفشل : أرادت أنه لا يسأل بين الأمر الذي تيم به ، وهو للباشرة الجنسية .

(11) شُكَّ مِن واوي أَطْمِيتُ والسِّلِمَاءُ النَّاقِيُّ لِايَتْرَبُّ ، ولاَّ يَالْتَحَ مِن الإبل ، ويتللمهمة ليس بثيء . والطباقية الأحق .. أو هو التقيل الصدر : فهي تصله بأنه عاجز عن الساء تقيل الصدر .

(١٢) أي كل داء تفرق في الناس فهر هيه ،

(١٣) شجك : أن حرحك في رأسك ، وجراحات الرأس تمي شجاجًا .

(۱۵) غلك : أي حرح حسدك . (۱۵) أن شروب للنساء ، فإذا شرب إما أن يكسر عظمًا ، أو يشج رأمًا أو يحمها .

(٨٨) رصفته بعلو بيته وطوله ، فإن بيوت الأشراف كعلك يعلونها ويضربونها في الواسع للرتفعة .

(١٩) النحاد : حالة السيف ، وهي تريد أنه أيضًا شجاع .

(٢٠) كتاية عن الكرم.

(٢١) أي وضع بيته وسط الناس ليمهل لقاؤه ، وهو لا يحتجب عن الناس .

قالت العاشرة : زوجي مالك وما مالك ؟ مالك خيرُ من ذلك ، لـه إبلُ كثيراتُ المبارِكِ (١) قليلاتُ الممارح (١) وإذا تيمنَ صوتَ المزهر (١) أَيقنُ أَينُ هوالكُ (٤)

قالت الحادية عشرة : زوجي أبو زرع ، فيا زرع (*) ؟ أنياس (*) من حَلِي أُذَنِي (*) ، وملا من شخر عضُدي (*) وجدي في خرجت (*) إليّ نفي ، وجدني في أهل غَنية بشق (*) مجملي في أهل صهيل (*) وأطيع (*) ودائس (*) ومنتَق (*) نعنده أقول فيلا أُقبّع (*) ، وأرفَدَ فيأتصبُح (*) وأشربُ فأتقتُح (*) أمّ أبي زرع ، في أم أبي زرع ، في أبي زرع ، في أبي أبي أبي زرع .

مضجعةً كسَلِّ (٢١) شطبة ، ويشبعة ذراع الجفرة (٢٦) . بنت أبي زرع فا بنت أبي زرع ؟ طوع

⁽١) حمع مبرك : وهو موصع نزول الإبل .

 ⁽٢) الموصوع الدي تطلق تترعى فيه ، أي لا تحرح إلى المرعى إلا ظيلاً استعدامًا لنحرهن المصيوف .

 ⁽٣) آلة من آلات الطرب والفناه وهو العود .

⁽i) فإذا رأت الإبل ذلك وممت ضرب المود أيقت أنها هوالك ، وأنها ستدمع للميوف ، وقولها مالك وما ماليك استفياسية تقال للتمطيع والتمصي .

 ⁽a) أي أن شأنه عطم .
 (b) أناس : أي حرك وأثقل .

⁽٧) المراد أنه ملا أدبيا من أقراط من دهب وأؤاؤ .

 ⁽A) لم ترد العدو وحده ، وإما أرادت الجمع كله ، وخدت العدد لأمه أقرب ما يل بعر الإسان من حسد أي كارت بعد عليها
 حق عن حسها .

⁽١) الراد أنه فرحها ففرحت ، وقيل عطمي مطمت ضيي .

⁽١٠) يشق ، أي يشطف وجهد منه قول أقه تُمال : ﴿ لَمْ تَكُونُوا بِالنِّيهِ إِلَّا بِشِيَّ الْأَنْسُ ﴾ أي بمد حهد ومشقة .

⁽١١) صهيل ٠ أي خيل ،

⁽١٧) أطبط . أي إبل ، وأصل الاطبط صوت أعواد الحامل ، ويطاق الأطبط على كل شيء نشأ عن ضغط .

⁽١٣) للراد أن عندهم طعامًا منتقي من الروع الذي يدلس في بيدوه ليتير الحب من السبل .

⁽١٤) لِلنَق : الآلة التي تميز الحب وتنقيه مثل للنخل والغرمال .

⁽١٥) أي لكثرة إكرامه لها وتدللها عليه لا يرد لها قولاً ، ولا يقيع عليها ما تأتي به ..

⁽١٦) أي أنام المبحة وهي دوم أول الهار ، فلا أوقط ، إشارة إلى أن لها من يكفيها مؤنة بينها ومهمة أهلها .

⁽¹⁷⁾ هو الشرب على مهلَّ حتى تقتل، وترتوي ، وهي تريد أنواع الاشرية من أن وهير ذلك . (14) هي عط عمل للرأة فيها دخيريا ومتاجها . حقية .

⁽۱۱) يَقَالَ للكتِبةَ الكَبْيِرةِ رَباح إِنَّا كَانْت مطيئة النبي ، ويقال للرأة إنا كانت مطيبة الكفل شهلة الورك رداح . أي أنها تقبلة من ملتها .

⁽٢٠) فساح : واضع . وللمني أنها وصفت أم زوجها بأنها كثيرة الآلات والاثناث والقياش واسمة للنال كبيرة البيت ، وللرأة التي تكون على هذا الحال يكون ابنها صفيرًا في السن غالبًا فزوجها صغير .

⁽٢٦) أرادت عِسل الشطية ميمّاً على من خمصه ، فضجمه الذي ينام فيه في المغر كقصر سل شطبة واحدة : وهي العود الحدود كالملة .

⁽١٣) المنرة : هي الاتق من وقد للمز إذا كان سنه أريسة أشهر ، وفصل من أسه ، وأخذ في الرعي ، فهي ومعت ابن زوجها بأسه خفيف الوطأة عليها ، فإذا دخل يتها وقت القياولة ثلاً إيضطيع إلا تعر ما يسل السيف من ضعه ، وأنه لا يحتاج طسائنا من عندها ، فلو طمع لاكتفي باليسير الذي يسد الرمق من الأمول والشروب فهو ظريف لطيف .

أيها وطوعُ أمها (1) ، ومل، كمائها (1) وغيظُ جارتها (1) جاريةً أبي زرعٍ . فـا جــاريةُ أبي زرعٍ ؟ لا تَبَثُ (1) حـديثمــا تبثيثًــا (1) ، ولا تُنَقِّثُ (١) ميراتمــا تنقيشًــا (٧) ولا تملأ بيتمـــا تغشيشًا (٨) .

قالت: خرج أبو زرع. والأوطاب (1) تمخض (۱۰) المرأة معها ولدان لحسا كالفهدين يلقيان من تحت خصرها برمانتين (۱۱) الفطاقني ونكحها فنكحتُ بعدهُ رجلاً سريًا (۱۲) ركب شريًا (۱۱) وأخذ خطيًا (۱۵) وأراح (۱۱) عن المنا شريًا (۱۷) وأعطاني من كلّ رائحة روجًا (۱۸) ، وقال كلي أم زرع وميري (۱۱) . قالت : طوحمت كل شيء أعطانيه ما طغ أصغر آنية (۲۰) أبي زرع . قالت عائشة : قال رسول الله المخطئة : كنت كأبي ررع لأم زرع (۱۲) . رواه الشيخان والنسائي .

⁽۱) أي أيا بارة بيا . (۲) كاية عن امال تحديبا حسوا

⁽٢) أيُّ أنه تميط حاربًا لما ترى من معم وحير ، والراد محاربها دربها أو المراد في الحقيقة شأر أعلم الحارات .

⁽¹⁾ لاتت:أي لا تطهر . (ع) أي لا تعثى سرا

⁽١) أي لا تسرع فيه مالحيانة ولا تدهمه بالسرقة أو تحس صبح الطمام

 ⁽٧) أغيرة : هي الراد ، وأصله ما يحصله الندوي من الحصر ويحمله إلى مرله .

 ⁽A) أي مهقة باليت شطيه وتنظيمه
 (١) حم وطب وهو وعاء اللي

ر) کے رست وجو وقت ہے۔ (۱۰) اِحراح الربد من اللی ، والراد آنه حرح می عندھا منگزا

[.] (١١) سست رؤية أي ررع لفرأة وهي على هده الحالة أبها تعست من بحض اللمن صاستقلت تستريح مواهدا أنو ورع على هده الحالة . وسسب رعت في إسكاميا إلى كلوا يعنون مكام للرأة المسعية .

⁽١٢) المراد بالرمانه تديها . وعدا دليل على أن الرأة كانت صعيرة الس وأن ولديها كانا يلمان وهما في حضها أو جسها .

⁽١٣) أي من سراة الباس أي شريفًا

⁽١٤) درسًا عطيًا حيرًا ، والشرى هو الدي يمعي في السير ملا فتور . (١٥) هو الرمح

⁽١٦١) أي أني بأ إلى المراح وهو موضع ميت المشية ، ومصاه عرا عمم عأتي بالسعم الكتيرة .

⁽١٧) أي كثيرة .

⁽AA) المي أعطاني من كل شيء ينمع روحًا أي اثني من كل شيء من الحيوان الذي يرعى . وأرادت كذلك كثيرة ما أعطاها .

⁽١٩) ميرى أهلك : أي صليهم واسعي إليهم مالميرة وهي الطمام .

⁽٢٠) أي التي كان يطبح ميها عد أني الدوام والاسترار من عير عص ولا قطع .

⁽٢١) وفي رواية مريادة في آخره : إلّا أنه طَلَقها وإي لا أطلقك - وواد النسائي في رواية - قالت عائشة : يــارسول الله مل أست حير - من أك ررع -

الخطية قبل الزواج

يستحب أن يقدم الماقد أو غيره بين يدى المقد خطبة . وأقلها الحدثة ، والصلاة والسلام على رسول الله .

١ . عن أبي هريرة أن النبي علم قال : و كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجنماء ، (١) ر واه أبو داود ، والترمذي وقال : حديث حسن غريب .

٧ - وعن أبي هر يرة رض الله عنه أن الرسول عَلِيَّةً قال : " كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحد الله ، فهو أقطم ه . رواه أبو داود وابن ماجه .

اى أن كل أمر معتنى به ، ويحتاج إلى أن يلقى صاحبه باله له من الأمتام به ـ لا يبدأ بحمد الله فهو مقطوع من البركة - وليس للراد خصوص الحد ، بل للقصود ذكر الله عنز وجل ، ليتفق مم الروايات الأخرى . والأفضل أن يخطب خطبة الحاجة : • فعن عبد الله بن محود قبال : • أوتى رسول الله كَيْلِيْرُ جوامم الخير وخواتيه ، أو قال فواتح الخير ، فعامنا خطبة الصلاة وخطبة الحاجة ، خطبة الصلاة : التحيات لله والصلوات والطيبات . السلام عليك أيها النو، ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عياد الله الصالحين . أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن عمدًا عبده ورسوله .

وخطبة الحاجة : إن الحمد لله ؛ محمده وتستعيشه وتستغفره ، وتعوذ به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا . ومن يهد الله فلا مضل له ، ومن يضلل الله فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله .. ثم تصل خطبتك بثلاث آبات من كتاب الله :

إِنَّ إِلَّا الَّذِينَ آمنُوا اللَّهِ عَلَى ثَمَّاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُمُ مُسُلُونَ ﴾ (٢) .

٢ . ﴿ يِالْيُهَا النَّاسُ التَّمُوا رِبِكُمُ النِّي خَلْقَكُمُ مِنْ نَفس واحدةٍ وخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَتْ مِنْهُمَا رجالاً كثيرًا ونساءً ، واتَّقوا الله الذي تَسَاءَلونَ به والأرحامَ إنَّ الله كانَ عليْكُمُ رقيبًا ﴾ [1] .

٣ . ﴿ يِاأَيُّهَا النَّهِنَّ آمنُوا اللَّهُ وَقُولُوا قُولًا صَدِينًا يُصَلِّحُ لَكُمُ احْسَالِكُمُ ويغْفُرُ لكُمُ ذُنر بَكُمْ ، ومَنْ يُعِلِع الله وَرَسُولَه فقدُ فازَ فَوْزًا عَعْلَيًّا ﴾ ⁽¹⁾ . رواه أصحاب السنن وهذا لفظ أبن ماجه .

ولو لم يأت بالخطبة صح النكاح . فمن رجل من بني سلم قال : خطبت إلى النبي ﷺ للرأة التي عرضت نفسها عليه ليتزوجها علي . نقال له : و زوجتكا بما معك من القرآن ، ولم يخطب .

⁽٦) سورة آل عران . آية : ١٠٢ .

⁽١) اليد الق أمايا الجنام . (١) سورة الإحزاب الآية : ٧١ . (٢) سورة الساء آية : ١٠ .

حكة ذلك :

قال في حجة الله البالغة : « كانوا أهل الجاهلية يخطبون قبل العقد بما يرونه من ذكر مفاخر قومهم ونحو ذلك يتوسلون بذلك إلى ذكر المقصود والتنويه به ، وكان جريان الرسم بذلك مصلحة ، فإن الخطبة مبناها على التشهير ، وجعل الشيء يسمع ومرأى من الجهور » .

والتشهير بما يراد وجوده في النكاح ليتيز من السفاح .. وأيضاً فالخطية لا تستعمل إلا في الأمور المهمة .. والأهتام بالنكاح وجعله أمرًا عظيمًا بينهم من أعظم المقاصد ، فأبقي النبي علي أصلها ، وغير وصفها . وذلك أنه ضم مع هذه المصالح مصلحة أخرى وهي ، أنه ينبغي أن يضم في كل ارتفاق ذكر مناسب له ، وينوه في كل عل بشمائر الله ، ليكون الدين الحق ناشرًا أعلامه وراياته . ظاهرًا شعاره وأماراته ، فسن فيها أنواعًا من الذكر كالحد والإستمانة والإستغفار والتعوذ والتوكل والتشهد وآيات من القرآن . وأشار إلى هذه المصلحة بقوله و وكل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء ، : وقوله و كل كلم لا يبدأ فيه مجمد الله فهو أجذم » : قال علي كل كلم لا يبدأ فيه مجمد الله فهو أجذم » : قال علي الدن في النكاح » .

الدعاء قبل العقد

يستحب الدعاء لكل واحد من الزوجين بالمأثور .

١ - فعن أبي هريرة : و أن النبي ﷺ كإن إذا رفأ الإنسان أي إذا تزوج . قبال : بــارك الله لــك وبارك عليك وبارك وبارك وبارك الله لــك وبارك الله لــك وبارك عليك وبارك وبارك وبارك الله لــك وبارك و

٢ - وعن عائشة قبالت : « تزوجني النبي ﷺ ، فأتنني أمي فأدخلتني الدار ، فإذا نسوة من
 الأنصار في البيت ، فقلن : علي الخير ، والبركة ، وعلى خير طائر » . رواه البخاري وأبو داود .

وعر 'لحسن قبال : « تنزوج عقيل بن أبي طسالب _ رضي الله عنسه _ امرأة من بني جشم .
 فقالوا : بالرفاء والبنين فقال : قولوا كا قال رسول الله ﷺ بارك الله فيكم ، ويبارك عليكم » . رواه النسائي .

إعلان الزواج

يستحسن شرعًا إعلان الزواج ، ليخرج بـ فلـك عن نكاح السر للنهي عنه ، وإظهارًا للفرح بما أحل الله من الطيبات .. وإن ذلك عمل حقيق بأن يشتهر ، ليعلمه الخاص والعمام ، والقريب والبعيد ، وليكون دعاية تشجيع الذين يؤثرون العزوية على الزواج ، فتروج سوق الزواج .

والإعلان يكون بما جرت به العادة ، ودرج عليه عرف كل جماعة ، بشرط ألا يصحبه محظور

نهى الشارع عنه كشرب الحر ، أو اختلاط الرجال بالنساء ، ونحو ذلك .

. عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال : و أعلنسوا هذا النكاح واجعلوه في المساجد واضربوا عليه الدفوف » . رواه أحمد والترمذي ، وحسّنه .

وليس من شك في أن جعله في المساجد أبلغ في إعلانه والإذاعة به ، إذ أن المساجد هي المجامع العامة للناس ، ولاسيا في العصور الأولى التي كانت المساجد فيها بثابة المنتديات العامة .

٧ ـ وروي الترمذي ، وحسّنه ، والحاكم وصححه عن يحي بن سلم قال : قلت لحمد بن حاطب :
 تزوجت امرأتين ما كان في واحدة منها صوت ـ يعني دفا ـ فقال عمد رضي الله عنه . قال رسول الله
 عليل : « فصل ما بين الحلال والحرام الصوت بالدف » ..

الغناء عند الزواج

وبما أباحه الإسلام وحبب فيه ، الفناء عند الزواج ، ترويحًا للنفوس ، وتنشيطًا لها بـاللهو البريء . ويجب أن يخلو من الجون ، والخلاعة ، واليوعة ، وفحش القول ومُجْره .

١ - فعن عامر بن سمـد رضي الله عنـه قـال : « دخلت على قرظـة بن كعب ، وأبي مسعود الأنصاري في عرس ، وإذا جوار يغنين ، فقلت : أنها صاحبا رسول الله ، ومن أهل بدر _ يفعل هذا عندكم !! فقالا : إن شئت فاسمع معنا ، وإن شئت فاذهب .. قد رخّص لنا في اللهو عند العرس » . رواه النـائي والحاكم وصححه .

٣ ـ وزفّت السيدة عائشة رضي الله عنها ، الفارعة بنت أسعد وسارت معها في زفافها إلى بيت زوجها _ نبيط بن جابر الأنصاري _ فقال النبي ﷺ : « ياعائشة ما كان معكم لهو ؟ فإن الأنصار يعجبهم اللهو » . رواه البخاري وأحمد وغيرهما .

وفي بعض روايات هذا الحديث أنه قال : فهل بعثم معها جارية تغرب بالدف وتغني ؟ » . قالت عائشة ، تقول ماذا يارسول الله ؟ قال : تقول :

⁽۱) تزوجت .

جويريات لنا يضربن بالدف ، ويندين من قتل من أبائي يوم بدر (``اإذ قالت إحداهن : وفينا ني يمام ما في غد . فقال : دعي هذا وقولي باللذي كنت تقولين (`` . رواه البخساري وأبو داود والترمذي .

وصايا الزوجة

استحباب وصية الزوجة:

قال أنس : كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا زفوا امرأة على زوجها ، يـأمرونهـا بخـدمــة الزوج ورعاية حقه .

وصية الأب ابنته عند الزواج:

وأوصى عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ابنته فقال : ﴿ إِياكِ والغيرة ، فإنها مفتاح الطلاق ، .

وإياك وكثرة العُتُبِ ، فإنه يورث البغضاء » ، وعليك بالكحل فإنه أزين الزينة » .
 وأطب الطب ، الله » .

وصية الزوج زوجته :

وقال أبو الدرداء لامرأته : • إذا رأيتني غضبت فرضنّي • • وإذا رأيتُك غضي رضيتك • . وقال أحد الأزواج لزوجته :

 خذي العفسو مني تستسديمي مسودتي ولا تنقريني نقرك السسسسسدف مرة ولا تكثري الشكوى فتسذهب بسالقسوى فسسسياني رأيت الحب في القلب والأذى

وصية الأم أبنتها عند الزواج:

خطب عمرو بن حجّر ملك كندة ، أم إياس بنت عوف بن محلّم الشيباني ، ولما حان زفافها إليه خلت بها أمها بنت الحارث ، فأوصتها وصية ، تبين فيها أسس الحياة الزوجية السميدة ، وما يجب عليها لزوجها فقالت :

أي بنية : إن الوصية لو تركت لفضل أدب لتركت ذلك لك ، ولكنها تذكرة للفافل ، ومعونة للماقل .

⁽١) يذكرون صعات الشحاعة والسأس وما تحلوا به من الكرم والمرومة ، وكان أبوها معود وعاها عوف ، ومعاد تشلوا في بدر .

⁽٢) بهاها عن ذلك لأنه لا يمام النيب إلا الله ، وجاء في حديث آخر أنه على . قال : - ولا يمام ما في غد إلا سبحان ، رواه الحاكم

ولو أن امرأة استغنت عن الزوج لغني أبويها ، وشدة حاجتها إلهها - كنت أغني الساس عنه ، ولكن النساء للرجال خلقن ، وفن خلق الرجال .

أي بنية : إنك فارقت الجو الذي منه خرجت ، وخلفت المش الذي فيه درجت إلى وكر لم تعرفيه ، وقرين لم تألفيه ، فأصبح بملكه عليك رقيبًا ومليكًا فكوني له أمّ يكن لك عمدًا وشيكًا . واحفظي له خصالًا عثرًا ، يكن لك ذخرًا .

أما الأولي والثانية: فالخشوع له بالقناعة ، وحسن السم له والطاعة .

أما الثالثة والرابعة : فالتفقد لمواضع عينه وأنفه ، فلا تقع عينه منك على قبيح ، ولا يثم منك إلا أطيب ربح .

وأما الحامية والسادمة: فالتفقد لوقت منامه وطمامه ، فإن تواتر الجوع ملهية ، وتنفيص النوم مغضية ،

وأما السابعة والثامنة : فالأحتراس باله والإرعاء^(١) على حتسه^(١) . وعيناك وملاك^(٢) الأمر في المال حسن التقدير ، وفي العيال حسن التدبير .

وأما التاسعة والماشرة: قلا تعمين لـه أمرًا ، ولا تغشين لـه سرًا ، فإنـك إن حالفت أمــره أوغرت صدره ، وإن أنشيت سره أم تأمني غدره . ثم إياك والفرح بين يديه إن كان مهمًّا ، والكَابة بين يديه إن كان مهمًّا ، والكَابة .

⁽١) الإرعاء : الرعاية . (٢) ملاك : خماد .

الولية

١ ـ تعريفها :

الولية مأخوذة من الولم ، وهو الجم ، لأن الزوجين يجتمان ، وهي الطمام في العرس خاصة . وفي القاموس : الولية طعام العرس ، أوكل طمام صنع لدعوة وغيرها . وأولم ـ صنمها .

١ ـ حكيا:

ذهب الجهور من العلماء إلى أنها سنة مؤكدة .

١ . لقول الرسول مَرَاجَة لعبد الرحمن بن عوف : و أولم ، ولو بشاة ، .

٢ ـ وعن أنس قال : « ما أولم رسول الله ﷺ على شيء من نسائه ، ما أولم على زينب : أولم
 بناة » . رواه البخاري ومسلم .

٣ ـ وعن بريدة قال : لما خطب علي فاطمة قال رسول الله علي : « إنه لابد للمرس من ولية »
 رواه أحمد بسند لا بأس به كا قال الحافظ .

٤ - قال أنس : • ما أولم رسول الله على امرأة من نسائه ، منا أولم على زينب ، وجعل يبعثني فأدعو له الناس ، فأطعمهم حبرًا ، ولحمًا ، حق شبعوا » .

٥ - وروي البخاري أنه على بعن الله على بعض نسائه عدين من شعير وهذا الإختلاف ليس مرجمه تفضيل بمض نسائه على بعض ، وإغاسب اختلاف حالتي المسر واليسر .

٣ ـ وقتها :

وقت الولية عند المقد أو عقبه ، أو عند الدخول أو عقبه . وهذا أمر يتوسع فيه حسب العرف والعادة . وعند البخاري أنه علي القوم بمد الدخول بزينب .

٤ ـ إجابة الداعي :

إجابة الداعي إلى وليمة العرس واجبة على من دعي إليها ، لما فيها من إظهار الاهتام به ، وإدخال السرور عليه ، وتطبيب نفسه :

١ - عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : • إذا دّعي أحدكم إلى ولية فليأتها ، .

٢ ـ وعن أبي هريرة ـ رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : و من ترك الدعوة فقد عصى الله
 ورسوله » .

٢ - وعنه أنه ﷺ قال : « لو دعيت إلى كراع لأجبت ، ولو أهدي إلي ذراع لقبلت » . روي هذه الأحاديث البخاري .

فإذا كانت الدعوة عامة غير معينة لشخص أو جماعة لم تجب الإجابة ، ولم تستحب ، مثل أن يقول الداعى : أيها الناس أجيبوا إلى الولية دون تعين ، أو ادع من لقيت .

كَا فَمَـلَ النّبِي يَهُكُلُمُ : • قَـالَ أَنْسَ : تَـزُوجِ النّبِي ﷺ فَــدخـل بِــاْهـلــه ، فصمت أمي أم سليم حسيًا (۱) ، فجملته في تور (۱) ، فقالت : ياأخي أذهب به إلى رسول الله ﷺ فذهبت به ، فقـال : ضمه . ثم قال : ادع فلاتًا ، وفلاتًا ، ومن لقيت ، فدعوت من سمّى ، ومن لقيت ، . رواه مسلم .

وقيل : إن إجابة الداعي فرض كفاية .

وقيل : إنها مستحبة .. والأول أظهر ، لأن العصيـان لا يطلـق إلا على ترك الـواجب .. هـذا بالنسبة لولية العرس . أما الإجابة إلى ولية النكاح ـ فهي مستحبة واجبة عند جهور العاماء .

وذهب بعض الشافعية إلى وجوب الإجابة مطلقًا ، وزع ابن حزم أنه قول جهور الصحابه والتابعين ، لأن في الأحاديث ما يشمر بالإجابة إلى كل دعوة سواء أكانت دعوة زواج ، أم غيم .

ه _ شروط وجوب إجابة الدعوة :

قال الحافظ في الفتح : إن شروط وجوبها ما يأتي :

١ _ أن يكون الداعي مكلفًا حرّا رشينا .

٢ .. وألا يخص الأغنياء دون الفقراء .

٣ _ وألا يظهر قصد التودد لشخص لرغبة فيه ، أو لرهبة منه .

ع. وأن يكون الداعي مسلبًا على الأصح .

وأن يختص باليوم الأول على المهور .

٦ _ وألا يسبق ، فن سبق تعينت الإجابه له ، دون الثاني .

٧ - وألا يكون هناك ما يتأذي بحضوره من منكر وغيره.

٨ ـ وألا يكون له عذر.

قال البغوي : ومن كان له عذر ، أو كان الطريق بعينًا تلحقه المشقة فلا بأس أن يتخلف .

٦ _ كراهة دعوة الأغنياء دون الفقراء :

يكرو أن يدعى إلى الولية الأغنياء دون الفقراء .

فمن أبي هريرة أن رسول الله عَلَيْ قال : « شرطمام الولية يمنعها من يأتيها ويدعي إليه

⁽١) الحين : قريخ الحربين وأقط : أي كثبك . (٢) التور : إنه .

ياباها ، ومن لم يجب الدعوة فقـد عص الله ورسولـه » . رواه مــلم . وروي البخــاري أن أبــا هر يرة قال : شر الطمام طمام الولية : يدعي لها الأغنيـاء وتترك الفقراء .

زواج غير المسلمين

القاعدة المامة في زواج غير المسلمين : • إقرار ما يوافق الشرع منها إذا أسلموا » .

إن أنكحة الكفار لم يتعرض لها رسول الله ﷺ ، كيف وقعت ، وهل صادفت الشروط المعتدة في الإسلام ، فتصح ، أم لم تصادفها فتبطل ؟

و إنما اعتبر حالمًا وقت إسلام الزوج ، فإن كان عن يجوز له المقام مع امرأته أقرهما ، ولو كان في الجاهلية وقد وقع على غير شرطه من الولي والشهود وغير ذلك .

و إن لم يكن ممن يجوز له الإسترار لم يقر عليه ، كا لو أسلم وتحته ذات رحم عمرم ، أواختسان ، أو أكثر فهذا هو الأصل الذي أصّلته سنة رسول الله ﷺ وما خالفه فلا يلتفت إليه (١) .

الرجل يسلم وتحته أختان ، يغير في إمساك إحداهما وترك الأخرى :

عن الضحاك بن فيروز عن أبية قال : « أساست ، وعندي امرأتان أختان ، فأمرني النبي يَطْقُعُ أَن أَطُلق إحداها ، . رواه أحمد وأصحاب السنن والشافعي والمدارقطني والبيهقي وحسّنه الترمذي وصححه ابن حبان .

الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع يختار أربعًا منهن :

عن ابن عمر قال : • أسلم غيلان الثقفي ، وتحته عشرة نسوة في الجاهلية ، فأسلن معه ، فأمره النبي ﷺ أن يختار منهن أريعًا » .

إسلام أحد الزوجين دون الآخر:

إذا تم المقد بين الزوجين قبل الإسلام ، ثم أسلم الزوجان فإن كان المقد قد انعقد على من يصح المقد عليها في الإسلام ، فحكه واضح فيا سبق . فإن أسلم أحد الزوجين دون الآخر .

فإن كان الإسلام من المرأة انفسخ النكاح . وتجب عليها العدة ، فإن أسلم هو وهي في عدتها كان أحق بها ، لما ثبت أن عاتكة ابنة الوليد بن المفيرة اساست قبل زوجها صفوان بن أمية ، بنحو شهر ، ثم أسلم هو ، فاقره رسول الله ﷺ على نكاحه .

قال ابن شهاب ولم يبلغنا أن أمرأة هاجرت إلى رسول الله عَلَيْ وزوجها كافر ، مقيم بدار الكفر إلا فرقت هجرتها يينها وبين زوجها ، إلا أن يقدم زوجها مهاجرًا قبل أن تقضي عدتها ، وإنه لم

⁽١) هنا خلاصة ما قاله ابن التم .

TVV

يبلغنا أن امرأة فرق بينها وبين زوحها إذا قدم وهي في عدتها .

وكذلك الحكم إذا أسلم بعد انقضاء العدة ولوطالت المدة فها على نكاحها الأول إذا اختسارا ذلمك مالم تنزوج .

وقد ردَّ النبي ﷺ ابنته زينب على زوجها أبي العاص بنكاحها الأول بعد سنتين ولم يحدث الماني الماني والم يحدث الماني (1).

رواه أحد وأبو داود والترمذي وقال: حديث حسن ليس بإسناده بأس وصححه الحاكم وهو من رواية ابن عباس.

قال ابن القيم : « ولم يكن رسول الله وكالم يغرق بين من أسلم وبين امرأته إذا لم تسلم معه ، بيل من أسلم الآخر . فالنكاح بجاله مالم تتزوج .. هذه هي سنته المعلومة قال الشافعي : أسلم أبو سفيان الن حرب الظهران ، وهي وادي خزاعة . و بخزاعة مسلمون قبل الفتح في دار الإسلام ، ورجع إلى مكة وهند بنت عتبة مقيمة على غير الإسلام ، فأخذت بلحيته وقالت : اقتلوا الشيخ الضال ، ثم أسلمت هند بعد إسلام أبي سفيان بأيام كثيرة ، وقد كانت كافرة مقية معلر ليست بدار الإسلام ، وأبو سفيان بها مسلم وهند كافرة ، ثم أسلمت بعد انقضاء العدة واستقرا على النكاح إلا أن عدتها لم تنقض حتى أسلمت ع .

وكان كذلك حكيم بن حزام وإسلامه ، وأسلت امرأة صغوان بن أمية ، وامرأة عكرمة بن أبي جهل بكة ، وصارت دارها الإسلام ، وظهر حكم رسول الله بي بحكة وهرب عكرمة إلى البن ، وهي دار حرب وصفوان إلى مكة ، وهي دار حرب ، ثم رجم صفوان إلى مكة ، وهي دار الإسلام، وشهد حنينًا، وهو كافر، ثم أسلم فاستقرت عنده امرأته بالنكاح الأول وذلك أنه لم تنقض عدتها. وقد حفظ أهل العلم بالمفازي ، أن امرأة من الأنصار كانت عند رجل بمكة فأسلت وهاجرت إلى المدينة ، فقدم زوجها وهي في العدة فاستقر النكاح ، انهي .

قال صاحب الروضة الندية بعدما نقل هذا الكلام : أقول : إن إسلام المرأة مع بقاء زرجها في الكفر ليس بمنزلة الطلاق . إذ لو كان كذلك لم يكن له عليها سبيل بعد انقضاء عدما إلا برضاها مع تجديد العقد ، فالحاصل أن المرأة المسلمة إن حاضت بعد الإسلام ثم طهرت كان لها أن تتزوج بمن شامت ، فإذا تزوجت لم يبق للأول عليها سبيل إذا أسلم . وإن لم تتزوج كانت تحت عقد زوجها الأول ، ولا تعتبر تجديد عقد ولا تراض .

هذا ما تقتضية الأدلة و إن خالف أقوال الناس ، وهكذا الحكم في ارتداد أحد الزوجين ؛ فإنه إذا

⁽١) في سمن الروايات : لم يحدث صداقًا ، لم يحدث نكاحًا أي معنا جدينًا .

عاد المرتد إلى الإسلام كان حكه حكم إسلام من كان باقيًا على الكفر . الطلاق

تعريفه:

الطلاق: مأخوذ من الإطلاق، هو الإرسال والترك.

تقول : أطلقتُ الأسير ، إذا حللت قيده وأرسلته .

وفي الشرع : حل رابطة الزواج ، وإنهاء العلاقة الزوجية .

كراهته:

إن استقرار الحياة الزوجية غاية من الغايات التي يحرص عليها الإسلام .

وعقد الزواج إنما يعقد للدوام والتأييد إلى أن تنتهي الحياة ؛ ليتسني للزوجين أن يجعلا من البيت مهذا يأويان إليه ، وينمان في ظلاله الوارفة ؛ وليتكنا من تنشئة أولادهما تنشئة صالحة .

ومن أجل هذا كانت الصلة بين الزوجين من أقدس الصلات وأوثقها . وليس أدل على قدسيتها من أن الله سبحانه سمى العهد بين الزوج وزجته بالميثاق الغليظ ، فقال : ﴿ وَأَخَذُنْ مِنْكُم ميشاقًا فَلِيظًا ﴾ (١) .

وإذا كانت الملاقة بين الزوجين هكذا موثقة مؤكدة ؛ فـإنـه لا ينبغي الإخـلال بـا ، ولا التهوين من شأنها .

وكل أمر من شأنه أن يوهن من هذه الصلة ، ويضعف من شأنها ؛ فهو بغيضَ إلى الإسلام ؛ لقوات المنافع وذهاب مصالح كل من الزوجين .

فعن ابن عرأن رسول الله عِنْ قال : • أبغض الحلال إلى الله عز وجل الطلاق ، (٢) .

وأي إنسان أراد أن يفسد ما بين الزوجين من علاقة ، فهو في نظر الإسلام خارج عنه ، وليس له شرف الإنتساب إليه .

يقول الرسول عَلِيْلِ : « ليس منا من خُبُّبَ (٦) إمرأة على زوجها » (١) .

وقد يحدث أن بعض النسوة بحاول أن يستأثر بالزوج ويحل محل زوجته ؛ والإسلام ينهى عن ذلك أشد النهي . فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : • لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ صحفتها (٥٠ ولتنكح ؛ فإغالها ما قدر لها » . والزوجة التي تطلب الطلاق من غير

⁽١) سورة النساء أية ٢١ . (١) رواه أبو داود والحاكم وصححه .

⁽٢) خب : أفسد ، (١) رواه أبو داود والسائي .

⁽٥) أي لنحل عصة أأختها من الزواح ولتعطي يزوجها . ولما أن تتزوَّح زوحًا أخر .

سبب ولا مقتض ، فحرام عليها رائحة الجنة .

فعن ثومان أن رسول الله ﷺ قال : « أيّا إمراة سألت زوجها طلاقًا من غير بأس ؛ فحرام عليها رائحة الجنة » (١٠ .

۲ ـ حکه (۱) :

اختلف آراء الفقهاء في حكم الطلاق ، والأصح من هذه الآراء ، رأي الذين ذهبوا إلى حظره إلا لحاجة ، وم الأحناف والحنابلة . واستدلوا بقول رسول الله يَؤِيِّجُ . ه لعن الله كل ذواق مطلاق ، .

ولأن في الطلاق كفرًا لنعمة الله ، فإن الزواج نعمة من نعمه ، وكفران النعمة حرام . فلا يحل إلا لضرورة .

ومن هذه الضرورة التي تبيحُه أن يرتباب الرجل في سلوك زوجته ، أو أن يستقر في تلبه عدم المتهائها ، فإن الله متقلب المتهائها ، فإن الله عنه عنه كنون حيئلة محض كنران نعمة الله ، وسوء أدب من الزوج ، فيكون مكرومًا محظورًا .

وللحنابلة تفصيل حسن ، تجمله فيا يلي :

فعندهم قد يكون الطلاق واجبًا ، وقد يكون عرمًا ، وقد يكون مباحًا ، وقد يكون مندوبًا إليه ، فأما الطلاق الواجب : فهو طلاق الحكين في الشقاق بين الزوجين ، إذا رأيا أن الطلاق هو الوسيلة لقطع الثقاق. وكذلك طلاق المولي بعد التربص ، صدة أربعة أشهر لقول الله تعالى : ﴿ لِلذِينَ يُؤلُون مِنْ يُسائِهِمْ مَرَّ بُعَنَّ أَرْ بَعَة إِشْهُرٍ ، فيهو الطلاق من غير حاجة إليه ، وإنا كان حرامًا ، لأنه ضرر بنفس الزوج ، وضرر بزوجته ، وإعدام للمصلحة الحاصلة لها من غير حاجة إليه ، وأنا كان حرامًا ، حرامًا ، مثل إتلاف للال ، ولقول الرسول يَكِيَّةُ ، لا ضَرَرَ ولا ضَرَار » .

وفي رواية أخرى أن هذا النوع من الطلاق مكروه لقول النبي عَلِيْجُ : « أبغض الحلال إلى الله الطلاق » .

وفي لفظ: ه ما أحل الله شيئًا أيفض إليه من الطلاق (1) وإنما يكون مَبْغُوضًا من غير حاجة إليه _ وقد ساه النبي يَهِكِيِّ حلالاً _ ولأنه مُزيل للنّكاح المثقل على للصالح المندوب إليها ، فيكون مكروها .

⁽١) أي الوصب الثرمي له .

⁽١) رواء أصحاب المئن وحسته الترمذي .

⁽٢) البقرة الآية ١٢٥ _ ١٧٦ .

⁽٤) رواه أبو داود .

وأما الطلاق المباح: فإنما يكون عند الحاجة إليه ، لسوء خلق المرأة ، وسوء عشرتها ، والتضرر يها ، من غير حصول الغرض منها .

وأما المندوب إليه : فهو الطلاق الذي يكون عنـد تفريـط المرأة في حقوق الله الواجبـة عليهـا ، مثل الصلاة ونحوها ، ولا يكنه إجبارها عليها ، أو تكون غير عفيفة .

قال الإمام أحمد رضي الله عنه لا ينبغي له إمساكها ، وذلك لأن فيه تقصّا لدينه ، ولا يأمن إنسادها لغرائم ، وإلحاقها به ولذا ليس هو منه ، ولا بأس بالتضييق عليها في هذه الحال ، لتفتدي منه، قال الله تمالى: ﴿ ولا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلاّ أَنْ يَاتِينٍ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّدَةٍ ﴾ (١) .

قال ابن قدامة : ويحمّل أن الطلاق في هذين الموضعين واجب .

قال : ومن المندوب إليه ، الطلاق في حال الشقاق . وفي الحال التي تخرج المرأة إلى الخالمة تزيل عنها الضرر .

حکته:

قال ابن سينا في كتاب الشفاء " ينبغي أن يكون إلى الفرقة سبيل ما ، وألا يُسد ذلك من كل وجه ، لأن حمم أسباب التوصل إلى الفرقة بالكلية يقتضي وجوها من الضرر والخلل . منها ، أن من الطبائع ما لا يألف بعض الطبائع ، فكلما اجْتُهد في الجمع بينها زاد الشر ، والنّبُو (أي الخلاف) وتنفّصت المعايش . ومنها أن الناس من يَمْني (أي يصاب) بزوج غير كفه . ولا حسن المذاهب في العشرة ، أو بغيض تعافة الطبيعية ، فيصير ذلك داعية إلى الرغبة في غيره ، إذ الشهوة طبيعية ، ربا أدى ذلك إلى وجوه من الفساد ؛ وربما كان المتزاوجان لا يتماونان على النسل . فإذا بُدلًا بروجين آخرين تعاوناً فيه ، فيجب أن يكون مُشَدّة اله على .

الطلاق عند اليهود (٢):

الذي دون في الشريعة عند اليهود وجرى عليه العمل ؟ أن الطلاق يباح بغير عذر ، كرغبة الرجل بالتزوج بأجل من امرأته ، ولكنه لا يحسن بدون عذر والأعذار عندهم قسمان :

١ - عيوب الخلقة ، ومنها : العمشُ ، والحَول والبخَر والحدب ، والعرّج ، والعَقْم .

٢ - وعبوب الأخلاق ! وذكروا منها : الوقاحة ، والثرثرة ، والوساخة ، والشكاسة ، والعناد ، والإسراف ، والنهنة ، والبطنة ، والتأنق في المطاع ، والفخفخة . والزنا أقوى الأعذار عندم ، فيكفي فيه الإشاعة ، وإن لم تثبت ، إلا أن المسيح عليه السلام لم يقر منها إلا علة الزنا ، وأما المرأة

 ⁽١) الساء الآية ١١ · أي لا تمسكوهن لتضيقوا عليهن .

⁽٢) ٩٧ ثناء للجس اللطيف .

741

طيس لما أن تطلب الطلاق مها تكن عيوب زوجها ، ولو ثبت عليه الزنا ثبوتًا . الطلاق في المذاهب السيحية :

ترجع جميع للذاهب المسحية التي تعتنقها أمم الغرب السيحي إلى ثلاثة مذاهب:

- ١ المذهب الكاثوليكي .
- ٢ ـ الذهب الأرثوذكس .
- ٣ ـ الذهب البروتوستنق.

المذهب الكاثوليكي بحرم الطلاق تحريًا باتًا ، ولا يبيح نصم الزواج لأي سبب مهاعظم شأنه ، وحتى الخيانة الزوجية نفسها لا تعد في نظره مبررًا للطلاق ، وكل ما يبيحه في حالة الخيانة الزوجية ، هو التفرقة الجسية ، بين شخصي الزوجين ، مع اعتبار الزوجية قائمة بينها من الناحية الشرعية ، فلا يجوز لواحد منها في أثناء هذه الفرقة أن يعقد زواجه على شخص آخر ، لأن ذلك يعتبر تعددًا للزوجات ، والديانة السيحية لا تبيح التعدد بحال .

وتعقد الكاثولكية في مذهبها هذا على ما جاء في إنجيل مرقص على لسان للسيح إذ يقول : « A ويكون الإثنان جسنا واحدا ، اذن ليسا بفد اثنين ، بل جسد واحد ، ٩ فالذي جمه الله لا يفرقة إنسان » (١) والمذهبان السيحيان الآخران ، الأرثوذكسي والبروتوسنتي ، يبيحان الطلاق في بعض حالات عددة ، من أهما الخيانة الزوجية ، ولكنها يحرمان على الرجل والمرأة كليها أن يتزوجا بعد ذلك ، وتعقد المناهب السيحية التي تبيح الطلاق في حالة الخيانة الزوجية على ما ورد في إنجيل متى على لسان المسيح ، إذ يقول : « من طلق امرأته إلا لعلة الزنا يجعلها تزني ه (١) .

تعتد المناهب السيحية في تحريها الزواج على المطلق والطلقة على ما ورد في إنجيل مرقص إذ يقول : « من طلق امرأته وتزوج بأخرى يزني عليها ، وإن طلقت امرأة زوجها ، وتزوجت بآخر تزني ، (٣) .

الطلاق في الجاهلية :

قالت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها .. كان الرجل يطلق امرأته ما شاء أن يطلقها ، وهي امرأته إذا راجمها وهي في المدة ، وإن طلقها مائة مرة ، أو أكثر ، حتى قال رجل لامرأته : والله لا أطلقك فتبيني مني ، ولا آويك أبدًا ، قالت : وكيف ذلك ؟ قال : أطلقك ، فكلما هت عشك

⁽١) مرقس إصحاح ١٠ أيتي الوا

⁽٢) إعبل مق ، الإصحاح الخامس ٢٢ . ١٢ .

⁽٢) إعيسل مرقص ، الإصحاح العاشر ١١ .

أن تنقفي راجعتك ، فذهبت المرأة حتى دخلت على عائشة ، فأخبرتها ، فسكتت حتى جاء النبي رَجِيعٌ فأخبرته ، فسكت النبي حتى نزل القرآن :

وْ الطلاقْ مَرَتان ، فإمساكُ بِمْرُوف أَو تسريحٌ بإحسانٍ ﴾ (١) ..

قالت عائشة: فاستأنف الناس الطلاق مستقبلاً. من كان طلق ، ومن لم يكن طلق . رواه الترمذي .

الطلاق من حق الرجل وحده (٢)

جمل الإسلام الطلاق من حق الرجل وحده ، لأنه أحرص على بقاء الزوجية التي أنفق في سبيلها من للال ، ما يحتاج إلى إنفاق مثله ، أو أكثر منه ، إذا طلق وأراد عقد زواج آخر .

وعليه أن يعطي المطلقة مؤخر المهر ، ومتعة الطلاق ، وأن ينفق عليها في مدة المدة . ولأنه بذلك ، وبقتضى عقله ومزاجه يكون أصبر على ما يكره من المرأة ، فلا يسارع إلى الطلاق لكل غضبة ينفضها ، أوسيئة منها يثق عليه احتالها ، والمرأة أمرع منه غضبًا ، وأقل احتالاً ، وليس عليها من تبعات الطلاق ونفقاته مثل ما عليه ، فهي أجدر بالمبادرة إلى حل عقدة الزوجية ، لأدنى الأسباب ، أو لما لا يُعدّ سببًا صحيحًا إن أعطى لها هذا الحق .

والدليل على صحة هذا التعليل الأخير ، أن الإفرنج لما جعلُوا طلب الطلاق حقًا للرجال والنساء على السواء كثر الطلاق عندم ، فصار أضعاف ما عند الملين .

من يقع منه الطلاق

اتفق الملماء على أن الزوج ، العاقل ، البالغ ، الختار هو الـذي يجوز لـه أن يطلق ، وأن طلاقـه يقم .

فإذا كان مجنونًا ، أو صبيًا ، أو مكروهًا ، فإن طلاقه يعتبر لغوًا لو صدر منه . لأن الطلاق تصرف من التصرفات التي لها آثارها ونتائجها في حياة الزوجين ، ولابد من أن يكون المطلق كامل الأهلية ، حتى تصح تصرفاته .

وإنحا تكل الأهلية بالمقل، والبلوغ، والأختيار، وفي هذا يروي أصحاب السنن، عن علي، كرم الله وجهه ، عن النبي يُؤلِخ ، أنه قال : « رفع القلم عن ثلاثة : عن النام حق يستيقظ ، وعن الصبي حق يحتلم (⁷⁷⁾ ، وعن الجنون حتى يعقل » . وعن أبي هريرة عن النبي يَؤلِخ ، قال : « كل طلاق جائز ، إلا طلاق للغلوب على عقله » . رواه الترمذي والبخاري موقوفًا . وقال ابن عباس رضي الله عنها

⁽١) سورة البقرة ، أية ٢٢٧ . (٢) يحتلم : يبلغ .

⁽٢) ص كتاب الحنس اللطيف ص ١٨ .

verted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

TAT

مين يكرهه اللصوص فيطلق ـ فليس بنيء ، رواه البحاري .

وللماماء آراء مختلفة في المسائل الآتية نجملها فيما يلي :

- ١ . طلاق المكره .
- ٢ ـ طلاق السكران .
 - ٣ ـ طلاق الحازل .
- ٤ _ طلاق الفضبان .
- ه ـ طلاق الفاقل والساهي .
 - ٦ ـ المعوش .

١ . طلاق المكره:

للكره لا إرادة ولا إختيار له ، الإرادة والإختيار هي أساس التكليف ، فإدا انتفيا انتفى التكليف ، فإدا انتفيا انتفى التكليف واعتبر الكره غير مسئول عن تصرفاته ، لأنه مسلوب الإرادة ، وهو في الواقع ينفذ إرادة المكره ، فن أكره على النطق بكلمة الكفر لا يكفر بذلك . لقول الله تعالى : ﴿ إِلاَّ مَنْ أَكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْئِنٌ بَالِاِ عَانَ ﴾ ﴿ إِلاَّ مَنْ أَكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْئِنٌ بَالإِ عَانَ ﴾ ﴿ إِلاَّ مَنْ أَكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْئِنٌ بَالإِ عَانَ ﴾ ﴿

ومن أكره على الإسلام لا يصبح مسلًا ، ومن أكره على الطلاق لا يقع طلاق. . روي أن رسول الله ﷺ قال: « رفع عن أمتي الحطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » . أخرجه ابن ماجه ؛ وابن حبان ، والدارقطني ، والطبراني ، والحاكم وحسّنه النووي .

و إلى هذا ذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وداود من فقهاء الأمصار ، وبه قال عمر بن الخطاب ، وابنه عبد الله ، وعلى بن أبي طالب ، وابن عباس .

وقـال أبوحنيفـة وأصحابه : طـلاق الكره واقع ، ولا حجـة لهم فها ذهبـوا إليـه ، فضـلاً عن مخالفتهم لجهور الصحابة .

طلاق السكران:

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن طبلاق السكران يقع ، لأنه التسبب بإدخيال الفساد على عقا. بإرادته . وقال قوم أنه لغو لا عبرة له ، لأنه هو والجنون سواء ، إذ أن كلاً منها فاقد المقل الذي ه مناط التكليف ، ولأن الله سبحانه يقول : ﴿ يِهَا أَيُهَا الَّذِينَ آمنُوا لا تَقُر بُوا الصلاة وأَنْتُمْ سُكارَ حتى تَعْلَموا ما تَقُولُون ﴾ (1) .

⁽١) سورة النحل ، آية ١٠٦ . (١) سورة النساء آية ١٠٢ .

فجمل سبحانه قول المكران غير معتد مه ، لأنه لا يعلم ما يقول . وثبت عن عثان أنه كان لا يرى طلاق المكران . ذهب بعض أهل العلم أنه لا يخالف عثان في ذلك أحد من الصحابة .

وهو مذهب يحيى بن سعيد الأنصاري ، وحميد بن عبد الرحمن ، وربيعة ، والليث بن سعد ، وعبد الله بن الحسين ، وإسحاق بن راهويه ، وأبي ثور ، والشافعي في أحد قوليه وأختاره المزني من الشافعيه وهو أحد الروايات عن أحد وهي التي استقر عليها مذهبه وهو مذهب أهل الظاهر كلهم ، واختاره من الحنفية أبو جعفر الطحاوي وأبو حسن الكرخي ، قال الشوكاني إن السكران الذي لا يمقل لا حكم لطلاقه لعدم الناط الذي تدور عليه الأحكام ، وقد عين الشارع عقوبته فليس لنا أن نجاوزها برأينا ، ونقول بقع طلاقه عقوبة له ، فيجمع له بين غرمين .

وقد جرى العمل أخيرًا في الحاكم بهذا الذهب ، فقد جاه في المرسوم بقى انون برقم ٢٥ / لسنــة ١٩٢٩ في المادة الأولى منه : (لا يقع طلاق السكران والمكره) .

٣ ـ طلاق الفضيان :

والنضبان الذي لا يتصور ما يقول ولا يدري ما يصدر عنه ، لا يقع طلاقة لأنه مسلوب الإرادة ، روي أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والحاكم ، وصححه عن عائشة رضي الله عنهاأن النبي في أعلاق ، وفسر الإغلاق بالغضب ، وفسر بالإكراه ، وفسر لإغلاق بالغضب ، وفسر بالإكراه ، وفسر لجنون .

قال ابن تبية كا في زاد المعاد : حقيقة الإغلاق أن يفلق على الرجل قلبه فلا يقصد الكلام أو لا يملم به كأنه انفلق عليه قصده وإرادته . قبال : ويدخل في ذلك طلاق الكره ، والجنون ، ومن زال عقله يسكر أوغضب ، وكل ما لا قصد له ، ولا معرفة له ما قال ، والفضب على ثلاثة أقسام :

١ - ما يزيل المقل فلا يشعر صاحبه بما قال ، وهدا لا يقع طلاقه بلا نزاع .

٢ - ما يكون في مبادئه بحيث لا عنع صاحبه من تصور ما يقول وقصده ، فهذا يقع طلاقه !

٣ - أن يستحكم ويشتد به فلا يزيل عقله بالكلية ، ولكنه يحول بينه وبين نيته بحيث يندم على
 ما فرط منه إذا زاد فهذا محل نظر ، وعدم الوقوع في هذه الحالة قوي متجه .

طلاق الهازل (١) والمخطئء :

يرى جمهور الفقهاء أن طلاق الهازل يقع ، كا أن نكاحه يصح ، لما رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي وحسُّنه ، والحاكم وصححه ، وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : ، ثلاث

⁽١) الهازل : هو الذي تكلُّم من عير قصد للحقيقة ، بل على وحه اللمب وبقيصه الجاد ، مأحود من الحد .

TAOM

جدهن جد ،وهزلمن جد: النكاح والطلاق والرجمة ، .

وهذا الحديث وإن كان في إسساده عبد الله بن حبيب ، وهو مختلف فيه ، فإنه قد تقوى بأحاديث أخرى .

وذهب بعض أهل العلم إلى عدم وقوع طلاق الهازل. منهم: الباقر، والصادق، والناصر. وهو قول في مذهب أحد ومالك، إذ أن هؤلاء يشترطون لوقوع الطلاق الرضا بالنطق اللسانى، والعلم عناه، وإرادة متتضاه، فإذا ائتفت النبة، والقصد اعتبر البين لفوًا، لقول الله تمالى: ﴿ وَإِنْ عِزْمُوا الطَّلاق، فإنَّ الله صيحً علم ﴾ (١).

و إنما المزم ما عزم العازم على ضله ، ويقتضي ذلك إرادة جازمة بفعل المعزوم عليه ، أو تركه . ويقول الرسول عليه على على المحال بالنيات ، . والطلاق عمل مفتقر إلى النية ، والهازل لا عزم له ولا نية . روي البخاري عن ابن عباس : « إنما الطلاق عن وطر » (1) .

أما الطلاق الخطى» ، وهو من أراد التكلم بغير الطبلاق فسبق لسانه إليه ، فقد رأي فقهاء الأحناف : أنه يعامل به قضاء ، وأما ديانة فيا يبنه وبين ربه فلا يقع عليه طلاقه وزجته حلال له .

ه ـ طلاق الفاقل والساهي :

ومثل الخطيء ، والهازل ، الفاقل ، والساهي ، والقرق بين الخطيء والهازل . أن طلاق الهسازل يقع قضاء وديانة ، عند من يرى قلك ، وطلاق الخطيء يقع قضاء فقط ، وذلك إن الطلاق ليس محلاً للهزل ولا للعب .

٦ ـ طلاق المدهوش:

للدهوش الذي لا يدري ما يقول ، بسبب صدمة أسابت فأذهبت عقله وأطاحت بتفكيره ، لا يقع طلاقه ، كا لا يقمع طلاق المجنون ، والمقنوه ، واللغمي عليه ، ومن اختال عقله لكبر أو مرض ، أو مصيبة فاجأته .

من يقع عليها الطلاق

لا يقع الطلاق على الرأة إلا إذا كانت علاَّ له ، وإنما تكون علاَّ له في الصورالآتية :

٢٠ .. إذا كانت الزوجية قائمة بينها وبين زوجها حقيقة .

⁽١) سورة البقرة ، آية ١٧ .

⁽٢) قال الحافظ : أي أنه لا يبيني أن يطلق لمرأته إلا عند الحباجة كالشوز . وقبال لين القيم أي عن غرض من للطلق في وقد رسالة الطلاق . ص ٣٠ .

إذا كانت معتدة من طلاق رجعي ، أو معتدة من طلاق بائن بينونة صغرى ، لأن الزوجية في هاتين الحالثين تعتبر قائمة حكمًا حق ثنتهى ألعدة ..

إذا كانت المرأة في العدة الحاصلة بالفرقة التي تعتبر طلاقًا .. كأن تكون الفرقة بسبب إباء
 الزوج الإسلام إذا أسلست زوجته .. أو كانت بسبب الإيبلاء فإن الفرقة في هاتين الصورتين تعتبر طلاقًا عند الأحناف .

٤ ـ إذا كانت المرأة معتدة من فرقة .. اعتبرت فسخًا لم ينقض العقد من أساسه ولم يزل الحل ..
 كالفرقة بردة ، لأن الفسخ في هذه الحالة إنما كان لطارئ، يمنع بقاء العقد بعد أن وقع صحيحًا .

من لا يقع عليها الطلاق

قلنا : إن الطلاق لا يقع على للرأة إلا إذا كانت عملاً له .. فياذا لم تكن عملاً فيلا يقع عليها الطلاق .. فياذا لم تكن عملاً فيلا يقع عليها الطلاق .. فالمتدة من ضبخ الزواج بسبب عدم الكفاءة أو لنقص المهر عن مهر المشل ، أو لخيار البلوغ ، أو لظهور فساد المقد بسبب فقد شرط من شروط صحته ، لا يقع عليها الطلاق ، لأن البقد في هذه الحالات قد نقض من أصله ، فلم يبق له وجود في المدة ، فلو قال الرجل لأمرأته : أنت طائق ـ وهي في هذه الحالة ـ فقوله لفو لا يترتب عليه أي أثر ..

وكذلك لا يقع الطلاق على المطلقة قبل الدخول وقبل الخلوة بها خلوة صحيحة ، لأن العلاقة الزوجية بينها قد انتهت ، وأصبحت أجنبية بجرد صدور الطلاق ، فلا يكون محلاً للطلاق بمد ذلك .. لأنها ليست زوجته ولا معتدته .

فلو قال لزوجته غير المدخول بها حقيقة أو حكمًا : أنت طمالق .. أنت طمالق .. أنت طمالق ، وقدت بالأولى فقط طلقة بالنة ، لأن الزوجية قائمة ..

وأما الثانية والثالثة ، فها لفو لا يقع بها ثيء ، لأنها صادفتاها وهي ليست زوجته ولا معدته ، حيث لا عدة لفير للدخول بها (١) .

وكذلك لا يقع الطلاق على أجنبية لم تربطها بالمطلق زوجية سابقة . فلو قبال لامرأة لم يسبق الزواج بها : • أنت طالق يكون كلامه لغوًا لا أثر له ، وكذلك الحكم فين طلقت وأنتهت عدتها ، لأنها بانتهاء المدة تصبح أجنبية عنه .

⁽١) وهدا مدهب أي حنيقة ، والشاقمي :

وقال مالك .. إدا قال لفير للدحولُ يها : أنت طالق ، ثانتا طالق ، ثلاثاً . هي نتق ، أي متابعة ويا، بعضها ، فإنه يكون ثلاثة تشيئا لتكرار الفط بلمله بالمد كأنه قال . • أنت طالق ثلاثاً » وقال في بداية الجنهد ، فن شبه تكرار الفط بلفطه بالمدد أمي شوله ، طلقتك ثلاثاً » قال : • يقع الطلاق ثلاثاً » ومن رأي أنه باللفطة الواحدة قد بانت منه ، قبال » لا يقع ، وهذا بخلاف المدول با

YAY

ومثل ذلك المتدة من طلاق ثلاث ، لأنها بعد الطلاق الثالث تكون قد بانت منه بينونة كبرى ، فلا يكون للطلاق معنى ..

الطلاق قبل الزواج

لا يقع الطلاق إذا علقه على الشروج بأجنبية ، كأن يقول إن تزوجت فلانة فهي طالق ، كما رواه الترمذي عن عرو بن شميب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : « لا نذر لابن أدم فها لا يملك ، ولا عنق له فها لا يملك ، ولا عنق له فها لا يملك ، و

قال الترمذي: حديث حسن، وهو أحسن شيء روي في هدذا الباب، وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي كلي في وغيره .

وروي ذلك عن علي بن أبي طالب ، كرم الله وجهه ، وابن عباس ، وجابر بن يزيد ، وغير واحد من فقها، التابين ويه يقول الشافعي .

وقال أبو حنيفة ، في الطلاق المعلق : إنه يقع إذا حصل الشرط . سواء عَم الطلق جيع النساء ، أم خصص .

وقال مالك وأصحابه : إن عم جيع النماء لم يلزمه ، وإن خصص لزمه .

ومثال التمميم أن يقول: إن تزوجت أي امرأة فهي طالق.

ومثال التخصيص: أن يقول : إن تزوجت فلانة _ وذكر امرأة بعينها _ فهي طالق .

ما يقع به الطلاق

يقع الطلاق بكل ما يدل على إنهاء العلاقة الزوجية ، سواء أكان ذلك باللفظ ، أم بالكتـابـة إلى الزوجة ، أم بالإشارة من الأخرس ، أو يارسال رسول .

الطلاق باللفظ :

واللفظ قد يكون صريحًا ، وقد يكون كناية ، فالصريح هو الذي يفهم من معنى الكلام عند التلفظ به ، مثل : أنت طالق ومطلقة ، وكل ما اشتُقُ من لفظ الطلاق .

قال الشافعي رضي الله عنه : ألفاظ الطلاق العريحة ثلاثة : الطلاق ، والغراق ، والسراح ، وهي للذكورة في القرآن الكريج .

وقال بعض أهل الظاهر: لا يقع الطلاق إلا عِدْه الثلاث .. لأن الشرع إنما ورد جدَّه الألفاظ

الثلاثة .. وهي عبادة ، ومن شروطها اللفظ فوجب الأقتصار على اللفظ الشرعي الوارد فيها (١) والكناية :

ما يحتل الطلاق وغيره ، مثل · أنت بائن ، فهو يحتمل البينونة (^{١)} عن الزواج ، كا يحتمل البينونة عن الشر . مثل : امرك بيدك : فبإنها تحتل تمليكه ا عصتها .. كا تحتمل تمليكها حرية التصرف .

ومثل : أنت على حرام ، فهي تحمّل حرمة المتمة بها ، وتحمّل حرمة إبذائها ..

والصريح: يقع مه الطلاق من غير احتياج إلى نية تبين الراد منه ، لظهور دلالتـه ووضوح معناه .

ويشترط في وقوع الطلاق الصريح : أن يكون لفظه مضافًا إلى الزوجة كأن يقول : زوجتي طالق : وأنت طالق .

أما الكناية فلا يقع بها الطلاق إلا بالنية ، فلو قبال النباطق بلفظ الصريح : لم أرد الطلاق ولم أقصده ، وإغاأرت معنى آخر ، لا يصلق قضاء ، ويقع طلاقه ولوقال النباطق بالكنباية ، لم أنو الطلاق ، بل نويت معنى آخر : يصلق قضاء ، ولا يقع طلاقه ، لاحتال اللفظ معنى الطلاق وغيره ، والذي يمين المراد هو النية ، والقصد ، وهذا مذهب ، مالك ، والشافعي ، لحديث عائشة رضي الله عنها ، عند البخاري وغيره .

« أن ابنة الجؤن لما أدخلت على رسول الله علي ، ودنا منها ، قالت أعوذ بالله منك ، فقال لما :
 عُذت بعظيم ، عُذت بعظيم ، الحقي بأهلك » .

وفي الصحيحين وغيرهما في حديث تخلف كعب بن مالك لما قيل له : • رسول الله يَهِلَيْ ، يأمرك أن تعتزل امرأتك ، فقال : أطلقها أم ماذا أفعل ؟! قال : بل اعتزاما ، فلا تقربنّها ، فقال لامرأتة : الحقى بأهلك » .

فأفاد الحديثان ، أن هذه اللفظة تكون طلاقًا مع القصد ، ولا تكون طلاقًا مع عدمه . وقد جرى عليه العمل الآن : حيث جاء في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٩ في المادة الرابعة منه : « كنايات الطلاق : وهي ما تحتل الطلاق أو غيره لا يقع جا الطلاق ! وهي ما تحتل الطلاق أو غيره لا يقع جا الطلاق إلا بالنية ، .

أما مذهب الأحناف: فأنه يرى أن كنايات الطلاق يقع بها الطلاق بالنية ، وأنه يقع بها أيضًا الطلاق بدلالة الحال. ولم يأخذ القانون ، بمذهب الأحناف في الإكتفاء بدلالة الحال ، بل اشترط أن

⁽۱) بداية افتهد ، ج ۲ ص ۷۰ (۲) إذ أن البينونة ممناها البعد والفارقة .

يموي المطلق بالكماية الطلاق

هل تحريم المرأة يقع طلاقًا

إذا حرم الرجل امرأته ، فإما أن يريد التحريم تحريم العين ، أو يريد الطلاق للفظ التحريم غير قاصد لمعى الطلاق ، لما أحرجه الترمذي قاصد لمعى الطلاق ، لما أحرجه الترمذي عن عائشة ، رضي الله عمها ، قالت : « ألى رسول الله يَهِلَيْكُ من نسائه ، فجعل الحرام (١) حلالاً .. وحمل في البين كفارة » .

وفي صحيح مسلم عن ابن عباس ، رضي الله عنها . قبال : « إذا حرم الرجل امرأت فهي يمين يكفّرها .. ثم قال : « لقد كان لكمٌ في رسّول الله أَسْوةٌ حسنةٌ ». وأخرج النسائي عنه : « أنه أتباه رجل فقال : إني جعلت امرأتي على حرامًا » .

نقال : كذبت ، ليست عليك بحرام ، ثم تلا هذه الآية : ﴿ يَا يُهَا النَّبِيُّ لِم تُحَرِّمُ ما أَحَلُ الله لكُ ، تَبْتَغِي مَرضاةً أَزُواجِكَ والله غفورٌ رحيمٌ ، قد فرض الله لكُمْ تَحِلَّـة أَعِائِكُمْ ﴾ . « عليك أَغلظ الكفارة : عتق رقبة » .

وفي الحالة الثانية : يقع الطلاق ، لأن لفظ التحريم كناية كسائر الكنايات .

الحلف بأيمان المسلمين

من حلف بأيمان المسلمين ثم حنث ، فإنه يلزمه كفارة يبن عند الشافعية ، ولا يلزمه طلاق ولا غيره .

رلم يردعن مالك فيه شيء وإنما الحلاف فيه للمتأخرين من المالكية فقيل : يلزمه الاستغفار فقط ، والمشهور المفتى به عندهم : أنه يلزمه كل ما اعتيد الحلف به من المسلمين .

وقد جرى العرف في مصر أن يكون الحلف للعتاد بالله وبالطلاق ، وعليه فيلزم من حلف بإيان المسلمين ثم حنث كفارة يمن وبت من يلك عصتها ولا يلزمه مشي إلى مكة ولا صبام ، كا كان في العصور الأولى لعدم من يحلف بذلك الآن ، وقال الأبهري : يلزمه الاستغفار فقط ، وقيل : يلزمه كفارة يمين كا يرى الشافعية .

يعنا الخلاف عند المالكية إذا لم ينو طلاقًا ، فإن نوى طلاقًا وحنث لزمه اليبن عندهم . وغن مرى ترجيح رأي الأبهري وأن من حلف بذلك لايلزمه إلا أن يستغفر الله .

⁽١) حمل الذي. الذي حرمه حلالاً بعد تحريه .

⁽٢) عده الآية بمرحة بأن التحريم بين .

الطلاق بالكتابة

والكتابة يقع بها الطلاق ، ولو كان الكاتب قادرًا على النطق ، فكا أن للزوج أن يطلق زوجتـه باللفظ ، فله أن يكتب إليها الطلاق .

واشترط الفقهاء ؛ أن تُكون الكتابة مُسُتَبِينَةً مرسُومَة ومعنى كونها مستبينة : أي بينة واضحة بحيث تقرأ في صحيفة ونجوها .

ومعنى كونها مرسومة : أي مكتوبة بعنوان الزوجة بأن يكتب إليها : يـافلانـة ، أنت طـالق ، فإذا لم يوجه الكتابة إليها بأن كتب على ورقة : أنت طالق ، أو زوجتي طالق ، فلا يقع الطلاق إلا بالنية ، لاحتال أنه كتب هذه العبارة من غير أن يقصـد إلى الطلاق ، و إنما كتبهـا لتحسين خطـه مئلاً .

إشارة الأخرس

الإشارة بالنسبة للأخرس أداة تفهم . ولذا تقوم مقام اللفظ في ايقاع الطلاق إذا أشـار تــدل على قصده في إنهاء الملاقة الزوجية .

واشترط بعض الفقهاء ألا يكون عارفاً الكتابة ولا قادراً عليها . فإذا كان حارفًا بالكتابة وقـادراً عليها ، فلا تكفي الإشارة ، لأن الكتابة أدل على للقصود ، فلا يعدل عنها إلى الإشارة إلا لضرورة المجزعنها .

إرسال الرسول

و يصح الطلاق بإرسال رسول ليبلغ الزوجة الغائبة بأنها مطلقة ، والرسول يقوم في هذه الحالة مقام المطلق ، ويضى طلاقه .

الإشهاد على الطلاق

ذهب جمهور الفقهاء من السلف والخلف إلى أن الطبلاق يقع بدون إشهاد ، لأن الطبلاق من حقوق الرجل (١) ولا يحتاج إلى بينة كي بباشرحقه ، ولم يرد عن النبي على السعابة ،

⁽١) الطلاق من حقوق الزوح ، وقد حمله لله بيده ولم يجمل الله لذيه حمًّا فيه . قال الله تمالى : ﴿ يِنالُهِا الذين آمنوا إذا الكممُ المُومَنات لم طلقتومن ﴾ .

وقال : ﴿ إِنَّا طَلَقَتُمُ النَّمَاءُ فَبِلَقُنْ أَجَلُهِنْ فَأَمْسَكُوهِنْ بِعِرُوفَ أَوْ فَأَرْقُوهِنْ بَعِرُوكَ ﴾ .

قال ابن الُّقم : فيمل الطلاق لن نكح لأن له الإمساك وهو الرجمة .

وعن أين حياً من قال : أتي التي يُخْفِرُ وَجِل فقال يَعارِسول الله : "سيدي زوجي أسته ، وهو يريد أن يفرق بيني وبينها . قال : شمعد رسول الله للتير نقال : • يأأيها الس : ما بـال أحدكم يزوج عبده أمته ثم يريد أن يفرق بينها : إنما الطلاق أن أخذ بالساق ، رواه ابن ملجه . وقد تقعمت حكة ذلك .

ما يدل على مشرعية الإشهاد.

وخالف في ذلك فقهاء الشيمة الإمامية فقالوا : إن الإشهاد شرط في صحة الطلاق ، واستدلوا بقول الله سبحانه في سورة الطلاق : ﴿وَأَشُهْمُوا دَوَيٌ عَمَّلُ مِنْكُمٌ ، ءَ ّ جَمَّا انشَهَادَةَ شَهُ ﴾ .

فذكر الطبيعي : أن الظاهر أنه أمر بالاشهاد على الطلاق ، وأنه حريبًا عن أمَّة أهل البيت رضوان الله عليهم أجمين ، وأنه للوجوب وشرط في صحة الطلاق (١٠)

من ذهب إلى وجوب الإشهاد على الطلاق وعدم وقوعه بدون بينة :

وممن ذهب إلى وجوب الإشهاد واشتراطه نصحته من الصحابة : أمير المُومنين على بن أبي طالب ، وعمران بن حصين رضي الله عنها ، ومن التابعين: الإمام محمد الباقر ، والإمام جعفر الصادق ، وبنوهما ألمّة آل البيت رضوان الله عليهم ، وكذلك عطاء ، وابن جريج ، وابن سيرين رحهم الله ، ففي جواهر الكلام » عن على رضي الله عنه ، أنه قال لمن سأله عن طلاق : « أشهدت رجلين عدلين كا أمر الله عز وجل ؟ قال : لا ، قال إذهب فليس طلاقك بطلاق . .

وروي أنو دواد في سننه عن عمران بن حصين رضي الله عنه ، أنه سئل عن الرجل يطلق امرأته ، ثم يقع بها ، ولم يشهد على طلاقها ولا على رجمتها فقال : « طلقت لفيرسنة ، وراجعت لفيرسنة أشهد على طلاقها وعلى رجعتها ، ولا تعد » .

وقد تقرر في الأصوَل : أن قول الصحابي : من السنة كذا في حكم للرفوع إلى النبي عَلَيْجُ على الصحيح ، لأن مطلق ذلك إنما ينصرف بظاهرة إلى من يجب اتباع سنته ، وهو رسول الله عَلَيْجُ ، لأن مقصود الصحابي بيسان الشرع لا اللفة والمسادة كا بسسط في موضعه : وأخرج الحافظ السيوطي في الدر للنثور في تفسير آية : ﴿ فَإِذَا بَلَقْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بَعُرُوفِ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بَعُرُوفِ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بَعُرُوفِ ، وأشْهُدُوا ذَوَيْ عَدْل مِنْكُمْ ﴾ الآية .

وعن عبد الرزاق عن ابن سيرين أن رجلاً سأل عمران بن حَصَين، عن رجل طلق ولم يشهد. قال: بئما صنع ، طلق لبدعة ، وراجع لغير سنة ، فليشهد على طلاقه وعلى مراجعته ، وليستغفر الله .

فإنكار ذلك من عران، رضي الله عنه ، والتهويل فيه وأمره بالاستغفار لعدّه إياه معصية ، ما هو إلا لوجوب الإشهاد عنده ، رضي الله عنه كا هو ظاهر .

وفي كتاب ، الوسائل ، عن الإمام أبي جعفر الباقر ، عليه رضوان الله ، قال : الطلاق الذي أمر الله عز الرأة ، إذا حاضت الله عز الرأة ، إذا حاضت

⁽١) تقسير الألوسي ، سورة الطلاق ، ويراجع أصل الشيعة .

وطهرت من محيضها ، أشهد رجلين عدلين على تطليقه ، وهي طاهر من غير جماع ، وهو أحق برجعتها مام تنقض ثلاثة قروء ، وكل طلاق ما خلا هذا فباطل ، ليس بطلاق .

وقال جعفر الصادق رضي الله عنه « من طلق بغير شهود فليس بشيء » .

قال السيد المرتضى في كتاب و الانتصار ، حجة الإساسية في القول بأن شهادة عدلين شرط في وقوع الطلاق ، ومتى فقد لم يقع الطلاق . لقوله تعالى : ﴿ وأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَمْلٍ مِنْكُمْ ﴾ .

فأمر تعالى بالإشهاد ، وظاهر الأمر في عرف الشرع يقتضي الوجوب ، وحمل ما ظاهره الوجوب على الإستجداب خروج عن عرف الشرع بلا دليل ، وأخرج السيوطي في • الدر للنثور ، عن عبد الرزاق وعبدين حميد بن عطاء ، قال « النكاح بالشهود ، والطلاق بالشهود ، والمراجمة بالشهود ، وروى الإصام ابن كثير في تفسيره عن ابن جريج: أن عطاء كان يقول في قول متمالى : ﴿ وأشهدُ واذويُ عَدْلٍ منكُمْ ﴾ .

قال : لا يجوز ، في نكاح ولا طلاق ولا إرجاع إلا شاهد عدل ، كا قبال الله عز وجل ، إلا من عذر .

فقوله : لا يجوز ، صريح في وجوب الإشهاد على الطلاق عنده ، رضي الله عنده ، لمساواته لـ ا بالنكاح ، ومعلوم ما اشترط فيه من البيئة .

إذا تبين لك ، أن وجوب الإشهاد على الطلاق ، هو مذهب هؤلاء الصحابة والسابعين المذكورين ، تعلم أن دعوى الإجاع على ندبه المأثورة في بعض كتب الفقه ، مراديها الإجاع المذهبي "لا الإجماع الأصولي الذي حده - كافي و المستصفي » - اتضاق أمة محمد مكافي خاصة على أمر من الأمور الدينية ، لانتقاضه ، بخلاف من ذكر من الصحابة والتابعين ، ومن بعدهم من الجندين .

وتبين مما نقلناه قبل عن السيوطي وابن كثير: أن وجوب الإشهاد لم ينفرد بـه علمـاء آل البيـت عليهم السلام ، كا نقله السيد مرتفى في كتاب ء الإنتصـار » . بل هو مـذهب عطـاء وابن سيرين ، وابن جريج ، كا أسلفنا .

التنجيز والتعليق

صيغة الطلاق : إما أن ثكون منجزة ، وأما أن تكون معلقة ، وأما أن تكون مضافة إلى مستقبل فالمنجزة هي الصيغة التي ليست معلقة على شرط ، ولا مضافة إلى زمن مستقبل ، بل قَصَد بها من أصدرها وقوع الطلاق في الحال ، كأن يقول الزوج لزوجته : أنت طالق .

وحكم هذا الطلاق ، أنه يقع في الحال متى صدر من أهله ، وصادف محلاً له .

وأما الملق : وهو ما جعل الزوج فيه حصول الطلاق معلقًا على شرط ، مثل أن يقول الزوج الروجته: إن ذهبت إلى مكان كذا ، فأنت طالق .. ويشترط في صحة التعليق ، ووقوع الطلاق به ثلاثة شروط :

 ١ ـ أن يكون على أمر معدوم ، و يكن أن يوجد بعد ، فإن كان على أمر موجود فعلاً ، حين صدور الصيغة مثل أن يقول : إن طلع النهار فأنت طالق ، والواقع أن النهار قد طلع فعلاً ـ كان ذلك تنجيزًا وإن جاء في صورة التعليق .

فإن كان تعليقًا على أمر مستحيل كان لفوًا ، مثل إن دخل الجل في سَمَّ الله على فأنت طالق .

٢ ـ أن تكون المرأة حين صدور العقد محلاً للطلاق بأن تكون في عصمته .

٣ ـ أن تكون كذلك حين حصول للعلق عليه .

والتعليق قنجان:

القسم الأول: : يقصد به ما يقصد من القسم للحمل على الفصل أو الترك أو تأكيب الخبر ، ويسمى التعليق القسمي ، مثل أن يقول لزوجته: إن خرجت فأنت طالق ، مريدًا بذلك منها من الحرج إذا خرجت ، لا إيقاع الطلاق .

القسم الثاني: ويكون القصد منه إيقاع الطلاق عند حصول الشرط. ويسمى التعليق الشرطي مثل أن يقول لزوجته: وإن أبراتني من مؤخر صداقك فأنت طالق ». وهذا التعليق بنوعيه واقع عند جهور العلماء ويرى ابن حزم أنه غير واقع .

وفصل ابن تيبية وابن القيم ، فقالا : إن الطلاق للعلق الذي فيه معنى اليين غير واقع . وتجب فيه كفارة اليين إذا حصل الحلوف عليه . وهي إطمام عثرة مساكين ، أو كسوتهم ، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام . وقالا في الطلاق الشرطى : إنه واقع عند حصول للعلق عليه .

قال أبن تبية : والألفاظ التي يتكلم بها الناس في الطلاق ثلاثة أنواع :

الأول : صيفة التنجيز والإرسال ، كقوله : أنت طبالق فهـ قا يقع به الطبلاق وليس بحلف ، ولا كنارة فيه اتفاقًا .

الثاني : صيغة تعليق ، كتوله : الطلاق يلزمني لأفعلن كـذا ، فهـذا يين بـإننــاق أهل اللفـة ، واتفاق طوائف العلماء . وإتفاق العامة .

الثالث : صيغة التعليق كقوله : إن فعلت كنا فـامرأتي طـالق ، فهـنا إن قصـد بـه البين ، وهو يكره وقوع الطلاق كا يكره الانتقال عن دينه فهو يمين ، حكه حكم الأول ، الـذي هو صيغة القسم باتفاق الفقهاء . وإن كان يريد وقوع الجزاء عند الشرط لم يكن حالفًا ، كقوله : إن أعطيتني ألفًا فأنت طالق .
وإذا زنيت فأنت طالق ، وقصد إيقاع الطلاق عند وقوع الفاحشة ، لا مجرد الحلف عليها ، فهذا
ليس بيهن ، ولا كفارة في هذا عند أحد من الفقهاء فيا علنهاه ، بل يقع به الطلاق ، إذا وجد
النموط .

وأما ما يقصد به الحض ، أو المنع ، أو التصديق ، أو التكذيب ، بالتزامه عند الخالفة ما يكره وقوعه ، سواء كان بصيفة القسم ، أو الجزاء ، فهو يين عند جميع الخلق من العرب وغيرهم .

و إن كان يمينًا فليس للمين إلا حكان : إما أن تكون منعقدة فتكفّر ، وإما أن لا تكون منعقدة كالحلف بالخلوقات فلا تكفر ، وأما أن تكون يمينًا منعقدة محترمة غير مكفرة ، فهذا حكم ليس في كتاب الله ، ولا سنة رسول الله عَلِيُكُمْ ، ولا يقوم عليه دليل .

ما عليه العمل الآن:

وما جرى عليه العمل الآن في الطلاق المعلق هو ما تضيئته للادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة المهما عن المسلم الآن في الطلاق غير المنجئز إذا قصد به الحسل على فعسل شيء أو تركسه الاعبر» . وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذه المادة : « إن المشرع أخذ في إلغاء المبن بالطلاق برأي علماء الحنفية والمالكية والشافعية ، وإنه أخذ في إلغاء المعلق الذي في معنى اليين برأي علي ابن أبي طالب ، كرم الله وجهه وشريح القاضي ، وداود الظاهري وأصحابه » .

وأما الصيفة المضافة إلى مستقبل:

فهي ما اقترنت بزمن ، بقصد وقوع الطلاق فيه ، مق جاء ، مثل أن يقول الزوج لزوجته : أنت طالق غذا ، أو إلى رأس السنة إذا كانت المرأة في ملكه عند حلول الوقت الذي أضاف الطلاق إليه .

وإذا قال لزوجته أنت طالق إلى سنة . قال أبو حنيفة ومالك : تطلق في الحال . وقال الثانمي ، وأحد : لا يقع الطلاق حق تنسلخ السنة .

وقال ابن حزم : من قال : إذا جاء رأس الشهر فأنت طالق . أو ذكر وقتًا ما فلا تكون طالقًا بذلك لا الآن . ولا إذا جاء رأس الشهر .

وبرهان ذلك : أنه لم يأت قرآن ولا سنة يوقوع الطلاق بذلك ، وقد علنا الله الطلاق على المدخول بها ، وفي غير المدخول بها ، وليس هذا فها علنا . ﴿ وَمَنْ يَتَمَدُّ حُدُودَ الله فقدُ طُلَمَ نَفْسَهُ ﴾ .

190

وأيضًا فإن كان كل طلاق لا يقع حين إيقاعه ، فن الحال أن يقع سد ذلك في حين لم يوقعه يه .

الطلاق السني والبدعي

ينقسم الطلاق إلى سنَّى ، وطلاق بدعى .

طلاق السنة:

فطلاق السنة : هو الواقع على الوجه الذي ندب إليه الشرع ، وهو أن يطلق الزوجُ المدخولُ سا طلقة واحدة ، في طهر لم يحسما فيه ، لقول الله تمالى :

﴿ الطَّلاقُ مرَّ تان ، فإمُسَاكُ بِمَغْرُوفِ أُو تَسْرِيحِ بِإِحْسَانِ .. ﴾ .

أي أن الطلاق المشروع يكون مرة يعتبها رجعة ، ثم مرة ثمانيـة يعتبهـا رجعـة كـذلـك ، ثم إن الطلق بعد ذلك له الخيار ، بين أنّ يسكها بمروف ، أو يفارقها بإحسان . يقول الله تعـالى :

﴿ يِا أَيُّهَا النَّبِي إِذَا طَلَّقْتُمُ النَّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعِدْتِهِنَّ ﴾ .

أي إذا أردم تطليق النساء _ فطلقوهن مستقبلات المدة ، وإنما تستقبل الطلقة المدة إذا طلقها بمد أن تطهر من حيض ، أو نفاس ، وقبل أن يسها .

وحكة ذلك أن الرأة إذا طُلَقت وهي حائض لم تكن في هذا الوقت مستقبلة العدة ، فتطول عليها العدة . لأن بقية الحيض لا يحسب منها وفيه إضراريها .

و إن طلقت في طهر مسها فيه ، فإنها لا تعرف هل حملت أو لم تخْيِل ، فلا تدري بِمَ تَمتد ، أَتَنْتَد بالإقْراء أَمْ بوضِم الحَمْل ؟

وفي رواية : ه أن ابن عمر رضي الله عنه ، طلق امرأة له ، وهي حائض ، تطليقة ، فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ فقى ال : ه مره فليراجعها ، ثم ليطلقها إذا طهرت ، أو وهي حسامل ، . أخرجه النسائي ومسلم وابن ماجه وأبو داود .

وظاهر هذه الرواية أن الطلاق في الطهر الذي يمقب الحيضة التي وقع فيها الطلاق يكون طلاق سنة ، لا بدعة . وهذا مذهب أبي حنيفة و إحدى الروايتين عن أحمد ، وأحد الوجهين عن الشافعي ، واستدلوا بظاهر الحديث وبأن النم إنما كان لأجل الحيض ، فإذا طهرت زال موجب التحريم ، فجاز الطلاق في ذلك الطهر كا يجوز في غيره من الأطهار .

ولكن الرواية الأولى التي فيها ، ثم يسكها حق تطهر ثم تحيض فتطهر » متضنة لزيادة يجب العمل بها ، قال صاحب الروضة الندية . وهي أيضًا في الصحيحين . فكانت أرجح من وجهين ، وهذا مذهب أحمد في أحدى الروايتين عنه . والشافعي في الوجه الآخر ، وأبي يوسف ومحمد .

الطلاق البدعي:

أما الطلاق البدعي ، فهو الطلاق الخالف للشروع : كأن يطلقها ثلاثًا بكلمة واحده ، أو يطلقها ثلاثًا متفرقات في مجلس واحد ، كأن يقول : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، أن يطلقها في حيض أو نقاس ، أو في طهر جمعها فيه . وأجع العلماء على أن الطلاق البدعي حرام ، وأن فاعله أم .

وذهب جهور العلماء على أنه يقع ، واستدلوا بالأعلة التالية :

١ _ أن الطلاق البدعي ، مندرج تحت الآيات المامة .

تصريح ابن عمر رضي الله عنمه ، لما طلسق امرأت وهي حمائض ، وأمر الرسمول عليه المحافظة .
 بمراجعتها ، بأنها حسبت تلك الطلقة .

وذهب بعض العلماء ^(۱) إلى أن الطلاق البدعي لا يقع ^(۱) ومنعوا اندراجه تحت العمومات ، لأنه ليس من الطبلاق الذي أذن الله به ، بـل هـو من الطبلاق الـذي أمر الله بخـلافــه ، فقــال : « فطلّقوهُنْ لعِنْدُيْنَ » .

وقال على لعمر رضي الله عنه : « مُره فله إجمها ه وصح أنه غضب عندما بلغه ذلك ، وهو لا يفض مما أحله الله .

وأسا قول ابن عر: أنها حسبت ، فلم يبين من الحاسب لها ، بل أخرج عنه أحمد وأبو داود والتسائي : « أنه طلق امرأته وهي حائض فردها رسول الله علية ، ولم يرها شيئًا » .

وإسناد هذه الرواية صحيح ، ولم يأت من تكلم عليها بطائل . وهي مصرحة بأن الذي لم يرها شيئًا هو رسول الله على ، فلا يعارضها قول لهن عمر رضي الله عنه. لأن الحجة في روايته لافي رأيه وأما الرواية بلفظ « مره فليراجمها » ويعتد بتطليقة ، فهذه لو صحت لكانت _ حجة ظاهرة _

⁽١) منهم أبن علية ، من السلف ، ولين تهية ولين حزم لين القيم .

⁽٢) هذا ملخص ما قاله صاحب الروضة الندية ج ٧ ص ٤٦ .

ولكنها لم تصح كا جزم به ابن القيم في المدي.

وقد روي في ذلك روايات في أسانيدها مجاهيل وكذابون لا تثبت الحجة بشيء منها . والحاصل : أن الإتفاق كائن على أن الطلاق الخالف لطلاق السنة يقال له : طلاق بدعة . وقد ثبت عنه يُؤكِّة : « أن كل بدعة ضلالة » .

ولا خلاف أيضًا ، أن هذا الطلاق عمالف لما شرعة الله في كتابه ، وبيئنه رسول الله عَلِيْتُ في حديث ابن عرر وما خالف ما شرعه الله ورسوله ، فهو رد له لحديث عمائشة رضي الله عنها ، أن النبي ﷺ قال : « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد » وهو حديث متفق عليه .

فن زع أن هذه البدعة ، يلزم حكها ، وأن هذا الأمر الذي ليس من أمره ﷺ ، يقع من فاعله ومقيَّد به ، لا يقبل منه ذلك إلا بدليل .

من ذهب إلى أن طلاق البدعة لا يقع ؟

وذهب إلى هذا:

١ - عبد الله بن عمر ٢ - سعيد بن الميب .

٣ ـ طاووس : من أصحاب ابن عباس .

وبه قال خلاس بن عمر ، وأبو قلابة من التابعين ، وهو اختيار الإمام ابن عقيل من أنَّه الحنابك وآل البيت . والظاهرية وأحد الوجهين في مذهب الإمام أحمد ، واختاره ابن تبيية .

طلاق الحامل

يجوز طلاق الحامل في أي وقت شاء . لما أخرحه مسلم ، والنسائي ، وأبو داود ، وابن ماجه ، أن ابن عرطلق المارة له وهي حائض تطليقة ، فذكرذك عرالني وَاللَّهُ ، فقسال «مره فليراجمها، ثم ليطلقها إذا طهرت ، أو وهي حامل » . وإلى هذا ذهب العلساء . إلا أن الأحساف اختلفوا فيها . فقال أبو حنيفة وأبو يوسف ، يجمل بين وقوع التطليقتين شهرًا حتى يستوفي الطلقات الثلاث .

وقال عمد وزفر ، لا يوقع عليها وهي حامل أكثر من تطليقة واحدة ويتركها حتى تضع حلها ، ثم يوقع سائر التطليقات (١١) .

طلاق الآيسة ، والصغيرة ، والمنقطعة الحيض :

طلاق هؤلاء إنما يكون للسنة إذا كان طلاقًا واحدًا ، ولا يشترط له آخر غير ذلك .

⁽١) ص ١٤ مختصر الدنن جرء ثالث .

عدد الطلقات

إذا دخل الزوج بزوجته ملك عليها ثلاث طلقات ، واتفق العلماء على أنه مجرم على الزوج أن يطلقها ثلاثًا بلفظ واحد . أو بألفاظ متتابعة في طهر واحد . وعللوا ذلك بأنه إذا أوقع الطلقات الثلاث ، فقد سد باب التلاقي والتدارك عند الندم ، وعارض الشارع ، لأنه جمل الطلاق متعددًا لمنى التدارك عند الندم ، وفضلاً عن ذلك ، فإن المطلق ثلاثًا قد أضر بالمرأة من حيث أبطل محلِّتُها مطلاقه هذا .

وقد روي النسائي من حديث محود بن لبيد قال: • أخبرنا رسول الله ﷺ عن رجل طلق المراته تلكي عن رجل طلق المرأته ثلاث تطليقات جيعًا . فقام غضبان • . فقال : • أيُلُعبُ بكتاب الله وأنا بين أظهركم ، حتى قام رجل فقال : يا رسول الله ، أفلا أقتله • .

قال ابن القيم في إغاثة اللهفان : • فجمله لاعبًا بكتاب الله ، لكونه خالف وجه الطلاق وأراد به غير ما أراد الله به ، فإنه تمالى أراد أن يطلق طلاقًا علك فيه رد المرأة إذا شاء ، فطلق طلاقًا يريد به ألا علك فيه ردها .

وأيضًا فإن إيقاع الثلاث دفعة عالف لقول الله تعالى : ﴿ الطلاق مرتَّانُ ﴾ .

والمرتان والمرات في لغة القرآن والسنة ، بل ولفة العرب ، بل ولفة سائـر الأمم ، لما كان مرة بعد مرة ، فإذا جع المرتين والمرات في مرة واحدة فقد تعدى حدود الله تعالى ، وما دل عليه كتابه . فكيف إذا أراد باللفظ الذي رتب عليه الشارع حكًا ضد ما قصده الشارع ؟! أ.هـ .

وإذا كانوا قد اتفقوا على الحرمة ، فإنهم اختلفوا فيا إذا طلقها ثلاثًا بلفظ واحد . هل يقع أم لا ؟ فإذا كان يقع فهل واحدة أم ثلاتًا ؟ فذهب جهور العلماء إلى أنه يقع (1) . ويرى بعضهم عدم وقوعه ، اختلفوا . فقال بعضهم : إنه يقع ثلاثًا . وقال بعضهم : يقع واحدة فقط .

وفرق بعضهم فقال : إن كانت الطلقة مدخولاً بها تقع الشلاث ، وإن لم تكن مدخولاً بها فواحدة ! استدل القائلون بأنه يقع ثلاثًا بالأولة الآتية :

١ _ تول الله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا ، فَلا تَحِلُّ لهُ مِنْ بِعدُ حَتَّى تَشْكَحَ زُوْجًا غَيرةً ﴾ .

٢ _ قــول الله تعـــالى :

﴿ وَإِنْ طَلْقُتُمُ وَهُنَ مِنْ قَبُسُلِ أَن تمسُّوهُنَّ ، وقسدْ قَرَضْتُمْ لَمُنْ قَرِيضَةً ﴾الآية .

 ⁽١) وإذا قال للمخول بها : أنت طالق . أنت طالق . أنت طالق . فهي واحمة إن نوى التكرار أو لم ينو شيئًا ، وهي ثلاث إن نوى
الثلاث وأن كل واحمة غير الأخرى ، وهذا عد من يرى أنه واقع . وتقدم الثلاث في ذلك .

٢ _ وقول الله تعالى : ﴿ لا جُناحَ عليْكُمْ إِنْ طَلَّقَتُمْ النَّساء ﴾ .

نظواهر هذه الآيات تبين صحة إيقاع الواحدة والثنتين والثلاث . لأنها لم تفرق بين إيقاعه واحدة أو اثنتين . أو ثلاثًا .

وقول الله تمال : ﴿ الطّلاق مرتّان ، فيامُساكَ بمعروف أو تسريح بياحسان ﴾ . فظاهر هذه الآية جواز إطلاق الثلاث ، أو الثنتين ، دفعة أو مفرقة ، ووقوعه .

٥ ـ حديث سهل بن سعد ، قال : « لما لاعن أخو بني عجلان امرأته ، قال : يارسول الله ظلمتُها إن أسكتها : هي الطلاق ، هي الطلاق ، هي الطلاق ، « . رواه أحمد .

٦ - وعن الحسن قال : و حدثنا عبد الله بن عر ، أنه طلق امرأته تطليقة ، وهي حائض ، تم أراد أن يتبعها بتطليقتين أخريين عند القُرأين فبلغ ذلك رسول الله يَهِلِيُّ ، فقال يسالين عر : ما هكذا أمرك الله تمالى ! إنك قد أخطأت السنة والسنة أن تستقبل الطهر فتطلق لكل قره . وقال : فأمرني رسول الله يَهِلِيُّ ، فراجعتها . ثم قال إذا هي طهرت فطلق عند ذلك أو أمسك . فقلت يارسول الله : أرأيت لو طلقتها ثلاثًا ، أكان يحل لي أن أراجعها ؟ قال : لا .. كانت تبين منك وتكون معصية » . رواه العارقطني .

٧ - وأخرج عبد الرازق في مصنفه عن عبادة بن الصامت ، قال : « طلق جدي امرأة له ألف تطليقة ، فانطلق إلى رسول الله كَانِي فذكر له ذلك ، فقال النبي : ما انتفي الله جدك ، أما ثلاث فله ، وأما تسمائة وسبع وتسعون فعدوان وظلم . إن شاء الله عذبه وإن شاء غفر له » .

وفي رواية : إن أباك لم يتق الله فيجمل له مخرجًا . بانت منه بثلاث على غير السنة وتسعائة وسبم وتسمون ، إثم في عنقه .

٨ ـ وفي حديث ركانة : أن النبي عَلِيْجُ استحلفه أنه أراد إلا واحدة ، وذلك يدل على أنه لو أراد الثلاث لوقع . هذا مذهب جهور التابعين وكثير من الصحابة ، وأثقة المذاهب الأربعة . أسا الذين قالوا بأنه يقع واحدة . فقد استدلوا بالأدلة الآتية :

أولاً : ما رواه مسلم .

أن أبا الصهباء قبال لابن عيناس : • ألم تعلم أن الثلاث كانت تجمل واحدة على عهد رسول الله علي ، وأبي بكر ، وصدرًا من خلافة عمر ؟ قال نعم » .

سب و و وي عنه أيضًا قبال : كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ ، وأبي بكر ، وسنتين من خلافة عر ، طلاق الثلاث واحدة . فقال عمر بن الخطاب . إن الناس قد استمجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة ^(۱) . فلو أمضيناه عليهم ، فأمضاه عليهم . أي أنهم كانوا يوقعون طلقة بدل إيقباع النباس الآس ثلاث تطلبقات .

ثانيًا : عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنها قال : « طلق ركانة امرأته ثلاثًا في مجلس واحد . فحزن عليها حزمًا شديدًا .. فسأله رسول الله يَظِيَّمُ : كيف طلقتها ؟ قال : ثلاثًا . فقال : في مجلس واحد ؟ قال : نعم . قال : فإنما تلك واحدة ، فأرجمها إن شئت . فراجمها » . رواه أحمد وأبو داود .

وقال ابن تبية ج ٢ ص ٢٢ فتاوي : وليس في الأدلة الشرعية « الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والقياس ، ما يوجب لزوم الثلاثة له ، وذكاحه ثامت بيقين ، وأمرأته محرمة على الغير بيقين ، وفي إلزامه بالثلاث إباحتها للغير مع تحريها عليه ، وذريعة إلى نكاح التحليل الذي حرمه الله ورسوله ونكاح التحليل لم يكن ظاهرًا على عهد النبي عليه وخلفائه ، ولم ينقل قبط أن امرأة أعبدت بمد الطلقة الثالثة على عهدهم إلى زوجها بنكاح تحليل . بل لعن النبي كليه الحلل والحلل له _ إلى أن قبل : وبالجلة فما شرعه النبي كله في نسخ بعد قبل : وبالجلة فما شرعه النبي كله في نسخ بعد رسول الله .

قال تليذه ابن القم قد صع عنه بَهِ عَلَيْ ، أن الثلاث كانت واحدة في عهده ، وعهد أبي بكر ، رضي الله عنه ، وغاية ما يُقدّر مع بُعده أن الصحابة كانوا على ذلك ، وم يبلغه ، وهذا وإن كان كالمستحيل ، فإنه يدل على أنهم كانوا ينتون في حياته وحباة الصديق بذلك ، وقد أفى هو يَهِ في نهذه فتواه ، وعمل أصحابه كأنه أخذ باليد ، ولا ممارض لذلك .

ورأى عررض الله تمالى عنه ، أن يحمل الناس على إنفاذ الثلاث عقوية وزجرًا لهم _ لئلا يرسلوها جلة _ وهذا اجتهاد منه رضي الله عنه . غايته أن يكون سائمًا لمصلحة رآها . ولا يجوز ترك ما أفق به رسولُ الله عليه أو كان عليه اصحابه في عهده وعهد خليفته فإذا ظهرت الحقائق . فليقل امرؤ ما شاء . وبالله التوفيق . وقال الشوكاني : وقد حكى ذلك صاحب البحر عن أبي موسى ، ورواية عن علي عليه السلام ، وابن عباس ، وطاووس ، وعطاء ، وجابر ، وابن زيد ، والمادي ، والنام ، والباقر ، وأحد بن عيسى ، وعبد الله بن موسى بن عبد الله ، ورواية عن زيد بن على .

وإليه ذهب جماعة من المتأخرين . منهم : ابن تيمية ، وابن القم ، وجماعة من المحققين ، وقد

⁽١) أناة : مهلة ويقية لستناع لانتطار للراجعة .

نقله ابن معيث في كتاب الونائق عن عمد بن وضاح ، وبقل العتوى مذلك عن جماعة من مشايخ قرطبة كحمد بن بقي ومحمد بن عبد السلام وعيرهما ، نقله ابن المنذر عن أصحاب ابن عبسى ، كمطاء ، وطاووس ، وعمر ، وابن دينار ، وحكاه ابن مغيث أيضًا في دلك الكتاب عن علي رضي الله عنه ، وابن مسعود وعمد الرحمن بن عوف والزبير وهذا هو المدهب الذي جرى عليه العمل أخيرًا في الحاكم .

فقد جاء في المادة ٢ من القانون رق ٢٥ لمنة ١٩٢٦ ما يلي : • الطلاق المقترن بعدد ـ لفطًا ، أو إشارة ـ يقع واحدة » (١) . أما حجة القائلين بعدم وقوع الطلاق مطلقًا . أنه طلاق بدعي ، والطلاق البدعي لا يقع عند هؤلاء ، ويعتبر لفؤا .

وهذا المذهب يحكي عن بعض التابعين . وهو مروي عن ابن علية ، وهشام بن الحكم ، وبه قال أبو عبيدة ، ويعض أهل الظهاهر ، وهو مذهب الباقر ، والصادق ، والناصر ، وسائر من يقول بأن الطلاق البدعي لا يقع ، لأن الثلاث بلفظ واحد أو ألفاظ متنابعة من جلته ، أما الذين فرقوا بين الطلقة المدخول بها وغير للدخول بها ، فهم جماعة من أصحاب ابن عباس وإسحاق بن راهوية .

طلاق البتة

قال الترمذي : وقد اختلف أهل العلم من أصحاب النبي عَلَيْقُ وغيرهم في طلاق البتة ، دروى عن عرب الحطاب : أنه جعل البته واحدة ، وروي عن على : أنه جعلها ثلاثا ، وقال معم أهل العلم ، فيه نية الرجل ، إن نوى واحدة فواحدة ، وإن نوى ثلاثا فثلاث ، وإن نوى اثنتي لم تكن إلا واحدة . وهو قول الثورى وأهل الكوفة . وقال مالك ين أنس : في البتة إن كان قد دخل ها فهي ثلاث تطليقات ، وقال الشافعي : إن نوى واحدة فواحدة علك الراجعة ، وإن نوى اثنتي

الطلاق الرجمي والبائن:

الطلاق إما رجعي و إما بائن ، والبائن إما أن يكون بـائنًـا بينونــة صغرى ، أو بيمومــة كبرى . ولكل أحكام تخصه نذكرها فيا يلي :

الطلاق الرجعي:

هو الطلاق الذي يوقعه الزوج على زوجته التي دخل بها حقيقة ، إيقاعًا مجردًا عن أن يكون في مقاملة مال ، ولم يكن مسبوقًا بطلقة أصلاً ، أو كان مسبوقًا بطلقة واحدة . ولا فرق في ذلك بين أن

⁽١) وحاء في الدكرة التفسيرية للمشروع . أن الداعي لاختيار القول بالواقع واحدة الحرص على معادة الأسرة ، والأخذ بالسلس عن مسالة الحلل التي صارت وحمة في حسين الشريعة للطهرة مع أن الدين براء منها . فقد لعن رسول الله يَهِكُمُ الحلل والحلل له . وكذلك الأحد مم من طرق الحيل التي يتلسونها للتخلص من الطلاق الثلاث وما هي عنطمة على أمول الدين

بكون الطلاق صريحًا أو كناية .

فياذا لم يكن الزوج دخل بزوجته دخولاً حقيقيًا ، أو طلقها على مال ، أو كان الطلاق مكلاً للثلاث ، كان الطلاق بائنًا .

جماء في المادة (٥) من القمانون رقم ١٥ لمسنة ١٩٢٩ : « كل طلاق يقسع رجميّا إلا الكمل للشلاث، والطلاق قبل الدخول . والطلاق على مال ، وما نص على كونه بائنًا في هذا القانون . والقمانون غرة ٢٥ لمنة ١٩٢٠م .

والطلاق الذي نص على أن يكون بائتًا في هذين القانونين هو ما كان بسبب العيب في الزوج ، أو لغيبته ، أو حبسه أو للضرر . والأصل في ذلك قول الله سبحانه :

﴿ الطُّلاقَ مُرَّقَانَ فَإِمْسَاكَ بِمِغْرُوفِ أُو تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانَ ﴾ (١)

أي أن الطلاق الذي شرعه ألله يكون مرة بعد مرة . وأنه يجوز للزوج أن يسك زوجته بعد الطلقة الأولى بالمعروف ، كا يجوز له ذلك بعد الطلقة الثانية ، والإمساك بالمعروف معناه مراجعتها ، وردها إلى النكاح ، ومعائم تما بالحسنى ، ولا يكون له هذا الحق إلا إذا كان الطلاق رجيئا ويقول الله سبحانه : ﴿ وللطاقات يتربعن بالقصين الملاقسة قروم ، ولا يحل لهن أن يكتن ما خلق الله في أرحامهن إن كن يؤمن بالله واليوم الآخر ، وبعولتهن أحق بردهن في ذلك إن أواوا إسلاحًا كه أ؟) .

وفي الحديث أن الرسول علم قال لعمر : مُرَّهُ فليراجِمها .. متفق عليه .

أسا أستثناء الحالات الثلاث من الطلاق الرجعي فشابت بالقرآن الكريم كا هو مبين فيا يل: فالطلاق المكل للثلاث ببين للرأة وعرمها على الزوج ، لا يحل له مراجعتها حتى تنكح زوجًا أخر . ذكاحًا لا يقصد به التحليل (٢٦ قال تعالى :

﴿ فَإِنْ طَلْقُهَا فَلَا تَعِلُّ لَهُ مِنْ بَعَدُ حَتَّى تَنكِيعٌ زُوجًا غَيرَهُ ﴾ .

أي فإن طلقها الطلقة الثالثة بعد طلقتين فلا تحل له من بعد الطلاق الكل للثلاث حق تتزوج غيره زواجًا صحيحًا .

والطلاق قبل الدخول يُبينها كذلك . لأن الطلقة في هذه الحالة لا عدة عليها . والراجمة إنّما تكون في المدة . وحيث انتفت العدة انتفت الراجمة . قال الله تعالى : ﴿ يَاأَيِّهَا الدَّينِ آمنوا إذا

⁽١) مورة البقرة ، أية ١٦٩ .

 ⁽٢) مورة الفرة أية ٢٢٧ . أحق بريدن ، أي أحق برحشين
 (٣) انظر سال التحليل أي المر، السادس .

زكمة المؤمنات ثمَّ طلقتوهنَّ منْ قبْل أَن تَسُّوهنَّ فَا لَكُم عَلَيهنَّ من عِنْهِ تَعْتدونها . فَتُعوهنُ وسرَّحوهنَّ سَراحًا جَيلاً ﴾ (١) .

والمطلقة قبل الدخول ، وبعد الخلوة ، باثنة ووجوب العدة عليها نوع من الاحتياط لا لأجل المراجعة . والطلاق على مال من أجل أن تفتدي الرأة نفسها وتخلص من الزوج بائن ، لأنها أعطت المال نظير عوض ، هو خلاص عصتها ، ولا يكون الخلاص إلا إذا كان الطلاق بالنا ، قبال الله تمال : ﴿ فَإِنْ خَفِتُمْ أَلاً يَقِيها حدود الله فلا جناح عليها فيا افتدت به ﴾ (٢) .

حكم الطلاق الرجعي:

الطلاق الرجعي لا يمنع الاستشاع بالزوجة لأنه لا يرفع عقد الزواج ، ولا ينزيل اللك ، ولا يؤثر في الحل .

فهو وإن انعقد سبًا للفرقة ، إلا أنه لا يترتب عليه أثره ما دامت المطلقة في العدة . وإنما يظهر أثره بعد انقضاء العدة دون مراجعة . فإذا انقضت العدة ولم يراجعها ، بانت منه ، وإذا كان ذلك كذلك ، فإن الطلاق الرجعي لا يمنع من الاستمتاع بالزوجة ، وإذا مات أحدهما ورثه الآخر ما دامت العدة لم تنقض ونفقتها واجبة عليه ، ويلحقها طلاقه وظهاره وإيلاؤه .

ولا يحل بالطلاق الرجمي للؤجل من المهر لأحد الأجلين : للوت أو الطلاق . وإنما يحل مؤخر الصداق بإنقضاء العدة .

والرجمة حق للزوج مدة العدة . وهو حق أثبته الشارع له ، ولهذا لا يملك إسقاطه فلو قال : لا لا يملك إسقاطه فلو قال الارجعة في كان له حق الرجوع عنه ، وحق مراجعتها . يقول الله تعالى ﴿ وبعولتهن أحق بردّهِن في ذلك ﴾ (١٦) .

وإذا كانت الرجعة حقًا فلا يشترط رضا الزوجة ولا علمها ، ولا تحتاج إلى ولي ، فجعل الحق للأزواج لقول الله : ﴿ وَبِهُ وَلِتُهُنَّ أَحَقُ بِرَدُهِنَّ ﴾ كا لا يشترط الإشهاد عليها . وإن كان ذلك مستحبًا ، خشية إنكار الزوجة فيا بعد ، أنه راجعها ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَأَشهدوا ذَويُ عَدْلِ منكم ﴾ .

وتصح المراجمة بالقول . مثل أن يقول : راجمتك وبالفعل ، مثل الجماع ، ودولِعه ، مثل المباخرة بشهوة يرى الشاقعي أن الراجمة لا تكون إلا بالقول الصريح القادر عليه ،

⁽١) الْجَرْد ، أَيَّة ١١٠ . (٢) الْبَرْرَة ، آيَة ٢١٠ .

⁽٢) أي أن أزواجهن أحق بإرحاعين إلى عصتهم في وقت الترص وانتظار لتنضاء المدة ، والطلقات يتربس بأنسمهن ثلاثة قروء ،

ولا تصح بـ الوطء ودواعيـه من القبلـة ، والمبـاثـرة بشهوة . وحجـة الشـافعي ، إن الطــلاق يـزيــل النكاح .

وقال ابن حزم رضي الله عنه : « فإن وطئها لم يكن بذلك مراجمًا لها حتى يلفظ بالرجمة و يُشهد ، و يعلمها بذلك ، قبل تمام عدتها . فإن راجع ولم يشهد . فليس مراجمًا لقول الله تعالى : ﴿ فإذا بَلَفْنَ أَجَلَهِنَ فَأَصِيكُوهُنْ بُعروفُ أو فارقوهِنْ بَعْروفُ ، وأَشهِدوا ذَويُ عَدْلُ مِنكُمُ ﴾ (١)

فرق عز وجل بين المراجعة ، والطلاق ، والإشهاد . فلا يجوز أفراد بعض ذلك عن بعض . وكأن من طلق ولم يشهد بذوي عدل ، أو راجع ولم يشهد بذوي عدل ؛ متمديّا لحدود الله تعالى . وقال رسول الله ﷺ: « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » انتهى .

وأخرج أبو داود وان ماجه والبيهتي ، والطبراني ، عن عمران بن حصين : • أنه سُلِلَ عن الرجل يطلق إمرأته ثم يقع جا ، ولم يشهد على طلاقها ، ولا على رجعتها . فقال طلقت لغير سنة . وراجعت لغير سنة ، أشهد على طلاقها ، وعلى رجعتها . ولا تعد » .

حجة الشافعي أن الطلاق يزيل النكاح:

قال الشوكاني : والظاهر ما ذهب إليه الأولون ، لأن العدة مدة خيار ، والاحتيار يصح بالقول وبالفعل ، وأيضًا ظاهر قوله تعالى : ﴿ وَبُعولتهنَّ أَخَقُ بَردُهنَ ﴾ .

وقوله ﷺ « مره فليراجمها » أنها تجوز المراجعة بالفعل لأنه لم يخص قولاً من فعل ، ومن ادّعى الأختصاص فعليه الدليل (٢٦) .

ما يجوز للزوج أن يطلع عليه من المطلقة الرجعية

قال أبو حنيفة : لا بأس أن تتزين المطلقة الرجعية لزوجها وتتطيب له وتتشوف وتلبس الحلي وتبدي البنان والكحل ولا يدخل عليها إلا أن تمل بدخوله بقول أو حركة من تنحنح أو خعق نعل. وقال الشافعي : هي محرمة على مطلقها تحريًا مبتوتًا .

وقال مالك : لا يخلو معها ولا يدخل عليها إلا بياننها ، ولا ينظر إلى شعرها ، ولا بأس أن يأكل معها إذا كان معها عيرها وحكى ابن القلم أنه رجع عن إباحة الأكِل معها .

الطلاق الرجعي ينقص عدد الطلقات:

والطلاق الرجعي ينقص عدد الطلقات التي يملكها الرجل على زوجته .

فإن كانت الطلقة الأولى احتسبت وبقيت له طلقتان ، وإن كانت الثانية احتسبت وبقيت له طلقة المرورة الطلقة الأولى احتسبت وبقيت له طلقة وروسورة الطلاق ، آية ٢ .

⁽¹⁾ بيل الأوطار ص ٢١٤ ح ١

واحدة ومراجعتها لا تمحو هذا الأثر ، بل لو تركت حتى انقصت عدتها من غير مراجعة وتزوحت زوخا آخر ثم عادت إلى زوجها الأول عادت إليه بما بقي من عدد الطلقات ، ولا يهدم الزوج الشافي ما وقع من الطلاق (1) ، لما روي أن عر رضي الله عنه سئل عن طلق امرأته طلقتين وانقضت عدتها فتزوجت غيره ودارقها ثم تزوجها الأول .. فقال : هي عنده بما يقي من الطلاق ، وهذا مروي عن على وزيد ومعاذ وعبد الله بن عمرو ، وسعيد من المسيب ، والحسن البصري رصي الله عنهم .

الطلاق البائن:

تقدم القول بأن الطلاق البائن هو الطلاق المكل للثلاث والطلاق قبل المدخول ، والطلاق على مال ، وقال ابن رشد في بداية الجتهد :

وأما الطلاق البائن فقد اتفقوا على أن البيمونة إنما توجد للطلاق من قِبَل عدم الدخول - ومن قبل عدد التطليقات - ومن قبل العوض في الخلع ، على اختلاف فيا بينهم في الخلع . أهو طلاق أم فسخ ؛ واتفقوا على أن العدد الذي يوجب البيمونة في طلاق الحر ثلاث تطليقات ، إذا وقعن مفترقات لقوله تعالى : ﴿ الطلاق مرتان : الآية ﴾ .

واختلفوا إذا وقمت الثلاث في اللفظ دون الفعل بكامة واحدة (٢) . أهـ .

ويرى ابن حزم: أن الطلاق البائن: هو الطلاق المكل للثلاث، أو الطبلاق قسل الدخول لا غير، قال: وما وجدنا، قط، في دين الإسلام عن الله تمالى، ولا عن رسوله والمنظفة بالنالا عبد الله عند وأما ما عبدا دلك فأراء لا رجمة فيه إلا الثلاث مجموعة أو مفرقة، أو التي لم يطأها، ولا مزيد، وأما ما عبدا دلك فأراء لا حجة فيها. أهد (٣).

وأضافت قوانين الأحوال الشخصية ، أن مما يلحق الطلاق البائن : الطلاق سبب عيب الزوج ، أو بسبب غيبته ، أو حبسه أو للضرر .

أقسامه:

وهو ينقسم إلى بائن بينونة صغرى : وهو ما كان بما دون الثلاث ، وبمائن بينونة كبرى : وهو المكل للثلاث .

حكم البائن بينونة صغرى :

الطلاق البائن بينونة صفرى يزيل قيد الزوجية بمجرد صدوره ، وإذا كان مزيلاً للرابطة الزوجية فإن للطلقة تصير أجنبية عن زوجها . فلا يحل له الاستناع بها ، ولا يرث أحدهما الآخر

⁽۱) تراجع سألة للدم ديا يأتي ص ۸۸ . (۲) ص ٦٠ ح ٢ بداية الحتهد (۲) الحلي ح ١٠ ص ٢١٦ ، ص ٢٤٠ .

إذا مات قبل انتهاء العدة أو بعدها ، ويحل بالطلاق البائن موعد مؤخر الصداق المؤجل إلى أبعد الأجلين الوت أو الطلاق . وللزوج أن يعيد المطلقة طلاقًا بائنًا بينوبة صغرى إلى عصته بعقد ومهر جديدين ، دون أن تتزوج زوجًا آخر ، وإذا أعادها عادت إليه بنا بقي له من الطلقنات ، فإدا كان طلقها واحدة من قبل فإنه يملك عليها طلقتين بعد العودة إلى عصته ، وإذا كان طلقتين لا يملك عليها إلا طلقة واحدة .

حكم الطلاق البائن بينونة كبرى:

الطلاق البائن بينونة كبرى بزيل قيد الزوجية مثل البائن بينونة صغرى ، ويأخذ جيع أحكامه ، إلا أنه لا يحل للرجل أن يميد من أبانها بينونة كبرى إلى عصته إلا بمد أن تنكح زوجًا أخر نكاحًا صحيحًا . ويدخل بها دون إرادة التحليل . يقول الله تعالى :

﴿ فَإِنْ طَلَّقُهَا فَلاَ تَحَلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تُنكُّحِ زَوْجًا غيرهُ ﴾ .

أي فإن طلقها الطلقة الشالشة ، فلا تحل لزوجها الأول إلا بعد أن تتزوج آخر لقول رسول الله عَلَيْكُ لامرأة رفاعة : • لا . حتى تذوقي (1) عَسْلة ويذوق عسيلتك = (1) .

مسألة المدم :

من المتفق عليه أن المبانة بينونة كبرى إذا تزوجت ، ثم طلقت وعادت إلى زوجها الأول بعد إتقضاء عدتها تعود إليه بحل جديد، و يلك عليها ثلاث طلقات، لأن الزوج الشاني أنهى الحل الأول. فإذا عادت بعقد جديد أنشأ هذا العقد حلاً جديدًا .

أما المبانة بينونة صغرى إذا تزوجت بآخر بعد انقضاء عدتها ثم طلقت منه ، ورجعت إلى زوجها الأول ، تكون مثل المبانة بينونة كبرى فتعود إليه بحل جديد ويملك عليها ثلاث طلقات ، عند أبي حنيفة ، وأبو يوسف . وقبال عحد (^{٣)} تعود إليه بما بقي من عدد الطلقات ، فتكون مثل ما إذا طلقها طلاقًا رجعيًا أو عقد عليها عقدًا جديدًا بعد أن بانت منه بينونة صغرى .

حميت هذه للسألة عسالة المدم : أي هل الزوج الشاني يهدم منا دون الثلاث من الطلقنات . كا يهدم الثلاث أو لا يهدم ؟! .

⁽١) أي لا تمودي إلى زوحك الأول حتى يصيلك فتذوق عبيلته ويذوق عبيلتك .

⁽٢) رواه النخاري ومسلم . --- ا

⁽٢) ورأيه مرجوح في الذهب .

طلاق المريض مرض الموت

لم يثبت في الكتاب ولا في السنة حكم طلاق المريض مرض الموت . إلا أنه قد ثبت عن الصحامة أن سيدنا عبد الرحن بن عوف طلق امرأته ، قاضر ، طلاقًا مكلاً للثلاث في مرضه الدي مات فيه ، طحكم لها سيدنا عنمان بمياثها منه ، قال : « ما اتهمته ، (أي بأنه لم يتهمه مالغرار من حقها في الميراث) ولكن أردت السنّة ، . ولهذا ورد أن عوف نفسه قال : « ما طلقتها ضرارًا ولا فرارًا » . يعنى أنه لا ينكر ميراثها منه .

وكذلك حدث أن سيدنا عثان بن عفان رضي الله عنه طلق امرأته « أم النين » بنت عُبيُنَـّة بن -حصن الفزاري وهو محاصر في داره ، فلما قتل جاءت إلى سيدنا علي وأخبرته بذلك . فقضى لها بمراثها منه . وقال : « تركها حتى إذا أشرف على الموت فارقها ! » .

وعلى ذلك اختلف الفقهاء في طلاق الريض مرض الموت فقالت الأحنياف : إذا طلق المريض امرأته طلاقًا بائنًا فيات من هذا المرض ورثته .. وإن ميات بعد انقضاء العدة فلا ميراث لهيا . وكذلك الحكم فيا إذا بارز رجلاً أو قدَّم ليقُتَل في قصاص أو رجم إن مات في ذلك الوجه أو قتل .

وإن طلقها ثلاثًا بأمرها أو قال لها: اختاري ، فاختارت نفسها . أو اختلمت منه ثم مات وهي في العدة لم ترثه : اهد . والفرق بين الصورتين : أن الطلاق في الصورة الأولى صدر من المريض وهو يشعر بأنه إغا طلقها لينمها من حقها في المياث فيمامل ينقيض قصده، ويثبت لها حقها الدي أراد أن ينمها منه . ولهذا يطلق على هذا الطلاق الخالق الفار .

وأما الطلاق في الصورة الثانية فلا يتصور فيه الفرار ، لأنها هي التي أمرت بالطلاق أو اختارتـــه ورضيته ، وكذلك الحكم فين كان محصورًا أو في صف القتال . فطلق امرأته طلاقًا بالنسُّا ..

وقال أحمد وابن أبي ليلي :

لها الميراث بعد انقضاء عدتها مالم تتزوج بفيره . وقال سالك والليث : لها الميراث ، سواء أكانت في العدة أم لم تكن ، وسواء تزوجت أم لم تتزوج . وقال الشافعي : لا يرث .

قال في بداية الجتهد : وسبب الخلاف ، اختلافهم في وجوب العمل بسد الذرائع وذلك أنه لما كان المريض يتهم في أن يكون إنما طلق في مرضه زوجته ليقطع حظها من لليراث ، فن قال بسد الذرائع أوجب ميراثها ، ومن لم يقل بسد الذرائع ولحظ وجوب الطلاق لم يوجب لها ميراثا : وذلك أن هذه الطائفة تقول : • إن كان الطلاق قد وقع فيجب أن يقع بجميع أحكامه . لأنهم قالوا : إنه لا يرثها إن ماتت ، وإن كان لم يقع فالزوجية باقية بجميع احكامها » . ولابد لخصومهم من أحد الجوابين ،

لأمه يعسر أن يقال إن في الشرع نوعًا من الطلاق ، توحد له بعض أحكام الطلاق وبعص أحكام الروجية .

وأعسر من ذلك القول بالفرق بين أن يصح أو لا يصح ، لأن هذا يكون طلاقًا موقوف الحكم ، إلى أن صح أو لا يصح ، وهذا كله مما يعسر القول به في الشرع . ولكن إنما أس القائلون به : أنه فتوى عثان وعلي حتى رعمت المالكية أنه إحماع الصحابة . ولا معنى لقولهم ، فإن الخلاف فيه عن أبي الزبير مشهور .

وأما من رأي أنها توث في العدة ، فلأن الصدة عسده من بعض أحكام الزوجية ، وكأسه شبهها بالمطلقة الرجعية ، وروي هذا التول عن عمر وعن عائشة .

وأما من اشترط في توريثها مالم تتزوج ، وإمه لحظ في ذلك إجماع المسلمين على أن المرأة الواحدة لا ترث من روحين ، ولكون التهمه هي العلة عبد الدين أوحبوا الميراث .

قال: واختلفوا إذا طلت هي الطلاق أو ملَّكها الزوج أمرها فطلقت نفسها، فقال أبو حنيفة لا ترث أصلاً.

وفرق الأوزاعي مين التليك والطلاق ، فقـال : ليس لها الميرات في التمليـك ، ولهـا في الطلاق . وسوى مالك في دلك كله حتى قال . إن ماتت لا يرئها ، وترثه هو إن مات ، وهـذا مخـالف اللأصول جنا (١٠).هـ .

قال ان حزم: عطلاق المريض كطلاق الصحيح، ولا فرق. مات من ذلك المرص أو لم عت . فإن كان على المرص أو لم عت . فإن كان طلاق المريض ثلاثًا ، أو آخر ثلاث ، أو قبل أن يطأها ، فيات أو ماتت قمل تمام العدة ، أو يعدها ، أو كان طلاقا رجميًا فلم يرتحمها حتى مات أو ماتت بعد تمام العدة فلا ترثه في شيء من دلك كله . ولا يرتها أصلاً ، وكذلك طلاق الصحيح للمريضة ، وطلاق المريض للمريضة . لا فرق ، وكذلك طلاق الموقوف للقتل ، والحامل المثقلة ، وهذا مكان اختلف الناس فيه ١٦٠ .

التفويض والتوكيل في الطلاق

الطلاق حق من حقوق الروج ، هله أن يطلق زوجته بنفسه ، ولـه أن يفوضها في تطليق نفسها ، وله أن يوكل غيره في التطليق .

وكل من التعويض والتوكيل لا يسقط حقه ولا يمنعه من استعاله متى شاء ، وخالف في ذلك

^() بهایة اغتید ، ح۲ص ۵۱ ـ ۸۷

ا ۱۳ الحلي ، ص۲۲۲ ۲

4.4

الطاهرية ، فتالوا : إنه لا يجوز للزوج أن يفوض لزوجته تطليق نفسها ، أو يوكل غيره في تطليقها .

قال ابن حزم : ومن جعل إلى امرأته أن تطلق تقسها لم يلزمه ذلك ولا تكون طالقًا ، طلقت ضها أولم تطلق ، لأن اقه تعالى جعل الطلاق للرحال لا للنساء .

صيغ التفويض :

وصيغ التفويض هي :

١ . اختاري نفسك .

٢ . أمرك بيدك .

٣. طلقى تنسك إن شئت ،

وقد اختلف الفقهاء في كل صيفة من هذه الصيغ وذهبوا مذاهب متعددة نجملها فيا يلي :

١ ـ اختاري نفسك :

ذهب الفقهاء إلى وقوع الطلاق بهذه الصيغة ، لأن الشرع جعلها من صيغ الطلاق ، وفي ذلك يقول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُهَا النَّبِيُّ قُلُ لاَزْ وَاجِكَ إِن كُنْتُنْ تُرِدْنَ الحياةَ الدُّنْيا وزينتها فتعالين أَمْتَكُنُ وَأُسرَّ حَكن سراحًا جميلاً . وإنْ كُنْتُنْ تُرِدْنَ الله وَرَسُولَهُ والدَّارَ الآخرة ، فإنْ الله أَعَدُ للحسنات منكنَّ أَجرًا عظيمًا ﴾ (١) .

ولما نزلت هذه الآية دخل الرسول ﷺ ، على عائشة فقال لها : « إني ذاكر لك أمرًا من الله على لما نول الله على الله

قالت : فيك يارسول الله أستأمر أبوي ؟ بل أريد الله ورسوله ، والدار الآخرة ، وأسألك ألا غير امرأة من سائك بالذي قلت ..

قــال : لا تـــاَلني امرأة منهن إلا أخبرتهـا . إن الله لم يبعثني .. الــخ . ثم فعــل أزواج النبي ﷺ مثلما فعلت عائشة ، فكلمن اخترن الله ورسوله والدار الآخرة .

روي البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها فسالت : و خيرنا رسول الله ﷺ فاخترنـاه . فلم يمُد ذلـك شيئًـا » . وفي له ظ لمسلم : ، أن رسول الله ﷺ خيُرنـاه فلم يكن طلاقًا » .

⁽١) سورة الاحراب ، آية ٢٩ .

وفي هذا دلالة على أنهن لو اخترن أنفسهن ، كان ذلك طبلاقًا . وأن هذا اللفيظ يستعمل في الطلاق (١٠) .

ولم يختلف في ذلك أحد من الفقهاء . بينما اختلفوا فيا يقع إذا اختارت المرأة نفسها ، فقال بعضهم إنه يقم طلقة واحدة رجعية .

وهو مروي عن عر وابن مسعود وابن عبناس . وهو قول عمر بن عبند العزينز ، وابن أبي ليلى ، وسفيان ، والشافعي ، وأحمد وإسحاق .

وقال بمضهم : إذا اختارت نفسها يقع واحدة بائنة ، وهو مروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وبه قال الأحناف .

وقال مالك بن أنس : إن اختارت نفسها فهي ثلاث . وإن اختارت زوجها يكون واحدة . ويشترط الأحناف في وقوع الطلاق بهذه الصيغة ذكر النفس في كلامه أو في كلامها ، فلو قال لها : اختاري ، فقالت اخترتك ، فهو باطل لا يقع بها شيء .

۲ ـ امرك بيدك ^(۲) :

إذا قال الرجل لزوجته أمرك بيدك ، فطلقت نقسها ، فهي طلقة واحدة ، عند هم ، وعبد الله ابن مسعود . وهو مذهب سفيان ، والشافعي ، وأحد . روي أنه جاء ابن مسعود رجل فقال : كان بيني وبين امرأتي بعض ما يكون بين الناس . فقالت : لو أن الذي بيدك من أمري بيدي . لعلمت كيف أصنع قال : فإن الذي بيدي من أمرك بيدك قال : فأنت طالق ثلاثًا .

قال : أراها واحدة وأنت أحق بها مادامت في عدتها وسألقي أمير المؤمنين عمر ، ثم لقيه فقص عليه القصة : فقال صنع الله بالرجال وفعل . يعمدون إلى ما جعل الله في أيديم فيجملونه بأيدي النساء بفيها التراب . ماذا قلت فيها ؟ قال قلت أراها واحدة . وهو أحق بها .

قال : وأنا أرى ذلك ، ولو رأيت غير ذلك علمت أنك لم تصب (٣) .

وقال الأحناف : يقع طلقة واحدة بائنة ، لأن تمليكه أمرها لها يقتضي زوال سلطانه عنها ، وإذا قبلت ذلك بالاختيار وجب أن يزول عنها ، ولا يحصل ذلك مع بقاء الرجعة .

 ⁽١) أمل الظاهر برون أن معنى دلك أين لو اخترن أنقسهن طلقين رسول الله ﷺ ، لا أين كن يطلقن بنفس اختيار الطلاق .
 (٣) أي أمرك الذي يدي ، وهو الطلاق ، حملته يدك .

⁽١٢ ماية الحتهد ، ص١٧ ح٣ .

هل المعتبر نية الزوج أم نية الزوجة ؟

ذهب الشافعي إلى أن المتبر هو نية الزوج ، فإن نوى واحدة فواحدة ، وإن نوى ثلاثًا فثلاث . وله أن يناكرها في الطلاق نفسه ، وفي العدد في الخيار أو التليك .

وذهب غيره إلى أنها إن نوت أكثر من واحدة وقع ما نوت ، لأنها قلك الثلاث مالتصريح ، فتلكها بالكناية كالزوج . فإن طلقت نفسها ثلاثًا ، وقال الروج لم أجعل لما إلا واحدة ، لم يلتفت إلى قوله . والقضاء ما قضت ، وهذا مذهب عثان ، وابن عمر ، وابن عباس ، وقسال عمر وابن مسعود : تعم طلقة واحدة كاسبق في قصة عبد الله بن صعود .

هل جعل الأمر باليد مقيد بالجلس ؟ أم هو على التراخي :

قال ابن قدامة في المغني : ومتى جمل أمر امرأته بيدهافهو بيدها أبدًا لا يتقيد بذلك الجلس . وروى ذلك على رض الله عنه ، ويه قال أبو ثور وابن النفر ، والحكم .

وقال مالك والشافعي وأصحاب الرأي : هو مقصور على الجلس ، ولا طلاق لها بعد مضارقته ، لأنه تخيير لها فكان مقصورًا على الجلس كقوله : اختاري .

ورجُّح الرأي الأول لقول علي رضي الله عنه في رجل جمل أمر امرأته بيدها . قال : هو لهـا حتى تنكل .

قال : ولا نعرف له في الصحابة خالفًا ، فيكون إجماعًا . ولأنه نوع توكيل في الطلاق . فكان على التراخي كا لو جمله لأجنبي .

رجوع الزوج:

قال: فإن رجع الزوج فها جعل إليها أوقال: فخت ما جعلت إليك بطل. وبذلك قال: عطاء، ومجاهد ، والشمي ، والنخعي ، والأوزاعي ، وإسحاق ، وقال الزهري ، والثوري ، ومالك ، وأصحاب الرأي ، ليس له الرجوع لأنه ملكها ذلك ، فلم علك الرجوع .

قـال : وإن وطئهـا الزوج ، كان رجوعًـا ، لأنه نوع توكيـل والتصرف فيا وكُـل فيه يبطـل الوكالة . وإن ردت المرأة ما جعل إليها بعلل كا تبطل الوكالة بفسخ التوكيل (١٠) .

٣ ـ طلقي نفسك إن شئت :

قالت الأحتاف : م من قال لأمرأته طلقي نفسك ، ولا نية له ، أو نوى طلقة واحدة فقالست : طلقت نفسي ، فهي واحدة رجعية.

⁽۱) للني ، ص ۲۸۸ ، ج ۸ . .

وإن طلقت نفسها ثلاثًا ، وقد أراد الزوج ذلك ، وقعن عليها ، وإن قبال لها طلقي نفسك ، فقالت أبنتُ نفسي طُلُقت ، وإن قالت قد اخترت نفسي لم تطلق ، وإن قال لها : طلقي نفسك من شئت . فلها أن تطلق نفسها في الجلس وبعده . وإذا قبال لرجل : طلق أمرأتي ، فله أن يطلقها في الحلس وبعده . ولو قال لرجل طلقها إن شئت ، فله أن يطلقها في الجلس خاصة .

التوكيل:

إذا جعل أمر أمرأته بيد غيره صح . وحكه حكم مالو حعله بيدها ، في أنه يبده في الجلس وبعده ، ووافق الشافعي على هذا في حق غيرها لأنه توكيل ، سواء قال : أمر أمرأتي بيدك ، أو قال : جعلت لك الخيار في طلاق امرأتي ، أو قال طلق امرأتي ، وقال أصحاب أبي حنيفة دلك مقصور على الجلس لأنه نوع تخيير أشبه مالو قال اختاري .

قال صاجب المغني أ: ولنا أنه توكيل مطلق . فكان على التراخي ، كالتوكيل في البيع ، وإذا ثبت هذا فإن لله أن يطلقه اسام يفسخ أو يطأها، وله أن يطلق واحدة وثلاثًا، كالرأة، وليس له أن يجمل الأمر إلا يبد من يجوز توكيله ، وهو العاقل .

فأما الطفل والجنون ، فلا يصح أن يجعل الأمر بأيديهم فإن فعل فطلق واحد منهم لم يقع طلاقه . وقال أصحاب الرأي : يصح (١) .

التعمم (٢) والتقييد في هذه الصيغ:

هذه الصيغ قد تكون مطلقة ، بأن يجعل أصرها بيسها ، أو أن تختار نفسها دون تقييسد بثي، يزيد على الصيغة .

وفي هذه الحالة للزوجة أن تطلق نفسها في مجلس التفويض فقط إن كانت حاضرة فيه ، وإن كانت غائبة عنه كان لما ذلك الحق في مجلس علها به فقط ، حتى لو انتهى أو تغير مجلس التفويض أو مجلس العلم ، ولم تطلّق نفسها لم يكن لها هدا الحق بعد ذلك ، لأن الصيفة مطلقة ، فتنصرف إلى المجلس ، فإذا فات فلا تملكه .

وهذا الحكم في حالة ما إذا لم تقم قريشة تمدل على تعميم التقويض ، كأن يكون هذا التفويض حين عقد الزواج ، لأنه لا يعقل أن يقصد للقوض تمليكها تطليق نفسها في نفس مجلس زواجها ، فالصيغة تفيد التعميم بدلالة الحال .

وقد صدر من بعض الحاكم الشرعية المعرية الجزئية حكم بني على أن التقويض إذا كان في حين

⁽١) المني ، ٢٩٢ .

⁽٢) أحكام الأحوال الشعمية في الشريعة الإسلامية ، ص ١٥٢ .

217

عقد الرواح ويصيغة مطلقة ، لا يتقيد بالمحلس ، وللزوجة أن تطلق نفسها متى شاءت ، وإلا خلا التغويض من الغائدة ، وأيَّد هذا الحكم استثنافيًا .

وقد تكون هذه الصيغ عامة . كأن يقول لها اختاري نفسك متى شئت ، أو أمرك بيدك كاما أردت ، وفي هذه الحال لها أن تطلق نفسها في أي وقت ، لأنه ملكها حق تطليق نفسها ملكًا عامًا ، فلها أن تستعمل هذا الحق فتطلق في أي وقت .

وقد تكون هذه الصبع مؤقتة بوقت معين ، كأن يجعل أمرها بيدها مدة سنة ، وفي هذه الحالة للزوجة أن تطلق نفسها في الوقت المين فقط ، وأما بعد مضيه قلا حق لما في التطليق .

التفويض حين العقد وبعده (١):

و يجوز التفويض حين عقد الزواج أو بعده ، إلا أنه يشترط فيه حيى عمد الزواج عند الأحناف أن يكون البادى، به هو الزوجة ، مثل أن تقول المرأة للرجل ، زوجت نفسي منىك على أن يكون أمري بيدي أطلق نفسي كاما أريد . فيقول لها : قبلت فيهذا القبول يتم الزواج ؛ ويصح التطليق ، و يكون لها الحق في أن تطلق نفسها كاما أرادت ، لأن قبوله ينصرف إلى الزواج ثم إلى التفويض .

أما إذا كان الباديء بالإيجاب المقترن بالتفويض هو الزوج كأن يقول رجل لأمرته: تزوجتك على أن تكون عصتك بيدك تطلّقين نفسك كلما أردت. فتقول: قبلت فبهذا يتم الزواج ولا يصح التفويض، ولا يكون للزوجة الحق في أن تطلق نفسها.

والفرق بين الصورتين أنه في الصورة الأولى ، قبل الزوج التفويض بعد عَـَام العقـد ، فيكون قـد ملك التطليق بعد أن ملكه بهام عقد الزواج .

أما في الثانية ، فإنه ملك التطليق قبل أن علكه لأنه ملكه قبل قام عقد الزواج إذا أم يصدر إلا الإيجاب وحده .

الحالات التي يطلق فيها القاضي

الحالات التي يطلق فيها القاض صدريها قانون سنة ١٩٢٠ ، وهي مستدة من اجتهاد الفقهاء ، حيث لم يرديها نص صحيح صريح ، وقد روعي فيها التيسير على الناس تجنبًا للحرج ؛ وتمثيًا مع روح الإسلام السمحة .

رجاء في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ النص على التطليق لمدم النفقة ، والتطليق للعيب . وجمأء

 ⁽١) أحكام الأحرال الشخصية في الشريعة الإسلامية ، ص ١٥٥٢ .

ونورد فيا يلي حكم كل ، مع مواد القانون الخاصة به ما عنا حكم التطليق للميب ، فقد تقدم الكلام عليه ·

التطليق لعدم النفقة :

ذهب الإمام مالك والشافعي وأحمد إلى جواز التفريق لعدم التفقة (١) بحكم القاضي إذا طلبته الزوجة (٢) ، وليس له مال ظاهر ، واستدلوا لذهبهم بما يأتي :

١. أن الزوج مكلف بأن يسك زوجته بالمعروف أو يسرحها ويطلقها بإحسان : لقول الله سبحانه: ﴿ فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ﴾. ولاشك أن عدم النفقة ينافي الإمساك بمعروف.

٢ _أن الله تمالى يقول : ﴿ وَلا تمسكوهن عَبرازا لتعتمدوا ﴾. الرسول ﷺ يقول : « لا ضَررَ
 ولا ضرار ». وأي إضرار ينزل بالمرأة أكثر من ترك الإنفاق عليها ، وإن على القاضي أن يزيل هـ فاالضرر.

وإذا كان من المقرر أن يفرق القاضي من أجل العيب بالزوج فإن عدم الإنفاق أشد إيناء
 للزوجة وظلًا لها من وجود عيب بالزوج مكان التفريق لمدم الانفاق .

وذهب الأحنىاف إلى عدم جواز التفريق لعدم الانفياق سواء أكان السبب مجرد الإمتنساع أو الأعسار ، والمجز عنها ودليلهم في هذا :

١ - أن الله سبحانه قال : ﴿ لِينفقْ ذُو سعةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمِنْ قُدِرَ عَلَيهِ رِزْقه فلينفق مما آتاه
 الله ، لا يكلف الله نفسًا إلا ما آتاها سيجعل الله بعد عُسر يُسرًا ﴾ (٢) .

وقد سئل الإمام الزهري عن رجل عاجز عن نفقة زوجته ، أيفرّق بينها ؟ قبال : تستمأني به ، ولا يفرق بينها ، وتلا الآية السابقة .

لا ـ أن الصحابة كان منهم للوسر وللمسر ، ولم يعرف عن أحد منهم أن النبي على فرق بين رجل وامراته ، بسبب عدم النفقة لفقره وإعساره .

٣ - وقد سأل نساء النبي على النبي ماليس عنده : فاعتزلمن شهرًا، وكان ذلك عقنوبة لمن، وإذا
 كانت للطالبة بما لا علك الزوج تستحق العقاب ، فأولى أن يكون طلب التفريق عند الإعمار ظلاً

(۱) أي للتصود بالنفئة الضرورية في الفقاء والكساء والسكن في ادفي صورها ، والتصود بعدم النفقة في الحاضر وللستعبل أما في الناضي فأنه لا يقتضي الطالبة بالتفريق ولا تجاب إليه المرأة انا طلبته بل تكون النفقة ديسًا في النامة - وإن كان ذو عسر ضطرة إلى ميسرة » .

- يسرب . . (1) فإن كان له مال ظاهر لا يفرق بينه وبين زوجته وينفذ حكم النفقة فيه .

(٢) سورة الطلاق ، آية ٧ .

لا يلتفت إليه .

٤ - قالوا : وإذا كان الإمتناع عن الإنفاق مع القدرة عليه ظلمًا ، فإن الوسيلة في رفع هذا الظلم هي يبع ماله للإنفاق منه ، أو حبسه حتى ينفق عليها ، ولا يتعين التفريق لدفع هذا الظلم ما دام هناك وسائل أخرى ، وإذا كان كذلك قالقاضي لا يفرق بهذا السبب لأن التفريق أبغض الحلال إلى الله من الزوج صاحب الحق ، فكيف يلجأ القاضي إليه مع أنه غير متمين ، وليس هو السبل الوحيدة لرفع الظلم .

هذا إذا كان قادرًا على الإنفاق ، فإن كان مسرًا فإنه لم يقع منه ظلم لأن الله لا يكلف نفسًا إلا ما آتاها . وجاء في القانون لسنة ١٩٢٠ مادة ٤ : • إذا استنع الزوج عن الإنفاق على زوجته ، فإذا كان له مال ظاهر . نقذ الحكم عليه بالنفقة في ماله ، فإن لم يكن له مال ظاهر ولم يقل أنه مسر أو موسر ، ولكن أصر على عدم الإنفاق ، طلق عليه القاضي في الحال .

و إن ادعى العجز . فإن لم يئبته طلق عليه حالاً ، و إن أثبته أمهله مدة لا تزيد على شهر فإن لم ينفق طلق عليه بعد ذلك . .

مادة (٥) :

إذا كان الزوج غائبًا عيمة قريبة ، فإن كان له مال ظاهر نقد الحكم علمه بالنفقة في ماله . وإن لم يكن له مال ظاهر أعدر عليه القاضي بالطرق للعروفة ، وضرب له أجلاً ، فإن لم يرسل ما تمفق منه زوجته على نفسها ، أو لم يحضر للإنفاق عليها ، طلق عليه القياضي بعد مضي الأجن . فإذا كن بعيد الفيبة لا يسهل الوصول إليه ، أو كان مجهول الحل ، أو كان معقودًا ، وثبت أنه لا مال له تنفق منه الزوجة ، طلق عليه القاضى . وتسري أحكام هذه اللادة على للسحون الذي يعسر بالنفقة .

مادة (٦) :

تطليق القاضي لمدم الإنفاق يقع رجيًا ، وللزوج أن يراجع زوجته إذا ثبت إيساره واستمد للإنفاق وفي أثنساء العسدة فسياذا لم يثبت إيسساره ولم يستمسد للإنفاق لم تصح الرجعة . التطليق للغم ر:

ذهب الإمام مالك (١٠): أن للزوجة أن تطلب من القياضي التفريق إذا ادعت إضرار الزوج بها إضرارًا لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمشالها ، مثل ضربها ، أو سبها ، أو أينائها بلي نوع من أنواع الإيذاء الذي لا يطاق ، أو إكراهها على منكر من القول أو الفعل .

⁽١) وخله مذهب أحد ، وخالف في ذلك أبو حنيقة والثانعي ، فلم يذهبا إلى التغريق بسب الغمر ، لإمكان إزالته بالتعزيز ومدم إجبارها على طاعته .

فإذا ثبتت دعواها لدى القاضي ببينة الزوجة ، أو اعتراف الزونج ، وكان الإيداء بما لا يطاق معه دوام العشرة بين أمثالها وعجز القاضي عن الإصلاح بينها طلقها طلقة بائنة وإذا عجزت عن البينة ، أولم يقر الزوج دعواها .

فإذا ما تكررت منها الشكوي ، وطلبت التفريق ، ولم يثبت للمحكة صدق دعواها ، عين القاضي حكين بشرط أن يكونا رجلين عدلين راشدين ، لها خبرة بحالها ، وقدرة على الإصلاح ينها ، ويحسن أن يكونا رجلين عدلين راشدين ، لها خبرة بحالها تعرف أسبساب الثقاق بين الزوجين ، والإصلاح ، بينها بقدر الإمكان ، فإن عجزا عن الإصلاح وكانت الإساءة من الزوجين ، أو من الزوج ، أو لم تتبين الحقائق ، قررا التقريق بينها بطلقة بائنة (١) وإن كانت الاساءة من الزوجة فلا يفرق بينها بالطلاق ، وإنا يغرق بينها بالخلم .

وإن لم يتفق الحكان على رأي أمرهما القاضي بإعادة التحقيق والبحث فإن لم يتفقا على رأي تبدلها بغيرها . وعلى الحكين أن يرفعا إلى القاضي ما يستقر عليه رأيها . ويجب عليه أن ينفذ حكها . وأصل ذلك كله قوله الله سبحانه : ﴿ وإن حَفْتُمْ شِقاقَ بينها فابعثوا حَكَمَا مِنْ أهله وحَكَمَا من أهلها ، إن يريدا إصلاحًا يوفق الله بينها ﴾ (") ، والله يقول أيضًا .

﴿ فَإِمْسَاكُ مِعْرُوفَ أَوْ تَسْرِيحَ بِإِحْسَانُ ﴾ وقد فنات الإمسناكُ مُّمْرُوفَ فَتَمِينَ السَّرِيحَ بإحسان والرسول عليه الصلاة والسلام يقول: « لا ضرر ولا ضرار » . وجاء في قنانون رقم ٢٥ لسنية ١٩٢٩ .

مادة(٦) :

مادة (٧) :

يشترط في الحكين أن يكونا رجلين عدلين من أهل الزوجين إن أمكن ، و إلا فن غيرهم ، عن لم خبرة بحالها وقدرة على الإصلاح بينها .

⁽١) ذهب أبو حنيفة وأحد والشاهمي - في أحد قوليه - إلى أنه ليس للمكين أن يطلقا إلا أن يجمل الزرج ذلك إليها . وقال مالك والشافعي : إن رأيا الإصلاح بموص أو بنهر عوض حار ، وإن رأيا الخلع جاز وإن رأي الدي من قبل الزوج الطلاق طلق ، ولا يحتاج إلى إنن الروج في الطلاق ، وهذا مبني على أبها حكان لا وكيلان . (٢) الساء ، آرة ٢٥ .

217

مادة (٨):

على الحكين أن يتعرفا أسباب الثقاق بين الزوجين ويسفلا حهدهما في الإصلاح ، فإن أمكن على طريقة معينة قرراها .

مادة (٩) :

إذا عحز الحكان عن الإصلاح وكانت الإساءة من الزوج أو منها ، أو جهل الحال قررا التفريق بطلقة بائنة .

مادة (۱۰) :

إذا اختلف الحكان أمرهما القاض بماودة البحث فإن استر الحلاف بينها حكم عيرها .

مادة (۱۱) :

على الحكين أن يرفعا إلى القاضي ما يقررانه ، وعلى القاضي أن يحكم بمقتضاه .

التطليق لفيبة الزوج:

التطليق لفيمة الزوج هو مذهب مالك وأحمد (١) ، دفعًا للضرر عن الرأة ، فالمرأة أن تطلب التغريق إذا غاب عنها زوجها ولو كان له مال تنفق منه بشرط:

١ ـ أن يكون غياب الزوج عن زوجته لغير عذر مقبول .

۲ ـ أن تتضرر بنيابه ،

٣ ـ أن تكون العيبة في بلد غير الذي تقيم فيه .

أن تمرسنة تتضرر فيها الزوجة .

فإن كان غيابه عن زوجته بعدر مقبول: كغيابه لطلب العلم ، أو ممارسة التجارة ، أو لكونه موظفًا حارج البلد أو مجندًا في مكان ناء ، فإن ذلك لا يجيز طلب التفريق ، وكذلك إذا كانت الغيبة في البلد الذي تقم فيه .

وكذلك لها الحق في أن تطلب التفريق للضرر الواقع عليها لبعد زوجها عنها لا لغيابه . ولابد من مرور سنة يتحقق فيها الضرر بالزوجة وتشعر فيها بالوحشة ، ويخشى فيها على نفسها من الوقوع فها حرم الله .

والتقدير بسنة قول عند الإمام مالك (١٠) . وقيل : ثلاث سنين . ويرى أحمد أن أدني مدة يجور

⁽۱) ماثاك يرى أبه طلاق بائن وأحد يرى أبه فسح ،

 ⁽٢) المراد مالسة السنة الملالية .

أن نطلب التغريق بعدها سنة أشهر ، لأنها أقصى مدة تستطيع المرأة فيها الصبر عن غياب زوجها كا تقدم دلك ، واستفتاء عمر ، وفتوى حصة رضى الله عنها .

التطليق لحبس الزوج:

وبما يدخل في هذا البـاب ـ عند مـالـك وأحمد ـ التطليق لحبس الزوج ، لأن حبـــه يوقع بالزوجة الضرر ، لبعده عنها . فإذا صدر الحكم بـالسجن لمدة ثلاث سنين ، أو أكثر ، وكان الحكم نهائيًا ، ونفذ على الزوج ، ومضت سنة فأكثر من تــاريخ تنفيـذه ، فللزوجة أن تطلب من القــاضي الطلاق لوقوع الضرر بها بــبب بعده عنها .

فإذا ثبت ذلك طلقها القاضي طلقة بائنة عند مالك . ويعتبرذلك فسخًا عند أحمد . قال ابن تبية : على هذا فالقول في أمرأة اللفقود هذا فالقول في أمرأة اللفقود بالإجماع . وجاء في القانون مادة ١٢ : • إذا غاب الزوج سنة فأكثر ملا عذر مقبول ، جاز لزوجته أن تطلب إلى القاضي تطلبقها بائنًا إذا تضررت من بعده عنها ، ولو كان له مال تستطيع الإنفاق منه ء .

مادة (۱۳) :

إن أمكن وصول الرسائل إلى الغائب ضرب له القاضي أجلاً وأعذر إليه ، بأنه يطلقها عليه إن لم يحضر للإقدامة معها أو ينقلها إليه أو يطلقها . فإذا انقضى الأجدل ، ولم ينعمل ، ولم يسد عذرًا مقبولاً ، فرق القاضي بينها بتطليقة بائنة ، وإن لم يمكن وصول الرسائل إلى الغائب طلقها القراضي عليه بلا إعذار وضرب أجل .

مادة (١٤) :

لزوجة الحبوس الحكوم عليه نهائيًا بعقوبة مقيدة للحرية مدة ثلاث سنين فأكثر ، أن تطلب للقاضي بعد مضي سنة من حبسه التطليق عليه بائنًا للضرر ولو كان له مـال تستطيع الإنفـاق منـه . أما التغريق للميب فقد تقدم القول فيه .

الخلع

الحياة الزوجية لا تقوم إلا على السكن ، والمودة ، والرحمة ، وحسن المماشرة ، وأداء كل من ، الزوجين ما عليه من حقوق . وقد يحدث أن يكره الرجل زوجته ، أو تكره هي زوجها .

والإسلام في هذه الحال يومي بالصير والإحتال ، وينصح بملاج مـا عــى أن يكون من أسبـاب

الكراهية ، قال الله تعالى : ﴿ وعاشروهن بالمعروف ، فيان قرفتوهن فعسى أن تكرهوا شيئًا ، ويجعل الله فيه خيرًا كثيرًا ﴾ (١) .

وفي الحديث الصحيح : « لا يَقْرِك مؤمن مؤمنة : إن كره منها خُلقًا رضي منها خلقًا آخر .

إلا أن البغض قد يتضاعف ، ويشتد الثقاق ، ويصعب العلاج ، وينفد الصبر ، ويذهب مأسس عليه البيت من السكن والمودة ، والرحمة ، وأداء الحقوق ، وتصبح الحياة الزوجية غير قابلة للإصلاح ، وحينئذ يرخص الإسلام بالعلاج الوحيد الذي لابد منه .

نإن كانت الكراهية من جهة الرجل ، فبيده الطلاق ، وهو حق من حقوقه ، ولـه أن يستعملـه في حدود ما شرع الله .

وإن كانت الكراهية من جهة المرأة ، فقد أباح لها الإسلام أن تتخلص من الزوجية بطريق الخلع ، بأن تعطي الزوج ما كانت أخذت منه بالم الزوجية إلينهي علاقته بها . وفي ذلك يقول الله يسحانه وتعالى : ﴿ ولا يَحل لكمُ أن تأخذوا مًا آتيتم هن شيئًا ، إلا أن يخاف ألا يقيما حدود الله ، فإنْ خَمْم ألا يقيما حدود الله جناح عليها فها الحدث به ﴾ (") .

وفي أخذ الزوج الفدية عدل وإنصاف ، إذ أنه هو الذي أعطاها المهر ويذل تكاليف الزواج ، والزفاف ، وأنفق عليها ، وهي التي قابلت هذا كله بالجحود ، وطلبت النراق ، فكان من النُّصَفَة أن ترد عليه ما أخذت .

وإن كانت الكراهية منها منًا : فإن طلب الزوج التفريق فبيده الطلاق وعليه تبصاته ، وإن طلبت الزوجة الفرقة ، فبيدها الحلع وعليها تبعائه كذلك .

وقيل أن الحلع وقع في الجاهلية ، ذلك أن عامر بن الظرب : زوج ابنته ابن أخيه ، عامر ابن الحارث ، فلما دخلت عليه ، نفرت منه ، فشكا إلى أبيها ، فقال : لا أجم عليك فراق أهلك وماللك وقد خلمتها منك بما أعطيتها .

تعريفه:

والخلع الذي أباحه الإسلام مأخوذ من خلع الثوب إذا أزاله ، لأن للرأة لباس ألرجل ، والرجل لباس لها ، قال الله تمالى : ﴿ هَنَّ لباس لكمُ ، وأنتم لباس لهنَّ ﴾ " . ويسمى الفداء ، لأن الرأة تفتدى نفسها بما تبذله لزوجها . وقد عرفه الفقهاء بأنه « فراق الرجل زوجته بيدل يحصل له » .

⁽١) مورة النساس أية ١٠ .

⁽٢) سورة البقرة ، آية ٢٢٩ .

⁽٢) مورة البقرة ، أيَّ ١٨٧ .

والأصل فيه ما رواه البخاري ، والنسائي ، عن ابن عباس . قال : • جاءت امرأة ثابت بن قيس بن شاس إلى رسول الله عِكِلْ فقالت: يارسول الله ما أعتب عليه في خلق ولا دين (١١) ولكني أكر، الكفر في الإسلام . فقال رسول الله مِكِين : • أتردين عليه حديقته ؟ قالت : نعم . فقال رسول الله إلله : أقبل الحديقة وطلقها تطليقة . .

ألفاظ الخلم:

والفقهاء يرون أنه لابد في الخلع من أن يكون بلفظ الخلع أو بلفظ مشتق منه . أو لفظ يؤدي ممناه . مثل المبارأة والفدية . فإذا لم يكن بلفظ الخلع ولا بلفظ فيه معناه . كأن يقول لها : أنت طالق ، في مقابل مبلغ كذا وقبلت ، كان طلاقًا على مال ولم يكن خلصًا . وناقش ابن القيم هذا الرأي فقال : « ومن نظرُ إلى حقائق العقود ومقاصدها دون الفاظهـا ، يعـد الخلم فسخًا بـأى لفـظ كان ، حتى بلفظ الطلاق ، . وهذا أحد الوجهين لأصحاب أحمد . وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تبية ، و تقل عن ابن عباس .

ثم قال ابن تبية : • ومن اعتبر الألفاظ ووقف معها واعتبرها في أحكام العقود حمله ملفيظ الطلاق طلاقًا » . ثم قال ابن التم مرجحًا هذا الرأي . وقواعد الفقه وأصوله تشهد أن المرعى في العقود حقائقها ومعانيها ، لا صورها وألفاظها .

ومما يدل على هذا أن النبي عَلِيُّ أمر ثابت بن قيس أن يطلق امرأته في الخلع تطليقة ، ومع هذا أمرها أن تعتد بحيضة وهذا صريح في أنه فسخ ، ولو وقم بلفظ الطلاق .

وأيضًا فإنه سبحانه _ علق عليه أحكام الفدية بكونه فدية ومعلوم أن الفدية لا تختص بلفظ، ولم يمين الله _ سبحانه لها لفظًا معينًا . وطلاق الفداء طلاق مقيد ، ولا يدخل تحت أحكام الطلاق المطلق . كا لا يدخل تحتها ثبوت الرجعة والاعتداد بثلاثة قروء بالنسبة الثابتة (١) .

العوض في الخلم :

الخلع - كا سبق ـ إزالة ملـك النكاح في مقابل مـال . فـالعوض حزء أسـاس من مفهوم الخلع . فإذا لم يتحقق العوض لا يتحقق الخلع . فإذا قال الزوج لزوجته : خالعتك وسكت لم يكن ذلك خلمًا ،ثم إنه إن نوى الطلاق ، كان طلاقًا رجعيًا . وإن لم ينوشيئًا لم يقع به شيء ، لأنه من الفاظ الكناية التي تفتقر إلى النية.

⁽١) أي أنها لا تريد مفارقته لسوء خلقه ، ولا لتقصان ديته ، ولكن كانت تكرهـه لـمــامـتـه ، وهي تكره أن تحملها الكراهيـة على التنصير ديا يجب له من حق ، والقصود بالكنم كمران المشير

⁽٢) زاد الماد . ص ٢٧ ج ٤ .

كل ما جاز أن يكون مهرًا جاز أن يكون عوضًا في الخلع :

ذهبت الشافعية إلى أنه لا فرق في جواز الخلع ، بين أن يخالع على الصداق ، أو على بعضه ، أو على مال آخر ، سوا كان أقل من الصداق ، أم أكثر . ولا فرق بين المين والدّين وللنفعة .

وضابطه أن « كل ما جاز أن يكون صداقًا جاز أن يكون عوضًا في الخلع ، ولسوم قوله تمالى : ﴿ فلا جُنَاحَ عليها فيا افتدتُ به ﴾ .

ولأنه عقد على بضع فأشيه النكاح . ويشترط في عوض الخلع أن يكون معلومًا مُتَمَولاً مع سائر شروط الأعواض ، كالقدرة على التسليم ، واستقرار الللك وغير ذلك ، لأن الخلع عقد معاوضة ، فأشبه البيع والصداق ، وهذا صحيح في الخلع الصحيح .

آما الحلم الفاسد فلا يشترط العلم به ، فلو خالعها على مجهول ، كثوب غير معين ، أو على حِمْل هذه النابة ، أو خالعها بشرط فاسد . كشرط إلا ينفق عليها وهي حامل ، أو لا سكني لها ، أو خالعها بألف إلى أجل مجهول ونجو ذلك _ بانت منه بهر المثل .

أما حصول الفرقة : فلأن الخلع _ إما فسخ أو طلاق ، فإن كان فسخًا . فالنكاح لا يفسد بفساد العوض ، فكذا فسخه ، إذا الفسوخ تحكي العقود .. وإن كان طلاقًا ، فـالطلاق يحصل بلا عوض .. وماله حصول بلا عوض فيحسن مع فساد العوض ، كالنكاح ، بل أولى ، ولقوة الطلاق وسرايته .

أما الرجوع إلى مهر المثل ، فلان قضية فساد العوض ارتداد العوض الآخر ، والبضع لا يرتد بعد حصول الفرقة ، فوجب رد بدله . ويقلس بما ذكرنا ما يشبهه ، لأن مالم يكن ركتًا في شيء لا يضر الجهل به كالصداق .

ومن صور ذلك ما لو خالمها على ما في كفها ، ولم يعلم فإنها تبين منه بمهر للثل . فإن لم يكن في كفها شيء . ففي الوسيط أنه يقع طلاقًا رجميًا ، والذي نقله غيم أنه يقع بائنًا بمير المثل .

أما المالكيـة فقـالوا : يجوز الحلع بـالفُرَر كجنين بيطن بقرة أوغيره ، فلونفق (١) الحمل فلا شي له ، وبانت .

وجاز بغير موصوف ، ويثرة لم يَبُد صلاحُها ، وياسقاط حضانتها لولمه . وينتقل الحق له . وإذا خالمها بثيء حرام . كخمر ، أو مسروق علم به _ فلا شيء له ، وبانت ، وأريق الخر ، ورد للسروق لربه ، ولا يلزم الزوجة شيء بدل ذلك ، حيث كان الزوج عالمًا بالحرمة _ علمت هي أم لا . أما لوعلمت هسى بالحرمة دونه فلا يلزمه الخلع .

⁽١) نفق : ملك .

الزيادة في الخلع على ما أخذت الزوجة من الزوج :

ذهب جهور الفقهاء إلى أنه يجوز أن يأخذ الزوج من الزوجة زيادة على ما أخذت منه، لقول الله تمالى : ﴿ فلا جناح عليها في افتدت به ﴾ (١) . وهذا عام يتناول القليل والكثير . روي البيهتي عن أبي سميد الخدري قال : « كانت أختي تحت رجل من الأنصار ، فارتفعا إلى رسول الله يكاني أنه عن أبي سميد عديقته ؟ قالت : وأزيد عليها ، فردت عليه حديقته وزادته » (١) .

ويرى بعض العلماء : أنه لا يجوز للزوج أن يأخذ منها أكثر مما أخذت منه . لما رواه السارقطني بإسناد صحيح : أن أبا الزبير قال : وإنه كان أصدقها حديقة ، فقال النبي بَهِكُمْ : أتردين عليه حديقته التي اعطاك . قالت : نم وزيادة . فقال النبي يَهِيْجُ أما الزيادة فلا ، ولكن حديقته . قالت : نم ».

وأصل الخلاف في هذه المسالة الخلاف في تخصيص عوم الكتاب بالأحاديث الآحادية . فن رأي أن عوم الكتاب يخصص بأحاديث الآحاد . قال : لا تجوز الزيادة ، ومن ذهب إلى أن عموم الكتاب لا تخصص بأحاديث الآحاد ، رأى جواز الزيادة . وفي « بداية الجتهد » قال : « فن شبهه بائر الأعواض في المعاملات ، رأى أن القدر فيه راجع إلى الرضا ، ومن أخذ بظاهر الحديث لم يجز أكار من ذلك ، فكأنه رآه من باب أخذ الملل بغير حق » .

الخلع دون مقتض :

والخلع إنما يجوز إذا كان هناك سبب يقتضيه . كأن يكون الرجل معيبًا في خلقه ، أوسيمًا في خلقه ، أوسيمًا في خلقه ، أو لا يؤدي للزوجة حقها ، وأن تخباف للرأة ألا تقم حدود الله ، فيا يجب عليها من حسن الصحبة ، وجيل للماشرة . كا هو ظاهر الآية .

فإن لم يكن ثمة سبب يقتضيه فهو محظور . لما رواه أحمد والنسائي من حمديث أبي هريرة : « الختلمات هن للنافقات » . وقد رأى العلماء الكراهة .

الخلع بتراضي الزوجين :

والخلع يكون بتراضي الزوج والزوجة ، فإذا لم يتم التراضي منها فللقاضي إلزام الزوج بالحلع ، لأن ثابتًا وزوجته رفعا أمرهما للنبي يَجِكِيدُ ، وألزمه الرسول بأن يقبل الحديقة ، ويطلق . كا في الحديث .

⁽١) سورة البقرة : أية ١٣٨ .

⁽٢) يرى علماء الحديث أن الحديث ضعيف .

الشقاق من قبل الزوجة كاف في الخلع:

قال الشوكاني : وظاهر أحاديث الباب أن مجرد وجود الشقاق من قبل للرأة كاف في جواز الحلع . واختار ابن المنذر أنه لا يجوز حتى يقع الشقاق منها جيمًا ، وقسك بظاهر الآية . وبذلك قال طاووس ، والشمبي وجاعة من التابعين .. وأجاب عن ذلك جاعة ، منهم الطبري ، بأن المراد ، أنها إذا لم تقم بحقوق الزوج كان ذلك مقتضيًا لبغض الزوج لها ، فنسب الخالفة إليها لذلك . ويؤيد عدم اعتبار ذلك من جهة الزوج أنه يَهِيَّ لم يستفسر ثابتًا عن كراهته لما عند إعلانها بالكراهة له .

حرمة الاساءة إلى الزوجة لتختلع:

يحرم على الرجل أن يؤذي زوجته بمنع بعض حقوقها . حتى تضجر وتختلع نفسها . فإن فصل ذلك فالخلع باطل ، والبدل مردود ، ولو حكم به قضاء .

وإنا حرم ذلك حتى لا يجتم على المرأة فراق الزوج والفرامة المالية ، وقال الله تعالى : ﴿ يَاأَيُّهَا اللهُ تَعَالَ : ﴿ يَاأَيُّهَا اللَّهِ مَا لَكُ مِنْ اللَّهِ مَا لَكُ مُولًا ، ولا تَعْشُلُوهِنَ ('التنفيوا ببعض ما آتيتموهنّ إلا أن يأتن يفاحفة مُبَيَّنَة ﴾ ('') .

ولقوليه سبحانه: ﴿ وإن أردم استبعال زوج مكان زوج ، وأتيتم إحداهن قنطارًا ، فلا تأخذوا منه شيئًا أتأخذونه بهتائًا وإثما مبيئًا ﴾ (٢) ويرى بعض العلماء نفاذ الخلع في هذه الحال مع حرمة العضل . وأما الإمام مالك فيرى أن الخلع ينفذ على أنه طلاق ، ويجب على الزوج أن يرد البدل الذي أخذه من زوجته .

جواز الخلع في الطهر والحيض :

يجوز الخلع في الطهر والحيض ، ولا يتقيد وقوعه بوقت ، لأن الله سبحانه أطلقه ولم يقيده بزمن دون زمن . قال الله تمال : ﴿ فلا جُنَاحَ عليها فيا افتدت به ﴾ (١) .

ولأن الرسول _ عليه الصلاة والسلام _ أطلق الحكم في الخلع بالنسبة لامرأة ثـابت بن قيس ، مـن غير بحث ، ولا استفصال عن حال الزوجة ، وليس الحيض بأمر نادر الوجود بالنسبة للنساء .

قال الشافعي : « ترك الاستفصال في قضايها الاحوال مع قيام الاحتال ينزل منزلة المموم في المقال . والني يُؤِكِّعُ لم يستفصل هل هي حائض أم لا ؟ » .

ولأن المنهي عنه الطلاق في الحيض ، من أجل ألا تطول عليها العدة . وهي ـ هنا ـ التي طلبت الفراق ، واختلمت نفسها ورضيت بالتطويل .

⁽١) العضل : التغييق وللنع .

⁽٢) سورة النساء ، أبة ١١ .

⁽٢) سورة النساء ، أية ٢٠ . (١) سورة البقرة ، أية ٢٠٠ .

الخلع بين الزوج وأجنبي :

يجوزأن يتفق أحد الأشخاص مع الزوج على أن يخلع الزوج زوجته ، ويتعهد هذا الشخص الأجنبي بدفع بدل الخلع للزوج ، ولا يتوقف الخلع في بدفع بدل الخلع للزوج ، ولا يتوقف الخلع في هذه الصورة على رضا الزوجة لأن الزوج علك إيقاع الطلاق من نفسه بغير رضا زوجته ، والبدل يحب على من التزم به .

وقال أبو ثور : لا يصح لأنه سفه ، فإنه يبذل عوضًا في مقابلة ما لا منفعة له فيمه ، فإن الملك لا يحصل له .

وقيده بعض علماء المالكية ، بأن يقصد به تحقيق مصلحة أو درء مفسدة ، فإن قصد به الاضرار مالزوجة فلا يصح . ففي ه مواهب الحليل ه : « ينبغي أن يقيد للذهب بما إذا كان الغرض من الترام الأجنبي ذلك للزوج ، حصول مصلحة ، أو درء مفسدة ترجع إلى ذلك الأجنبي ، مما لا يقصد به إضرار المرأة » .

وأما ما ينعله أهل الزمان في بلدنا من التزام أجنبي ذلك وليس قصده إلا إسقاط النفقة الواجبة في العدة المطلقة على مطلقها . فلا ينبغي أن يختلف في المنع ابتداء . وفي انتفاع المطلق بذلك بعد وقوعه نظر .

الخلع يجعل أمر المرأة بيدها:

ذُهب الجهور ، ومنهم الأنمة الأربعة ، إلى أن الرحل إذا خالع امرأته ملكت نفسها وكان أمرها إليها ، ولا رجمة له عليها ؛ لأنها بذلت المال لتتخلص من الزوجية ، ولو كان علك رجمتها لم يحصل المرأة الافتداء من الزوج بما يذلته له ، وحتى لو رد عليها ما أخذ منها ، وقبلت ـ ليس له أن يرتحمها في العدة ؛ لأنها قد بانت منه بنفس الخلع .

روي عن ابن المسيب والزهري : أنه إن شاء أن يراجعها فليرد عليها ما أخذه منها في العدة ، وليشهد على رجعته .

جواز تزوجها برضاها :

ويجوز للزوج أن يتزوجها برضاها في عدتها ، ويعقد عليها عقدًا جدينًا .

خلم الصغيرة الميزة (١):

ذهب الأحناف إلى أنه إذا كانت الزوجة صفيرة مميزة ، وخالمت زوجها ، وقع عليها طلاق

⁽١) أحكام الأحوال الشحمية .

verted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

240

رحمي ولا يلرمها المأل .

أما وترع الطلاق ، فلأن عبارة الزوج : معناهما تعليق الطلاق على قبولها ، وقد صح التعليق لصدوره من أهله ، ووجد المعلق عليه ، وهو القبول عن هي أهل : 4 ، لأن الأهلية للقبول تكون بالتبيز _ وهي هنا صغيرة بميزة _ ومق وجد للعلق عليه وقع الطلاق أنه ال

وأما عدم لزوم المال : فلأنها صفيرة ليست أهلاً للتبرع ، إذ يشتري في أذه ثيبة للتبرع : المقل والبلوغ ، وعدم الحجر لسفه أو مرض .

وأما كون الطلاق رجعيًا : فلأنه لما لم يصح التزام المال ، كان طلاقًا عبرةا لا يقابله شيء من المال ؛ فيقع رجعيًا .

خلع الصغيرة غير الميزة:

وأما الصفيرة غير الميزة فلا يقع خلمها طلاقًا أصلاً ؛ لعدم وجود الملق عليه ، وهو القبول ممن هو أهله .

خلع المجور عليها(١):

قالوا : وإذا كانت الزوجة محجورًا عليها لسفه وخالعها زوجها على مال وقبلت ، لا يلزمها المال ، ويقع عليها الطلاق الرجعي ، مثل الصفيرة الميزة في أنها ليست أهلاً للتبرع ، ولكنها أهل التبول .

الخلع بين ولي الصفيرة وزوجها :

وإذا جرى الخلع بين ولي الصغيرة وزوجها ، بأنقال زوج الصغيرة لأبيها : خالمت ابنتك على مهرها ، أو على مائة جنيه من مائما ، ولم يضن الأب البسل له ، وقسال : قبلت ، طلقت ، ولا يلزمها للآل ولا يلزم أباها

أما وقوع الطلاق فأن الطلاق المعلق يقع متى وجد المعلق عليه ، وهو هذا قبول الأب ، وقد وجد أما عدم لزومه للال ؛ فلأنها ليست أهلاً لالتزام الصغيرة لأبيها

وأما عدم لزوم أبيها المال ، فلأنه لم يلتزمه بالضان ، ولا إلزام بدون التزام . ولهذا إذا خمنه لزمه . وقيل : لا يتم الطلاق في هذه الحال لأن للملق عليه قبول دفع البدل وهو لم يتحتق ، وهذا القول ظاهر ، ولكن العمل بالقول الأول .

⁽١) ص١٩٥ نفس للرجع المابق ، الأحوال الشخصية » .

خلع المريضة :

وعند الحنابلة : مثل ما عند مالك ، في أنه إذا خالمت بميراث منها ، فـا دونـه صح ولا رجوع فيه ، وإن خالعته بزيادة بطلت هذه الزيادة .

وقال الشافعي : لو اختلمت منه بقدر مهر مثلها جاز . وإن زاد على ذلك كانت الزيادة من الثلث وتعتبر تبرعًا .

أما الأحناف : فقد صححوا خلمها بشرط ألا يزيد عن الثلث ما قلك ، وأنها متبرعة ، والتبرع في مرض الموت وصية ، والوصية لا تنعذ إلا من الثلث للأجنبي ، والزوج صار بالخلع أجنبيًا .

قالوا : وإذا ماتت هذه الخالعة للريضة وهي في العدة . لا يستحق زوجها إلا أقسل هذه الأمور ، بدل الحلم . وثلث تركتها . وميراثه منها . لأنه قد تتواطأ الزوجة مع زوجها في مرض موجا وتسبّي له بدل خلم باهظا ، يزيد عما يستحقه بالميراث . فلأجل الاحتياط لحقوق ورثتها ، وردًا لقصد المواطأ عليه . قلنا : إنها إذا ماتت في العدة لا تأخذ إلا أقل الأشياء الثلاثة . فإن برئت من مرضها ولم تمت منه ، فله جميع البدل للسمى ؛ لأنه تبين أن تصرفها لم يكن في مرض الوت .

وأما إذا ماتت بعد انقضاء عدتها فله بدل الخلع المتفق عليه ، بشرط ألا يزيد عن ثلث تركتها ، لأنه في حكم الوصية .

والذي عليه العمل الآن في الحاكم بعد صدور قانون الوصية سنة ١٩٤٦ : أن للزوج الأقل من بدل الخلع ، وثلث التركة التي خلفتها زوجته ، سواء أكانت وفاتها في العدة أم بعد أنتهائها ، إذ أن هذا القانون أجاز الوصية للوارث ، وغير الوارث . ونص على نفاذها فها لا يزيد عن الثلث بدون توقف على إجازة أحد . وعلى هذا ، فلا يكون حاجة إلى قرض محاباة زوجها بأكثر من نصيبه ومنعها من ذلك .

هل الخلع طلاق أم فسخ :

ذهب جهور العلماء إلى أن الخلع طلاق بـائن ، لما تقـدم في الحـديث من قول رسول الله علي : و خذ الحديقة وطلقها تطليقة » . 277

ولأن القسوخ إنما هي التي تقتضي الفرقة الفالبة للزوج في الفراق ، بما ليس يرجع إلى اختيباره . وهذا راجع إلى الاختيار ، فليس بفسخ .

وذهب بعض أهل العلم ، منهم أحمد ، ودواد من الفقهاء وابن عباس ، وعثان ، وابن عمر من الصحابة . إلى أنه فسخ ، لأن الله تعالى ذكر في كتابه الطلاق ، فقال : ﴿ الطلاق مرّتان ﴾ . ثم ذكر الافتداء . ثم قال : ﴿ فَإِن طَلْقَهَا فَلا تَحَلُّ مِن بَعَد حتى تَنكحَ زَوجًا غيره ﴾ (١) . فلو كان الافتداء طلاقًا لكان الطلاق الذي لا تحل له فيه إلا بعد زواج ، وهو الطلاق الرابع و يجوز هؤلاء أن الفسوخ تقم بالتراضي ، قياسًا على فسوخ البيع كا في الأقالة (١) .

قال ابن القيم : والذي يدل على أنه ليس بطلاق أنه سبحانه وتعالى رتب الطلاق بمد الدخوا الذي لا يستوفي عدده ثلاثة أحكام ، كلها منتفية عن الحلع : أحدها : أن الزوج أحق بالرجعة فيه الثاني: أنه محسوب من الثلاث ، فلا تحل بعد استيفاء العدد ، إلا بعد دخول زوج وإصابته

الثالث : أن المدة فيه ثلاثه قروء .

وقد ثبت بالنص والإجاع أنه لا رجمة في الخلع ، وثبت بالسنة وأقوال الصحابة أن المدة نيه حيضة واحدة (⁷⁷⁾ ، وثبت بالنص جوازه بعد طلقتين ، ووقع ثالثة بعدها . وهذا ظاهر جدًا في كونه ليس بطلاق .

وثمرة هذا الخلاف تظهر في الاعتداد بالطلاق ، فن رأى أنه طلاق ، احتسبه طلقة بـائـــة . ومن رأى أنه فـــخ لم يحتسبه ، فن طلق امرأته تطليقتين ثم خالعها ، ثم أراد أن يتزوجها فلــه ذلــك ، وإن لم تنكح زوجًا غيره ، لأنه ليس له غير تطليقتين . والخلم لغو .

. ومن جعل الخلع طلاقًا قال: لم يجز له أن يرتجمها حتى تنكح زوجًا غيره، لأنه بالخلع كلت الثلاث.

هل يلحق الختلعة طلاق ٢

الختلمة لا يلحقها طلاق، سواء قلنا بأن الخلع طلاق أوضح، وكلاهما يصير للرأة أجنبية عن زوجها، وإذا صارت أجنبية عنه ، فأنه لا يلحقها الطلاق .

وقال أبو حنيفة : الختلمة يلحقها الطلاق ، ولذلك لا يجوز عنده أن ينكح مع البتوتة أختها .

⁽١) سورة البقرة ، أية ٦٣ .

۲) مدایة الحتید ، ص ۲۵ ج ۲ .

⁽٢) قال الخطابي: منا أقوى دليل إن قال: إن الخلع فيخ وليس بطلاق، إذ أو كان طلاقًا لم يكتف بحيشة المدة

عدة الختلعة:

ثبت من السُّنة أن الختلمة تعتد بحيضة . ففي قصة ثابت أن النبي عَلَيْقَ قال له : « خذ الذي لما عليك وخل سبيلها . قال : نعم فأمرها رسول الله عَلِينَ أن تعتد بحيضة واحدة وتلحق بأهلها » . رواه النسائي بإسناد رجاله ثقات .

وإلى هذا ذهب عثان ، واين عباس ، وأصح الروايتين عن أحمد ، وهو مذهب إسحق اين راهويه ،. واختاره شيخ الإسلام ابن تيية وقال : من نظر هذا القول وجده مقتضى قواعد الشريعة ، فإن المدة إنما خلات ثلاث حيض ، ليطول زمن الرجعة ، ويتروى الزوج ويتكن من الرجعة في مدة المدة ، فإذا لم تكن عليها رجعة فالقصود براءة رحها من الحل ، وذلك يكفي فيه حيضة كالاستبراء .

وقال ابن التم : هذا مذهب أمير المؤمنين عبان بن عضان ، وعبد الله بن عمر ، والرَّبيَّم بنت معود ، وعبد الله بن عمر ، والرَّبيَّم بنت معود ، وعها - رضي الله عنهم - وهو من كبار الصحابة ، فهؤلاء الأربعة من الصحابة لا يُشرَف لهم عالف منهم - كا رواه الليث بن سمد ، عن نافيع مولي ابن عمر : أنه سمع الربيع بنت معود بن عفراء ، وهي تخبر عبد الله بن عمر ، إنها اختلمت من زوجها على عهد عبان بن عفان ، فجاء عمها إلى عبان ، فضال له : إن ابنة معود اختلمت من زوجها اليوم ، أفتنقل ؟ فضال عبان : لتنقل ، ولا عبدة عليها . إلا أنها لا تنكيم حتى تحيض حيضة . خشية أن يكون بها حبّل . فقال عبد الله بن عمر : فعبان خيرنا وأعلمنا .

ونقل عن أبي جعفر النحاس في كتاب _ الناسخ والنسوخ _ أن هذا إجاع من الصحابة . ومذهب الجهور من الملاء أن الختامة عدتها ثلاث حيض إن كانت عن يحيض .

نشوز الرجال

إذا خافت الزوجة نشوز زوجها وإعراضه عنها إما لمرضها أو لكبرسنها ، أو لـ ممامة وجهها ، فلا جناح عليها أن يصلحا بينها ، ولو كان في الصلح تنازل الزوجة عن بعض حقوقها ترضية لزوجها .

لقول الله سبحانه : ﴿ وَإِنْ امْرَاهُ مَا فَتُمْ مِنْ بَعِلِهَا نُشُوزًا أَو إِعْرَاضًا فَلا جُنَّاحَ عَلَيهما أَنْ يُعلِعَا يَبْنَهُنَا صُلْحًا ، والعَلْح خَيْر ﴾ (1) .

وروي البخاري عن عائشة قالت . في هذه الآية : « هي المرأة تكون عند الرجل ، لا يستكثر منها ، فيريد طلاقها ، ويتزوج عليها ، تقول : أسكني ، ولا تطلقني ، وتزوج غيري ، فأنت في

⁽١) سورة النساء آية ١٢٨ ـ

حل من النفقة عليُّ والقسبة لي ٠ .

روى أبو داود عن عائشة أن سؤدة بنت زَمْعة حين أسنت وفرقت (١) أن يفارقها رسول الله إلى قالت : • يارسول الله يومي لمائشة • . فقبل ذلك رسول الله على .

قالت : في ذلك أنزل الله جل ثناؤه ، وفي أشباعها . أراه قال : ﴿ وَإِنْ امْرَأَةُ خَالَتَ مِنْ بَعِلْهَا نُشُوزًا أَوْ إِغْرَاضًا ﴾ .

قال في المغني : ومتى صالحته على ترك شيء من قسمتها أو نفقتها ، أو على ذلك كله جساز .. فيإن رجمت فلها ذلك .

قال أحمد في الرجل ينيب عن امرأته فيقول لها : إن رضيت على صدًا ، و إلا فسأنت أعلم ، فتقول : قد رضيت ، فهو جائز ، فإن شاءت رجعت .

الشقاق بين الزوجين :

إذا وقع الشقاق بين الزوجين واستحكم العداء وخيف من الفرقة وتعرضت الحياة الزوجية الانهبار بعث الحاكم حكين لينظرا في أمرهما ، ويفعلا ما فيه المصلحة من إبشاء الحياة الزوجية أو إنهائيًا ، يقول الله سبحانه : ﴿ وَإِنْ خِفتُمُ شِقَاقَ بَينها فَابَعَثُوا حَكْمًا مِنْ أَهله وَحَكُمًا من أَهلها ﴾ ويشترط أن يكون الحكان عاقلين بالفين عدلين مسلين .

ولا يشترط أن يكونا من أهلها ، فإن كانا من غير أهلها جاز ، والأمر في الآيــة للنــدب ، لأنهــا أرفق من جانب وأدري بما يحدث ، وأعلم بالحال من جانب آخر .

وللحكين أن يفعلا ما فيه المطحة من الإبقاء أو الإنهاء دون الحاجة إلى رضا الروجين أو توكيلها .

وهذا رأي علي ، وابن عباس ، وأبي سلمة بن عبد الرحن ، والشمبي ، والنخمي ، وسعيسد بن جبير ومالك ، والأوزاعي ، وإسحاق ، وابن النفر .

وقد تقدم ذلك في هذا الجزء (١) .

الظهسار

تعريفسه.

الظهار مشتق من الظهر ، وهو قول الرجل لزوجته : أنت علي كظهر أمي .

قال في الفتح : • وإنما خص الظهر بذلك دون سائر الأعضاء ، لأنه عمل الركوب غالمًا .

(٢) أما نئوز للرأة فقد ميق الكلام عليه في صل • تأديب الرجل زوحته • .

ولذلك سمي المركوب ظهرًا فشبَّهُت المرأة بذلك . لأنها مركوب الرجل ، .

والطَّهاركان طلاقًا في الجاهلية ، فأبطل الإسلام هـذا الحكم ، وجعل الظهـار محرمًـا للـرأة حتى يكفّر زوجها .

فلوظاهر الرجل يريد الطلاق ، كان ظهارًا ، ولوطلق يريدظه ارًا كان طلاقًا ، فلو قبال : و أنت علي كظهر أمي ، وقق به الطلاق لم يكن طلاقًا ، وكان ظهارًا لا تطلق به المرأة .

قال ابن القيم : • وهذا لأن الظهار كان طلاقًا في الجاهلية ، فنسخ ، فلم يجزأن يعاد إلسى الحكم المنسوخ ، وأيضًا أن أوسَ بن الصامت إنما نوى به الطلاق على ما كان عليه وأجري عليه حكم الظهار دون الطلاق ، وأيضًا فإنه صريح في حكه ، فلم يجز جعله كتاية في الحكم الـذي أبطلـه الله بشرعـه ، وقضاء الله أحق ، وحكم الله أوجب ،أ.هـ

وقد أجمع العلماء على حرمته ، فلا يجوز الإقسام عليه لقول الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُطَاهِرُوْنَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ ، مَا هُنَّ أُمْهَاتُهُمَ ، إِنْ أَمَّهَاتُهِمْ إلا اللائِي وَلَدْفَهُ ، وإنَّهُمْ ليقُولُونَ مُنْكَرًا مِنْ القُولِ وَزُورًا ، وإِنْ اللهُ لَعَقُو خَفُورٌ ﴾ (١) .

وأصل ذلك ما ثبت في السنن أن أوس بن الصامت ظاهر من زوجته خولة بنت مالك ابن ثعلبة .. وهي التي جادلت فيه رسول الله علي واشتكت إلى الله ، وسمع الله شكواها من فوق سبع سموات . فقالت : « يارسول الله ؟ إن أوس بن الصامت تزوجني ، وأنا شابة مرغوب في ، فلسا خلا سني ونثرت بطني ، جعلني كلمه عنده ، فقال لها رسول الله علي : ما عندي في أمرك شيء ، افقال عند و الله إني أشكو إليك » .

وروي أنها قالت : « إن لي صبية صفارًا ، إن ضهم إليه ضاعوا ، وإن ضمتهم إليّ جاعوا ، .

فنزل القرآن : وقالت عائشة : الحمد أنه الذي وسع سمّه الأصوات ، لقد جاءت خولة بنت ثملية تشكو إلى رسول الله على إلى الله عز وجل : تشكو إلى رسول الله علي الله عن والله عن والله عن والله عن على الله عن على الله عن وجل : ﴿ قَدْ سَمِعَ الله قُوْلُ الَّذِي تُتَجَادِلُكَ فِي زَوجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَىٰ الله واللهُ يَسْمُعُ تَصَاورَكُمَا ، إن الله سَمِيْعَ بَصْيرٌ ﴾ (١) .

فقال الذي ﷺ : « ليعتق رقبة ! قالت : لا يجد ! قال : فيصوم شهرين متنابعين ! قالت : ما عنده من يارسول الله إنه شيخ كبير ، ما به من صيام . قال : فليطمم ستين مسكينًا . قالت : ما عنده من شيء يتصدق به . قال سأعينه بعرق من تمر ! قالت : وأنا أعينه بعرق آخر ؟ قال : أحسنت ،

⁽١) سورة الحادلة ، آية ٢ .

فأطعمي عنه ستين مسكينًا . وارجعي إلى ابن عمك ، .

وفي السنن أن سفة بن صخر البياضي ، ظاهر من امرأته مدة شهر رمضان ، ثم واقعها ليلة قبل الدلاخه ، فقال له الذي يَلِكُ : أنت بذاك باسلة . قال : قلت : أنا بذاك (١) يارسول الله ؟ مرتين ـ وأنا صابر الأمر الله ، فأحكم في بما أراك الله . قال : حرث رقبة . قلت : والذي بعثك بالحق نبيًا ما أملك رقبة غيرها ، وضربت صفحة رقبتي ، قال : فعم شهرين متنابعين . قال : فهل أصبت الذي أصبت إلا في الصيام ؟ قال : فأطعم وسقًا من تمر ستين مسكينًا . قلت : والذي بعشك بالحق لقد بتنا وحشين (١) مالنا طعام . قال : فانطلق إلى صدقة بني زريق فليدفعها إليك ، فاطعم ستين مسكينًا وسقا من تمر ، وكل أنت وعيالك بقيتها . قال : فرحت إلى قومي ، فقلت : وجدت عند كم الضيق وسوه الرأي ، وقد أمر لي بصدقت كم عند كم الضيق وسوه الرأي ، ووجدت عند رسول الله السعة وحسن الرأي ، وقد أمر لي بصدقت كم

هل الظهار مختص بالأم:

ذهب الجهور إلى أن الظهار يختص بالأم ، كا ورد في القرآن ، كا جاء في السنة . فلو قال لزوجته : أنت على كظهر أمي كان مطاهرًا ، ولو قال لها : أنت علي كظهر أختى لم يكن ذلك ظهارًا .

وذُهب البعضُ ، منهم الأحناف والأوزعي والثوري والشافعي في أحد قوليه ، وزيد بن علي ، إلى أنه يقاس على الأم جيع الحارم ^(١) .

فالظهار عندهم هو تشبيه الرجل زوجته في التحريم بإحدى الحرمات عليه على وجه التأييد بالنسب أو المعاهرة أو الرضاع ، إذ العلة هي التحريم للؤيد .

ومن قال لامرأته : أنها أختي أو أمي على سبيل الكرامة والتوقير فإنه لا يكون مظاهرًا .

من يكون منه الظهار:

والظهار لا يكون إلاَّ من الزوج العاقل البالغ للسلم ، لزوجة قد انعقد زواجها انعقادًا صحيحًا نافناً .

الظهار المؤقت :

الظهار المؤقت هو إذا ظاهر من امرأته إلى مدة ، مثل أن يقول لها : و أنت علي كظهر أمي إلى اللها ، ، ثم أصابها قبل انقضاء تلك للدة ،

وحكه أنه ظهار كالطلق . قال الخطَّابي . واختلفوا فيه إذا بر فلم يحنث .

⁽١) أي أنت اللم بداك والرتك له . (٢) قال الائمة الثلاثة ، ورواية عن أحمد : إذا قبالت الرأة لزوجها . أمت على كظهر أمى . فيانه لا كضارة عليها . وقبال أحمد ي

r) قال الانمة الثلاثة ، ورواية من احمد : إذا قبالت الراة لزرحها . است على كظهر أمي . فياف لا كضارة عليهما . وقبال احمد في الرواية الأخرى . وهي أظهرهما . يجب عليها الكفارة إذا وطئها ، وهي التي اختارها الحقرفي .

فقال مالك وابن أبي ليل ، إذ قبال لامرأته : • أنت علي كظهر أمي إلى الليل ، لزمته الكفارة وإن لم يغربها .

وقال أكثر أهل العلم: لا شيء عليه أن لم يقربها . قال : وللشافعي في الظهار المؤقت قولان : أحدها أنه ليس بظهار .

أثير الغلهسار

إذا ظاهر الرجل من امرأته ، وصح الظهار ترتب عليه أثران :

الأثر الأول : حرمة إتيان الزوجة حتى يكفّر كفارة الظهار ، لقول الله سبحانه : ﴿ مِنْ قَبْلُ أَنْ بَشَاسًا كِهِ .

وكما يحرم المسيس ، فإنه يحرم كذلك مقدماته ، من التقبيل والمانقة ونحو ذلك ، وهذا عند جهور العاماء .

وذهب بمض أهل المل (1) إلى أن الحرم هو الوطء فقط ، لأن السيس كناية عن الجماع .

والأثر الثاني : وجوب الكفارة بالصود . وما هو العود ؟ اختلف العاماء في العود ! ما هو ؟

فقال قتادة ، وسعيد بن جبير ، وأبو حنيفة ، وأصحابه : « إنه إرادة المسيس لما حرم بالظهار ع لأنه إذا أراد فقد عاد من عزم ، إنى عزم الفعل ، سواء فعل أم لا .

وقال الشافعي : بل هو إمساكها بمد الظهار وقشًا يسع الطّلاق ، ولم يطلق إذتشبيهها بـالأم يقتضي إبانتها ، وإمساكها نقيضه ، فإذا أمسكها فقد عاد فيا قال ، لأن المود للقول مخالفته .

وقال مالك وأحد : بل هو المزم على الوطء فقط ، وإن لم يطأ .

وقال داود ، وشعبة ، وأهل الظاهر : بل إعادة لفظ الظهار ، فالكفارة لا تجب عندهم إلا بالظهار الماد ، لا المبتدأ .

الميس قبل التكفير:

إذا مس الرجل زوجته قبل التكفير فيإن ذلك يحرم ، كا تقسم بيسانسه ، والكفسارة لا تسقيط ولا تتضاعف ، بل تبقى كاهى كفارة واحدة .

قال الصَّلت بن دينار : سألت عشرة من الفقهاء عن المظاهر يجامع قبل أن يكفر ؟ فقالوا : كفارة واحدة .

⁽١) هذا رأي الثوري ، وأحد قولي الثافعي .

277

ما هي الكفيارة :

والكفارة هي : عتق رقبة ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع ، فإطمام سين مسكيناً . لقول الله سبحانه : ﴿ وَٱلْذِينَ يُطْهِرُونَ مِن نِسَالِهِم لَمْ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا لَعَمُونَ مِن لِسَالِهِم لَمْ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا لَعَمُونَ مِن لِمَا لَهُمْ لَمْ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا لَعَمُونَ مِن مِن مِن مِن مَن قَبَلُ إِن يَتَمَا مُن فَهُرَين مُتَمَا لِمِينَ مِن قَبَلُ أَن يَتَمَا مُن لَمْ يَسْتَعَلَم قَلُولُ عَلَي الله عَلَى الله عَ

وقد روعي في كفارة الظهار التشديد ، محافظة على العلاقة الزوجية ، ومنعًا من ظلم المرأة . فإن الرجل إذا رأى أن الكفارة يثقل عليه الوفاء بها ، احترم العلاقة الزوجية ، وامتنع عن ظلم زوجته .

الفسيخ

فسخ العقد : نقضه ، وحل الرابطة التي تربط بين الزوجين ، وقد يكون الفسخ بسبب خلل وقع في المقد ، أو بسبب طارى، عليه ينع بقاءه .

مثال الفسخ بسبب الخلل الواقع في العقد:

١ . إذا تم العقد وتبين أن الزوجة التي عقد عليها أخته من الرضاع ، فسخ العقد .

٢ ـ إذا عقد غير الأب والجد للصغير أو الصغيرة ، ثم بلغ الصغير أو الصغيرة ، فن حق كل منها
 أن يختار البقاء على الزوجية أو أنهاءها ، ويسمى هذا خيار البلوغ ، فإذا أختار إنهاء الحياة الزوجية
 كان ذلك نسخًا للعقد .

مثال الفسخ الطاريء على العقد:

١ . إذا أرتد أحد الزوجين عن الإسلام ولم يمد إليه ، فسخ العقد بسبب الرَّدة الطارئة ،

٢ ـ إذا أسلم الزوج وأبت زوجته أن تسلم ، وكانت مشركة ، فين العقد حينشذ يفسخ ، بخلاف
 ما إذا كانت كتابية فإن العقد يبقى صحيحًا كا هو ، إذ أنه يصح العقد على الكتابية ابتداء .

والفرقة الحاصلة بالفسخ غير الفرقة الحاصلة بالطلاق إذان الطلاق ينقسم إلى طلاق رجمي وطلاق بائن ، والرجمي لا ينهي الحياة الزوجية في الحال ، والبائن ينهيها في الحال .

أما الفسخ ، سواء أكان بسبب طاريء على العقد ، أم بسبب خلل فيه ، فإنه ينهي العلاقة الزوجية في الحال .

ومن جهة أخرى ، فإن الفرقة بالطلاق تنقص عند الطلقات ، فإذا طلق الرجل زوجته طلقة

⁽٢) قد حم أية ٤٠٢ .

رجمية ، ثم راجعها وهي في عنتها ، أو عقد عليها بعد انقضاه العدة عقدًا جديدًا ، فإنه تحسب عليه تلك العلقة ، ولا يلك عليها بعد ذلك إلا طلقتين .

وأما الفرقة بسبب الفسخ فلا ينقص بها عدد الطلقات ، فلو فسخ العقد بسبب خيمار البلوغ ، م عاد الزوجان وتزوجا ملك عليها ثلاث طلقات .

وقد أراد فقهاء الأحناف أن يضعوا شابطًا عـامًـا لقييز الفرقـة التي هي طـلاق ، من الفرقـة التي هي فسخ ، فقالوا : إن كل فرقة تكون من الزوج ، ولا يتصور أن تكون من الزوجة فهي طـلاق .

وكل فرقة تكون من الزوجة لا بسبب من الزوج ، أو تكون من الزوج ويتصور أن تكون من الزوجة فهي فسخ .

الفسخ بقضاء القامنسي :

من الحالات ما يكون سبب الفسخ فيها جليًا لا يحتاج إلى قضاء القاضي ، كا إذ تبين للزوجين أنها أخوان من الرضاع ، وحينئذ يجب على الزوجين أن يفسخا المقد من تلقاء أنفسها .

ومن الحالات ما يكون سبب الفسخ خفيًا غير جلي ، فيحتاج إلى قضاء القاضي ، ويتوقف عليه ، كالفسخ بإباء الزوجة المشركة الإسلام إذا أسلم زوجها ، لأنها رجا لا تمتنع فلا يفسخ العقد .

اللعسان

تعريفيه:

اللمان مأخوذ من اللمن ، لأن الملاعن يقول في الخامسة : « أنَّ لمنة الله عليه إن كانِ من الكانين » . وقيل هو الإيماد .

وسمي المتلاعنان بذلك ، لما يعقب اللمان من الإثم والإبعاد ، ولأن أحدهما كاذب ، فيكون ملمونًا . وقيل : لأنَّ كل واحد منها يبعد عن صاحبه بتأييد التحريم .

وحقيقته : أن يحلف الرجل _ إذا رمى امرأته بالزنى أربع مرات إنه لمن الصادقين ، والخامسة أنّ لمنة الله عليه إن كان من الكاذبين ، وأن تحلف المرأة عند تكذيبه أربع مرات ، إنه لمن الكاذبين ، والخامسة أن عليها غضب الله إن كان من الصادقين .

مفروعیتــه :

روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنها : أن هلال (") بن أمية قذف امرأته عند رسول الله إذا يتريك بن سحاء . فقال النبي عَلِيَّة : « البينة ، أو حدٌ في ظهرك » . فقال : يارسول الله إذا رأى أحدثنا على امرأته رجلاً بنطلق بلتس البينة ؟! فجعل رسول الله يَرَّيِّة يقول : « البينة ، وإلا حد في ظهرك » . فقال : والذي بعثك بالحق نبيًا إني لصادق ، ولينزلن الله ما يبريه ظهري من الحد ، فنزل جبريل عليه السلام وأنزل عليه قوله تمالى : ﴿ وَاللَّذِينَ يَرَمُونَ أَزَ وَجَهُمَ وَلَمْ يَكُنَ لَهُمْ شُوِّدَاً هُ لِللَّهُ اللهُ عَلَيْهِ إِللَّهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ إِللَّهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ إِللَّهُ اللهُ الل

فأنصرف النبي علي إليها ، فجاء هلال فشهد والنبي يَكِين يقول : • إن الله يعلم (1) أن أحدكا

⁽١) كان ذلك في شهر شعبان سنة ٩ هـ ـ كان في السنة التي توفي فيها رسول 🏜 🏂 ٠

 ⁽٢) كان أول رجل لاعن في الإسلام .

⁽٣) مورة النور : الآيات ٢٠٠٦ . (1) منا دليل على أن الزوج إنا تغف امرأته ، ومجز من إقامة البينة وجب عليه حد التانف ، وإنا وقع اللمان مقط اغد منه

كاذب . فهل منكاتائب ، ؟ فشهدت . فلما كانت عندالخامسة وقفوها (١) . وقالوا إنها للوجبة (١) . قال ابن عباس رضي الله عنها . فتلكأت ونكصت ، حتى ظننا أنها ترجع . ثم قالت : لا أنضح قومي سائر اليوم ، فضت . فقال النبي عَلَيْ : « أبصروها ، فإن جاءت به أكحل العينين (١) ، سابع الإليّتيين ، خَدَلُجَ الساقين ، فهولشريك بن سحاء ، . فجاءت به كمذلك . فقال النبي عَلَيْ : « لولا من كتاب الله كان لى ولها شأن » .

قال صاحب بداية المجتهد : وأما من طريق للعنى . فلما كان الفراش موجبًا للحوق النسب ، كان للناس ضرورة إلى طريق ينفونه به إذا تحققوا فساده . وتلمك الطريق هي اللعمان . فاللعمان حكم ثابت بالكتاب والسُنة والقياس والإجماع . إذ لا خلاف في ذلك عامة .

متى يكون اللعان :

و يكون اللمان في صورتين :

الصورة الأولى : أن يرمى الرجل امرأته بالزنى ، ولم يكن لمه أربعة شهود يشهدون عليها بما رماها به .

الصورة الثانية : أن ينفي حملها منه .

وإنما يجوز في الصورة الأولى إذا تحقق من زناها ، كأن رآها تـزني ، أو أقـرت هي ، ووتـع في نفسه صدقها . والأولى في هذه الحال أن يطلقها ولا يلاعنها .

فإذا لم يتحقق من زناها ، فإنه لا يجوز لـه أن يرميها بـه . ويكون نفي الحل في حالـة مـا إذا أدعى أنه لم يطأها أصلاً من حين العقد عليها ، أو ادعى أنها أنت به لأقل من ستة أشهر بعد الوطم ، أو لأكثر من سنة من وقت الوطء .

الحاكم هو الذي يقضى باللعان:

ولابد من الحاكم عند اللمان . وينبغي له أن يه كر المرأة ويعظها ، بمثل ما جاء في الحديث الذي رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه ، وصححه ابن حبان والحاكم : و أينا امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم ، فليست من الله في شيء ، ولن يدخلها الله الجنة ، وأيا رجل جَحَد ولده وهو ينظر إليه ، احتجب الله منه وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين » .

(١) فيه استحباب تقديم الوعط للروجين قبل اللمان لما سيأتي .

(٢) أشاروا عليها بالوتوف عن أتمام اللمان فتلكأت وكادت تعترف ولكنها لم ترض بفضيحة قومها . وفي هذا دليل على أن مجرد التكلؤ
 لا يممل به .

(٣) في مناطيل على أن الرأة كانت حاملاً وقت اللمان ، والأكمل الذي أحضائه سوياء كأن فيها كحيلاً . وسابيغ الألبنين . أي عظيها ، وخدلم : عتل. .

(١) لولا ما معي من كتاب الله ، أي أن اللمان يرفع عن المرأة ولولا ذلك الأمّام الرسول ﷺ الحد .

اشتراط العقل والبلوغ:

وكما يشترط في اللمان ، الحاكم يشترط العقل والبلوغ في كل من للتلاعنين ، وهذا أمر مجمع عليه . اللمان بعد اقامة الشهود :

وقال مالك والشافعي: له أن يلاعن ، لأن الشهود لا تأثير لهم في دفع الفراش.

هل اللمان يمين أم شهادة ؟

يرى الإمام مالك والشافعي وجهور العلماء أن اللمان يمين ، وإن كان يسمى شهادة فإن أحدثا لا يشهد لنفسه ، لقول رسول الله ﷺ في بعض روايات حديث ابن عباس : « لولا الإيمان لكان لي ولها شأن » .

وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أنه شهادة ، واستدلوا بقول الله تعالى : ﴿ فَشَهَادَهُ أَحَدَهُم أَرْبَعُ شُهَادَاتِ بِالله ﴾ ... وبحديث ابن عباس المتقدم ، وفيه : • فجاه هلال فشهد ، ثم قامت فشهدت » .

والذين رأوا أنه يمن ، قبالوا : إنه يصح اللمان بين كل زوجين حرين ، كانا أو عبدين ، أو أحدها ، أو عدلين ، أو فاستين ، أو أحدها .

والذين ذهبوا إلى أنه شهادة ، قالوا : لا يصح إلا بين زوجين يكونان من أهل الشهادة ، وذلك بأن يكونا حرين ملهين .

فأما المبدان ، أو المحدودان في القذف ، فلا يجوز لمانها . وكذلك أن كان أحدهما من أهل الشهادة والآخر ليس من أهلها .

قال ابن القم : والصحيح أن لمانهم يجمع الوصفين اليين والشهادة ، فهو شهادة مؤكدة بالقسم والتكرار ، و يين مغلظة بلفظ الشهادة والتكرار ، لاقتضاء الحال تأكيد الأمر ، ولهذا اعتبر فيه من التأكيد عشرة أنواع :

أحدها : ذكر لقظ الشهادة .

⁽١) سورة النور ، آية ٦ .

الثاني : ذكر القم بأحد أماه الرب سيحانه ، وأجمها لماني أمائه الحسنى ، وهو اسم الله جل ذكره .

الثالث : تأكيد الجواب بما يؤكد به المقسم عليه من أن واللام ، وإتيانه بالم الفاعل الذي هو صادق وكاذب ، دون الفعل الذي هو صدق وكذب .

الرابع : تكرار ذلك أربع مرات .

الخامس : دعاؤه على نفسه في الخامسة بلمنة الله إن كان من الكاذبين .

السادس : إخباره عند الخامسة أنها للوجبة لعذاب الله وأن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة .

السابع : جمل لعانه مقتفى لحصول المذاب عليها ، وهو إما الحد أو الحبس ، وجمل لمانها دارتًا للعذاب عنها .

الثامن : أن هذا اللمان يوجب المناب على أحدها ، إما في الدنيا ، وإما في الآخرة .

التاسع : التفريق بين المتلاعنين وخراب بيتها وكسرهما بالفراق .

العاشر : تأييد تلك الفرقة ودوام التحريم بينها . فلما كان شأن هذا اللمان هذا الشأن جمل عينًا مقرونًا بالشهادة ، وشهادة مقرونة بالبين ، وجمل الملتمن ـ لقبوله قوله ـ كالشاهد فيإن نكلت المرأة مضت شهادته وحُدُّت وأفادت شهادته .

وعينه شيئان : سقوط الحد عنه ووجوبه عليها ، إن التمنت الرأة وعارضت لمانه بلمان آخر منها ، أفاد لمانه سقوط الحد عنه دون وجوبه عليها ، فكان شهادة وعينًا بالنسبة إليه دونها ، لأنه إن كان عينًا عضة ، فهي لا تحد بجرد حلفه ، وإن كان شهادة فلا تحد بجرد شهادته عليها وحده ، فإذا انفم إلى ذلك نكولها قوي جانب الشهادة والبين في حقه بتأكيده ونكولها ، فكان دليلاً ظاهرًا على صدقه ، فأسقط الحد عنه وأوجبه عليها وهذا أحسن ما يكون من الحكم . ﴿ وَمَنْ أَحسَن مِنَ الله حَمَّا لِقَوْمٍ يُولِنَونَ ﴾ (١) .

وقد أظهر جِذا أنه يبن فيها معنى الشهادة ، وشهادة فيها معنى البين .

لمان الأعسى والأخسرس:

لم يختلف أحد في جواز لمان الأعمى ، واختلفوا في الأخرس ، فقى ال مالك والشافعي : يلاعن الأخرس إذا فهم عنه . وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : لا يلاعن ، لأنه ليس من أهل الشهادة .

⁽١) سورة للأثمة ، آية -٥ .

771

من بيدأ بالملاعنية :

اتفق المله على أن السُّنة في اللعان تقديم الرجل فيشهد قبل للرأة . واختلفوا في وجوب هذا التقديم .

فقال الشافعي وغيره : هو واجب ، فإذا لاعنت للرأة قبله ، فإن لمانها لا يعتد به . وحجتهم أن اللمان يشرع لدفع الحد عن الرجل ، فلو بُدى، بالرأة لكان دفقاً لأمر أم يثبت .

ذهب أبو حنيفة ومالك : إلى أنه لو وقع الابتداء بالرأة صح واعتد به . وحجتهم أن الله سبحانه عطف في القرآن بالواو ، والواو لا تقتضي الترتيب ، بل هي لمطلق الجمع .

النكسول (١) عن اللمسان :

النكول عن اللمان ، إما أن يكون من الزوج أو من الزوجة ، فإن نكل الزوج فعليه حد التدف . لقول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرَمُونَ أَزَّوْجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَهُمْ شُهَناءً إِلاَّ أَنفُسَهُمْ فَشَهَا أَوَّ جَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَهُمْ شُهَناءً إِلاَّ أَنفُسَهُمْ فَشَهَا لَهُ أَخَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادُتُ بِاللهِ إِنَّهُ لَينَ المسلوقِينَ ﴾ (١) .

ناذا لم يشهد فهو مثل الأجنبي في القذف . ولما تقدم من قول الرسول عِنْ : • البيئة أو حد في طهرك ، وهذا مذهب الأنمة الثلاثة .

وقال أبو حنيفة : لا حد عليه . ويحبس حتى يلاعن أو يكذب نفسه . فإن كذب نفسه وجب عليه حد القذف ، فإذا نكلت الزوجة : أقيم عليها حد الزنى عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة : لا تحد ، وحبست حتى تلاعن أو تقر بالزنا ، وإن صدقته أقيم عليها الحد .

واستدل أبو حنيفة رضي الله عنه بقول الرسول على على عل دم امرىء مسلم إلا بإحدى ثلاث زنى بعد إحسان أو كفر بعد إعان أو قتل نفس بغير نفس .

ولأن سفك الدماء بالنكول حكم ترده الأمول ، فإنه إذا كان كثير من الفقهاء لا يوجبون غرم المال بالنكول . فكان بالأحرى ألا يجب بذلك سفك الدماء .

قال ابن رشد : « ويالجلة فقاعدة الدماء مبناها فذي الشرع على أنها لا تراق إلا بالبينة المادلة ، أو بالأعتراف ، ومن الواجب ألا تخصص هذه القاعدة بالأم المشترك ، . فأبو حنيفة في هذه هذه للسألة أولى بالصواب إن شاء الله وقد اعترف أبو المالي في كتابه البرهان بقوة أبي حنيفة في هذه المألة ، وهو شافعي .

⁽١) النكول : الامتناع .

⁽٢) سررة النور ، أية ٦ .

التفريق بيس المتلاعنيس :

إذا تلاعن الزوجان وقعت الفرقة بينها على سبيل التأكيد ولا يرتفع التحريم بينها بحال : فعن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : « للتلاعنان إذا تفرقاً لا مجتمعان أبدتاً » . وعن علي وابن مسمود قالا : « مضت السنة ألاً مجتمع المتلاعنان » رواهما الدارقطني .

ولأنه قد وقع بينها من التباغض والتقاطع ما أوجب القطيعة بينها بصفة دائمة ، لأن أساس الحياة الزوجية ، السكن ، والمودة ، والرحة ، وهؤلاء قد فقدوا هذا الأساس وكانت عقوبتها الفرقة المؤبدة .

واختلف الفقهاء فيا إذا كنّب الرجل نفسه ، فقال الجهور : إنما لا يجتمان أبدتا ، وللأحاديث السابقة ، وقال أبو عنه الرجل نفسه جلد الحد ، وجاز له أن يعقد عليها من جديد ، واستدل أبو حنيفة بأنه : إذا كنّب نفسه ، فقد بطل حكم اللمان ، فكما يلحق به الولد ، كذلك ترد الزوجة عليه ، وذلك أن السبب الموجب للتحريم إنما هو الجهل بتعيين صدق أحدهما . مع القطع بأن أحدهما كذب وإذا انكشف ارتفع التحريم .

متى تقع الفرقة:

تقع الفرقة إذا فرغ المتلاعنان من اللعان ، وهذا عند مالك ، وقـال الشـافمي : تقع الفرقـة بمـد أن يكل الزوج لعانه . وقال أبو حنيفة ، وأحمد والثوري : لا تقع إلا عكم الحاكم .

هل الفرقة طلاق أم فسخ ؟

يرى جمهور العلماء أن الفرقة الحاصلة باللمان فسخ . ويرى أبو حنيفة أنها طلاق بائن ، لأن سببها من جانب الرجل ، ولا يتصور أن تكون من جانب المرأة ، وكل فرقة كانت كـذلـك تكون طلاقًا ، لا فسخًا ، فالفرقة هنا مثل فرقة العنّين ، إذ كانت بحكم الحاكم .

وأما الذين ذهبوا إلى الرأي الأول فدليلهم تأبيد التحريم . فأشبه ذات الحرم ، وهؤلاء يرون أن الفسخ باللمان يمنع المرأة من استحقاقها النفقة في مدة العدة ، وكذلك السكني ، لأن النفقة والسكني إنما يستحقان في عدة الطلاق لا في عدة الفسخ ، ويؤيد هذا ما رواه ابن عباس رضي الله عنها في قصة لللاعنة أن النبي عَلَيْ قال : و قضى ألا قوت لها ولا سكني : من أجل أنها يتصرفان من غير طلاق ولا متوفى عنها ، . أحد وأبو طود .

إلحاق الولد بأمه :

إذا نفى الرجل ابنه ، وتم اللعان بنفيه له . انتفى نسبه من أبيمه وسقطت نفقته عنه ، وانتفى التوارث بينها ، ولحق بأمه ، فهي ترثه وهو يرثها ، لما رواه عرو بن شعيب عن أبيمه عن جمه ،

قال : وقفي رسول الله ﷺ في ولد المتلاعنين أنه يرث أمه وترثه أمه ، ومن رماها به جلد تمانين . أخرجه أحمد ويؤيد هذا الحديث الأدلة الدالة على أن الولد للفراش. ولا فراش هنا: لنفي الزوج إياه.

وأما من رماها به اعتبر قاذفًا ، وجلد غانين جلدة ، لأن لللاعنة داخلة في الحصنات ، ولم يثبت عليها ما يخالف ذلك ، فيجب على من رماها بابنها حد القذف ، ومن قذف ولدها يجب حدم ، كن قذف أمه سواء بسواء . وهذا بالنسبة للأحكام الق تلزمه .

أما بالنسبة للأحكام التي شرعها الله للكافة ، فإنه يعامل كأنه ابنه من باب الاحتياط فلا يعطيه زكاة ماله ، ولو قتله لا قصاص عليه ، وتثبت الحرمية بينه ويين أولاده ، ولا تجوز شهادة كل منها للآخر ، ولا يعد مجهول النسب ، فلا يصح أن يدعيه غيره ، وإذا كذب نفسه ثبت نسب الولد منه ، يزول كل أثر للمان بالنسبة للولد .

المسدة

١ ـ تعريفها:

المدة : مأخوذة من العدد والإحصاء : أي ما تحصيه المرأة وتعدم من الأيـام والأقراء . وهي الم للـدة التي تنتظر فيها المرأة وتمتنع عن التزويج بعد وفاة زوجها ، أو فراقه لما (١٠) .

وكانت العدة معروفة في الجاهلية . وكانوا لا يكادون يتركونها . فلما جاء الإسلام أترها لما فيمه من مصالح .

وأجمع العلماء على وجويها ، لقول الله تعالى : ﴿ وَالْمُؤَلَّفَاتُ يَتَزَبَّهُنْ بِأَنْسُهِنَّ ثُلاَلِيةً وَالْمؤلَّفَ مَا يَعَالَمُ مُكَوَّمٍ ، . وقوله مَكِنَّا لِفاطمة بنت قيس : واعتدى في بيت أم مكتوم ، .

٢ ـ حكة مشروعيتها:

- (أ) معرفة براءة الرحم حتى لا تختلط الأنساب بعضها بيعض .
- (ب) . تبيئة فرصة للزوجين لإعادة الحياة الزوجية إن رأيا أن الخير في ذلك .
- (جـ) ـ التنويه بفخامة أمر النكاح حيث لم يكن أمرًا ينتظم إلا يجمع الرجـال ، ولا ينفـك إلا بانتظار طويل . ولولا ذلك لكان بمنزلة لعب الصبيان ينظم ثم يفك في الساعة .
- (د) أن مصالح النكاح لا تم حتى يوطنا أنسها على إدامة هذا العقد ظاهرًا ، فإن حدث حادث يوجب فك النظام لم يكن بدُّ من تحقيق مورة الإدامة في الجلة بأن تتريس مدة تجد لتربصها بالاً ، وتقامى لما عناء (1)

⁽١) احتمال المدة يبدأ من حين وجود سيبها ، وهو الطلاق أو الوفاة .

⁽¹⁾ سورة البقرة آية TTA . (1) من « حجة الله البالغة » .

أنسواع العسدة:

المدة أنواع :

١ - عدة المرأة التي تحيض ، وهي ثلاث حيض .

٢ _ عدة المرأة التي يئست من الحيض وهي ثلاثة أشهر .

٣ . عدة المرأة التي مات زوجها ، وهي أربعة أشهر وعشرًا ، ما لم تكن حاملًا .

٤ ـ عدة الحامل حتى تضع حملها .

وهذا إجال نقصله فيا يلي :

الزوجة إما أن تكون مدحولاً بها أوغير مدخول بها .

عدة غير المدخول بها:

والزوجة غير المدخول بها إن طلقت فلا عدة عليها لقول الله تعالى : ﴿ يَسَالُهُمْ اللَّهُ مِنْ مَاصَنُواْ إِذَا تَكْتَمُونُ اللَّهُمِينَاتِ لَمَّ طَلْقَتُمُ وَهُنَّ مِن قَبِسَلِ أَن تَمَسُّوهَنَّ ("الْمَسَسَالَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنَّ عِسسَةٍ تَمْتَدُونَهَا ﴾ (") .

فإن كانت غير مدخول بها ، وقد مات زوجها فعليها العدّة كا لو كان قد دخل بها لقولـه تعـالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَـّوَفُّونَ مِنكُمّ وَيَـذَرُونَ أَزَوْجًا يَتَرَبَّصَنّ بِالْفُسِهِنّ أَرْبَعَةً أَشُهُرٍ وَعَفَّرًا ﴾^(٢) وإغــا وجبت العدة عليها وإن لم يدخل بها وفاءً للزوج التوفي ومراهاة لحقه .

عدة المدخول يها (1) :

وأما للدخول بها ، فأما أن تكون من ذوات الحيض . أو من غير ذوات الحيض .

عدة الحائسين :

فإن كانت من ذوات الحيض فصدتها ثلاثة قروه ؛ لقول الله تصالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتَ يُتَرَّبَّمُنُ الْمُ

ورجع ذلك ابن القيم ، فقال : إن لفظ القرء لم يستعمل في كلام الشارع إلا للحيض . ولم يجيء

⁽١) الس : الله خول . (١) سورة الأحزاب ، أية ١٩ .

⁽٣) مورة البقرة ، الآية ٢٣٤ ، وحكة التحديد يقد للدة لأنها التي تكل فيها خلقة الولد وينفخ فيه الربح بمد منهي ١٧٠ يوضًا ، وهي زيادة على أربعة أنهر لتصان الأهلة فجير الكس إلى المقد على طريق الاحتياط ، وذكر المشر مؤشًا لأوادة الليالي . وللراد مم أيامها عند الجهور ، فلا تحل حق تدخل الليلة الخادية عشرة .

⁽۱) يرى الأحنان واختابة واختابة واختناء الركنون للتصود بالدخول الدخول حقيقة أو حكًا ؛ أي أن اختوة الصحيحة تعتبر دخولاً تجب أيا العدة ، وعد الشاضي في للقحب الجديد أن اختوة لا تجب ها العدة .

عنه في موضع واحد استعاله للطهر. فعمله في الآية على للمهود للمروف من خطاب الشارع أولى ،
بل يتمين ، فإنه قد قال على المستحاضة : • دعي الصلاة أبام أقراشك ، وهو يكل المبر عن الله ،
ويلفة قومه نزل القرآن . فإذا أورد المشترك في كلامه على الحد معنييه ، وجب حمله في سائر كلامه
عليه إذا لم يثبت إرادة الآخرة في شيء من كلامة البتة . ويصير هو لفة القرآن التي خطوبنا بها ،
وإن كان له معنى آخر في كلام غيم ، وإذا ثبت استعال الشارع للقرء في الحيض علم أنه هذا لفته ،
فيتمين حمله عليها في كلامه . ويدل على ذلك ما في سياق الآية من قوله تعالى : ﴿ وَلاَ يَحِلُ لَهُنْ الله مِنْ مَا خَلَقَ الله فِي أَرحَامِهن ﴾ .

وهذا هو الحيض والحل عند عامة المفسرين ، والخلوق في الرحم إنما هو الحيض الوجودي ، ويهذا قال السلف والحلف ، وفي يقل أحد إنه الطهر ، وأيضًا فقد قال سبحانه ، ﴿ وَالْنَسُونِ يَنْسُنُ مِنَ المُسِيعِينِ مِن نُسَاً يُكُمُّ إِنِ ارْقَبُتُمْ فَسِدَّتُهُنُّ قُلْفَةً أَشَهُرٍ وَالنَّسِ لَمْ يَحِيثُنَ وَأُولَٰتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَعَيْدُنَ وَأُولَٰتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَعَيْدُ مَا يَعَيْدُنَ وَأُولِنَتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَعَيْدُ مَا يَعَيْدُنَ وَأُولِنَتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَعَيْدُنَ وَالْمَالِ مَعَلَيْنًا أَنْ وَالْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَلَا لَهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالَالَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُ وَاللَّهُ وَالَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالَالَالَالَالَالَالَالَالَالَالَالِولُولُولُولُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَ

فجعل كل شهر بإزاء حيضة وعلق الحكم بعدم الحيض لا بمدم الطهر والحيض ، وقبال في موضع أخر : قوله تعالى : ﴿ فَطَلْقُوهُنَّ لِعَدْتِهِنَ ﴾ .

معناه ... لا ستقبال عنتهن ، لا فيها ، وإذا كانت المدة التي يطلق لها النساء مستقبلة بعد الطلاق ، فالمستقبل بعدها إنما هو الحيض ، فإن الطاهر لا تستقبل الطهر ، إذا هي فيه وإنما تستقبل الحيض بعد حالما التي هي فيها ⁽¹⁾ .

أقل مدة للاعتداد بالاقسراء:

قالت الشافعية : وأقل ما يكن أن تعتد فيه الحرة بالاقراء ؛ إثنان وثلاثون يومًا وساعة ، وذلك بأن يطلقها في الطهر ويبقى من الطهر بعد الطلاق ساعة فتكون تلك الساعة قرءًا ، ثم تحيض يومًا ، ثم تطهر خسة عشر تحيض يومًا ، ثم تطهر خسة عشر يومًا ، وهو القرء الثاني ، ثم تحيض يومًا ، ثم تطهر خسة عشر يومًا ، وهو القرء الثانث القضت عنها .

لما أبر حنيفة فأقل مدة عنده سنون يومًا وعند صاحبيه تسمة وثلاثون يومًا . فهي تبدأ عند الإمام أبي حنيفة بالحيض عشرة أيام ، وهي أكثر مدته ، ثم بالطهر خسة عشر يومًا ، ثم بالحيض عشرة والطهر خسة عشر ، ثم بالحيضة الثالثة ، ومدتها عشرة أيام ، فيكون الجموع سنين يومًا ، فإذا مضت هذه للدة وادعت أن عدتها انتهت صفحت بهينها ، ومارت حلالاً لزوج آخر .

⁽١) سورة الطلاق ، أية ٤ .

⁽٢) راد للماد : الْإِزْءَ التَّالَّتُ ص ١٦ .

أما الصاحبان فيحسبان لكل حيضة ثلاثة أيام ، وهي أقل مدته ويحسبان لكل من الطهرين المتخللين للحيضات الثلاث خمة عشر يومًا ، فيكون الجموع ٢٦ يومًا (١).

عدة غير الحائس :

وإن كانت من غير ذوات الحيض ، فعلتها ثلاثة أشهر ، ويصدق ذلك على الصغيرة التي لم تبلغ ، والكبيرة التي لا تبلغ ، والكبيرة التي لا تحيض . سواء أكان الحيض لم يسبق لها ، أو انقطع حيضها بعد وجوده لقول الله تمالى : ﴿ وَاللاّئِي يَبُسْنَ مِنَ المَحِيضِ مِنْ لِنسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبَتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاقَةُ أَشْهُرٍ ، وَاللاّئِي لَمْ يَحسُنُ وَالْلاَبِي الْمُ اللهُ عَلَمُ لَا اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ اللهُولِ اللهُ ا

روى ابن أبي هائم في تفسيره عن عمر بن سالم عن أبيّ بن كعب ، قال : قلت : يارسول الله : إن أناسًا بالمدينة يقولون في عدد النساء ، ما لم يذكر الله في القرآن الصغار والكبار وأولات الأحسال ، فأنزل الله سبحانه في هذه السورة : ﴿ وَاللاّئِي يَتْسِنْنَ مِنَ المَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبِتُمْ فَمِدْتُهُنْ فَانزل الله سبحانه في هذه السورة : ﴿ وَاللاّئِي يَتْسِنْنَ مِنَ المَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبِتُمْ فَمِدْتُهُنْ فَلَا لَا اللّهُ عَلَيْهُ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلُهُنْ ﴾ .

فأجل إحداهن أن تضع حملها ، فإذا وضعت فقد قضت عدتها . ولفظ جرير قلت يارسول الله والمنا من أهل للدينة لما نزلت هذه الآية التي في البقرة في عدة النساء قالوا : لقد بقي من عدد النساء عدد لم يذكرن في القرآن . الصغار والكبار التي قد أنقطع عنها الحيض وذوات الحنل قال ، فأنزلت التي في النساء القصرى : ﴿ وَاللَّائِي يَتُسَنَ مِنَ لَلْحِيصِ مِن نَسْآ لِكُمُ إِنْ أَرْتَبَتُمُ ﴾ .

وعن سعيد بن جبير في قول : ﴿ وَاللَّائِي يَئِسُنَ مِنَ الْحِيض مِنْ فِسَائِكُمْ ﴾ يعني الآيسة المعجوز التي لا تحيض م أو المرأة التي قعدت من الحيضة ، فليست هذه من القروء في شيء وفي قوله : ﴿ أَنْ ارْتَبْتُمْ ﴾ في الآية ، يعني إن شككم فعدتهن ثلاثة أشهر . وعن مجاهد : إن ارتبم ولم تعلوا عدة التي قعدت عن الحيض ، أو التي لم تحض فعدتهن ثلاثة أشهر ، فقوله تعالى : ﴿ إِنْ أَرْتَبْتُمْ ﴾ يعني إن سألم عن حكهن وشككم فيه فقد بينه الله لكم .

حكم المرأة الحائض إذا لم تر الحيض :

إذا طلقت المرأة وهي من ذوات الأقراء . ثم إنها لم ترالحيض في عادتها ، ولم تدرما سببه ، فبإنها تعتد سنة . تتربص مدة الحل ، فبإنها لم يبين اسنة . تتربص مدة الحل ، فبإذا لم يبين الحل فيها ، علم براءة الرحم ظاهرًا ، ثم تعتد بعد ذلك عدة الآيسات ثلاثة أشهر ، وهذا ما قضي به عمر رضي الله عنه .

⁽۱) زاد للمادج ٤ ص ٢٠٨ .

⁽٢) سورة الطلاق ، أية 1 .

قال الشافعي عنا قضاء عربين الهاجرين والأنصار لا ينكره منهم منكر عامناه .

سن الياس :

اختلف العالماء في سن الياس، فقال بعضهم: إنها حسون، وقال آخرون: إنها ستور، والحن أن ذلك يختلف داختلاف النساء .

قال شيخ الإسلام ابن تبية: « اليأس مختلف باختلاف النساء ، وليس له حد يتفق عليه النساء، وليس له حد يتفق عليه النساء، والمراد بالآية أن إيام كل امرأة من نقسها، لأن اليأس ضد الرجاء، فإذا كانت المرأة قد يئست من الحيض ولم ترجه ، فهي آيسة وإن كان لها أربعون أو نحوها ، وغيرها لا تيأس منه وإن كان لها خسون ه (١).

عبدة الحامسل:

وعدة الحامل تنتهي بوضع الحل ، سواء أكانت مطلقة أو متوفي عنها زوجها ، لقول الله تعالى : ﴿ وَأَوْلاَتِ الأَحْدَالُ أَجَّلُهُنَّ أَنْ يَضَمُنَّ حَمَلَهُنَّ ﴾ [") .

قال في زاد الماد : • وبل قول سبحانه • : ﴿ أَجَلَهُنَّ أَنْ يَضَعُنْ حَمَّلَهُنَّ ﴾ على أنها إذا كانت حاملاً بتوأمين لم تنقض المدة حتى تضعها جيعًا . ودلت على أن من عليها الإستبراء فعدتها وضع الحل أيضًا .

وبلت على أن المدة تنقضي على أي صفة كان ، حيّا أوميتًا ، نام الخلقة أو ناقصها ، نفخ فيه الروح أولم ينفخ .

عن سبيعة الأسلية أنها كانت تحت سعد بن خوالة وهو مِنْن شهد بدرًا ، فتوفي عنها في حَجَّة الوداع وهي حامل فلم تنشب (1) أن وضعت حلها بعد وفاته ، فلما تعلت (1) من تفاسها تجمَّلت للخُطاب ، فدخل عليها أبو السنابل بن كمك ـ رجل من بني عبد الدار ـ فقال لها : ما في أواك متجمَّلة ، لعلك ترتجين (1) النكاح ؟ إنك والله ما أنت بناكح حتى تم عليك أربعة أشهر وعشرًا ، قالت سبيعة : فلما قال في ذلك جعت عليّ ثبابي حين أمسيت ، فأتيت رسول الله وَاللَّمُ فسألته عن ذلك فأنناني بأني قد حَلَلت حين وضعت حلي ، وأمرني بالتزوج إن بدا لي .

وقـال اين شهــاب : ولا أرى بــأسّـا أن تتزوج حين وضعت ، وإن كانت في دمهــا ، غير أنــه لا يقريها زوجها حق تطهر . أخرجه البخاري ومــام والنــائي واين ماجه .

⁽٢) سورة الطلاق أية £ . (٤)طيرت بن سها .

⁽۱) زواد للماد ص ۲۰۱ ج ٤ .

⁽۲) تنشب : تلبث .

⁽٥) تطلين

والعلماء يجعلون قول الله تعالى : ﴿ وَالْسَذِينَ يَتَوَفُّونَ مِنْكُمُ وَيَدُرُونَ أَزَوَاجًا يَتَرَبَّمُنُ وَالعلماء يجعلون قول الله تعالى في سورة المُفَضَّةِنَ أَرْبَعَتُ الشَّهُونَ وَلَ الله تعالى في سورة الطلاق : ﴿ وَأُولَاتَ الاَحْمَالِ أَجَلُهُنَ أَنْ يَضَعَنَ حَمَلَهُنَ ﴾ في عند الحوامل ـ فليست الآية الشانية معارضة للأولى .

عدة المتوني عنها زوجها :

والمتوفي عنها زوجها عدتها أربعة أشهر وعشرًا ، ومالم تكن حاملًا ، لقول الله تعالى :

﴿ والذين يتوفُّون منكم ويدرون أزواجًا ، يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرًا ﴾ .

وإن طلق امرأته طلاقًا رجعيًا ، ثم مات عنها وهي في العدّة اعتـدّت بعـد الوفـاة ، لأنّه توفي عنهـا وهي زوجته .

عدة المتحاضة:

المستحاضة تعتد بالحيض . ثم إن كانت لها عدة فعليها أن ترعي عادتها في الحيض والطهر ، فبإذا مضت ثلاث حيض انتهت العدة ، وإن كانت أيسة انتهت عدتها بثلاثة أشهر .

وجوب العدة في غير الزواج الصحيح:

من وطيء امرأة بشبهة وجب عليها المدة ، لأن وطء الشبهة كالوطء في النكاح في النسب ، فكان كالوطء في النكاح في إجاب المدة ... وكذلك تجب المدة في زواج فاسد إذا تحقق الدخول الله ، ومن زني بسامرأة لم تجب عليها المدة ، لأن المدة لحفظ النسب ، والزني لا يلحق نسب ، وهو رأي الأحناف والشافعية والثوري . وهو رأي أبي بكر وعم .

وقال مالك وأحمد : عليها العدة ، وهل عدتها ثلاث حيض أو حيضة تستيىء بها ؟ روايسان عن أحمد .

تحول العدة من الحيض إلى العدة بالأشهر :

إذا طلق الرجل زوجته وهي من ذوات الحيض ، ثم مات وهي في المدة ، قبإن كان الطلاق رجعيًا ، فإن عليها أن تمتد عدة الوفاة ، وهي أربعة أشهر وعشرًا ، لأنها لا تزال زوجة له ، ولأن الطلاق الرجعي لا يزيل الزوجية ، ولذلك يثبت التوارث بينها إذا توفي أحدها وهي في العدة .

وإن كان الطلاق بائنًا فإنها تكل عدة الطلاق بالحيض ولا تتحول العدة إلى عدة الوفاة ، وذلك لا تقطاع الزوجية بين الزوجين من وقت الطلاق ، لأن الطلاق البائن يزيل الزوجية ، فتكون

⁽١) سورة البقرة ، أية ٦٣٤ . (٢) الحوائل :غير الحوامل .

⁽٢) قالت الطاهرية : لا تجب المعة في النكاح الغاسد ، ولو بعد الدخول ، لمعم وجود دليل على إيجابه من الكتاب والسنة .

TEV

الوفاة حدثت وهو غير زوج ، ولذلك لا يرث أحدهما صاحبه إذا توفي أحدهما وهي في المدة إلا إذا اعتبر فارًا .

المدة في طلاق الفار:

وطلاق الفار أن يطلق الريض مرض الوت امرأته طلاقًا بائنًا بغير رضاها ، ثم يموت وهي في المدة ، فإنه يعتبر في هذه الحال فارًا من البراث ، ولهذا قال مالك : ، ترث ولو منات بعد انقضاء عنها وبعد نكاح زوج آخر ، معاملة له بنقيض قصده » .

ويرى أبو حنيفة ومحد أن الحكم في هذه الحال يتنبر: فتكون عدتها أطول الأجلين: عدة الطلاق أو عدة الوفاة ، فإن كانت عدة الطلاق أطول ، اعتدت بها ، وإن كانت عدة الوفاة هي الأطول ، كانت هي العدة .

أي إذا انقضت الحيضات الثلاث في أكثر من أريعة أشهر وعشر أعتدت بها ، وإن كانت الأربعة أشهر وعشر أكثر من مدة الحيضات الثلاث اعتدت بها . وذلك كي لا تحرم الرأة من حقها في لليراث الذي أراد الزوج الفرار منه بالطلاق .

وعند أبي يوسف أن المطلقة في هذه الحال تمتد عدة الطلاق وإن كانت مدتها أقل من أربعة أشهر وعشر .

ويرى الشافعي في أظهر قوليه ، أنها لا ترث كالملقة طلاقًا بالنَّا في الصحة . وحجته أن الزوجية قد انتهت بالطلاق قبل الموت فقد زال السبب في للهراث . ولا عبرة بطنَّة الفرار ، لأن الأحكام الشرعية تناط بالأسباب الطاهرة لا بالنيات الخفية . واتفقوا على أنها إن أبانها في مرضه فاتت للرأة فلا مياث له .

وكذلك تتحول العدة من الحيض إلى الأشهر في حق من حاضت حيضة أو حيضتين ثم يئست من الحيض فإنها حيثكذ يجب عليها أن تعتسد بشلائمة أشهر ، لأن إكال العسمة بسالحيض غير ممكن ، لانقطاعه ، ويمكن إكالها بإستثنافها بالشهور ، والشهور بدل عن الحيض .

تحول العدة من الأشهى إلى الحيض :

إذا شرعت المرأة في العدة بالشهور لصغرها أو لبلوغها سن الإيلى ثم حاضت ، لزمها الانتقال إلى الحيض . لأن الشهور بدل عن الحيض فلا يجوز الاعتداد بها مع وجود أصلها ، وإن انقضت عمتها بالشهور ، ثم حاضت لم يلزمها الاستئناف للعدة بالاقراء ، لأن هذا حدث بعد انقضاء العدة .

وإن شرعت في المدة بالاقراء أو الأشهر ، ثم ظهر لها حل من الزوج ، فإن المدة تتحول إلى وإن شرعت في المدة تتحول إلى وضع الحل ، والحل دليل على براءة الرحم من جهة القطع .

انفضاء العسدة :

إذا كانت المرأة حاملاً فإن علتها تنقضي برضع الحمل وإذا كانت العدة بالأشهر ، فإنها تحسب من وقت (١) الفرقة أو الوفاة حتى تستكل ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر وعشرًا ، وإذا كانت بالحيض فبإنها تنتضى بثلاث حيضات ، وذلك يعرف من جهة المرأة نفسها (١) .

لــزوم المتــدة بيـت الزوجيــة :

يجب على المتدة أن تلزم بيت الزوجية حتى تنقضي عدتها ، ولا يحل لها أن تخرج منه ، ولا يحل لزوجها أن يخرجها عنه ولو وقع الطلاق أو حصلت الفرقة وهي غير سوجودة في بيت الزوحية وجب عليها أن تمود إليه بجرد علمها .

يقول الله تمالى : ﴿ يَسَأَلُهُمَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقَتَمُ النَّمَاءَ فَطَلَقُوهُنَّ لِمِدَّتِهِنَّ وَأَحْمَوا الْمِدَّةَ وَالْقُوا اللهُ رَبَكُمْ لاَ تُخَرِجُوهُنَّ مِن بُيُوتِهِنَّ وَلاَ يَخَرُجُنَ إِلاَّ أَن يَأْتِينَ بِضَّحِطَةٍ مُبَيَّنَةٍ (17) وَتِلْكَ حُدُودُ اللهِ يَمَن يَتَعَدُّ حُدُود اللهِ فَقَدُ طَلَمَ تَقَسَهُ ﴾ (١) .

وعن الفريعة بنت مالك بن سنان . وهي أخت أبي سعيد الخضري : « أنها جاءت إلى رسول الله عليم الله أن ترجع إلى أهلها في بني خَذْرة فإن زوجها خرج في طلب أعبد له أبقوا (٥٠) ، حتى إذا كانوا بطرف القدوم (١٠) لحقهم فقتلوه ، فسألت رسول الله عليم أن أرجع إلى أهلي فإني لم يتركني في مسكن يملكه ولا نفقة ؟ قالت : فقال رسول الله عليم نقلت ؛ فخرجت حتى إذا كنت في الحجرة أو في المسجد دعاني أو أمر بي فدعيت له فقال : كيف قلت ؟ فرددت عليه القصة التي ذكرت من شأن زوجي ، فقال : امكني في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله ، قالت فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرًا . قالت : فلما كان عثان بن عفان أرسل إلي فسألني عن ذلك ؟ فأخبرته ؛ فاتبعه وقضي به ، رواه أبو داود والنسائي واين ماجه والترمذي وقال حسن صحيح . وكان عمر يرد للتوفي عنهن

[.] (١) مذهب مالك والشافعي أن الطلاق أن وقع في أشساء الثهر اعتدت بقيته ، ثم اعتدت شهرين ، بـالأهلة ، ثم اعتدت س الشهر الثالث قام ثلاثين يومًا .

انتائت عام تدري يومه . وقال أبر حيمة : تحسّب شية الأول وتعتد من الرابع بقدر ما غاتها من الأول تامًا كان أم ماقصًا .

⁽۲) كانت بعص الساء تكذب وتدعي أن عدتها لم تتقض وأبها لم تر اطيضات الثلاث لتطُول المعة ولتتكن من أخط النفقة مدة طويلة ، وكان دلك مثارًا لشكوى الرحال ، فتعارك القانون رق 10 لمنة 1171 هذه المال . فجاء في المادة 17 منه ما نمه ؛

ه لا تسم الدعوى لفقة عدة لدة تزيد مل سنة من تاريخ الطلاق » . وحاد في للدكرة الإيضاحية لمنه اللعة : « فقطفا لمده الاعتامات البلطلة » ومناء على ما قرره الأطباء من أن أكثر مدة الحل سنة وصعت الفترة الأولى من اللعة ١٧ وسعت للمتدة من دمواها تققة المدة لأكثر من سنة من تباريخ الطلاق ، فتقرر بـ فلـك مـدة

استحقاق النفقة ، وليس مساء تحديده مدة المدة شرعًا ، فإن مدة المدة ثلاث حيضات . (٢) قال ابن عباس : الماحشة المينة أن تبدو على أهل روجها فإدا بدت على الأهل حل إحراجها .

 ⁽١) سورة الملاق ، الآية ١ .

⁽٥) هربوا .

⁽٦) موضع على سنة أميال من المديسة .

أن احين من البيداء عنمهن الحج .

ويستثنى من ذلك الرأة البدوية إذا توفي عنها زوجها فيانها ترتحل مع أهلها إذا كان أعلها من أمل الأرتحال .

وخالف في ذلك عائشة وابن عباس وجابر بن زيد والحسن وعطاء ، وروى عن على وجابر .

فقد كانت عائشة تفق للتوفي عنها زوجها بالخروج في عدتها وخرجت بأختها أم كلشوم ، حين قتل عنها طلحة بن عبيد الله إلى مكة في عرة.

وقيال عبيد الرزاق : أخبرنيا ابن جرير قيال : أخبرني عطياء عن ابن عيياس أنيه قيال : إنسا قبال الله عز وجل: تعتبد أربعية أشهر وعثرًا ، ولم يقبل تعتبد في بينها ، فتعتبد حيث شاءت . وروي أبو داود عن ابن عباس أيضًا قال : نخت هذه الآية عنها عند أهله ، وسكنت في وصيتها . وإن شاءت خرجت ، لقول الله تعالى : ﴿ قَإِنْ خَرَجْنَ فَلا جُمَّاحِ عَلَيْكُمْ فَيَا فَعَلَنْ في أنفسهن ﴾ (١) قال عطاء : ثم جاء الميراث فنسخ السكني تعتد حيث شاءت .

اختلاف الفقهاء في خروج المرأة في العدة :

وقد اختلف الفقهاء في خروج المرأة في العدة .

فذهب الأحناف إلى أنه لا مجوز المطلقة الرجمية ولا البائن الحروج من بينها ليلاً ولا نبارًا .

وأما للتوفي عنها زوجها فتخرج نهارًا ويعض الليل .. ولكن لا تبيت إلا في منزلها . قالوا : والفرق بينها أن للطلقة نفقتها من مال زوجها ، فلا يجوز لما الخروج كالزوجة ، بخلاف المتوفي عنها زوجها فإنها لا نفقة لما ، فلا بدأن تخرج بالنهار لإصلاح حالما .

قالوا: وعليها أن تعتد في المنزل الذي يضاف إليها بالسكني حال وقوع الفرقة.

وقالوا: فإن كان نصيبها في دار الميت لا يكفيها ، أو أخرجها الورثة من نصيبهم انتقلت .. لأن هذا عذر .. والسكون في بيتها عبادة .. والعبادة تسقط بالعذر ، وعندهم : إن عجزت عن كراء البيت الذي هي فيه لكثرته ، فلها أن تنتقل إلى بيت أقل كراء منه ..

وهذا من كلامهم يدل على أن أجرة للمكن عليها .. وإنما تسقط السكن، عنها لمجزها عن أجرته .. ولمنا صرحوا بأنها تسكن في نصيبها من التركة إن كفاها .. وهذا لأنه لا سكني عندهم للمتوفى عنها زوجها ـ حامَّلا كانت (") أو حائلاً ـ وإنما عليها أن تلزم مسكنها الذي توفي زوجها وهي فيه ، ليلاً ونهارًا .. فإن بدله لها الورثة ، وإلا كانت الأجرة عليها .

⁽١) سورة البقرة ، أية ٢٤ .

⁽٢) وعند المنابلة لا سكني لما إذا كانت حائلا . وإن كانت حاملا نفي روايتين . وللشائمي قولان . وعند مالك أن لما السكن .

ومذهب الحنابلة جواز الخروج نهارًا ، سواء كانت مطلقة أو متوفي عنها زوجها . قال ابن قلمة : وللمتدة الخروج في حوائجها نهارًا ، سواء كانت مطلقة أو متوفي عنها زوجها ، قال جابر : طلقت خالتي ثلاثًا فترجت تجدُّ (۱) تخلها فلقيها رجل فنهاها فذكرت ذلك للنبي تهايُّ فقال : وأخرجي فجذي تخلك لعلك أن تتصدفي منه أو تقمل خيرًا » رواه النسائي وأبو داود . وروي مجاهد قبال : استشهد رجال يوم أحد فجاء نساؤهم رسول الله ، وقلن : يما رسول الله نستوحش بالليل أفنبيت عند إحدانا ؟ فإذا أصبحنا بادرنا إلى بيوتنا ؟ فقال : تحدثن عند إحداكن حتى إذا أردتن النوم فلتوب كل واحدة إلى بيتها .

وليس لها للبيت في غير بيتها ، ولا الخروج ليلاً إلا لضرورة ، لأن الليل مظنة الفساد ، بخلاف النهار ، فإن فيه قضاء الحوائج وشراء ما يحتاج إليه .

حداد المتدة :

يجب على المرأة أن تحدّ على زوجها للتوفي مدة العدة ، وهذا متغق عليه بين الفقهاء . واختلفوا في للطلقة طلاقًا بائنًا فقال الأحناف : يجب عليها الإحداد . وذهب غيرهم إلى أنه لا حداد عليها . وتقدم في الجزء الثاني حقيقة الحداد ⁽¹⁾ .

نفقة المتدة :

اتفق الفقهاء على أن المطلقة طلاقًا رجميًا تستحق النفقة والسكني واختلفوا في المبتوتة : فقال أبو حنيفة : له الموا أبو حنيفة : لها النفقة والسكني مثل المطلقة الرجمية ، لأنها مكلفة بقضاء مدة العدة في بيت الزوجية فهي محتسبة لحقه عليها ، فتجب لها النفقة ، وتعتبر هذه النفقة دينًا صحيحًا من وقت الطلاق ، ولا تتوقف على التراضي ولا قضاء القاضي ولا يسقط هذا الدّين إلا بالأداء أو الإبراء .

وقال أحمد : لا نفقة لها ولا سكني ، لحديث فاطمة بنت قيس : أن زوجها طلقها ألبتة ، فقال لها الرسول ﷺ : « ليس لك عليه نفقة » .

وقال الشافعي ومالك : لها السكنى بكل حال ولا نفقة لها إلا أن تكون حاملاً ، لأن حائشة وابن السيب أنكرا على فاطمة بنت قيس حديثها ، قال مالك ، سمت ابن شهاب يقول : المبتوتة لا تخرج من بيتها حق تحل ، وليست لها نفقة ، إلا أن تكون حاملاً فينفق عليها جتى تضع حلها ، ثم قال : وهذا الأمر عندنا .

أبد : تقطع .

⁽۲) ص ۱۳۱ .

الحضانة

معناها :

الحضانة مأخوذة من الحِضَنَ ، وهو ما دون الإبط إلى الكشح ، وحضنا الشيء جانباء ، وحضن الطائر بيضه إذا ضم إلى نفسه تحت جناحه ، وكذلك الرأة إذا ضمت ولدها .

وعرّفها الفقهاء : بأنها عبارة عن القيام بحفظ الصفير ، أو الصفيرة (١) ، أو المعتوه الذي لا يَيّز ،
ولا يستقل بأمره ، وتعهده بما يصلحه ، ووقايته مما يؤذيه ويضره ، وتربيته جميّا ونفسيّا
وعقليًا ، كي يقوي على النهوض بتبعات الحياة والاضطلاع بسؤلياتها ،

والحضائة بالنسبة للصغير أو الصغيرة واجبة ، لأن الإهمال فيها يعرض الطفل للهلاك والضياع . الحضافة حق مشق ك :

الحضانة حق للصغير لاحتياجه إلي من يرعاه ، ويحفظه ، ويقوم على شئونه ، ويتولى تربيته . ولأمه الحق في احتضانه كذلك ، لقول الرسول ﷺ : « أنت أحق به » .

وإذا كانت الحضانة حمًّا للصفير فإن الأم تجبر عليها إذا تعينت بأن يحتاج الطفل إليها ولم يوجد غيرها ، كى لا يضيع حقه في التربية والتأديب .

فإن لم تتمين الحضانة بأن كان للطفل جدّة ورضيت بإمساكه وامتنعت الأم فإن حقها في الحضانة يسقط بإسقاطها إياه لأن الحضانة حق لها . وقد جاه في بعض الأحكام التي أصدرها القضاء الشرعى ما يؤيد هذا ، قد أصدرت محكة جرجا في ١٢ / ١٢٢/ مايلي :

وإن لكل من الحاضنة والحضون حقًا في الحضانة ، إلا أن حق الحضون أقوي من حق الحاضنة،
 وإن إسقاط الحاضنة حقها لا يسقط حق الصفيه .

وجاء في حكم محكة المياط في ٧ أكتوابرسنة ١٩٢٨ « إن تبرع غير الأم بنفقة الحضون الرضيع لا يسقط حقها في حضانة هذا الرضيع ، بل يبقى في يدها ولا ينزع منها مادام رضيعًا . وذلك حتى لا يضار الصنير بحرمانه من أمه التي هي أشفق الناس عليه وأكثرهم صيرًا على خدمته » (١) .

⁽١) ولابد من الصغر أو الدتة في إيجاب الحضافة أما البالغ الرشيد فلا حضافة عليه ، وله الخيار في الإقامة عند من شاء من أبويه ، فإن كان ذكرًا فله الأشراد بنفسه ، لاستفنائه عنها و يستحب أن لا ينفرد عنها ولا يقطع بره عنها ، وإن كانت جارية لم يكن لها الأنتراد ولأبيها منعها منه لأنه لا يؤمن أن يدخل عليها من يفسدها ويلمق العاريها ويأهلها ، فإن لم يكن لها أب ظوليها وأعلها منعها من ذلك .

 ⁽۲) أحكام الأحوال الشخصية ، للدكتور محد يوسف موسى .

الأم أحق بالولد من أبيه :

أسمى لون من ألوان التربية هو تربية الطفل في أحضان والديم ، إذ ينال من رعايتها وحسن قيامها عليه ما يبني جسمه وينمي عقله ، ويزكي نفسه ، ويعده للحياة .

فإذا حدث أن افترق الوالدان وبينهي طغل ، فالأم أحق به من الأب ، ما لم يقم بالأم مانع يمنع تقديها (١) ، أو بالولد وصف يقتضي تحديمه (١) .

وسبب تقديم الأم أن لها ولاية الحضانة والرضاع ، لأنها أعرف بالتربية وأقدر عليها ، ولها من الصبر في هذه الناحية ما ليس للرجل ، وعندها من الوقت ما ليس عنده ، لهذا قدمت الأم رعاية لملحة الطفل .

فعن عبد الله بن عروأن امرأة قالت: يارسول الله إن ابني هذا كان بطني لمه وعماء (٣) ، وحجري له حواء (٤) ، وثديي له سقاء ، وزع أبوه أنه ينزعه منى ، فقال : « أنت أحق به ما لم تَنْكحى ، . أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي والحاكم وصححه .

وعن يحيى بن سعيد قال : سمت القاسم بن عمد يقول : كانت عند عمر ابن الخطاب امرأة من الأنصار ، فولدت له عاصم ن عمر ، ثم إن عمر فارقها ، فجاء عمر قباء - فوجد ابنه عاصما يلعب بفناء المسجد . فأخذ بعضد ، فوضمه بين بديه على الدابة ، فأدركته جدة الغلام ، فنازعته إياه حتى أتيا أبا بكر الصديق . فقال عمر : ابنى ، وقالت للرأة : ابنى .

فقال أبو بكر : خل يـنهـا ويينه . فما راجعه عمر الكلام ^(٥) رواه مالك في المؤطأ .

قال ابن عبد البر: عنا الحديث مشهور من وجوه منقطعة ومتصلة ، ثلقاه أهل العلم بالقبول.

وفي بعض الروايات أنه قبال له : الأم أعطف وألطف وأرحم وأحنى وأخير وأرأف ، وهي أحق بولدها مالم تتزوج .

وهذا الذي قاله أبر بكر رضي الله عنه من كون الأم أعطف وألطف هو العلة في أحقية الأم بولدها الصغير .

⁽١) بأن لا تتو فر قيها الشروط التي يجب توفرها في الحاضة .

⁽١) بان لا تتو در فيها السروط الي يجب م (٢) وهر الإستمناء عن حدمة النساء .

⁽٢) الوعاء : الإناء .

⁽١) الحجر . الحمن . وحواء : أي يحويه ويحيط به ، والسقاء : وعاء الشرب ،

⁽a) وكان مذهب عمر عالمًا لمذهب أي يكر ، ولكنه سلم للقضاء عن له الحكم والإمضاء . ثم كان بعد في خلافته يقضي به ويفقي ، ولم يخالف مذهب أي يكر مادام الصي لا يميز ، ولا حالف لمإ من الصحابة ، أقاده لين التم .

ترتيب أصحاب الحقوق بالحضانة:

وإذا كانت الحضانة للأم ابتداء ، فقد لاحظ الفقهاء أن قرابة الأم تقدم على قرابة الأب وأن الترتيب بين أصحاب الحق في الحضانة يكون على هذا النحو . الأم : فإذا رحد مامع بمع تقديها (") انتقلت الحضانة إلى أم الأم وإن علت فإن وجد مانع انتقلت إلى أم الأب ، ثم إلى الأخت الشقيقة . ثم إلى الأخت لأم . ثم الحالة الشقيقة ، فينت الأخت لأم . ثم الحالة الشقيقة ، فينت الأخت لأم . ثم الحالة الشقيقة ، فينت الأخت لأم ، فينت الأخ لأم ، فالمعة لأم ، فالمعة لأم ، فالمعة لأم ، فالمعة لأم ، فينا الأم ، فينا الأب ، بتقديم الشقيقة في كل منهن .

فإذا لم توجد للصغير قريبات من هذه الحارم ، أو وجدت وليست أهلاً للحضائة ، انتقلت الحضائة ، انتقلت الحضائة إلى العصبات من الحارم ، من الرجل على حسب الترتيب في الإرث .

فينتقل حق الحضانة إلى الأب ، ثم أبي أبيه ، وإن علا ، ثم إلى الأخ الشقيق ، ثم إلى الأخ لأب ، ثم ابن الأخ الشقيق ، ثم ابن الأخ لأب ، ثم العم الشقيق ، فالعم لأب ، ثم ع أبيه الشقيق ، ثم ع أبيه لأب .

فإذا لم يوجد من عصبته من الرجال الحارم أحد ، أوجد وليس أهلاً للحضانة ، أنتقل حق الحضانة إلى عارمه من الرجال غير العصبة .

فيكون للجد لأم ، ثم للأخ لأم ، ثم لابن الأخ لأم ، ثم للم لأم ، ثم للخال الشقيق ، فالخال لأب ، فالخال لأم ، فإذا لم يكن للصفير قريب عين القاشي له حاضنة تقوم بتربيته .

وإغا كان ترتيب الحضانة على هذا النحو ، لأن حضانة الطفل أمر لابد منه ، وأولى الناس بـه قرابته ، وبعض القرابة أولى من بعض .

فيقدم الأولياء لكون ولاية النظر في مصالحه إليهم ابتداء ، فياذا لم يكونوا موجودين ، أو كانوا ووجد ما يمنعهم من الحضانة ، انتقلت إلى الأقرب فالأقرب . فيان لم يكن ثمة قريب ، فإن الحاكم مسئول على تعيين من يصلح للحضانة .

شروط الحضانة:

يشترط في الحاضنة التي تتولي تربية الصغير وتقوم على شاونه ، الكفاءة والقدرة على الاضطلاع بذه المهمة ، إنما تتحقق القدرة والكفاءة بتوفر شروط ممينة ، فإذا لم يتوفر شرط منها سقطت

⁽١) كأن فقدت شرطًا من شروط الخضانة التي ستأتي بعد .

الحضانة وهذه الشروط هي :

العقل : فلا حضانة لمعتوه ، ولا عجنون ، وكلاها لا يستطيع القيام بتدبير نفسه ،
 فلا يفوض له أمر تدبير غيره ، لأن فاقد الشيء لا يعطيه .

 ٢ - البلوغ : لأن الصغير ولو كان بميرًا ، في حاجة إلى من يتولى أمره ويحضنه ، فلا يتولى هو أمر غيره .

٧ .. القدرة على التربية : فلا حضائة لكفيفة ، أو ضعيفة البصر ، ولا لمريضة مرضاً معديًا ، أو مرضاً يعجزها عن القيام بشئونه ، ولا لمتقدمة في السن تقدمًا يحوجها إلى رعاية غيرها لما . ولا لمهلة لشئون بينها كثيرة للغادرة له ، بحيث يخشى من هذا الإهمال ضياع الطفل وإلحاق الضرب ، أو لقاطفة مع مريض مرضاً معديًا ، أو مع من يبغض الطغل ، ولو كان قريبًا له ، حيث لا تتوفر له الرعاية الكافية ، ولا الجو الصالح .

٤ - الأمانة والخلق: لأن الفاسقة غير مأمونة على الصغير ولا يوثق بها في أهاء وإجب الحضانة ، وربما نشأ على طريقتها ومتخلقاً باخلاقها ، وقد ناقش ابن القيم هذا الشرط فقال : « مع أن الصواب أنه لا يشترط المدالة في الحاضن قطمًا وإن شرطها أصحاب أحمد والشافعي رحها إلله وغيرم . واشتراطها في غاية البعد . ولو اشترط في الحاضن المدالة لضاع أطفال المالم ، ولعظمت المشقة على الأمة ، وأشتد المنت ولم يزل من حيز قام الإسلام إلى أن تقوم الساعة أطفال الفساق بينهم ، لا يتعرض لهم أحد في الدنيا مع كونهم هم الأكثرين ، ومتى وقع في الإسلام انتزاع الطفل من أبويه أو أحدها بنسقه ، وهذا في الحرج والمعمر واسترار العمل للتصل في سائر الأمصار والأعصار على خلانه عنزلة اشتراط العدالة في ولاية النكاح ، فإنه دام الوقوع في الأمصار والأعصار ، والقرى والبوادي مع أن أكثر الأولياء الذين يلون ذلك فساق ، ولم يزل الفسق في الشابى » . « ولم يمنع النبي يكالم مع أن أكثر الأولياء الذين يلون ذلك فساق ، ولم يزل الفسق في الشابى » . « ولم يمنع النبي يكالم مع أن أكثر الأولياء الذين يلون ذلك فساق ، ولم يزل الفسق في الشابى » . « ولم يمنع النبي يكالم مع أن أكثر الأولياء الذين يلون ذلك فساق ، ولم يزل الفسق في الشابى » . « ولم يمنع النبي يكالم وسواحة في الأحد من الصحابة فاسقًا في تربية ابنه وحضائته له ، ولا من تزويجه موليته » .

والعادة شاهدة بأن الرجل لوكان من الفساق فإنه يحتاط لابنته ولا يضيعها ويحرص على الخير لها بجهده وإن قُدَّر خلاف ذلك فهو قليل بالنسبة إلى المعتاد .

والشارع يكتفي في ذلك على الباعث الطبيعى .

ولو كان الفاسق مسلوب الحضانة وولاية النكاح لكان بيان هذا للأمة من أم الأمور واعتناء الامة بنقله وتوراث العمل به مقدمًا على كثير بما نقلوه وتوارثوا العمل به .

فكيف يجوز عليهم تضييعه وأتصال العمل بخلافه ، ولو كان الفسق ينافي الحضانة ، لكان من زنى ، أو شرب الحر ، أو أتى كبيرة فرق بينه وبين أولاده الصغار والتس لهم غيره . والله أعلم . ه ـ الإسلام : فلا تثبت الحضانة للحاضنة الكافرة للصغير المسلم : لأن الحضانة ولاية ، ولم يجمل الله ولايسة للكافر على المؤمن ﴿ وَلَنْ يَجْعَلَ الله الكَسَافِرينَ على المؤمنينَ سَبِيلاً ﴾ (١) فهي كولايسة الزواج والمال، لأنه يخشى على دينه من الحاضنة لحرصها على تنشئته على ١٠٠٠ها، وتربيته على هذا الدين، ويصمب عليه بعد ذلك أن يتحول عنه ، وهذا أعظم ضرر يلحق بـ ١٨٠٤، ، ففي الحديث : « كل مولود يولد على الفطرة إلا أن أبويه بهودانه أو ينصرانه أو يجسانه » .

وذهب الأحناف وابن القاسم من المالكية وأبو ثور إلى أن الحضانة تثبت للحياضنة مع كفرها وإسلام الوك ؟ لأن الحضانة لا تتجاوز رضاع الطفل وخدمته ، وكلاهما يجوز من الكافرة .

والأحناف وإن رأوا جواز حضانة الكافرة ، إلاّ أنم اشترطوا : أن لا تكون مرتدة ، لأن المرتدة عندهم تستحق الحبس حق تتوب وتعود إلى الإسلام أو قوت في الحبس ، فلا تتاح لها الفرصة لحضانة الطفل ، فإت تابت وعادت عادلها حق الحضانة (77) .

أن لا تكون متزوجة : فإذا تزوجت سقطت حقها في الحضائة . لما رواه عبد الله من عمرو
 أن امرأة قالت : يارسول الله ! إن ابني عما كان بطني له وعاء ، وحجري له حواء ، وثديي له سقاء ، وزع أبوه أنه ينزعه مني ، فقال : أنت أحق به مالم تنكحي ه أخرجه أحمد وأبو داود والبهتي والحام وصححه .

وهذا الحكم بالنسبة للمتزوجة بأجنبي فإن تزوجت بقريب مَحْزَم من الصغير ، مثل عمه ، فإن حضانتها لا تسقط ، لأن المم صاحب حق في الحضانة ، وله من صلته بالطفل وقرابته منسه ما يحمله على الشفقة عليه ورعاية حقه فيتم بينها التماون على كفالته .

بخلاف الأجنبي . فإنها إذا تزوجته فإنه لا يعطف عليه . ولا يمكنها من المناية به . فلا يجد الجو الرحم ولا التنفس الطبيعي ولا الطروف التي تني ملكاتمه ومواهبه . ويرى الحسن وابن حزم أن الحضانة لا تسقط بالتزويج بحال ..

١ _ الحرية : إذ أن الملوك مشغول بحق سيده فلا يتفرغ لحضائة الطفل قال ابن القي : وأما

⁽١) سورة النساء مآية ١٤١ .

⁽٢) ضف العلاء هذا المديث وقال لين التفر: يحتل أن النبي كلِّق علم أنها تحتار أباها بدعوته فكان ذلك خاصا في حنه .

⁽٢) وكذلك يمود حق المضانة إذا سقط لسبب وزال هذا السِّب الذي كان عاة في سقوطه .

اشتراط الحرية فلا ينهض عليه دليل يركن القلب إليه ، وقد اشترط أصحاب الأثمة الثلاثة . وقال مالك رحمه الله في حراله ولد من أمة : « إن الأم أحق به إلا أن تباع فتستقل فيكون الأب أحق به ، وهذا هو الصحيح .

لجرة الحضانة :

أجرة الحضانة مثل أجرة الرضاع ، لا تستحقها الأم مادامت زوجة ، أو معتدة ، لأن لهما نفقة الزوجية ، أو نفقة العدة ، إذا كانت زوجة أو معتدة .

قال الله تعالى : ﴿ والوالداتُ يرضعنَ أولادَهنَ حولين كاملين ، لمن أراد أَنْ يُتمَّ الرَّضاعة وعلى الموادِ (1) له رزقُهنَ وكسوتُهَنَ بالمعروف ﴾ .

أما بعد انقضاء المدة فإنها تستحق الأجرة كا تستحق أجرة الرضاع . لقول الله سبحانه :

﴿ فَأَنْفَتُوا عَلِيهِنَ حَتَى يَضِعَنَ حَلَهِنَ ، فَإِنْ أَرْضَعَنَ لَكُمْ فَأَلَّـُوهِنَ أَجُورُهِنَ ، وأقروا بينكم بمروف وإن تعاشرتم فسترضع له أخرى ﴾(٢) .

وغير الأم تستحق أجرة الحضائة ، من وقت حضائتها ، مشل الطائر التي تستسأجر لرضاع الصغير. وكاتجب أجرة الرضاع وأجرة الحضائة على الأب تجب عليه أجرة المسكن أو إعداده إذا لم يكن للأم مسكن عملوك لما تحضن فيه الصغير.

وكذلك تجب عليه أجرة خادم ، أو إحضاره إذا إحتاجت إلى خادم وكان الأب موسرًا . وهذا عنلاف ننقات الطفل الخاصة من طعام وكساء وفراش وعلاج ونحو ذلك من حاجاته الأولية التي لا يستغني عنها ، وهذه الأجرة تجب من حين قيام الحاضنة بها وتكون دينًا في ذمة الأب لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء .

التبرع بالحضانة :

إذا كان في أقرباء الطفل من هو أهل للحضانة وتبرع بحضانته وأبت أمه أن تحضف إلا بـأجره . فإن كـان الأب موسرًا فـإنـه يجبر على دفع أجرة للأم ، ولا يعطي الصغير للمتبرعة ، بل يبقى عنـد أمه ، لأن حضانة الأم أصلح له ، والأب قادر على إعطاء الأجرة .

و يختلف الحكم في حالة ما إذا كان الأب مسرًا فإنه يعطي للمتبرعة لمسره وعجزه عن أداء الأجرة مع وجود المتبرعة عن هو أهل للحضانة من أقرباء الطفل.

هذا إذا كانت النفقة واجبة على الأب . أما إذا كان للصغير مال ينفق منه عليه فإن الطفل

⁽١) سورة البقرة ٢٣٢ . وفي هذا دلالة على أن الوالدة لا تستحق الأجرة ماطمت زوحة أو معتدة .

⁽٢) سورة الطلاق ، أية ٦ .

verted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

TOV

يعطى التبرعة صيانة لماله من جهة ، ولوجود من يحضنه من أقاريه من جهة أخرى .

وإذا كان الأب مصرًا والصغير لا مال له ، وأيت أمه أن تحصنه إلا بياجرة ، ولا يوجد من محارمه متبرع بحضائته ، فإن الأم تجبر على حضائته ، وتكون الأجرة : يشَّا على الأَب لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء . إنتهاء الحضافة :

تنتهي الحضانة إذا استفق الصغير أو الصغيرة عن خدمة النساء وبلغ من التبيز والاستقلال ، وقدَرَ الواحد منها على أن يقوم وحده بحاجباته الأولية ، سأن يأكل وحده ، ويلبس وحده ، وينظف نفسه وحده ، وليس لذلك مدة معينة تنتهي بإنتهائها .

بل العبرة بالتبيز والإستغناء ، فإذا ميز الصبي واستقى من خدمة النساء وقام بحاجاته الأولية وحده فإن حضائته تنتهي . وللفتي بع في للذهب الحنفي وغيره : أن مدة الحضائة تنتهي إذا أتم الغلام سبع سنين ، وإنما رأوا الزيادة بالنسبة للبنت العلام سبع سنين ، وإنما رأوا الزيادة بالنسبة للبنت الصغيرة لتتكن من اعتباد عادات النساء من حاضتها ، وقد جاء تحديد سن الحضائة في القانون رقم ٢٠ ما نصه :

وللقاضي أن يأذن بحضانة النساء للصغير بعد سبع سنين إلى تسع وللصغيرة بعد تسع سنين إلى
إحدى عشرة سنة إذا تعين أن مصلحتها تتنخي ذلك » . فتقدير مصلحة الصغير أو الصغيرة موكول
للقاضي . وأوضحت للذكرة التنسيرية لهذا القانون هذه للبادة بما نصه : « جرى العمل إلى الآن ،
على أن حق الحضانة ينتهي عند بلوغ سن الصغير سبع سنين وبلوغ الصغيرة تسمًا » .

وهي سن دلت التجارب على أنها قد لا تستغني فيها الصغيرة عن الحضانة ، فيكرنان في خطر من ضهها إلى غير النساء ، خصوصًا إذا كان والدهما متروجًا بغير أمها .ولذلك كثرت شكوى النساء من انتزاع أولادهن منهن في ذلك الوقت ، ولما كان المول عليه في مذهب الحنفية أن الصغير يسلم إلى أبيه عند الإستغناء عن خدمة النساء ، والصغيرة تسلم إليه عند بلوغ حد الشهوة ، وقد اختلف الفقهاء في تقدير السن التي يكون عندها الإستغناء بالنسبة للصغير .

فقدرها بمضهم بسبع سنين ويعضهم قدرها بتسع ، وقدر بعضهم بلوغ حد الشهوة بتسع سنين ، ويعضهم بسبع سنين ويعضهم قدره بإحدى عشرة .

رأت الوزارة أن للصلحة داعية إلى أن يكون للقاضي حرية النظر في تقدير مصلحة الصغير بعد سبع ، والصفية بعد تسع . فإن رأى مصلحتها في بقائها تحت حضانة الساء قضى بذلك إلى تسع في الصفير وإحدى عشرة في الصفيرة . وإن رأى مصلحتها في غير ذلك قضى بضها إلى غير النساء (للادة ٢٠) (١)

⁽١) راجع مشروع قاتون الأحوال الشخصية فني الفقرة الأولى ء من اللاة ١٧٥ تقرر الحكم الذي جاء باللاة . الي نحن بصندها ، وإر

في السودان :

وقد قرر الأستاذ الدكتور عمد يوسف موسى أن العمل في الحاكم الشرعية بالسودان كان جاربًا على أن الولىد تنتهي حضائته ببلوغه سبع سنين ، والأثنى ببلوغها تسع سنين ، إلى أن صدر في السودان منشور شرعي رقم ٢٤ في ١٢ / ١٢ / ١٩٢٢ . وجاء في للادة الأولى منه : ، المقاضي أن يأذن بحضانة النساء للصغير بعد سبع سنين إلى البلوغ ، وللصغيرة بعد تسع سنين إلى الدخول . ، إذا تبين أن مصاحتها تقتضي ذلك . وللأب وسائر الأولياء تعهد المحضون عند الحاضنة وتأديبه وتعليه ، .

ثم نص المنشور نفسه بعد ذلك في المادة الثانية منه على ما يأتي . « لا أجرة للحضانة بعد سبع سنين للصفير ، وبعد تسع للصفيرة » . وفي المادة الثالثة : لو زوج الأب المحضونة ، قاصدًا بترويجها إستاط الحضانة ، فلا تسقيط بالدخول حتى تطبيق . وإذا رجمنا إلى النشرة العامة رقم ١٨٤٢ / ٢ / ١٩٤٢ الصادرة في الحرطوم في تاريخ » / ١٢ / ١٩٤٢ نجدها شرحت هذه المواد وخلاصتها ما يأتى :

. إن المنشور الشرعي رقم ٢٤ زاد من حضانة الفلام إلى البلوغ ، والبنت إلى الدخول ، وهـذا على غير ما عرف من مذهب أبي حنيفة ، وهذه هي الحالة الخاصة التي خالف فيهـا المنشور مـذهب أبي حنيفة ، علا يذهب مالك .

ويظهر أنها حالة استثنائية يلزم للسيرفيها الأتي :

لا عد القاضي مدة الحضائة إلا إذا طلبت الحاضئة من الحكة الإذن لها بيقاء الحضون بيدها ،
 لأن مصلحته تقتضي ذلك مع بيان للصلحة ، أو تمانع في تسليم الحضون للماصب لهذا السبب نفسه .

فإذا لم يوافق العاصب على بقاء الحضون بيد الحاضئة تكلف الحاضئة تقديم أدلتها ، أو تتولى الحكة تحقيق وجه المصلحة للغلام أو البنت ، فإذا لم تقدم أدلة ، أو قدمت ولم تكن كافية للإثبات ولم يتضح للحكة أن المصلحة تتتفي بقاء الحضون بيد الحاضئة ، فأن الحكة تحلف العاصب البين بطلب الحاضئة ، فإن حلف على أن مصلحة الحضون ، لا تقتفي بقاءه بيد الحاضئة حكت بتسليمه إليه ، وإن نكل رفضت دعواء .

- أما إذا لم تعارض الحاضنة في ضم الحضون للماصب أو لم تحضر أصلاً فإنه يجب على الحكة تطبيق أحكام مذهب الإمام أبي حنيفة ، ويسلم الحضون الذي جاوز سن الحضانة للماصب متى كان أهلاً لذلك ، ولا يطالب باثبات أن مصلحة الحضون تقتضي ذلك .

الفترة الثانية أن المضانة تمد من تشبها إذا كانت الماضئة أما إلى ١١ سنة للصغير ١٢٥ للصغيرة ويجوز للتماضي مدها كذلك إذا كانت أم الأم ، كا أن له أن يأذن بيقاء الصغيرين مع الأم أو أمها إلى سن الخامسة عشرة ، وغمن نعتقد أن الجيرفي الوقوف عند ما جامت به للائدة ٢٠ من قانون ٢٥ لسنة ٢١ وهو القانون المعول بنه حتى اليوم (هامش) أحكام الأحوال الشخصية ص ١١١ للدكتور عمد يوسف موسى .

401

- إذا كانت الحاضنة غائبة عند طلب تسليم الصغير ، فلها أن تعارض في الحكم وتطلب بقاءه في يدها ، وتتخذ الحكة نفس الإجرامات التي اتبعت مع الحاضنة الحاضرة .

ـ إذا أنتت الحكة بيقاء المحضون بين النساء لصلحة تقتضي ذلك ، ثم تغير وجــه للصلحة ، وعرض عليها النزاع مرة أخرى جـاز لمـا ، بعـد أن تتحقق من أنـه لم يبق للمحضون مصلحة تقتضي بقاءه بيد الحاضن تقرر نزعه وتسليه للعاصب (١) .

تخيير الصغير والصفيرة بعد إنتهاء الحضانة :

وإذا بلغ الصغير سبع سنين ، أو سن القييز وانتهت حضائته . فإن اتفق الأب والحاضنة على إقامته عند واحد منها أيضي هذا الإتفاق .

وإن اختلفا أوتداز عاخير (٢) الصفير بينها، فن أختاره منها فهو أولى به ، لما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال : « جاءت امرأة إلى رسول الله علي فقالت يارسول الله ، إن زوجي يريد أن يذهب بابني وقد سقاني من بار (٦) أبي عنبة ، وقد نفعتي . فقال رسول الله علي : هذا أبوك وهذه أمك . فخذ بيد أبها شئت ، فأخذ بيد أمه ، فإن المقارعا، ورواه أبو داود . وقض بذلك عر وعلي وشريح ، وهو مذهب الشافعي والحنابلة ، فإن اختارها، أولم يختر واحدًا منها ، قدم أحدها بالقرعة .

وقال أبو حنيفة : الأب أحق به .. ولا يصح التغيير ، لأنه لا قول له ، ولا يعرف حظه . وربا اختار من يلعب عنده ويترك تأديبه ويكنه من شهواته ، فيؤدي إلى فساده ولأنه دون البلوغ فلم يخير كن دون السابعة . وقال مالك : الأم أحق به حتى يثغر . وهذا بالنسبة للصغير ، أما الصغيرة فإنها تخير مثل الصغير عند الشافعي .

وقال أبو حنيفة : الأم أحق بها حتى تزوج أو تبلغ .

وقال مالك : الأم أحق بها حق تزوج و يدخل بها الزوج .

وعند الحنابلة : الأب أحق بها من غير تخيير إذا بلفت تسمًا ، والأم أحق بها إلى تسع سنين .

والشرع ليس فيه نص عام في تقديم أحد الأبوين مطلقًا ، ولا تخيير الولد بين الأبوين مطلقًا . والماء متفقون على أنه لا يتمين أحدهمًا مظلقًا ، بل لا يقدّم ذو العدوان والتفريط على البا

⁽١) الدكتور عمد يوسف موسى أحكام الأحوال الشخصية في الفقه ص ١٦ه وما بعدها .

⁽٢) يشترط لي تخيد الصنير :

١ - أن يكون التنازعون فيه من أهل المفراة . ٧ - ألا يكون النالات - ثانان كان حرورا عن الله أن السرور الله الله الله الله الله الله الموسود . و المساور ال

٢ - ألا يكون الفلام معتومًا فإن كان معتومًا كانت الأم أحق بكفالته ولو بعد البلوغ ، لأنه في هذه الحسالة كالطفل والأم أشفق عليه وأتوم بعدالم في عليه وأتوم بعدالم في عليه وأتوم بعداله كالورد .

⁽٢) بار بعيدة عن الدينة تحو ميل .

المادل الحسن . والمتبر في ذلك القدرة على الحفظ والصيانة .

فإن كان الأب مهملاً لذلك ، أو عاجزًا عنه ، أو غير مرض والأم بخلافه فهي أحق بالحضانة ، كا أفاده ابن القيم .

وقال : • فن قدمناه بتخيير ، أو قرعة ، أو بنفسه ، فإغا تقدمه إذا حصلت به مصلحة الولد .

ولو كانت الأم أصون من الأب وأغير منه قدمت عليه ولا التفات إلى قرعة ولا اختيار الصبي في هذه الحالة ، فإنه ضعيف العقل يؤثر البطالة واللمب ، فإذا اختار من يساعده على ذلك لم يلتفت إلى اختياره ، وكان عنده من هو أنفع له وأخير ، ولا تحتمل الشريعة غير هذا . والنبي عَلَيْنُ قد قال : و مُرُوم بالصلاة لسبع ، واضربوهم على تركها لعشر ، وفرقوا بينهم في للضاجع » .

والله تعمالى يقول : ﴿ يَمَالُهُمَا الدِّينَ آمَنُوا قُوا أَنْفَسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَمَازًا وَقَسُودُهُمَا النَّسَاسُ والحجارة ﴾ (١) .

وقال الحسن : « علموهم . وأدبوهم ، وفقهوهم » .

فإذا كانت الأم تتركه في المكتب وتملمه القرآن ، والصي يؤثر اللعب ومعاشرة أقرانه ، وأبوه يكنه من ذلك . فإنها أحق به بلا تخيهر ولا قرعة ، وكذلك العكس .

ومتى أخل أحد الأبوين بأمر الله ورسوله في الصبي . وعطله ، والآخر مراع له ، فهو أحق وأولى به . قال : وسمت شيخنا ^(۱) رحمه الله يقول : د تنازع أبوان صبيا عند بعض الحكام ، فخيره بينها ، فإختار أباه ، فقالت له أمه : اسأله لأي شيء يختار أباه فسأله ، فقال : أمي تبعثني كل يوم للكتاب ، والفقيه يضربني ، وأبي يتركني للمب مع الصبيان ، فقض به للأم . قال ؛ أنت أحق به .

قال : قال شيخنا : وإذا ترك أحد الأبوين تمليم الصبي وأمره الذي أوجبه الله تمالى عليه ، فهو عاص ولا ولاية عليه ، بل إما أن يرفع يده عن الولاية ولايته فلا ولاية له . بل إما أن يرفع يده عن الولاية ويتام من يفمل الواجب وإما أن يضم إليه من يقوم ممه بالواجب . إذ المقصود طاعة الله وربوله بحسب الإمكان . انتهى .

الطفل بين أبيه وأمه

قال الشافعية:

فإن كان ابنًا فاختار الأم كان عندها بالليل ويبأخذ، الأب بـالنهـار في مكتب أو صنمـة ، لأن القصد حظ الولد ، وحظ الولد فيا ذكرناه ، وإن اختار الأب كان عنده بالليل والنهـار ، ولا ينمـه من زيـارة أمـه ، لأن للنـع من ذلـك إغراء بـالعقـوق وقطـع الرحم ؛ فــإن مرض كانت الأم أحـٰق

⁽١) مورة التحريم ، أية ٦ . (٢) أي ابن تبية .

بتريضه ، لأنه بالمرض صار كالصفير في الحاجه إلى من يقوم بأمره ، فكانت الأم أحق به ، وإن كانت جارية فإختارت أحدهما كانت عنده بالليل والنهار ، ولا يمنع الآخر من زيارتها من غير إطالة وتبسط ، لأن الفرقة بين الزوجين تمنع من تبسط أحدهما في دار الآخر ، وإن مرضت كانت الأم أحق بتريضها في بيتها ، وإن مرض أحد الأبوين والولد عند الآخر حول إليه ، وإن عاده فإختار الأول أعيد إليه لأن الاختيار إلى شهوته ، وقد يشتهي للقام عند أحدهما في وقت ، وهند الآخر في وقت ، فاتح من مأكول ومشروب .

الانتقال بالطفل

فإذا كان سفر أحدهما لحاجة ثم يعود والآخر مقيم فهو أحق ، لأن السفر بالولد الطفل ـ ولاسها إذا كان رضيمًا اضرار به وتضييع له ، هكذا أطلقوه ، ولم يستثنوا سفر الحج من غيره .

و إن كان أحدهما متنقلاً عن بلد لآخر للإقامة والبلد وطريقه مخوفان أو أحدهما ، ضالمتم أحق . وإن كإن هو وطريقه آمنين ، ففيه قولان : وهما روايتان عن أحمد رحمه الله .

إحداهما : أن الحضانة للأب ليتكن من تربية الولد وتأديبه وتعليه ، وهو قول مالك والشافعي رعمها الله ، وقضى به شريح .

والثانية : أن الأم أحق .

وفيها قول ثالث: إن كان المنتقل هو الأب فالأم أحق به وإن كان الأم فإن انتقلت إلى البلد الذي كان فيه أصل النكاح فهي أحق به ، وإن انتقلت إلى غيره فالأب أحق ، وهمذا قول أبي الحنفة .

وحكوا عن أبي حنيفة رحمه الله ، رواية أخرى : أن نقلها إن كان من بلد إلى قرية فالأب أحق ، وإن كان من بلـد إلى بلـد فهي أحق ، وهـنـه أقوال كلهـا كا ترى لا يقوم عليهـا دليــل يــكن القلب إليه .

فالصواب النظر والإحتياط للطفل في الأصلح له ، والأنفع الإقامة أو النقلة ، فأيها كان أنفع لـ ه وأصون وأحفظ روعي . ولا تأثير لإقامة ولا نقلة .

هذا كله مالم يرد أحدهما بالنقلة مضارة الآخر ، وانتزاع الولد منه ، فإن أراد ذلك لم يجب إليه . والله للوفق .

أحكام القضاء(١)

وللقضاء الشرعي أحكام يعسر إحصاؤها في القضايا الخاصة ومشاكلها ، وللكثير من هذه الأحكام دلالات وقواعد صدرت عنها ومباديء قررتها ، ونكتفي هنا بأن نشير إلى هذه الأحكام .

الحكم الأول : وقد صدر من محكة كرموز الجزئيسة بتماريخ ١٠ إيرايل سنة ١٩٣٧ وتماًيـد من محكة الإسكندرية الابتمائية في ٢٩ مايو سنة ١٩٣٧ وهو يقضي برفض دعوى أب طلب ضم ابنته الصغيرة إليه ، ولإقامة أمها وهي زوجته في بلد بعيد عن البلد الذي كان محل إقمامتها ، وفيسه عقد زواجها ، وهذا يسقط حقها شرعًا في الحضانة .

وقد استندت الحكمة في حكمها إلى أن الثابت فقهًا أن الأم أحق بالحضانة قبل الفرقة ويعدها .

وأن نشوز الزوجة لا يسقط حقها في الحضانة ، وعلى الأب إذا أراد ضم الصغير إليه أن يطلب دخول أمه في طاعته ما دامت الزوجية قائمة، فإن لم يفعل وطلب ضم الصغير وحده كان ظالمًا ولا يجاب إلى طلبه ، لأن ذلك يفوت على الأم حضائته وحق رؤيته . وهكذا قرر هذا الحكم هذه القاعدة :

وإذا انتقلت أم الصغير بولدها ولو إلى مكان بعيد فليس للأب حق نزعه منها مادامت الزوجية
 قائة ؟ لأن له عليها سلطان الزوجية وإدخالها في طاعته . فيضه بضهها إليه . وكذلك المشده
 لوجوب إسكانها بمسكن العدة ع .

الحتم الثاني: وقد صدر من محكة بيا الجزئية في ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ وتأيد استئنافيًا من محكة بني سويف الكلية في ٢٠ يوليه سنة ١٩٣١ وقد قرر هذه القاعدة: « يرفض طلب الأب ضم ابنه الصغير إليه لعدم تمكنه من الحضور من بلده إلى بلد أمه وحاضنته ، لرؤيته والعودة قبل الليل ، مادامت الأم مقية في بلد هو وطنها ، ولم يكن بينه وبين بلد الأب التي ابتمد هو عنها تفاوت كبير ينعه من الذهاب لرؤية ولده والعودة إلى بلده قبل الليل ، سواء أكان ابتماده عن ذلك البلد بإرادته أم بغير إرادته » . لأنه لا ذلب للحاضنة في هذا على كل حال ..

ويؤخذ من وقائع هذه الدعوى ، أن المدعي كان قد تزوج المدعى عليها في بلدها بني مزار ، ثم رزقت منه حال قيام الزوجية بينت وطلقت منه في البلد المذكور وانتهت عدتها بوضع الحل ، ثم أقامت المدعى عليها دعوى بدينة بيا وأخذت عليه حكمًا من محكتها بحضانة الصغيرة بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٠ حين كان المدعي مقيمًا بيني مزار، وإنتهى الأمر بإقامته بأسيوط بحكم وظيفته

⁽١) من كتاب الأحوال الشخصية للدكتور عمد يوسف موسى .

nverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

777

حيث رفع هذه الدعوى طالبًا ضم ابنته إليه وهي لا تزيد سنها عن سنتين وغانية أشهر (١) .

الحكم الثالث: وقد صدر من محكة دمنهور في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٧ ولم يستأنف وهو يقرر في حيثياته أن المنصوص عليه شرعًا أن غير الأم من الحاضنات ليس لها نقل الصغير من بلد أيبه إلا بإذنه . ولكن بعض الفقهاء حمل المنع على المكانين المتفاوتين . بحيث لو خرج الأب لرؤية ولده لا يمكنه الرجوع إلى منزله قبل الليل لا المتقاويين حيث لم يفرق بين الأم وغيرها في ذلك (٣) .

وهكذا نرى أنه من الضروري الوقوف على أحكام القضاء التي تعتبر تطبيقًا عمليًا للنصوص النقهية ، ففيها تمالج مثاكل الحياة العملية وينظر القاضي لهذه النصوص على ضوء الواقع في الحياة نفسها .

⁽١) الحاماة س ٢ص ١٦٥ .

⁽٢) عِلة النضاء الشرعي س ٢ ص ٢٦٦ وراجع مثل هذا في حكم عكة الجالية بتاريخ ١٥ أبريل ١٩٢١ ، الحياماة س ٢ ص ١١٢ .

الحدود

تعريفها:

الحدود جمع حد والحد في الأصل : الشيء الحاجر بين شيئين .

ويقال : ما ميزالشيء عن عيره .

منه : حدود الدار ، وحدود الأرض .

وهو في اللغة بمنى المنع - وسميت عقوبات المماصي حدودًا ؛ لأنها في الغالب تمنع العاصي من العود إلى تلك الله الله الله الله على نفس المصية ، منه : ﴿ تلك حدود الله فلا تقربوها ﴾ (١) .

والحد في الشرع عقوبة مقررة لأجل حق الله (٢) . فيخرج التعزير لعدم تقديره إذ أن تقديره مفرَّض لرأي الحاكم ويخرج القصاص لأبه حقَّ الآدمي .

جرائم الحدود :

وقد قرر الكتباب والسنة عقوبات محددة لجرائم معينة تسمى « جرائم الحدود » وهذه الجرائم هي : « الزنا ، والتذف ، والسرقة ، والسكر ، والحاربة ، والرّدة والبغي » . فعلى من ارتكب جرية من هذه الجرائم عقوبة محددة قررها الشرع . فعقومة حريمة الزنا ، الجلد للبكر ، والرجم للثيب . يقول الله سبحانه : ﴿ واللاّتِي يَأْتَينَ الفاحِشَةَ مِنْ نِسَاقَكُمْ فاستشهدُوا عَلَيهنَ أَرْبِعةً مِنْكُمْ ؛ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهَنْ فِي البيوتِ حتى يتوقاهن الموتَ أو يَجْعَل الله لَمْن سَبيلاً ﴾ (٢) .

والرسول ﷺ يقول : • خذوا عني .. خذوا عني . قد جمل الله لهن سبيلاً : البكر بالبكر جلد مائة والرسول ﷺ يقول : • خذوا عني .. خذوا عني . قد جمل الله على سبيلاً : البكر بالبكر جلدة . يقول الله سبحانه : ﴿ وَالَّذِينَ يَرسُونَ المُحْصَنَاتِ ، ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بَأَرْبَضَة شهداء ، فَاجَلِدوهُم ثمانينَ جلدةً ولا تَقْبِلوا لْمُ شهادةً أبدًا ، وأولئك هم الفاسِقونَ ﴾ (أ) .

وعقوبة جريمة السرقة ، قطع البيد . يقول الله تمالى : ﴿ والسارق والسارقة ف قطعوا أيـديهها ، جزاء بما كسبا ، ذكالاً مِنْ الله ، والله عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (٥) .

⁽١) سورة البقرة : آية ١٨٧ .

⁽٢) ممن المقوبة مقررة لحق الله : أي أنها مقررة لصالح الجاعة وحاية المطام المام ، لأن هذا هو الماية من دين الله وإنا كانت حضًا لله فهي لا تقبل الإسقاط ؛ لا من الأفراد ولا من الجاهة .

⁽٢) سورة الساء آية : ١٥

⁽٤) سورة النور ، آية ٤ .

⁽٥) سورة المائدة آية ٢٨

وعقودة حريمة تفساد في الأرض : القتل ، أو الصلب ، أو النفي ، أو تقطيع الأيدي والأرجل من خلاف ، يتول الله سحانه : ﴿ إِنّا جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسمون في الأرض من خلاف ، أو ينفوا من الأرض . ذلك فساذا أن يقتلوا ، و يصبّوا ، أو تقطع أيديم وأرحلهم من خلاف ، أو ينفوا من الأرض . ذلك فم خزي في الدني ، وفم في الأخرة عناب عظم ﴾ (١٠) .

وعقوبة جريمة السكر ، ثمانون جلدة ، أو أربعون على ما سيئاتي مفصلاً في موصمه ، وعنوبة الردة القتل لتول رسول الله على من بدل دينه فاقتلوه » .

وعقوبة جريمة ألبني : القتل . قول الله سبحانه : ﴿ وَإِنْ طَالِفَتَانَ مِنْ الْمُومِنِينَ ٱلتَّقَلُوا فَأَصَلُحُوا بَيْنَهُمَّا ، فَإِنْ بَفَت إِحْمَاهُمَا عَلَى الأَخْرَى ، فَقَاتِلُوا أَنْسِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيَّ مَ إِلَى أُمِ اللهِ . فإن فَاءَ تَ فَأْصَنِحُوا بَيَنَهُمَا بِالقَدلِ ، وأقسِطوا إِنَّ اللهُ يُحبُّ الْقَسِطِينَ ﴾ (")

ولقول الرسول ﷺ : • إنه ستكون بمدي هنات وهنات . فن أراد أن يمرق أمر السلين وم جميع فاخربوه بالسيف كائناً من كان . .

عدالة هذه العقوبات :

وهذه العقوبات _ بجانب كونها محققة للمصالح العامـة وحافظـة للأمن العـام _ فهي عقومات عادلة غاية العدل .

إذ أن الزبا جريمة من أفحش الجرائم وأبشعها ، وعدوان على الخلق والشرف والكرامة . ومقوّض لنظام الأسر والسوت ، ومروّج للكثير من الشرور وللفساسد التي تقعي على مقسوسات الأفراد والجماعات ، وتذهب بكيان الأمة ، ومع ذلك نقد احتاط الإسلام في إثبات هذه الجريمة ، فباشترط شروطًا يكاد يكون من المستحيل توفّرها .

فعقوبة الزنا عقوبة قصد بها الزجر والردع والإرهاب أكثر مما قصد بها التنفيذ والفعل . وقذف الحصنين والحصنات من الجرائم التي تحل روابط الأمرة وتفرق بين الرجل وزوجته ، وبهدم أركان البيت ـ والبيت هو الخلية الأولى في بية الحقم ، فبصلاحها يصلح ، وبفسادها يفسد .

فتقرير حلد مقترف هذه الجريمة ثمانين جلدة مد عجزه عن الإتيان بأربعة شهداء يؤيدونه فيا يقذف به ، غاية في الحكة وفي رعايـة الصلحة . كيلا تخدش كرامة إنسان أو يجرح في سمعته .

والسرقة ما هي إلا اعتداء على أموال الناس وعبث بها . والأموال أحب الأشياء إلى النفوس

⁽١) سورة المائعة ، أية ٢٣ .

⁽¹⁾ مورة الحجرات • أية ٩ .

فتقرير عقوبه القطع لمرتكب هذه الجرعة حتى يكف غيره عن اقتراف جرعة السرقة ، فيـأمن كل فرد على مالله ، ويطمئن على أحب الأشياء لديه وأعزها على نفسه ، مما يمد من مفاخر هـذه الشريمة .

وقد ظهر أثر الأخذ بهذا التشريع في البلاد التي تطبقة واضحًا في استنباب الأمن وحماية الأموال وصيانتها من أيدي المابثين والخارجين على الشريمة والقانون .

وقد اضطر الاتحاد السوفيق أخيرًا إلى تشديد عقوبة السرقة بمد أن تبين له أن عقوبة السجن لم تخفف من كثرة ارتكاب هذه الجريمة ، فقرر إعدام السارق رميّا بالرصاص وهي أقسى عقوبة مكنة (١) .

والحاربون الساعون في الأرض بالفساد المضرمون لنيران الفتن ، المزعجون لـلأمن ، المثيرون للإضطرابات ، الماملون على قلب النظم القائمة ، لا أقل من أن تقطع أيـديهم وأرجلهم من خلاف ، أوَيُنفوا من الأرض .

والخرتفقد الشارب عقله ورشده ، وإذا فقد الإنسان رشده وعقله ارتكب كل حماقة وفحش ، فإذا جلد كان جلده مانمًا لـه من للماودة من جمانب ، ورادعًا لغيره من اقتراف مثل جريرتـه من جانب آخر .

وجوب إقامة الحدود :

إقامة الحدود فيها نفع للناس ، لأنها تمنع الجرائم ، وتردع العصاة ، وتكف من تحدث نفسه بإنتهاك الحرمات ، وتحقق الأمن لكل فرد ، على نفسه ، وعرضه ، وحاله ، وسمعته وحريته ، وكرامته ، وقد روي النسائي وابن ماجه عن أبي هريرة أن النبي عَلَيْثَةٍ قال : • حدّ يعمل به في الأرض من أن يُعطروا أربعين صباحًا »(٢) .

وكل عمل من شأنه أن يعطل إقامة الحدود فهو تعطيل الأحكام الله ، ومحاربة له ، الأن ذلك من شأنه إقرار للنكر وإشاعة الشر.

وروي أحمد،، وأبو داود ، والحاكم وصححه : أن النبي ﷺ قال : « من حالت شفاعته دون حمد من حدد الله فهو مضاد الله في أمره » .

⁽١) حاء في جريدة الأمرام _ ١١ / ٨ / ١٩٦٣ .

ه إن الأنحاد السوفييق أعدم ثلاثة أشخاص رميًا بالرصاص لاتهامهم بالسرقة ، ولا يكاد عر يوم دون أن ينشر من مثل هذا الكثير » .

⁽٢) في الحديث جرير بن يزيد بن حرير بن عد الله البجلي وهو ضعيف منكو .

777

وقد يحدث أن يغفل المرء عن الجناية التي يرتكبها الجاني وينظر إلى المقوبة الواتمة عليه ، فيرق قلبه له ويمطف عليه ، فيقرر القرآن أن ذلك مما يتنافي مع الإعان ، لأن الإعان يقتضي الطهر والنزه عن الجرائم والسمو بالفرد والجماعة إلى الأدب العالي والخلق للتين . يقول الله سبحانه : ﴿ الزَّائِينَةُ وَالزَّانِي فَاجِلدُوا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمًا مِائَةٌ جَلَدةٍ وَلا تَأَخْذَكُم بِهِمَا رَأَفَةٌ فِي دِينِ اللهِ إِنْ كُنْتُم تُوْمِنُونَ فِالدَّم وَلا اللهِ مِنْهِنَ فِي اللهِ إِنْ اللهِ اللهِ مَنْهِنَ فِي اللهِ إِنْ اللهِ إِنْ اللهِ إِنْ اللهِ اللهِ مَنْهِنَ فِي اللهِ إِنْ اللهِ اللهُ مِنْهِنَ فِي اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ وَلا اللهُ مِنْهِنَ فِي اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ ال

إن الرحمة بالحتم أم بكثير من الرحمة بالفرد .

فقا ليزدجروا ، ومن ياك حازمًا فليقس أحيانًا على من يرحم الشفاعة في الحدود :

يحرم أن يشفع أحدً أو يعمل على أن يعطل حنا من حدود الله ، لأن في ذلك تفويتًا لملحة عققة ، وإغراء بارتكاب الجنايات ، ورضًا بإفلات الجرم من تبصات جرمه . وهذا بعد أن يصل الأمر إلى الحاكم ، لأن الشفاعة حيث ذ تصرف الحاكم عن وظيفته الأولى ، وتفتح الباب لتعطيل الحدود (¹⁷⁾ .

أما قبل الوصول إلى الحاكم ، فلا بأس من التستر على الجاني ، والشفاعة عنده .

أخرج أبو داود، والنسائي، والحاكم وصحعه من حديث همرو بن شعيب، عن أبيه عن جده أن النبي علي الله عن جده أن النبي علي الله عن جده أن النبي علي الله عن حديث صفوان بن أمية أن النبي علي الله أراد أن يقطع يد الذي سرق رداءه فضفع فيه : « هلا كان قبل أن تأتيني به » ؟

وعن عائشة قالت : « كانت امرأة مخزومية تستمير المناع وتجحده فأمر التي كلي بقطع يدها ، فأي ألم التي كلي بقطع يدها ، فأي أهلها أسامة ، لا أراك تشفع في حد من حدود الله عز وجل » . ثم قال النبي كلي خطيبًا . فقال : « إنما هلك من كان قبلك بأنه إذا سرق فيهم الضعيف قطعوه . والذي نقسي بيده ، لو كانت فاطمة بنت محد لقطعت يدها » . فقطع يد الخزومية . رواه أحمد ، ومسلم ، والنسائي ،

مقوط الحدود بالشبهات :

الحد عقوبة من العقوبات التي توقع ضررًا في جسد الجاني وسمعته ، ولا يحل استباحة حرمة أحد ، أو إيلامه إلا بالحق ، ولا يثبت هذا الحق إلا بالدليل الذي لا يتطرق إليه الشك، فإذا تطرق

⁽١) سورة البور ، أية ٢ .

⁽٢) ادعى أبر عبد البر الإحماع على أنه يجب على السلطان إقامة الحد إذا بلغه .

إليه الشك كان ذلك مانعًا من اليقين الـذي تنبني عليــه الأحكام . ومن أجـل هــذا كانت النهم والشكوك لاعبرة لما ولا اعتداديها ، لأنها مظنةُ الحلطاً . عن أي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : • ادفعوا الحدود ما وجدتم لما مدفقاً ، رواه ابن ماجه .

وعن عائشة قالت : قال رسول الله علي الله عليه المدود عن المسلين ما استطعم ، فإن كان له عرج فخلوا سبيله : فإن الإسام لأن يخطىء في العقوبة ، . رواء والترمذي ، وذكر أنه قدروي موقوفاً ، وأن الوقوف أصح ، قال وقدروي عن غير واحد من الصحابة رضى الله عنهم أنه قالوا مثل ذلك .

الشبهات ـ وأقسامها (١) :

تحدث الأحناف والشافعية عن الشبهات ، ولكل منها رأى نجمله فيا يأتى :

رأي الشافعية:

يرى التافعية أن الشهة تنقسم أتسامًا ثلاثة :

١ ـ شبهة في الحل:

أي عمل الفمل : مثل وطء الزوج الزوجة الحائض أو الصائمة ، أو إتيان الزوجة في دبرها ، فالشبهة هنا قائمة في محل الفمل الحرم .

إذ أن الحل عملوك للزوج - ومن حقه أن يباشر الزوجة - وإذا لم يكن له أن يباشرها وهي حائض أو المائض المائض وهي حائض أو صاغة أو المنهذا وهي الدير - إلا أن ملك الزوج للمحل وحقه عليه يورث شبهة .. وقيام هذه الشبهة يقتضي درء الحد ، سواء اعتقد الفاعل بحل الفعل أو بحرمته ، لأن أساس الشبهة ليس الأعتقاد والظن ، وإغا أساسها الفعل وتسلط الفاعل شرعًا عليه .

٢ ـ شبهة في الفاعل :

كن يطأ امرأة زفت إليه على أنها زوجته ، ثم تبين له أنها ليست زوجته .. وأساس الشبهة ظن الماعل واعتقاده بحيث يأتي الفمل وهو يعتقد أنه لايأتي محرمًا . فقيام هذا الظن عند الفاعل يورث شبهة يترتب عليها دراً الحد . أما إذ أتى الفاعل الفعل وهوعالم بأنه محرم فلاشبهة .

٣ ـ شبهة في الجهة :

ويقصد في هذا الإشتباه في حل الفعل وحرمته _ وأساس هذه الشبهة الإختلاف بين الفقهاء على الفعل ـ فكل ما اختلفوا على حله أو جوازه كان الإختلاف فيه شبهة يدرأ بها الحد ـ فشلاً يجيز أبو

⁽١) التشريع الحالي الإسلامي .

774

حنيفة الرواج بلا ولي ويجيزه مالك ملا شهود _ ولا يحيز حمهور الفقهاء هذا الزواج _ ومتبجة هذا الزواج أنه لا حد على الوطء في هذا الزواح الختلف في صحته _ لأن الخلاف يقوم شبهة تدرأ الحد ، ولو كان الفاعل يمتقد بحرمة الفعل ، لأن هذا الإعتقاد في ذاته ليس له أثر مادام الفقهاء محتلمين على الحل والحرمة .

رأي الأحناف:

أما الأحماف فإنهم يرون أن الشبهة تمقم قمين :

١ ـ شبهة في الفعل :

وهي شبهة في حق من اشتبه عليه الفعل دون من لم يشتبه عليه . وتثبت هذه الشبهة في حق من اشتبه عليه الحل والحرمة _ ولم يكن ثمة دليل سمعي يفيد الحل ، لن ظن غير الدليل دليلاً . كن يطأ زوجته المطلقة ثلاثاً أو باتنا على مال في عدتها _ وتعليل ذلك ، أن النكاح إذا كان قد زال في حق الحل أصلاً لوجود المطل لحل المحلية ، وهو الطبلاق ، فإن النكاح قد بقي في حق المراش _ والحرمة على الأزواج فقط _ ومثل هذا الوطء حرام ، فهر زنا يوجب الحد _ ألا إذا ذعى الواطى، الإشتباء وظن الحل _ لأنه بني ظنه على نوع دليل ، وهو بقاء النكاح في حق الفراش وحرمة الأزواج ، فظن أنه بقي في حق الحل أيضاً _ وهذا وإن لم يصلح دليلاً على الحقيقة ، لكنه لما ظنه دليلاً على الحقيقة ، لكنه لما ظنه دليلاً على التحريم أصلاً ، وأن يمتقد الجاني الحل فإذا كان هناك دليل على التحريم ، أولم يكن دليل على التحريم ، أولم يكن

٢ ـ الشبهة في الحل:

ويسمونها الشبهة الحكية ، وشبهة اللَّلك : وتقوم هذه الشبهة على الإشتباه في حكم الترع بحل الحل ، فيشترط في حكم الترع بحل الحل ، فيشترط في هذه الشبهة أن تكون ناشئة عن حكم من أحكام الشريمة ـ وهي تتحقق بقيام دليل شرعي ينفي الحرمة ـ ولا عبرة بظن الفاعل ـ فيستوي أن يمتقد الفاعل الحل ، أو يعلم الحرمة ـ لأن الشبهة ثابتة بقيام الدليل الشرعي ـ لا بالعلم وعدمه .

من يقيم الحدود ٢

اتفق الفقهاء على أن الحاكم أو من ينيبه عنه هو الذي يقيم الحدود ، وأمه ليس للأفراد أن يتولوا هذا العمل من تلقاء أنفسهم . روي الطحاوي عن مسلم بن يسار أنه قال :

كان رجل من الصحابة يقول: « الزكاة ، والحدود والفيء ، والجمة ، إلى السلطان . قال

الطحاوي: لا نمل له عالمًا من الصحابة (١).

وروي البيهتي عن خارجة بن زيد ، عن أبيه ، وأخرجه أيضًا عن أبي الزناد عن أيه عن الفقاء الذين ينتهى إلى أقوالم من أهل للدينة أنه كانوا يقولون : « لا ينبغي لأحدان يقيم شيئًا من الحدود دون السلطان ، إلا أن للرجل أن يقيم حد الزنا على عبده أو أمته » .

وذهب جماعة من السلف ، منهم الشافعي ، إلى أن السيد يقيم الحد على مملوكه ، واستدلوا بما روي عن أمير المؤمنين على رضي الله عنه أن خادمة للنبي يَهَا أحدثت ، فأمرني النبي يَهَا أن أتيم عليها الحد ، فأتيتها فوجدتها لم تجف من دمها فأتيته فأخبرته ، فقال : « إذا جفت من دمها فألم عليها الحد ، أقيوا الحدود على ما ملكت أعانكم » . رواه أحمد وأبو داود ومسلم ، والبيهقي ، والحاكم . وقال أبو حنيفة يرفعه للولى للسطان . ولا يقيه هو بنفسه .

مشروعية التستر في الحدود :

قد يكون ستر العصاة علاجًا ناجعًا للـذين تورطوا في الجرامُ واقترفوا المـأمُ ، وقـد ينهضون بمـد ارتكابها فيتوبون توبة نصوحًا ، ويستأنفون حياة نظيفه .

لهذا شرع الإسلام التسترعلى المتورطين في الآثام ، وعدم التعجيل بكشف أمره ، عن سعيد بن السبب قال : بلغني أن رسول الله يَؤِكِنُ قال لرجل من أسلم يقال له هزّال وقد جاء يشكو رجلاً بالزنا ـ وذلك قبل أن ينزل قوله تعالى : ﴿ والّذينَ يرمونَ المُحمّنات ثمّ لمُ يأتُوا بارْبعة شهداء ، فاجْلِدُوهُم ثمانينَ جَلدة ﴾ (⁷⁷⁾ .

« ياء هزال » لو سترته بردائك كان خيرًا لك » .

قال يحيى بن سميد : فحدثت بهذا الحديث في مجلس فيه يزيد بن نعيم بن هزال الأسلي ، فقال يزيد : « هزال جدي .. هذا الحديث حق » .

وروي ابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنها أن رسول الله يَظِيَّم قبال : « من ستر عورة أخيه المسلم ستر الله عنه الله عدرته حتى يفضعه في المسلم ستر الله عدرته حتى يفضعه في المسلم ستر الله عدرته على المسلم سته » .

وإذا كان الستر مندوبًا ، ينبغي أن تكون الشهادة به خلاف الأولى التي مرجعها إلى كراهة التنزيه ، لأنها في رتبة الندب في جانب الفعل ، وكراهة التنزيه في جانب الترك وهذا يجب أن يكون بالنسبة إلى من لم يعتد الزنا ولم يتهتك به ، أما إذا وصل الحال إلى إشاعته والتهتك به ،

⁽١) تعقبه ابن حزم . فقال : إنه خالفه إثنا عشر صحابيًا .

⁽٢) سورة النور أية ؛ .

271

فيجب كون الشهادة به أولى من تركها ، لأن مطلوب الشارع إخلاء الأرض من الماص والمهامي والشهادة به أولى من الماص والفواحش ، فإذا غهر حال الشره في الزنا . وعدم المبالاة به وإشاعته ، فإخلاء الأرض المللوب حينئذ بالتوبة ، احتال يقابله ظهور عدمها ، فن اتصف بذلك فيجب تحقيق السبب الآخر للإخلاء ، وهو الحدود ، بخلاف من زنا مرة أو مرازًا ، مسترًّا متخوفًا مُتَنَدِّمًا عليه ، فإنه علَّ استحباب سة الشاهد (١) .

سترالمسلم نفسه:

بل على المسلم أن يسترنفسه ولا يفضحها بالحديث عما يصدر عنه ، من إثم أو إقرار أمـام الحـاكم لينفذ فيه العقوبة .

روي الإمام مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم أن رسول الله على قال : « ياأيها النساس ، قد أن لكم أن تنتهوا عن حدود الله ، وإنه من يبد لنا صفحته نقم عليه كتاب الله ، وإنه من يبد لنا صفحته نقم عليه كتاب الله ، .

الحدود كفارة للآثام :

يرى أكثر الماساء أن الحدود إذا أقيت كانت مكفرة لما اقترف من آثمام ، وأنه لا يعمذب في الآخرة ، لما رواه البخاري ومسلم عن عبادة بن الصامت قال : كنا مع رسول الله ﷺ في مجلس فقال : و تبايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئًا ، ولا تزنوا ، ولا تسرقوا ، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق فن وفي منكم فأجره على الله ، ومن أصاب شيئًا من ذلك فعوقب به فهو كفارة له (") . ومن أصاب شيئًا من ذلك فعوقب به فهو كفارة له (") . ومن أصاب شيئًا عن ذلك فعرقب ه . .

و إقامة الحدّ و إن كانت مكفرة للآثام ، فإنها مع ذلـك زاجرة عن اقترافهـا ، فهي جوابر وزواجر ممًا .

إقامة الحدود في دار الحرب :

ذهب فريـق من العلماء إلى أن الحـدود تقـام في دار الحرب كا تقـام في دار الإسـلام دون تقرقـة بينها ، لأن الأمر بإقامتها عام لم يخص دارًا دون دار . ويمن ذهب إلى هذا مالك والليث بن سمد .

وقال أبو حنيفة وغيره : إذا غزا أمير أرض الحرب ، فإنه لا يقيم الحد على أحد من جنوده في عسكره ، إلا أن يكون إمام مصر أو الشام أو العراق أو ما أشبه ذلك ، فيقيم الحدود في عسكره .

⁽١) أنظر ص ١٦٤ ج ٢ حاشية الشاي على الزيامي من كتاب الحدود اليهنسي .

 ⁽٢) وهذا فها عدا الشرك و إن الله لا ينفر أن يشرك به ٥ .

وحجة هؤلاء أن إقامة الحدود في دار الحرب قد تحمل الحدود على الإلتحاق بالكفر . ومذا هو الراجع ، وذلك أن هذا حد من حدود الله تمالى وقد نهى عن إقامته في الفزو خشية أن يترتب عليه ما هو شرمنه . وقد نص أحد وإسحاق بن راهويه والأوزاعي ، وغيرهم من علماء الإسلام على أن الحدود لا تقام في أرض العدو، وعليه إثجاع الصحابة وكان أبو محجن الثقفي رضي الله عنه لا يستطيع صبرًا عن شرب الحر ، فشربها في واقعة القادسية ، فحيسه أمير الحيش سعد بن أبي وقاص ، وأمر بتقييمه ، فلما التقى الجعان قال أبو محجن :

و كف حزنًا أن تطرد الحيل بالقنا وأترك مشدودًا عل ونساقيا،

ثم قال لامرأة سمد : أطلقيني ، ولك على إن سامني الله أن أرجع حتى أضع رجلي في القيد ، فإن قتلت فقد استرحتم مني ، فحاته ، فوثب على فرس لسعد يقال لها « البلقاء » ، ثم أخذ رعمًا وخرج للقتال ، فأتي بما بهر سعدًا وجيش المسلمين حتى ظنوه ملكًا من الملائكة جاء لنصرتهم ، فاسا هزم المدو رجع ووضع رجليه في القيد ، فأخبرت سعدًا امرأته بما كان من أمره ، فخلى سعد سببله ، وأقسم ألا يقيم عليه الحد من أجل بلائه في القتال حتى قوي جيش المسلمين به ، فتماب أبو محجن بعد ذلك عن شرب الخر ، فتأخر الحد أو إسقاطه كان لمسلحة واجحة ، هي خير المسلمين وله من إقامة ذلك عن شرب الخر ، فتأخر الحد أو إسقاطه كان لمسلحة واجحة ، هي خير المسلمين وله من إقامة

النهي عن إقامة الحدود في المساجد صيانة لها عن التلوث :

روي أبو داود عن حكم بن حزام رض الله عنه قال : و نهى رسول الله عليه أن يستقاد في السجد ، وأن تنشد فيه الأشعار ، وأن تقام فيه الحدود ، .

هل القاضي أن يحكم بعلمه ٢

يرى الظاهرية أنه فرض على القباضي أن يقضي بعلمه في الدماء والقصاص والأموال والفروح والحدود ، سواء علم ذلك قبل ولايته أو بعد ولايته ، وأقوى ما حكم بعلمه ، لأنه يقين الحق . ثم بالإقرار ، ثم بالبينة ، لأن الله تعالى يقول : ﴿ يِنالَيها الله يَنْ آمَنُوا كُونُوا قُوَّامِينَ بِالقسعد شُهداء لله ﴾ (١) .

وقول الرسول ع الله من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ه.

فصح أن القاضي عليه أن يقوم بالقسط ، وليس من القسط أن يترك الظام على ظلمه لا يغيره ، وصح أن فرضًا على القاضي أن يغير كل منكر علمه يبده ، وأن يعطى كل ذي حق حقه ،

⁽١) مورة الساء ، الآية ٢٥ .

verted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version

TVT

والافهوطالي

وأما جمير المقداء ، فإنهم يرون أنه ليس للقاضي أن يقضي بعلمه . قال أبو بكر رضي الله عمه : « لو رأيت رجلاً على حدّ لم أحدّه حتى تقوم البيئة عندي » .

ولأن التماضي كفيره من الأفراد ، لا يجوز له أن يتكلم عاشهده مالم تكن لدية البيئة الكاملة . ولو رمى القاضي زائيًا عاشهده منه وهو لا علك على ما يقول البيئة الكاملة لكان قادفًا يلزمه حد القذف . وإذا كان قد حرم على القاضي النطق عا يعلم ، فأولى أن يحرم عليه العمل به ، وأصل هذا الرأي قول الله سبحانه : ﴿ وَإِذَ لَمْ يَأْتُوا بِالشَهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون ﴾ (١٠) .

الخسر

التدرج في تحريها:

وقد كان الناس يشربون الخرحق هاجر الرسول ﷺ من مكة إلى المدينة ، فكثر سؤال المسلمين عنها وعن لعب الميسر ، لما كانوا يَرونَهُ من شرورهما ومفاسدهما ، فأنزل الله عز وجل : ﴿ يسألونَكُ عن الخر والميسر ، قلُ : فيها إثمَّ كبير ومنافع للناس . وإثمها أكبر من نفعها ﴾ (٧) .

أي أن في تعاطيها فنبًا كبيرًا ، لما فيها من الأضرار وللفاسد المادية والدينية ، وأن فيها كذلك منافع للناس . وهذه المنافع مادية ، وهي الربح بالإتجار في الحر ، وكسب المال دون عناه في المسر.

ومع ذلك فإن الإثم أرجح من المنافع فيها ، وفي هذا ترجيح لجانب التحريم ، وليس تحريًا قاطعًا . ثم نزل بعد ذلك التحريم أثناء الصلاة تدرجًا مع الناس الذين ألفوها وعدوها جزءًا من حياتهم . قال الله سبحانه : ﴿ يِالْهَا الذينَ آمَنُوا لا تقرَبوا الفعلاة وانتُم سكارى ، حتى تعلوا ما تقولون ﴾ (٣) وكان سبب نزول هذه الآية أن رجلاً صلى وهو سكران فقراً : « قبل ياأها الكافرون . أعبد ما تعبدون » إلى آخر السورة - بدون ذكر النفي ، وكان ذلك تمهينًا لتحريها نبائيًا .

ثم نزل حكم بتحريها نهائيًا . قال الله تعالى : ﴿ يَالَيْهَا الذَّينَ آمَنُوا إِنَّمَا الحَرَّ والمَيسَّ والأنصابُ والأَرْكِمُ رجعيُّ مِن عمل الشيطان فاجْتَنِبُوه لعلكم تَقْلِحُون ، إِنَّمَا يريدُ الشيطانُ أَنْ يوقع بينكُمُ المساوة والبغضساء في الخَمرِ والميسِر ، ويمسسنكم عنْ ذَكْرِ الله وعن المسلاة ، فهسلُ أنتُم مُنْتَهُون ؟! ﴾ () .

وظاهر من هذا أن الله سبحانه عطف على الخر ، والميسر والأنصاب ، والأزلام ، وحكم على هذه الأشياء كلها بأنها :

١ - رجى : أي خبيث مستقذر عند أولى الألباب .

٢ ـ ومن عمل الشيطان وتزيينه ووسوسته .

وإذا كان ذلك كفلك ، فإن من الواجب اجتمالها والبعد عنها ، ليكون الإنسان معملًا ومهيئًا للفوز والفلاح .

⁽١) سورة التور ، أية ١٢ . (٢) سورة البقرة ، الآية ٢١٩ .

⁽٢) سورة النساء ، أية ٤٢ . (١) سورة اللائدة ، أية ٩٠ .

 وأن إرادة الثيطان بتزيينه تناول الخر ولعب المسر في إيقاع العداوة والبفضاء بسبب هذا التماطئ ، وهذه مفدد دنيوية .

ه .. وأن إراداته كذلك في الصدعن ذكر الله ، والإلماء عن الصلاة ، وهذه مفعدة أخرى دينية .

1 - وأن ذلك كله يوجب الإنتهاء عن تعاطي شيء من ذلك . وهذه الآية آخر ما نزل في حكم الحر ، وهي قاطية المورد على الحر ، وهي قاطية المورد عبدين حميد عن عطاء قال : أول مانزل من تحريم الحر في يسالونك عن الحمير والميسر قبل : في يهم الحمير ومن المسلم الكبر من أنه عن المقدر والميسر قبل : في يهم المعرب المسلم الكبر من أنه عنها المسلم المسلم

فقال بعض الناس : نشريها لمنافعها ، وقال أخرون : لا خير في شيء فيه إثم . ثم نزلت : إيا أيها الذين آمَنُوا لا تقرّبوا الصلاة وانتُمْ سكارى ، حتى تَفْلُمُوا ما تَقُولُونَ ﴾ (أ) . فقال بمسف الناس نشريها ونجلس في بيوتنا ، وقال آخرون : لا خير في شيء يحول بيننا وبين الصلاة مع المملين .

فنزلت : ﴿ يَاأَيُهُمَا الَّذِينَ آمنُواَ إِنْسَا الْحَمرُ والمَيسِرُ والأَنصَابُ والأَزلامُ رِجس مَن عَسَلِ الشّيطانِ ، فَأَجتَنِبُوهُ لَعَلَكُم تَعْلِحُون ، إِنْمَا يُرِيدُ الشّيطانُ أَنْ يُوقِع بينكُمُ السّناوَةَ والبَغْضَاءَ فِي الشّيرِ والمّيسِ ، ويصُدُكُم عَن ذِكر اللهِ وعَن الصّلاةِ ، فَهَل أَنتُم مُسْتَهُونَ ﴾ (٢) .

فنهاهم فإنتهوا . وكان هذا التحريم بمد غزوة الأحزاب . وعن قشادة أن الله حرم الخر في سورة المائدة بمد غزوة الأحزاب . وكانت غزوة الأحزاب سنة أربع أو خس هجرية .

وذكر ابن إسحاق أن التحريم كان في غزوة بني النضير وكانت سنـــة أربع هجريـــة على الراجح . وقال الدمياطي في سيرته : كان تحريمها عام الحديبية سنة ست هجرية .

تشديد الإسلام في تحريم الخر:

وتحريم الخريتفق مع تمالم الإسلام التي تستهدف إيجاد شخصية قوية في جمها ونفسها وعقلها ، وما من شك في أن الخرتضعف الشخصية وتذهب بتوّماتها ، ولاسيا العقل ، يقول أحد الشعراء :

⁽١) ــورة البقرة ، آية ٢١٩ . (١) سورة النساء ، الأية ١٢ .

⁽٢) ۽ فهل اُنم منتهون ۽ .

لما هم خرريني الله حدة أن هذا وعد شديد والدعل سنى ، انتها ، قال انتهينا ، وأمر الني ؛ مناديه أن ينادي في سكنك للدينة : ألا إن الخرقد حرمت ، فكسرت الدنان وأريقت الخرجي جرت في سكك للدينة .

و إذا ذهب المقل تحول للرء إلى حيموان شرير ، وصدر عنه من الشر والفساد ما لاحد له ، فالقتل ، والمدوان ، الفحش و إفشاء الأسرار ، وخيانة الأوطان من آثاره .

وهذا الشريصل إلى نفس الإنان وإلى أصنقائه وجيرانه ، وإلى كل من يسوقه حظه التعس إلى الإقتراب منه . فعن على كرّم الله وجهه : أنه كان مع عمه حرزة وكان له شارفان ، أي ناتشان مستنان ، أراد أن يجمع عليها الإذخر ، وهو نبات طيب الرائحة ، مع صائع يهودي ويبعه للصواغين ، ليستمين بثنه على ولية فاطمة رضي الله عنها ـ عند إرادة البناء بها ـ وكان عمه حزة يشرب الخر مع بعض الأنصار ، ومعه قينة تغنيه فأنشدت شعرًا حثته به على نحر الناقتين ، وأخذ أطابيها ليأكل منها ، فثار حزة وجب (١) أستنها وأخذ من أكبادها .

فلما رأى على ذلك تألم ولم يملك عينيه ، وشكا حزة إلى النبي بَهِلِيَّةٍ فدخل النبي على حزة ومعه على وزيد بن حارثة فتفيظ عليه وطفق يلومه - وكان حزة ثملاً قد احرَّت غيناه ، فنظر إلى رسول الله مِهِلِيَّةٍ وقال له ولمن معه : هل أنتم إلا عبيد لأبي ، فلما علم النبي مَهِلِيَّةٍ أنه ثمل ، نكص على عقبيه الفهترى ، وخر هو ومن معه .

هذه هي آثار الخرحينا تلعب برأس شاريها وتفقده وعيه ، ولهذا أطلق عليها الشوع أمّ الخبائث ، فمن عبد الله بن عمرو أن النبي يهيئ قال : « الخرأم الخبائث » . وعن عبد الله بن عمرو قال : « الخرأم الخبائث » . ووقع على أمه وخالته وعنه ، . رواه الطبراني في الكبير من حديث عبد الله بن عمرو ، وكذا من حديث ابن عباس لفظ » من شريها وقع على أمه » .

وكا جعلها أم الخبائث أكد حرمتها ، ولمن متعاطيها وكل من له بها صلة ، واعتبره خارجًا عن الإيمان . فعن أنس أن رسول الله وكلي : و لمن في الخر عشرة ، عاصرها ، معتصرها ، وشاريها ، وحاملها ، والمحمولة إليه ، وساقيها ، ويائعها ، وآكل ثمنها ، المشتري لها ، والمشتري له ، . رواه ابن ماجه والترمذي .

وقال : حديث غريب . عن أبي هريرة أن رسول الله عَلَيْقَ قال : « لا يزني الزاني حين يزني . وهدو مسؤمن ، ولا يشرب الخر حين يشربها وهدو مؤمن ولا يشرب الخر حين يشربها وهدو مؤمن ه⁷⁷ . رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي .

⁽۱) حب و قطع

⁽٢) أي أن مرتك دلك لا يكون حال ارتكامه متممًا بالإيان الإنعاق طرمة ذلك ـ وكونه من أساب سحط الله وعقو شه لأن هذا الإيان يستلرم اجتماع العامي . وقيل : إن الإيان يعارق مرتكب أمثال هذه الكبائر مدة ملابسته لها ، وقد يعود إليه مدها . قيل المغي لكال الإيان . والرأي الأول أمع . كا حققه الإمام الغزال في الأحياء في كتاب ه التوية » .

erted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

777

وجمل جزاء من يتناولها في الدنيا أن يحرم منها في الآخرة لأنه استمجل شيئًا فجوزي بالحرمان منه : قال رسول الله عليه : • من شرب الحرفي الدنيا ولم يتب لم يشربها في الآخرة ، وإن دخل الجنة . .

تحريم الخرفي المسيحية:

وكا أن الخر عرمة في الإسلام فهي محرمة في السيحية كذلك . وقد استفتت جماعة منع المسكرات رؤساء الديانة المسيحية بالوجه القبلي بالجمهورية العربية المتحدة (") فأفتوا بما خلاصته :

أن الكتب الإلمية جيمها قضت على الإنسان أن يبتمد عن المسكرات ، كذلك استدل رئيس كنيسة السوريين الأرثوذكس على تحريم المسكرات بنصوص الكتاب المقدس . ثم قال : وخلاصة القول : أن المسكرات إجالاً عرمة في كل كتاب ، سواء أكانت من العتب أم من سائر المواد كالشعير ، والتر ، والعسل ، والتفاح ، وغيرها . ومن شواهد المهد الجديد في ذلك قول بولس في رسالته إلى أهل أفس (ه : ٨) : « ولا تسكروا بالخر الذي فيه الخلاعة » .

ونهيه عن مخالطة السّكير (إكوه : ١١) وجزمه بأن السكيرين لا يرثون ملكوت الموات : (غلاه : ٢١) (إكوه ٢ : ١ : ١) .

أضوار الخبر :

وقد لخصت مجلة التمدن الإسلامي و بقلم الدكتور عبد الوهاب خليل ه ما في الحر من أضرار نفسية وبدنية وخلقية ، وما يترتب عليها من أثارسيئة في الفرد والجماعة فقالت : وإذا سألنا جيع العلماء سواء علماء الدين ، أو الطب ، أو الأخلاق ، أو الاجتاع ، أو الاقتصاد وأخذنا رأيم في تعاطي المسكرات لكان جواب الكل واحدًا : وهو منع تعاطيها منعًا باتًا ، لأنها مضرة ضررًا فادحًا . فعلماء الدين يقولون : إنها عرمة ، وما حرمت إلا لأنها أم الحبائث .

وعلماء الطب ، يقولون : إنها من أعظم الأخطار التي تهدد نوع البشر ، لا بما تورثه مبـاشرة من الأضرار السامة فحسب ، بل بعواقبها الوخية أيضًا . إذ أنها تهـد السبيل لخطرلا يقل ضررًا عنهـا ، ألا وهو السل .

والخر توهن البدن وتجمله أقل مقاومة وجلدًا في كثير من الأمراض مطاقًا وهي تؤثر في جميع اجهزة البدن ، وخاصة في الكبد ، وهي شديدة الفتك بالجموعة العصبية ، لذلك لا يستغرب أن تكون من أم الأسباب للوجبة لكثير من الأمراض العصبية ومن أعظم دواعي الجنون والشقاوة

 ⁽١) مهم نيانة مطران كرسي ليوط ونيافة مطران كرسي اللينا ، ونيافة مطران قما . بتاريخ ١١ / ١ ١٩٣٢ م .

والإجرام ، لا لمستعملها وحده ، بل وفي أعقابه من بعده ، فهي إذن علمة الشقاء والعَوْزِ والبؤس ، وهي جرثومة الإفلاس والمكتبة والذل ، وما نزلت بقوم إلا أودت بهم : مادة ومعنى .. بدنًا وروحًا .. جمًا وعقلاً .

وعاماء الأخلاق يقولون : لكي يكون الإنسان محافظًا على الرزانة والعفة والشرف والنخوة والمروءة ، يلزم عدم تنأوله شيئًا يضيع به هذه الصفات الجينة .

وعلماء الاجتاع يقولون: لكي يكون الجتم الإنساني على غاية من النظام والترتيب يلزم عدم تمكيه بأعمال تخل يهذا النظام. وعندها تصبح الفوضى سائدة ـ والفوض تخلق التفرقة ـ والتفرقة تفيد الأعداء.

وعلماء الاقتصاد يقولون : إن كل درهم نصرف لنفعتنا فهو لنا وللوطن . وكل درهم نصرف لمضرتنا ، فهو خسارة علينا وعلى وطننا فكيف بهذه الملايين من الليرات التي تذهب سدى على شرب المسكرات على اختلاف أنواعها ، وتؤخّرنا ماليًا وتذهب بمروءتنا ونخوتنا .

فعلى هذا الأساس نرى أن العقل يأمرنا بعدم تصاطي الخر _ وإذا أرادت الحكومة أخذ رأي العلماء الخبيرين في هذا المضار فقد كفيناها مؤونة التعب في هذا السبيل وأتيناها بالجواب بدون أن تتكبد مشقة أو تصرف مليًا واحدًا ، إذ جيع العلماء متفقون على ضررها ، والحكومة من الشعب _ والشعب يريد من حكومته وفع الضرر والأذى ، وهي مسئولة عن رعيتها .

وبنغ المسكرات يفدو أفراد الأمة أقوياء البنية صحيحي الجسم ، أقوياء المزيمة ذوي عقل ناضج - وهذه من أهم الوسائل المؤدية إلى رفع المستوى الصحي في البلاد ، وكذلك هي الدعامة الأولى لرفيع المستوى الاجتاعي والأخسلاقي والانتصادي ، إذا تخفف المنساء عن كثير من الوزارات ، وخاصة وزارة العدل - فيصبح رواد القصور العدلية والسجون قليلين ، ويعدها تصبح السجون خسالية تتحدول إلى دور يستفساد منها بشتى الإصلاحسات الاجتاعية . السجون خسالية ، وهذه هي النهضة . وهذا هو الرقي والوعي . وهذا هو الميار والميزان لرفي الأم . هذه هي الأشتراكية التماونية بعينها وحقيقتها . أي نشترك وتتماون على رفع الفرر والأذى .. ويساب العمل الجدي المنتج واسع : ﴿ وقدل اعملوا قسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ﴾ . انتهى .

هذه الأضرار الآنفة ثَبَتَـــتُ ثبوتًا لا عِال فيه لشك أو ارتياب ، بما حمل كثيرًا من الدول الواعيـة على عاربة تماطي الخر وغيرها من المسكرات .

وكان في مقدمة من حاول منم تعاطيها من الدول : أمريكا . فقد نشر في كتاب تنقيحات للسيد

أن الأعل الودودي ما يأتي .

منعت حكومة أمريكا الخر ، وطاردتها في بلادها ، واستعملت جيم وسائل المدنية الحاضرة ، كالحلات ، والحاضرات ، والصور ، والسيمًا لتهجين شريها ، وبيان مضارها ومفاسدها .

و بقدرون ما أنفقت الدولة في الدعاية ضد الخراجا يزيد على ٦٠ مليون دولار . وأن ما نشرته من الكتب والنشرات يشتل على ١٠ بلايين صفحة ، وما تحملته في سبيل تنفيذ قانون التحريم في مدة أربعة عشر عامًا لا يقل عن ٢٥٠ مليون جنيه وقيد أعدم فيها ٢٠٠ نفس ، وسجن ٥٣٢,٢٢٥ نفسًا ، و ملفت الفرامات إلى ١٦ مليون جنيه ، وصادرت من كل الأملاك ما يبلغ ٤٠٠ مليون وأربعة ملايين جنيه ، ولكن كل ذلك لم يزد الأمة الأمريكية ألا غرامًا بالخر وعنادًا في تعاطيها ، حق اضطرت الحكومة سنة ١٩٢٣ إلى سحب هذا القانون و إباحة الخر في مملكتها إباحة مطلقة . انتهى . أم يكا عجزت عجزًا تامًا عن تحريم الحمر بالرغ من الجهود الضخمة التي بذلتها ، ولكن الإسلام الذي ربي الأمة على أساس من الدين ، وغرس في نقوس أفرادها غراس الإيمان الحق ، وأحيا ضيرها بالتعالم الصالحة والأسوة الحسنة لم يصنع شيئًا من ذلك ، ولم يتكلف مثل هذا الجهد ، ولكنها كلمة صدرت من الله استجابت لما النفوس استجابة مطلقة :

روى البخاري ومسلم عن أنس بن مالك رضى الله عنه قبال : منا كان لنبا خر غير فضيخ مهذا الذي تسونه الفضيخ . إني لقائم أسقى أبا طلحة وأبا أيوب ورجالاً من أصحاب الني عَلَيْم في بيتنا : إذ جاء رجل فقال : هل بلغكم الخبر ؟ فقلنا : لا ، فقال : إن الخرقد حرمت فقال : ياأنس أرق هذه القلال. قال : فما سألوا عنها ، ولا واجعوها بمد خبر الرجل. وهكذا يصنم الإيمان بإهله . ما هي الخر :

الخرهي تلك السوائل للمروفة للمدة بطريق تخمر بمض الحبوب أو الفواكه ، وتحول النشاء أو السكر الذي تحتويه إلى غُول (١) بواسطة بعض كائنات حية لما قدرة على إفراز مواد خاصة يُمَدُ وجودها ضروريًا في عليه التخمر . وقد سميت خرًا لأنها تَخْمُرُ العقل وتستره : أي تفطيه وتفسد إداركه . هذا هو تعريف الطب للخمر .

وكل ما من شأنه أن يسكر يعتبر خرًّا ، ولا عبرة بالمادة التي أخذت منه ؛ فما كان مسكرًا من أى نوع من الأنواع فهو خر شرعًا ، ويأخذ حكمه ؛ يستوي في ذلك ما كان من المنب أو النر أو العمل أو الحنطة أو الشعير أو ما كان من غيرهذه الأشياء ؛ إذ أن ذلك كله خر عرم ؛ لضرره الخاص

⁽١) المول : الكحول .

والمام ، ولصده عن ذكر الله وعن الصلاة ، ولإيقاعه المداوة والبغضاء بين الناس .

والشارع لا يفرق بين للقائلات ، فلا يفرق بين شراب مسكر ، وشراب آخر مسكر فيبيع القليل من صنف ويحرم القليل من صنف آخر ؛ بل يسوّي بينها ، وإذا كان قد حرم القليل من أحدها فإنه كذلك قد حرم القليل من الآخر ، وقد جاءت النصوص صريحة صحيحة ، لا تحتل التأويل ولا التشكيك :

١ - روي أحمد وأبو داود عن ابن عمر أن الذي يَرْكِينَ قال : • كل مسكر خر ، وكل خر حرام ، .
 ٢ - روي البخاري ومسلم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب على منبر رسول الله عَلِينَ فقال : • أما بمد ، أيها الناس : إنه نزل تحريم الخر ، وهي من خسة أشياء : من العنب ، والتر ،
 والمسل ، والحنطة ، والشمير ، والحرما خامر العقل » .

هذا الذي قاله أمير المؤمنين وهو القول الفصل ، لأنه أعرف بـاللغـة وأعلم بـالشرع ، ولم ينقل أن أحدًا من الصحابة خالفه فها ذهب إليه .

٣ - وروي مسلم عن جابر: أن رجلاً من الين سأل رسول الله علي عن شراب يشربونه بأرضهم من الفرة يقال : نعم ، فقال علي : « كل من الفرة يقال : نعم ، فقال علي : « كل مسكر حرام .. إن على الله عهدًا لمن يشرب المسكر أن يسقيه من طينة الحبال . قالوا يارسول الله : وما طينة الحبال ؟ قال : «عَرق أهل النار » أو قال : عصارة أهل النار » .

4 - وفي السنن عن النمان بن بشير أن رسول الله ﷺ قسال : « إن من العنب خرًا ، وإن من التمر خرًا ، وإن من التمر خرًا وإن من التمر خرًا » .

٥ - وعن عائشة رضي الله عنها . قالت : « كل مسكر حرام ، وما أسكر الفَرَق (١) منه فل.
 الكف منه حرام » .

٦ - وروي أحمد والبخاري ومسلم عن أي موسى الأشعري . قال : قلت يارسول الله أفتنا في شرابين كنا نصنعها بالين و البتم و وهو من المسل حين يشتد (١) و والمزر ، وهو من الذرة والشمير ينبذ حتى يشتد . قال : وكان رسول الله يَهِلِيّن ، قد أوتي جوامع الكلم بخواتية . قال : وكل مسكر حرام » .

٧ - وعن علي كرم الله وجهه أن رسول الله عَلَيْتُ نهاهم عن الجَعَةِ « وهي نبيدَ الشعير » ، « أي البيرة » . رواه أبو داود والنسائى .

هذا هو رأي حمهور انفقهاء من الصحابة والتابعين ، وفقهاء الأمصار ، ومذهب أهل الفتوى ، ومذهب محد من أصحاب أبي حنيفة ، وعليه الفتوى .

ولم يخالف في ذلك أحد سوى فقهاء العراق ، وإبراهيم النخعي ، وسفيان التوري ؛ وابن أبي اليلى ، وشريك ، وابن شيرمة ، وسائر فقهاء الكوفيين ، وأكتر علماء النزريين ، وأبي حنيفة ، فإنهم قالوا : بتحريم القليل والكثير من الخر التي هي من عصير العب ، أما ما كان من الأنبذة من غير العنب ، فإنه يحرم الكثير المسكر منه ، أما القليل الذي لا يسكر ، فإنه حلال وهذا الرأي مخالف تما الخالفة لما سبق من الأدلة .

ومن الأمانة العلمية أن نذكر حجيج هؤلاء الققهاء ملحصين ما قاله ابن رشد في بداية الجتهد . قال : قال جهور فقهاء الحجاز (1) وجهور الحدثين : قليل الأنبذة وكتيها للسكرة حرام . وقال العراقيون ، وإبراهيم النخمي من التابعين ، وسفيان الثوري ، وأبن أبي ليلى ، وشريك ، وابن شيرمة وأبو حيفة ، وسائر فقهاء الكوفيين ، وأكثر علماء البصريين : إن الحرم من سائر الأنبذة المسكرة وهو السكر نفسه ، لا العين . وسبب اختلافهم تعارض الآثار والأقيسة في هدا البساب ، فللحجازيين في تثبيت مذهبهم طريقتان :

الطريقة الأولى : الآثار الواردة في ذلك .

والطريقة الثانية: تبيية الأنبذة بأجمها خرًا.

فن أتهر الآثار التي تمتك بها أهل الحجاز ما رواه مالك ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحن ، عن عائشة أبها قالت : سئل رسول الله ﷺ عن البتع وعن سينذ العسل ؟ فقال : « كل شراب أسكر فهو حرام » .

أخرجه البخاري . وقال يحيي بن ممين هذا أصح حديث روي عن النبي عليه الصلاة والسلام في تحريم المسكر .

ومنها أيضًا ما خرَّجه مسلم عن ابن عمر أن النبي عليه الصلاة والسلام قبال : • كل مسكر خر • وكل مسكر خر • وكل حر حرام » . فهذان حديثان صحيحان :

أما الأول: فاتفق الكل عليه.

وأما الثاني : فانفرد بتصحيحه مسلم .

وخرِّج الترمذي وأبو داود والنسائي عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال : • ما أسكر

⁽۱) بدایة الجتهد ، ج ۱ ص ۱۳۱ ـ ۱۳۷ .

كثيره فقليله حرام ، . وهو نص في موضع الخلاف .

وأما الاستدلال الثاني من أن الأنبذة كلها تسمى خرًا فلهم في ذلك طريقتان : إحداهما من جهمة إثبات الأساء بطريق الأشتقاق .

والثاني من جهة السماع .

فأما التي من جهة الأشتقاق ، فيانهم قـالوا : إنـه معلوم عنـد أهل اللفـة أن الخر إنما سميت خرّا لخامرتها العقل ، فوجب لذلك أن ينطلق اسم الحر لفة على كل ما خامر العقل .

وهـذه الطريقـة من إثبـات الأماء فيهـا اختـلاف بين الأصوليين وهي غير مرضيـة عنــد الخراسانيين .

وأما الطريقة الثانية التي من جهة الساع فإنهم قالوا : إنه وإن لم يسلم لنا بأن الأنبذة تسمى في اللغة خرّا فإنها تسمى اللغة خرّا فإنها تسمى خرّا شرعًا . واحتجوا في ذلك بحديث ابن عمر المتقدم وبما روي أيضًا عن أبي هريرة أن رسول الله كالم قال عن المعربين . النخلة والعنبة . .

ومسا روي أيضَسَا عن ابن عمر أن ربسول الله عَلِيَّةِ قسال : « إن من المنب خَرًا ، وإن من المسل خرًا ، وإن من العسل خرًا ، ومن الزبيب خرًا ، ومن الحنطة خرًا .. وأنا أنهاكم عن كل مسكر ، . فهذه هي عمدة الحجازيين في تحريم الأنبذة . وأما الكوفيون فيانهم تمسكوا لمذهبهم بظاهر قوله تعالى : ﴿ ومن تُمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سَكَرًا ورزقًا حسنًا ﴾ (١) .

وبأثار رووها في هذا الباب ، وبالقياس المعنوي .

أما احتجاجهم بالآية فإنهم قبالوا : السَّكُر هو المسكر ، ولو كان محرم العين ، لمسا ساء الله رزقًا حسنًا .

وأما الآثار التي اعتدوها في هذا الباب فن أشهرها عندهم حديث أبي عون الثقفي عن عبد الله بن شداد ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ . قال : « حرمت التر لعينها ، والسكر من غيرها ، .

قالوا : وهذا نص لا يحمل التأويل ، وضعفه أهل الحجاز ، لأن بعض رُواته روى ، والمسكر من غيرها » .

ومنها حديث شريك بن ساك بن حرب بإسناده عن أبي بردة بن نبار قبال : قبال رسول الله عن الله عن الشراب في الأوعية ، فاشربوا فها بنا لكم ولا تَسْكَرُوا ، خَرُجه الطحاوي وروي عن ابن مسعود أنه قبال : « شهدت تحريم النبيذ كا شهدتم ، ثم شهدت تحليله ،

⁽١) سورة النعل ، أية ٦٧ .

777

فحفظت ونسيم ، . وروي عن أبي موسى قبال : بعثني رسول الله عِيِّيِّرُ أنا ومعادًا إلى البن ، فقلننا بارسول الله : د إن يها شرابين يصنعان من الير والشعير : أحدها يقال له : المزر . والآخر بقال له : البتم . فما نشرب ؟! فقال عليه الصلاة والسلام : إشربا ولا تسكرا ه .

خرجه الطحاوي أيضًا .. إلى غير ذلك من الآثار الق ذكروها في هذا الباب . وأما احتجاجهم من جهة النظر . فإنهم قبالوا : قدنص القرآن على أن علمة التحريم في الخر إنما هي الصدّ عن ذكر الله ووقوع المداوة والبغضاء كال قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيِّنَكُمُ الْعَدَاوَةَ والبَغْضَاءَ في الحُمر والميس ، وَيَصْدَّكُم عَن ذكر الله وعن المثلاة ﴾ .

وهذه الملة توجد في القدر المسكر ، لا فيا دون ذلك ، فوجب أن يكون ذلك القدر هو الحرام ، إلا ما انعقد عليه الإجماع من تحريم قليل الخر وكثيرهما . قالوا : وهذا النوع من القياس يلحق بالنص . وهو القياس الذي ينبه الشرع على العلَّة فيه . وقال المُأخرون من أهل النظر .

حجة الحجازيين من طريق السم أقوى من حجة العراقيين من طريق القياس أظهر ، وإذا كان هذا كا قيالوا فيرجم الخلاف إلى اختلافهم في تقليب الأثر على القيياس ، أو تغليب القيباس على الأثر إذا تعارضا ، وهي مسألة مختلف فيها .

لكن الحق أن الأثر إذا كان نصًا ثابتًا ، فالواجب أن يغلب على القياس . وأما إذا كان ظاهر اللفظ عَمْلاً للتأويل ، فهنا يتردد النظر .

هل يجمع بينها بأن يتأول اللفظ ؟! أو يغلب ظاهر اللفظ على مقتضى القيناس ؟! وذلك عنتلف بحسب قوة لفظ من الألفاظ الشاهرة وقوة قياس من القياسات التي تقابلها. ولا يدرك الفرق بينها إلا بالذوق العلي ، كا يدرك الموزين من الكلام من غير الموزين . وربحا كان الدّوقـان على التساوي .. ولمذلمك كثر الأختلاف في هذا النوع ، حتى قال كثير من النساس : • كل مجتهد

قال القاضي : والـذي يظهر لي _ والله أعلم _ أن قولـه عليـه الصلاة والسلام ء كل مسكر حرام ، وإن كان يحمَل أن يرادب القدر المسكر لا الجنس المسكر ، فإن ظهوره في تعليق التحريم بالجنس أغلب على الظن من تعليقه بالقدر ، لكان معارضة ذلك القياس له على ما تأوله الكوفيون ، فإنه لا يبعد أن يحرم الشارع قليل المسكر وكثيره سنا للفريعية وتغليظًا . مع أن الضرر إنما يوجد في الكثير ، وقد ثبت من حال الشرع بالإجماع أنه اعتبر في الخر الجنس دون القمدر ، فوجب كل ما وجدت فيه علمة الحرأن يلحق بـالخر ، وأن يكون على من زع وجود الفرق إقـامـة الـدليل على ذلك .

هذا .. وإن لم يسلموا لنا بصحة قوله عليه الصلاة والسلام : « منا أسكر كثيره فقليله حرام » فإنهم إن سلموا لم يجدوا عنه انفكاكًا فإنه نص في موضع الخلاف . ولا يصح أن تعارض النصوص بالقاييس . وأيضًا فإن الشرع قد أخبر أن في الخر مضرة ومنفعة فقال تعالى : ﴿ قُلْ : فِيهما إثم كبيرً ومنافعةً لِلنّاس ﴾ .

وكان القياس إذا قصد الجع بين انتفاء المضرة لوجود المنفعة أن يحرم كثيرها ويحل قليلها . فلما غلب الشرع حكم المضرة على المنفعة في الخر ، ومنع القليل منها والكثير ، وجب أن يكون الأمر كذلك في كل منا يوجد فيه علمة تحريم الخر إلا إن يثبت في ذلك فنارق شرعي . واتفقوا على أن الإنتباذ حلال ، مالم تحدث فيه الشدة المطربة الخرية ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « فنانتبذوا ، وكل مسكر حرام » .

ولما ثبت عنه عليه الصلاة والسلام أنه كان ينتبذونه أنه كان يريقه في اليوم الشاني أو الشالث . واختلفوا من ذلك في مسألتين : إحداهما في الأواني التي ينتبذ فيها . والثانية في انتباذ شيئين مثل : البسر والرطب ، والتر والزبيب انتهى ..

آهم أنواع الخور :

توجد الخور في الأسواق بأساء عتلفة ، وقد تقسم إلى أقسام خاصة بإعتبار ما تحويه من النسب المئوية من الكحول .

فهذالك مثلاً : البراندي ، والوسكي ، والروم ، والليكير ، وغيرها ، تبلغ نسة الكحول فيها من 4 ٪ إلى 7 ٪ ٪ إلى 5 ٪ . وتحتوي بعض 4 ٪ إلى 7 ٪ ٪ إلى 5 ٪ . وتحتوي بعض الأضناف الأخرى ، مثل : البورت ، والمثري ، والماديرا على 10 ٪ - 70 ٪ . وتحتوي الخور الخنيفة مثل : الكلارت ، والموك ، والشبانيا ، والبرجاندي على 10 بالمائة - 11 بالمئة ، وأنواع البيرة الخنيفة تحتوي على ٢ بالمائة - 1 بالمائة مثل : الأيل ، والبورتر ، والإستوت ، والميونخ وغيرها . وهناك أصناف أخرى تحتوي على نفس النسب الأخيرة ، مثل البوظة ، والقصب المتخمر وغيرها .

شرب العصير والنبيذ قبل التخمير

يجوز شرب العصير والمبيذ قبل غليانه (١) . لحديث أبي هريرة عند أبي داود والنسائي وابن ماجه . قال : علمت أن النبي ﷺ كان يصوم ، فتحينت فطره بنبيذ صنعته في دباء ، ثم اتيته فإذا هو ينش (١) فقال : • اضرب جذا الحائض ، فإن هذا شراب من لا يؤمن بالله واليوم الآخر ه .

⁽١) الغليان : الاختار .

⁽۲) بیش ۰ بیل

TAO

وأخرج أحمد عن ابن عمر في المصير قبال : « اشربه منالم يتأخيفه شيطناته ، قبل : وفي كم يتأخيفه شيطانه ؟! قال : في ثلاث » . وأخرج مسلم وغيره من حديث ابن عباس « أنه كان ينقع للنبي ﷺ الزييب فيشربه اليوم والغد ويمد الفد ، إلى مساء الثالثة . ثم يأمر به فيسقى الخادم أو يهراق » .

قال أبو داود : ومعنى يسقي الخادم يبادر به الفساد ومظنة ذلك ما زاد على ثلاثة أيام . وقد أخرج مسلم وغيره من حديث عائشة « أنها كانت تنتبذ لرسول الله على غدوة ، فإذا كان العشي فتمشى ، شرب على عشائه ، وإن فضل شيء صبته أو أفرغته ثم تنتبذ له بالليل ، فإذا أصبح تغدي فشرب على غدائه ، قالت : تفسل السقاء غدوة وعشية » .

وهو لا ينافي حديث ابن عباس المتقدم أنه كان يشرب اليوم والغد وبعد الغد إلى مساء الشائشة ، لأن الشلاث مشتلة على زيادة غير منافية ، والكل في المحيح (١١) . هـنا .. ومن للعروف من سيرة رسول الله عَلَيْهُ أنه لم يشرب الحرقط ، لا قبل البعثة ولا بعدها . وإنحا كان شرابه من هذا النبيذ الذي لم يتخمر بعد ، كا هو مصرح به في هذه الأحاديث .

الخر إذا تخللت

قال في بداية الجتهد : وأجموا = أي العلماء ، على أن الخر إذا تخللت من ذلتها جماز أكلهما « تناولها ، واختلفوا إذا قصد تخليلها على ثلاثة أقوال :

١ ـ التحريم ٢ ـ والكراهية .

٣ - والإباحة (١٦) . وسبب اختلافهم ممارضة القياس للأقر ، واختلافهم في مفهوم الأثر . وذلك أن أبا داود (١٦) أخرج من حديث أنس بن مالك أن أبا طلحة سأل النبي علي عن أيتام ورثوا خرا ؟ فقال : و أهرقها » . قال : و أفلا أجملها خلا ؟! » قال : و لا » (١) .

فن فهم من المنع سد الذريعة حمل ذلك على الكراهية ، ومن فهم النهي لفير علة قال بالتحريم .
 ويخرج على هذا ألا تحريم أيضًا على مـقـهب من يرى أن النهي لا يعود بفساد للنهي عنه والقياس

⁽١) الروضة الندية ، ص٢٠٢ج ١ .

⁽۲) التاكلون به : هر بن الشلك ، والشائمي ، وأحمد ، وسليان ، ولين البيارك وسلك بن أي رياح ، وهر بن عبد العزيز ، وأبو حنمة ،

⁽٢) وأخرجه أيضًا مسلم والترمذي .

⁽¹⁾ قال الحمالي : في منا بيان وأضح أن سالمية الخراجق تصير خلا فهر جائز ولو كان إلى ذلك سبيل لكان مال اليتم أولى الأموال به لما يهب من حمله ويثيره ، ويقد كان نهي رسول الله عن إضامة قال ولي إراقته إضاحته ضغ ذلك أن معالميته لا تطهره ولا تردد إلى الماليه بمال .

الخدرات

هذا هو حكم الله في الخر ، أما ما يزيل العقل من غير الأشرية مثل البنج ، والحشيش وغيرهما من المحدرات ، فإنه حرام ، لأنه مسكر . ففي حديث مسلم الذي تقدم ذكره أن رسول الله علي قال :

ع كل مسكر خر ، وكل خر حرام ، .

 وقد سئل مفتي الديار المرية الشيخ عبد الجيد سليم رحمه الله عن حكم الشرع في المواد الخدرة ، واشتل السؤال على المسائل الآتية :

- ١ _ تعاطى للواد الخدرة :
- ٢ _ الإتجار بالمواد الخدرة ، واتخاذها وسيلة للربح التجاري .
- تراعة الخشخاش والحشيش بقصد البيع أو استخراج المادة الخدرة منها ، للتعاطي أو
 للتعارة .
 - ٤ _ الربح الناجم من هذا السبيل .. أهو ربح حلال أم حرام ؟! وقد أجاب فضيلته بما يأتي :

١ _ تعاطى المواد الخدرة :

إنه لا يشك شاك ، ولا يرتاب مرتاب في تماطي هذه المواد حرام ، لأنها تؤدي إلى مضار جسبية ، ومفاسد كثيرة ، فهي تفسد المقل ، وتفتك بالبدن إلى غير ذلك من الضار والمفاسد . فلا يكن أن تأذن الشريمة بتماطيها مع تحريها لما هو أقل منها مفسدة وأخف ضررًا . ولذلك قال بمض علماء الحنفية : • إن من قال بحل الحشيش زنديق مبتسدع ، . وهمنا منسه دلالة على ظهور حرمتها ووضوحها ، ولأنه لما كان الكثير من هذه المواد يخامر المقل ويغطيه ، ويحدث من الطرب والملذة عند متناوليها ما يدعوهم إلى تعاطيها والمعاومة عليها ، كانت داخلة فها حرمه الله تعالى في كتابه العزيز ، وعلى لسان رسوله يكتي من الخر والمسكر .

قال شيخ الإسلام ابن تهية في كتابه السياسة الشرعية ما خلاصته : « إن الحشيشة حرام ، يحَـدُّ متناولها كا يحد شارب الخر ، وهي أخبث من الخر من جهة أنها تفسد العقل والزاج ، حتى يصير فيه

⁽۱) ح ۱ ص ۲۲۸ ،

تخنث ودياثة ، وغير ذلك من الفساد ، وأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، وهي داخلـة فيا حرمــه ً الله ورسوله من الخر والمسكر لفظًا ومعنى .

قال أبو موسى الأشعري رضي الله عنه : يارسول الله أفتنا في شرابين كنا نَصْنَهُها بالين : «البَتْعُهُ وهو المسل ينبذ حتى يشتد ، قال : وكان رسول الله يَهُ قد أعلي جوامع الكلم بخواته فقال : « كل مسكر حرام » . رواه البخاري ومسلم . وعن النمان بن بشير رضي الله عنه قال : قال رسول الله يَهُ إِنْ من المنطة خرًا ، ومن الشعير خرًا ، ومن الشعير خرًا ، ومن الشعير عن كل مسكر » رواه أبو خرًا ، ومن الجو وغيه .

وعن ابن عمر رضي الله عنها أن النبي علية قسال : « كل مسكر خر . وكل مسكر حرام » . وفي رواية : « كل مسكر حرام » أو وفي رواية : « كل مسكر خر . وكل خر حرام » . رواهما مسلم وعن عائشة رضي الله عنها قسالت : قسال رسول الله عليه الكف منه حرام » وما أسكر الغرق (١) منه فسلم الكف منه حرام » . قسال الترمذي حديث حبس . وروي ابن السني عن النبي يكافح من وجوه أنه قسال : « مسا أسكر كثيره فقلله حرام » وصححه الحفاظ .

ومن جابر رضي الله عنه أن رجلاً سأل النبي علي عن شراب يشربونه بأرضهم من الذرة يقال له للزر. قبال : أسكر هو ؟ قبال : ثم . فقبال : « كل مسكر حزام ، إن على الله عسنا لمن يشرب المسكر أن يسقيه من طيئة الخبال .. قالوا : يارسول الله وما طيئة الخبال ؟! قال عَرَقَ أهل النار » أوقال : « عصارة أهل النار » رواه مسلم .

وعن ابن عبـاس رضي الله عنهيا عن النبي ﷺ قـال : « كل مُخمّرٍ وكل مسكر حرام » ^(۱) . رواه أبو ذاود .

والأحاديث في هذا الباب كثيرة مستنيضة . جمع رسول الله يَرَائِجُ عِما أُوتِيه من جوامع الكلم كلُّ . ما غطى المقل وأسكر لم يفرق بين نوع ونوع ، ولا تأثير لكونه مأكولاً أو مشرويًا .

على أن الخرقد يصطبغ بها : أي تجعل إدامًا ، وهذه الحشيشة قد تنذاب بطلعاء وتشرب ، فالحس يشرب ويؤكل ، والحشيشة تؤكل وتشرب ، وكل ذلك حرام ، وحدوثها بعد عصر النبي عليه والاتحة لا يمنع من دخولها في عموم كلام رسول الله يهلي عن للسكر . فقد حدثت أشرية مسكرة بعد النبي

⁽١) تقدم معنى الفرق واللعن : ما أسكر كثيره تعليله حرام -

⁽٢) الخمر : ما يضلي الحل .

يَلِيُّ . وكلها داخلة في الكلم الجوامع من الكتاب والسنة . انتهت خلاصة كلام ابن تبيية .

وقد تكلم رحمه الله عنها أيضًا غير مرة في فتاواه . فقال ما خلاصته : « هذه الحشيشة اللمونة هي وآكلوها ، ومحتملوها ، الموجبة لمخط الله تعالى ، ومخط رسوله ، ومخط عباده المؤمنين . المرضة صاحبها لمقوبة الله . تشتل على ضرر في دين المره وعقله وخلقه وطبعه . وتقسد الأمزجة حتى جملت خلقًا كثيرًا مجانين ، وتورث من مهانة آكلها ودنامة نفسه وغير ذلك ما لا تورث الحر . ففي بالتحريم أولى . وقد أجم السلون على أن السكر منها حرام .

ومن استحل ذلك وزع أنه حلال فإنه يُستَسَابُ فإن تباب وإلا قتل مرتبنا ، لا يصلي عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين . وإن التليل منها حرام أيضًا بالتصوص الدالة على تحريم الحر وتحريم كل مسكر ، ا.ه. .

وقد تبعه تليذ الإمام الحقق ابن التيم رحمه الله ، فقال في زاد للماد ما خلاصته : « إن الخر يدخل فيها كل مسكر : مائمًا كان أوجامئًا ، عصمًا أو مطبوخًا . فيندخل فيها لقمة النسق والفجور - ويعني بها الحشيشة - لأن هذا كله خر بنص رسول الله علي الصحيح المريح الذي لا مطعن في سنده ولا إجال في متنه ، إذ صح عنه قوله : « كل مسكر خر » . وصح عن أصحابه رضي الله عنهم الذين هم أعلم الأمة بخطابه ومراده ، بأن الخرما خامر العقل .

على أنه لولم يتناول لفظه على كل مسكر ، لكان التياس الصحيح العريج الذي استوى فيه الأصل والفرع من كل وجهة ، حاكمًا بالتسوية بين أنواع المسكر ، فالتفريق بين نوع ونوع ، تفريق بين متاثلين من جميع الوجوه ما.ه. .

وقال صاحب سبل السلام شرح بلوغ المرام : « إنه بحرم ما أسكر من أي شيء . وإن لم يكن مشروبًا كالحشيشة » .

وبقل عن الحافظ ابن حجر : « إن من قال : إن الحشيشة لا تسكر وإنما هي مخدر ، مكابر فإنها عند ما تحدثه الحرب والنشوة » .

وتقل عن ابن البيطار . من الأطباء . أن الحثيثة التي توجد في مصر مسكرة جداً ، إذا تناول الإنسان منها قدر درهم أو درهمين . وقبائح خصالها كثيرة . وعد منها بعض العلماء مدائة وعشرين مضرة دينية ودنيوية . وقبائح خصالها موجودة في الأفيرن . وفيه زيادة مضار أ.ه. .

رما قاله شيخ الإسلام ابن تهية وتليذه ابن التم وغيرهما من الملماء هو الحق الذي يسوق إليه

الدليل وتطمأن به النفس .

وإذا قد تبين أن النصوص من الكتاب والسنة تتناول الحشيشة ، فهي تتناول أيضًا الأفيون الذي بين العلماء أنه أكثر ضررًا .. ويترتب عليه من للفاسد ما يزيد على الحشيش كا سبق عن ابن البيطار .

وتتناول أيضًا سائر الخدرات التي حدثت ولم تكن معروفة من قبل ، إذ هي كالحر من المنب مثلاً في أنها تخامر العقل وتغطيه . وفيها ما في الخر من مفاسد ومضار وتزيد عليها بمفاسد أخرى كا ً في الحشيش ، بل أفظع وأعظم ، كا هو مشاهد ومعلوم ضرورة .

ولا يكن أن تبيح الشريعة الإسلامية شيئًا من هذه الخدرات ، ومن قال بحل شيء منهـا فهو من الذين يفترون على الله الكذب ، أو يقولون على الله مالا يملون .

وقد سبق أنِ قلنا : إن بعض عاماه الحنفية قال : « إن من قال بحل الحشيشة زنديق مبتدع·» .

وإذا كان من يقول بحل الحشيشة زنديقًا مبتدعًا . فالقائل بحل شيء من هذه الخدوات الحادثة التي هي أكثر ضررًا وأكبر فسادًا زنديق مبتدع أيضًا ، بل أولى بأن يكون كذلك .

وكيف تبيح الشريمة الإسلامية شيئًا من هذه الخدرات التي يُلْمِسُ ضررها البليغ بالأمة أفرادًا وجاعات . ماديًا وصحيًا ، وأدبيًا ، كاجاء في السؤال . مع أن مبني الشريعة الإسلامية على جلب المالح الخالصة أو الراجعة ، وعلى درم المالح والمفار كذلك .

وكيف يحرم الله سبحانه وتمالى العلم الحكيم الخر من العنب مثلاً ، كثيرها وقليلها ، لما فيها من المنسدة ، ويأن قليلها عام إلى كثيرها وفريمة إليه . ويبيح من الخدرات ما فيه المفسدة ، ويزيد عليها عام أعظم منها وأكثر ضررًا للبدن والعقل والدين والخلق والمزاج ؟ هفا لا يقوله إلا رجل جاهل بالدين الإسلامي ، أو زنديق مبتدع كا سبق القول . فتماطي هذه الخدرات على أي وجه من وجوه التماطي من أكل أو شرب أو شم أو احتقان حرام ، والأمر في ذلك ظاهر جلى .

٢ - الاتجار بالمواد الخدرة ، واتخاذها وسيلة للربح التجاري :

إنه قد ورد عن رسول الله علي أحاديث كثيرة في تحريم بيم الخر ، منها ما روي البخاري ومسلم عن حابر رضي الله عنسه أن النبي علي قسال : « إن الله حرم بيسم الخر ، والمبتسة ، والحنزير ، والأصنام » . وورد عنه أيضًا أحاديث كثيرة مؤداها أن ما حرم الله الانتفاع به يحرم بيمه وأكل ثنه .

وقد علم من الجواب عن السؤال الأول أن لم التر يتناول هذه الخدرات شرعًا ، فيكون النهي

عن بيع الخر متناولاً لتحريم بيع هذه الحدرات . كا أن ما ورد من تحريم كل ما حرمه الله ، يـدل أيضًا على تحريم بيع هذه الخدرات .

وحينئذ يتبين جليًا حرمة الاتجار في هذه الخدرات و إتخاذها حرفة تدر الربح ، فضلاً عما في ذلك من الإعانة على المصية التي لا شبهة في حرمتها ، لدلالة القرآن على تحريها بقوله تعالى :
﴿ وَتُعاوِنُوا عَلَى البّر والتّقُونَى ، ولا تَعاوِنوا على الإثم والسّوانِ ﴾ .

ولأجل ذلك كان الحق ما ذهب إليه جهور الفقهاء من تحريم بيع عصير العنب لمن يتخذه خرًا ، ويطلان هذا البيم لأنه إعانة على المصية .

زراعة الخشخاش والحشيش بقصد البيع واستخراج المادة الخدرة منها للتماطي أو للتجارة:

إن زراعة الحشيش والأفيون لاستخراج المادة الخدرة منها لتعاطيها أو الإتجار فيها حرام بلا شك ، لوجوه :

أولاً : ما ورد في الحديث الذي رواه أبو داود وغيره ، عن ابن عباس ، عن رسول الله ﷺ : • إنَّ مَن حَبَسَ العنب أيام القطاف حتى يَبِيعهُ مُن يَتَّخَلَه خَرًا فقد تَقَحَّمَ النار ، ، فإن هذا يدل على حرمة زراعة الحشيش والأفيون للغرض المذكور ، بدلالة النص .

ثانيًا : إن ذلك إعانة على المصية ، وهي تعاطي هذه الخدرات أو الاتجار فيها . وقد بينا فيا سبق أن الإعانة على للعصية معصية .

ثالثًا: إن زراعتها لمنا الغرض رضا من الزارع بتماطي الناس لها واتجارهم فيها ، والرضا بالمصنة معصية .

وذلك لأن إنكار المنكر بالقلب ، الذي هو عبارة عن كراهة القلب ويغضه المنكر ، فرض على كل مسلم في كل حسال ، بسل ورد في صحيح مسلم عن رسسول الله كالله عنه المنكر المنكر

على أن زراعة الحشيش والأفيون معصية من جهة أخرى ، بعد نهي ولي الأمر عنها بالتوانين التي وضمت لذلك ، لوجوب طاعة ولي الأمر فيا ليس بمصية أنه ولرسوله بإجماع السلمين ، كا ذكر ذلك الإمام النووي في شرح مسلم في باب طاعة الأمراء . وكذا يقال هذا الوجه الأخير في حرمة تساطي الخدرات والاتجار فيها .

٤ ـ الربح الناجم من هذا السبيل :

قد علم مما سبق أن بيع الخدرات حرام فيكون الثن حرامًا:

أولاً : لقوله تمال : ﴿ ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ﴾ . أي لا يأخذُ ولا يتداول بعضكم مال بعض بالباطل . وأخذ المال بالباطل على وجهين :

١ - أخذه على وجه الظلم ، والسرقة ، والخيانة ، والغضب وما جرى ذلك .

٢ - أخذه من جهة عظورة ، كأخذه بالقار ، أو بطريق العقود الهرمة ، كا في الربا ، ويبع
 ما حرم الله الانتفاع به ، كافر المتناوله المخدرات الذكورة كا بينا أنفًا فإن هذا كله حرام وإن كأن بطيبة نفس من مالكه .

قانيًا : للأحاديث الواردة في تحريسم ثمن ما حرم الله الانتشاع بـه كقول. على : « إن الله إذا حرَّم شيئًا حرم ثمنه » . رواه اين أبي شيبة عن ابن عباس .

وقد جاء في زاد للماد ما نصه : قال جهور الفقهاء : إنه إذا بيم المنب لن يعصره خرا حرم أكل ثمنه ، بخلاف ما إذا بيم لن يأكله . وكذلك السلاح إذا بيع لن يقاتل به مسلًا حرم أكل ثمنه .

أذا بيع لن يغزو به في سبيل الله فثنه من الطيبات . وكذلك ثيباب الحرير . إذا بيمت لمن يلبسها من يحرم عليه لبسها ، حرم أكل ثمنها ، بخلاف بيمها من بحل له لبسها ، اهد .

وإذا كانت الأعيان التي يحل الإنتفاع بها إذا بيمت لمن يستعملها في معصية الله _ على رأي جمهور المفقهاء ، وهو الحق _ يحرم ثمنها لدلالة ما ذكرنا من الأدلمة وغيرهما عليـه كان ثمن العين التي لا يحل الإنتفاع بها _ كالخدرات _ حرامًا من باب أولى .

وإذا كان ثمن هذه الخدرات حرامًا ، كان خبيثًا ، وكان إنفاقه في القربات . كالصدقات والحج - غير مقبول : أي لا يُشابَ المُنْفِقُ عليه . فقد روى سلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله يَهِ : • إن الله تسالى طيب لا يقبل إلا طيبًا ، وإن الله تسالى أمر المؤمنين بما أمر به للرسلين ، ، نقال تمالى : ﴿ يَاأَيُهُمُ الرَّسِلُ كُلُوا مِن الطيبُات واحملوا صاحًا ﴾ الآية وقال تمالى : ﴿ يَاأَيُهُمُ الرَّسِلُ كُلُوا مِن الطيبُات واحملوا صاحًا ﴾ الآية وقال تمالى : ﴿ يَاأَيُهُمُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

ثم ذكر الرجل يطيل المفرأشمث أغير ، عد يده إلى الساء .. يارب .. يارب .. ومطممه حرام . ومثيريه حرام ، وملبسه حرام ، وغذي بالحرام ، فأنى يستجاب لذلك ؟ وقد جاء في الحديث الذي رواه الإمام أحمد في المسند عن ابن مسعود رضي الله عنه ، أن رسول الله على قال :

⁽١) سررة البقرة ، الآية ١٧٢ .

والذي نفسي بيده لا يكسب عبدً مالاً من حرام ، فينفق منه ، فيبارك له فيه ولا يتصدق فيقبل منه . ولا يتصدق فيقبل منه . ولا يقرف عجو الدين عجو الدين عجو الحين ، ولكن عجو السيء بالسيء ، ولكن عجو الحين ، لأن الحين ، لأن الحين ، لأن الحين . وجاء في كتاب جامع العلوم والحكم ، لأبن رجب أحاديث كثيرة وآثار عن الصحابة رضي الله عنهم في هذا للوضوع . منها ما روي أبو هريرة عن النبي الله قال :

و من كسب مالاً حرامًا فتصدق به لم يكن له أجر ، وكان إشرة _ يعني إلله وعقوبته _ عليه ع .

ومنها في مراسيل القام بن عيرة ، قال رسول الله عَلَيْتِ : • من أصاب مالاً من مأم فوصل به رحم ، أو تصدق به ، أو أنفقه في سبيل الله ، جُمِع ذلك جمّا ثم قدف به في نارجهم ، . وجماه في شرح و مُلاً علي القاري ، للأربعين النووية عن النبي كليّة : • أنه إذا خرج الحلج بالنفقة الحبيشة ، فوضع رجنّه في المُرْز ـ أي الركاب ـ وقال لبيك ، ناداه ملك من الساء : لا لبيك ولا سمّديك ، وحجك مردود عليك » . فهذه الأحاديث التي يشد بعضها بعضًا ، تدل على أنه لا يقبل الله صدقة ، ولا حجة ، ولا قرية أخرى من القرب من مأل خبيث حرام . ومن أجل ذلك نص علماء الحنفية على أن الإنفاق على الحج من المال الحرام . وخلاصة ما قلناه :

أولاً : تحريم تماطى الحشيش والأفيون والكوكايين ونحوها من الخدر .

الليّا: تحريم الاتجار فيها ، واتخاذها حرفة تدر الربح .

الله : حرمة زراعة الأفيون والحشيش ، لاستخلاص المادة الخدرة لتعاطيها أو الاتجار فيها .

رابعًا ؛ أن الربح الناتج من الأتجار في هذه المواد حرام خبيث ، وأن إتفاقه في القربات غير مقبول ، بل حرام .

وقد أطلت القول إطالة قد تؤدي إلى شيء من الملل ، ولكني آثرتها تبيانًا للحق . وكثفًا للصواب . ليزول ما قد عرض من شههة عند الجاهلين ، وليما أن القول بحل هذه الخدرات من أباطيل المبلين وأضاليل الضالين للضلين .. وقد اعتمدت فها قلت أو اخترت على كتباب الله وسنة رسوله يَهِيَّتُه ، ، وعلى أقوال الفقهاء التي تتفق مع أصول الشريعة الغراء ومبادئها القويمة ، انتهت والحد لله رب المالمين هو المادي إلى سواء المبيل . وصلى الله على سيدنا عمد وعلى آله وصحبه أجمين .

حد شارب الخر

الفقهاء متفقون على وجوب حد شارب الخر ، وعلى أن حده الجلد ولكنهم مختلفون في مقداره . فذهب الأحناف ومالك إلى أنبه ثمانون جلدة وذهب الشافعي : إلى أنه أربعون وعن الإسام أحمد روايتان . قال في اللغني : وفيه روايتان :

إحدها : أنه ثمانون . ويهذا قبال مالك ، والثوري ، وأبو حنيفة ، ومن تبعهم ، لإجماع الصحابة ، فإنه روي أن عمر استشار النباس في حد الخر ؟ فقال عبد الرحن بن عوف « اجعله ـ كأخف الحدود ـ ثمانين » . فضرب عمر ثمانين ، وكتب به إلى خالد وأبي عبيدة بالشام .

وروي أن عليًا قبال في للشورة : « إذا سكر هذي ي (١) وإذا هذي ي : افْتَرى (٢) ، فحدوه حد المفتري » . روي ذلك الجورجاني ، والدارقطني وغيره .

والرواية الثانية : أن الحد أريعون ، وهو اختيار أبي بكر (٢) ومذهب الشافعي ، لأن عليًا جلد الوليد بن عقبة أريعين ، ثم قال : • جلد رسول الله ﷺ أريعين ، وأبو بكر أربعين ، وعمر ثمانين . وكلُ سنةً وهذا أحبُّ إليَّ ، رواه مسلم .

وعن أنس قال : أي رسول الله علي برجل قد شرب الخر ، فضربه بالنمال نحوًا من أربعين ، ثم أتى به أبو بكر . فصنع مثل ذلك ، ثم أتي به عمر فاستشار الناس في الحدود ، فقال ابن عوف : « أقل الحدود ثمانون » (أ) ، فضربه عمر (أ) .

وفعل الرسول على حجة لا يجوز تركه بغمل غيره ، ولا ينعقد الإجماع على ما خالف فعل النبي على ما خالف فعل النبي على وأي بكر وعلى ، فتحمسل السزيسادة من عرعلى أنهسا تعسزير يجسوز فعلسه إذا رآه الإصام (١) ويرجح هذا أن عمر كان يجلد الرجل القوي للنهسك في الشراب ثمانين ، ويجلد الرجل القعيف الذي وقعت منه الزلة أريمين . وأما الأمر بقتل الشارب إذا تكرر ذلك منه فهو منسوخ .

فَعَنَ قَبِيصَ بَنَ ذَوِّيبِ أَنَ النِّي ﷺ قال : من شرب الحَرَ فاجلدوه ، فإن عاد فاجلدوه ، فإن. عاد فاجلدوه ، فإن عاد فاقتلوه في الشالشة أو الرابعة ـ فأتي برجل قد شرب فجلده ، ثم أتي به ، فجلده ثم أتى به فجلده ورفع القتل ، وكانت رخصة » .

⁽١) مني : تكلم بالمنيان : أي تكلم با لا حقيقةٌ له من الكلام .

⁽۲) أحد هاه الْحَالِلة . (۲) أفترى : كقب واختلق . (۵) رواه البخاري وسلم . (۱) يشير إلى حد القذف ، فإنه أقل حد .

⁽١) ومنا هو الأولى ، وأن المد أريسون . والزيادة تجوز إذا كان ثمة مصلحة .

يم يثبت الحد ؟

و بتيت الحدّ بأحد أمرين:

١ _ الإقرار : أي اعتراف الشارب بأنه شرب الخر .

٢ ـ شهادة شاهدين عدلين . واختلف الفقهاء في ثبوته بالرائحة . فذهبت المالكية إلى أنه يجب
 الحد إذا شهد بالرائحة عند الحاكم شاهدان عدلان ، لأنها تدل على الشرب ، كدلالة الصوت والخط .

وذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أنه لا يثبت الحد بالرائحة ، لوجود الشبهة ، والروائح تتسابه ، والحدود تدرأ بالشبهات . ولاحتال كونه مخلوطًا أومكرهًا على شربه ، ولأن غير الخر يشاركها في رائحتها . والأصل براءة الشخص من العقوبة ، والشارع متشوف إلى دره الحد .

شروط إقامة الحد:

يشترط في إقامة حد الخر الشروط الآتية :

ـ العقل ، لأنه مناط التكليف ، فلا يحد الجنون بشرب الخر ، ويلحق به المعتوه .

٢ ـ البلوغ ، فإذا شرب الصبي ، فإنه لا يقام عليه الحد لأنه غير مكلف .

٣ ـ الاختيار ـ فإن شربها مكرها فلا حد عليه ، سواء أكان هذا الإكراه بالتهديد بالقتل ، أو بالضرب المبرح ، أو بإتلاف المال كله ، لأن الإكراه يرفع عنه الإثم يقول الرسول وَ إِنَّاكُمُ : « رفع عن أمتي الحطأ والنسيان ، وما استَكْرهوا عليه ، . وإذا كان الإثم مرفوعا فلا حد عليه ، لأن الحد من أجل الإثم والمصية .

ويدخيل في دائرة الإكراه الاضطرار فن لم يجد ماء وعطش عطشًا شديدًا يخشى عليه منه التلف ، ووجد خرًا فله أن يشربها ، وكذلك من أصابه الجوع الشديد الذي يخشي عليه منه الملاك . لأن تناول الخر حينئذ ضرورة يتوقف عليها الحياة ، والضرورات تبيح الحظورات .

يقول الله تعالى : ﴿ فَمَنْ اصْطَرُّ غَيْرِ بَاغِ وَلَا عَادِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ . إِنَّ اللهُ غَفُور رحيم ﴾ .

وفي المنني ، أن عبد الله بن حذافة أسره الروم ، فحبسه طاغيتهم في بيت فيه ماء ممزوج بخمر ، ولم خنزير مشوي ليأكل الخنزير ويشرب الخر . وتركه ثلاثة أيام ، فلم يفمل ثم أخرجوه خشية موته . . وقد له لقد كان الله أحله في ، فياني مضطر . ولكن لم أكن لأشمتكم بدين الإسلام » .

العلم بأن ما يتناوله مسكر . فلو تناول خرّا مع جهله بأنها خر ، فإنه يعذر لجهله ،
 ولا يقام عليه الحد . فلو لفت نظره أحد من الناس فتادى في شربه ، فإنه لا يكون معذورًا

حينئذ ، لإرتفاع الجهالة عنه وإصراره على ارتكاب للعصية بعد معرفته ، فيستوجب العقاب ويقام عليه الحد .

وإذا تناول من الشراب ما هو مختلف في كونه خرّا بين الفقها، فبإنـه لا يقـام عليـه الحـد ، لأن الأختلاف شبهة ، والحدود تدرأ بالشبهات .

وكذلك لا يقام الحد على من تناول النيء من ماء العنب إذا غلا واشتد وقدف بالزيد ، الذي أجم الفقهاء على تحريه إذا كان جاهلاً بالتحريم ، لكونه بدار الحرب أو قريب عهد بالإسلام ، لأن جهله يعتبر عذرًا من الأعذار للسقطة للحد ، بخلاف من كان مقيًا بدار الإسلام ، وليس قريب عهد بالدخول في الإسلام ، فإنه يقام عليه الحد ، ولا يعذر بجهله ، لأن هذا مما علم من الدين بالضرورة .

عدم اشتراط الحرية والإسلام في إقامة الحد:

والحرية والإسلام ليسا شرطًا في إقامة الحد ، فالعبد إذا شرب الخر فإنه يصاقب ، لأنه مخاطب بالتكاليف التي أمر الله بها ونهى عنها . إلا في بعض التكاليف التي يشق عليه التيام بها لإنشغال همامر سيده ، مثل صلاة الجمة والجماعة .

والله سبحانه أمر باجتناب الخر ، وهذا الأمر موجه إلى الحر والعبد ، ولا يشق عليه اجتنابها ، ويلحقه من ضررها ما يلحق الحر ، وليس غة من فرق بينها إلا في العقوبة ، فإن عقوبة العبد على النصف من عقوبة الحر ، فيكون حده عشرين جلده أو أربعين : « حسب الخلاف في تقدير العقوبة » .

كا لا تشترط الحرية في إقامة الحد ، فإنه لا يشترط الإسلام كذلك ، فالكتابيون من اليهود والنصاري الذين يتجنسون بجنسية الدولة المسلمة ، ويميشون معهم مواطنين (١) مثل الأقباط في مصر وكذلك الكتابيون الذين يقيون مع المسلمين بعقد أمان إقامة موقوتة (١) مثل الأجانب ، هؤلاء يقام عليهم الحد إذا شريوا الحرفي دار الإسلام ، لأن لهم ما لنا وعليهم ما علينا .

ولأن الخرمحرمة في دينهم ، كا سبقت الإشارة إلى ذلك ، ولآثارها السيئة وضررها السالغ في الحياة العامة والإسلام، وعتفظ به نظيفًا قويًا متاسكًا ، لا يتطرق إليه الضعف من أي جانب ، لا من ناحية المسلمين ، ولا من ناحية غير المسلمين . ولا من ناحية غير المسلمين . وهذا مذهب جهور الفقها، وهو الحق الذي لا ينبغي العدول عنه .

⁽١) يسبي هؤلاء بالذميين بالتمبير التتهي .

⁽٢) يسمى هؤلاء بالستأمنين بالتمبير الفقيي .

ولكنَّ الأحنساني - رضي الله عنهم - رأوا أن الخروان كانت غير مسال عنسد السلين لتحريم الإسلام لها ، إلا أنها سال له قية عند أهل الكتباب ، وأن من أهرقها من المسلين يضن قيتها لصاحبه ، وإن شريها مياح عنده . وإننا أمرنا بتركهم وما يدينون . وعلى هذا فلا عقوبة على من يشربها من الكتابيين . وعلى فرض تحريها في كتبهم ، فإننا تتركهم ، ولأنهم لا يدينون بهذا التحريم ، ومعاملتنا لهم تكون بقتضى ما يعتقدون ، لا بقتضى الحق من حيث هو .

التداوي بالخر :

كان الناس في الجاهلية قبل الإسلام يتناولون الخر للملاج ، فأما جاء الإسلام نهام عن التداوي بها وحرمه .

فقد روي الإمام أحمد ، ومسلم وأبو داود ، والترسذي عن طبارق بن سويد الجعفي أنه سأل رسول الله علي عن الحر فنهاه عنها ، فقبال : « إنها أصنعها للدواء » فقبال : « إنه ليس بدواء ، ولكنه داء » .

وروي أبو داود ، عن أبي الدرداء ، أن الذي ﷺ قال : • إن الله أنزل الداء والدواء ، فجمل لكل داء دواء ، فتداووا ، ولا تتداووا بحرام » . وكانوا يتماطون الخر في بعض الأحيان قبل الإسلام إتماء لبرودة الجو ، فنهاهم الإسلام عن ذلك أيضًا .

وبعض أهل العلم أجاز التداوي بالخر بشرط عدم وجود دواء من الحلال يقوم مقام الحرام ، وأن لا يقصد التداوي به اللذة والنشوة ، لا يتجاوز مقدار ما يحدده الطبيب ، كا أجازوا تناول الخر في حال الأضطرار . ومثل الفقهاء لذلك بمن خص بلقمة فكاد يختنق ولم يجد ما يسيفها به سوى الخر . أو أو من أشرف على الملاك من البرد ، ولم يجد ما يدفع به هنا الملاك غير كوب أو جرعة من خر . أو من أصابته أزمة قلبية وكاد يوت . فعلم أو أخبره الطبيب بأنه لا يجد ما يدفع به الخطر سوى شرب مقدار معين من الخر . فهذا من باب الضرورات التي تبيح الحظورات .

حبد الزنيا

١ - دعا الإسلام إلى الزواج وحبب فيه ، لأنه هو أسلم طريقة لتصريف الغريزة الجنسية ، وهو الوسيلة المثل الإسلام إلى الزواج وحبب فيه ، لأنه هو أسلم طريقة المرعاية ، وغرس عواطف الحب والود ، والطبية ، والرحة ، والنزاهة ، والشرف ، والإباء وعزة النفس ولكي تستطيع هذه السلالة أن تنهض بتبعاتها ، وتسهم بجهودها في ترقية الحياة وإعلائها .

لا ـ وكا وضع الطريقة المثل لتصريف الغريزة ومنع من أي تصرف في غير الطريق للشروع ،
 وحظر إثارة الغريزة بأي وسيلة من الوسائل ، حتى لا تنحرف عن المنهج المرسوم .

فنهى عن الاختلاط ، والرقص ، والصور المثيرة ، والفناء الفناحش ، والنظر الربب ، وكل ما من شأنه أن يثير الفريزة أو يسدعو إلى الفحش حتى لا تتسرب عواصل الضعف في البيت ، والإنحلال في الأسرة .

٣ ـ واعتبر الزنا جرية قانونية تستحق أقص العقوبة لأنه وخيم العاقبة ، ومفض إلى الكثير من
 الشرور والجرائم .

فالعلاقات الحليمة والأتصال الجنسي غير المشروع ، نما يهند المجتم بـالفنساء والانقراض فضلاً عن كونه من الرذائل الحقرة . ﴿ ولا تَقُر بوا الزَّنَا إِنَّه كان فاحشة وساءً سبيلاً ﴾ (١٠) .

 ٤ - لأنه سبب مباشر في انتشار الأمراض الخطيرة التي تفتك بالأبدان ، وتنتقل بالوراثة من الأباء إلى الأبناء ، وأبناء الأبناء ، كالزهرى ، والسيلان ، والقرحة .

وهو أحد أسباب جرعة القتل إذ أن الفيرة طبيعية في الإنسان ، وقاسا يرضي الرجل الكريم ، أو المؤلفة الإغراف الجنسي ، بل إن الرجل لا يجد وسيلة يفسل جا العار الذي يلحقه ويلحق أحله إلا الدم .

ه والزنا يفعد نظام البيث ، ويهز كيان الأسرة ويقطع العلاقة الزوجية ، ويعرض الأولاد
 لموء التربية عما يتسبب عنه : التشرد ، والإنجراف ، والجرعة .

٧ . وفي الزنا ضياع النسب ، وتمليك الأموال لغير اربابها عند التوارث .

٨ .. وفيه تغرير بالزوج ، إذ أن الزنا قد ينتج عنه الحل ، فيقوم الرجل بتربية غير ابنه .

٩ ـ إن الزنا علاقة مؤقتة لاتبعه وراءها، فهو علية حيوانية بحتة ينأي عنها الإنسان الشريف.
 وجملة القول أنه قد ئبت ثبوتا لا مجال للشك فيه عظم ضرر الزنا ، وأنه من أكبر الأسباب

⁽١) أي لا تغيارا ما يشرب إلى الرنا ، كالنطرة الفاحشة ، واللي ، والقبلة ، فالآية تبهي عن مقعمات الرنا ، و إذا كاذ مقدماته عرمة فهر من باب أولى .

الموجبة للفساد وانحطاط الآداب ، ومُورَّث لأقتل الأدواء ، ومُروَّج للعزوبة واتخاذ الخدينات ، ومن ثم كان أكبر باعث على الترف والسرف والمهر والفجور . لهذا كله وغيره جمل الإسلام عقوبة الزنا أقسى عقوبة . إذا كانت المقوبة تبدو قاسية ، فإن آثار الجرية المترتبة عليها أشد ضررًا على الجتم .

والإسلام يوزان بين الضرر الواقع على للذنب ، والضرر الواقع على الجمّع ، ويقضي بإرتكاب أخف الضررين ، وهذه هي العدالة .

ولا شك أن ضرر عقوبة الزاني لا توزن بالضرر على المجتم من إفشاء الزنا ، ورواج المنكر . وإشاعة الفحش والفجور ، إن عقوبة الزنا إذا كان يضار بها المجرم نفسه ، فإن تنفيذها حفظ النفوس ، وصيانة الأعراض ، وحماية الأسر ، التي هي اللبنات الأولى في بناء المجتم ، وبصلاحها يصلح وبفسادها يفسد . إن الأمم بأخلاتها الفاضلة ، وبأدابها العالية ، ونظافتها من الرجس والتلوث ، وطهارتها من التدلي والتسفل على . أن الإسلام - من جانب آخر - كا أباح الزواج أباح التعدد حتى يكون في الحلال مندوحة على الحرام ، ولكي لا يبقى عذر لمقترف هذه الجريمة . وقد أحتاط في تنفيذ هذه المقوية بقدر ما أخاف الزناة وأرهبهم .

١ - فن الاحتياط أنه درأ الحدود بالشبهات ، فلا يقام حد إلا بعد التيقن من وقوع الجريمة .

٢ . وأنه لابد في إثبات هذه الجرعة من أربعة شهود عدول من الرجال فلا تقبل فيها شهادة
 النساء ، ولا شهادة الفسقة .

٣ ـ وأن يكون الشهود جيمًا رأوا عملية الزئا نفسها كالميل في المكحلة ، والرّشاء (١) في البئر ،
 وهذا عما يصعب ثبوته .

دولو فرض أن ثلاثة منهم شهدوا بهذه الشهادة . وشهد الرابع بخلاف شهادتم ، أو رجع أحدهم
 عن شهادته أقع عليهم حد القذف .

نهذا هو الإحتياط الذي وضعه الإسلام في إثبات هذه الجرية ، مما يدفع ثبوتها قطعًا . وهذه المعقوبة هي إلى الإرهاب والتخويف أقرب منها إلى التحقيق والتنفيذ ، وقد يقول قائل : إذا كان الحد ما يندر إقامته لتعذر ثبوت الأدلة ، قلاذا إذن شرعه الإسلام ؟! والجواب كا قلنا : أن الإنسان إذا لاحظ قسوة الجرية وضراوتها فإنه يعمل لها ألف حساب وحساب قبل أن تقترف . فهذا نوع من الزجر بالنسبة لهذه الجريمة التي تجد من الحوافز والبواعث ما يدفع إليها ، ولا سها أن الغريزة الجنسية من أعنف الغرائز ، إن لم تكن أعنفها على الإطلاق ، ومن المناسب أن يُواجه عنف الغريزة عنف الغريزة .

⁽١) الرشاء : البل .

التسدرج في تحريم الزنا

يرى كثير من الفقهاء أن تقرير عقوبة الزنا كانت مُتدرجة كا حدث في تحريم الخر ، وكا حصل في تشريع الفهاء فكانت عقوبة الزن في أول الأمر الإيشاء بالتوييخ والتعنيف يقول الله سبحانه :
﴿ وَاللّذَانِ يَأْتِيانِهَا مِنكُم فَانُوهُمَا - فَإِن تَابًا واصلَحًا فأعرضُوا عَنهُمَا ﴾ (١٠) . ثم تدرج الحكم من ذلك إلى الحبس في البيوت . يقول الله تعالى : ﴿ وَالْتِي يَأْتِينَ الضَّاحِثَةَ مِنْ يَسَائِكُم فَاستَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُم . فإن شَهِدوا فأمسِكُوهُنَّ في البُيُوتِ حَتَّى يَتَوفّاهُنَّ المُوتُ أو يَجعَلَ اللهُ لَهُنَّ سَبِيلاً ﴾ (٢) .

ثم استقر الأمر، وجمل الله السبيل، فجمل عقوبة الزاني البكر مائة جلدة، ورجم الثيب حتى عوت . وكان هذا التدريج ليرتقي بالمجتم، ويأخذ به في رفق وهوادة إلى المفاف والطهر، وحتى لا يشق على الناس هذا الإنتقال، فلا يكون عليهم في الدين حرج، واستدلوا لهذا بحديث عبادة بن الصامت: أن رسول الله يها قال: « خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلاً: البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة: والثيب بالثيب جلد مائة والرجم» رواه مسلم وأبو داود، والترمذي . ونرى أن الظاهر أن آيتي النساء لمئت متين تتحدثان عن حكم السحاق واللواط، وحكها يختلف عن حكم الزنا المقرر في سورة النور . فالآية الأولى في السحاق: ﴿ وَالَّتِي يَأْتِينَ الفَاحِثُةُ مِنْ يُسَائِكُم فَاستَشهِدُوا عَلَيهِنَ المُاحِثَةُ مِنْ يَسَائِكُم فَاستَشهِدُوا عَلَيهِنَ أَلُو بَنْ مَنْ مَنْ مَنْ مَنْ مَنْ وَمَا لَوْ يَجَعَلَ اللهُ لَهُنَ أَلُوتُ أَو يَجَعَلَ اللهُ لَهُنْ الْبَوتُ وَالْمَاحِدُ وَالْمَاحِدُ اللهُ لَهُنْ المَوتُ أَو يَجَعَلَ اللهُ لَهُنْ المَاحِدُ وَالْمَاحِدُ وَالْمُعُولُونَ وَالْمَاحِدُ وَالْمُعُونُ وَالْمَاحِدُ وَالْمَاحِدُ وَالْمُوالِقُ وَالْمَاحِدُ وَالْمَاحِدُ وَالْمَاحِدُ وَالْمَاحِدُ وَالْمَاحِدُ وَالْمُعُونُ وَالْمَاحِدُ وَالْمَاحِدُ وَالْمَاحِدُ وَالْمَاحِدُ وَالْمَاحِدُ وَالْمَاحِدُ وَالْمَاحِدُ وَالْمَاحِدُ وَالْمَاحِ وَالْمَاحِدُ وَالْمَاحِدُ وَالْمَاحِدُ وَالْمَاحِدُ وَالْمَاحِدُ وَالْمَاحِدُ و

والثانية في اللواط : ﴿ وَالَّلَاآنِ يَأْتِيَانَهَا مِنكُم فَانُوهُمًا قَإِن ثَايَا وَأُصلَمَا فَـأَعرِسُوا عَنهُمّا ﴾ (١) .

 اي والنساء اللآتي يأتين الفاحشة وهي : السحاق الذي تفعله الرأة مع المرأة فاستشهدوا عليهن أربعة من رجالكم ؛ فإن شهدوا فإحبسوهن في البيوت ، بأن توضع المرأة وحدها بعيدة عن كانت تساحقها ، حتى تموت أو يجمل الله لهن سبيبلاً إلى الخروج بسالتوبسة أو النزواج للغني عن المساحقة .

٢ - والرجلان اللذان يأتيان الفاحشة - وهي اللواط - فآذوهما بعد ثبوت ذلك بالشهادة أيضًا ،
 فإن تابا قبل إيذائها بإقامة الحد عليها ، فإن ندمًا وأصلحًا كل أعمالها وطهرا نفسيها فأعرضوا عنها
 بالكف عن إقامة الحد عليها .

^{- (}٢) سورة النساء ، آية ١٥ .

⁽٤) مورة النَّماء ، الآية ١٦ .

⁽١) سورة النساء ، الآية ١٦ . (٢) سورة النساء ، الآية ١٥ .

الزنا الموجب للحد

إن كل اتصال جنسي قائم على أساس غير شرعي يعتبر زنا تترتب عليه العقوبة المقررة من حيث إنه جرية من الجرائم التي حُدَّدت عقوباتها .

و يتحقق الزنا للوجب بتفييب الخَشَفَة (١) أو قدرها من مقطوعها . في قرح محرم (١) ، مشتهي بالطبع (١) ، من غير شبهة نكاح (١) ، ولو لم يكن معه إنزال . فإذا كان الإستناع بالمرأة الأجنبية فها دون النرج ، فإن ذلك لا يوجب الحد المقرر لعقوبة الزنى ، وإن اقتضى التعزير . فعن ابن مسعود رضي الله عنه قبال : جاء رجل إلى النبي عَلَيْ فقال : إني عالجت امرأة من أقصى المدينة فأصبت منها، دون أن أمسها، فأناهذا، فأقم على ماشئت، فقال عر: سترك الله لوسترت نفسك، فلم يرد النبي عَلَيْ مشئا، فون أن أمسها، فأناهذا، فأتبعه النبي عَلَيْ رجلاً، ف دعاه، فتلا عليه : ﴿ وَأَلَّم المسّلاة طَرَفي النّهار وزُلفًا من اللّيْل إنْ الحسنات يُنهن السيّئات ذلك ذكرى للنّاكرين ﴾ . فقال له رجل من القوم : يارسول الله أله خاصة ، أم للناس عامة قال للناس عامة . رواه مسلم وأبو داود والترمذي .

أقسام الزنا

الزاني إما أن يكون بكرًا ، أو عصنًا _ ولكل منها حكم يخصه .

حد البكر

اتنق الفقهاء على أن البكر الحر إذا زنى فإنه يجلد مائة جلدة ، سواء في ذلك الرجال والنساء ، لتول الله سبحانه في سورة النور (١٠) و ﴿ الزَّائِيةَ وَالزَّائِي فَاجلِيهُوا كُلُّ واحِد مِنْهُمَا صِائَمَةً جَلدَةً وَالزَّائِي فَاجلِيهُوا كُلُّ واحِد مِنْهُمَا صِائَمَةً جَلدَةً وَلاَ تَأَخُدُكُم بِهِمَا رَأَفَةً (١٠) في دِينِ الله إن كُنتُم تُؤمِنُونَ بِاللهِ وَاليّومِ الأَخِر وَليَشهَد عَنَابَهُما طَالفَةً مِنْ المُؤمِنِينَ ﴾ (١٠) .

الجمع بن الجلد والتفريب:

والفقهاء ، وإن اتفقوا على وجوب الجلد (4) ، فإنهم قد اختلفوا في إضافة التغريب إليه :

١ - قال الشافعي وأحد: يَجْمَعُ إلى الجلد التفريب مدة عام ، لما رواه البخاري ومسلم عن أبي
 هريرة وزيد بن خالد أن رجلاً من الأعراب أقى رسول الله ﷺ فقال : يارسول ؟ أنشدك إلا

⁽١) الحشفة : رأس الذكر . (٢) بخلاف فوح الزوجة فإنه حلال : (٢) فشعرج فروج الحيوانات .

⁽¹⁾ فالحاع الذي يُعدث سبب النكاح الذي فيه شيهة لاحد فيه .

⁽ه) سورة النور أية : ٢.

⁽١) في هذا نبي عن تعطيل الحدود ، هو نبي عن تحقيف الشرب بحيث لا يحصل وجع معتد به .

⁽y) قبل : يجب حضور ثلاثة فأكثر ، وقبل أريمة بعد شهود الزن . وقال أبو حيفة : الإمام والشهود إن ثبت الحد بالشهود .

⁽٨) الملد مأخوذ من جلد الإممان ، وهو الشرب الذي يصل إلى جلده .

قضيت لي بكتاب الله .. وقال الخصم الآخر - وهو أفقه منه : نعم ، فاقض بيننا بكتاب الله ، واثذن لي ، مقال رسول الله يَجَائِلُ : قال - قال : إن ابني كان عبيفًا (1) على هذا نزنى بامرأته ، وأني أخبرت أن على ابني الرجم فافتديت منه عائمة شأة ووليدة - فسألت أهل العلم ؟ فأخبروني أز على ابني جلدة مأت وتفريب عام ، وأن على امرأة هذا الرجم : فقال رسول الله يَجَائِح : والذي نضي بيده الأنضين بينكا بكتاب الله الوليدة وقافتم رَد عليك . وعلى ابنيك جلد مائمة وتفريب عام - واغد ينائيس و رجل من أسلم «إلى امرأة هذا ، فإن اعترفت فارجها .

قال : فعدا عليها فاعترفت ، فأمر بها رسول الله عَالِمُ فرجت .

وروى البخـاري عن أبي هر برة أن رسول الله ﷺ قضي فين زنى ولم يحصن بنغي عـلم وإقـامـة الحد عليه .

أخرج مسلم عن عبادة بن الصامت ، أن الرسول علي قال :

عنوا عني .. خفوا عني .. قد جعل الله لهن سبيلاً : البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة ،
 والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » (۲) .

وقد أخذ بالتفريب الحلفاء الراشدون _ ولم ينكره أحد فالصديق رضي الله عنه غرب إلى فدك _ والفاروق عمر رضي الله عنه إلى الشام _ وعثان رضي الله عنه إلى مصر وعلي رضي الله عنه إلى البصرة . والشافعية يرون أنه لا ترتيب بين الجلد والتغريب فيقدم ما شاء منها ، واشترط في التغريب أن يكون إلى مسافة تقصر فيها الصلاة ، لأن للقصود به الإيحاش عن أهله ووطفه ، وما دون مسافة القصر في حكم الحضر ، فإن رأى الحاكم تغريبه إلى أكثر من ذلك ، فعل .

. وإذا غربت المرأة ، فإنها لا تغرب إلا بمحرم أو زوج فلو لم يخرج إلا بـأجرة لزمت ، وتكون من مالها .

٢ ـ وقال مـالـك والأوزاعي : يجب تفريب البكر الحر الزاني ، دون الرأة البكر الحرة الزانية ،
 فإنها لا تفري لأن المرأة عورة .

⁽١) مبينًا : أجرًا .

⁽٢) قال الشَّفاني : • ولِخطَف المامَّا في تازيل هذا الكلام • ورجه ترتيبه على الآية • وهل هو تأسخ للآية أو مين لما ! فقمب بمضم إلى السَّمْ ، وهذا قول من يرى شخ الكتاب بالسنة .

صعب بسم بن سعع ، في سعة على المكافئة في الأبلة ، فكأنه قال عنويتين المبنى إلى أن يجعل الله لمن سيبلاً ، فوق الأمر وقال أخرون ، بل هو مين المكافئة وهو سيان وقت غيره السيل ، قال وحول الله كالح : « خذوا عني ، خذوا عني » إل بحب تضيرًا السيل وبياته ، ولم يكن ذلك أبتناء حكم شه ، وإننا هو بيان أمر كان ذكر السيل منطويّا عليه ، فأبان الب منه ، وفسل الجمل من الفطه ، فكان ضع الكتاب بالكتاب لا بالسنة ، وهذا أصوب القولين ، والله أعام ،

٢ ـ وقال أبو حنيفة : لا يضم إلى الجلد التغريب إلا أن يرى الحاكم ذلك مصلحة ، فيغربها على
 قدر ما يرى .

حد الحصن

وأما الحصن الثيب فقد اتفق الفقهاء على وجوب رجمه (١) إذا زنى حتى يموت ، رجلاً كان أو امرأة ، واستدلوا بما يأتي :

عن أبي هريرة قال : أنى رجل رسول الله عليه وهو في المسجد فناداه فقال : يارسول الله : إني وزيت ، فأعرض عنه . ردد عليه أربع مرات . فلما شهد على نفسه أربع شهادات . دعاه النبي عليه فقال : أبهك جنون ؟ قال : لا ، قال : فهل أحصنت ؟ قال : نعم ، فقال النبي عليه أذهبوا فارجوه .

قال ابن شهاب : فأخبرني من سمع جابر بن عبد الله قال : كنت فين رجمه ، فرجمناه بـالمصلى . فلما أزلقته الحجارة هرب فأدركناه بالحرّة فرجمناه .

متفق عليه ، وهو دليل على أن الإحصان يثبت بالإقرار مرة ، وأن الجواب بنعم إقرار .

٢ .. وعن ابن عباس قال : خطب عمر فقال :

• إن الله تعالى بعث عملًا ﷺ بالحق ، وأنزل عليه الكتباب ، فكان فيا أنزل عليه آية الرجم ، فتراناها ووعيناها ، ورجم رسول الله ﷺ ورجنا ، وإني خشيت إن طال زمان أن يقول قائل : ما غيد الرجم في كتاب الله تعالى ، فيضلون بترك فريضة أنزلها الله تعالى فالرجم حق على من زنى من الرجال والنساء إذا كان عصنًا ، إذا قامت البيئة أو كان حل أو اعتراف ، وأيم الله لولا أن يقول الناس : زاد عرفي كتاب الله تعالى لكتبتها .

رواه الشيخان وأبو داود والترمذي والنسائي مختصرًا ومطولاً .

وفي نيل الأوطار:

أما الرجم فهر مجمع عليه ، وحكى في البحر عن الخوارج أنه غير واجب ، وكذلك حكاه عنهم أيضًا ابن العربي .

وحكاه أيضًا عن بعض المتزلة كالنظام وأصحابه ولا مستند لهم إلا أنه لم يذكر في الترآن ، وهذا باطل .

فإنه قد ثبت بالسنة المتواترة الجمع عليها هو . وأيضًا ثابت بنص القرآن . لحديث عمر عند

⁽١) الرجم : أصله الرمي بالحدارة ، وهي الحبارة الضخام وكل رجم في القرآن ممناه القتل .

الحاعة أنه قال:

كان مما أنزل على رسول الله ﷺ إلية الرجم ، فقرأناهما ووعينـاهـا ، ورجم رسول الله ﷺ ، ورجنا بعده

ونسخ التلاوة لا يستلزم نسخ الحكم ، كا أخرج أبو داود من حديث ابن عباس .

وقد أخرج أحمد والطبراني في الكبير من حديث أبي أمامة بن سهل عن خالته العجاء : أن فيا أنزل الله من القرآن : ﴿ الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجوهما البتة بما قضيا من اللذة ﴾ .

وأخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث أبيَّ بن كمب بلفظ: « كانت سورة الأحزاب توازي سورة البقرة وكان فيها آية الشيخ والشيخة ، إلخ الحديث ،

اشروط الإحصان (١)

شترط في الحصن الشروط الآتية :

٩ _ التكليف : أي أن يكون الواطئ، عاقلاً بالنَّا . فلو كان مجنونًا أو صفيرًا فإنه لا يحد . ولكن يعزر .

٣ _ الحرية : فلو كان عبدًا أو أمة فلا رجم عليها لقول الله سبحانه في حد الإماء : ﴿ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِفَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِمِنْكُ مَا عَلَىٰ الْمُحسِناتِ مِنَ العَثَابِ ﴾ .

والرجم لا يتجزأ .

٣ _ الوطء في نكاح صحيح : أي في كون الواطيء قد سبق لـه أن تزوج زواجًا صحيحًا ووطمأ فيه ولو لم ينزل . ولو كان في حيض أو إحرام يكفي ، فإن كان الوطء في نكاح فاسد فيانــه لا يحصل به الإحصان ولا يلزم بقاء الزواج لبقاء صفة الإحسان ، فلو تزوج مرة زواجًا صحيحًا ، ودخل بزوجته ، ثم انتهت الملاقة الزوجية . ثم زنى وهو غير متزوج فإنه يرجم وكذلـك للرأة إذا تزوجت ، ثم طلقت فزنت بعد طلاقها ، فإنها تمتبر محصنة وترجم .

المسلم والكافر سواء :

وكما يجب الحد على المسلم إذا ثبت منه الزنى فإنه يجب على الذمي والمرتد ، لأن الذمي قــد التزم الأحكام التي تجري على المسلمين ، وقد ثبت أن النبي عَلَيْقٍ رجم يهوديين زنيا وكانا محصنين .

⁽١) الإحصان يأتي في الترآن بمني الحرية : ﴿ فعليهن ضف ما على الحصنات من العقل ﴾ (سورة النساء) أي الحرائر ، ويمأتي بمني السلا . ﴿ وَالَّذِينَ يَرِسُونَ الْمُصَنَّاتَ ﴾ ﴿ سورة النور ﴾ أي العليضات ويأتي بمن التَّويج ﴿ والمصنَّات من النساء ﴾ ﴿ سورة النساء) أي للتزوجات ويأتي عمني الرَّطَّء د عمنين غير مساقعين ٥ . والأصل في اللغة : للنع ، ومنه : « لنحسنكم من بأسكم » وأخذ منه المصن وورد في الشرع بعني الإسلام وبعني : السلوخ وبعني :

وأما المرتد فإن جريان أحكام الإسلام تشله ، ولا يخرجه الإرتداد عن تنفيذها عليه .

عن ابن عمر : و أن اليهود أتوا النبي علي برجل وامرأة منهم قد زنيا " .

فقال : ما تجدون في كتابكم ؟

فقالوا : تسخم وجوهها وبخزيان .

قال : كذبتم . إنْ فيها الرجم ، فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنم صامقين .

وجاؤا بقاريء لهم فقراً حتى إذا انتهى إلى موضع منها وضع يده عليه ، فقيل له : ارفع يدك ، فرفع يدك ، فرفع يدك ، فرفع يده فإذا هي تلوح . فقال ـ أو قالوا ـ ياعمد : إن فيها الرجم ، ولكنا كنا نتكاته بيننا ، فأمر بها رسول الله تَؤَلِّعُ فرجا . قال : فلقد رأيته يحناً عليها يقيها الحجارة بنفسه ، . رواه البخاري ومسلم وفي رواية أحمد : « بقاري لهم أعور يقال له ابن صوريا » .

ومن جابر بن عبد الله قال : رجم النبي ﷺ رجلاً من أسلم ورجلاً من اليهود (١) رواه أحمد ومسلم .

وعن البراء بن عازب قال : مُرَّ على النبي رَكِيَّة بيهودي عم مجلود فدعام فقال : أهكذا تجدون حد الزَّنا في كتابك ؟ قالوا : نعم ، فدعا رجلاً من عامائهم فقال : أنشدك بالله الذي أنزل التوراة على موسى ، أهكذا تجدون حد الزاني في كتابكم ؟

قال : لا . ولولا أنك أنشدتني بهذا لم أخبرك بمد الرجم . ولكن كثر في أشرافنا ، وكنا إذا أخذنا الشريف تركناه ، وإذا أخذنا الضعيف أقنا عليه الحد . فقلنا : تمالوا لنجتم على شيء نقيه على الشريف والوضيع ، فجملنا التحيم والجلد مكان الرجم .

فقـال النبي ﷺ : « اللهم إني أول من أحيـا أمرك إذ أساتوه » . فـأمر بـه فرجم فـأنزل الله عز وجل : ﴿ ياأيها الرسول لا يحزنك الذين يُسارِعُونَ فِي الكفر مِنَ الـذين قـالوا آمَتُـا بـأفواهِهمْ ولم تُؤْمِن قلوبهم ﴾ إلى قوله : ﴿ إِنْ أُوتيتُمْ هَنَا فَخُلُوهُ ﴾ .

يقولون : ائتوا عمثاً ، فإن أمركم بالتحميم والجلد فخدوه ، وإن أفتاكم بالرجم فاحذروا . فأنزل الله تبارك وتمالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَعْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ الله فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ .

﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْتُمْ بِمَا أَنْزَلَ الله فَأُولِيكَ هُمُ الْطَالِمُونَ ﴾ ﴿ وَمَنْ لَمْ يَعْتُمُ بِمَا أَشْزَلَ الله فَأُولِيكَ هُمُ الْطَالِمُونَ ﴾ ﴿ وَمَنْ لَمْ يَعْتُمُ بِمَا أَشْزَلَ الله فَأُولِيكَ هُمُ الْفَالِيثُونَ ﴾

قال : و هي في الكفار كلها . .

⁽١) فإن قيل كيف رجم اليهوديان ، وهل رجا بالبينة أو الإقرار . قال النووي : الظاهر أنه بالإقرار ...

رواه أحد ومسلم وأيو داود (١) . رأى الفقهاء :

حكى صاحب البحر الإجاع على أنه يجلد الحربي .

وأما الرجم فنهب الشافعي وأبو يوسف والقاسمية إلى أنه يرجم الحصن من الكفار إذا كان بالفًا ، عاقلاً ، حرًا ، وكان أصاب نكاحًا صحيحًا في اعتقاده .

وذهب أبو حنيفة ، وعمد ، وزيد بن علي ، انساصر ، والإمام يجي : إلى أنه يجلد ولا يرجم ، لأن الإسلام شرط في الإحصان صدهم . ورجم رسول الله ﷺ لليهوديين إنما كان بحكم الشوراة التي يدين بها اليهود .

وقال الإمام يحيى : والذمي كالحربي في الخلاف .

وقال مالك لا حد عليه .

وأما الحربي المستأمن فذهب المترة والشافعي وأبو يوسف إلى أنه يحد وذهب مالك وأبو حنيفة وعمد : إلى أنه لا يحد .

وقد بالغ ابن عبد البرفنقل الإتفاق على أن شرط الإحصان الموجب للرجم هو الإسلام.

وتُعقب بأن الشافمي وأحد لا يشترطان ذلك .

ومن جلة من قال بأن الإسلام شرط: ربيعة ـ شيخ مالك ـ وبعض الشافعية (١) .

الجمع بين الجلد والرجم:

ذهب أبن حزم وإسحاق بن راهو يق ومن التابعين الحسن البصري: إلى أن الحصن يجلد مائة جلدة ، ثم يرجم حتى يوت فيجمع له بين الجلد والرجم ، واستعلوا بما رواه عبدادة بن الصامت أن رسول الله بيالي قال : و خنوا عني ، خنوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلاً : البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » .

رواه مسلم ، وأبو داود ، والترمذي .

⁽١) نص خاص بحكم الرجم في التوراة . جاء في سفر التشية : « إذا وجد رجل مضلعشا مع إمرأة زوجية بمل يقتل الإثنان ، الرجل للضلجع مع للرأة ، وللرأة فينزع الدر من إسرائيل » .

وإذا كانّت تتلة عذراء تطوية لرّجل ، فوجدها رجل بالمدينة ، فاضطجع منها ، فأخرجوهما كليها من المدينة وارجوهما بالمبارة ، حق يونا ، الفتاة من أجل أنها لم تصرخ في للدينة ، والرجل من أجل أنه أقل امرأة صاحبه ، فينزع الشر من للدينة ، هذا هو نص التوراة ، ولم يأت في الإنجيل ما يعارضها وهي واجبة على الزصارى بحكم أن ما في العهد القدع .. وهو التوراة . صحة على النصارى إذا لم يكن في العبد الجديد والإنجيل . ما يخافتها (من كتاب فلسفة الشوية) .

⁽٢) نيل الأرطار .

وعن علي كرم الله وجهه : أنه جلد شراحة يوم الخيس ورجهها يوم الجمة . فقال : أجلدها بكتاب الله ، وأرجها بقول رسول الله ﷺ .

وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي : لا يجتم الجلد والرجم عليهما وإنما الواجب الرجم خاصة .

وعن أحمد : روايتان :

إحداهما يجمع بينهها . وهي أظهر الروايتين واختارها الجِّرَقي .

والأخرى : لا يجمع بينها لمذهب الجهور _ واختارها ابن حامد .

واستدلوا بأن النبي يَؤَلِيُّ رجم ماعزًا والغامدية واليهوديين ولم يجلد واحدًا منها .

وقال لأنيس الأسلي : « فإن اعترفت فارجها » ولم يأمر بالجلد وهذا آخر الأمرين ، لأن أبا هريرة قد رواه _ وهو متأخر في الإسلام _ فيكون ناسخًا لمن سبق من الحدين _ الجلد والرجم ـ ثم رَجَمَ الشيخان أبو بكر وعر في خلافتها ولم يجمعا بين الجلد والرجم .

ويرى الشيخ الدهلوي عدم التعارض ، وأنه لا ناسخ ولا منسوخ ، وإنما الأمر يفوض إلى الحاكم قال : الظاهر عندى أنه يجوز للإمام « الحاكم » أن يجمع بين الجلد والرجم - ويستبحب له أن يقتصر على الرجم ، لاقتصار الذي يهي عليه .

والحكسة في ذلك ، أن الرجم عقوبة تـأتي على النفس ، فـأصل الزجر المطلوب حــاصل بـه .. والجلد زيادة عقوبة مرخص في تركها ، فهذا هو وجه الاقتصار على الرجم عندي .

شبروط الحبيد

يشترط في إقامة حدّ الزنا ما يلي :

١ ـ العقل . ٢ ـ البلوغ .

٣ ـ الاختيار . ٤ ـ العلم بالشحريم .

فلا حد على صغير (١) ولا على مجنون ، ولا مكره : لما روت ه عائشة رضي الله عنها ، أن النبي عَيِّاتٍ قال : ه رفع القلم عن ثلاث (٢) : عن النائم حتى يستيقط وعن الصبي حتى يحتلم (٢) وعن الجنون حتى يعقل » .

رواه أحمد وأصحاب المنن والحاكم ، وقال : صحيح على شرط الشيخين وحسنه الترمذي .

وأما العلم بالتحريم فلأن الحد يتبع اقتراف الحرام ، وهو غير مقترف له ، وراجع النبي علية

⁽١) و يؤدب تأدينًا زاجرًا .

⁽٢) رفع القلم . كناية عن عدم التكليف . (٢) يعتلم : يبلغ .

ماعزًا ، فقال له هل تدري ما الزنا ؟

وروي أن جارية سوداء رفعت إلى عمر رضي الله عنه وقيل : • إنها زنت ، فخفقها بالدّرة خفقات وقال : أي لكاع .. زنيت ؟ فقالت : من غوش (١) بدرهمين فقال عمر : ما ترون ؟ وعنده علي وعثان ، وعبد الرحمن بن عوف .

فقال على رض الله عنه : أرى أن ترجها .

وقال عبد الرحمن : أرى مثل ما رأى أخوك .

فقال عثان : أراها تَسْتَسُهِل (") بالذي صنعت ، لا ترى به بأسًا ، وإنها حد الله على من عام أمر ... الله عن عام أمر ... الله عن وجل . فقال صدقت .

بم يثبت الحسد

يثبت الحد بأحد أمرين:

الإقرار ، أو الشهود .

ثبوته بالأقرار:

أما الإقرار فهو كا يقولون « سيد الأدلة » ، وقد أخذ الرسول ﷺ باعتراف مناعز والغنامدينة ، ولم يختلف في ذلك أحد من الأنمة ، وإن كانوا قد اختلفوا في عدد مرات الإقرار الذي يلزم به الحد .

نقال منالك والشافعي ، وداود ، والطبري ، وأبو ثور : يكفي في لزوم الحد اعتراف به مرة واحدة . لما رواه أبو هريرة وزيد بن خالد أن رسول الله يَهِيُّ قال : « اغد يناأنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجها » .

فاعترفت ، فرجها ، ولم يذكر عددًا .

وعند الأحناف : أنه لابد من أقارير أريمة مرة بمد مرة في مجالس متفرقة .

ومذهب أحد وإسحاق مثل الأحناف ، إلا أنهم لا يشترطون الجالس للتفرقة ، والمذهب الأول هو الأرجح .

الرجوع عن الإقرار يسقط الحد :

ذهبت الشافعية ، والحنفية ، وأحمد (٢٠ إلى أن الرجوع عن الإقرار يسقط الحد لما رواه أبو هريرة عند أحد والترمذي :

⁽١) لم الرجل الذي زني بها . والدرهان : ما أخذ منه .

⁽٢) أي : أطنها ترى هذا الأمر سهلاً لا بأس به في نظرها .

⁽٢) وقال مالك : إن رجم إلى شهة قبل رجوعه . وإن رجع إلى غير شبهة فقيل : يقبل ، وهي الرواية الشهور عنه ، والثانية أمه لا

أن ماعرًا لما وجد مس الحجارة يشتد فر حتى مر برجل معه لحي ^(١) جل ، فضريه بـه وضربـه الناس حق مات . فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فقال : « هلا تركتوه ؟؟ » .

قال الترمذي إنه حديث حسن.

وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة ، انتهى .

وأخرج أبو داود والنسائي من حديث جابر نحوه ، وزاد « إنه لما وجد مس الحجارة صرخ : ياقوم ردوني إلى رسول الله على أخرى أن رسول الله على أن رسول الله على أن رسول الله على أن عنه حتى قتلناه ، فلما رجمنا إلى رسول الله على وأخبرناه قال : فهلا تركتوه وجنوف به ؟!! » .

من أقر بزني امرأة فجحدت

إذا أقر الرجل بزنا امرأة ممينة ، فجعدت فإنه يقام عليه الحمد وحده ، ولا تحدّ هي ، لما رواه أحمد وأبو داود عن سهل بن سعد : أن رجلاً جاء إلى النبي رَبِي فقال : إنه قد زنى بامرأة ساها ، فأرسل النبي رَبِي الله الرأة فدعاها ، فسألها فأنكرت ، فحده وتركها .

وهذا الحد هو حدّ الزنا الذي أقرّ به ، لا حد قذف المرأة كا ذهب إليه مالك والشافعي .

وقال الأوزاعي وأبو حنيفة ، يحدّ للقذف فقط ، لأن إنكارها شبهة ، واعترض على هذا الرأي بأن إنكارها لا يبطل إقراره .

وذهب المادوية ، ومحمد ، ويروى عن الشافعي أنه يحد للزنا والقذف ، لما رواه أبو داود والنسائي عن ابن عباس : أن رجلاً من بكر بن لبث أنى النبي ﷺ فأقر أنه زنا بامرأة أربع مرات ، فجلده مائة ـ وكان بكرًا ـ ثم سأله البيئة على المرأة . فقال : كذب يارسول الله ، فجلده حدّ الفريمة ثمانين (٢) .

ثبوته بالشهود :

الإنهام بالزني سيء الأثر في سقوط الرجل وللرأة ، وضياع كرامتها ، وإلحاق العاربها وبأسرتها وذريتها ولهذا شد الإسلام في إثبات هذه الجريمة حتى يسدّ السبيل على الذين يتهدون الأبرياء _جزافاً أو لأدق حزازة _ بمار الدهر وفضيحة الأبد ، فاشترط في الشهادة على الزني

[°] يقبل رجوعه .

⁽١) اللحى : عظم الحناك .

⁽٢) قال النسائي هذا حديث منكر ، وقال ابن حيان بطل الاحتجاج به .

الشروط الآتية:

أولاً : أن يكون الشهود أربعة _ بخلاف الشهادة على سائر الحقوق _ قبال الله تصالى : ﴿ وَاللاَّتُ يأتينَ الفَاحِشةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِن أَرْبَعَةً مِنْكُمْ . فإن شَهدُوا فَأَمْسكُوهُن في البيئوت حَتَّىٰ يَتُوفَّاهِنَّ الموتُ أَوْ يَجْعَلِ اللهِ لَهِنَّ سَبِيلاً ﴾ (١) .

ولِتولِه : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحَمِنَاتِ ، لَمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَة شُهَنَاء كَلَّ ال

فإن كانوا أقل من أربعة لم تقبل.

وهل يحدون إذا شهدوا ؟

قال الأحناف ، ومالك ، والراجح من مذهب الشاقعي ، وأحمد : نمم .. لأن عرحمة الثلاثة الذين شهدوا على للفيرة . وهم : أبو بكرة وناقع وشبل بن معبد .

وقيل لا يحدُّون حد القذف ، لأن قصدم أداء الشهادة لا قذف الشهود عليه . وهو الرجوح عند الشافعية والحنفية ومنهب الظاهرية.

ثانيًا : البلوغ _ القوله تمالى : ﴿ وَاسْتَفْهِدُوا شَهِيدَيْنَ مِنْ رِجَالِكُمْ ، قَبِانْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْن فَرَجُلٌ وَامْرَأْقَانَ مِنْنُ تُرْمِنُونَ مِن الشُّهَنَاء ﴾ (٦) .

فإن لم يكن بالفًا فلا تقبل شهادته ، لأنه ليس من الرجال ، ولا عن ترضى شهادته . ولو كانت حاله تمكنه من أداء الشهادة على وجهها ، ولقول الرسول ١٤٠٠ : « رفع القلم عن ثلاثة : عن الصي حة, يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن الجنون حتى يفيق . .

والصي ليس أهلاً لأن يتولى حفظ ماله ، فلا يتولى الشهادة على طيره ، لأن الشهادة من باب الولاية.

ثالثًا : المقل . فلا تقبل ثهادة مجنون ولا معتوه للحديث السابق _ وإذا كانت شهادة الصي لا تقبل لنقصان عقله فأولى ألا تقبل شهادة الجنون والمتوه.

رايعًا :المدالة . لقول الله تمالى : ﴿ وَأَشْهِدُوا فَوِي عَدْلُ مِنْكُمْ ﴾ (1) .

وقوله : ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ قَاسِق بِنَبَا فَتَبَيِّنُوا ، أَنْ تُعِيبُوا قَوْمًا بجَهَالة فتُصبحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُم نَادمين ﴾ (٥) .

⁽٢) سورة النور ، الآية ٤ .

⁽١) ب رة النباء ، الآية ١٥ . (٢) سورة البقرة : أية ٢٨٢ .

⁽٤) سورة الطلاق ، الأية ٢ .

⁽٥) سورة الحرات ، الآية 1 .

خامسا: الإسلام.

سواء كانت الشهادة على مسلم أو غير مسلم _ وهذا متفق عليه بين الأثَّة .

سادمًا : الماينة : أي أن تكون بماينة فرجه في فرجها كالميل في المكحلة والرشا في البئر لأن الرسول بي البئر الأن الرسول الله المسالم الله المسالم والمسالم الله المسالم الله والمسالم والمسالم والمسالم والمسالم والمسالم عليه باللفظ الصريح لا يكني . قال : نعم .. قال : كا يغيب المرود في المكحلة والرشا في البئر ؟ قال : نعم » .

وإنما أبيح النظر في هذه الحالة للحاجة إلى الشهادة ، كا أبيح للطبيب والقابلة ونحوهما .

سابعًا: التصريح: وأن يكون التصريح بالإيلاج لا بالكناية كا تقدم في الحديث السابق -

ثامنًا : اتحاد الجلس : ويرى جهور الفقهاء أن من شروط هذه الشهادة اتحاد المجلس بأن لا يختلف في الزمان ولا في المكان . فإن جاءوا متفرقين لا تقبل شهادتهم .

ويرى الشافعية : والظاهرية ، والزيدية ، عدم اشتراط هذا الشرط . فإن شهدوا مجتمين أو متفرقين في مجلس واحد أو في مجالس متفرقة ، فإن شهادتهم تقبل لأن الله تعالى ذكر الشهود ولم يـذكر المجلس ، ولأن كل شهادة مقبولة تقبل إن اتفقت ، ولو تفرقت في مجالس ، كسائر الشهادات .

تاسعًا : الذكورة : ويشترط في شهود الزنا أن يكونوا جيمًا من الرجال ، ولا تقبل شهادة النساء في هذا الباب .

ويرى ابن حزم أنه يجوز أن يقبل في الزنا شهادة امرأتين مسلمتين عدل مكان كل رجل . فيكون الشهود ثلاثة رجال وامرأتين _ أو رجلين وأربع نسوة لا رجلاً واحدًا وست نسوة _ أو ثمان نسوة لا رجال معهم .

عاشرًا: عدم التقادم: لقول عمر رضي الله عنه: أيما قوم شهدوا على حد، لم يشهدوا عند حضرته فإغا شهدوا عن ضغن، ولا شهادة لمم .

فإذا شهد الشهود على حادث الزنا بعد أن تقادم فإن شهادتهم لا تقبل عند الأحناف ، ويحتجون بأن الشاهد إذا شهد الحادث غير بين أداء الشهادة حسبة ، وبين التستر على الجاني ، فإذا سكت عن الحادث حتى قدم عليه المهد دل بذلك على اختيار جهة الستر ، فإذا شهد بعد ذلك فهو دليل على أن الضفينة هي التي حلته على الشهادة ، ومثل هذا لا تقبل شهادته ، للتهمة والضغينة كا قبال عمر ، ولم ينقل أن أحدًا أنكر عليه هذا القول ، فيكون إجاعًا .

وهذا ما لم يكن هنا عفر ينع الشاهد من تأخير الشهادة فإن كان هناك عفر ظاهر في تأخير الشهادة كبعد المسافة عن محل القاضي . وكرض الشاهد أو نحو ذلك من الموانع ، فإن الشهادة تقبل حينئذ ولا تبطل بالتقادم .

والأحناف الذين قبالوا جهذا الشرط لم يقدروا له أسدا ، بل فوضوا الأمر للقباضي يقدره تبعًا لطروف كل حالة لتعذر التوقيت ، نظرًا لاختلاف الأعذار .

وبعض الأحناف قدر التقادم بشهر ، وبعضهم قدره بستة أشهر .

أما جمهور الفقهاء من المالكية ، والشافعية ، والظاهرية والشيعة الزيدية ، فإن التقادم عندهم لا يمنع من قبول الشهادة مها كانت متأخرة .

وللحنابلة رأيان : رأي مثل أبي حنيفة ، ورأي مثل الجهور .

هل للقاضي أن يحكم بعلمه ؟

يرى الظاهرية أنه فرض على القاضي أن يقضي بعلمه في الدماء ، والقصاص ، والأموال ، والفروال ، والأموال ، والأموال ، والفروج ، والحدود ، سواء علم ذلك قبل ولايته أو بعد ولايته ، وأقوى ما حكم بعلمه ، لأنه يقين الحق ، ثم بالإقرار ، ثم بالبينة ، لأن الله تمالى يقول : ﴿ يَالَيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسَامِ شَهْداء لله ﴾ (١) .

وقول الرسول ﷺ : ٥ من رأى منكم منكرًا فليفيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه .. ٠ .

فصح أن القاضي عليه أن يقوم بالقسط ، وليس من القسط أن يترك الظالم على ظلمه لا يغيره ، وصح أن فرضًا على القاضي أن يغير كل منكر علمه بيده ، وأن يعطي كل ذي حق حقه ، وإلا فهو ظالم .

وأما جهور الفقهاء فإنهم يرون أنه ليس للقاضي أن يقضي بعله ، قال أبو بكر رضي الله عنه ، لو رأيت رجلاً على حدلم أحده حتى تقوم البينة عندي » ولأن القاضي كغيره من الأفراد ، لا يجوز لـه أن يتكلم بما شهده ما لم تكن لديه البينة الكاملة .

ولو رمى القاضي زانيًا بما شهده منه ، وهو لا يملك على ما يقول البينة الكاملة لكان قاذهًا يلزمه حد القذف . وإذا كان قد حرم على القاضي النطق بما يملم ، فأولى أن يحرم عليه العمل به ، وأصل هذا الرأي قول الله سبحانه : ﴿ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشَهْمَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَاللهِ هُمُ الكَاذِبُونَ ﴾ (7) .

⁽١) سورة النساء ، الآية ١٢٥ .

⁽٢) سورة ألنور : آية ١٣ .

هل يثبت الحد بالحَبَلُ ؟

ذهب الجهور إلى أن مجرد الحَبَلُ لا يثبت به الحد ، بل لابد من الاعتراف أو البينة . واستدلوا على هذا بالأحاديث الواردة في درم الحدود بالشبهات .

وعن على أنه قال لامرأة حيلى :

استكرفت ٢٦ قالت .. لا . قال : فلمل رجلاً أتاك في نومك ..

قالوا : وروى الأثبات عن عر أنه قبل قول امرأة ادعت أنها ثقيلة النوم ، وأن رجلاً طرقها ولم تدر من هو بعد .

وأما مالك وأصحابه فقالوا:

إذا حملت للرأة ولم يعلم لها زوج ولم يعلم أنها أكرهت فإنها تحد :

قالوا : فإن ادعت الإكراه فلابد من الإتيان بإمارة تمل على استكراهها ، مثل أن تكون بكرًا فتأتي وهي تدمي، أو تفضح نفسها بأثر الاستكراه .

وكذلك إذا ادمت الزوجية ؛ فإن دعواها لا تقبل إلا أن تقم على ذلك البيئة .

واستدلوا لمذهبهم بقول عمر:

الرجم واجب على كل من زنى من الرجال والنساء إذا كان محصنًا : إذا كانت بينة ، أو الحل ، أو الاعتراف .

وقال على : و ياأيها الناس إن الزنا زنيان : زنا سر وزنًا علانية .

فزنا السرأن يشهد الشهود . فيكون الشهود أول من يرمى .

وزنا الملانية أن يظهر الحبل . والاعتراف ، .

قالوا : هذا قول الصحابة ولم يظهر لمم مخالف في عصرهم فيكون إجماعًا .

سقوط الحد بظهور ما يقطع بالبراءة

إذا ظهر بالمرأة أو بالرجل ما يقطع بـأنـه لم يقع من أحـد منها زنـا ؛ كأن تكون المرأة عـذراء لم تفض أو رتقاء مسدودة الفرج . أو يكون الرجل مجبوبًا أو عنيّنًا سقط الحد .

وقد بعث رسول الله مَنِيَّةِ عليًا لقتل رجل كان يمدخل على إحمدى النساء ؛ فذهب فوجمه ينتسل في ماء فأخذه بيمده فأخرجه من الماء ليقتله ، فرآه مجبوبًا ؛ فتركه ورجع إلى النبي مَنِيَّةٍ وأخبره بذلك .

الولد يأتي لستة أشهر

إذا تزوجت الرأة وجاءت لستة أشهر منذ تزوجت فلا حد عليها .

قال مالك : بلغني أن عثان بن عفان أي بامرأة قد ولست في سنة أشهر ، فأمر بها أن ترجم ، فقال مالك : و وخلة فقال له علي بن أبي طالب ليس ذلك عليها ، إن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه : ﴿ وحملة وَفِعَالُهُ قُلالُونَ شَهْرًا ﴾ (١) .

وقال : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنْ حَولِينِ كَامِلَينِ ؛ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُسَمُّ الرِّمَنَاعَةِ ﴾ (") . فالحل يكون ستة أشهر ، فلا رجم عليها؛ فبعث عثان في أثرها فوجدها قد رجت .

وقت إقامة الحد

قال في بداية الجتهد (٢) :

وأما الوقت فإن الجمهور على أنه لا يقام في الحر الشديد ولا في البرد ، ولا يقام على المريض .

وقال قوم: يقام _ ويه قال أحد و إسحاق _ واحتجا بحديثي عمر أنه أقيام الحد على قدامة وهو مريض . قال : وسبب الخلاف معارضة الظواهر للفهوم من الحد _ وهو أنه حيث لا يغلب على ظن المقيم له فوات نفس المحدود .

فن نظر إلى الأمر بإقامة الحدود مطلقًا من غير استثناء قال بحد للريض.

ومن نظر إلى للفهوم من الحد قال لا يحد الريض حتى يبرأ _وكذلك الأمر في شدة الحر والبرد . قال الشوكاني :

وقد حكى في البحر الإجماع على أنه يهل البكر حتى تزول شدة الحر والبرد ، والريض المرجو برؤه _ فإن كان ميتوسًا ، فقال الهادي وأصحاب الشافعي :

إنه يضرب بمثكول (1) إن احتله .

وقال الناصر وللؤيد بالله : لا يحد في مرضه وإن كان ميئوسًا والطَّاهر الأول ، لحديث أبي أمامة ابن سهل بن حنيف الآتي :

وأما للرجوع إذا كان مريضًا أو نحوه فذهبت العترة ، والشافعية ، والحنفية ، ومالك : إلى أنه لا

⁽١) سورة الأحتاف ، الآية ١٥ . (٢) سورة البقرة ، الآية ٢٦٢ .

⁽۲) چ ۲ ص ٤١٠ .

⁽٤) المثكرل : المذق من أمغاق النخل .

عمل لرض ولا لغيره إذ القصد إتلاقه.

وقال الروزي: يؤخر لشدة الحرأو البرد أو المرض ، سواء ثبت بإقراره أو بالبينة .

وقال الإسفرايين : يؤخر للمرض فقط ، وفي الحر والبرد أوجه - يرجم في الحال أو حيث يثبت بالبينة لا الإقرار أو المكس .

والحبلي لا ترجم حتى تضع وترضع ولدها إن لم يوجد من يرضعه .

وعن على قال : و إن أمة لرسول الله عَلَيْتُ زنت ، فأمرني أن أجلدها فأتيتها فإذا هي حديثة عهد بنفاس فخشيت إن أجلدها أن أقتلها ، فذكرت ذلك للنبي عَلِيْتُ فقال : أحسنت .. اتركها حتى قائل » .

رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، وصححه .

ألحفر للرجوم

اختلفت الأحاديث الواردة في الحفر للمرجوم فيعضها مصرح فيه بـالحفر لـه _ وبعضهـا لم يصرح .

قال الإمام أحد : أكثر الأحاديث على أنه لا حفي

ولا ختلاف ما ورد من أحاديث ، اختلف الفقهاء .

فقال مالك وأبو حنيفة : لا يحفر للمرجوم .

وقال أبو ثور : يحفر له .

وروي عن علي رضي الله عنه أنه حين أمر برجم شُراحة الهمدانية أخرجها ، فعفر لها حفرة ، فأدخلت فيها ، وأحدق الناس بها يرمونها .

وأما الشافعي فخير في ذلك . وروي عنه أنه يحفر للمرأة خاصة .

وقد ذهبت العترة إلى أنه يستحب الخفر إلى سرة الرجل وثني للرأة ، ويستحب جمع ثبابها عليها وشدها بحيث لا تنكثف عورتها في تقلبها . وتكرار اضطرابها إذا لم يحفر لها .

واتفق العاماء على أنه لا ترجم إلا قاعدة وأما الرجل فجمهورهم على أنه يرجم قالمًا .

وقال مالك : قاعدًا _ وقال غيره : يخير الإمام بينها .

حضور الإمام والشهود الرجم (١)

قال في نيل الأوطار:

عكى صاحب البحر عن العترة ، والشافعي ، أنه لا يلزم الإسام حضور الرجم ، وهو الحق ،
 لمدم دليل يدل على الوجوب ـ ولما تقدم في حديث ماعز أنه ﷺ أمر برجم ماعز ولم يخرج معهم .
 والزنى منه ثبت بإقرار كا سلف ، وكذلك لم يحضر في رجم الفامدية ، كا زع البعض .

قال في التلخيص : لم يقع في طرق الحديثين أنه حضر ، بل في بعض الطرق مـا يـدل على أنـه لم يحضر . وقد جزم بذلك الشافعي . فقال :

وأما الفامدية ففي سنن أبي داود ، وغيره ما يدل على ذلك » .

وإذا تقرر هذا تبين عدم الوجوب على الشهود ولا على الإمام .

وأما الاستحباب فقد حكى ابن دقيق العيد أن الفقهاء استحبوا أن يبدأ الإمام بالرجم إذا ثبت الزنا بالإقرار ، وتبدأ الشهود به إذا ثبت بالبينة .

(١) نعب أبو حنيفة إلى أنه بجب أن يكون أول من يرمي الزني المسن إذا ثبت الحد بالشهافة وأن الإسلم يجبره على ذلك ، لما فيسه

شهود طائفة من المؤمنين الحدّ :

قال الله تمالى : ﴿ الزانيةُ وَالرَّانِي فَاجْلِيْرا كُلُّ وَاحِدِ مِنْهُمَا مِنْهُ جَلْدَة ، وَلا تَأْخَذُكُمْ بِها رَأَفَة فِي دِينِ اللهُ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ باللهُ وَاليَّوْمِ الآخر ، وليفْهَد عَنَابَهُمَا طَائِفَة مِن الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (١٠ .

استدل الملاء عنه الآية على أنه يستحب أن يشهد إقامة الحد طائفة من للؤمنين ، واختلفوا في عدد هذه الطائفة .. فقيل : أربعة ، وقيل : ثلاثة ، وقيل : اثنان ، وقيل : سبعة فأكثر .

الضرب في حد الجلد

ذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أنه يضرب سائر الأعضاء ماعدا الفرج والوجه وماعدا الرأس كذلك عند أبي حنيفة .

وقال مالك : يجرد الرجل في ضرب الحدود كلها ، وكذلك عند الشافعي ، وأبي حنيفة ، صاعدا القذف .

ويضرب قاعنًا لا قائمًا (٢).

قال النووي : قال أصحابنا : وإذا ضريه بالسوط يكون سوطًا معتدلاً في الحجم ، بين القضيب والعصا . فإن ضربه بجريدة ، فلتكن خفيفة بين اليابسة والرطبسة ، ويضربه ، ضربًا بين ضربين ، فلا يرفع يده فوق رأسه _ ولا يكتفي بالوضع ، بل يرفع ذراعه رفقاً معتدلاً .

إمهال البكر

قهل البكر حتى تزول شدة الحر والبرد ، وكذلك المرجو الشفاء . فإن كان ميثوسًا من شغائه . فقال أصحاب الشافعي : إنه يضرب بمثكول ^(۱) إن احتله .

روى أبو داود وغيره عن رجل من الأنصار: أنه اشتكى (١) رجل منهم حتى أضني (٥) فعاد جلده علم عظم .

دخلت عليه جارية لبعضهم ، فهش لها فوقع عليها (١٦) .

فلما دخل عليه رجال قومه يعودونه أخبرهم بذلك ، وقال استفتوا في رسول الله على ، فبإني قد وقعت على جارية دخلت على .

فذكروا ذلك لرسولُ الله عَلَيْ وقالوا : ما رأينا بأحد من الناس من الضرمثل الذي هو به ، لو

⁽٢) بِنَايَةِ اللَّجِتِيدِ ، ج ٢ ص ١٠٠ .

⁽¹⁾افتکی : مرض .

⁽٦) رقع عليها : زق يها 🗀

⁽١) سررة النور ، الآية ٢ ،

^{. (}٢) عثكول : المذق من أعذاق النخل .

⁽ه) الضني : شدة الإجهاد من الرض .

حلناه إليك لتفسخت عظامه ، ما هو إلا جلد على عظم .

فأمر رسول الله بَهِيَّ أن يأخذوا له مائة شمراخ فيضربونه به ضرية واحدة . هل للمجلود دية إذا مات ؟

إذا مات الجلود فلا دية له .

قال النووي في شرح مسلم : « أجمع العلماء على أن من وجب عليه الحد فجلده الإسام أو جلاده الحد الشرعي فمات فلا دية فيه ولا كتمارة ، ولا على الإسام « الحمام » ولا على جلاده ، ولا في بيت الحد الشرعي فمات فلا دية فيه ولا كتمارة ، ولا على الإسام » .

كان ما تقدم هو حكم جريمة الزنا ، ويقي أن نذكر بعض الجرامُ وأحكامها فيا يلي : ١ _ عبل قوم لوط

إن جريمة اللواط من أكبر الجرائم ، وهي من الفواحش للفسدة للخلسق وللفطرة وللسدين والدنيا ، بل وللحياة نفسها ، وقد عاقب الله عليها بأقسى عقوبة ، فخسف الأرض بقوم لوط ، وأمطر عليهم حجارة من سجيل جزاء فعلتهم القذرة .

وجعل ذلك قرآنا يتلى ليكون درسًا . قبال الله سبحانه : ﴿ وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَقَاتُونَ الْمُعَيْدَةُ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحْدِمَّ الْعَالِمِينَ . إِنْكُمْ لَتَأْتُونَ الرَّجَالَ شَهْوَةً مُن دُونِ النَّسَاء ، بَلْ أَنْتُمْ قَوْمَ مُسْرِفُونَ . وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوهُمْ مُن قَرْيَتِكُمْ إِنْهُمْ أَلْسَاسُ يَتَعَلَّهُرُونَ . فَأَنْجَرُهُمْ مُن قَرْيَتِكُمْ إِنْهُمْ أَلْسَاسُ يَتَعَلَّهُرُونَ . فَأَنْجَرُهُمْ مُن قَرْيَتِكُمْ إِنْهُمْ أَلْسَاسُ يَتَعَلَّهُرُونَ . فَأَنْظَر كَيْف تَعَلَيْهِم مُعْلَرًا ، فَانْظُر كَيْف كَانَ عَالِيهِ مِن الْقَابِرِينَ . وَأُمْطُرُنَا عَلَيْهِم مُعْلَرًا ، فَانْظُر كَيْف كَانَ عَالِمُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ

قال تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَنَاءَتُ رُسُلُنَا لُوطًا بِهِيّة بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْهَا وَقَالَ هَٰهَا يَوْمٌ عَسِيبَ وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يَهُرْعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُوا يَعْلَمُونَ السَّيْقَاتِ ، قَالَ : يَاقُومُ هَوُلَاء بَسَاتِي هُنْ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَقُوا اللّهَ وَلا تُغْزُونِ فِي سَيْغِي ، أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌّ رُشِيدَ ؟! قَالُوا : لَقَدْ عَلَيْتَ مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنْ مَنْ وَيَا قُومُ وَلِي سَيْغِي ، أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌّ رُشِيدَ ؟! قَالُوا : لَقَدْ عَلَيْتَ مَا لَنَا عَلَيْ إِلَيْكَ ، لَكَ اللّه اللّه بِيعْمُ قُوةً أَوْ وَادِي إِلَى رُكُنْ شَدِيدٍ ؟ قَالُوا يَالُولُ إِلَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَعِلُوا إِلَيْكَ ، فَأَسْرِ بِأَغْلِكَ بِقِطْمِ مِنَ اللّهُ لِ وَلا يَلْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدُ وَلا يَلْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدُ اللّهِ اللّه وَلا يَلْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدُ اللّه اللّهُ وَلا يَلْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدُ اللّه اللّه عَلَيْهَا مِنْكُمْ أَحَدُ اللّه وَلا يَلْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدُ اللّه عَلَيْهَا مَا أَمْتَا فِهُمْ ، إِنّ مَوْعِتُمُ السَّبُحُ ، أَلَيْسَ الْمُنْحُ وَقَرْ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُا وَأَسْلَاقِهَا وَأُسْلَاقًا وَأُسْلَاقًا وَأُسْلَاقًا وَأُسْلَاقًا وَأُسْلَاقًا عَلَيْهَا حِبَارَةً مِنْ سِجِيلٍ مُنْشُودٍ مُسَوِّعَةً عِنْدَ رَبِكَ ، وَمَا هِيَ مِنَ الطَّالِيقَ مِنْ مِنْهُ وَلا يَلْعَلُوا عَلَيْهَا حِبَارَةً مِن سِجِيلٍ مُنْشُودٍ مُسَوِّعَةً عِنْدَ رَبِكَ ، وَمَا هِيَ مِن الطَّالِيقَ مِنْهُ مِنْهُ مِنْهُ مِنْهُ وَلَا المَالِيقَ وَأُسْلَاقًا وَأُسْلَالُهِ وَاللّهُ الْمِنْ اللّهُ لِينَا مِنْهُ وَلَا لَعَلَيْهُ وَلَا عَلَيْهُا حَبِيلًا مِنْ اللّهُ الْمِنْ مِنْهُ وَلَالْمُ وَلَا عَلَيْهُ اللّهُ الْمِنْ اللّهُ الْمِنْ وَلَا عَلَيْهُا مَالِكُولُ اللّهُ الْمُؤْلِقُ وَلَا لَلْهُ وَلَالْمُلُولُولُولُولُولُولُولُولُ وَلَا عَلَيْهُ مِنْكُولُ الْمُؤْلُولُ وَلَالْمُ اللّهُ الْمَالِيلُولُ اللّهُ الْمُؤْلُولُ اللّهُ الْمُؤْلُولُ اللّهُ الْمُؤْلُولُ اللّهُ الْمُؤْلُولُ اللّهُ الْمُؤْلُولُ اللّهُ الْمُؤْلُولُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمُؤْلُولُولُولُولُولُولُولُولُ اللّهُ اللّهُ

⁽١) سورة الأعراف ، الآية : ١٠/١٨٠١٨٠١٨٠. (١) سورة هود ، الآيات : ١١/١١٨١٧٠ -١٨٠٨٨٠٨.

وقد أمر الرسول ﷺ بقتل فاعله ولعنه .

وروى أبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ساجمه ، عن عكرمة ، عن ابن عبساس أن رسول الله ﷺ قال : « من وجدةوه يعمل عمل قوم لوط ، فاقتلوا الفاعل وللفعول به » .

ولفظ النسائي: « لمن الله من عَبِلَ عَمَلَ قوم لوط .. لعن الله من عَبِلَ عَمَلَ قوم لوط .. لمن الله من عَملَ عَمَلَ قوم لوط » .

قال الشوكاني : « وما أحق مرتكب هذه الجرعة ، ومقارف هذه الرذيلة الدمهة بأن يماقب عقوبة يصير بها عبرة للمتبرين ، ويمذب تعذيبًا كبيرًا يكسر شهوة الفسقة المتردين ، فحقيق بمن أن بفاحشة قوم ما سبقهم بها من أحد من العالمين ، أن يَصْلى من العقوبة بما يكون في الشدة والشناعة مشابًا لعقوبتهم ، وقد خسف الله تعالى بهم . واستأصل بذلك العذاب بكرهم وثيبهم » .

وإنما شند الإسلام في عقوبة هذه الجريمة لآثارها السيئة وأضرارها في الفرد والجماعة وهذه الأضرار نذكرها ملخصة من كتاب و الإسلام والعلب » فيا علي (١) :

الرغبة عن المرأة :

من ثأن اللواطة أن تصرف الرجل عن المرأة ، وقد يبلغ به الأمر إلى حد المجز عن مباشرتها ، وبذلك تتعطل أم وظيفة من وظائف الزواج ، وهي إيجاد النسل .

ولو قدر لمثل هذا الرجل أن يتزوج ، فإن زوجته تكون ضحية من الضحايا ، فلا تظفر بالسكن (⁷⁾ . ولا بالمودة ، ولا بالرحمة التي هي دستور الحياة الزوجية ، فتقفي حياتها معذبة معلقة ، لا هي متزوجة ولا مطلقة .

التأثير في الأعصاب:

وإن هذه المادة تغزو النفس ، وتؤثر في الأعصاب تأثيرًا خاصًا ، أحد نتائجه الإصابة بالإنكاس النفي في خلق الفرد ، فيشعر في صم فؤاده بأنه ما خلق ليكون رجلاً ، وينقلب الشعور إلى شعور اللائط انمكاسًا غريبًا ، فيشعر بميل إلى بني جنسه ، وتتجه أفكاره الجيئة إلى أعضائهم التناسلية .

ومن هذا تستطيع أن تتبين العلة الحقيقية في إسراف بعض الثبان الساقطين في التزين وتقليدهم النساء في وضع للساحيق الختلفة على وجوههم ، ومحاولتهم الظهور يظهر الجمال بتحمير أصداعهم ، وتزجيج حواجبهم وتثنيهم في مشيتهم ، إلى غير ذلك مما نشاهده جيمًا في كل مكان ، وتقع عليه أبصارنا في كثير من الأحيان ، ولقد أثبتت كتب الطب كثيرًا من الوقائع الغريبة التي تتعلق بهذا

⁽١) كتاب ء الإسلام والطب للدكتور عمد وصفي .

⁽٢) السكن : السكينة .

الشذوذ أضرب صفحًا عن ذكرها .

ولا يقتصر الأمر على إصابة اللائط بالإنمكاس النقيمي ، بل هنالك ما تسبيه هذه الفحشة من اضماف القوى النفسية الطبيمية في الشخص كذلك ، وما تحدثه من جمله عرضة للإصابة بأمراض عصبية شاذة وعلل نفيسة شائنة ، تفقده لذة الحياة ، وتسلبه صفة الإنسانية والرجولة ، فتحيي فيه لوثات وراثية ، وتطهر عليه آفات عصبية كامنة تبديها هذه الفاحشة ، وتدعو إلى تسلطها عليه .

ومثل هذه الآفات العصبية النفسية : الأمراض السارية ، والماسوشية ، والفينتثرم وغيرها . .

التأثير على المخ:

واللواط بجانب ذلـك يسبب اختلالاً كبيرًا في توازن عقـل الرء ، وارتبـاكًـا عـامًـا في تفكيه ، وركودًا غريبًا في تصوراته ، وبلاهة واضحة في عقلة ، وضعفًا شديدًا في إرادته .

و إن ذلك ليرجع إلى قلة الإفرازات الداخلية التي تفرزها الفدة الدرقية ، والفدد فوق الكلي ، وغيرها بما يتأثر باللواط تأثيرًا مباشرًا ، فيضطرب عملها وتختل وظائفها .

و إنك لتجد هنـالـك علاقـة وثيقـة بين (النيورستانيـا) واللواط ، وارتبـاطـا غريبًا بينها ، فيصاب اللائط بالبله والمبط وشرود الفكر وضياع العقل والرشاد .

السويسداء :

واللواط إما أن يكون سببًا في ظهور مرض السويداء أو يغدو عاملاً قويًا على إظهاره ويعثه .

ولقد وجد أن هذه الفاحشة وسيلة شديدة التأثير على هذا الداء من حيث مضاعفتها له وزيادة تعقيدها لأعراضه ويرجع ذلك للشذوذ الوظيفي لمنه الفاحشة للنكرة وسوء تبأثيرها على أعصاب الجسم .

عدم كفاية اللواط:

اللواط علة شاذة وطريقة غير كافية لإشباع الماطفة الجنسية ، وذلك لأنها بعيدة الأصل عن الملامسة الطبيعية ، لا تقوم بإرضاء الجموع العصبي ، شديدة الوطأ على الجهاز العضلي ، سيئة التأثير على سائر أجزاء البدن .

وإذا نظرنا إلى فسيولوجينا الجماع والوظيفة الطبيعية التي تتؤديها الأعضاء التناسلية وقت المباشرة ، ثم قارنا ذلك بما يحدث في اللواط ، وجدننا الفرق بعيننا والبون بين الحالتين شاسمًا ، ناهيك بعدم صلاحية الموضع وفقد ملاحمته للوضع الشاذ .

ارتخاء عضلات المستقيم وتمزقه :

وإنك إذا نظرت إلى اللواط من ناحية أخرى وجعته سببًا في تمزق المنتم وهتك أنسجته

وارتخاء عضلاته وسقوط بعض أجزائه وفقد السيطرة على للواد البرازية وعدم استطاعة القبض عليها ، ولذلك تجد الفاسقين دائي التلوث يهذه للواد المتعفسة بحيث تخرج منهم بغير إرادة أو شعور .

علاقة اللواط بالأخلاق:

واللواط لوثة أخلاقية ومرض نقى خطير فتجد جميع من يتصفون به سيئي الخلق فاسدي الطباع ، لا يكادون يميزون بين الفضائل والرفائل . ضميغي الإرادة ليس لهم وجمعان يونبهم ولا الطباع ، لا يتحرج أحدم ولا يردعه رادع نقسي عن السطو على الأطفال والصفار واستمال المنف والشدة لإشباع عاطفته الفاسدة والتجرؤ على لرتكاب الجرائم التي نسمع عنها كثيرًا ونطالع عنها كثيرًا ونطالع أخبارها في الجرائد السيارة وفي غيرها . ونجد تفاضيل حوادثها في الحاكم وفي كتب الطب .

اللواط وعلاقته بالمبحة العامة:

واللواط فوق ما ذكرت يُصيب مقترفيه بضيق الصدر ويرزؤهم بخفقان القلب . ويتركهم بحال من الضعف العام يعرضهم للإصابة بشتى الأمراض ، ويجعلهم نهبة لختلف العلل والأوصاب .

التأثير على أعضاء التناسل:

ويضعف اللواط كذلك مراكز الإنزال الرئيسية في الجسم ويعمل على القضاء على الحيوية للنوية فيه ، ويؤثر على تركيب مواد للني ، ثم ينتهي الأمر بعد قليل من الزمن بعدم القدرة على إيجاد النسل ، والإصابة بالعتم بما يمكم على اللائطين بالإنقراض والزوال .

التيفود والدوسنتاريا:

ونستطيع أن نقول : إن اللواط يسبب بجانب ذلك المدوى بالحمى التيفودية والدوسنتاريا وغيرها من الأمراض الحبيشة التي تنقل بطريق التلوث بالمواد البرازية المزودة بختلف الجراثم ، الملومة بشتى أسباب العلل والأمراض .

أمراض الزني :

ولا يخنى أن الأمراض التي تنتشر بالزنى يكن أن تنتشر كذلك بطريق اللواط ، وتصيب أصحابه فتفتك بم فتكا ذريقا ، فتبلي أجسامهم .. وتحصد أرواحهم .

ما تقدم نتبين حكة التشريع الإسلامي في تحريج اللواط ، وتظهر دقة أحكامه في التنكيل بمترفيه ، والأمر بالقضاء عليهم وتخليص العالم من شرورهم .

رأي الفقهاء في حكم اللواط:

ومع إجاع العلماء على حرمة هذه الجريمة ، وعلى وجوب أخذ مقترفيها بالشدة ، إلا انهم اختلفوا في تقدير العقوية المقررة بها إلى مذاهب ثلاثة :

١ - مذهب القائلين بالقتل مطلقًا .

٢ - ومذهب القائلين بأن حده حد الزاني فيجلد البكر ويرجم الحصن .

ومذهب القائلين بالتمزير .

المذهب الأول :

يرى أمحاب الرسول عَلِيَّةٍ ، والناصر ، والقاسم بن إبراهيم والشافعي في قول : إن حده القتل ولو كان بكرًا سواء كان فاعلاً أو مفعولاً به ، واستدلوا بما يأتي :

 ا - عن عكرمة عن ابن عباس قبال : قبال رسول الله عَلَيْتُه : من وجد تقوه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به .

رواه الخسة إلا النسائي . قال في النيل : وأخرجه أيضًا الحاكم والبيهتي .

وقال الحافظ : رجاله موثوقون إلا أن فيه اختلافًا .

٢ - وعن على أنه رجم من عمل هذا العمل .

أخرجه البيهقي .

قال الشافعي : ويهذا تأخذ برجم من يعمل هذا العمل محمدًا كان أوغير محمن .

٣ - وعن أبي بكر أنه جم الناس في حق رجل ينكح كا تنكح النساء .

فسأل أصحاب رسول الله عليه عن ذلك فكان من أشده يومد قولاً على بن أبي طالب عليه السلام قال : « هذا ذنب لم تعص به أمة من الأمم ، إلا أمة واحدة صنع الله يها ما قد علم ، نرى أن نحرقه بالنار » .

أخرجه البيهقي وفي إسنابه أرسال . وأفاد الشوكاني بأن هذه الأحاديث تنهض بجموعها للاحتجاج .

وهؤلاء اختلفوا في كيفية مرتكب هذا العمل .

فروي عن أبي بكر وعلي : أنه يقتل بالسيف ، ثم يحرق لعظم المصية .

وذهب عمر وعثان إلى أنه يلقى عليه حائط .

وذهب ابن عباس إلى أنه يلقى من أعلى بناء في البلد .

وحكى البغوي عن الشعبي ، والزهري ، ومالك ، وأحمد و إسحاق ، أنه يرجم .

وروي عن النخمي أنه لو كان يستقم أن يرجم الزاني مرتين لرجم من يصل عمل قوم لوط.

وقال المتذري : حرق من يعمل هذا العمل أبو بكر وعلي ، وعبد الله بن الزبير ، وهشام ابن عبد الملك .

المذهب الثاني:

وذهب سميد بن للسيب ، وعطماء بن أبي ريساح ، والحسن وقتسادة ، والنخمي ، والشوري ، والأوزاعي ، وأبو طالب ، والإمام يحي ، والشافعي في قول إلى أن حدم حد الزاني ، فيجلد البكر ويغرب ، ويرجم الحصن .

واستدلوا بما يأتي :

 ١ - أن هذا نوع من أنواع الزنا ، لأنه إيلاج فرج في فرج ، فيكون اللائط والملوط به داخلين عت عوم الأدلة الواردة في الزاني الحصن والبكر ، ويؤيد هذا حديث رسول الله ﷺ : « إذا أن الرجل الرجل فها زائيان » .

٢ - أنه على فرض عدم شمول الأدلمة الواردة في عقوبة الزنا لها ، فها لاحقان بالزاني بطريق القياس .

المذهب الثالث :

وذهب أبو حنيفة ، والمؤيد بالله ، والرتفي ، والشافعي في قول إلى تعزير مرتكب هـذه الفاحشة ، لأن الفمل ليس بزنا فلا يأخذ حكه .

وقد رجح الشوكاني مذهب القائلين بالقتل ، وضعف للذهب الأخير لخالفت للأدلة ، وناقش للذهب الثاني فقال : « إن الأدلة الواردة بقتل الفاعل وللفعول به مطلقاً عصصة ، لعموم أدلة الزنا الفارقة بين البكر والثيب على فرض شمولها لمرتكب جريمة قوم لوط ، ومبطلة للقياس المذكور على فرض عدم الشمول ، لأنه يصير فاسد الاعتبار ، كا تقرر في الأصول (١) .

٢ ـ الإستمنساء

استناء الرجل بيده عا يتنافى مع ما يتبغي أن يكون عليه الإنسان من الأدب وحسن الخلق ، وقد اختلف التقليم الم

فنهم من رأى أنه حرام مطلقًا:

⁽١) أنه لا قياس مع النص .

ومنهم من رأى أنه حرام في بعض الحالات ، وواجب في بعضها الآخر .

ومنهم من ذهب إلى القول بكراهته .

أما الذين ذهبوا إلى تحريم فهم المالكية ، والشافعية ، والزيدية .

وحجتهمُ في التحريم أن الله صبحانه أمر بحفظ الفروج في كل الحالات ، إلا بـالنــبــة للزوجــة ، وملك اليين .

فإذا تجاوز للرء هاتين الحالتين واستنى ، كان من العادين للتجاوزين ما أحل الله لهم إلى ما حرصه عليهم . يقول الله سبحانه : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ . إِلاَّ عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتُ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرٌ مَلُومِينَ . فَمَنِ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴾ (١) . `

وأما الذين ذهبوا إلى التعريم في بعض الحالات ، والوجوب في بعضها الآخر ، فهم الأحناف فقد قالوا : إنه يجب الإستناء إذا خيف الوقوع في الزنا بدونه ، جريّا على قاعدة : ارتكاب أخف الضروين .

وقالوا : إنه يحرم إذا كان لاستجلاب الشهوة وإثارتها .

وقالوا : إنه لا بأس به إذا غلبت الشهوة ، ولم يكن عنده زوجة أو أمة واستمنى بقصد تسكينها .

وأما الحنابلة فقالوا : إنه حرام ، إلا إذا استفى خوفًا على نفسه من الزنا ، أو خوفًا على صحته ، ولم تكن له زوجة أوأمة ، ولم يقدر على الزواج ، فإنه لا حرج عليه .

وأما ابن حزم فيى أن الإستناء مكروه ولا إثم فيه لأن من الرجل ذكره بثماله مباح بإجماع الأمة كلها وإذا كان مباحًا فليس هناك زيادة على المباح إلا التعمد الزول الذي : فليس ذلك حراسًا أصلاً _ لقول الله تعالى : ﴿ وَقَدْ فَعَمْلَ لَكُمْ مًا حَرَّمْ عَلَيْكُمْ ﴾ (١) .

. وليس هذا ما فصل لنا تحريمه ، فهو حلال لثوله تعالى : ﴿ خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جعيمً ج .

قال : وإنما كره الاستناء لأنه ليس من مكارم الأخلاق ولا من الفضائل .

وروي لنا أن الناس تكلموا في الاستمناء فكرهته طائفة وأباحته أخرى .

وبمن كرهه ابن عمر وعطاء .`

ويمن أباحه ابن عباس والحسن ، ويعض كبار التابعين .

وقال الحسن : كانوا يفعلونه في للغازي .

وقال مجاهد : كان من مضي يأمرون شبابهم بالاستناء يستعفون بذلك ، وحكم المرأة مثل حكم الرجل فيه .

⁽٢) سورة الأنعام . الآية : ١١١ .

⁽١) سورة للؤمنون . الآيات : ٧٠١٠٥

٣ ـ السعاق (١)

السحاق محرم بإتفاق العلماء لما رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمـذي أن رسول الله عليم الله عليم الله عليم قال : « لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ، ولا المرأة إلى عورة المرأة ، ولا يفضي الرجل إلى الرجل في ثوب واحد ، ولا تقضي للرأة إلى المرأة في الثوب الواحد » .

والسحاق مبـاشرة دون إيلاج ، ففيـه التعزير دون الحـد كا لو بـاشر الرجل المرأة دون إيلاج في الفرج .

٤ - إتيان البهية

أجمع العلماء على تحريم إتيان البهية .

واختلفوا في عقوبة من فعل ذلك .

فروي عن جابر بن زيد أنه قال : من أتى بيبة أقم عليه الحد .

وروي عن علي أنه قال : إن كان محصنًا رجم .

وروي عن الحسن : أنه بمنزلة الزاني .

وذهب أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي في قول له والمؤيد بالله ، والناصر ، والإمام يحيى إلى وجوب التمزير فقط ، إذ أنه ليس بزنا .

وذهب الشافعي في قول آخر : إلى أنه يقتل ، لما رواه عمرو بن أبي عمرو ، عن عكرمة عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ قال : « من وقع على بهية فاقتلوه واقتلوا البهية » .

رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، وقال : لا نمرفه إلا من حديث عمرو بن أبي عمر .

وروى الترمذي وأبو داود من حديث عاصم عن أبي رزين ، عن ابن عباس أنه قال : « من أتى بية فلا حد عليه » وذكر أنه أصح .

وروى ابن ماجه ، عن ابن عباس ، قال ، قال رسول الله علي : • من وقع على ذات محرم فاقتلوه ، ومن وقع على يهة فاقتلوه وإقتلوا البهية » .

قال الشوكاني : « وفي الحديث دليل على أنه تقتل البهية ـ العلة في ذلك ما رواه أبو داود والنسائي إنه قيل لابن عباس : ما شأن البهية ؟ قال : ما أراه قال ذلك ، إلا أنه يكره أن يؤكل لها ، وقد عمل بها ذلك العمل .

وقد تقدم أن العلة أن يقال : هذه الق فعل بها كذا وكذا .

⁽١) السحاق : إتيان المرأة المرأة .

وقد ذهب إلى تحريم لحم البهية للفعول بها . وإلى أنها تذبح ، على عليه السلام والشافعي في قول له .

وذهبت القاحمية ، والشافعية في قول ، وأبو حنيفة وأبو يوسف إلى أنه يكره أكلها تنزيهًا نقط . قال في البحر إنها تذبح البهية ولو كانت غير مأكولة ، لئلا تأتي يولد مشوء كا روي أن راعيًا أتي يهية فأتت بولود مشوه ، انتهى .

. قىال : وما حديث أن النبي عَلِيَّةٍ نهى عن ذبح الحيوان إلا لأكله ، فهو عام مخصص . بحديث الباب » انتهى (١) .

٥ ـ الوطء بالإكراء

إذا أكرهت للرأة على الزنا فإنه لا حد عليها ، لأن الله تعالى يقول :

﴿ فَمَنْ اصْمُلَّ غَيْرٌ بَاخِ وَلا عَادٍ فَلاَ إِلْمَ عَلَيْهِ ﴾ (١) .

والرسول عليه الصلاة والسلام يقول: « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ، وما استكرهوا عليه » . وقد استكرهت امرأة على عهد الرسول عليه الصلاة والسلام فدراً عنها الحد .

وجاءت امرأة إلى عمر فذكرت له أنها استسقت راميًا فأبي أن يسقيها إلا أن تمكنه من نفسها _ ففعلت _ فقال _ « علي » : ما ترى فيها _ قال : إنها مضطرة _ فأعطاها شيئًا وتركها .

ويستوي في ذلك الإكراه بالإلجاء _ بمن أن يغلبها على نفسها _ والإكراه بالتهديد ولم يخالف في ذلك أحد من أهل المل ، وإغسا اختلفوا في وجوب الصداق لها .

فذهب مالك والشافعي ، إلى وجويه .

روى مالك في الموطأ عن ابن شهاب أن عبد لللك بن مروان قفى في امرأة أصيبت مستكرهـ 3 بصداقها على من فعل ذلك بها .

وقال أبو حنيفة : لا صداق لها .

قال في بداية الجتهد :

وسبب الخلاف : هل الصداق عوض عن البضع أو هو نحلة فن قال : هو عوض عن البضع أوجبه في البضع في الحلية والحرمية ، ومن قال إنه نحلة خص الله به الأزواج لم يوجبه .

ورأي أبي حنيفة أصح .

⁽١) نيل الأوطار جـ ٧ ص ٩٠٠ .

⁽٢) سورة البقرة الآية : ١٧٢ .

٦ .. الخطأ في الوطء

إذا زفت إلى رجل امرأة غير زوجته ـ وقيل له هذه زوجتك ، فوطئها يعتقدها زوجته فلا حـ د عليه بإتفاق .

وكذلك الحكم إذا لم يقل له هذه زوجتك ، أو وجد على فراشه امرأة ظنها امرأته فوطئها _ أو دعا زوجته فجاءت غيرها ، فظنها للدعوة فوطئها ، لا حد عليه في كل ذلك .

وهكذا الحكم في كل خطأ في وطء مباح _ أما الخطأ في الوطء الحرم ، فإنه يوجب الحد ، فن دعا امرأة محرمة عليه فأجابته غيرها فوطئها يظنها للدعوة فعليه الحد ، فإنه دعا محرمة عليه ؛ فأجابتـــه زوجته فوطئها يظنها الأجنبية التي دعاها ، فلا حد عليه ، وإن أثم باعتبار ظنه .

٧ ـ بقاءُ البكارة

وعدم زوال البكارة يعتبر شبهة في حق الشهود عليها بالزنا ، عند أبي حنيفة ، والشافعي وأحمد ، والشيعة الزيدية فإذا شهد أربعة على امرأة بالزنا وشهد ثقات من النساء بأنها عذراء فلا حد عليها للشبهة ولا حد على الشهود .

٨ ـ الوطء في نكاح مختلف فيه

ولا يجب الحد في نكاح مختلف في صحته ، مثل زواج المتمة ، والشغار ، وزواج التحليل ، والزواج بلا ولي أو شهود ، وزواج الأخت في عدة أختها البائن ، وزواج الخامسة في عدة الرابمة البائن ، لأن الاختلاف بين الفقهاء على صحة هذا الزواج يعتبر شبهة في الوطء والحدود تدرأ بالشبهات خلافًا للظاهرية ؛ إذ أنهم يرون الحد في كل وطء قام على نكاح باطل أو فاسد .

٩ ـ في نكاح باطل

وكل زواج مجمع على بطلانه ، كنكاح خاصة زيادة على الأربع ، أو متزوجة ، أو معتدة الغير ، أو نكاح المطلقة ثلاثًا قبل أن تتزوج زوجًا آخر ، إذا وطيء فيه فهو زنا موجب للحد ، ولا عبرة بوجود المقد ولا أثر له .

حد القذف

١ ـ تعريفـه:

أصل القذف الرمي بالحجارة وغيرها . ومنه قول الله تعالى لأم موسى عليه السلام : ﴿ أَنْ ٱلْقَدْفِيهِ فِي الْمَالِونَ عَلَيْكُ اللَّهِ ﴾ (١) .

والقذف بالزنا مأخوذ من هذا المني ، والمقصود به هنا المني الشرعي ، وهو الرمي بالزنا .

۲ ـ حرمتــه :

يستهدف الإسلام حماية أعراض النباس ، والمحافظة على سمعتهم ، وصيانة كرامتهم وهو لهذا يقطع ألسنة السوء ويسد الباب على الذين يلتسون للبراء العيب : فبنع ضعاف النفوس من أن يجرحوا مشاعر الناس ويلغوا في أعراضهم ، ويحظر أشد الحظر إشاعة الفاحشة في الذين آمنوا حتى تتطهر الحياة من سريان هذا الشرفيها .

فه و يحرم القذف تحريًا قاطمًا ، ويجعله كبيرة من كبائر الإثم والقواحش ، ويوجب على القاذف ثمانين جلدة - رجلاً كان أو امرأة - وينع قبول شهادته ، ويحمّ عليه بالفسق واللعن والطرد من رحمة الله ، واستحقاق العذاب الألم في الدنيا والآخرة ، اللهم إذا ثبت صحة قوله بالأدلة التي لا يتطرق إليها الشك ، وهي شهادة أربعة شهداء بأن للقذوف تورط في الفاحشة يقول الله سبحانه :
﴿ وَالّذِينَ يَرْمُونَ '') المُحْمَنَاتِ ''> أُمُّ لَمْ يَأْتُوا بِأَربَعَة شَهَنَاء قَاجُلِدُوهُمْ ثِمَانِينَ جَلْدَة ،
وَلاَ تَقْبُلُوا لَهُمْ شَهَادَة أَبْنَا ، وَأُولَائِكَ هُم الْفَاسِقُونَ . إلا الّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأُصْلُحُوا فَإِنْ الله
غَفُورٌ رَحِم ﴾ (١٠) .

ويقول تسالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُصْنَاتِ الْفَافِلاتِ الْمُؤْمِنَاتِ ، لُمِنُوا فِي الدُّنَيَا وَالآخِرَة ، وَلَهُمْ عَنَابٌ عَظِيمُ . يَوْمَ تَعْهَدُ عَلَيْهِمُ أَلْسِنَتِهِمْ وَأَنْهِيمٍ وَأَرْجُلَهُمْ بِسَاكَانُوا يَعْمَلُونَ ، يَوْمَنِيثِ يوَفَيهِمُ اللهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ ، وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقَّ الْمُبِينِ ﴾ (٥) .

ويقول: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشْبِيعَ الشَّاحِثَةَ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَنَابٌ أَلِمَ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَة ﴾ .

وروى البخاري ومسلم أن رسول الله علي قال : « اجتنبوا السبع للويقات (١) .. قالوا : وما هن يارسول الله ؟ قال : الشرك بالله ، وأكل مال على الربيا ، وأكل مال

⁽١) سورة لحه ، الآية : ٢٩ . (٢) يرمون : يقلفون ويسبون -

⁽n) أَهُمَّنَات ؛ أي الأنفس الشيئة ليدخل فيها الذكور والإنك خلاقًا ليُشَّر قرق الغِرابِع الذين يُرون أن حد القلف خاص برمي النساء درن الرجال وقرقًا عند ظاهر الآية . (٤) سورة النور ، الآية : ٥ .

⁽٥) سورة النور ، الآيات : ٢٠،٢٤،١٣ - (١) الهلكات -

اليتم ، والتولي يوم الزحف ^(١) وقفف الحسنات للؤمنات الفافلات » .

وكان هذا التحريم الذي نزلت به الآيات بسبب حادث الإفك الذي وقع لأم المؤمنين السيدة مائشة رض الله عنها قالت :

لما نزل عذري ، قام النبي على للنبر فذكر وتلا القرآن ؛ فلما نزل عن للنبر أمر بـالرجلين والرأة فضريوا حدم ، وهو حسان ومسطح ، وجِمْنَة .

رواه أيو داود .

ما يشترط في القذف:

للتذف شروط لابد من توافرها حتى يصبح جرعة تستحق عقوبة الجلد .

وهذه الشروط منها ما يجسب توافره في القاذف ، ومنها ما يجب توفَّره في للقذوف ، ومنها مـا يجب توفره في الشيء القاذف به .

شروط القاذف:

والشروط التي يجب توفرها فيالقاذف هي :

١- العقل . ٣ ـ الاختيار .

لأن ذلك أصل التكليف ، ولا تكليف بدون هذه الأشياء . فإذا قذف الجنون أو الصبي أو للكره فلا حد على واحد منهم ؛ لقول رسول الله ﷺ :

وفع القام عن ثلاث : عن النام حق يستيقظ ، وعن الصبي حق يحتل ، وعن الجنون حق يغيق » .
 يغيق » .

ويقول : و رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ، وما استكرهوا عليه ، .

فإذا كان الصبي مراهمًا يؤذي قذفه فإنه يعزر تعزيرًا مناسبًا .

شروط المقذوف :

وشروط القدوف هي :

 ١ ـ المقل : لأن الحد إنا شرع للزجر عن الأذية بالضرر الواقع على المقدوف ، ولا مضرة على من فقد البقل فلا يحد قاذفه .

البلوغ : وكذلك يشترط في المقنوف البلوغ ؛ فلا يحد قانف الصفير والصفيرة ، فإذا رمى صبية عكن وطوّها قبل البلوغ بالزنا ؛ فقد قال جهور العاماء : إن هذا ليس بقذف ، لأنه ليس

⁽١) التولى يوم الزحف : القرار من القتال .

بزني ، إذ لا حد عليها . ويعزر القاذف .

وقال مالك : إن ذلك قنف يحد فاعله .

وقال ابن المربي : « والمسألة محتلة مشكلة . لكن مالك غلب عرض التذوف وغيره راعى حماية ظهر القاذف ، وحماية عرض للقذوف أولى ؛ لأن القاذف كشف ستره بطرف لسانه ، فلزم الحد ، .

وقال ابن للنذر : « وقال أحد في الجارية بنت تسع يجلد قاذفها ، وكذلك الصبي إذا بلغ ضرب قاذفه » .

وقال إسحاق : إذا قنف غلام يطأ مثله نفيه الحد . والجارية إذا جاوزت تسعة مثل ذلك . وقال ابن المنذر: لا يحد من قذف من لم يبلغ ، لأن ذلك كذب . ويعزر على الأذى .

٣ ـ الإسلام: والإسلام شرط في المقذوف، فلو كان المقذوف من غير المسلمين لم يقر الحد على قاذفه عند جهور الملساء، وإذا كان المكس فقذف النصراني أو اليهودي للسلم الحرّ فعليه ما على للسلم: ثمانون جلدة.

٤ - الحرية : فلا يحد العبد بقذف الحرله ؛ سواء أكان العبد ملكًا للقاذف أم لغيه : لأن مرتبته تختلف عن مرتبة الحر ، وإن كان قذف الحر للعبد محرمًا لما رواه البخاري ومسلم . أن رسول الله يكون كا قال . .
 يكان قال : « من قذف عملوكه بالزنا أقيم عليه الحد يوم القيامة ، إلا أن يكون كا قال . .

قال العلماء: وإنما كان ذلك في الآخرة لارتفاع الملك ، واستواء الشريف والوضيع ، والحر والعبد ، ولم يكن لأحد فضل إلا بالتقوى ، ولما كان ذلك تكافأ الناس في الحدود والحرمة واقتص من كل واحد لصاحبه ، إلا أن يعفو للظلوم عن الظالم .

و إغالم يتكافأوا في الدنيا الثلاث مدخل الداخلة على المالكين في مكافأتهم لهم (١٠) فلا تصح لمم حرمة ، ولا فضل في منزلة وتبطل فائدة التسخير .

ومن قنف من يحسبه عبنا فإذا هو حر فعليه الحد ، هو اختيار ابن المنفر ، وقبال الحسن البصري لا حد عليه .

وأما ابن حزم فإنه رأى غير ما رآه جهور الفقهاء ، فرأى أن قاذف المبد يقام عليه الحد . وأنه لا فرق بين الحر والعبد في هذه الناحية . قال :

وأما قولهم لا حرمة للمبد ولا للأمة فكلام سخيف ، والؤمن له حرمة عظية ،

وربٌّ غبد جلف خير من خليفة قرشي ، عند الله تعالى ورأي ابن حزم هذا رأي وجيه رحق ، لو

⁽١) أي كلا تفعد الملاقة بين العادة والميد .

لم يصطنم بالنص للتقدم .

٥ ـ المفة :

وهي العنة عن الفاحشة التي رمى بها سواء أكان عفيفًا عن غيرها أم لا ، حتى أنَ من زنا في أول بلوغه ثم تاب وحسنت حالته وامتد عره فقذفه قاذف ، فإنه لا حد عليه . وإن كان هذا القاذف يستوجب التعزير لأنه أشاع ما يجب ستره وإخفاؤه .

ما يجب توفره في المقدوف به :

أما ما يجب توفره في المقذوف به فهو التصريح بالزنا أو التعريض الظاهر ، ويستوي في ذلك القول والكتابة .

ومثال التصريح أن يقول موجه الخطاب إلى غيره : « يازاني » أو يقول عبـــارة تجري عجرى هــــذا التصريح ، كنفي نسبه عنه .

ومثال التعريض كأن يقول في مقام التنازع ، د لست بزان ولا أمي بزانية . .

وقد اختلف الماماء في التعريض . فقال مالك :

إن التعريض ملحق بالتصريح ، لأن الكناية قد تقوم _ بعرف المادة والاستمال _ مقام النص الصريح . وإن كان اللفظ فيها مستعملاً في غير موضعه ، وقد أخذ عمر رضي الله عنه بهذا الرأي .

روى مالك عن عرة بنت عبد الرحن: • أن رجلين استبّا في زمان عمر بن الخطباب فقسال أحدها للآخر: • والله ما أبي بزان ولا أمي بزانية » .

فاستشار عرفي ذلك .

فقال قائل: مدح أباه وأمه.

وقال آخرون : قد كان لأبيه وأمه مدح غيرهذا .

نرى أن تجلده الحد ، فجلده عر الحد ثمانين » .

وذهب ابن مسمود ، وأبو حنيفة والشافمي ، والثوري ، وابن أبي ليلى ، وابن حزم ، والشيمة ، ورواية عن أحمد : إلى أنه لا حدّ في التمريض ، لأن التمريض يتضن الاحتال والاحتال شبهة . والحدود تدرأ بالشبهات .

إلا أن أبا حنيفة والشافعي يريان تعزير من يفعل ذلك .

قال صاحب الروضة الندية كاشفًا وجه الصواب في هذا :

التعقيق أن المراد من رمي المحمنات للذكور في كتاب الله عز وجل هو أن يأتي القانف بلفظ

يدل لفة أو شرعًا أو عرفًا _ على الرمي بالزنا ، ويظهر من قرائن الأحوال أن المتكلم لم يرد إلا ذلك ، ولم يدات بسأويل مقبول يصح حمل الكلام عليه ، فهذا يوجب حد القدف بلا شك ولا شبهة . وكذلك لو جاء بلفظ لا يحتل الزنى أو يحتله احتالاً مرجوحًا ، وأقر أنه أراد الرمي بالزنا فإنه يجب علمه الحد .

ُ وأما إذا عرض بلفظ محتمل ولم تدل قرينة حال ولا مقال على أنه قصد الرمي بالزنا ، فلا شيء علم ، لأنه لا يسوغ إيلامه عجرد الاحتال .

م يثبت حد القذف ٢

الحد يثبت بأحد أمرين:

١ - إقرار القاذف نفسه .

٢ ـ أو بشهادة رجلين عدلين .

عقوبة القاذف الدنيوية :

يجب على القاذف _ إذا لم يقم البيئة على صحة ما قال _ عقوبة مادية ، وهي ثمانون جلدة ، وعقوبة _ أدبية ، وهي رد شهادته وعدم قبولها أبدًا والحكم بفسقه لأنه يصبح غير عدل . عند الله وعد الناس .

وهاتان العقوبتان هما المقررتان في قول الله سبحانه وتعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُون الْمُحسَنَاتِ ثُمَ لَمْ يَاأَتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَناء فَاجْلِدُوهُمُ ثَمَانِينَ جَلْدَة ، وَلا تَتُبْلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبْدَا ، وَأُولَئِكَ هُم الفاسِقُون ، إلا الذِينَ قَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَسْلَحُوا فَإِنْ اللهُ غَقُور رَحِم ﴾ .

وهذا متفق عليه بين العلماء إذا لم يتب القاذف.

بقى مسألتان اختلف فيها العلماء:

المسألة الأولى:

هل عقوبة العبد مثل عقوبة الحرأم لا ؟

والمألة الثانية:

إذا تاب القاذف ، هل يرد له اعتبار وتقبل شهادته أو لا ؟

أما المسألة الأولى فهي أنه إذا قدف العبد الحر المحصن وجب عليه الحد ، ولكن هل حده مثل حد الحر ، أو على النصف منه ؟!

لم يثبت حكم ذلك في السنة ، ولهذا اختلفت أنظار الفقهاء ، فذهب أكثر أهل العلم إلى أن العبد إذا ثبتت عليه جرية القذف ، فعقوبته أربعون جلدة ، لأنه حد يتنصف بالرق ، مثل حد الزنا . يتول الله سبحانه : ﴿ فَإِنْ أَلْنِينَ بِفَاحِفَةٍ فَعَلَيْهِنَ لصف ما على الحصنات من العذاب ﴾ (١) .

قال مائك : « قال أبر الزناد سألت عبد الله بن عامر بن ربيعة عن ذلكم فقال : أدركت عمر بن الخطاب ، وعبان بن عضان ، والخلفاء وهم جزّا ، فيا رأيت أحدًا جلد عبدنا في فرية أكثر من أربعين ، .

وروي عن ابن مسعود ، والزهري ، وعمر بن عبد العزيز ، وقبيصة بن ذؤيب ، والأوزاعي ؛ وابن حزم ، أنه يجلد ثانين جلدة . لأنه حد وجب حقًّا للآمميين ، إذ أن الجناية وقعت على عرض المقذوف ، والجناية لا تختلف بالرق والحرية .

قال ابن المنذر: « والذي عليه الأمصار القول الأول ، وبه أقول » .

وقال في المسوى : « وعليه أهل العلم » .

وقد ناقش صاحب الروضة الندية الرأي الأول ، وقال مرجحًا الرأي الثاني :

الآية الكرية عامة يدخل تحتها الحر والعبد ، والغضاضة بقذف العبد الحر أشد منها بقذف الحر المحر ، وليس في حد القذف ما يدل على تنصيفه للعبد ، لا من الكتاب ولا من السنة . ومعظم ما وقع التصويل عليه هو قوله تمالى في جد الزئا : ﴿ فَعَلَيْهِنْ يَعَنْف مَا عَلَىٰ الْمُعَمِئْسَاتِ مِنَ الْمُثَابِ ﴾ .

ولا يخفى أن ذلك في حد آخر غير حد القفف . فإلحاق أحد الحدين بـالآخر فيـه إشكال ، لاسيا مع اختلاف العلة وكون أحدهم حقًا لله محضًا ، والآخر مشوبًا بحق أدمي .

أما المالة الثانية :

فقد اتفق الفقهاء على أن القاذف لا تقبل شهادته مادام لم يتب ، لأنه ارتكب ما يستوجب الفسق يذهب المدالة ، والمدالة شرط في قبول الشهادة ، وأنه لم يتب من فسقه هذا ، والجلد ، وإن كان مكفرًا للإثم الذي ارتكبه ومخلصًا له من عقاب الآخرة ، إلا أنه لا يزيل عنه وصف الفسق للوجب لرد الشهادة .

ولكن إذا تاب وحسنت توبته ، فهل يرد له اعتباره ، وتقبل شهادته أم لا ؟

اختلف الفتهاء في ذلك إلى رأيين:

الرأي الأول : يرى قبول شهادة الحدود في قذف إذا تـاب تويـة نصوحًا وهـذا هو رأي مـالـك ، والشافعي ، وأحد ، والليث ، وعطاء وسفيان بن عُيَيْنة ، والشعبي ، القلم ، وسالم ، والزهري .

إن تبت قبلت شهادتك !

⁽١)سورة النساء ، الآية : ٢٥ .

1TT

أما الرأي الشاتي : فإنه يرى عدم قبولها ، ومن ذهب إلى هذا : الأحنساف ، والأوزاعي ، والثوري ، والحسن ، وسعيد بن للسيب ، وشريح ، وإيراهم النخعي ، وسعيد بن جبير .

وأصل هـذا الخلاف هو الاختلاف في تفسير قبول الله تسالى : ﴿ وَلا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةُ أَبَدًا ، وَأَوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ، إلا الَّذِينَ قَابُوا ﴾ .

فهل الاستثناء في الآية راجع إلى الأمرين ممّا : أي عدم قبول الشهادة ، والحكم بالفسق ، أو راجع إلى الأمر الأخير ، وهو الحكم بالفسق ؟

فن قال إن الإستثناء راجع إلى الأمرين معًا قال بجواز قبول الشهادة بعد التوبة .

ومن قال إن الاستثناء واجع إلى الحكم بالفسق ، قال بعدم قبولها مها كانت تويته .

كيفية التوبسة :

قال عمر رضي الله عنه : توبة القاذف لا تكون إلا بأن يكذب ننسه في ذلك القذف الذي لا حد فيه .

وقال الذين شهدوا على المغيرة : من أكذب نفسه أجزت شهادته فها يستقبل . ومن أم يفعل أم أجز شهادته . فكذب الشبل بن معبد ، ونافع بن الحارث بن كلدة أنفسها وتابا . وأبى أبو بكرة أن يفعل ، فكان لا يقبل شهادته .

وهذا مذهب الشمي ، ومحكي عن أهل للديشة ، وقالت طائفة من العلماء : توبته أن يصلح ويحسن حاله ، وإن لم يرجع عن قوله بتكذيب ، وحسبه الندم على قذفه والاستغفار منه وترك العودة إليه . وهذا مذهب مالك ، وإين جرير .

هل يحد بقذف أصله ؟

قال أبو ثور وابن للنفر : « إذا قذف ابنه فإنه يحد لظاهر القرآن الكريم فإنه لم يفرق بين قاذف ومقذوف » .

وقالت الحنفية والشافعيـة : لا يحـد ، لأنه يشترط في القـاذف أن لا يكون أصلاً كالأب والأم ، لأنه إذا لم يقتل الأصل به لمدم حده بقففه أولى ، و إن قالوا بتعزيره ، لأن القفف أذى .

تكرار القذف لشخص واحد:

إذا قنف القانف شخصًا واحدًا أكثر من مرة ، فعليه حد واحد إذا لم يكن قد حد لواحد منها ، فإن كان قد حدلو احد منها ثم عاد إلى القذف ، حد مرة ثانية ، فإن عاد حد مرة ثالثة وهكذا يحد لكل قذف .

لَّذَفَ الجِماعة :

إذا قذف القادف جماعة ورماهم بالزنا ، فقد اختلفت أنظار الفقهاء في حكه إلى ثلاثة مذاهب :

١ - المذهب الأول: مذهب القائلين بأن يحد حنا واحتا، وهم أبو حنيفة، ومالك، وأحمد، والثوري.

٢ - والمذهب الثاني : مذهب القائلين بأن عليه لكل واحد حدًا ، وهم الشافعي والليث .

٣ - والمذهب الثالث : مذهب الذين فرقوا بين أن يجمعهم في كلمة واحدة ، مثل أن يقول لهم :
 يازناة : أو يقول : لكل واحد : فني الصورة الأولى يحد حدًا وحدًا ، وفي الثانية عليه حد لكل واحد منهم .

قال ابن رشد: و فعملة من لم يوجب على قاذف الجاعة إلا حدًا واحدًا حديث أنس وغيره: أن هلال بن أمية قنف امرأته بشريك ابسن سمحاء فرفع ذلك إلى النبي تَقَافَعُ فلاعن بينها ولم يحد شريكًا ، وذلك إجماع من أهل العلم فين قذف زوجته برجل .

وعمدة من رأى أن الحد لكل واحد منهم أنه حق للآدميين ، وأنه لو عضا بعضهم ولم يعف الكل لم يسقط الحد .

وأما من فرق بين من قذفهم في كلة واحدة أو كلمات ، أو في مجلس واحد أو في مجالس ، فلأنه واجب أن يتعدد الحد بتعدد القذف ، لأنه إذا اجتم تعدد المقذوف وتعدد القذف ، كان أوجب أن يتعدد الحد » .

هل الحد حق من حقوق الله أو حق من حقوق الآدميين

ذهب أبو حنيفة إلى أن الحد حق من حقوق الله ، ويترتب على كونه حقّا من حقوق الله : أنه إذا بلغ الحاكم ، وجب عليه إقامته ، وإن لم يطلب ذلك القذوف ، ولا يسقط بعفوه ، ونفمت القاذف التوبة فها بينه وبين الله تعالى ، ويتنصف فيه الحد بالرق مثل الزنا . وذهب الشافعي إلى أنه حق من حقوق الآدميين ، ويترتب عليه أن الإمام لا يقيه إلا عطالبة المقذوف ، ويسقط بعفوه ويررث عنه ويسقط بعفوه

سقوط الحد

ويسقط حد القذف بمجيء القاذف بأربعة شهداء ، لأن الشهداء ينفون عنه صفة القذف الموجسة للحد ، ويثبتون صدور الزني بشهادتم .

فيقام حد الزنى على المقذوف، لأنه زان. وكذلك إذا أقر المقذوف بالزنا واعترف بما رماه بـه القـاذف. و إذا قذفت المرأة زوجها فإنه يقام عليها الحد ، إذا توفرت شروطـه بخلاف مـا إذا قـذفهـا هو ولم يقم عليها البينة ، فإنه لا يقام عليه الحد ، وإنما يتلاعنان ، وقد تقدم ذلك في باب اللمان .

البردة

تعريفها:

الردة : هي الرجوع في الطريق الذي جاء منه ، وهي مثل الارتداد ، إلا أنها تختص بالكفر .

والمقصود بها هنا : رجوع المسلم ، العاقل البالغ ، عن الإسلام إلى الكفر باختياره دون إكراه من أحد _ سواء في ذلك الذكور والإناث . فلا عبرة بإرتداد الجنون ولا الصي (١) الأنها غير مكلفين .

يقـول النبي ﷺ : « رُفـعَ القلُّم عن ثـلاث : عن النـائم حتى يستيقـظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن الجنون حتى يمقل » .

رواه أحد وأصحاب السنن وحسّنه الترمَدي .

وقال الحاكم ، صحيح على شرط الشيخين .

والإكراه على التلفظ بكلمة الكفر لا يخرج للم عن دينه مادام القلب مطمئنًا بالإيمان .

وقد أكره عمار بن ياسر على التلفظ بكلمة الكفر فنطق بها ، وأنزل الله سبحانه في ذلك : ﴿ مَنْ تَعْتَرَ بِاللهِ مِنْ بَعْد إِيَائِهِ ، إلا مَنْ أُكْرِهَ وَقَالْبُهُ مُعْلَمَتُنِ بِالإِيَّانِ ، وَلَكِن مَنْ شَرَح بِالْكُفْرِ مَنْدُرًا ، فَعَلَيْهِمْ غَضَهِ مِنَ اللهُ ، وَلَهُمْ عَمَّابٌ عَظِيمٍ ﴾ (٧) .

وقمال ابن عبداس : أخذه المشركون ، وأخذوا أبداه وأمه حيّة ، وصهيبًا وبلالاً ، وخبّابًا ، فمذبوهم ، وربطت حمية بين بميرين ، ووجيء قبلها بحرية - وقيدل لها : إنك أساست من أجل الرجال ـ فقتلت وقتل زوجها . وهما أول قتيلين في الإسلام .

وأما همار فأعطام ما أرادوا بلسانه مُكْرِهًا _فشكا ذلك للنبي عَيْقٌ فقال له : كيف تجد قلبك ؟ قال : مطمان بالإيمان .

فقال الرسول : « إن عادوا فمد » .

هل انتقال الكافر من دين إلى دين كُفْري آخر يمتبر ردَّة ؟

قلنا : إن المسلم إذ خرج عن الإسلام كان مرتدًا ، وجرى عليه حكم الله في للرقدين _ ولكن هل الرئة قاصرة على المسلمين الخارجين عن الإسلام ، أو إنها تتناول غير المسلمين إذا تركوا دينهم إلى غيم من الأديان الكافيرة ؟

الظاهر أن الكافر إذا انتقل من دينه إلى دين آخر من أديان الكفر فإنه يَقُرُ على دينه الذي انتقل إليه ولا يُتمرض له لأنه انتقل من دين باطل إلى دين عائله في البطلان والكفر كله ملة

⁽١) و إن كان إسلام العبي يصع وهيادته تقبل منه .

⁽٢) سورة النحل ، الأية : ١٠١ .

واحدة ، بخلاف ما إذا انتقل من الإسلام إلى غيره من الأديان ، فإنه انتقال من الهدى ودين الحق إلى الضلال والكفر . والله يقول (1) :﴿ وَمَنْ يُبْتَغْ غَيْرَ الإسلام دِيْنًا فَلَنْ يَقْبَل مِنْهُ ﴾ (7) .

وفي بمض طرق الحديث : • ومن خالف دينه دين الإسلام فاضربوا عنقه ، .

أخرجه الطبراني عن ابن عباس مرفوعًا .

وللشافعي قولان :

أحدها : لا يقبل منه بعد انتقاله إلا الإسلام أو القتل .

وهذا يوافق إحدى الروايتين عن أحمد .

والرواية الأخرى تقول: إنه إن انتقل إلى مثل دينه أو إلى أعلى منه أقر، وإن انتقل إلى أنقص من دينه لم يقر، فإذا انتقل اليهودي إلى النصرانية أقر، لأن اليهودية مثل النصرانية من حيث إنها دينان ساويان في الأصل، دخلها التحريف ونسخها الإسلام.

وكذلك يقر الجوسي إذا انتقل إلى اليهودية أو النصرانية لأنه انتقبال إلى منا هو أعلى . وإذا جاز الانتقبال إلى الدين الماثل ، فيانتقبال إلى منا هو أعلى وأولى . وإذا انتقبل اليهودي أو النصراني إلى الجوسية لم يقر ، لأنه انتقال إلى ما هو أنقص .

لا يكفر مسلم بالوزر :

الإسلام عقدية وشريعة.

والعقيدة تنتظم بالإيان:

١ ـ بالإلهيات . ٢ ـ والنبوات . ٣ ـ والبعث ، والجزاء .

والشريمة تنتظم:

١ - العبادات من : صلاة ، وصيام ، وزكاة ، وحج .

٢ ـ والآداب والأخلاق من : صدق ، ووفاء ، وأمانة .

٣ ـ والماملات المدنية من : بيع ، وشراء .. إلخ .

٤ - والروابط الأسرية من : زواج وطلاق .

٥ ـ والعقوبات الجنائية : قصاص ، وحدود .

٦ - والملاقات الدولية : من مماهدات ، وإتفاقات .

وهكذا نجد أن الإسلام ، منهج عام ، ينتظم شؤون الحياة جيمًا . وهذا هو المفهوم العام للإسلام

⁽١) هذا مذهب مالك رأبي حنيقة .

⁽٢) سورة آل عران ، الآية : ٨٥ .

كا قرره الكتاب والسنة وكا فهمه للسلون على العهد الأول ، وطبقوه في كل مجال من الجبالات الساسة والخاصة ، وكان كل فرد يدين بالولاء لهذا الدين يعتبر عضوًا في الجساسة المسلسة ، ويصبح فرنا من أفراد الأمة الإسلامية تجري عليه أحكام الإسلام وتطبق عليه تعاليه .

إلا أن من الناس الذكي والنبي ، والضعيف والقوي ، والقادر والماجز ، والمامل والماطل ، والجد والمقصر .

فهم يختلفون اختلاقًا بينًا في قوام البدنية ومواهبهم النفسية والعقلية والروحية تبعًا لمـذا الإختـلاف فنهم من يقترب من الإسلام ، ومنهم من يبتمـد عنـه حسب حـال كل فرد وظروفـه ٢ وبيئته .

يقول الله سبحانه : ﴿ لَمْ أَوْرَفْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ، فَمِنْهُمْ طَالِمْ لِنَفْسِهِ ، وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقَ بِالْغَيْرَاتِ بِإِذْنِ الله ﴾ (١)

إلا أن هذا الابتماد عنه لا يخرج القصر عن دائرته مادام يدين بالولاء لمذا الدين ، فإذا صدر من المسلم لفظ يدل على الكفر لم يقصد إلى معناه ، أو فعل ظاهره مكفر لم يرد به فاعله تغيير إسلامه ، لم يحكم عليه بالكفر .

ومها تورط المسلم في المأثم واقترف من جرائم ، فهو مسلم لا يجوز إنهامه بالردة .

روى البخاري أن رسول الله يَؤكِنُهِ قال : « من شهد أن لا إله إلا الله واستقبل قبلتنا ، وصلى صلاتنا ، وأكل ذبيحتنا ، فهو المسلم ، له ما للسلم ، وعليه ما على المسلم .

وقد حذر رسول الله ﷺ السلمين من أن يقذف بعضهم بعضًا بسالكفر ، لعظم خطر هسذه الجناية ، فقال فيا رواه مسلم عن ابن عمر : « إذا كفّر الرجل أخاه ، فقد باء بها أحدها » .

متى يكون المسلم مرتدا ؟

إن المسلم لا يعتبر خبارجًا على الإسسلام ، ولا يحكم عليه بالردة إلا إذا انشرح صدره بالكفر ، واطهأن قلبه به ودخل فيه بالغمل ، لقول الله تمالى : ﴿ وَلَكِن مَنْ شُرحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا ﴾ .

ويقول الرسول ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امريء ما نوى ، ولما كان ما في القلب غيبًا من النيوب التي لا يعلمها إلا الله ، كان لابد من صدور ما يدل على كفره دلالة قطمية لا تحقل التأويل ، حتى نسب إلى الإمام مالك أنه قال : « من صدر عنه ما يحقل الكفر من تسمة وتسعين وجهًا ويحتل الإيمان من وجه ، حمل أمره على الإيمان .

⁽١) سورة فاطر الآية : ١٧ .

ومن الأمِثلة الدالة على الكفر:

١ ـ إنكار مـا علم من الدين بالضرورة . مثل إنكار وحــدة الله وخلقــه للمـــالم وإنكار وجود
 الملائكة ، وإنكار نبوة عمــد ﷺ ، وأن القرآن وحي من الله وإنكار البعث والجزاء ، وإنكار فرضيــة
 الصلاة والزكاة ، والصيام والحج .

٢ ـ استباحة عرم أجم السلمون على تحريمه ، كاستباحة الخر ، والزنا ، والربا ، وأكل الخازير ،
 واستحلال دماء للمصومين وأموالم (١٠) .

٣ . تحريم ما أجمع المسامون على حله ، كتحريم الطيبات » .

ع - سب النبي أو الاستهزاء به ، وكذا سب أي نبي من أنبياء الله .

٥ ـ سب الدين ، العلمن في الكتباب ، والسنة ، وترك الحكم بها ، وتفضيل القوانين الوضمية
 عليها .

٦ _ ادعاء فرد من الأفراد أن الوحي ينزل عليه .

٧ ـ إلقاء المصحف في القاذورات ، وكذا كتب الحديث ، استهانة بها واستخفافًا بما جاء فيها .

٨ ـ الاستخفاف بلم من أساء الله ، أو أمر من أوامره أو نبي من نواهيه ، أو وعد من وعوده ،
 إلا أن يكون لحديث عهد بالإسلام ، ولا يعرف أحكامه ، ولا يعلم حدوده ، فإنه إن أنكر شيئًا منها
 جهلاً به أن يكفر .

وفيه مسائل أجمع المسلمون عليها ، ولكن لا يعلمها إلا الحاصة ، فإن منكرها يكفر بل يكون معذورًا بجهله بها ، لعدم استفاضة علمها في السامة ، كتحريم نكاح المرأة على عمتها وخالتها ، وأن القاتل عمدًا لا يرث ، وأن للجدة السدس ، ونحو ذلك .

ولا يدخل في هذا الوساوس التي تساور النفس فإنها مما لا يؤاخذ الله بها .

فقد روى مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله عليه قال : « إن الله عز وجل تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تتكلم به » وروى مسلم عن أبي هريرة قال : « جاء أنلس من أصحاب النبي علي فسألوه فقالوا : إنا نجد في أنفسنا ما يتماظم أحدنا أن يتكلم به ! قال : وقد وجديمه ؟ قالوا : نم . قال : ذلك صريح الإيمان » (٧) .

وروى مسلم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله علي : « لا يزال الناس يتساملون حتى يقال :

⁽١) إلا إذا كان ذلك بتأويل - مثل تأويل الخوارج - فإنهم استحلوا دساء المحداية وأموالهم - ومثل تأويل قدامة بن مطمون شرب الحر ، ومع ذلك - فجمهور الققهاء على أنم غير كافرين .

⁽١) أي استعظام الكلام به خوفًا من النطق به ، فضلاً عن اعتقاده دليل على كال الإيمان .

هل خلق الله الحلق ؟ فن خلق الله ؟ فن وجد من ذلك شيئًا ، فليقل آمنت بالله . . عقم مة المرتسد :

الإرتداد جريمة من الجرائم التي تحبط ماكان من عمل صالح قبل الردة ، وتستوجب العذاب الشديد في الآخرة .

يقول الله سبحانه : ﴿ وَمَن يَرْدَدُ مِنْكُمْ عَنْ دِينه ، فيمتُ وَهُوَ كَافِر ، فَأُوْلَئِكَ حَبِطَتْ أَعْتَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ ، وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ (١) .

ومعنى الآية: أن من يرجع عن الإسلام إلى الكفر ويستر عليه حتى يموت كافرًا ، فقد بطل كل -ما عمله من خير ، وحرم تمرته في الدنيا ، فلا يكون له ما للسلين من حقوق. وحرم من نعم الآخرة ـ وهو خالد في العناب الألم ، وقد قرر الإسلام عقوبة العجلة في الدنيا للرتد ، فضلاً عما توعده به من عناب ينتظره في الآخرة ـ وهذه العقوبة هي القتل (1) .

روى البخاري ومسلم عن ابن عباس أن رسول الله عِلِيِّ قال : • من بدل دينه فاقتلوه . .

وروي عن أبن مسعود أن رسول الله ﷺ قال : « لا يحل دم امريء مسلم إلا بإحدى ثـلاث : كفر بعد إيمان ، وزنا بعد إحصان ، وقتل نفس بغير نفس .

وعن جابر رضي الله عنه ، أن امرأة يقال لها أم مروان إرتدت فأمر النبي ﷺ بأن يمرض عليها الإسلام ، فإن تابت ، وإلا قتلت . فأبت أن تسلم ، فقتلت .

أخرجه الدارقطني والبيهقي (٢) .

وثبت أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قاتل للرتدين من العرب حتى رجعوا إلى الإسلام . ولم يختلف أحد من العلماء في وجوب قتل المرتد .

وإنما اختلفوا في المرأة إذا ارتدت . فقال أبو حنيفة : إن المرأة إذا إرتدت لا تقتل ـ ولكن تجبس ، وتخرج كل يوم فتستتاب ، ويعرض عليها الإسلام ، وهكذا حق تعود إلى الإسلام ، أو توت ـ لأن النبي علي قتل النساء .

وخىالف ذلك جهور الفقهاء فقى الوا: إن عقوبة المرأة المرتمنة كعقوبة الرجل المرتسد ، سواء بسواء ، لأن آثار الردة وأضرارها من المرأة كأثارها وأضرارها من الرجل ، ولحديث معاذ الذي حسنه الحافظ : أن الذي يركي قال لما أرسله إلى الين : « أيما رجل ارتد عن الإسلام فادعه ، فإن عاد ، وإلا فاضرب عنقه ، وأيما أمرأة ارتمت عن الإسلام فادعها ، فإن عادت ، وإلا فاضرب عنقها » .

⁽١) سورة البقرة ، الآية : ٢١٧ .

⁽٢) لو قتله مسلم من للسلمين لا يعتبر مرتكبًا جريمة القتل ، ولكن يعزر لاقتثانه على المام .

⁽٢) والإسناد ضعيف .

وهذا نص في محل النزاع .

وأخرج البيهتي ، والدارقطني ، أن أبا بكر استتباب امرأة يقبال لها ، أم قرفة ، كفرت بعد إسلامها ، فلم تتب ، فقتلها .

وأما حديث النهي عن قتل النساء فذلك إنا هو في حال الحرب ، لأجل ضعفهن وعدم مشاركتهن في القتال . ولمنا كان سبب النهي عن قتلهن أن النبي علي الله مدالة مقتولة ، فقال : « ما كانت هذه لتقاتل » .

ثم نهى عن قتلهن .

والمرأة تشارك الرجل في الحدود كلها دون استثناء . فكما يقام عليها حدد الرجم إذا كانت محمنة ، فكذلك يقام عليها حد الردة ، ولا فرق .

حكة قتل المرتد:

الإسلام منهج كامل للحياة فهو : دين ودولة ، وعبادة ، وقيادة ، ومصحف وسيف ، وروح ومادة ، ودنيا وآخرة . وهو مبني على العقل والنطق ، قائم على الدليل والبرهان ، وليس في عقيدته ولا شريعته ما يصادم فطرة الإنسان أو يقف حائلاً دون الوصؤل إلى كا له المادي والأدبي ـ ومن دخل فيه عرف حقيقته ، وذاق حلاوته ؛ فإذا خرج منه وارتد عنه بعد دخوله فيه وإدراكه له ، كان في الواقع خارجًا على الحق والمنطق ، ومتنكرًا للدليل والبرهان ، حائدًا عن العقل السلم ، والفطرة السلمة .

والإنسان حين يصل إلى هذا الستوى يكون قد ارتد إلى أقصى دركات الإنحطاط ، ووصل إلى الناية من الإنحدار والمبوط ، ومثل هذا الإنسان لا ينبغي الحافظة على حياته ، ولا الحرص على بقائه ـ لأن حياته ليست لما غاية كرعة ولا مقصد نبيل .

هذا من جانب .. ومن جانب آخر ، فإن الإسلام كنهج عام للحياة ، ونظام شامل للسلوك الإنساني ، لا غنى له من سياج بحميه ، ودرع يقيه ، فإن أي نظام لا قيام له إلا بالحاية والوقاية والحفاظ عليه من كل ما يهز أركانه ، ويزعزع بنيانه _ ولا شيء أقوى في حماية النظام ووقايته من منم الخارجين عليه ، أن الخروج عليه يهدد كيانه ويمرضه للسقوط والتداعي .

إن الخروج على الإسلام والإرتداد عنه إنما هو ثورة عليه . والثورة عليه ليس لها من جزاه إلا الجزاء الذي اتفقت عليه القوانين الوضعية ، فهن خرج على نظام الدولة وأوضاعها المقررة .

إن أي إنسان _ سواء كان في الدولة الشيوعية ، أم الدول الرأسالية _ إذا خرج عن نظام الدولة فإنه يتهم بالخيانة المظمى لبلاده ، والخيانة المظمى جزاؤها الإعدام . فالإسلام في تقرير عقوبة الإعدام للرتدين منطقي مع نفسه ومتلاق مع غيره من النظم . استتابة المرتد :

كثيرًا ما تكون الردة نتيجة الشكوك والشبهات التي تساور النفس وتزاحم الإيان.

ولابد أن تنهيأ فرصة للتخلص من هذه الشبهات والشكوك ، وأن تقدم الأدلة والبراهين التي تعيد الإيان إلى القلب ، واليقين إلى النفس ، وتربح ما علق بالوجدان من ريب وشكوك ، ومن تم كان من الواجب أن يستتاب المرتد ولو تكررت ردّته ، ويهل فترة زمنية يراجع فيها نفسه ، وتفند فيها وساوسه ، وتناقش فيها أفكاره ، فإن عدل عن موقفه بعد كثف شبهاته ، ورجع إلى الإسلام وأقر بالشهادتين واعترف بما كان ينكره ، ويرىء من كل دين يخالف دين الإسلام ، قبلت توبته ، وإلا أقيم عليه الحد .

والذين رأوا تقدير ذلك بالأيام الثلاثة اعتدوا على ما روي : أن رجلاً قدم إلى عررضي الله عنه من الشام فقال : « هل من مغرية (٢) خبر ؟ قال : نعم . رجل كفر بعد إسلامه . فقال عر : « فيا فعلتم به ؟ قال : قريناه فضرينا عنقه قبال : هلاً حبستوه في بيت ثلاثًا وأطمعتوه كل يوم رغيفًا ، واستتبتوه لعله يتوب ويراجع أمر الله : اللهم إني لم أحضر ، ولم آمر ، ولم أرض إذ بلغني : اللهم إني أبراً إليك من دمه » . رواه الشافعي .

والذين ذهبوا إلى القول الثاني استندوا إلى ما رواه أبو داود : أن مماذًا قدم الين على أبي موسى الأشمري وقد وجد عنده رجلاً موثقًا . فقال : ما هذا ؟

قال : رجل كان يهوديًا فأسل ، ثم رجع إلى دينه « دين اليهود » فتهود . فقى ال : لا أجلس حتى يقتل .. ذلك قضاء رسول الله ﷺ .

وتكرر ذلك ثلاث مرات فأمر به ،فقتل ، وكان أبو موسى قد استنابه قبل قدوم مماذ عشرين ليلة ، أو قريبًا منها . ومن طريق عبد الرازق : أنهم أرادوه على الإسلام شهرين .

واختلف القائلون بالاستتابة . هل يكتفي بللرة ؟ أو لابدٌ من ثلاث ، وهل الثلاث في مجلس واحد أو في ثلاثة أيام ، ونقل ابن بطال عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه يستتاب شهرًا ، وعن النخمي يستتاب أبدًا .

⁽١) هذا رأي الجهور . وقبل يجب قتله في الحال وهو مذهب الحسن وطاووس ، وأهل الظاهر ، غديثمماذ ، ولأنامثل الخربي الذة بلحته الدعوة وعن ابن عبلي : إن كل أصله مسلًا لم يستنب والالمنتيب .

⁽٢) أي : عندكم خبر من بلاد بعيدة .

أحكام المرتد

إذا ارتد المسلم ورجع عن الإسلام تغيرت الحالة التي كان عليها وتغيرت تبعًا لذلك المعاملة التي كان يعامل بها كسلم ، وثبتت بالنسبة له أحكام نجملها فيها يأتي :

١ ـ العلاقة الزوجية :

إذا ارتد الزوج أو الزوجة انقطعت علاقة كل منها بالآخر ، لأن ردَّة أي واحد منها موجبة للفرقة بينها ـ وهذه للفرقة تعتبر فسخًا فإن تباب المرتد منها وعاد إلى الإسلام ـ كان لابد من عقد ومهر جديدين ، إذا أراد استثناف الحياة الزوجية (١) .

ولا يجوز له أن يعقد عقد زواج على زوجة أخرى من أهل الدين الذي انتقل إليه ؛ لأنه مستحق القتل .

۲ ـ ميراثه :

والمرتد لا يرث أحدًا من أقباريه إذا منات ، لأن المرتبد لا دين لنه ـ وإذا كان لا دين لنه فلا يرث قريبه المسلم المسلمين يرث قريبه المسلم المسلمين المسلمين المسلمين المسلمين المسلمين المسلمين عن المسلمين من وقت الردة . وقد أتي على بن أبي طالب بشيخ كان نصرانيًا فأسلم ، ثم ارتبد عن الإسلام ، فقال له على : لعلك إنها ارتبدت لأن تصيب ميراثًا . ثم ترجع إلى الإسلام ؟ قال : لا .

قال : فلعلنك خطبت امرأة فأبوا أن يزوجوكها . فأردت أن تتزوجها ثم تعود إلى الإسلام ؟ قال : لا . قال : فإرجع إلى الإسلام . قال : لا . حق ألتي المسيح .

فأمر به فضريت عنقه فـدفع ميراثـه إلى ولـده من المسلمين . قـال ابن حزم : وعن ابن مسعود بمثله . وقالت طائفة بهذا ، منهم : الليث بن سعد ، وإسحاق بن راهوية . وهذا مـذهب أبي يوسف وعمد ، وإحدى الروايات عن أحد .

٣ - فقد أهليته للولاية على غيره:

وليس للمرتد ولاية على غيره ، فلا يجوز له أن يتولى عقد تزويج بشاتمه ولا أبشائه الصغار ، وتعتبر عقوده بالنسبة لهم باطلة ؛ لسلب ولايته لهم بالردة .

مال المرتد:

الردة لا تقضي على أهلية المرتد للقلك ، ولا تسلبه حقه في ماله ، ولا تزيل يده عنه ، ويكون مثله في ماله مثل الكافر الأصلى ، وله أن يتصرف في ماله كا يشاء . وتصير تصرفاته نافذة لاستكمال

⁽١) برى المقهاء الأحناف أن ردة الروح تعتبر طلاقًا بالنَّا ينقس من عبد الطلقات .

111

أهليته ، وكونه مستحق القتل لا يسلبه حقه في القلك والتصرف ، لأن الشارع لم يجمل للمرتد عقوبة سوى عقوبة القتل حدًا ، ويكون في ذلك كن حكم عليه بالقصاص أو بالرجم . فإن نتله قصاصًا أو رجمًا لا يسلبه حقه في الملكية ، ولا يزيل يده عن ماله .

لحوقه بدار الحرب:

وكذلك يبقى ماله مملوكًا له إذا لحق بدار الحرب ويوضع تحت يد أمين ، لأن لحاقه بدار الحرب لا يسلبه حقه في لللكية .

ردة الزنديق

قال أبو حاتم السجستاني وغيره .

« الزندقة » لفظ فارسي معرب أصله : » زندة كرو » أي يقال بدوام الدهر ، ثم قال : قال ثملب : ليس في كلام العرب زنديق ، وإنما يقال : زندقي ان يكون شديد التحيل ، وإذا أرادوا ما تريد العامة قالوا : ملحد ودهري . أي يقول بدوام الدهر .

وقال الجوهري الزنديق من الثنوية وقال الحافظ بن حجر التحقيق ما ذكره من صنف في الملل والنحل »: أن أصل الزندقة أتباع ديمان ، ثم ماني ، ومزدك (١٠) وقال النووي : الزنديق الذي ينتحل دينًا وقال في الموى ملخصًا . إن الخالف للدين الحق إن لم يمترف به ولم يذعن له لا ظاهرًا ولا باطنًا ، فهو الكافر ، وإن اعترف بلمانه ، وقليه على الكفر فهو النافق .

وإن اعترف به ظاهرًا وباطنًا لكنه يفسر بعض ما ثبت من الدين ضرورة بخلاف ما فده الصحابة والتابعون وأجمت عليه الأمة فهو الزنديق ، كا إذا اعترف بأن الترآن حق ، وما فيه من ذكر الجنه والنارحق ، لكن المراد بالجنة الإبتهاج الذي يحصل بسبب لللكات الحمودة ، والمراد بالنار ، هي الذامة التي تحصل بسبب لللكات المنمومة وليس في الخارج جنة ولا نار ؛ فهو الزنديق . وقوله يكافح و أولئك الذين نهاني الله عنهم » وهو في المنافقين دون الزنادقة ، ثم قال . وإن الشرع كا نصب القتل جزاء للأرتداد ليكون مزجرة للرندين ، وذبّا عن الملة التي أرتضاها ؛ فكذلك نصب القتل جزاء للزندقة ؛ ليكون مزجرة للزنادقة وذبّا عن تأويل فاسد في الدين لا يصح القول به .

⁽١) وسلمس منهيم أن الدور والطلة قديان ، وأنها استرحا فعدت العالم كله منها ، فن كان من أهل الشرفهو من الطلمة ومن كان من أهل الخير هو من الدور ، وأنه يجب أن يسمى في تحليس الدور من الطلمة ظيم إزهاق كل نفس ، وكان بوام جد كسرى تحيل عل مابي حق حضر عنده وأطهر له أنه قبل مقالته ثم تعله وقتل أصحامه ويقى منهم بقيابيا اقتيموا مردك الذكور ، وقيام الإسلام والزيدين بطلق على من يستقد ذلك أطهر جاءة منهم الإسلام خشية القتل فهذا أصل الزددقة وأطاق جاءة من الشامعية الرددة على من يظهر الإسلام ويخفي الكفر مطلقاً .

قال ثم التاويل تأويلان : تأويل لا يخالف قاطمًا من الكتباب والسنية واتفياق الأمية وتبأويل يصادم ما ثبت بقاطع : فذلك الزندقة .

من أنكر الثفاعة ، أو أنكر رؤية الله تمالى يوم القيامة ، أو أنكر عذاب القبر ، وسؤال المنكر والنكير ، او انكر الصراط والحساب ، سواء قبال لا أنق بهؤلاء الرواة ، أو قبال أثق بهم . لكن الحديث مؤول ، ثم ذكر تاويلاً فاستالم يسمع من قبله ، فهو الزنديق .

وكذلك من قال عن الشيخين و أبي بكر وعر مثلاً ليسا من أهل الجنة ، مع تواتر الحديث في بشارتها ، أو قال : إن النبي علي خاتم النبوة ولكن معنى هذا الكلام أنه لا يجوز أن يسمى بعده أحد بالنبي .

أما ممنى النبوة هو _ كون إنسان مبعوثًا من الله تعالى إلى الخلق مفترض الطباعة ، معصومًا من الذنوب ، ومن البقاء على الخطأ فها يرى ، فهو موجود في الأئمّة بعده (١١) فـذلـك هو الزنـديق ؛ وقـد اتفق جهور المتأخرين من الحنفية والشافعية على قتل من يجري هذا الجرى ، والله أعلم أ.هـ .

هل يقتل الساحر

يتفق العلماء على أن للسحر أثرًا ، وعلى كفر من يعتقد حله ـ ويختلفون في أن له حقيقة ، أو أنه تخيل ، كا يختلفون في السحر : هل هو كفر أو ليس بكفر ؟

وتبع ذلك اختلافهم في الساحر . فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : يقتل الساحر بتعلم السحر ، وبغمله ، لكفره دون استتابة . وقال الشافعية والظاهرية : إن كان الفعل أو الكلام الذي سحر بـه كفرًا ، فالساحر مرتد ؛ ويجري عليه حكم الردة ؛ إلا أن يتوب .

روي أبو هريرة رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ قال : • اجتنبوا السبع الموبقات : فقيل يارسول الله وما هن ؟ قال : الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله فتلها إلا بالحق ، وأكل مال اليثيم ، وأكل الربا ، والتولي يوم الزحف ، وقنف الحصنات المؤمنات ، .

قىال ابن حزم بمد أن ناقش أدلة القائلين بكفره ، ووجوب قتله : • وصح أن السحر ليس كفرًا ، وإذا لم يكن كفرًا ، فلا يحل قتل فاعله ، لأن رسول الله يَهِلِيَّةٍ قال : لا يحل دم أمرى، مسلم إلا ياحدى ثلاث : كفر بعد إيان ، وزني بعد إحصان ، ونفس بنفس » .

⁽١) كَا يَحْتَدُ القديانية في غلام أحد مدعي النبوة الكفاب ،

110

فالساحر ليس كافرًا كا بينا ولا قاتلاً ، ولا زائيًا محصنًا ، ولا جاء في تتله نص صحيح ، فيضاف إلى هذه الثلاث ، كا جاء في الحارب . ثم قال : فصحٌ تحريم دمه بيقين لا شك فيه . ورأى الشيعة أن الساحر مرتد وحكه حكم المرتد .

الكاهن والعراف (١) :

يرى الإمام أبو حنيفة أن الكاهن والعراف يستحقان القتل ؟ لقول عمره اقتلوا كل ساحر وكاهن ه . وفي رواية عنه : « إنها إن تبايا لم يقتلا » . ويسرى متقدمو الأحناف أن الكاهن أو العراف إن اعتقد أن الشياطين يفعلون له ما شاء كفر ، وإن اعتقد أنه تخيل لا حقيقة له ، لم يكفر .

⁽١) الكامن : هو الذي يتخذ من البن من بأتبه بالأضار ، والعراف : هو الذي يتحدث بالحدس والطن ، مدعيًا أنه يعلم النب. .

الحرابة

تعريفها:

الحرابة - وتسمى أيضًا قطع الطريق - هي خروج طائفة مسلحة في دار الإسلام لإحداث الفوض ، ومشك الدماء ، وسلب الأموال ، وهتك الأعراض ، وإهلاك الحرث والنسل (١١) . متحدية بذلك الدين والأخلاق والنظام والقانون .

ولا فرق بين أن تكون هذه الطائفة من المسلين ، أو الذميين ، أو المعاهدين أو الحربيين ، مادام ذلك في دار الإسلام ، ومادام عدوانها على كل مَحْقونِ الدم قبل الحرابة من المسلمين الذميين . وكا تتحقق الحرابة بخروج جماعة من الجماعات ، فيانها تتحقق كذلك بخروج فرد من الأفراد . فلو كان لفرد من الأفراد فضل جبروت وبطش ، ومزيد قوة وقدرة يغلب بها الجماعة على النفس والمال ، والعرض ، فهو محارب وقاطع طريق .

ويدخل في منهوم الحرابة العصابات الختلفة ، كعصابة القتل وعصابة خطف الأطفال ، وعصابة اللصوص للسطو على البيوت ، والبنوك ، وعصابة خطف البنات والعذارى للفجور بهن ، وعصابة اغتيال الحكام ابتغاء الفتنة واضطراب الأمن وعصابة إتلاف الزرع وقتل المواشى والدواب .

وكلمة الحرابة مأخوذة من الحرب ، لأن هذه الطائفة الخارجة على النظام تمتبر محاربة للجماعة من جانب ومحاربة للتصاليم الإسلامية التي جامت لتحقق أمن الجماعة وسلامتها ، بالحفاظ على حقوقها من جانب آخر .

فخروج هذه الجاعة على هذا النحو يعتبر عاربة ، ومن ذلك أخذت كلمة الحرابة ، وكا يسمى هذا الحروج على الجماعة وعلى دينها حرابه ، فإنه يسمى أيضًا قاطع طريق ، أن الناس ينقطعون بخروج هذه الجماعة عن الطريق ، فلا يُرون فيه ، خشية أن تسفك تصاؤهم ، أو تسلب أموالهم ، أو تهتلك أعراضهم أو يتعرضوا لما لا قدرة لهم على مواجهته ، ويسميها بعض الفقهاء به والسرقسة الكبرى » (٢)

⁽١) أي : قطع الشحر ، وإثلاف الزرع ، وقتل الدواب والأنمام .

⁽٢) حيث بذا النمية ، لأن ضررها عام على السلبي بإنقطاع الطريق مخلاف السوقة العادية ، فبأنها تسمى السوقة الصغرى ، لأن صررها نجص السروق منه وحده .

الحرابة جرعة كبرى:

والحرابة - أو قطع الطريق - تعتبر من كبريسات الجرائم ، ومن ثمَّ أطلق القرآن الكرم على المتورطين في أرتكايا أقمى عبارة فجعله عارين أنه ورسوله ، وساعين في الأرض بالقساد وغلط عقوبتهم تغليظًا لم يجعلها لجرية أخرى - يقول الله سبحانه : ﴿ إِنْسَا جَزَاء الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللهَ وَرَسُولُهُ وَيَسَعَنُ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُسَلَّبُوا أَو ثَقَطْعَ أَيدِيهِم وَأَرجُلُهُم مُن خِلاف أَو يُسَلَّبُوا أَو ثَقَطْعَ أَيدِيهِم وَأَرجُلُهُم مُن خِلاف أَو يُسَلَّبُوا أَن عَنْابٌ عَظِيمٌ ﴾ (١) .

ورسول الله على يعلن أن من يرتكب هذه الجناية ليس له شرف الإنتساب إلى الإسلام فيقول: « من حل علينا السلاح فليس منا » (٢) . رواه البخاري ومسلم من حديث بن عمر . إذا لم يكن له هذا الشرف وهو حي ، فليس له هذا الشرف بعد الوفاة ، فإن الناس يوتون على ما عاشوا عليه كا يبعثون على ما ماتوا عليه ، وروي أبو هريرة أن النبي على قال : « من خرج على الطاعة ، وفارق الجاعة ومات فيتته جاهلية » (٢) . أخرجه .

شروط الحرابة :

ولابد من توافر شروط معينة في الحاربين حتى يستحقوا العقوبة للقررة لهذه الجرعة : وجلة هذه الشروط هي :

- ١ ـ التكليف .
- ۲ ـ وجود السلاح .
- ٣ ـ البعد عن العمران .
 - ٤ ـ الجاهرة .
- ولم يتفق العلماء على هذه الشروط ، وإنما لهم فيها مناقشات نجملها فيا يلي :

⁽١) سورة للائمة ، الآية ٣٢ .

⁽٢) من حرّا علينا السلاح: أي حله اتثال للسلين بغير حق كني بمسله عن القسائلة إذ القتل لازم خمل السلاح. ليس مساء ليس مل طريقتنا وحديثا فإن طريقتنا تصر للسلم واقتال دونه ، ترويعه وإحادته وقتاله .

⁽٣) حرج على اللمانة : أي طاعة الماكم الذي وقع الأجتاع عليه في نظر من الأتعال . فارق الجاعة : التي انتقت على طساعة إسام ، وانتظم به شطهم ، واجتمت به كلتهم ، وحاطهم من معدوم ، مينة جاهلية : منسوسة إلى الجهل ، وهو تشبيه لمينة من فارق الجماعة لمر مات على الكفر بحامم أن الكل لم يكن تحت حكم إسام .

١ _ شرط التكليف :

يشترط في الحاريين : العقل والبلوغ ، لأنها شرط التكليف الذي هو شرط في إقامة الحدود .

فالصبي والجنون لا يعتبر الواحد منها محاربًا . مها اشترك في أعمال الحاربة ، لعدم تكليف واحد منها شرعًا . ولم يختلف في ذلك الفقهاء ، ولكن اختلفوا فها إذا اشترك في الحرابة صبيان أو مجانين . فهل يسقط الحد عن اشتركوا فيها بسقوطه عن هؤلاء الصبيان أو المجانين ؟

قالت الأحناف : نعم يسقط الحد ، لأنه إذا سقط عن البعض ، فإن هذا السقوط يسري إلى الكل باعتبار إنهم جيمًا متضامنون في المسئولية ، وإذا سقط حد الحرابة نظر في الأعمال التي ارتكبت على أنها جرائم عادية يماقب عليها المقوبات المقررة لها .

فإن كانت الجرعة قتلاً رجع الأمر إلى ولي الدم ، فله أن يعفو ، وله أن يقتص . وهكذا في بقية الجرائم .

ومقتض المذهب المالكي ، والمذهب الظاهري وغيرهما أنه إذا سقط حد الحرابة عن الصبيان والمجانين ، فإنه لا يسقط عن غيرهم عن اشتركوا في الأثم والعدوان لأن هذا الحد هو حق الله تسالى ، وهذا الحق لا ينظر فيه إلى الأفراد .

ولا تشترط الذكورة ولا الحرية ، لأنه ليس للأنوثة ولا للرق تأثير على جرية الحرابة فقد يكون للمرأة (١) والعبد من القوة مثل ما لفيرهما ، من التدبير وحمل السلاح والمشاركة في الترد والمصيان ، فيجري عليها ما يجري على غيرهما من أحكام الحرابة :

٢ ـ شرط حمل السلاح:

ويشترط في الحاربين أن يكون معهم سلاح ، لأن قوتهم التي يعتدون عليها في الحرابة : إنحا هي هوة السلاح ، فإن لم يكن معهم سلاح فليسوا بمحاربين ، لأنهم لا ينعون من يقصدهم وإذا تسلحوا بالعصى والحجارة ، فهل يعتبرون محاربين ؟

اختلف الفقهاء في ذلك . فقال الشافعي وسالك والحسابلة ، وأبو يوسف ، وأبو ثور ، وابن حزم : إنهسم يعتبرون عاربين لأنه لا عبرة بنوع السلاح ، ولا بكثرته وإغا المبرة بقطع الطريق وقال أبو حنيفة : ليسوا بحاربين .

^{...} (١) يرى أبو حنيفة انتراط الذكورة في الحرابة ، وذلك لرقبة قاوب النساء ، وضعف نيتهن ، ولسن من أهل الحرب وهذه رواية طاهرة الرواية . وروي الطحاوي عنه : أن هذا ليس مثروط وأن الساء والرجال سواء في الحرابة .

٣ ـ شرط الصحراء والبعد عن العمران :

واشترط بعض الفقهاء أن يكون ذلك في الصحراء ، فإن فعلوا ذلك في البنيان لم يكونوا عمارين ، ولأن الواجب يسمى حد قطاع الطريق وقطع الطريق إنما هو في الصحراء ، ولأن في المصراء ، ولأن في المصر يلحق الفوث غالبًا فتذهب شوكة المتدين ، ويكونون مختلين والختلس ليس بقاطع ، ولا حد عليه ، وهو قول أبي حنيفة ، والثوري ، وإسحاق ، وأكثر فقهاء الشيعة . وقول الخرقي من الحنابلة وجزم به في الوجني .

وذهب فريق آخر إلى أن حكهم في المعروالصحراء واحد ، لأن الآية بعمومها تتناول كل محارب . ولأنه في المعر أعظم ضررًا ، فكان أولى . ويدخل في هذا العصابات التي تتفق على العمل الجنائي من السلب ، والنهب والقتل . وهذا مذهب الشافعي ، والحنابلة ، وأبي ثور ، ويه قال الأوزاعي ، والليث والمالكية والظاهرية .

والظاهر أن هذا الاختلاف يتبع اختلاف الأمصار . فن راعى شرط الصحراء نظر إلى الحال الغالبة ، أو أخذه من حال زمنه الذي لم يقع فيه مثل ذلك في مصره . وعلى المكس من ذلك من لم يشترط هذا الشرط ، ولذا يقول الشافعي : إن السلطان إذا ضعف ووجدت المالبة في المصر كانت عارية ، وأما غير ذلك فهو اختلاس عنده .

٤ ـ شرط الجاهرة :

ومن شروط الحرابة المجاهرة بأن يأخفوا للمال جهرًا ، فإن أخفوه عنفين فهم سرّاق ، وإن اختطفوه وهربوا ، فهم منتهبون ، لا قطع عليهم ، كفلك إن خرج الواحد والأثنان على آخر قافلة فسلبوا منها شيئًا ، لأنهم لا يرجمون إلى منمة وقوة ، وإن خرجوا على عسد يسير فقهروهم ، فهم قطاع طريق وهذا مذهب الأحناف والشافعية والحنابلة وخالف في تذلك المالكية والطاهرية .

قال ابن المربي المالكي : والذي نختاره أن الحرابة عامة في المصر والقفر ، وإن كان بعضها أفحش من بعض ، ولكن اسم الحرابة يتناولها ، ومعنى الحرابة موجود فيها ، ولو خرج بعث افي المصر يقتل بالسيف ويؤخذ فيه بأشد من ذلك لا بأيسره فإنه سلب غيلة وفعل الفيلة أقبع من فعل الجماهر ولذلك دخل العفو في قتل الجاهرة فكان قصاصًا ، ولم يدخل في قتل الفيلة ، فكان حرابة ، فتحرر أن قطع السبيل موجب للقتل . وقال : لقد كنتُ أيام تولية القضاء قد رفع إليَّ أمر قوم خرجوا عارين في رفقة فأخذوا منهم امرأة _ مفالية على نفسها من زوجها ، ومن جلة السلمين معه _ فاختلوا بها ، ثم جد فيهم الطلب فأخذوا وجيء يهم ، فسألت من كان ابتلاني الله به من المفتين ، فافر المرابة إنما تكون في الأموال لا في الفروج .

فقلتُ لم : ﴿ إِنَا لَهُ وَإِنَا إِلَيه راجعون ﴾ أم تعلوا أن الحرابة في الفروج أفحش منها في الأموال ، وإن الناس ليَرْضون أن تذهب أموالهم وتحرب بين أيديم ، ولا يرضون أن يحرب المره في زوجته وبنته ؟ ولو كان فوق ما قال الله عقوبة لكانت لمن يسلب الفروج . وحسبكم من بلاء صحبة الجهال ، وخصوصًا في القتيا والقضاء .

وقال الترطبي : « والمنتال كالحارب ، وهو أن يحتال في قتل إنسان على أخذ ماله ، وإن لم يشهر السلاح ، ولكن دخل عليه يبته أو صحبه في سفر ، فأطمعه سمّا فقتله ، فيقتل حداً لا قوداً وقريب من هذا القول رأي ابن حزم حيث يقول : إن الحارب هو المكابر الخيف لأهل الطريق ، والمنسد في سبل الأرض ، سواء بسلاح أم بلا سلاح أصلا . سواء ليلا أم نهارًا ، في مصر أم فلاة ، أم قصر الخليفة أم في الجامع سواء ، وسواء فعل ذلك بجند أم بغير جند ، منقطمين في الصحراء أم أهل قرية ، سكانًا في دورم أم أهل حصن كذلك ، أم أهل مدينة عظية أم غير عظية . كذلك واحد أم أكثر ، كل من حارب المارة وأخاف السبيل بقتل نفس أو أخذ سال ؛ أو لجراحة ، أو لانتهاك عرض ، فهو محارب عليه وعليهم ، كثروا أو قلوا » .

ومن ثم يتبين أن مذهب ابن حزم أوسع المذاهب بالنسبة للحرابة ، ومثله في ذلك للالكية ، لأن كل من أخاف السبيل على أي نحو من الأنحاء ويأي صورة من الصور ، يعتبر محاربًا مستحقًا لعقوبة الحرابة .

عقسوبة الحسرابة

أنزل الله سبحانه في جرعة الحرابة قوله : ﴿ إِنْمَا جَزَاء الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللهُ وَرَسُولَهُ وَيَسعُونَ في الأرض فسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أُو يُستَلْبُوا أُو تُعَطِّعَ أَيدِيمِ وَأَرجُلُهُم مِّن خِلاَفِ أُو يُنفُوا مِنَ الأُرضِ ذَلِكَ لَمْم خِزى في الدُنيَا وَلَهُم فِي الأَخِرَةِ عَنَابٌ عَظِيمٌ إِلاَّ الذِينَ تَابُوا مِن قَبلٍ أَن تَقِدرُوا عَلَيهم فاعلَسُوا أَنَّ اللهُ غَشُورٌ رحِيمٌ ﴾ (١) . فهذه الآيات نزلت فين خرج من المسلمين يقطع السبيل ويسمى في الأرض بالنساد لقوله سبحانه . ﴿ إِلاَ الذَّينَ تَابوا مِنْ قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا عليهُمْ ﴾ .

وقد أجع العلماء على أن أهل الشرك إذا وقعوا في أيدي المسلمين ، فـأسلموا فـإن الإسلام يعمم دماءهم وأموالهم وإن كانوا قد ارتكبوا من المعامي قبل الإسلام ما يستوجب العقوبة : ﴿ قُلْ لِلَّمْ يِنَ كُفّرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُعْفَرُ لَهُمُ ما قَدْ سَلَف ﴾ (1) .

فدل ذلك على أن الآية نزلت في أهل الإسلام ، ومعنى يحاربون الله ورسوله ؛ أي يحاربون المسلمين بما يحدثونه من اضطراب ، وفوضى ، وخوف ، وقلق ، ويحاربون الإسلام بخروجهم عن

⁽١) سورة المائدة ، الأيتان ٢٢ . ٢٢ . (١) سورة الأثقال ، الآية ٢٨ .

تماليه وعصيانهم لها . فإضافة الحرب إلى الله ورسوله إيذان بأن حرب المسلمين كأنها حرب لله تمالى ولرسوله ، كقوله تمالى : ﴿ يُخادعونَ الله والذينَ آمَنُوا ﴾ (١) . فالحاربة هنا مُجازِية :

قال القرطبي: يحاربون الله ورسوله. إستعارة ، وعجاز إذ الله سبحانه وتمالى لا يحارب ولا يغالب لا يعارب ولا يغالب لا عمار ولا يغالب لا هو عليه من صفات الكال . ولما وجب له من التنزيه عن الأضعاد والأنعاد . والمعنى عماربون أولياء الله . فعبر بنفسه عن الفقراء والضعفاء في قوله تمالى : ﴿ مَن ذَا النَّعِ يُقْرَضَ اللّه قرضًا حَسنًا ﴾ (٢) .

حثًا على الاستعطاف عليهم ، ومثله في صحيح السنة : « استطعمتك فلم تطعمني » أنتهى . سبب نزول هذه الآية :

قال الجهور في سبب نزول هذه الآية : « إن العُرنيين (⁷⁷⁾ قدموا للدينة فأسلوا ، واستوخوها ⁽¹⁾ وسقمت أجسامهم ، فأمرهم الذي ﷺ بالخروج إلى إبل الصدقة فخرجوا ، وأمر لهم بلقاح ⁽⁰⁾ ليشربوا من ألبانها فأنطلقوا فلما صحوا قتلوا الراعي وارتدوا عن الإسلام وساقوا الإبل .

فبعث النبي ﷺ في الثارم ، فما ارتفع النهار حتى جيء بهم فأمر بهم فقطع أيديهم وأرجلهم وتسلم أرجلهم وأرجلهم وتسل (٢٠) أعينهم وتركهم في الحرة (٧) يستسقون فلا يسقون حتى ماتوا » . قال أبو قلابة : فهؤلاء توم سرقوا وتتلوا وكفروا بعد إيمانهم وحاربوا الله ورسوله فأنزل الله عز وجل : ﴿ إِنَّا جزاء الله ين عاربون الله ورسوله ﴾ الآية .

المقوبات التي قررتها الآية الكرية:

والمقوبة التي قررتها هذه الآية للذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادًا هي إحدى عقوبات أربع :

١ ـ القتل . ٢ ـ أو الصلب .

٣ _ أوتقطيم الأيدي والأرجل من خلاف .

1 . أو النفي من الأرض . وهذه المقوبات جاءت في الآية ممطوفة بحرف « أو » فقـال بعض

⁽١) سورة البارة ، الآية ١٠ . (٢) سورة البارة ، الآية ١٧٠ .

⁽٢) جامة من إحدى الثبائل المربية للمروفة .

⁽¹⁾ أسابهم المرص والرخم ، لمدم موافقة هواثها لمم ،

⁽٥) الْلِمَاحِ : جمع النحة وهي الناقة الْلُوبِ .

⁽١) تسمل : تعلقا واصل بهم دلك لأنهم كانوا فعلوا ذلك بالرامي فكان قصاصًا . وجزاء سيئة سيئة مثلها .

⁽٧) اغرة ؛ أرض خارج الدينة ذات حمارة سوداء .

الماماء : « إن العطف بها يفيد التخيير ، ومعنى هذا أن للحاكم أن يتخير عقوبة من هذه العقوبات ، حسب ما يراه من المصلحة ، بصرف النظر عن الجرية الق ارتكبها الحاربون » .

وقال أكثر الملساء : « إن » « أو » هنا للتنويع لا للتخيير ومقتضاه أن تتنوع المقوبة حسب الجريمة وأن هذه العقوبات على ترتيب الجرائم لا على التخيير .

حجة القائلين بأن « أو • للتخيير :

قال الغريق الأول : إن هذا ما تقتضيه اللغة ، ويتشى مع نظم الآية ، ولم يثبت من السنة ما يصرف ما دلت عليه من هذا المنى . فكل من حارب الله ورسوله وسعى في الآرض بالنساد ، فإن عقوبته إما القتل ، أوالصلب ، أوالقطع ، أو النفي من الأرض حسب ما يكون من المصلحة التي يراها الحاكم في تنفيذ إحدى هذه المقوبات ، سواء قتلوا أم لم يقتلوا ، وسواء أخذوا المال أم لم يأخذوا ، وسواء ارتكبوا جرية واحدة أم أكثر ، وليس في الآية ما يدل على أن للحاكم أن يجمع أكثر من عقوبة واحدة أو يترك الحاربين دون عقاب .

قال القرطبي: «قال أبو ثور: الإمام مخير على ظاهر الآية ، وكذلك قال مبالك ، وهو مروي عن ابن عباس الله ، وهو مروي عن ابن عباس ، وهو ألف عن ابن عباس ، وهو ألف عن المياس وعمر بن عبد العزيز ، وجماهد ، والضحاك والنخعي كلهم قال : الإمام مخير في الحكم على الحاربين يحكم عليهم بأي الأحكام التي أوجبها الله تعالى من : القتل ، أو القطع ، أو النفي بظاهر الآية » .

قال ابن عباس: ما كانت في القرآن وأوه فصاحبه بالخيار. وهذا قول أشعر بطاهر الآية. وقال ابن عباس: ما كانت في القرآن وقال ابن خيراء وقال ابن كثير: إن ظاهر -أو - للنخبير، كا في نظائر ذلك من القرآن كقوله تعسالي في جزاء الصيد: ﴿ فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتْلَ مِنَ النعم، يَحكُمُ بِهَ ذَوَا عَدلٍ مِنْكُمْ فَدِيًّا بَالِغَ الكَفَهة وأو كَفَّارةً طَعَامُ مَساكِينَ وأو عَدلُ ذَلِكَ مِينَامًا ﴾ (").

وكتوله في كنارة الندية ﴿ فَمَنْ كَانَ مَنْكُمْ مريضًا أَوْ بِه أَذَى مِن رأسه فقديةٌ مِنْ سيام أَوْ مدقةٍ أَو نسلةٍ ﴾ (") وكتوله في كنارة الين : ﴿ فَإِطْمَامُ عَشْرِة مساكِنَ ، مِنْ أُوسِعلِ ما تطمعون أَملِيكُمْ ، أَو كسوتهمْ ، أو تحريرٌ رقبةٍ ﴾ (") . هذه كلها على التخيير ، فكذلك فلتكن هذه الآية . حجة القائلين بأن « أَو » للتنويم :

أما الفريق الثاني فقد استدل بما روي عن ابن عباس ، وهو أعلم الناس باللفة وأفقههم في القرآن الكريم ، فقد روي الشافمي في مسئده عنه رضي الله عنه قبال : « إذا قتلوا وأخذوا الأموال صلبوا .

⁽١) سورة المائدة ، الآية ١٥ . (٢) سورة المائدة ، الآية ٨١ .

⁽٢) سورة البقرة ، الأية ١٩١ .

وإذا قتلوا ولم يأخفوا المال قتلوا ولم يصلبوا . وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف . وإذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا مالاً نقوا من الأرض ؟ » .

قال ابن كثير ويشهد لهذا التفصيل الحديث الذي رواه ابن جرير في تقسيره - إن صح سنده - قال ابن كثير ويشهد لهذا الوليد بن مام ، عن يزيد بن حبيب أن عبد الملك بن مروان كتب إلى أنس بن مالك يسأله عن هذه الآية ، فكتب إليه يخبره أنها نزلت في أولئك النفر العرنيين ، وم من يجيلة (۱) ، قال أنس : فارتدوا عن الإسلام ، وقتلوا الراعي ، واستاقوا الإبل ، وأخافوا السبيل وأصابوا الفرج الحرام . قال أنس : فسأل رسول الله على جمرائيل عليه السلام عن القضاء فهن حارب فقال : « من سرق مالأ وأخاف السبيل فاقطع يده بسرقته ورجله بإخافته ، ومن قتل وأخاف السبيل واستحل الفرج الحرام فاصليه » .

وقالو: إن الذي يرجح أن الآية لتفصيل العقوبات ، لا للتخيير هو أن الله جمل لهذا الإفساد درجات من العقاب لأن إفسادهم متفاوت ، منه القتل ، ومنه السلب والنهب ، ومنه هتك العرض ، ومنه إهلاك الحرث والنسل .

ومن قطاع الطرق من يجمع بين جريمتين أو أكثر من هذه ، فليس الحاكم مخيرًا في عقاب من شاء منهم ، بل عليه أن يعاقب كلاً منهم بقدر جرمه ودرجة إفساده ، وهذا هو العدل . ﴿ وجزاء سيئةٍ سيئةً مثلها ﴾ (١) ؟

وهذا مذهب الشافعي ، وأحمد في أصح الروايات عنه وقول أبي حنفية على تفصيل في ذلك . وقد ناقش الكساني في البدائم (٢٠ رأي القائلين بأن ه أو » للتخيير نقلفًا علميًا ، فقال : إن التخيير الواحد في الأحكام الختلفة من حيث الصورة بحرف التخيير ، إنما يجري ظاهره إذا كان سبب الوجوب واحدًا ، كا في كفارة البين وكفارة جزاء الصيد . أما إذا كان مختلفًا فيخرج مخرج بيان الحكم لكل في نفسه ، كا في قوله تمالى : ﴿ قُلْمَا يَا ذَا القَرَفِينِ إِما أَن تُعَسَّبَ وَإِمَّا أَن تَسَّخِذَ فيهم حُسنًا ﴾ (١٠) .

إن ذاك ليس للتخيير بين المسذكورين ، بل لبيسان الحكم لكل في نفسه ، الاختلاف سبب الوجوب . وتأويله : أما أن تعذب من ظلم أو تتخذ الحسن فين آمن وعمل صالحًا . ألا ترى إلى قولم تمالى : ﴿ قَالَ أَمَّا مَن طَلَمَ قَسوفَ تَعَدَّبُهُ ثُمّ يُرَدُّ إلى رَبِّهِ فَيَعَدَّبُهُ عَذَابًا تُكَرًا (6) وأمّا مَنْ عَامَنَ وَعَبِلَ صَلِيعًا فَلَهُ جَزّاتُهُ اللّهُ عَلَمَ مَن عَامَنَ وَعَبِلُ صَلِيعًا فَلَهُ جَزّاتُهُ المُستَنى ﴾ .

وقطع الطريق متنوع في نفسه وإن كان متحدًا من حيث الأصل ، فقد يكون بأخذ المال

⁽١) قبهلة تسى بهذا الأسم .

⁽٢) سورة الشوري ، الآية ١٠ ، (٢) ح ٧ ص ١ .

⁽١) سورة الكيف ، الأية ٨١ . (٥) سورة الكيف ، أية ٨٧ .

وحده ، وقد يكون بالقتل لا غير ، وقد يكون بالجمع بين الأمرين ، وقد يكون بالتخويف لا غير فكان سبب الوجوب مختلفاً فلا بحمل على التخيير ، بل على بيان الحكم لكل نوع ، أو بحتل هذا ويحتل ما ذكر فلا يكون حجة مع الإحتال ، وإذا لم يكن صرف الآية الشريفة إلى ظاهر التخيير في مطلق الحارب . فإما أن يحمل على الترتيب ويضر في كل حكم مذكور نوع من أنواع قطع الطريق ، كأنه سبحانه وتمالى قال : إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساذا أن يقتلوا إن قتلوا ، أو يصلووا ، إن أخذوا المال وقتلوا ، أو تقطع أيديم وأرجلهم من خلاف ، أن أخذوا المال لا غير ، أو ينفوا من الأرض ، أن أخافوا هكذا ذكر جبريل عليه السلام لرسول الله يكاني المسلم أو بردة الأسلم يوصحابه الطريق على أناس جاموا يريدون الإسلام . فقد قال عليه السلام : و إن من قَتَل قُتِل ، ومن أخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف ، ومن قتل وأخذ المال صلب ، ومن جاء مسلًا هدم الإسلام ما كان قبله من الشرك » .

بسط رأي القائلين بتنوع العقوبة إذا اختلفت الجريمة :

قلنا إن جهور الفقهاء يرى أن المقوية تتنوع حسب نوع الجرعة ، وإن ذلك ينقسم إلى أقسام :

١ - أن تكون الحرابة مقصورة على إخافة المارة وقطع الطريق ، ولم يرتكب الحاربون شيئًا وراء ذلك ، فهؤلاء ينفون من الأرض والنفي من الأرض ممناه إخراج الحاربين من البلد الذي أفسدوا فيه إلى بلاد الكثر. وحكة ذلك أن يندق هؤلاء وبال أمر م بالابتعاد والنفي، وأن تطهر المنطقة التي عاثوا فيها فساتا من شرور م ومفاسدم، وأن ينسى الناس ما كان منهم من الرسيء وذكرى ألية ، وروي عن مالك أن النفي معناه الإخراج إلى بلد آخر ، ليسجنوا فيه حتى تظهر توبتهم ، واختاره ابن جرير .

يرى الأحناف أن النفي هو السجن ويبقون في السجن حق يظهر صلاحهم لأن السجن خروج من سعة الدنيا إلى ضيقها فصار من سجن ، كأنه نفي من الأرض إلا من موضع سجنه ، واحتجوا بقول بعض أهل السجون في ذلك :

خرجنا من السننيا ونحن من أهلها فلسنا من الأموات فيها ولا الأحياء إذا جاءنا السجان بوسًا لحاجة عبدنا وقلنا جاء هدنا من الدنيا ا

٢ - أن تكون الحرابة بأخذ لذال من غيرقتل ، وعقوبة ذلك قطع البد البنى والرجل البسرى ، لأن هذه الجناية زادت على السرقة بالحرابة ، وما يقطع منها يحسم في الحال ، بكي العضو المقطوع بالنار أو بالزيت المغلي أو بأية طريقة أخرى ، حق لا يستنزف دمه فيوت . وإنما كان القطع من خلاف حتى لا تضوت جنس المنفمة فتبقى له يد يسرى ورجل عنى ينتفع بها ، فإن عاد هذا المقطوع إلى قطع الطريق مرة أخرى ، قطعت يده البسرى ، ورجله الينى ، وقد اشترط جهور

الفقهاء أن يكون مبلغ للال للسروق نصابًا ، وأن يكون من حرز ، لأن السرقة جرعة لها عقوبة مقررة ، فإذا وقمت الجرعة تبعها جزاؤها ، سواء أكان مرتكبها فرنا أم جماعة . فيان لم يبلغ المال نصابًا ولم يكن من حرز فلا قطع فإن كانوا جماعة ، فهل يشترط أن تبلّ مسمة كل واحد منهم نصابًا أولا ؟

أجاب عن ذلك ابن قدامة فقال : « وإذا أخذوا ما يبلع نصابًا ولا تبلع منه في منها نصابًا قطعوا قياسًا على قولنا في السرقة . وقياس على قول الشافعي وأصحاب الرأي أنه لا يجب القطع حتى تبلغ حصة كل واحد منهم نصابًا . ويشترط ألا تكون لهم شبهة . ولم يوافق مالك ولا الظاهرية على هذا الرأي ، فلم يشترطوا في المال المسروق بلوغ النصاب ولا كونه عرزًا ، لأن الحرابة نفسها جريمة تسوجب المقوبة بقطع النظر عن النصاب والحرز . فجرية الحرابة غير جريمة السرقة ، وعقوبة كل منها مختلفة لأن الله قدر للسرقة نصابًا ، ولم يقدر في الحرابة شيئًا بل ذكر جزاء الحارب فاقتضى ذلك توفية الجزاء لهم على الحاربة .

وإذا كان في الجناة من هو ذو رحم عمرم عن سرقت أموالهم فإنه لا قطع عليه ، ويقطع الباقون الذين شاركوه من الجناة عند الحنابلة وأحد قولي الشافعي . وقال الأحناف : لا يقطع واحدًا منهم لوجود الشبهة بالنسبة للقريب ، والجناة متضامنون فإذا سقط الحد عن القريب سقط عن الجيم . ورجح ابن قدامة رأي الشافعي والحنابلة فقال : « إنها شبهة اختص بها واحد ، فلا تسقط الحد عن الباقين » .

ومعنى هذا أن شبهة الإسقاط لا تتجاوز ذا الرحم ، فلا يقام عليه الحد وحده ، لأن الشبهة لا تتجاوزه انتهى .

٣ ـ أن تكون الحرابة بالقتل دون أخذ للال ، وهذا يستوجب القتل مق قدر الحاكم عليهم ، ويقتل جميع الحرابة بالقتل دون أخذ للال ، وهذا يستوجب القتل مقى قدر الحاكم عليهم ، ويقتل جميع الحاربية والإنساد في الأرض . ولا عبرة بعنو ولي الدم أو رضاء بالدية ، لأن عنو ولى الدم أو رضاء بالدية في القصاص لا في الحرابة .

أن تكون الحرابة بالقتل وأخذ المال . وفي هذا القتل والصلب . أي أن عقويتهم أن يصلبوا
 احياء ليوتوا ، فيربط الشخص على خشية أو عود أو نحوهما منتصف القامة ، ممدود اليدين ، ثم
 يطمن حق يموت . ومن الفقهاء من قال : إنه يقتل أولاً ثم يصلب للعبرة والعظة .

ومنهم من قال : إنه لا يبقى على الخشبة أكثر من ثلاثة أيام .

وكل ما تقدم فإنه اجتهاد من الأنَّة . وهو في نطاق تفسير الآية الكريمة ، وكل إسام لـه وجهة نظر صحيحة ، فن رأي تخيير الحاكم في أختيار إحدى العقوبات للقررة فوجهته ما دل عليه العطف

عرف _ أو _ وأن الأمر متروك للحاكم يختار منها ما تدرأ به النسدة وتتحقق به المماحة . وأن من رأى أن لكل جرية عقوبة محددة في الآية ، فوجهه تحقيق العدالة مع رعاية ما تندرى، به المفاسد وتقوم به المصالح ، فالكل مجمع على تحقيق غاية الشريعة من درء المفاسد وتحقيق المسالح . وهذا الإجتهاد يسهل على أولياء الأمور فهم النصوص وييسر طريق الإجتهاد . ويمين طالب العلم على الوصول إلى الحقيقة . ولا شك أن أعمالاً كثيرة تحدث من الحماريين المفسدين غير هذه الأعمال التي أشار إليها الفقهاء ، ويمكن استنباط أحكام لها مناسبة في ضوء ما استنبطه الفقهاء من الآية الكرية من أحكام جزئية ،

رد اعتراض ودفع إشكال :

قال في المنار: روي عبد بن حيد وابن جرير عن مجاهد أن الفساد هنا: الزنا، والسرقة، وقتل الناس، وإهلاك الحرث والنسل، وكل هذه الأعمال من الفساد في الأرض واستشكل بعض الفقهاء قول مجاهد: بد أن هذه الننوب والمفاسد لها عقوبات في الشرع غير ما في الآية ، فللزنا، والسرقة والفتل، حدود، وإهلاك الحرث والنسل يقدر بقدره ويضنه الفاعل ويعزره الحاكم بما يؤديه إليه اجتهاده، وفات هؤلاء المعترضون أن العقاب المنصوص في الآية خاص بالحاربين من المفسدين الذين يكاثرون أولى الأمر، لا يذعنون لحكم الشرع، وتلك الحدود إنا هي المسارقين، والزناة أفرادًا، الحاضمين لحكم الشرع فعلا وقد ذكر حكهم في الكتباب العزيز بصيفة المم الفاعل المفرد كقوله سبحانه: ﴿ وَ السّارِقَ وَالسّارِقَةُ فَاقَطَعُوا أَيديَهُمًا ﴾ (١٠ وقال : ﴿ الزّانِيّةُ والزّالِي فَالمَلْوَا لَيديَهُمًا ﴾ (١٠ وقال : ﴿ الزّانِيّةُ والزّالِي فَاجِلدُوا كُلُّ واحِدٍ مُنهمًا مِاللَّة عَلَيْمٌ ﴾ (١٠ وهالهم، ولا يجهرون بالفساد حق في المدرو الله ورسوله ومفسدون والحكم منا منوط بالوصفين مقا، وإذا أطلق الفقهاء لفظ عليهم أنهم محاربو الله ورسوله ومفسدون والحكم منا منوط بالوصفين مقا، وإذا أطلق الفقهاء لفظ المحاربين فإغا يمنون به الحاربين للفسدين ، لأن الوصفين متلازمان » انتهى .

واجب الحاكم والأمة حيال الحرابة:

والحاكم والأمة ممّا مسؤولون عن حماية النظام وإقرار الأمن وصيانة حقوق الأفراد والحافظة على دمائهم وأموالهم وأعراضهم ، فإذا شنت طائفة فأخافوا السبيل ، وقطعوا الطريق ، وعرضوا حياة الناس للغوض والإضطراب . وجب على الحاكم قتال هؤلاء ، كا فعل رسول الله والإضطراب وجب على الحاكم قتال هؤلاء ، كا فعل رسول الله والإنتصال شأفتهم وكا فعل خلفاؤه من بعده ، ووجب على للسلين كذلك أن يتعاونوا مع الحاكم على استئصال شأفتهم وقطع دابره ، حتى ينهم الناس بالأمن والطأنينة ، ويحسوا بلذة السلام والإستقرار و ينصرف كل

⁽١) سورة النائدة ، الأية ٢٨ . (٢) سورة السور ، الأية ٢ .

إلى عمله مجساهدًا في سبيل الحير لنفسه ، ولأسرته ، ولأمشه . فيان انهزم هؤلاء في ميسمان القشال ، وتفرقوا هنسا وهنساك ، وانكسرت شوكتهم ، لم يتيم مسديرهم ، ولم يجهز على جريجهم إلا إذا كانوا فـد ارتكبوا جناية القتل ، وأخذوا للال : فإنهم يطاردون حتى يظفر بهم ويقام عليهم حد الحرابة .

توبة الحاربين قبل القدرة عليهم

إذا تاب الحاربون المفسدون في الأرض قبل القدرة عليهم ، وتمكن الحاكم من القبض عليهم ؛ فإن الله يغفر لهم ما سلف ، ويرفع عنهم العقوبة الخاصة بالحرابة لقول الله تعالى : ﴿ ذَلَكَ لَهُمْ حَزِي فِي الدُّنيا ، ولهمْ في الآخرةِ صفاب عظيمٌ ، إلا الذين تنابوا مِنْ قبلِ أَن تَقُدروا عليهم فأعلسوا أنَّ الله غفور رحم ﴾ .

وإنما كان ذلك ؛ لأن التوبة قبل القدرة عليهم والتكن دليل على يقظة الضير والعزم على استئناف حياة نظيفة بعيدة عن الإفساد والحاربة أنه ورسوله ، ولهذا شمام عنو الله وأسقط عنهم كل حق من حقوقه إن كانوا قد ارتكبوا ما يستوجب العقوية ، أما حقوق العباد فإنها لا تسقط عنهم ، وتكون العقوبة حينئذ ليست من قبيل الحرابه ، إنحا تكون من باب القصاص . والأمر في ذلك يرجع إلى الجني عليهم لا إلى الحاكم ، فيإن كانوا قد قتلوا سقط عنهم تحتم القتل ، ولولي الدم العفو أو التصاص وضان المال القصاص وضان المال وإن كانوا قد أخذوا المال سقط القطع وأخذت الأموال ، منهم إن كانت بأيديم ، وضعوا قية ما استهلكوا ، لأن ذلك غضب فلا يجوز ملكه لهم ، ويصرف إلى أربابه أو يجعله الحاكم عنده حتى يعلم صاحبه لأن توبتهم لا تصع إلا إذا أعادوا الأموال للسلوبة إلى أربابه أو يجعله الحاكم عنده على ما مساحبه لأن توبتهم لا تصع إلا إذا أعادوا الأموال للسلوبة إلى أربابه أو يجعله الحاكم عنده على ماحبه لأن توبتهم لا تصع إلا إذا أعادوا الأموال للسلوبة إلى أربابه أو يجعله الحاكم عنده على الماحبة الأن ذلك غضب فلا يجوز ملكه لم ماحبه إلى أربابه أو يجعله الحاكم عنده على المناحبة الأن ذلك على المناحبة الأن ذلك عليه المناحبة الأن ذلك عنده على المناحبة الأن والها المناحبة الأن ذلك عنده على المناحبة المناحبة الأن دلك عنده على المناحبة الأن دالله عند على المناحبة المناحبة الأن المناحبة المناحبة المناحبة المناحبة المناحبة المناحبة المناحبة المناحبة المناحبة القصاحبة الأن المناحبة ا

فإذا رأي أولو الأمر إسقاط حق مالي عن المفسدين من أجل للصلحة العامة ، وجب أن يضنوه من بيت المال . ولقد لخص لبن رشد في بداية الجنهد أقوال العلماء في هذه للسألة فقال : « وأما ما تسقطه عنه التوية فاختلفوا في ذلك على أربعة أقوال » :

١ - أحدها أن التوية إنما تسقط حد الحرابة فقط ، ويؤخذ ، بما سوى ذلك من حقوق الآدميين ،
 وهو قول مالك .

لا ـ والقول الثاني أنها تسقط عنه حد الحرابة وجميع حقوق الله من الزنا ، والشراب ، والقطع في السرقة ، ولا تسقط حقوق الناس من الأموال والدماء ، إلا أن يعفو أولياء القتول (١٠) .

٣ _ والقول الثالث : أن التوية ترفع جميع حقوق الله ، ويؤخذ في الدماء وفي الأموال بما وجد

بعيثه ،

⁽١) هذا هو أعدل الأنوال الذي اخترناه ونيهنا عليه من قبل .

 ٤ ـ والقول الرابع: أن التوبة تسقيط جيبع حقوق الأدميين من مثال ، ودم ، إلا ما كان من الأموال قامًا بمينه .

شروط التوبة :

للتوبة شروط ظاهر وباطن ، ونظر الفقة إلى الظاهر دون الباطن الذي لا يملمه إلا الله ، فإذا تاب الهارب قبل القدرة عليه ، قبلت توبته وترتبت عليها أشارها ، واشترط بعض العلماء . في التائب . أن يستأمن الحاكم فيؤمنه ، قيل : لا يشترط ذلك ، ويجب على الإمام أن يقبل كل تائب ، وقيل : يكتفي بإلقاء السلاح والبعد عن مواطن الجرية وتأمين الناس بدون حاجة إلى الرجوع إلى الإمام .

ذكر ابن جرير . قال : حَدَثِي علي ، حدَثنا الوليد بن مسلم . قال : • قال الليث : وكذلك حدَّثني موسى المدني ـ وهو الأمير عندنا ـ أن عليّا الأسدي حارب ، وأخاف السبيل وأصاب الدم والمال ، فطلبه الأمّة والمامة ، فامتنع ولم يقدروا عليه حتى جاء تائبًا ، وذلك أنه سمع رجلاً يقرأ هذه الآية : ﴿ قُلْ يَا عِبَادي الّذينَ أَسْرَقُوا على أَنْفُسِهِمْ لا تَعْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ الله ، إنْ الله يغفُر الذّوبَ جميعًا إنّه هو الفَفُور الرحمِ ﴾ (١) .

فوقف عليه فقال ياعبد الله ؛ أعد قرامتها فأعادها عليه فغمد سيفه ، ثم جاء تبائبًا حتى قدم المدينة من السّخر ، فإغتسل ثم أق مسجد رسول الله عَلَيْ فصلى الصبح ، ثم قصد إلى أبي هريرة في أخمار أصحابه فلما أسفروا عرفه الناس ، فقاموا إليه ، فقال : لا سبيل لكم على ، جئت تائبًا من قبل أن تقدروا على . فقال أبو هريرة : صنتى ، وأخذ بيده حتى أتى مروان بن الحكم ـ وهو أمير على المدينة . في زمن معاوية . فقال ؛ هذا على جاء ثائبًا ولا سبيل لكم عليه ولا قتل ، فترك من ذلك كله . قال : وخرج على ثائبًا مجاهدًا في سبيل الله في البحر ، فلقوا الروم فقرنوا سفينة إلى سفينة من سفنه من الروم في سفينتهم فهربوا منه إلى شقها الآخر فمالت به وبهم ، فغرقوا جميمًا .

مقوط الحدود بالتوبة قبل رفع الجناة إلى الحاكم :

تقدم أن حد الحرابة يسقط عن المحاربين إذا تسابوا قبل القسدرة عليهم لقول الله سبحسانــه : ﴿ إِلاَ اللَّهُ عَالَمُ اللَّهُ عَلَمُوا أَنَّ اللَّهُ عَلَّمُوا مِنْ قَبْلٍ أَنْ تَقْدِروا عَلَيْهِم فَاعلَمُوا أَنْ اللّٰهُ عَلَّمُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [1] .

وليس هذا الحكم مقصورًا على حد الحرابة ، بل هو حكم عام ينتظم جميع الحدود ، فمن ارتكب جريمة تستوجب الحدثم تاب منها قبل أن يرفع إلى الإمام سقط عنه الحد ، لأنه إذا سقسط الحد عن هؤلاء فأولى أن يسقط عن غيرهم ، وهم أخف جرمًا منهم ، وقد رجع ذلك ابن تهية فقال « من تاب

⁽١) سورة الزمر ، الآية ، ١٩ . (٢) سورة الألدة ، الآية ٢٠ .

من الزنا ، والسرقة ، وشرب الخرقيل أن يرفع إلى الإسام ، فالصحيح أن الحد يسقط عنه ، كا يسقط عنه ، كا يسقط عنه ، كا يسقط عن المارين إجاعًا إذا تابوا قبل القدوة عليهم » .

قال القرطبي : « فأما الشراب ، والزناة ، والسراق ، إذا تابوا وأصلحوا . وعرف ذلك منهم ثم رفعوا إلى الإمام . فلا ينبغي أن يحدوا . وإن رفعوا إليه فقالوا : تبنا لم يتركوا وهم في هذه الحال كالحاربين إذا غلبوا » .

وفصل الخلاف في ذلك ابن قدامة فقال : « وإن تاب من عليه حد من الحاربين وأصلح فنيه روابتان :

أحدها : يسقط عنه لقول الله تعالى : ﴿ وَٱلْذَانِ يَأْتِينَيْهَا مِنكُمْ فَأَذُوهُمَا فَإِن ثَابَا وَأَسَلَمَا فَأَعَرِضُواْ عَنَهُمَا ﴾ (١) . وذكر حد السارق ثم قال : ﴿ فَمَنَ تَابَ مِن بَعْدٍ ظُلْمِهِ وَأَصَلَحَ فَإِنَّ اللهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنْ اللهَ فَقُورٌ رَّحِمْ ﴾ (١) .

وقال النبي عَلِيَّكُ : « التائب من الذنب كن لا ذنب له » ومن لا ذنب له لا حد عليه ، وقال في ماعز لما أخبر بهربه : « هلا تركتوه يتوب فيتوب الله عليه » ؟ ولأنه خالص حق الله تعالى فيسقط بالتوبة كحد الحارب .

ثنائيها: لا يسقط ، وهو قبول صالك وأبي حنيفة وأحد قبولى الشافعي لقوله سبحانه : إلزّانية والزّافي فاجلتوا كلّ واحد منهمًا ماللّة جَلعة ﴾ وهذا عام في التائبين وغيرم ، وقال
تعالى : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديها ﴾ ولأن النبي ﷺ رجم ماعزًا والنامدية وقطع الذي
أقر بالسرقة وقد جاءوا تائبين يطلبون التطهير بإقامة الحد وقد سمى الرسول ﷺ فعلم توبة ، فقال في حق للرأة : ، لقد تابت توبة لوقعت على سبمين من أهل للدينة لوسعتم » .

وجاء عرو بن سمرة إلى النبي على فقال : « يارسول الله ، إني سرقت جلاً لبني قلان فطهرني فاقام الرسول الحد عليه » ولأن الحد كفارة فلم يسقط بالتوبة ككفارة اليين والقتل ، ولأنه مقدور عليه فلم يسقط عنه الحد بالتوبة فهل يسقط عبه فإن قلنا يسقوط الحد بالتوبة فهل يسقط بجرد التوبة أو بها مع إصلاح العمل فيه وجهان :

أحدها: يسقط بجريها وهو ظاهر قول أصحابنا لأنها توية مسقطة للحد فأشبهت توية الحارب قبل القدرة عليه .

وثانيهما : تمتبر إصلاح العمل لقوله سبحانه : ﴿ فَإِنْ تَابَا وأَصَلَحًا فَأَعْرَضُوا عَنْهَا ﴾ وقال : ﴿ فَمْنَ تَابَ مَنْ بِعَدِ ظَلِمَهُ وأَصَلِحَ فَإِنْ اللهِ غَفُورِ رَحِمٍ ﴾ .

⁽١) سررة النساء ، الأياد ٢٠ . (٧) سورة للالدة الأياد ٢٠ .

فعلى هذا القول يمتبر مضي مدة يعلم بها صدق توبته وصلاح نيته . وليست مقدرة عدة معلومة . وقال بمض أصحاب الشافعي : مدة سنة وهذا توقيت بغير توقيت قلا يجوز .

دفاع الإنسان عن نفسه وعن غيره

إذا اعتدى على الإنسان معتد يريد قتله ، أوأخذ ماله أو هتك عرض حريمه ، فن حقه أن يقاتل هذا المعتدي دفاعًا عن نفسه وماله وعرضه ويدفع بالأسهل فالأسهل ، فيبدأ بالكلام أو الصياح أو الإستمانة بالناس إن أمكن دفع الظالم بذلك فإن لم يندفع إلا بالضرب فليضربه فإن لم يندفع إلا بقتله فليقتله ولا قصاص على القاتل ولا كفارة عليه ، ولا دية للمقتول لأنه ظالم معتد ، والظالم المعتدي حلال الدم لا يجب ضانه . فإن قتل للمتدي عليه وهو في حالة دفاعه عن نفسه ومساله وعرضه فهو شهيد :

١ _ يقول الله تمالى : ﴿ وَلَمَنْ الْتُمْمَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيل ﴾ (١) .

٣ ـ وعن أبي هريرة قال : « جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يمارسول الله أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ ما في ؟ قال : فقاتله . قال : أرأيت إن قاتلني ؟ قال : فقاتله . قال : أرأيت إن قاتلني ؟ قال : فقاتله . قال : هو في النار » .

٣ _ وروى البخاري : أن رسول الله عَنْ قال : و مَنْ قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون عرضه فهو شهيد » .

٤ - وروي أن امرأة خرجت تحتطب فتبعها رجل يراودها عن نفسها ، فرمته بفهر (١) فقتلته ،
 فرفع ذلك لعمر رضي الله عنه ؟ فقال : « قتيل الله ، وإلله لا يؤدي هذا أبدًا » .

وكا يجبأن يدافع الإنسان عن نفسه وماله وعرضه يجب عليه كذلك الدفاع عن غيره إذا تعرض للقتل أو أخذ للال ، أو هتك العرض ، ولكن بشرط أن يأمن على نفسه من الملاك .

لأن الدفاع عن الفير من باب تفيير المنكر والحافظة على الحقوق . يقول رسول الله تركي : « من رأى منكم منكرًا فليفيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلب وذلسك أضعف الإيان » وهذا من باب تفيير المنكر .

⁽١) سورة الشورى . الأية : ١١ ،

⁽٢) المهر , الحجر .

حدالبرقية

إن الإسلام قد احترم المال . من حيث أنه عصب الحياة ، واحترم ملكية الأفراد له (١) . وجعل حقهم فيه حقّا مقدمًا لا يحل لأحد أن يمتدي عليه بأي وجه من الوجوه ، ولمنا حرم الإسلام : السرقة ، والنصب ، والإختلاس ، والخيانة ، والربا ، والفش ، والتلاعب بالكيل والوزن ، والرشوة ، واعتبر كل مال أخذ بغير سبب مشروع أكلاً للمال بالباطل .

وشد في السرقة ، فقَفى بقطع يد السارق التي من شأنها أن تباشر السرقة ، وفي ذلك حكة بيئة ،إذ أن البد الخائنة بشابة عضو مريض يجب بتره ليسلم الجسم ، والتضحية بالبعض من أجل الكل بما اتفقت عليه الشرائع والعقول . كا أن في قطع يد السارق عبرة لمن تحدثه نفسه بالسطو على أسوال الناس ، فبلا يجرؤ أن يمد يده إليها ، وبهذا تحفظ الأموال وتصان ، يقول الله تعالى : في والسّارِق وَالسّارِق وَ

والحكة في تشديد المقوبة في السرقة دون غيرها من جرائم الإعتداء على الأموال هي ما جاء في شرح مسلم للنووي: قال القاضي عياض رضي الله عنده: دسان الله الأموال بيا يجاب القطع على السارق ، ولم يجمل ذلك في غير السرقة ، كالاختلاس والانتهاب ، والفصب ، لأن ذلك قليسل بالنسبة إلى السرقة ، ولأنه يمكن استرجاع هذا النوع بالاستدعاء إلى ولاة الأمور ، وتسهل إقامة البينة عليه ،

بخلاف السرقة ، فإنه تندر إقامة البينة عليها (^{٣)} فعظم أمرها ، واشتدت عقوبتها ، ليكون أبلغ في الزجر عنها » .

أنسواع السرقسة :

والسرقة أنواع :

١ _ نوع منها بوجب التعزير .

٢ ـ ونوع منها يوجب الحد .

والسرقة التي توجب التمزير! هن السرقة التي لم تتوفر فيها شروط إقامة الحد، وقد قضى الرسول عِنْكُم ، بمناعفة المزم على من سرق مالا قطع فيه:

قضى بذلك في سارق الثار الملقة ، وسارق الشاة من المرتع ،

ففي الصورة الأولى أسقط القطع عن سارق الثر والكثر (1) وحكم أن من أصاب شيئًا منه بقمه

(١) الكار : هو حار النخل .

 ⁽١) احترام الإسلام للملكية لأن ذلك ضلرة أولاً ، وسافر على النشاط ثانيًا ، وعدالة ثالثًا .
 (٢) سورة المائدة ، الآية : ٢٨ .

وهو عناج إليه فلا شيء عليه ، ومن خرج منه بشيء فعليه غرامة مثليه ، والعقوبة ، ومن سرق منه شيئًا في جرينه ^(۱) فعليه القطع إذا بلغت قبة للسروق النصاب الذي يقطع فيه .

وفي الصورة الثانية : قفى في الشاة التي تؤخذ من مرتمها بثنها مضاعفًا ، وضرب نكال (٢) وقضى فها يؤخذ من عطنه بالقطع ، إذا بلغ النصاب الذي يقطع فيه سارقه .

رواه أحمد والنسائي ، والحاكم ، وصححه .

والسرقة التي عقوبتها الحد نوعان .

الأول ؛ سرقة صغرى : وهي التي يجب فيها قطع اليد .

والثاني : سرقة كبرى : وهي أخذ المال على سبيل المغالبة . ويسمى الحرابة ، وقد سبق الكلام عليه قبل هذا الباب . وكلامنا الآن منحصر في السرقة الصغرى .

تعريف السرقة :

السرقة : هي أخذ الثيء فسي خفية ؛ يقال ، استرق السم أي سم مستخفيًا ، ويقال : هو يسارق النظر إليه ، إذا اهتبل غفلته لينظر إليه .

وفي القرآن الكريم يقول الله سبحانه : ﴿ إِلاَّ مَنْ اسْتَرَق النَمْحَ فَا تَبِعَهُ شِهَابَ مُبِينَ ﴾ (٣ فسمى الاستاع في خفاء استراقًا .

وفي القامو بن : السرقة ، والاستراق الجيء مستترًا لأخذ مال الغير من حرز .

وقال ابن عرفة : • السارق عند العرب : هو من جاء مستترًا إلى حرز فأخذ منه ما ليس له . .

ويفهم مما ذكر صاحب القاموس وابن عرفة ، أن السرقة تنتظم أمورًا ثلاثة :

١ _ أخذ مال الغير .

٢ - أن يكون هذا الأخذ على جهة الاختفاء والاستتار .

٣ ـ أن يكون المال محرزًا .

فلولم يكن المال مملوكًا للغير ، أو كان الأخـذ عِماهرة ، أو كان المال غير عمرز ، فمإن السرقـة الموجبة لحد القطع لا تتحقق .

الختلس والمنتهب والخالن غير السارق:

وله ذا لا يعتبر الحائن ، ولا المنتهب ، ولا الحتلس ، سارقًا ولا يجب على واحد منهم القطع ، وإن وجب التمزير : فمن جابر رضي الله عنه _ أن النبي ما الله عنه الله عنه وإن وجب التمزير : فمن جابر رضي الله عنه _ أن النبي ما الله عنه الله عنه على خائن (1) ولا

(٢) نكال : أي شريًا يكون فيه ميرة لنيره .

(١) جرينه : ما يسبى عبد العامة بالجرن .
 (٢) سورة الحجر : الأية : ١٨ .

(1) الحَّالَن : هو من يأخذ المال ويظهر النصح للبالك .

verted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

177

منتهب ^(۱) ولا عتلس (^{۱)} قطع ء .

رواه أصحاب المنن ، والحاكم ، والبيهتي ، وصححه الترمذي ، وابن حيان ، وعن عجد بن شهاب الزهري قال : « إن مروان بن الحكم أتي بإنمان قد اختلس مبّاعًا فأراد قطع يده ، فأرسل إلى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك ، فقال زيد : ليس في الخلسة قطع » .

رواه مالك في الوطأ:

قال ابن النبج : وأما قطع يد السارق في ثلاثة دراهم وترك قطع الختلس والمنتهب والفاصب فن قما حكة الشارع أيضًا ، فإن السارق لا يكن الاحتراز منه ، فإنه ينقب الدور ويهتك الحرز ، ويكسر القفل ، ولا يكن صاحب المناع الاحتراز بأكثر من ذلك فلو لم يشرع قطمه لسرق الناس بعضهم بعضًا ، وعظم الضرر واشتدت الحنة بالسراق : بخلاف المنتهب والختلس فإن المنتهب هو الذي يأخذ المال جهرة بمرأى من الناس فهكنهم أن يأخذوا على يديه ويخلصوا حق المظارم أو يشهدوا لنه عند الحاكم .

وأما الختلس فإنه إنه إنه يأخذ المال على حين خفلة من مالكه وغيره فلا بخلومن نوع تفريط يكن به الختلس من اختلاسه ، وإلا فع كال التحفظ والتيقط لا يكنه الاختلاس فليس كالسارق ، بل هو بالخائن أشبه ، وأيضًا فالختلس إنها يأخذ المال من غير حرز مثله غالبًا ، فإنه الذي يفافلك ويختلس مناعك في حال تخليك وغفلتك عن حفظه ، وهذا يكن الاحتراز منه غالبًا فهو كالمنتهب ، وأما الناصب فالأسر منه ظاهر وهو أولى بمدم القطع من المنتهب ، ولكن يسوخ كف عدوان هؤلاء بالضرب والنكال والسجن الطويل والعقوبة بأخذ لللل .

جحد العاريسة

وبما هو متردد بين أن يكون سرقة أو لا يكون ، جحد العارية ، ومن ثم فقد اختلف الفقهاء في حكم ذلك فقال الجهور : لا يقطع من جحدها ، لأن القرآن والسنة أوجبا القطع على السارق ، والجاحد للعارية ليس بسارق .

وذهب أحمد ، وإسحاق ، وزفر ، والخوارج وأهل الظاهر ، إلى أنه يقطع ، لما رواه أحمد ومسلم وانسائي عن عائشة رضي الله عنها قالت : كانت امرأة مخزومية تستمير للتاع وتجحمه ، فأمر النبي كالله بقطع يدها فأق أهلها أسامة بن زيد رضي الله عنه فكلموه فكلم النبي كالله فيها فقال له النبي كالله عنها من حدود الله عز وجل » .

⁽١) المنتهب : هو الذي يأخذ المال خصيًا مع الجاهرة والإعتاد على القوة .

⁽T) والمتلى : هو من يخطف المال جهرًا ويهرب .

ثم قام النبي ﷺ خطيبًا فقال : « إنما هَلَكُ من كان قبلكَ بأنه إذا سرق فيهم الشريف تركوه ٍ وإذا سرق فيهم الضميف قطموه ، والذي نفسي بيده لو كانت فاطمـة بنت محمد لقطعت بـدهـا . . فقطع يد الخزومية .

وقد نـاصر ابن القيم هـذا الرأي ، واعتبر الحـاحـد للمـاريـة سـارقًـا بمقتضى الشرع . قـال في زاد للماد : فإدخاله ﷺ جاحد العارية في اسم السـارق كإدخـالـه سـائر أنواع المنكرات في الخر ، وذلـك تعريف للأمة بحراد الله من كلامه . وفي الروضة الندية : أن الجاحد للماريـة إذا لم يكن سـارقًـا لغـة فهو سارق شرعًا ، والشرع مقدم على اللغة .

قال ابن القيم في أعلام الموقعين : والحكة والمصلحة ظاهرة جدًا ، فإن العارية من مصالح بني آدم التي لابد لهم منها ولا غنى لهم عنها ، وهي واجبة عند حاجة المستمير وضرورته إليها إما بأجرة أو عائماً ، ولا يمكن الاحتراز بمنع العارية شرعًا وعادة وعرفًا ، ولا عكن الاحتراز بمنع العارية شرعًا وعادة وعرفًا ، ولا فرق في المنى بين من توصل إلى أخذ متاع غيره بالسرقة وبين من توصل إليه بالعارية وجحدها ، وهذا بخلاف جاحد الوديمة ، فإن صاحب المتاع فرط حيث ائتنه .

النبساش

ويما يجرى هذا الجرى من الخلاف : الخلاف في حكم النباش الذي يسرق أكضان الوثى : فذهب الجمور إلى أن عقوبته قطع يده ، لأنه سارق حقيقة ، والتبر حرز .

وذهب أبو حنيفة ، ومحمد ، والأوزاعي ، والثوري ، إلى أن عقوبته التمزير ، لأنه نباش ، وليس سارقًا ، فلا يأخذ حكم السارق ، ولأنه أخذ مالاً غير مملوك لأحد ، لأن الميت لا يملك ، ولأنه أخذ من غير حرز .

الصفات التي يجب اعتبارها في السارق

تبين من التمريف السابق أنه لابد من اعتبـار صفـات معينـة في الســارق ، والثيء المــروق والموضع السروق منه حتى تتحتق الــرقة التي يجب فيها الحد . وفيا يلي بيان كل :

الصفات التي يجب اعتبارها في السارق:

أما الصفات التي يجب اعتبارها في السارق حتى يسمى سارقًا ويستوجب حد السرقة فنـذكرهـا فها يلي :

 التكليف : يأن يكون السارق بالغا عاقلا ، فلاحد على مجنون ، ولا صغير إذا سرق ، لأنها غير مكلفين ولكن يؤدّب الصغير إذا سرق . ولا يشترط فيه الإسلام ، فإذا سرق النّمي أو المرتد ، فإنه يقطع (١) كا أن المسلم يقطع إدا سرق من الذمي .

٢ - الاختيار : بأن يكون السارق مختارًا في سرقته . فلو أكره على السرقة فلا يعدُ سارفًا ، لأن
 الإكراه يَسُلبه الاختيار ، وسلبَ الاختيار يسقط التكليف .

٢ - ألا يكون المسارق في الشيء المسروق شبهة ، فإن كانت له فيه شبهة فإنه لا يقطع ، ولهذا لا يقطع الأب ولا الأم بسرقة مال ابنها لقول الرسول ﷺ : « أنت ومالك لأبيك . .

وكذلك لا يقطع الإبن بسرقة مسالها ، أو مسال أحدهما ، لأن الإبن يتبسط في مسال أبيه وأشه عادة ، والجدُّ لا يقطعُ لأنه أب سواء أكان من قبل الأب أو الأم ، ولا يقطع أحد من عود النسب الأعلى والأسفل ، أعنى الآباء والأجداد _ والأبناء وأبناء الأبناء .

وأما ذوو الأرحام ، فقال قال أبو حنيفة والثوري ، لا قطع على أحد من ذوي الرحم الحرم مثل العمة والحالة ، والأخت والعم ، والحال ، والأخ ، لأن القطع يعضي إلى قطيعة الرحم التي أمر الله بها أن توصل ، ولأن لهم الحق في دخول المنزل ، وهو إذن من صاحبه يختل الحرز به (١) .

وقال مالك والشافعي ، وأحمد وإسخّى رضي الله عنهم ، يقطع من سرق من هؤلاء ، لانتفاء الشبهة في المال . ولا قطع على أحد الزوجين إذا سرق أحدها الآخر ، لشبهة الاختلاط وشبهة المال ، فالاحتلاط بينها ينع أن يكون الحرز كاملاً ، ويوجب الشبهة في المال ، وإذا لم يكن الحرر كاملاً وأدات الشبهة في المال يسقط القطع ، وهذا مذهب أبي حنيفة والشاقعي ، رضي الله عنها ، في أحد قواحدى الروايتين عن أحد رضي الله عنها .

وقال مالك والثوري رضي الله عنها _ ورواية عن أحمد رضي الله عنه وأحمد قولي الشافعي رخي الله عمه :

إذا كان كل واحد ينفرد ببيت فيه متاعة ، فإنه يقطع من سرق من منال صناحبه لوجود الحرز من حهة ولاستقلال كل واحد منها من جهة أخرى .

ولا يمطع الخادم الذي يخدم سيده بنفسه (٢) ، فمن عبد الله بن عمر رضي الله عنها قبال : جماء رجل إلى عمر رضي الله عنه بقال عمر رضي الله عنه عمر رضي الله عنه عنه لا قطع عليه ، وهو خادمكم أخذَ مَناعكم » .

⁽١) أما الماهد والمسلمن : فإنها لا يعظمان لو سرقا في أصح قولي الشاهية وعد أي حبيمة وقال مالك وأحد يقطمان .

⁽٢) فيكون مثله مثل الضعب الدي أدن له بالدخول فإنه لا يقطع إنا عرق .

⁽٢) اشترط هذا الشرط مالك ، وأما الشاممي قرة لشترطه ومرة أم يشترطه .

وهذا مذهب عمر ، وابن مسعود . ولا مخالف لمها من الصحامة

ولا يقطيع من سرق من بيت المال إذا كان مسلمًا ، لما روي ، أن عـاملاً لعمر رضي الله عنـه كتب إليه يسأله عن سرق من بيت المال فقال : « لا تقطعه فما من أحد إلا وله فيه حق » .

وروى الشعي : أن رجلاً سرق من بيت المال ، فيلغ عليًّا فقـال كرم الله وجهه : « إنَّ لـه فيــه سَهْمًا » ولم يقطعه ، فقول عمر وقول علي فها بيـان سبب عـدم القطع على من سرق من بيت المـال ، لأن ذلك بورث شبهة تمنع إقامة الحد .

قال ابن قُدامة : كا لو سرق من مال له شركة فيه . ومن سرق من الغنية من له فيها حق (١) _ أو لولده أو لسيده ـ وهذا مذهب جمهور العلماء (١١) .

وروى ابن مساجمه عن ابن عبساس رضي الله عنها : أن عَبْسَنَا من رقيق الحنس ^(۲) سَرَقَ من الحنس فدفع إلى الذي يَجُيِّجُ فلم يقطعه . وقال : • مالً الله مَرق بعضة بعضًا » .

ولا يقطع من سرق من الدين الماطل في السداد ، أو الجاحد للدَّين ، لأن ذلك استرداد لدينه ، إلا إدا كان المدين مقرًا بالدين وقادرًا على السداد ، فإن الدائن يقطع إذا سرق من المدين لأنه لا شبهة له في سرقته ، ولا قطع في سرقة العارية من يد المستعير لأن يد المستعير يد أمانة ؛ وليست يد ملك .

ومن غصب مالاً وسرقه وأحرزه فسرقه منه سارق ، فقال السافهي وأحمد : لا يقطع ، لأنه حرز لم يرضه مالكه ، وقال مالك : يقطع ؛ لأنه سرق مالا شبهة له هيه من حرز مثله

وإذا وقمت أزمة بالناس ، وسرق أحد الأفراد طمامًا فيان كان الطمام موحودًا قطع ؛ لأنه غير عتاج إلى سرقته ، وإن كان معدومًا لم يقطع ؛ لأن له الحق في أخذه لحاجته إليه ، وقد قال عمر رضي الله عنه : « لا قطع في عام المجاعة ، ، وروى مالك في الوطأ ، أن رقيقًا لحاطب سرقوا ناقة لرجل من مُزينة فانتحروها . فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب ، فأمر عمر كثير بن الصلت أن يقطع أيديم ، ثم قال عمر : أراك تجيمهم ثم قال : والله لأعرمنك غرمًا يشق عليك . تم قال للمُزني : كم ثمن ناقتك ؟ مقال المزني : كم ثمن ناقتك ؟ مقال المزني : كنت والله أمنعها من أربعائة درم فقال عمر : أعطه ثما غائة درم .

و يروي ابن وهب أن عمر بن الخطاب ، بمد أن أمر كثير بن الصلت بقطع أيدي الذين سرقوا ، أرسل وراءه من يأتيه بهم ، مجاء بهم ، فقال لعب الرحن بن حاطب : أمسا لولا أني أظنكم

⁽١) فإدا لم يمكن له هيها حق فإنه يقطع بإنفاق الطاء .

 ⁽٢) ودهـ ، مالك إلى القطع عمل بطاهر الآية . وهو عام عير عصص .

⁽٢) رفيق الس ، أي الرقيق المأحود من المنام . سرق من الس أي خس الفنام .

تستعملونهم وتجيعونهم حتى لمو وجمدوا مما حرم الله لأكلموه لقطعتهم ، ولكن والله إذا تركتهم لأغرمنك غرامة توجعك » .

الصفات التي يجب اعتبارها في المال المسروق

وأما الصفات التي يجب اعتبارها في للال المسروق فهي :

أولاً: أن يكون مما يقول و يملك و يحل بيمه وأخذ العوض عنه ، فلا قطع على من سرق الخروالخنزير حق لمو كان المسالسك لها ذميّسا لأن الله حرم ملكيتها والانتفساع بها بسالنسبسة المسلم وللسذمي على المنواء (١).

وكذلك لا قطع على سارق أدوات اللهو مثل: العود ، والكنج ، والزمار ، لأنها آلات لا يجوز استمالها عند كثير من أهل العلم ، فهي ليست مما يقول ويقلك ويحل بيمه ، وأما الذين يبيحون استمالها فهم يتفقون مع من بحرمها في عدم قطع يد سارقها لوجود شبهة ، والشبهات مسقطة للحدود. واختلف العلماء في سرقة الحر الصغير غير للميز .

فقال أبو حنيفة والشافعي : لا قطع على من سرق لأنه ليس بمال ويعزر ، وإن كان عليه حلي أو ثياب فلا يقطع أبضا ، لأن ما عليه من الحلي تبع له وليس مقصودة بالأخذ (٢٠) .

وقال مالك : في سرقته القطيح ، لأنه من أعظم المال ولم يقطع السارق في للمال لمبنه ، وإنما قطم لتملق النفوس به ، وتملقها بالحر أكثر من تعلقها بالعبد .

وسارق العبد الصغير غير المميز يقطع ؛ لأنه مال متقوم ، وأما المميز فإنه لا بحد سارقمه ؛ لأنه وإن كان مالاً يباع ويشتري فإن له سلطانًا على نفسه فلا يعد محررًا .

وأما ما يجوز تَلكه ولا يجوز بيمه ؛ كالكلب للأنون في بيمه ، ولحوم الضحايا ، فقـال أشهب : من المالكية : يقعلم سارق الكلب الماذون بإتخاذه (٣) ، ولا يقطع في كلب غير مأذون باتخاذه

وقال أميغ من المالكيـة في خوم الضحـايـا : إن سرق الأضحيـة قبل الـذبح قطع ، وإن سرقهـا بعد الذبح فلا قطع .

واما سرقة الماء ، والثلج ، والكلأ ، والملح . والتراب فقد قال صاحب المغني : « وإن سرق ماء ولا قطع فيه . قاله أبو بكر وأبو إسحاق لأنه بما لا يتول عادة ولا أعلم في هذا خلاقًا » .

⁽¹⁾ برن أو حسمة أنه يدخ للدمي الحر والحرير وأن على متانها صبان النبية ، ولكنه يتعق مع النقهاء في عدم قطع من سرفها لمدم 17. 111 قائل من شرط المد .

من به يب سويد سويد من المام و المام الأمها الله و حده أو الثياب وحدها فإنه يقطع ميها مكما لو مرضاً مع (٢) قال أنو يوسف يقطع إدا كان الحلي قدر المام لأمهانا سرق الحلي وحده أو الثياب وحدها فإنه يقطع ميها مكما لو مرضاً مع

⁽r) الكان للأذون واتناده هو كلت المراسة والزراعة وكلت العيد .

وإن سرق كلاً أو ملحًا ، فقال أبو بكر : لا قطع فيه لأنه بما ورد الشرع بـاشتراك النــار فيــه ؛ فأشبه لماء .

وقال أبو إسحاق بن شاملا : فيه القطع ، لأنه يقول عادة فأشبه التبن والشمير .

وأما الثلج فقال القاضي : هو كالماء لأنه ماء جامد فأشبه الجليد ، والأشبه أنه كالملح لأنه يتحول عادة فهو كالملح للنعقد من الماء .

وأما التراب فإن كان مما تقل الرغبات فيه كالذي يعد للتطيين والبناء فلا قطع فيه ؛ لأنه لا يتمول ، وإن كان مما له قيمة كثيرة كالطين الأرمني الذي يعد للدواء أو المعد للفسيل بـــه ، أو الصبغ كالمغرة احتمل وجهين .

١ - أحدهما لا قطع فيه لأنه من جنس مالا يتول فأشبه الماء .

٢ - فيه القطع ، لأنه يتول عادة ، ويحمل إلى البلدان للتجارة فأشبه العود الهندي (١١) .

وأما سرقة المال المباح الأصل كالأسماك والطيور (٢) فإنه لا قطع على من سرقها مالم تحرز فبإذا أحرزت فقد اختلف فيها الفقهاء فذهب المالكية ، والشافعية يرى قطع سارقها لأنه سرق مالاً متقومًا من حرز .

وذهب الأحناف والحنابلة إلى عدم القطع لما روي عن رسول الله مَرَاتِيَّ أنه قال: «الصيد لمن أخذه». فهذا الحديث يورث شبهة يندريء بها الحد .

قال عبد الله بن يسار : أتي عمر بن عبد المزيز برجل سرق دجاجة ؛ فأراد أن يقطمه ، فقال له سالم بن عبد الرحمن « قدال عثان رضي الله عند ؛ لا قطم في الطير ، وفي رواية أن عمر بن عبد المزيز استفتى السائب بن يزيد فقال : ما رأيت أحدًا قطم في الطير ، وما عليه في ذلك قطم . فتركه عمر وقال بعض الفقهاء : الطير المعتبر مباحًا هو الذي يكون صيدًا سوى الدجاج والبط فيجب في سرقتها القطع لأنه بمنى الأهلى .

وقال أبو حنيفة : لا يقطع في سرقة الطمام الرطب كاللبن واللحم والفواكه الرطبة ولا في سرقة الحشيش والحطب ولا فيا يسرع إليه الفساد ، وإن بلغت قيمة المسروق منه نصاب السرقة ، لأن هذه الأشياء غير مرغوب فيها ، ولا يشح مالكها عادة فلا حاجة إلى الزجر بالنسبة لها ، والحرز فيها ناقص ، ولقوله على المركة المامة ؛ لقص ، ولقوله على الناس شركا، في قر ولا كثر ، لأنه فيه شبهة لللكيمة ، لوجود الشركة المامة ؛ لقول الزسول : الناس شركا، في ثلاثة : الماء ، والكلأ ، والنار ء .

⁽١) ح ١٠ س ٢١٧ ، اللمني ، .

⁽١) الأساك مكل أنواعها وَّلو قامت ملحة والطير مكل أنواعه ، ويدخل فيه الدجاح والحام والبط .

وبما اختلف النقهاء فيه سرقة المصحف ، فقال أبو حنيفة لا يقطع من سرقه . لأنبه ليس بمال ، ولأن لكل واحد فيه حمًّا .

وقال مالك والشافعي ، وأبو ثور ، وأبو يوسف من أصحاب أبي حنيفة وابن المنذر : يقطع سارق للصحف إذا بلغت قيته النصاب الذي تقطع فيه اليد .

ثانيًا : والشرط الثاني الذي يجب توافره في المال المسروق أن يبلغ الشيء المسروق نصابًا ، لأنه لابد من شيء يجعل ضابطًا لإقامة الحدّ ، ولابد وأن يكون له قية يلحق الناس ضرر بفقدها ، فإن من عادتهم التسامح في الشيء الحقير من الأموال ، ولهذا لم يكن السلف يقطعون في الشيء التافه وقد احتلف الفقهاء في مقدار هذا النصاب ؛ فذهب حمهور العلماء إلى أن القطع لا يكون إلا في سرقة ربع دينار من الذهب ، أو ثلاثة دراهم من الفضة ، أو ما تساوي قيته ربع دينار أو ثلاثة دراهم من الفضة ، أو ما تساوي قيته ربع دينار أو ثلاثة دراهم المناس المقتصد في يوم ، له ولن يونه غالبًا ، وقوت الرجل وأهله مدة يوم ، له خطره عند غالب الناس لما روي عن عائشة رضي الله عنها : أن الرسول مَعْ الله عنها : أن الرسول مَعْ واهله مدة يوم ، له تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعدا » وفي رواية مرفوعًا « لا تقطع يد السارق إلا في ربع ديبار فصاعدًا » وفي رواية مرفوعًا « لا تقطع يد السارق إلا في ربع ديبار فصاعدًا » .

رواه أحمد ومملم للنسائي وابن ماجه .

وفي رواية أخرى للنسائي مرفوعًا:

« لا تقطم اليد فيا دون عُن الحِن » (١) .

قبل لمائشة : ما غن الجن ؟ قالت : ربم دينار .

ويؤيده حديث ابن عر في الصحيحين أن الني ﷺ قطع في عبن عُنه ثلاثة درام ، وفي رواية : قيته ثلاثة درام .

ومذهب الأحناف أن النصاب الموجب للقطع عشرة درام فأكثر ولا قطع في أقل منها . واستداوا بما رواه البهقي والطحاوي والنسائي عن ابن عباس وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في تقدير ثمن الجن بمشرة درام .

وأجاب الجهور عن هذا الحديث بأن الأعش راوي هذا الحديث فسر البيضة ببيضة الحديد التي

⁽١) الحن : الترس يتقى به في الحرب .

تلبس للحرب ، وهي كالجن . وقد يكون تمنها أكثر من ثمنه (١) . والجسل كانوا يرون أن منه ما يساوي دراهم .

وربع الدينار كان يصرف بثلاثة درام وفي الروضة الندية قال الشافعي : « وربع الدينار موافق لرواية ثلاثة درام ، وذلك أن المرف على عهد الرسول يَكِيِّعُ اثني عشر درمًا بدينار .

وهم موافق لما في تقدير الديات من الذهب بألف دينار . ومن الفضة باثني عشر ألف درهم .

وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن النصاب للوجب للقطع هو عشرة دراهم أو دينار ، أو قهة أحدها من العروض . ولا قطع فها هو أقبل من ذلك . لأن ثمن الجن كان يقوم على عهد الرسول بعشرة درام ، كا رواه عروابن شعيب عن ابنه عن جده .

وروي عن ابن عباس وغير هذا التقدير . قالوا : وتقدير ثمن الجن تبدًا لهذا التقدير أحوط . والحدود تدفع بالشبهات . والأخذ به كأنه شبهة في العمل با دونها .

والحق أن اعتبار ثمن الجن عشرة درام معارض بما هو أصح منه كا تقدم في الروايات الأخرى الصحيحة .

قال مالك وأحمد في أظهر الروايات عنه :

نصاب السرقة ربع دينار ، أو ثلاثة درام ، أو ما قيته ثلاثة درام من العروض . والتقويم بالدرام خاصة . والأقان أصول لا يقوم بعضها ببعض .

وقد اعترض على قطع اليد في ربع دينار مع أن دينها خسمائة دينار ، فقال أحد الشعراء :

يسسد بخمس مئين عسجسسد وديت مسا بسالها قطعت في ربع دينسار تنساقض مسالنسا إلا السكوت لسه وبستجير بمسولانسسا من المسسار

وهذا المعترض قد خانه التوفيق فإن الإسلام قد قطمها في هذا القدر حفظًا للمال ، وجعل ديتها خسائة حفظًا لها فقد كانت ثمينة حين كانت أمينة فلما خانت هانت ولهذا قبل :

يسسد بخمس مئين عسجسد وديت لكنهسا قطعت في ربسع دينسسار حماية الدم أغسلاهما ، وأرخصها خيانة المال فانظر حكمة البساري متى يقدر المعروق :

وتمتبر قية المسروق وتقديره يوم السرقة عند مالك والشافعية ، والحنابلة . وقبال أبو حنيفة : يقدر المسروق يوم الحكم عليه بالقطم .

⁽١) وقبل : هو إخبار بالواقع : أي أنه يسرق هذا ميكون سبًا لقطع يده بتدرجه منه إلى ما هو أكبر منه .

سرقة الجماعة :

إذا سرقت الجاعة قدرًا من المال بحيث لو قدم بينهم لكان نصيب كل واحد منهم ما يجب ميه القطع فإنهم يقطمون جيمًا بإتقاق الفقهاء .

أما إذا كان هذا القدر من المال يبلغ نصابًا ، ولكنه ثو قسم بين السارقين لا يبلغ نصيب كل واحد منهم ما يجب فيه القطع فإنم اختلفوا في ذلك :

فقال جهور الفقهاء : يجب أن يقطموا جيمًا .

وقال أبو حنيفة : لا قطع حتى يكون ما يأخذه كل واحد منهم نصابًا .

قال ابن رشد : فمن قطع الجميع رأى العقوبة إنما تتعلق بقدر مال المسروق ، أي أن هذا القدر من المال المسروق هو الذي يوجب القطع لحفظ المال ، ومن رأى أن القطع إنما علق بهذا القدر لا بما دونه لمكان حرمة الهدقال : لا تقطع أيد كثيرة فيا أوجب الشارع فيه القطع .

ما يعتبر في الموضع المسروق منه

وأما الموضع المسروق منه فإنه يعتبر فيه الحزر .

والحرز هو الموضع المد لحفظ الشيء ، مثل الدار والدكان والاصطبال والمراح ، والجرين ، ونحو ذلك . ولم يرد فيه ضابط من جهة الشرع ولا من جهة اللغة وإنما يرجع فيه إلى العرف ، واعتبار الشرع للحزر لأنه دليل على عناية صاحب المال به وصيانته له والحافظة عليه من النعرض للضياع ؛ ودليل ذلك ما رواه عرو بن شعيب عن أييه عن جده قال : سعت رسول الله يَهِلِيُهُ وقد سأله رجل عن الحريسة (١) التي توجد في مراتمها ، قال : ه فيها ثمن مرتين وضرب نكال ، وما أخذ من علنة (١) ففيه القطع إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن الجن ه (١) قال : ه من أخذ بفيه ولم يتخذ خُبنة (٤) فليس عيه شيء ، ومن احتل فعليه ثمنه مرتين وضرب نكال ، وما أخذ من أجرانه ففيه القطع إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن الجن ه .

رواه أحمد والنسائي والحاكم وصححه وحسنه الترمذي .

وروى عمرو بن شميب عن أبيه عن جده عن الذي ﷺ أنه قبال : « لا قطع في تمر معلق ولا حريسة الجبل ، فإذا أواه المراح أو الجرين (٥٠) ، فالقطع فيا يلغ ثمن الجبن » .

فغي هذين الحديثين اعتبار الحرز ، قال ابن القيم : فإنه علي المقط القطع عن سارق الثار من

⁽١) الحرية : هي الي ترعن في الحقل وعليها حرس . (٢) العطن : المطيرة .

⁽٢) أوحب النطح على من سرق الشاة من عطنها ، وهو حرزها ، وأسقطه عن سرقها من مرعاها ، وفي هنا طيل على اعتبار المرز (1) أي لم يأحد شيئًا من السروق في طرف ثويه .

⁽٥) المرين : موضع تحفيط الثار .

الشجرة وأوجبه على سارقه من الجرين .

وعند أبي حنيفة رحمه الله أن هذا لنقصان ماليته لإسراع الفساد إليه ، وحمل هذا أصلاً في كل ما نقصت ماليته بإسراع الفساد إليه ، قول الجمهور أصح ، فإنه ويشيخ جمل له ثلاثة أحوال : حالة لا شيء فيها ، وهي ما إذا أكل منه بفيه فرحالة يفرم مثليه ويضرب من غير قطع ، وهي إذا أخرجه من شجرة وأخذه ، وحالة يقطع فيها ، وهوما إذا سرقه من يبدره ، سواء كان انتهى جفاف أم لم ينته ، فالمبرة بالمكان والحرز لا بيبه ورطوبته ، ويدل عليه أنه والتي أسقط القطع عن سارق الشاة من مرعاها ، وأوجبه على سارقها من عطنها فإنه حرز . انتهى .

وإلى اعتبار الحرز ذهب جهور الفقهاء ولم يشترط والحرز في القطع منهم: أحمد وإسحاق وزفر ، والظاهرية ، لأن آية ﴿ والسارق والسارقة ﴾ عامة وأحاديث عرو بن شعيب لا يسلح لتخصيصها للاختلاف الواقع فيها .

أورد ذلك ابن عبد البرفقال : أحاديث عمرو بن شعيب العمل بها واجب إذا رواها الثقات .

اختلاف الحرز باختلاف الأموال :

والحرز مختلف باختلاف الأموال ، ومرجع ذلك إلى العرف فقد يكون الثيء حرزًا في وقت دون وقت .

فالدار حرز لما فيها من أثباث ، والجرين حرز للثبار ، والاصطبل حرز للمدواب ، والمراح للغم ، وهكذا .

الإنسان حرز لنفسه:

والإنسان حرز لثيابه ولفراشه الذي هو نائم عليه سواء كان في المسجد أم في خارجه .

فن جلس في الطريق ومعه متاعه فإنه يكون محرزًا به ، سواء أكان مستيقظًا أم نامًّا .

فن سرق من إنسان تقوده أو متاعه قطع بمجرد الأخذ لزوال يد المالك عنه .

واشترط الفقهاء في النائم أن يكون المسروق تحت جنبه أو تحت رأسه واستدلوا بما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي والحاكم عن صفوان بن أمية قال : « كنت ناغًا في المسجد على خمسة لي فسرقت ، فأخذنا السارق فرفعناه إلى رسول الله يَؤَيِّقُ ، فأمر بقطمه ، فقلت : يمارسول الله أفي خميصة ، ثمنها ثلاثون درها . أنا أهبها له ؟ قال : فهلا كان قبل أن تأتيني « . « أي فهلا عفوت عنه ووهبت له قبل أن تأتيني « . « أي فهلا عفوت عنه

وفي الحديث دليل على أن المطالبة بالمسروق شرط في القطع (١) ، فلو وهبه المسروق منه إياه ،

277

أو باعه قبل رقعه إلى الحاكم سقيط عن السارق ، كا صرح ببذلك النبي عَلِيْكُ حيث قال : « هلا كان قبل أن تأتيني به ؟! » » .

العليم أن:

واختلفوا في الطرار (١):

فقالت طائفة : يقطع مطلقًا سواء أوضع يده داخل الكم وأخرج للمال أو شق الكم فسقيط الممال فأخذه وهو قول مالك ، والأوزاعي وأبي ثور ، ويعقوب ، والحسن وابن المنذر ، وقبال أبو حنيفة ، وعد بن الحسن ، وإسحاق : إن كانت الدراهم مصرورة في ظاهر كه فطرها فسرقها لم يقطع ، وإن كانت مصرورة إلى داخل الكم فأدخل يده فسرقها قطع .

السجد حرز:

والمسجد حرز لما يمتاد وضعه فيه من البسط والحصر والقناديل والنجف.

وقد قطع رسول الله ﷺ سارقًا سرق ترسًا كان في صُفة النساء في السجد ثمنه ثلاثة دراهم . أخرجه أحمد ، وأبو داود والنسائي .

وكذلك إذا سرق باب السجد أو ما يزين به مما له قية ، لأنه مال محرز لا شبهة فيه .

وخالف الشافعية في قتـاديل المسجـد وحصرهـا ، فن سرقهـا لا يقطع ، لأن ذلـك جعل لمنفعـة المسلمين ، وللسارق فيها حق . اللهم إلا إذا كان السارق ذميًا فأنه يقطع ، لأنه لا حق له فيها .

السرقة من الدار :

اتفق الفقهاء على أن الدار لا تكون حرزًا إلا إذا كان بابها مغلقًا . كا اتفقوا على أن من سرق من دار غير مشتركة في السكني لا يقطع حتى يخرج من الدار .

واختلفوا في مسائل من ذلك ذكرها صاحب كتاب الأفصاح عن معاني الصحاح فقال:

واختلفوا فها إذا اشترك اثنان في نقب دار فدخل أحدهما فأخذ المتاع ونـاولـه الآخر وهو خـارج الحرز وهكذا إذا رمى به إليه فأخذه .

فقال مالك والشاقمي وأحمد: القطع على الداخل دون الخارج. وقال أبو حنيفة: لا يقطع منها أحد.

واختلفوا فيها إذا اشترك جماعة في نقب ودخلوا الحرز وأخرج بعضهم نصابًا ولم يخرج الباقون شيئًا ولم يكن منهم معاونة في إخراجه .

⁽١) الطوار هو الذي يشق كم الرحل و يأحذ ما فيه . مأخوذ من الطر وهو الشق (وهي ما يسمى بالنشال) ٠

فقال أبو حنيفة وأحمد : يجب القطع على جماعتهم .

وقال مالك والشافعي : لا يقطع إلا الذين أخرجوا التماع واختلفوا فها إذا قرب الداخل المتاع إلى النقب وتركه فأدخل الخارج يده فأخرجه من الحرز .

فقال أبو حنيفة : لا قطم عليها .

وقال مالك يقطع الذي أخرجه قولاً واحدًا وفي المداخل الـذي قربه خلاف بين أصحابه على وقال الشافعي : القطع على الذي أخرجه خاصة وقال أحمد : عليها القطع جيمًا .

وذكر الشيخ أبو إسحاق في المذهب قال : « وإن تقب رجلان حرزًا فأخذ أحدهما المال ووضعه على بعض النقب وأخذه الآخر ففيه قولان : أحدهما أنه يجب عليها القطع لأنا لو لم نوجب عليها القطع صار هذا طريقًا إلى أسقاط القطع ، الشاني : أنه لا يقطع واحد منها كقول أبي حنيفة وهو الصحيح لأن كل واحد منها لم يخرج للال من الحرز ، وإن نقب أحدهما الحرز ودخل الآخر وأخرج المال ففيه طريقان ، من أصحابنا من قال : فيه قولان كالمالة قبلها ومنهم من قال : لا يجب القطع قولاً واحدًا لأن أحدهما تقب ولم يخرج للال والآخر أخرج من غير حرز » .

م يثبت الحد ؟ وهل يتوقف على طلب المسروق منه

لا يقام الحد إلا إذا طالب للسروق منه بإقامته (١) لأن خاصمة الجني عليه ومطالبته بالمسروق شرط ويثبت الحد بشهادة عدلين أو بالإقرار ويكفي فيه مرة واحدة عند مالك والشافعي والأحناف لأن النبي والمجاوزة علم يدسارق الجن وسارق رداء صغوان ، ولم ينقل إنه أمره بتكرار الإقرار وما وقع من التكرار في بعض الحالات فهو من باب التثبت .

ويرى أحمد وإسحاق وابن أبي ليلي أنه لابد من تكراره مرتين .

دعوى السارق الملكية

وإذا ادعى السارق أن ما أخذه من الحرز ملكه بعد قيام البيئة عليه بأنه سرق من الحرز نصابًا فقال مالك : يجب عليه القطع بكل حال ولا يقبل دعواه وقال أبو حثيفة والشافعي لا يقطع وساه الشافعي : « السارق الظريف » .

تلقين السارق ما يسقط الحد

⁽٢) إخالك : أي ألمانك

ثلاثًا . رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، ورجال ثقات .

وقـال عطـاء : كان من قضى ^(١) يؤتي إليهم بـالـــارق ، فيقول : أسرقت ٢ قل : لا . وسمي ^(٢) أبا بكر وعمر رضي الله عنها وعن أبي الدرداء : أنه أتي بجارية سرقت فقال لمــا : أسرقت ٢ قولي : لا فقالت : فخلي سبيلها .

وعن عمر أنه أتي برجل سرق فسأله : « أسرقت ؟ قل : لا . فقال لا ، فتركه .

عقوبة السرقة:

إذا ثبتت جرية السرقة وجب إقامة الحد على السارق فتقطع يده اليني من مفصل الكف وهو الكوع (٢) لتوله تمالى : ﴿ والسّارق والسارقة فاقطعوا أيديها ﴾ ولا يجوز العنو عنها من أحد لا من الجني عليه ولا من الحاكم ، كا لا يجوز أن تستبدل بها عقوبة أخرى أخف منها أو تأخير تنفيذها أو تمطيلها ، خلاقًا للشيعة الذين يرون أن القطع يسقط عن السارق بعفو الجني عليه في السرقة وكذلك يرون أن للإمام مع وجوب إقامة الحد أن يسقط العقوبة عن بعض الناس لمصلحة ، وله تأخيرها عن بعضهم لمصلحة ، وهذا مخالف لجماعة أهل السنة الذي يروون عن رسول الله والله والله والله عنه الله عنه إلى الإمام فلا عفا الله عنه إن عفا » .

فإذا سرق ثانيًا تقطع رجله ، ثم إن الفقهاء اختلفوا فيا إذا سرق ثـالشًا بعـد قطع يـده ورجلـه . فقال أبو حنيفة : يمزر ويحبس .

وقال الشافعي وغيره : تقطع يده اليسرى ، ثم إذا عباد إلى السرقية تقطع رجله اليني ثم إذا سرق يمزر ويجبس .

حسم يد السارق إذا قطعت :

وتحسم يد السارق بمد القطع ، فتكوى بالنار ، أو تتخذ أي طريقة من الطرق حتى ينقطع الدم فلا يتمرض القطوع للتلف والملاك .

⁽١) من نفس ، أي من تول القضاء . (٢) أي ذكر إن أيا بكر وعر كانا يفعلان ذلك حيثا توليا النضاء .

⁽٣) كان القطح مصولاً به في الجاهلية فـأقره الإسلام مع زيبادة شروط أخر : ويقال إن أول من قطع الأيدي في الحـاهلية قريش : قطموا رجلاً يقال له دو يك مول لني مليح بن عمرو بن خراعة كان قد سرق كثر الكتبة ويقال : سرقه قوم فوضوه عنده . قال القرطمي : وقد قطع السارة في الجاهلية الأولى من سكم يقطمه في الجاهلية الوليد بن للنبية فأمر الله يقطمه في الإسلام ، وكان أوّل سارة قطمه رسول الله يُؤلِّ في الإسلام من الرجال الخيار بن حدي بن فوقل بن عبد مناف ومن النساء مرة بنت سفيان بن عبد الأسد من بني طروم وقطع أبو بكر البني الذي سرق المقد وهو رجل من أهل الين أقطع اليد والرجل وكان قد سرق طفئاً لأساء بست عميدي زرّج أبي بكر المديق رضي الله عنه تقطع بده البعرى ، وقطع عر يد ابن عمرة أخي عبد الرحن بن عمرة .

فمن أبي هريرة أن رسول الله علي أني بسارق قد سرق شملة فقالوا : « يارسول الله ، إن هذا قد سرق . فقال : و يارسول الله ، إن هذا قد سرق . فقال وسول الله . فقال : اذهبوا به فقال وسول الله . فقال : اذهبوا به فاقطعوه ثم احسوه (١٢) ، ثم التوني به ، فقطع فأتي به . فقال : تب إلى الله . قال : قد تبت إلى الله . فقال : تاب الله عليك » . رواه الدارقطني ، والحاكم ، والبيهقي ، وصححه ابن حبان .

تمليق يد السارق في عنقه:

ومن التنكيل بالسارق والزجر لغيره ، أمر الشارع بتعليق يد السارق المقطوعة في عنقه .

روى أبو داود والنسائي والترمذي : وقال : حسن (٢) غريب ، عن عبد الله بن محيريز قال : سألت فضالة عن تعليق يد السارق في عنقه : أمن السنة هو ؟ فقال : أتي رسول الله ﷺ بسارق فقطعت يده ، ثم أمر به فعلقت في عنقه .

اجتماع العثمانُ والحد :

إذا كان المسروق قائمًا رد إلى صاحبه ، لقول رسول الله و على اليد ما أخــذت حقى تؤديه . .

وهذا مذهب الشافعي وإسحاق.

فإذا تلف المسروق في يد السارق ضن بدله ، وقطع ولا يمنع أحــدهمــا الآخر . لأن الضان الحــق الآدمي ، والقطع يجب لله تمالى ، فلا يمنع أحدهما الآخر كالدية والكفارة .

وقال أبو حنيفة : إذا تلف المسروق فلا يغرم السارق لأنه لا يجتم الغرم مع القطع بحال لأن الله ذكر القطع ولم يذكر الغرم .

وقال مالك وأصحابه : إن تلف ، فإن كان موسرًا غرم ، وإن كان مصرًا لم يكن عليه شيء .

⁽١) في هذا إيماء للسارق بعدم الإقرار وبالرجوع عنه .

⁽٢) إن هذا دليل على أن نلقة الحسم ومؤونته ليست على السارق و إنا هي في بيت للال .

⁽٢) في إسناده الحماج بن أرطأة قال النسائي ؛ هو شعيف لا يحتيج محديثه .

ξγγ

فهرس المجلد الثانى

مندية الزاف
الأطعية
تعريفها مانس الشارع على أنه مباح السمك الملح العيوان يكون في البر والبحر مانس الشارع
على هرمته – ماقتلع من المن – هرمة العمر والبقال – تمريم سباح البهائم والطير - تحريم الجلاة –
تعريمُ المَبائث - تعريم ماأمر الشارع بقتله للسكون عنه - اللعرم الستوردة - إيامة أكل مامرم عند
الإغنطرار – هذ الاغتطرار القدر الذي يؤخذ لايكون مغنطرا من وجد بمكان به طعام ولر كان للدير -
مل بياح الشر للما زي ا
الذكاة الشرعية
تعريفها – مايجب فيها – فبائع أهل الكتاب – قبائع المجوس والسابئين – مايكر مفيها – ذيع الحيران وفيه
رمق أو به مرض – وقع الهد قبل ثمام النكاة – جرح الحيران مند تعثر الذكاة – ذكاة الجنين – .
العيد العيد العالمية
تدرينه المديد المرام – شروط المدائد – المديد بالسلاح المارح ووالحيوان – شروط المديد بالسلاح
شروبا المديد بالجوارح — اشتراك جارمين في مديد — المديد بكاب اليهودي والنمدراني — إدراك المديد حيا
· وجود المديد ميتا بعد إمداره «
الأضية
تدريلها - لشلها - حكمها - متى تجب- من تكون - الأضحية بالقعمى- مالايهور أن يضعى به
· وقت الذبح - كفاية أشمية واحدة عن البيت الواحد - جواز الشاركة في الأضمية - توزيع لمم الأضمية
· الشمس يذبح يتاسه.
٢٢ مُنْيَنَةً
تدريفها ١٠٠ حكمها – فضلها – ماينبع من الفائم والبنت– رنت الذبع– اجتماع الأضمية والمقيقة -
التسمية والماق أحب الأسماء كرامة بعض الأسماء الأثان في أذن المواود لاقرع ولاعتبرة ثقب
.a

اللباس
حكمه – اللباس الهاجب – القباس للثنوب ~ الإباس المرام – لبس المريز والولوس عليه – المريز
المشارط بغيره – جواز أبس الصبيان العربر.
التختم بالذهب والغبعة
أنية الذهب واللـشـة — الآتية من شهر الاهب،والفقمة — جواز اتشاذ السن والأنف من الذهب — تضبه
التساجاليهال — قياس الشهرة — النهي عن أن تصل الرأة شعرها بشعر غيرها — .
التجوير
حرمة التصوير ومناعة التماثيل - إبلعة مدور لعب الاطفال - النهى عن وضع المدور في البيت – المدور
التي لاخل لها .
الهابقة
مشروعيتها - جواز الراهنة - الصور التي يحرم فيها الرهان - لاجلب ولاجنب في الرهان - حرمة إيذاء
الميمان – وسم البهائم وشمساؤها – شعباء الكمن – التصريين بين البهائم – اللعب بالنزد – اللعب
پاشمۇرنج.
الايماناللهان المسادن ال
تعريفها — اليمين لاتكون إلا بذكر الله أو معقة من معقاته — العلف بأيمان المعلمين — العلف بأنه غير معلم —
الملف بغير الله ممتلور — الماك بغير الله دون تعظيم المعاوف به — السم الله بالمطوقات – شرط الهمين
وركتها – حكم اليمين – اقسام اليمين اليمين الفو ومكمها – اليمين المتعقدة ومكمها – اليمين الفموس
صحكمها ~ ميني الأيمان على العرف والنية ~ لاحدث مع النسيان أو القِطَّا ~ يمين الكره غيرلازمة ~ الاستثناء
ثى اليمين – تكرار اليمين – كلاارة اليمين – تعريف الكلارة – حكمة الكلارة – الإطعام – الكسرة – تعرير
الرقبة – الصيام عند عدم الاستطاعة – إخراج القيمة – الكفارة قبل المنث ويعدد – جواز المنث المسلمة –
أتسام اليمين باعتبار المعلوف عليه.
النخر
معناه – النذر عبادة قديمة – النذر في المهاهلية – مشروعيته في الأممل – متى يصبح رمتى لايصبح – النذر
المباح - النذر المشروط - وقير المشروط - النفر للأموات - نفر المباعة بمكان معين - النفر الشيخ معين -
من نذر منوما وعجز عنه – الملك بالمندلة بالمال – كقارة النذر – من مات وعليه نثر منيام.
الذكرالذكر
هب الذكر الكثير ~ اداب الأكر ~ استحباب الاجتماع في مجالس الذكر ~ فضل من قال لاإله إلا الله مخلمنا
· فضل التسبيح والتحميد والتكبير وفير ذاك ~ فقبل الاستفقار – الذكر المضاعف وجوامعه - عد الذكر

بالأصابع وأنه أفضل من السبعة - فكر كفارة المجلس - مايتول من اغتاب الماء السلم.

الدعاء الواك والصائم والمسافر والمظاوم - دعاء الآخ القيه يظهر الفيه - أذكار الصباح والمساء - أذكار النوم الذكر عند أبساء - أذكار النوم عن المنزل - أذكار المساح والمساء - أذكار النوم عند لبس الثوب - الذكر عند المثل عند النقل عند النقل عند رؤية أمل البلاء - الذكر عند النقل هن المناق عند رؤية أمل البلاء - الذكر عند الربح إذا علجت - مايقول عند سماع الرعد - الذكر عند رؤية الهلال - أذكار والمرن - الذكر عند لقاء المعر وعند القول من الماكم - ماذا يقول إذا استصمى عليه أمر - مايقول إذا تمسرت معيشته - الذكر عند الدين - مايقول إذا نزل به مايكره أو غلب علي أمره - مايقول من نزل به الشك - مايقول عند المفعب - من جوامع أدعية الرسول \$ - المسانة والسلام على رسول الله \$ - المسانة على السلام على رسول الله \$ - المسانة على السلام على رسول الله \$ - المسانة على المسادة على ال

النواج ١٠٠٤

الأنكمة التي عدمها الإسلام نكاح الفدن - نكاح البدل - نكاح الناس اليوم - الترغيب في الزواج - حكمة الزواج - حكمة الزواج - حكمة الزواج - حكمة الزواج الزواج الزواج - الزواج البدل - النهي عن الحبيل للقادر على الزواج - تقديم الزواج على الحج الإعراض عن الزواج وسببه - اختيار الزوجة - المقبل القادر على النواج على الحج الخيار الزوجة - المقبل الفعلية - من تباح خطبتها - خطبة معتدة الغير - المطبة على الفطبة - النظر إلى المناص التي ينظر إليها - نظر الرأة إلى الرجل - التعرف على المطات - حظر الخارة بالمنطقة - خطر الخارة المناص التهارية من المطات - حظر الخارة الإيهاب والقبل - الفعلة الانتقاد - الحد بقير اللغة العربية - زواج الأخرس - عبد الزواج المناف - شروط مسيئة المقدد المدينة المنافة إلى زمن مستقبل - مسيئة المناد المنافذ المن إلى زمن مستقبل - المسيئة المقدد المنافذ المن المنافذ المنافذ

المساعرة – المسرمات بسبب الرضاع – الرضاع الذي يثبت به التصريم – ابن الرضعة يصرم مطلقا – البن المشتلط بديره – مطة المرضعة - من الرضاع – الرضاع الكبير – الشهادة على الرضاع -- أبرة ترج المرضع الرضاع – مكة التحريم – حكة التحريم بالرضاع -- حكة التحريم بالرضاع -- حكة التحريم بالرضاع -- حكة التحريم بالرضاع -- حكة التحريم بالمساعرة -- المساعرة المساعرة -- المساعرة المساعرة المساعرة -- المساعرة المساعرة -- المساعرة المساعرة -- المساعرة المساعرة المساعرة المساعرة -- المساعرة المساعرة المساعرة -- المساعرة المساعرة -- المساعرة -- المساعرة -- المساعرة -- المساعرة المساعرة -- المساعرة -- المساعرة -- المساعرة -- المساعرة المساعرة -- المساعرة الم

معني الرلاية - شروبة الرابي - عدم اشتراط العدالة - اعتيار ولاية الرأة علي نفسها في الزراج - وجرب استئذان المرأة قبل الزواج - زواج المعبوس مثل المستئذان المرأة قبل الزواج - زواج المعبوس مثل المبيد - عند الرابية التي لا ولي لها - عضل الرابي - زواج البتيمة - انماذادالزواج بماند واحد - الوكالة في الزواج - من يصبح توكيك ومن لايصبح - التوكيل المثلق والمنيد - الركيل في الزواج سفير وممبر.

1 الكيفامة في الزواج - من يصبح توكيك ومن لايصبح - التوكيل المثلق والمنيد - الركيل في الزواج سفير وممبر.

تعريفها - حكمها - المتبار الكفاع بالاستقامة والفلق - مذهب جمهور القفهاء - الكفاعة حق المرأة والأولياء - وقت اعتبارها - المقبق الزوجية - المقبق المشتركة بين الزوجين - المقبق الراجبة للزوجة على زوجها - قدر المهر - كراهة المفالاة في المهور - تعجيل المهر وتلجيله - متى يجب المهر السمى كله - وجرب المهد المسمى بالدخول في الزواج الفاصد - الزواج بفير ذكر المهر - وجرب مهر المثل بالدخول أو بالموت قبله - زواج الصفيرة بأثل من مهر المثل - تشطير المهر - وجرب المتمة - ستوط المهر - الزواجة على المساق بعد المقد - مهر السرومهر الملاتية - قبض المهر - الجهاز - النفلة - سبب وجوب النفلة - شروط استمثاق النفلة - النفلة من سبب إستمثاق النفلة - النفلة من المائمية في تقدير النفلة - الممل في المماكم الأن - تقدير النفلة مينا أو النفلة وعنير دينا مصبحا في نفلة أوجة الناب - المفرق غير النفلة بالزوج - الإبراء من دين النفلة في المائمية به - تعجيل النفلة بطروء مايمتم الاستمثاق - نفلة المتدة - المناب المؤلق غير المائمة به - تعجيل النفلة بالروء المناب الرجل زوجته - التستر عند المهاع - مرمة النكام بما يجري بين الزوجين اثناء المباشرة - إتيان الرجل زوجته - التستر عند الجماع - المسمية عند الهماع - مرمة النكام بما يجري بين الزوجين اثناء المباشرة - إتيان الرجل غير المائم - المبائل وتحديد النسل متحر إسقاط الممل - الإيلاء - تمريفه - مدة الإيلاء - حكم إسقاط الممل - الإيلاء - تمريفه - مدة الإيلاء - مدة الإيلاء - الملاق

الذي يقع بإيلاء – عدة الزوجة المولى منها - حق الزرج على زوجته - عدم إدخال من يكره الزرج - خدمة المراح و خدمة المراح الزرجة بيان الزرجة - الانتقال بالزرجة - إشتراط عدم خروج الزرجة من دارها - منع الزرجة من العمل - خروج المراة الطام - تأديب الزرجة عند النشوز - نرين المراة لزرجها.

التبرجالتبرج

معناه - التبرج في القران - سبب هذا الانحراف - نقائج هذا الانحراف - علاج هذا الرشع الشاذ - يفع شبهة - تزين الرجل لزوجته - حديث أم زرع - الضلبة قبل الزواج - حكمة ذلك - الدماه بعد المقد - إعلان الزواج - الدناه عند الزواج - وصايا الزوجة - إستمباب ومدية الزوجة - وسية الأب ابنته عند الزواج - رمدية الزوجة - وسية الأب ابنته عند الزواج - الرايمة - تعريفها - حكمها - وتتها - إجابة الدامي - شروط وجوب إجابة الدعوة - كرامة دعوة الأقنباء دون الفقراء - زواج غير السلمين - القاعدة الدامي - شروط وجوب إجابة الدعوة - كرامة دعوة الأقنباء دون الفقراء - زواج غير السلمين - المحامة في زواج غير المسلمين - الرجل يسلم وتحته أختان - الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع - إسلام أعد الزوجين دون الأخر.

الطالق ۸۷۲ تعريفه - كراهته - حكمه - الطاق عند اليهود - الطاق في اللااهب المسيمية - الطاق في الجاهلية -الطلاق من حق الرجل وحده - من يقع منه الطلاق - خلاق المكره - طلاق السكران - خلاق الغضبان - خلاق الهازل والمخطىء -- ملاق الغائل والسامى -- طلاق الدموش -- من يقم عليها الطلاق -- من لايقع عليها المللان - الملاق قبل الزراج - مايقم به الملاق – الملاق باللفتا والكتابة - والمسريح – عل تحريم المراة يقم مللاتها - الملك بأيمان المسلمين - الطلاق بالكتابة - إشارة الأخرس - إرمسال رسول - الإشبهاد على الطلاق - التنجيرُ والتعليق مدينة الطلاق - الطلاق السلى والبدعي - طلاق الحامل - طلاق الأيسة والصنايرة والمنقطعة الميض - عند الطلقات - طائق البنة - الطائق الرجمي والبائن - حكم الطائق الرجس -حجة الشاقس أن الطائق بزيل الاكام – مايجون الزوج أن يطلع عليه من الطاقة الرجعية – الطائق الرجعي بنقس عدد الطلقات - الملاق البائن - حكم البائن بينونة مسامري - حكم الملاق البائن بينونة كبري -مسالة الهدم - خلاق الريش مرش الموت - التفويش والتركيل في الطلاق - مسية التفويش - هل المعتبر لية الزرج أم نية الزوجة - عل جمل الأمر باليد مقيد بالمجاس أم هو على التراغي - رجوع الزوج - التركيل -التمميح والتقييد في هذه المميغ – التغريض حين العقبوبعده – الحالات التي يطلق فيها القاضي – التطليق لمدم النفقة – التطليق الشرر – التطابق النبية الزرج – التطليق لمبس الزرج – الظع – تعريف – الفاظ الخلم - العرض في الخلم -- الزيادة في الغلم على مائخات الزيجة من الزرج - الخلم دون مقتض - الخلم بتراخس الزيجين - الشقاق من قبل الزيجة كاف في الخلع - حرمة الإساط إلى الزيجة لتختلع - جراز الخلع ني اللهر والميش - الغلم بين الزوج وا جنبي - الغلم يجمل أمر المرأة بيدها - جواز تزوجها برضاها -

خلع المهنيرة الميزة - خلع الصغيرة غير الميزة - خلع المجور عليها - الشاع بين إلى الصغيرة وروجها - خلع المريضة - هل الخلع الميزة - خلع المجور عليها - الشقاق خلع المريضة - هل الخلع الميزة - خلع المريضة - هل الخلور البيضة - من يكون منه الظهار - الشقاق - اثر الزيجين - الثلهار المنات - هل التغلير - ماهى الكفارة - الفسخ - مثال الفسخ الطارق على المقد - المسخ بقضاء الظهار - المسخ بقضاء القافس - اللمان - تعريفه - مشروعية - مشريكون اللمان - الماكم هو الذي يقضى باللمان - اشتراط المقل والبارغ - اللمان بعد إقامة الشهور - هل اللمان يمين لم شهادئة لمان الأعمي والأغرس - النكول عن المقل والبارغ - اللمان بعد إقامة الشهور - هل اللمان يمين لم شهادئة لمان الأعمي والأغرس - النكول عن اللمان - المتراط - حكمة مشروعيتها - أنواع العدة - عدة غير المدخول بها - عدة المدخول بها - عدة المائس - عدة ألل مدة للإعتداد بالإقراء - عدة غير المدة - عدم المرأة المائش إذا لم تر الميش - عدة المائس - عدة المائس - عدة المدخول بها - عدة المائس المنائس المائس المنائس المائس المنائس المائس المنائس المائس المنائس ال

EAT

حد القذف. تعريفه - حرمته - ما يشترط في القنف - شروط القائف - شروط المقنوف - ما يجب توفره في المقنوف به - بم يثبت حد القنف - عقوبة الفنف الدنيوية - كيفية التوبة - هل يحد بقنف امله - تكرار القنف اشخس واحد - قنف الهماعة - عل الحد حق من حاوق الله - سقوط الحد.

الحاكم.





verted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

· Fall